

أن يبي على أصل آخر يذكر في بيان صفة الواجب أن ساء الله تعالى

﴿فصل﴾ وأما سبب فرضها فالإلزام لها واجب سكر العمة المال ولذا انصاف إلى المال ومال ركا المال والأماه في مثل هذا أرادها السنة كما حال صلا الظهور وصوم السور ورجع النكاح ويحودله

﴿فصل﴾ وأما سبب الفرضه فأنواع بعضها يرجع إلى من علمه وبعضها يرجع إلى المال أما الذي يرجع إلى من علمه فأنواع منها السلامه حتى لا يحب على الكافر في حق أحكام الآخر عند ما لا يعايد والكفار

صغر خاطب سرائع هي عبادات هو الصحيح من مذهب أصحاب اختلاف السافى وهي من مسائل أصول الفقه وأما في حق أحكام الدنيا فلا خلاف في أنها لا يحب على الكافر الأصلي حتى لا يحاطب بالاداء بعد

الاسلام كالصوم والصلا وأما المرد فكذلك عند ما يحى إذا مضى عليه الحول وهو مرد فلا ركا عليه حتى لا يحب عليه إذا وهما إذا سلم وعند السافى يحب عليه في حال الرد ويحاطب بأدائها بعد الاسلام وعلى هذا

اختلاف الصلا وجه قوله أنه أهل للو حور بقدرته على الاداء بواسطة الظهار فكان يسمى أن يحاطب الكافر الأصلي بالاداء بعد الاسلام إلا أنه سقط عنه الاداء رجه عليه ويحفظه والمرد لا يسحق التعصبا لا يرجع

بعد ما عرف بحاس الاسلام فكان كفر أعطى فلا يلحق به (ولنا) قول السافى على أنه علمه وسلم الاسلام يحب ما قبله ولا ركا عباد والكافر ليس من أهل العباد لعدم رط الا علمه وهو الاسلام فلا يكون من أهل

وسرهما كالكافر الأصلي وقوله أنه قادر على الاداء بتقديم شرطه وهو الاعان فاستدلان الاعان أصل والعبادات أنواع له دليل أنه لا يصح العمل بعبادته والاعان عبادة نفسه وهذا أنه التبعة ولهذا لا يجوز أن يرجع

الاعان عن اختلاف بحال من الأحوال في الدنيا والآخرة مع إجماع على أن العبادات وكان هو عباد نفسه وعبر عباد به وكان عاله فالقول بوجوب الركا وعبرها من العبادات ساء على تقدم الاعان جعل التسع مسوقا

والمسوق بأما هو هذا أصل التسع وبغير السر به بخلاف الصلا مع الظهار لأن الصلا أصل والظهار تابعه لها فكان يحب الأصل ابتعا للتسع وهو الفرق ومما أعلم بكونها ركة عند أصحابنا الثلاثة والسافى

العلم بل السبب الموصول إليه وعبره من ليس بشرط حتى أن الجفر في لو أسبق في دار الحرب ولم يهاجر ١٧١

مس من وله سواء علمه لا علمه بالسرايع لا يحب عليه ركا ما حتى لا يحاطب بالاداء إذا سرح إلى دار الألا ١٧٢

لزمه وقد كرم المسئلة في كتاب الصلا وهل يحب عليه إذا لم يرحل وأحد في دار الحرب أو يصحاح فيه إلى العدو وقد كرم الاختلاف في كتاب الصلا ومما لا يوافق عليه على الصبي وهو قول علي وابن عباس فاهما

فالا لا يحب الركا على الصبي حتى يحب عليه الصلا وعند السافى ليس بشرط ويجب الركا في مال الله و بونهم الولي وهو قول ابن عمر ويأثمه رضى الله عنهم ما كان ابن مسعود رضى الله عنه يقول يحصى الولي أهوا

العلم فادانهم أحر وهذا ساء إلى أنه يحب الركا لكن ليس للولي ولا به بالاداء وهو قول ابن أبي لحنى حتى ١٧٣

أدائها الولي من ماله ممن ومن أصحابنا من يبي المسئلة على أصل وهو أن الركا عباد عندنا والصبي ليس من ١٧٤

وجوب العباد فلا يحب عليه كمالا يحب عليه الصوم والصلا وعند السافى حتى العدو والصبي من أهل ١٧٥

جعون العباد كصمان المملوك وأروس الخانات ومعه الأتارب والروحان والخراج والعمرو صدفه العترو ولا

كاتب عباد فهي عباد ماله بحرى فيها الساء حتى تتأدى إذا الوكيل والولي نائب الصبي فيها معوم مقامه ١٧٦

أداهم هذا الواجب بخلاف العبادات الدينية لاها لا بحرى فيها الساء ومهم من يكلم فيها أساءا ١٧٧

على وجه الساء فوجه قوله الصبي ودلالة الإجماع والخمسة أما الصبي فعوله ساء إلى أعما الصدقات للفقراء ١٧٨

عروحل وفي أموالهم حتى معلوم السائل والمحرور والأماه بحرى أئلام معنى الإحصاء من يحبسها المثل إذا

المنصف إليه من أهل المثل وأما دلاله الإجماع فلا بأجمعها على أن من علمه الركا إذا وجه جمع النصاب من ١٧٩

ولم يحصر الله سقط عنه الركا والعباد لا تتأدى بدور الله ولذا يحرى فيها الحبر والاستخلاف من ١٨٠

واعاخرها في حق من العباد وكذا يصح ترك كل امرئ ما اذا اركا وادى لس من أهل العباد وأما الخمسة فإن
 الركا تحمل المال من العمر والمسمع بها والعمر مكناس حتى العمر والصلاء اعج حرم العباد على ما ينسبوا لباول
 التي صلى الله عليه وسلم في الاسلام على خمس جهاد أن لا اله الا الله وقيام الصلوات واما الركا وصوم رمضان
 وحج البكة من استطاع اليه سبيلا وما بي عليه الاسلام تكون عبادة والعبادات التي يحمل السقوط تقدر في
 الخلق فلا يجب على الصلوات والصوم والصلوات وأما الآتيه فالمراد من الصدقة المذكور فيها تحمل الصدقة وهو المال
 لا من الصدقة لاسم اسم الفعل وهو اسراج المال الى الله تعالى وذلك حتى الله تعالى لا حتى العمر وكذلك الحق
 المسد كروي الآتيه الاخرى المراد منه المال ودانس ركا بل هرغل الركا وسقوط الركا منه الصلابة من العمر
 لوجود الله دلالة والحق على الا اذا ادى من عليه بنفسه لاسان العباد حتى لو مذهب واحد من عبادا من
 عليه لا سقط عنه الركا عندنا ويرى ان الاستحسان لسقوط ولا به المطالبة للساعي ودي من عليه باختيار
 وهذا لا يصح كون الركا حتى العبد واعاخرها نادا الوكيل لان المودى في الخمسة هو المولى واختراع للس
 عباد بل هو موهبه الارض وصدقة العطر مجموعها على قول محمد وأما على قول أني خمسة وأن يوصف فلاها وبه
 من وجهه قال الذي صلى الله عليه وسلم أدوا عن عمرو بن قيس بوصف الموهبة لا بوصف العباد وهو الجواب عن
 العمر وأما الكلام في المسئلة على وجه الاستدلال بالساقى احيى عاروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ادعوا
 إلى الله والى الله حبرا كلبا ما كاهها الصدقة ولو لم يجب الركا في مال اسم ما كات الصدقة ما كاهها وروى عنه
 صلى الله عليه وسلم انه قال من ولي بها فليدرك ما له وروى من ولي بها فليدرك ما له ولعموميات الركا من
 لفه فصل من المالكين والصلوات ولا من سلب وجوب الركا فله الصلابة وقد وجد وجه الركا منه كالمائع (ولنا)
 انه لا يستدل الى الاحتجاب على الصلابة لا من موع العلم بالحدث ولا من احتجاب الركا احتجاب الفعل والاحتجاب الفعل على
 لعمري عن الفعل فكيف مالم في الوسخ ولا يستدل الى الاحتجاب على الولي لودى من مال الصلابة لان الولي من
 من ماله مال اسم الاله على وجه الاحسن من التكتات وأذا الركا من ماله ماله لا على وجه الاحسن لما
 كرمنا في الخلافات والحدثان عرمان او من الاتحاد فلا عارضان الكتاب مع ما ان اسم الصدقة بطلن على النعمه
 ال صلى الله عليه وسلم بعمه الرجل على نفسه صدقة وعلى عائلته صدقة وفي الحديث ما يدل عليه لا يصاب الا على
 في جميع المال والنفقة هي التي تأكل الخس لا الركا أو يحمل الصدقة والركا على صدقة النظر لاسمها ركا
 أما قوله من ولي بها فليدرك ما له أى انصرف في ماله حتى يموته اذ التركه هي التمسه بوفعها من الدلائل
 وعمومات الركا لا يسأل الصلابة وهي مخصوصه بخص المسارع فيه عاكرها والله أعلم (ومها) الفعل عندنا الا
 يجب الركا في مال المحرم حوبا أصلا ووجه الكلام فيه ان الحول ونوعان أصلي وطاري أما الاصلي وهو ان يبلغ
 حوبا فلا خلاف بين أصحابنا انه متى انعقاد الحول على الصلابة حتى لا يجب عليه اذا ركا مامضى من الاحوال
 بعد الاقافه واعاخرها سدا الحول ووقف الاقافه لانه لا يصرارها لانه بعد الحول على ماله كالصلى اذا بلغ
 انه لا يجب عليه اذا ركا ما مضى من زمان الصلابة واعاخرها سدا الحول على ماله من وقف البلوغ عندنا كذا هذا
 وللهذا مع وجوب الصلابة والصوم كذا الركا وأما الحول الطارى فان داهمه كله فهو في حكم الاصلي ألا يرى
 انه في حق الصوم كذلك كذا في حق الركا لان السه في الركا كالسه في الصوم والحول من السه والسهر مع
 وجوب الصوم فالسهر مع السه مع وجوب الركا ولهذا مع وجوب الصلابة والخج فكذا الركا وان كان في
 بعض السهه ثم ان روى عن محمد بن النواذر انه ان أفان في سبي من السه وان كان ساعه من الحول من أوله أو
 وسطه أو آخره ركا ذلك الحول وهو رواه ابن ساعه عن أبي يوسف انصار وروى هام عنه انه قال ان أفان
 أكثر السهه وجب والا فلا وجه هذا الروايه انه اذا كان في أكثر السهه معافا كان معافا جمع السهه لان
 لا كثر حكم الكل في كسر من الاستكام خصوصها باحتياطه وجهه الروايه الاخرى وهو قول محمد وهو اعتبار

الركا بالصوم وهو اعتبار جميع لان السهركا كالهركا في حر من السور نكي لوحوب
صوم السهركا الافاقه في حر من السهركا لا يعافا طول على المال وأما دي حر و نعي هو كالمصيح
وهو عملة السام والعمى عليه ومما الخرب لان الملك من سراط الوجوب لا تدر والمال لا ملكه حتى لا يحب
الركا على العبد وان كان مادونه في النصار لانه ان لم يكن عليه دين فكيف لمولاه وعلى المولى ركانه وان
كان عليه دين خط نكسه فالمولى لا يملك كسب عبد المادون المدون في دين حبه فلا زكاة منه على أحد وعبد
أبي يوسف وجناب كان يملكه لكونه مسعول باندس والمال المسعول باندس لا يكون مال الركا وكذا المدروا
الوليد لما وكذا الاركا على المكاتب في كسبه لانه ليس ملكه جمعته لقام الرق فيه سهاد التي صلى الله عليه
وسلم المكاتب في ما بين عليه درهم والعبدان للرقوق والرقى ساق المني وأما المني في ملكه حكم المكاتب في
قول أبي حنيفة وعندهما هو سمدون وطران كان وصل عن سعادته ما بلغ صا لا يحب الركا عليه والا فلا
ومما لا يكون عليه دين مطالب به من جهة العبد ما كان فانه عتق وجوب الركا بعدد حالا كان
مواجلا وعبد الساقى هذا ليس سراط والبس لا عتق وجوب الركا كسبا كان أحج الساقى بموالات الركا من
عبد فصل ولا يفت وجوب الركا ملك النصاب وسرطه أن يكون معدا للهار أو للاسامة وقد وجب
أما الملك بظاهر لان المدون مال الماله لان الحر الصريح يجب في دينه ولا يفتى عنه ولهذا عتق
التصريف به كسبا وأما الاعداد للهار أو للاسامة فلا يفتى له لان في دين والتسل عليه ان
لا عتق وسرط العسر (وثنا) ما روي عن عثمان رضي الله عنه انه خطب في شهر رمضان وقال في خطبه الار
سهره كاتكم قد حصرتم في كماله مال وعليه دين فليص ماله فاعطيه ثم لربك نكسه ماله وكان يحصر
الصغار ولم يكره عليه أحد منهم فكان ذلك احتياجا منهم على انه لا يحب الركا في العسر المسعول باندس و
بسن ان مال المدون خارج عن عومات الركا ولا يحتاج الى هذا المال حاجه أصله لأن قصدا
من الخواص الأصله والمال الخارج السه حاجه أصله لا يكون مال الركا لانه لا ينص به العي ولا صدقه الاع
طهر عي على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خرج الخواص عن قوله انه وحده سب الوجوب وسر
لان صفة العي مع ذلك سراط ولا ينصق مع العي مع ما أن الملك في النصاب بأرض دليل ان لصاحب الدس
يخص حبه ان يأخذ من عروضا ولا أرضا وعبد الساقى له دين الحسن وحلا الحسن ودأه بعدم الملك
في الودع والمقصود فلا يكون دليل نقصان الملك أولى وأما العسر فقد روي ان المنار في ان حقه في الله
مع وجوب العسر وضع على هذا الرواية وأما على ظاهر الرواية فلا العسر موبه بالارض السامة كانه
بصرفه عي الملك ولهذا لا يصرفه اصل الملك عبدنا حتى يفتى الاراضى الموقوفه وأرض
الركا فانه لا بد من عي الملك والعبي لا يجمع الدس وعلى هذا يخرج به المرأ فانه عتق وجوب الركا
مختلا كان أو موحدا لا يملكه إلا ما لله بواحدة وقال بعض مساحا ان الموحل لا عتق لا بعير
المحل فطالب ساد فمع وقال بعضهم ان كان الروح على عزم من نصاه عتق وان لم يكن على عزم الفصل
لانه لا بد من ساد أو احد الممر عتق في الاحكام وكذا السخ الامام ابو بكر محمد بن النضر العاري في الا
القول له التي ناعها أهل بخاري ان الركا في الآخر المخلد مح على الآخر لانه ملكه قبل التسع وان
لم يفتد من بعد الحول بالفسخ وقال بعض مساحا انه مح على المساح اصلا لانه بذلك مالا موصوفا عتق
وقالوا في التسع اني اعاد أهل سمرقند وهو مع الوفا ان الركا على السام في عهده ان بني حولا لا
وبعض مساحا قالوا يحب ان يلزم المسرى اصلا لانه مالا موصوفا عتق بالعام موصوفا عتق
مع ان يترك فاسحق التسع انه ان كان في الحول عتق لان المانع فأن الموحل فمع الوجوب فاما ما ادسحق
الحول لا يسهط اركا لانه دين حاد لان الوجوب معصر على حله الاستعفاء وان كان الصفا

اعبر من جميع المال واذا اقصروا حوب الدس لم يعم وحب الزكاه فله وأما بقية الزكوات فمما يصرفها
من القامى أو بالتراضى لا يعم لا محبة ساقطه من اذالم يوجد في القامى أو بالتراضى وبع اذ افرص
بعض القامى أو بالتراضى لصرفه في ديوانه كدائمه المحارم عى اذ افرصها القامى في مدد وبع بمحمود ماذون الشهر
وصرفها ما اذا كان المدد طويلا فلا يصرفها بل يسهط لام اصله بمحضه بخلاف بقية الزكوات الا ان القامى
يصر الى العرف في الخلق في بقية المحارم اصاله في الضرور مع نادى المدد وقال بعض مسانيدنا ان بقية المحارم
يصرفها أيضا بالتراضى في المدد اليسر وقالوا دس الخراج يعم وحب الزكاه لا يعم مطالب به وكذا اذ اصر العسر
دس بقية بقية ان اذ اصر الطعام العسرى صاحبه فأما وحب العسر فلا يعم لانه يلى بالطعام يلى سماعه وبقية
بها لانه والطعام ليس مال الثمار حتى يصر بمحضها الدس وأما الزكاه الواحدة في النصاب أو دس الزكاه فان اذ اصر
بالمال الزكاه حتى اذ اصر الى الدمه فكل ذلك يعم وحب الزكاه في قول أى حقه ومحمد سوا كان في الاموال
الظاهر أو الباطنه وقال زهير لا يعم كلاهما وقال أبو يوسف وحب الزكاه في النصاب يعم فأما دس الزكاه فلا يعم
مكثدا كزكاه السرى قول زهير لم يحصل من الا والظاهر والباطنه وذكر القامى في سرجه بمحضه الطحاوى
ان هذا مدد منه في الاموال الباطنه من الذهب والفضه والار والثمار ووجه هذا القول ظاهر لان الاموال
الباطنه لا يطلب الامام ركاه فلم تكن ركاهها مطالب بوجهه السادس كان في العرف أو في الدمه فلا يعم
وحب الزكاه كدس الله تعالى من التكمارات والسدور وبعها بخلاف الاموال الظاهر لان الامام يطلب
ركاهها وأما وجه قوله الآخر فهو ان الزكاه في بقية فلا يعم وحب الزكاه كدس السدور والتكمارات ولا يعم يوسف
العرفى بين وحب الزكاه وسدورها دس الزكاه في الدمه لانه يلى بالنصاب فلا يعم وحب الزكاه كدس
التكمارات والسدور وأما وحب الزكاه فمعلق بالنصاب اذ الواحدة من النصاب واسمها من النصاب
وحب النصاب اذ المستحق كالمصرف وحبكى انه لا يلى في يوسف ما محمد على زهير قال ما هي على من وحب
في ما يدرهم اذ يعينه درهم والا مرفى ما قاله أبو يوسف لانه اذا كان له ما يتأدروهم فلم يودر كاتما سبب كدس
يودى الى احبات الزكاه في المال اكبر منه باصعافه وانه يوسع ولا يعم محمد أن كل ذلك دس مطالب به من
جميع العباد امار كاه السوام فلام يطلبها من جهة السلطان عى كان أو دسها ولقد استضاف اذا سكر الخول او
اكر كونه لناصر أو ما سبه ذلك فصار عبره دون العباد امار كاه النصار يطلبها انصافه والآن حتى الاحد
للسلطان وكان بأحد هار رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضى الله عنهم الى رضى عثمان رضى الله عنه
فأما كثرة الاموال في زمانه وعلم ان في بقية رواد صرر بار نام اراى المصلحة في أن يوصى الادا الى
أربابها باجماع الصحابه وصار ارباب الاموال كالوكل عن الامام ألا رى انه قال من كان عليه دس فليود وليرل
ما يلى من ماله فهذا هو كل ربات الاموال باسراج الزكاه فلام يطلب حتى الامام عن الاحد ولقد قال أصحابنا ان
الامام اذا علم من أهل بلد اهم يركون اذ الزكاه من الاموال الباطنه فانه يطلبها منهم بالكل اذا اراد الامام
أن يأخذها بنفسه من غيرهم التزل من أربابها الدس لانه ذلك لم يعم من مخالفه اجماع الصحابه رضى الله عنهم
ومن ذلك انه اذا كان لرحل ما يتأدروهم أو عسرون فقال ذهب فلم يودر كانه سبب رضى الله الاولى ليس
عليه لسه النابه عى عند أصحابنا اللاب وعنده زهير يودى ركاه سبب وكذا هدى مال النصار وكذا في السوام
اذا كان له خمس من الابل السابعة مضى عليها سبب ولم يدر كاهه يودى ركاه السبه الاولى وذلك سبب ولا سبب
عليه لسه النابه ولو كانت عسرا او حال عليها حولا لا يعم لسه الاولى سبب ولله النابه سبب ولو كانت الابل
جسدا وعسرا يعم لسه الاولى سبب محض ولله النابه أربع سبب ولو كان له ثلاثون من النصار السوام يعم
لله الاولى سبب أو بضعه ولا سبب لسه النابه وان كانت أربع سبب يعم لسه الاولى سبب ولله النابه سبب أو بضعه
وان كان له أربعون من النصار يعم عليه لسه الاولى شاه ولا يلى لسه النابه وان كانت مائة واحدة وعسرا

[illegible]

واربعون سا فان كان الدين لا يوصل عن اثم صرف الى السا لم ياول ركبا فان حصل له منه بقران كان من
خاص وسبب اول ومنه من السا وجمع وصرف الى الاول وان كان اكثر منه انصرف الى العلم والعمر
لان هذا ارفع للعقرا فالمدعى على هذا الحرف فاما اذا لم يكن له مال للركا فانه يصرف الدين الى عروض السدله
والله اعلم اولاهم الى امار لان الملك مما يصدق في العروض ساعة وساعه فاما العمار فما لا يصدق فيه الملك عاليا
فكان ومنه مراما الفلز لهما جميعا والله اعلم

فصل في رجع المال في الملك ولا يجب الركا في سواهم الوفاء وحل المسئلة احكم
الملك وهذا لان الركا عند كوار العقل في غير الملك لا تصور ولا يجب الركا في المال الذي اسولى عليه العمدو
وأحررو بدرهم عندنا لا هم لم يكونا بالاسرار عدا فاما في المال المسلم عموما وعدا لافى يجب لان الملك المسلم بعد
الاستيلاء والاسرار بالادرافهم وان ركب عنه والركا وطبقه الملك عند وبها الملك المطان وهو ان يكون مملوكا
له ربه وبنا وهذا قول اصحابنا الثلاثة وقال رفر السدلس بسرط وهو قول السافى ولا يجب الركا في المال
الصهار عندنا خلافا لهما وسر ال الصهار هو كل مال غير معدور الاسماع به فقام اصل الملك كالعبد الاتي
والصالح والمال المفقود والمال الساقط في الكفر والمال الذي احده الساطان مصادر والدين المحجود اذا لم يكن
للمالك به وحال الخول مما رله به بان اقر عبد الناس والمال المدفون في الصحرا اذا حرق على المسالك مكانه
فان كان مدفون في البس يجب فيه الركا بالاجماع وفي المدفون في الكرم وادار السكر احد ارب المساح احضا
وجواب الركا من غير فصل ولا وجوب الركا في هذا الملك دون البديل اس السدله فانه يجب الركا في ماله
وان كاتب به فائته لعدم ملكه ويجب الركا في الدين مع عدم الفسخ ويجب في المدفون في البس فبان الركا
وطب الملك والمال موجود ويجب الركا فيه الا انه لا يحاط بالاداء للجل لغير عن الاداء له فانه وهذا
نسبى الوجوب كان اس السدل ولما ما روى عن علي رضي الله عنه موقوف عليه وموقوف على رسول الله
عليه السلام فانه قال لا ركا في مال الصغار وهو المال الذي لا يسمع به مع قيام الملك مأجود من العمار الصغار
الذي لا يسمع به لشد هرا الله مع كونه حيا وهذا الاموال غير مبيع مما في حق المسالك احكم وصول به اليها فكانت
بها راولا المال اذا لم يكن معدورا الانتفاع به في حق المسالك لا يكون المسالك معسا ولا ركا على غير العلى بالحدث
الحق به ما و مال اس السدل معدور الاسماع به في حقه سدناه وكذا المدفون في البس لا يملكه الوصول اليه
بالبس بخلاف الماز لان بس كل الصغار غير معدوره وكذا الدين المعرف به اذا كان المرفوعا به ويمكن الوصول
اليه واما الدين المحجود فان لم يكن له به فهو على الاختلاف وان كان له به اختلف المسامح فيه قال بعضهم يجب
الركا فيه لانه يمكن الوصول اليه بالسدله فاد لم يعم اليه فصدع القدر فلم يقدروا قال بعضهم لا يجب لان
الشاهد ونسب الاداء كان القاصي فالما بالدين لانه يفسى بعله فكان معدورا الانتفاع به وان كان المدفون به
في السر ويحذف في الفلاس فلا ركا فيه كذا روى عن ابي يوسف لانه لا يفسى بعله فكان غير الخاطه
سرا وعلا به وان كان المدفون بمر بالدين لكنه فاس فان لم يكن مصاعله بالافلاس يجب الركا فيه في قولهم
جميعا وقال الحسن سر راد لا ركا فيه لان الدين على المعسر غير مبيع به وكان صهارا والصحيح قولهم لان
المفلس قادر على الكسب والاداء معارض مع ان الافلاس محجل الروال ساعة وساعه اذا مال عادور اربع وان كان
مصاعله بالافلاس فكذلك قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا ركا فيه محمد ممر على اصله لان المس
عبد بعضه وان توجب راد غير لانه سدعا به بان الا صرف لان الناس لا ا لونه بخلاف الذي لم يفس
عليه بالافلاس وان توجسه ممر على اصله لان الافلاس عند لا يفسى في حال الحيا والقصا به باطل وان توجب
وان كان يرى المفلس لكن المفلس قادر في الحياه بواسطة الا كسب فصار الدين معدورا الاسماع في الخلفه فكان
أمر المفلس في با حرم المطا له الى وقت السار فكان كادس الموحل فبب الركا فيه ولودع الى انسان ودا به ثم نهي

الركا حتى يحول الكلام في المال العيني اذا كان رائدا على قدر النصاب وحال عليه الحول عند اني حصة لاصي
 في الزيادة هناك ما لم يكن اربعين درهما فيها ايضا لا يخرج سائمن ركا المخصوص مالم يطلع المخصوص اربعين درهما
 ويخرج ركل اربعين درهما من غيرها وعنده ما يخرج قدر ما حصل من الماء ومن او اكثر في المال العيني اذا
 كان رائدا على النصاب وسائمن الكلام فيه ان شاء الله تعالى وذكر الكرخي ان هذا اذا لم يكن له مال سوى الدين فاما
 اذا كان له مال سوى الدين فثامس منه وهو عملة المساقاة ومنه الى ما عند الله اعلم (ومها) كون المال باسئالان
 معنى الركا وهو ان لا يحصل الامن للمال البائى وليس معنى به حصة اما لان ذلك عمر صغير واعانى به كون
 المال بمذلل لاسمها بالتعار او بالاسامه لان الاسامه سبب لحصول الذر والنسل والحق والتعار سبب لحصول
 الزرع فمعان السبب مقام السبب وتعلق الحكم به كالسفر مع السقة والسكاح مع الوط واليوم مع الخبز ويحذف ذلك
 وان سبب طلب وسما كون المال فاصلا عن الحاجة الاصله لان به نصن العنا ومعنى العنة وهو السهم وبه يحصل
 الادا عن طلبها من اذ المال المحتاج اليه حاجته اصله لا كون صاحبه عساعه ولا كون نعمة اذ السهم لا
 يحصل بالقدر المحتاج اليه حاجته اصله لانه من ضرورات حاجه العنا وقوام الدين فكان سكر سكره الدين ولا
 يحصل الادا عن طلب نفس فلا يقع الادا بالحقه الماء ورحم الله صلى الله عليه وسلم وادوار كأموالكم طمسه ما
 انفسكم فارتفع ركا اذ حصة الحاجة امر باطن لا توفى عليه فلا تعرف الفصل عن الحاجة فمعان ذلك الفصل عن
 الحاجة بمعاقبه وهو الاعداد للاسماء والتعار وهذا قول عامة العلماء وقال مالك هذا ليس بسبب لوجوب الركا
 ويحب الركا في كل مال سواء كان باسما فاصلا عن الحاجة الاصله او لا كسبب البدله والمهية والعاقبة والحولة
 والعمولة والمواشي وعند الخدمه والمسكن والمرأكت وكسوة الاهل وطعامهم وما يحصل به من آسنة او اولو او
 عرس ومبايع لم يسو به اتجار ويحذف ذلك واحتج بعمومات الركا من عرف فصل بين مال ومال بخوفه تعالى خدم
 وألهم صدقه وقوله عرو لوقى أموالهم حتى معلوم للسائل والمخروم وقوله الى وآتوا الركا وعبر ذلك ولاها
 وحسب سكر النعمة المال ومعنى النعمة في هذا الاموال أم وأقرب لاسمها على النفا فكانت ادعى الى السكرو ولما
 أن معنى العنا والفصل عن الحاجة الاصله لانه من لوجوب الركا لماد كزبان الدلائل ولا يصح ذلك في هذا
 الا وال به من ان المزا من العمومات الاموال الباقية الفاصلة عن الخواص الاصله وقد خرج الخواص عن
 قوله انما نعمة لماد كزبان معنى النعمة فمما يرجع الى الدين لانه دفع الحاجة الضرورية به وهي حاجه دفع الهلاك
 من الدين فكانت بانه لعملة الدين فكان سكرها سكر نعمة الدين وهي العبادات الدينية من الصلاة والصوم
 وعبر ذلك وقوله تعالى وآتوا الركا دليل على ان الركا عبارة عن اها وذلك من المال البائى على التفسير الذى
 ذكرنا وهو ان يكون معدلا لاسمها وذلك بالاعداد للاسماء في المواشي والتعار في اموال التعار الا ان
 لاعداد للتعار في الاعيان المطلقة الذهب والفضة ثابت باصل الخلقه لانه لا يصلح للاسراع باعام الى دفع
 الخواص الاصله فلا حاجة الى الاعداد والتعار بالنسبة الى النعمة المعنى وهي مع ذلك تعار باصل الخلقه
 فلا حاجة الى التعيين باله فحصل الركا فهو نوى التعار اولم سوا صلا وى الله واما ما سوى الاعيان من
 العروس فاعا تكون الاعداد فيها للتعار بالنسبة لاسمها كما يصلح للتعار يصلح للاسراع باعام ابل المصود الاصلى
 مما ذلك فلا بد من الدعى للتعار وذلك بالنسبة وكذا في المواشي لانه فيها من الاسامه لاسمها كما يصلح للذر
 والنسل يصلح للحمل والركوب والاحم فلا بد من التسميه به التعار والاسامه لا يصير مالم يصل بفعل التعار
 والاسامه لان خرد الله لا عبر به الاحكام وانما الذى صلى الله عليه وسلم ان الله عفا عن أمي ما تجد به
 انفسهم مالم يسلموا به او يعفوا به التعار فتكون صريحها وقد تكون دلالة اما الصريح فهو ان وى عند عفا
 التعار ان يكون المبلول به التعار بان اسبرى سلعة ووى ان يكون للعار عبد السرا فحصل للعار سوا كان
 العنى الذى اسراها به من الاعيان المطالبه او من عروس التعار او مال البدله والمهية او خردار تعرض به

التجار فمصدر ذلك مال التجار لو حوِّد صرح به التصار معار بالبعد انصار اما السرا فلا سند به بخار وكذلك
 الاحار لانها ما ووجه المال بالمال وهو نفس التصار ولهذا له المأذون بالتجار الاحار والبسه المذار به لا فعل بمعنى
 ولو اسرى عسانا الاعيان ونوى ان يكون للبدله والمهنة وان التصار لا يكون للتجار سواء كان النص من مال
 التصار أو من غير مال التصار لان السرا عمال انصار ان كان لادله التصار بعد ووجد صرح به الاستدلال ولا
 سند لادله مع الصريح بخلافها ولو ملك عروضا بعد اصلايان ورما ونوى التصار لم يكن للتجار لان البسه
 يعرِّب عن العمل أصلا فصلا عن عمل التصار لان الموروث مدخل في ملكه من عرصته ولو ملكها بعد
 ليس مساذلة الا كالحق والوصية والصدقة أو معدوم ماله مال بغير مال كالمهر ومثل الخلع والصلح عن دم
 الممدوم بدل العن ونوى التصار يكون للتجار عند أي يوسف وعنده لا يكون للتجار كذا ذكر السكري وذكر
 القاضي السهمي الاختلاف على القلق فقال في قول أي حقه واني وسع لا يكون للتجار وفي قول حقه يكون
 للتجار وجه قول من قال انه لا يكون للتجار ان البسه لم يجرى على عروضا وخار وهي ماذلة المال بالمال فكان
 الحاصل مجرد البسه فلا يعرِّب ووجه القول الآخر ان التصار عندا كسب المال وما لا مدخل في ملكه الا به وله فهو
 حاصل بكنهه فكانت بكنهه معار به لعله فاسه فراما للسرا والاحار والقول الاول اصح لان التصار كسب المال
 بدل ما هو مال والقول اكنساب المال بغير بدل اصلا فلم يكن من باب التصار فلم يكن له معار به عمل التصار
 ولو اسره عروضا ونوى ان يكون للتجار احبها المسامحة قال بعضهم مصدر للتجار لان العرص بعلت
 معاوضة المال بالمال في العاقبة والبسه اسارى الجامع ان كان له ما تذاكره لمال له عروضا فاسره عن فعل
 حولان الحول وم رحل حقه أقر لغير التصار ولم يسم له الاقر حتى حال الحول لاركا عليه في الماتين
 ونصرف الدن الى مال اركا دون الحس الذي ليس عمال اركا بقوله اسره عروضا لغير التصار دليل انه لو ستر عروضا
 للتجار بغير التصار وقال بعضهم لا بغير التصار وان نوى لان انصر عار وهو مخرج لا يحار فلم يوحده التصار
 عار به للتجار فلا عروضا اسرى عروضا للبدله والمهنة ممن نوى ان يكون للتجار بعد ذلك لا بغير التصار مالم
 معها فيكون بغير التصار فموسى هندوس ما اذا كان له مال التصار فموسى ان يكون للبدله حب يخرج من
 ان يكون للتجار وان لم يسمعه لان البسه لا بغير مالم فعل باله فعل وهو ليس بفعل عمل التصار وقد عرِّب البسه
 عن فعل التصار فلا سبر للحال بخلاف ما ادانوى الاستدلال لانه نوى رد التصار وهو مارك لهما في الحال فاعرِّب
 البسه فعل هو رد التصار فاعرِّب ونظر العوضان السفر مع الاقامة وهو ان المقيم اذا نوى السفر لانه مسافرا
 مالم يخرج عن عمران المصر والمسافر اذا نوى الاقامة في مكان صالح الاقامة سحر عهده الحال ونظرهما من عرِّب
 الحس الكافر اذا نوى ان يسم بعد سبر لانه مرميها للحال والمسلم اذا قصد ان يكفر بعد سنن والعباد بالله وهي
 كافر للحال ولو انه اسرى من العروضا الى اسراها لادله ان بعد ذلك عروضا حرة بغير التصار بل البسه
 السابعة وكذلك في الفصول التي ذكرها من نوى التصار في الوصية والترضو اذله مال عا من عمال اذا اسرى
 له العروضا عروضا آخر مراتب التصار لان البسه قد وجد حقه الا انهم يعمل للحال لانهم يصادف عمل
 التصار اذا وجد التصار بعد ذلك عمل البسه السابعة عملها فمصدر المال للتجار لو حوِّد به التصار مع التصار
 واما لادله هي ان اسرى عسانا الاعيان بعرض التصار أو واد حردار التي للتجار بعرض من العروضا بمصدر
 للتجار وان لم يوافق التصار صرح بخلافه لما اسرى عمال التصار وظاهره ونوى التصار واما السرا بغير مال التصار
 ولا سبكي واما احار الدار فلا بد من دفع التصار كبدل عن معد للتجار ان البسه للتجار كذا ذكر في كتاب
 الركا من الاصل وذكر في الجامع ما يدل على انه لا يكون للتجار الا بالبسه صرح بخلافه قال وان كاتب الاحار حار به
 مساوي المبدوم وكانت عند المسافر للتجار فاحر الموحردار بها وهو رد التصار شرط البسه عند الاحار
 لصبر الحار به للتجار ولم يذكر ان الدار للتجار او لغير التصار فمذايل على ان البسه شرط لصبر لم ينافع الدار

المساحر للبخار وان كاتب البخار معد البخار فكان في المستلزم واما في مساح ليج كانوا انصصحون رواه الخامع
 وبعولون ان العبي وان كاتب البخار لكن وبعده بدل ساء بالمع وهو اخر الداء ليقى علم ابدال للبخار
 ولا يهمل للبخار مع التردد الا بالسه واما اذا اسرى عروضا للفرهم او بالنايس او عاكال أو بورن موصوف في الدمه
 فام لا يكون للبخار مالم يرا البخار عند السرا وان كاتب الفرهم والنايس او عاكال او موصوف في الدمه من المكل
 والمورون اعان عند الناس ولا يما كذا لم على المال البخار جعلت عند السرا ما يحتاج اليه للابدال والعوب ولا
 يعني السرا به البخار مع الاحمال وعلى هذا الاسرى البخار عاكال البخار به عند السرا اسرى لهم كسو وطعاما
 لا يهمل كان الكل البخار ويحتمل ان كان في الكل لان يهمل عند البخار به مال البخار به يظن بصره بصره الى
 ما علق دون ما لا يعلل حتى لا يصرح باو ما ساعلا يديه وعمله وان يصر على اليه وعنه المال اذا اسرى
 به مال البخار هم اسرى لهم ما لا يكتسب وط اما الله عه فانه لا يكون للبخار لان المال كاعلى السرا للبخار علق
 السرا للسهمة والبدله وله ان من مال البخار وعبر مال البخار فلا يهمل للبخار الا بدليل راد واما الاخر
 الذين يعملون للناس بخو الصاعين والفصاير والديما عن اذا اسبروا الصبح والصاين والذهب ويحود ذلك
 بما يحتاج اليه في عملهم وبووا عند السرا ان ذلك لا يسهل في عملهم هل يهمل مال البخار روى سمر
 ان هذا على وجهين ان كان ساسي ار في المعول منه كالصبح والزعمران واليضم الذي يدع به الخلد فانه يكون
 مال البخار لان الاخر يكون معناه ذلك الار و ذلك الار مال فانه س احر الصبح واليضم لكه لطيف
 فيكون هذا البخار وان كان ساسي ار في المعول منه مثل الصاين والاسان والعلقي والكرب فلا يكون
 مال البخار لان معناه ثابت ولم يهمل ارهالي النوب المعول حتى يكون له حصه من العوص ل الناس اصيلي
 ثوب يظهر عند روال النوب بما فاحد من العوص يكون بدل عمله لا بدله هذه الآلات فلم يكن مال البخار
 واما آلات الصاع وطروا سعة البخار لا يكون مال البخار لاهلها مع الا سعة عاد وقالوا في بحاس
 الثوب اذا اسرى المعادود والخلال والرداع انه ان كان ساع مع الثوب عاد يكون للبخار لاهل معبده لها وان كان
 لا يباع ها ولكن علق وتعتطها الثوب هي من آلات الصاع فلا يكون مال البخار اذ لم يوال البخار عند سراجها
 وقال أصحابنا في عند البخار يهمل عند حقا فدفع به ان الثاني للبخار لانه عوص مال البخار وكذا اذا دى بالديه
 من العوص والحيوان واما اذا فنه عند افصاخ المولى من الله على الله العاقل او على من العوص لا يكون
 مال البخار لانه عوص الفصاير لا عوص مال المعول والقصاص ليس عاكال والله اعلم ومها الخول في
 بعض الا وال دون بعض وجهه الكلام في هذا السطر مع في موصي من أحدهما في من ما سطر له الخول من
 الاموال وما لا سطر والساني ان ما سطر حكم الخول وما لا سطر اما الاول فعول لا خلاف في ان اصل الصاب
 وهو الصاب الموحود في اول الخول سطر له الخول لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا ركا في مال
 حتى يعول عليه الخول ولا يكون المال ما سطر وجوب الركا لما ذكرنا والما لا يحصل الا بالاسما
 ولما بدلت من ممد واول مده يسمى المال فيها البخار والاسما عاده الخول فاما المسعادي خلال الخول
 يهمل سطر له الخول في حد أو ضم الى الاصل فيرى في الخول الاصل حله الكلام في المسعاد انه لا يحاو اما ان كان
 مسعادي الخول واما ان كان مسعادي الخول والمسعادي الخول لا يحاو اما ان كان من حسن الاصل
 واما ان كان من خلاف حقه فان كان من خلاف حقه كالا ل مع القروا ل مع القسم فانه لا يصح ان يصاب
 الاصل بل يصاب له الخول في خلاف وان كان من حقه فاما ان كان مسعرا من الاصل أو حاصله لسته كالولد
 والرجح واما ان يكن مسعرا من الاصل ولا حاصله لسته كالسرى والموروب والموهوب والموصي به فان كان مسعرا
 من الاصل أو حاصله لسته يصح ان يصب الى الاصل ويرى في الخول الاصل بالاجاع وان لم يكن مسعرا من الاصل

ولا ما حلت به من ثم إلى الأصل عند أو عند السابق ربحه أنه لا يصح بيعه بقوله صلى الله عليه وسلم لا ربح في مال حتى يحول عليه الحول والمسا مال لم يحل عليه الحول فلو ربحه ولو أن الربح وطغى الله والمسد الأصل والمثل لا به أصل وسبب المثل لا به مطلق سبب على حد فتكون أصلا في شرط الحول كالمسد بمختلف الجنس بخلاف أو بخوارج لأن ذلك تنوع الأصل في المثل لكونه مائتي سبب المثل فتكون بمائتي الحول ولأن عمومات الركا تقتضي الوجوب مطلقا عن شرط الحول إلا ما خص به لئلا يفسد ولو أن المساعد من جنس الأصل سببه لا يفرق عنه إذا أصل ربحه وهو يتصور الربح بزيادة سببه لربح مطلقا وسببه لا يفرق بالشرط كما لا يفرق بالسبب لئلا يفسد التنوع أصلا فبصرف الركا فيها يحول الأصل كالأول والأول لا يفرق بمختلف الجنس لا به ليس سبب بل هو أصل بمسألة الأرى أن الأصل لا يردأ به ولا يتصور قوله أنه أصل في المثل لا به أصل في سبب المثل مسلم لكن كونه أصلا من هذا الوجه لا في أن يكون سببا من الوجهة الأولى وسأوه أن الأصل يردأ به ويتصور فكان أصل من وجهه وسببا من وجهه فخرج جهة السبب في حق الحول أحسنا طو وجوب الركا وأما الحديث فتمامه حص منه منه وهو الوثوق بالرجح فخص المسارع منه عداد كراتهم أعانهم المسد أعدا إلى أصل المال إذا كان الأصل بصا فاما إذا كان أصل من الصاب فانه لا يصح له أن يكمل به الصاب والمسد الحول علمهما حال وجود المساعد لا به إذا كان أصل من الصاب لم يفسد الحول على الأصل فكيف يفسد على المساعد من طر بن التبعة وأما المسعا فبصد الحول ولا يصح في الأصل في حق الحول الماضي لإحلالها وأما نص الله في حق الحول انتهى أسعد فله أن يصاب بغيره في الحول عليه عمل مجددا حكما كانه انعدم الأول وحديث آخر لا شرط الوجوب وهو العا بعد بعد الحول فبصرف الصاب كالمسد والموجود في الحول الأول نصير كانه من المساعد أعان على العمل بمثل الأصل الموجود لا يفسد وهذا الذي ذكرنا لا يمكن المساعد على الأصل الركا فاما إذا كان فانه لا يصح في ما عدا من الصاب من جنسه ولا ربح في الحول الأصل بل بشرطه في قول أحد في قول أبي حنيفة وصد هما نص وصور المسألة إذا كان لرجل حص من الألب السائبة وماتت أدرهم فم حوال السائبة فو كاهما بماعها أدرهم ولم يتم حوال أدرهم فانه سبب لئلا يفسد حولا بعد ولا يصح في أدرهم وصد هما نص ولو ربحا أتم جعلها عاقبه بماعها تم الحول على أدرهم فان عاقبها نص في أدرهم فو كاهما بماعها أدرهم ولو كان له صدقة واحدة فادى صدقه فطار أو كان له طعام فادى عسر أو كان له أرض فادى سراجها بماعها نص عنها إلى أصل الصاب وجهه ولهما ماد ربحا في المسألة الأولى وهو ظاهر نص في الركا مطلقا عن شرط الحول واعتبار معنى التمسك والمثل على معنى الأصل للمدونة وعدا تخلفه وانما علمه بالصور والأرض التي يذى سراجها ولا يصح منه عموم قوله صلى الله عليه وسلم لا ربح في مال حتى يحول عليه الحول من غير فصل بين مال ومال إلا أن المساعد أدى ليس من الأصل السائبة صار محصا لئلا يفسد في الأصل العموم وصار محصا عن عمومات الركا بالحديث المشهور وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا ربح في الصدقة أي لا يوجد الصدقة من مال إلا أن الواحد حال إحلال المالك والحول والمال صور وي صار محصا وهما لم يوجد إحلال المالك والحول ولا سد فبه وكذا المال لم يفسد من حيث لا يلا في الأصل السائبة وبطل التي يورم مداه كانه هو فكان السائبة دائمة معبى وماد كرا معنى التبعة فليس في معاملة النص فتكون باطلا على أن اعتبار التبعة أن كان يوجد نص فاعتبارها بالبحر المحرم الصم والقول بالخرم أولى إحسنا وأما إذا كان كاهما جعلها عاقبه بماعها أدرهم فعدا لئلا يفسد من حيث لا يلا في الأصل السائبة فلا يردى إلى السابا وكذا في المسائل الأخر التي ليس بطل مال الركا وهو المال الباقي الفاصل عن الحياصة الأصلية فلا تكون الصم ما ولو كان عند صابا أحد هاتين الألب الركا والآخرة

عن ابن الأثير والظاهر وأحدهما أقرب حولاً من الآخر فاستعداد دراهم بالاربع أو الخمسة أو الوصية فإن
 المستعداد يصم إلى أقربهما حولاً أم كان ولو لم يوص به ولا ورث سائلاً أو وصى له بشئ ولكنه تصرف في المصا
 الأول بعد ما أدى ركانه ورع فيه وتحاول بحل حول عن الأول المركة فإن ربح نصم إلى المصا الذي ربح فيه
 في إلى عن الأول وإن كان ذلك بعد ولا واعاً كان كذلك لأن في الفصل الأول أسس ما في حقه المتبعة ورجح أقرب
 المصاين حولاً نصم المدة إذا لم ينظر القفراً وفي الفصل الثاني ما أسس ما في حقه المتبعة بل أحدهما أقوى في
 الاستداع لأن المستعداد مع لاحدهما جمعة لكونه مقرر عامه ومقرر حقه المتبعة فلا يطع حكم التسع عن
 الأصل وأما الثاني وهو بيان ما يطع حكم الحول وما لا يطع فذلك المصا في حلال الحول بقطع حكم الحول حتى
 لو أسس ما في ذلك الحول نصا سائلاً له الحول له ولأبي سبلى الله عليه وسلم لا ركا في مال حتى يحول عليه الحول
 والمحال ما حال عليه الحول وكذا المستعداد في حلال ما إذا حال بعض المصا ثم استعد ما نكل به لأن ما في من
 المصا ما حال عليه الحول فلم يقطع حكم الحول ولو أسس ذلك مال المصار على المصار وهي العروص ومن لم يعم
 الحول لا يقطع حكم الحول سواء استبدل بمجته أو بخلاف مجته لا خلاف لأن وحب الركا في أموال المصار
 سبلى معنى المال وهو المال والمال فكل الحول مستعد على المعنى وأنه فاهم لم يصب بالاستبدال وكذلك الدراهم
 وإنما مراد أنها تعينها وتختلاف مجته فإن باع الدراهم بالدراهم أو بالدنانير بالدنانير أو بالدراهم أو
 الدراهم بالدنانير وقال السافى بقطع حكم الحول فعلى من أسس قوله لا يحب الركا في مال المصار له لو حوذا الاستبدال
 منهم ما فيه فباعه وجه قوله إجماعاً على خلاف جمعه فلا موم أحدها عام الأخرى بقطع الحول المستعد
 على أحدها كما إذا باع السابية بالسابية بمجته أو بخلاف مجته ولو لم يكن الوحوب في الدراهم أو بالدنانير سبلى
 بالمعنى اتصالاً بالعين والمعنى فاهم بعد الاستبدال فلا يقطع حكم الحول كما في العروص ما إذا استبدل السابية
 بالسابية لأن الحكم هناك سبلى بالعين وقد تبدلت العين فظل الحول المستعد على الأول فبما نصيب الثاني حولاً
 ولو استبدل السابية بالسابية فإن أسس بها بخلاف مجته أن باع الأول بالثمن والعر بالعم بقطع حكم الحول
 بالجماع وإن استبدلها بمجته أن باع الأول بالثمن والعر بالعم بالعم فيقول أصحابنا الثلاثة
 وقال رفر لا يقطع وجه قوله أن الحسن واحد فكان المعنى بهذا فلا يقطع الحول كما إذا باع الدراهم بالدراهم ولما
 أن الوحوب في السوايم سبلى بالعين لا بالمعنى الآخر أن من كان له خمس من الأول غاف هراً لا تساوى ما في
 درهم يجب فيها الركا فبذل أن الوحوب فيها على بالعر والعين فدا حلت ففصلت له الحول وكذا لو باع
 السابية بالدراهم أو بالدنانير أو روض موى ما المصار أنه ظل حكم الحول الأول ما لأن سبلى الوحوب
 في المال فدا حلت إذا المعنى في أحدهما العين وفي الآخر المعنى ولو أحال بشئ من ذلك تراراً من وحب
 الركا عليه هل يكر له ذلك قال محمد يكر وقال أبو يوسف لا يكر وهو على الاختلاف في الحسنة لمع وحب
 البعق ولا خلاف في الحسنة لا سقاط الركا بعد وحوها مكرهه كالحسنة لا سقاط البعق بعد وحوها ومنها
 المصا وجه الكلام في المصا في مواضع في بيان أسس وحب الركا وفي بيان كيفية اعتبار هذا المصا وفي
 بيان مقدار المصا وفي بيان صفه وفي بيان مقدار الواجب في المصا وفي بيان صفه أما الأول فبما المصا
 شرط وحب الركا فلا يجب الركا وما دون المصا لا ما لا يحب الأعلى المعنى والعلا لا يحصل إلا بالمال المعامل
 عن الحاجة الأصلية وما دون المصا لا يملك عن الحاجة الأصلية فلا يصح من المصا عباده ولا ما
 وجه بسكر العجة المال وما دون المصا لا يكون لعمه وجه بسكر لئال بل يكون سكر سكر العجة البدن
 لكونه من نواحي بعقه إلا أن على ما ذكرنا ولكن هذا المصا يصرف في أول الحول وفي آخر لا في حلاله سوى
 لو أسس المصا في أما الحول ثم كمل في آخره فبذل الركا وسوا كان من السوايم أو من الذهب والنصه أو مال
 المصار وهذا قول أصحابنا الثلاثة وقال رفر كمال المصا من أول الحول إلى آخره شرط وحب الركا وهو قول

كما بدراهم صروه أو تفر أو را أو انصوبا أو حة سم أو مقله أو خاف أو سرح أو الكوا كتي
 المصاحب والآوى وعبر ما اذا كانت بعض عد الاداءه اذ ما لم ياتي درهم وسوا كان عسكه النصار أو للعصه
 أو للعصم أو لم يوسا وهذا عندنا وهو قول السافعي أيضا لا في حق النسا اذا كان عد اللبس ساح أو العار به
 للربا له فله قولان في قول لاسي فله وهو مروي عن ابن عمر وعاصبه رضي الله عنهما وأجمع غاروى في
 الخدي لا ركا في الخلق وبن ابن عمر رضي الله عنه انه قال ركا الخلق اعاره ولا مال مسدل في وجهه ساح فلا
 يكون مصاب الركا كتاب المذله والماله يتلافى في الحال فانه مسدل في وجهه مخطوور وهذا لا الاستدال اذا
 كان مساحا كان معصرا مرعا اذا كان مخطوورا كان سادعا الاعصار سر فافكان لمعنا العدم نظر ذهب العمل
 بسرب الدرا مع ذهابه بسب السكرانه اعصر الاول وسقط اعتبار الثاني كذا هذا ولما قوله تعالى والذين يذكرون
 الذهب والفضه ولا ينفقونها في سبل الله وسرهم بعد ان لم الخلق الوعد بالسدد بذكر الذهب والفضه ورك
 انما هو ساقى سبل الله بن عريفه سبل الله وعصر وكل مال لم ودركانه فهو كذا بالحدب الذي روبا
 فكان بارك اذا الركا منه كرا فدخل تحت الوعد ولا يلحق الوعد الا برك الواحد وقول النبي صلى الله
 عا به وسلم وأدوار كما اموالكم طمعهما أنفسكم من عريفه بين مال ومال ولا الخلق مال فاصل عن
 الخاطه الاصله اذا اعداد للعمل والبرس دليل الفصل عن الخاطه الاصله فكان رحمه لحصول القسم
 به بغيره سكرها ما حراج حر منها للفقراء واما الحدب فقد قال من صار به الحدب انه لم يصح لاحد
 في ثياب الخلق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمروى عن ابن عمر معا ومن المروى عنه ايضا انه ركا في
 ثيابه وثيابه على ان المسدله بمختلفه بين الصحابه فلا يكون قول العيص حجة على العيص مع ما ان اسمه انما
 الخلق ركا له لاسي وجوب الركا للمهود اذا قام دليل الوجوب وقد ساد ذلك هذا اذا كانت الدراهم فضه
 حاله فاما اذا كانت معسوسه فان كان الغالب هو الفضه فقد لا لاسي العيص فيها معسوسه كذا روى الحسن
 بن أبي حمزة عن ابن الركا يجب في الدراهم المبادى والرب والسهر حة والمكحلة والمروى عنه قال لا الغالب فيها
 كلها الفضه وما لم يلب فضه على عيه يساؤه اسم الدراهم مطلقا والسرع أو حب باسم الدراهم وان كان الغالب هو
 العيص والفضه فيها معا فانه كان اعانار ائجه او كان عسكه النصار يصرف فيها فان تلفت معها مائتي درهم من
 أدب الدراهم التي يجب فيها الركا وهي التي الغالب عليها الفضه يجب فيها الركا والا فلا وان لم يكن اعانار ائجه
 ولا معد للصار فلا ركا فيها الا ان يكون ما فيها من الفضه يبلغ مائتي درهم بان كانت كسر لان الصغر لا يجب
 فيه الركا الا نسيه النصار والفضه لا يسطر في ثيابه النصار فاذا أعد هذا النصار اعبر بالفضه كروص النصار واذا
 لم يكن النصار ولا اعانار ائجه اعتبر بما فيها من الفضه وكذا روى الحسن بن أبي حمزة ومن كان بعد فلو من أو
 دراهم برصاص أو نحاس أو حو حة لا يخلص فيها الفضه اهل كان للنصار يصرف فيها فان تلفت مائتي
 درهم بن الدراهم التي تلفت فيها الفضه فيها الركا وان لم يكن للنصار فلا ركا فيها ماد كذا روى الحسن بن أبي حمزة
 يجب فيه الركا ما لم يكن للنصار وعلى هذا كان جواب المصنفين مساجعا عارورا الهوى الدراهم انما
 بالعلماره الى كانت في الرمن المصنف في دينار اهل كان اعانار ائجه يصرف فيها فان تلفت مائتي درهم
 الدراهم وهي التي تلفت عليها الفضه وان لم يكن اعانار ائجه فان كانت للنصار يصرف فيها انما هو ان لم يكن
 للنصار وها الركا يصرف ما فيها من الفضه ان تلفت نصا او بالصم الى ما عدا من مال النصار وكان الصبح
 الامام أبو بكر خديس الفصل النصار هي بوجوب الركا في كل مائتين دينار وعشرها وهو حصة منها عدا
 وكان يقول هو من أعز النصار فباعه الفضه فمهم وبعض أعز هو دينار وهو احسان الامام الخليلي
 والسرخسي وقول السلف الصبح لما ذكرنا من الفضه ولو راد على مصاب الفضه في فلا في الركا حة حتى يباع
 أو يبيع ويحب ذهاب درهم في قول أبي حمزة وعلى هذا انما كل أثر من درهم وقال أبو يوسف ويحمد والسافعي

حب الركا في الر' ذهب ذلك طلب او كثر حتى لو كسب الر' اد' درهمين فله من الر' من حرام
 درهم والمصلحة في بين الصحابة رضي الله عنهم روى عن عمر رضي الله عنه مثل قول ابي حنيفة وروى عن علي
 وابن عمر رضي الله عنهما مثل قوله ولا حلاص في السوام انه لا شيء في الروايات معا على الصواب حتى يبلغ نصابا
 احصوا عا روى عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يوارا على النسيب فثبت ذلك وهذا
 من في الباب ولا يسطر الصواب معدولا عنه ان لا الر' كعرف حرم اسكر العبة المال ومع
 العبة وحده في القليل الكثير واعا عا وما سراطه بالنسب راد في اصل الصواب في الروايات على
 اصل النسيب الا ان الر' في السوام لا يسمو عالم بلع نصابا فاعا لمرور السركا ناسرك في الاعا عا عا وهذا
 الذي لم يوجد هيا ولا في حنيفة ماروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال في كتاب عمرو بن حرم فاذنا لبع
 مائتين منها خمسة دراهم وفي كل اربعة دراهم وليس فمادون اذ ر' عشر صدقه وروى عن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه قال لبعها حتى وجهه الى الفس لا يأخذ من التكر ر' ساقا اذا كان الورب مائتي درهم فمها خمسة دراهم
 ولا يأخذ عمارا دسأحي بلع اربعة دراهم فمها خمسة دراهم ولا يأخذ الا اصل ان يكون بعد كل نصاب عا عا
 لا رباب الا موال في السوام ولا في اعا عا التكر حوا واه مد فوع وحده على ر' رضي الله عنه لم يرد واحد
 من النسيب ل' سكوا في قوله وما راد على النسيب فثبت ذلك ان ذلك قول الذي صلى الله عليه وسلم او قول علي
 فان كان قول النبي صلى الله عليه وسلم يكون صحه وان كان قول علي رضي الله عنه لا يكون صحه لان المسئلة حله
 بين الصحابة رضي الله عنهم فلا يصح بقول البعض على البعض وبه سماعه لا يصلح معارضه المارويين وما راد في
 سكر العبة فالجواب عنه ما ذكرنا فمها تقدم لان معنى العبة هو التيمم وانه لا يحصل عادون النصاب
 بطل بالسوام مع انه ناس في مائة النسيب وانه باطل والله اعلم

فصل في اعداد الواجب فيها ربع الفس وهو خمسة من مائة النسيب التي روبا فمها ربع الفس
 الا في مائة قوله صلى الله عليه وسلم هانور ع عسور اموالك وحمه من مائتين ربع عسرها واما صدق الواجب
 فذكرها ان الله تعالى

فصل في هذا اذا كان به قصه مفرد فاما اكان له ذهب مفرد فلا شيء فيه حتى يبلغ عشرين مثقالا فانما في
 عشرين مثقالا ذهبه نصف مثقال الماروي في حده عشرين حرم وان ذهب مائة مثقال فمها مائتي درهم ولا صدقه
 فيه فاذا بلغ فيه مائتي درهم فمها ربع الفس وكان اذنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم معونا فمها
 دراهم وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعلي بن ابي طالب في الفس ربع الفس وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 بلع عشرين مثقالا فمها نصف مثقال وسوا اكل الذهب لواحد او كسركا يمين ابي لا شيء على احدهما
 ما يبيع نصف كل واحد منهما مائة مثقالا راد في الفس والفس اثنى عشر النسيب ان سا الله تعالى

فصل في اعداد النسيب في الفس لا يفسر في نصاب الذهب انما هو راد في قوله فمها نصف الفس
 في المصروب والبر والمصروع والحلي الاعلى احدى قول السافعي في الحلي الذي يحمل اسمعاه والصحيح قول السافعي
 قوله تعالى وانكسر ناسك من الذهب والعصه وقول النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب عمر بن حرم وحده على
 مائة الوجوب في مائة ناسك وكذا حكم الله ان ياتي الناسك من الذهب كالمسكود به والنسبة ويجوزها
 وحكم الذهب ان ياتي الناسك من الذهب كالمسكود به والنسبة ويجوزها
 اعا ناسك او النسيب والامعة فمها مائة ناسك واه حده ور بالان كل واحد خاص بالاداة ولو راد على
 نصاب الذهب في فلا شيء في الر' في قول ابي حنيفة حتى بلع اربعة مثاقيل فمها ربابا وعسنان
 نوسب ومحمد والسافعي حسب الر' هانور فمها نصف الفس والفس اثنى عشر النسيب واه اعلم

فصل في اعداد الواجب فيها ربع الفس وهو خمسة من مائة النسيب التي روبا فمها ربع الفس

لان نصف مثقالين عسر من مثقالين عسر وأما صفة الواجب فذكرها الله تعالى هدا اذا كان له
 قصه معدده أو ذهب عر داما اذا كان له الصنعان جمعان لم يكن كل واحد منهما مضافا إلى كان له عسر ماضيل
 وما به درهم فانه يصم أحدهما إلى الآخر حتى يكمل النصاب عند ما وعد الساقى لا يصم أحدهما إلى الآخر
 بل يصير كل النصاب وكل واحد منهما على حدة وجه قوله اما حسن محضان فلا يصم أحدهما الآخر
 في يكمل النصاب كالسوا من عسر أحلاى الحسن وأما ما إذا كانا مضافين لمحضران لا حلاهما صور ومعنى ما
 الصور فظاهر وأما ما لا يتصور مع أحدهما بالآخر مضافا ولا صار كاللؤلؤ مع العجم بخلاف مال الثعار
 لان ههنا يكمل النصاب فيهما واقعه واحد وهى دراهم أو دينار وكان مال الركا حشا واحدا وهو الذهب أو
 الفضة فاما الركا في الذهب والفضة فاعلم انهما ليسا بواحد بل كل واحد منهما له حاله الخاص لا يردوا عما قبل
 بالوزن كرت العمامة أو قلت بأن كان ردي من بكر من عداقة من الاسعابه قال مصاب السبب من
 أم الكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يصم الذهب إلى الفضة والفضة إلى الذهب في اسواح الركا ولا سيما ما لا
 معدن في المعنى الذى يلى به وجوب الركا فها هو والاعداد للثعار ماضل خلفه والعمه فكما في حكم
 الركا كس واحد ولهذا معنى الواجب فيهما وهو ربيع العسر على كل حال واعلم ان الواجب عند اعداد المال
 وأما عند الاختلاف فيصلى الواجب واذا اعد المال لا معنى فلا يصح احدا من الصور كعروض الثعار ولهذا
 يكمل نصاب كل واحد منهما روى الثعار ولا يصح اختلاف الصور كما اذا كان له أول عسر من مثقالين أو أول
 من مثقالين درهم وله عروض للثعار وتقيد بالدين في الدراهم والدينار سوا فان ساكل به نصاب الذهب وان ساكل به
 نصاب الفضة وصار كالسودح النصب بخلاف السوا من لان الحكم ههنا ماضى بالصور والمعنى وهما محضان
 صور ومعنى معدن يكمل نصاب أحدهما بالآخر ثم اذا وجب الركا عند صم أحدهما بالآخر احدا من الزاوه
 فما اودى روى أبو يوسف عن أى حقه انه اودى من مائه درهم درهمان ونصف ومن عسره ماضيل ذهب
 راع مثقال وهو احدى الزاوي عن أى يوسف لان هذا أقرب إلى المعاملة والطر من الطاسين وروى عن أى
 يوسف رواه أخرى انه يوم أحدهما بالآخر ثم اودى الركا من نوع واحد وهو أقرب إلى موافقه بصور
 الركا ثم اختلف أم الكتاب في كفه الصم فقال أبو حنيفة يصم أحدهما إلى الآخر باعتبار القفه وقال أبو يوسف
 ومحمد يصم باعتبار الاخر وهو رواه عن أى حنيفة أن ساد زى نوادر همام واعلم بطور عر الاختلاف ههنا
 اذا كانت ههنا أحدهما لحوده وصاعه أكثر من ردي بأن كان له مائة درهم ومائة ماضيل فها مائة درهم عند
 أى حنيفة ومالها من اختلاف حسها ذراهم يصم إلى الدراهم فيكمل نصاب الدراهم من حسب القفه فيصلى الركا
 وعند ههنا يصم باعتبار الاخر فلا يكمل النصاب لان له نصف نصاب الفضة وربع نصاب الذهب فيكون مائة
 أو ثمان نصاب فلا يحب حتى وعلى ههنا لو كان له مائة درهم وعسره ماضيل ذهب فها مائة واربعون درهما
 يصم باعتبار القفه عند أى حنيفة فبلغ مائتين وأربعين درهما فيصلى ههنا مائة درهم باعتبار
 الاخر فيكون نصف نصاب الذهب ونصف نصاب الفضة فيكون نصابا ماضيا في نصف كل واحد منهما ربع
 عسر فاما اذا كان ورهما فها ماضوا ان كان له مائة درهم وعسر ماضيل ذهب ساوى مائة أو مائة وخمسون
 درهما وخمسة ماضيل ذهب او خمسة عسر ماضيل وخمسون درهما فها مائة الا يظهر عر الاختلاف بل يصم
 أحده إلى الآخر بالاجماع على اختلاف الاصناف عند باعتبار القوم وعند ههنا باعتبار الاخر واجعوا
 على انه اذا كان له مائة درهم وخمسة ماضيل ذهب فها خمسون درهما لا يحب الركا فها لان النصاب لم
 يكمل بالعمه لا باعتبار عمه ولا باعتبار الاخر واجعوا على انه لا يرد الفقه في الذهب والفضة عند الايراد
 في حق يكمل النصاب حتى انه اذا كان له مائة درهم وعسره ماضيل لا يحب مائة لا يحب مائة الركا
 باعتبار الة سمه وكذلك اذا كان له مائة درهم وعسره ماضيل لا يحب مائة لا يحب مائة الركا

بأخبار اسمه وجهه فوهم حاله في الذهب والفضة ما قبله الا عصاره من عالا سارا لاسا تقوم بها
 واسا المعبر من سارا لاسا في نهار بن قصه وره مائه وجوز هماد ومنه ما اذ درهم لا يحس
 الركا وكذا اذ درهم ذهب وره مائه عشر ماسل ومنه ما اذ درهم لا يحس الركا ولو كان النعمه فيها
 مصر لوجب ولا في حقه اهماعسان وحبصم احدثها الى الاخر لا يحس الركا فكان الصم باعصار
 القمه كبروس النصار وهذا لان كل الصاب لا يصح الا عند اتحاد الحس ولا اتحاد الا باعصار صه الماله
 دون الحس وان الاموال احسان باعصار الحس واحدا عصار صه الماله فها هو هذا اختلاف الارين والاسه لان
 هال ما وجد معه الى سى آخر سى بصره القمه وهذا لان القمه في اذهب والفضه اعان نظهر سر عاعد
 معاه احدثها الا آخر وان الحود والفضه لا صه لها فادو لمب عسها قال النبي صلى الله عليه وسلم جدها
 ورد بها سوا فاما عند معاه احدثها الا آخر فظهر للحود معاه لا يرى انه في وقت الحاجة الى تقوم الذهب
 والقفه في حق العباد تقوم بحلال حشها فان اعصب فلها فيه واحبار المالك بفضه صه صه
 من حلال حشه فكذلك في حق الله تعالى ولا في السكك باعصار القوم صرف احباط في باب العباد
 ونظر ابعرا فكان اولى ثم عس في حقه بصر في القوم بصره القمه كبروا صله حتى روى عنه انه قال اذا كان
 لرجل مائه وحبه وسبعون درهما ودار سواي حبه دراهم ايه يحس الركا وذلك بان يوم القفه ما ذهب
 كل حبه منها سوا وهذا الذي ذكرنا كنه وجوب الصم اذ لم يكن كل واحد منهم مائنا بان كان اقل من
 الصاب فاما اذا كان كل واحد منهم مائنا فاما لم يكن رائدا عليه لا يحس الصم ل سى ان يودي من كل واحد
 ميهما كانه ولو صم احدثها الى الاخر حتى يودي كله من القفه او من الذهب فلا بأس به عندنا ولكن يجب
 ان يكون القوم عاهوا بغير القمه رواحا والا فودي من كل واحد منهم مائه عشر وان كان على كل واحد
 من الصاب ر باد فعداى يوسف ومجدلا لا يحس صم احدثها الى الاخر الى الاخرى لا مائه وحبس الركا في
 الكسور بحسب ذلك واما عند اى حقه فسطران بصل الركا اربع ماسل واربع درهما وكذلك وان
 كان اقل من اربعه ماسل واقل من اربع درهما لا يحس صم احدثها الى الاخرى ل سى ان يودي من كل واحد
 او اربعه ماسل لان الركا لا يحس في الكسور عند والله اعلم

فصل في اموال النصار بعد الصاب فها همها النصار والدرهم والاسى فها همها بصل فها مائه
 درهم او عشر من مالا من ذهب فصم فها الركا وهذا قول ساه العلماء وقال أصحاب الطواهر لاركا فها اصل
 وقال مالك اذا نصركاها طول واحد وجهه قول أصحاب الطواهر ان وجوب الركا اعان عرف بالنص والصم ورد
 بوجوبها في الدراهم والدينار والسواك ولو وجب في غيرها لوجب بالنص اعان عرف بالنص والصم ورد
 في باب المعادر (ولو) ما روى عن سمر ح حديثه انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامر بان اخرج الركا
 من الرمن الذي كان بعد السبع وروى عن ابي ذر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الرصده
 وقال صلى الله عليه وسلم ها نوار مع عس اموالكم فان قل الحذب ورد في نصاب الدراهم لا به قال سى آخر من كل
 اربع درهما اذ درهم فالحوا ان اول الحذب مائه وحبصم احدثها الى الاخر حتى يودي من كل واحد
 كل اربع درهما على القمه اى من كل اربع درهما من مائه درهم وقال صلى الله عليه وسلم وادوار كاه
 اموالكم بغير فصل من مال ومال الا ما حص بديل ولا مال النصار مال نام فالحا على الحاجة الا صله يكون
 مال الركا كالسواك وقد سرح الحوا عن قولهم ان وجوب الركا عرف بالنص لا بادر و ما النص في الباب
 على ان اصل الوجوب عرف بالفعل وهو سكر لبعه المال وسكر بعه القدر ما اية العاخر الا ان مقدار الواحد
 عرف بالنص وما ذكر مالك بغيره سدا لا به وحسب وجوب الركا وسرطه في كل حول فلا معنى لخصص
 الحول الا ول الوجوب فها كالسواك والدراهم والدينار وسوا كان مال النصار عروضا أو عفا أو ساعا كمال

أو نور لان الحرب في أموال التاجر على المعنى وهو الماله والقسمة وهذا الأموال كلها في هذا المعنى حسن
واحد وكذا يصح أن يقال التاجر في ١١ من تكمل النصاب لما قبله وأما كان هذا النصاب من أموال
التاجر من ذهب والفضة وهو أن يبلغ قيمتها مقدار نصاب من الذهب والفضة فلا بد من التفرع حتى
يكون مقدار النصاب من عمادهم ذكر التدوير في سرجه يخصم الكرخي أنه يقوم بأوق الصمن من الدراهم
وأنه يبيع حتى إذا بلغ بالعموم الدراهم بصلها ولم يبلغ بالناب وهو مائة نصاب من النصاب وكذا يرى عن أبي
حسبة في الأموال أنه يقوم ما يبيع القدر القفر وعنه أن يوصف أنه يقوم ما يبيع أسراها من الناب أسراها من الدراهم
في أسراها من الناب أسراها من الدراهم في أسراها من الناب أسراها من الدراهم في أسراها من الناب أسراها من الدراهم
له به سوى به التاجر فومها القدر العال في ذلك الموضع وعند محمد بن موهما بالناب العال على كل حال وذكر
في كتاب الزكاة أنه يقوم ما يوم حال الخول من أسراها من الدراهم وأن أسراها من الدراهم وأن أسراها من الدراهم
منه بالناب حتى في العبادم إذا وصف الحاجة إلى يقوم من حقها إذا كان له صوب والمسلم بالناب يقوم بالناب
العال في البلد كذا هذا وجه قول أبي يوسف أن المسمى بذلك وحكم الدل بغيره فإذا كان مسمى بأحد
القدس فهو عنه عاؤه أولى وجه رواه كتاب الزكاة أن حروب الزكاة في عروض التاجر بأصناف مالهها
دور أعاصم وأن يقوم لمعرفه مقدار الماله والعنان في ذلك سمان فكان الخمار إلى صاحب المال يقوم بها
سأ لا يرى أن في السوام صناد الكبر وهي ما إذا لعب ما من الخمار إلى صاحب المال أن أدى أو بع حقان
وأن سمان حتى ما يكون فكذلك إذا وجه قول أبي حنيفة أن الدراهم والدنانير وأن كان في النصف والعموم هما
سوا لغيرهما أحدهما مخرج وهو النظر للفرع والاحد بالاحساط أو في الأرياء لو كان بالتقويم بأحد هما
بم النصاب بالآخر فلا فقه يقوم عام به النصاب نظرا له وأحساطا كذا هذا وما يستحقه من الجوار وأنه كتاب
الزكاة على ما إذا كان لا سوا في البيع حتى في الفرع بالناب بتمامها كان جعاف من الزكاة وكعبا كان من الزكاة
موم نادى ما سطل عليه اسم الدراهم والدنانير وهي التي تكون العال بها الذهب والفضة وعلى هذا إذا كان
مع عروض التاجر ذهب وفضة فانه يصفها إلى العروض ويقوم به كله لأن معنى التاجر سهل الكل لكن عبد الله
حسبه انهم بأصنافهم أن سمان يوم العروض وصفها إلى الذهب والفضة وأن سمان يوم الذهب والفضة وصف
فهمها إلى قيمة أعيان التاجر وعندهما من بأصناف الأخرى يقوم العروض فصفها إلى ما عدا من الذهب
والفضة فإن بلغت قيمة ما يبيع الزكاة والأفلا ولا يقوم الذهب والفضة عندهما أصلا في باب الزكاة على ما من
في فصل ١٢ وأما وصف هذا النصاب فهي أن يكون مقدار التاجر وهو أن يكون مقدار التاجر وذلك به التاجر مقاربه
لعمل التاجر لماد كذا هذا عدم بخلاف الذهب والفضة فانه لا يحتاج من ماله إلى به التاجر لأنهم مقدار للتاجر بأصل
اختلفه فلا حاجة إلى اعتداد القدر بوحده لا اعتداده دلالة على ما من

في فصل ١٣ وأما مقدار الواجب من هذا النصاب فهو مقدار الزكاة من نصاب الذهب والفضة وهو ربع
النسب لأن نصاب مال التاجر قدر بعضه من الذهب والفضة فكان الواجب منه ما هو الواجب في الذهب
والفضة وهو ربع العشر وأقول النبي صلى الله عليه وسلم ها نوار ربع عسرا والكلم من غير فصل
في فصل ١٤ وأما وصف الواجب في أموال التاجر فالواجب دينار ربع عشرين وهو النصاب في قول أصحابنا وقال
بعض مساجدنا قول أبي يوسف ومحمد وأما على قول أبي حنيفة فالواجب دينار أحد عشر مائة العشر أو أضعفه
فإنه إن كان عسرا حولا في الخول من أسراها من الدراهم وأن أسراها من الدراهم وأن أسراها من الدراهم
بعض من الخاتم فمن كان له ما يبيع حظه للتاجر فيها ما يبيع حظه للتاجر فيها ما يبيع حظه للتاجر فيها ما يبيع حظه للتاجر
حتى يبيع سعرها إلى البعاض حتى صار به ما يبيع حظه للتاجر فيها ما يبيع حظه للتاجر فيها ما يبيع حظه للتاجر فيها ما يبيع حظه للتاجر
قول أبي حنيفة أن الذي من عسرا بدي حقه أوفر في الزكاة والبعض جعله لا يسأل به الواجب من الأصل

بان أدى الله ودى حبه دراهم في الراد والعصا جمعاً لا من اى الواح يوم الخول وعسلى
 يوسف وحمد ان ادى من عصا ودى حبه آخر في الراد والعصا جمعاً كقالب اوح حبه وان ادى من
 القه ودى في العصا درهمين وصفا في الراد عشر دراهم لان الواح الاصل على عدها موزع
 صبر العن وامله ولا يملك الى القه يوم الادا عشر عصا يوم الادا والعصا ان هذا مذهب جميع
 اصحابنا لان المذهب عندهم ان اذهاب النصاب من الخول يعطى الركا سوا كان من السوائم او من اوال النصار
 ولو كان الواحد احدثه ما عر من عداى حبه لتب القه عند خلافه العن على ما هو الاصل في العن من
 سدى اذهاب احدثه ما عر من الاخر وكذا لو وهب النصاب من العن ولم يحصر السه اصلاً سقط عنه الركا
 ولو لم يكن الواحد في النصاب عن المال سقط كذا وهب منه غير النصاب وكذا ان اذاع نصاب الركا من السوائم
 والساعي حاصر ان احدث من المسمى وان سا احدث من الماع ولو لان الواحد مع صبر العن لما يملك الا حد
 من غير المسمى فدل ان مذهب جميع اصحابنا هذا وهو ان الواحد مع صبر العن لا يملك حبه الواحد
 صد الخول مع صبر العن من حساب مال لا من حساب عه وعنده الواحد مع صبر العن من حساب
 الصور والمعي جمالك ان عكس على العن من العن الى القه وبه الادا ومسا ل الخاص منه على هذا
 الاصل على ما ذكره قال الساعي الواحد من هذا الركا بعد الخول في اتمه لان النصاب على هذا سى ما لنا
 ذهب مال الركا بعد الخول وبعد العن من الادا انه سقط عنه الركا عندنا وعند لا سعة اذ اذهاب من
 العن من الادا لا تحب عندنا للساعي قولان في قول لا تحب اصله او قول لا تحب ثم سقط لانى صواب ولا
 خلاف في ان صدقه العن لا يملك هلاك النصاب وعلى هذا الخلاف العن والخراج وحبه قول الساعي ان هذا
 حتى وح في ذمه وهو ربال عكس من الادا فلا سقط هلاك النصاب كذا في قول الصادق صدقه العن وكذا الخ
 فانه اذا كان موسراً وف سروح التافه من بلد ثم هلك ما لا سعة الخ حبه واعا فلما به وسب في ذمه لان
 السرح اصاب الا تحب الى مال لا يملكه قال الساعي صلى الله عليه وسلم في ما تى درهم حبه دراهم وفي اربع
 سا سوا اربع حبه وسوا لا يملك الواحد انما يملك اذا كان في الذمه كذا في صدقه العن ويحرمها ولا يملك
 الامران ودرار كذا انما يملك لانه مطالب سرحاً لا اذا بعد العن من مع الخ عن المسكن بعد ظله
 بعض كذا سائر الامان واختلاف باب هذا اذا ظله العن وظاله الساعي بالاداء فلم يوجب ذلك النصاب ولما
 ان المسالك اما ان الواحد باصل الواحد او حصاه لا وحبه للدول لان محله النصاب والخى لا يملك احد اواب
 حله كالعن الحان او المندون اذهاب والعن الذى فيه الصدقه اذا صار محرراً والدليل على ان محل اصل الواحد هو
 النصاب قوله تعالى حد ما را لهم صدقه وقول النبي صلى الله عليه وسلم حد ما را لهم الذهب ومن القه الله
 ومن الاصل الا ان المذهب وكلمه من بعض فقهاء ان يكون الواحد من النصاب وقوله صلى الله عليه وسلم في
 ما ي درهم حبه دراهم وفي اربع حبه سا حله الواحد مطر وفان النصاب لان في الطرف ولان الركا عرى
 وحو ما على طرف من السرح وطسه العن ناداه وهذا احسن وسوم ان المال الساعي الحامل عن الواحد الاصله
 وسرط هذا الخول وكذا النصاب ومعنى السرحي كون الواحد من النصاب سى بقاءه وماله لا كونه لا يملك
 الثاني لان وحب النصاب سدى هو بملك او يملك في الصعاب وهو انما حصر في اول اواب الامكان
 لم يصر على العن ملك كاولا هذا فلا يصح محله صدقه العن والخ لان حله الواحد هلكه لا يملك
 وذهبه بانه عند هلاك المال واما قوله مع حى العن بعد ظله فقوله ان هذا العن ما عر من هذا العن
 الخى وان له ان يصره الى صبر آخر وان ظاله الساعي فاصح الادا حى هذا المال قال اهل العراق من
 اصحابنا ان بعض لان الساعي معن لا حد فله الادا عند ظله فحصر بالاصابع من اصابه من اصحابنا
 ورا الهرقا اياه لا يصح فاده كذا في كتاب الركا اذا حصر الساعه بعد ما وجب الركا فيها سى

نوب لم يصعبها ومعلوم انه لم يرد في الحديث ان هاهنا العلم والمال لان ذلك اسم لاله لها ولو اسلم لكها نصير
 صامنا لكاه او اعاد به حسمها بعد طلب الساعي لها والوجه فيه انه ما قوب هذا الجنس ما كاولا نداعلى أحد
 ولا نصير صامنا وله رأى في احسانه على الادا ان سا ن الساميه وان سا ن عر هافا عا حسم السامعه لودى
 من حل آخر فلا نصير صامنا هذا اذا هلك كل المصاب فان هلك بعضه دون بعض فعليه في الباقي حصه من الزكا
 اذ لم يكن في المال فصل في المصاب بلا خلاف لان البعض معبر بالكل ثم اذا هلك الكل سقط جميع الزكا
 فاذا هلك الكل من غير ان يسقط صدر هذا اذ لم يكن في المال عرقا ما اذا جمع فيه المصاب والعد ومم هلك
 البعض فعلى قول أى حسمه وأنى يوسف نصير في المصالح الى العفو ولا كأنه لم يكن في ملكه الا المصاب وعد
 محمد ورفر نصير في المصالح الى الكل ما عا حى اذا كان له سعة ن الا لخال علمه الخول ثم هلك منها ربعه
 فعليه في الباقي ما كان له في قول أى حسمه وأنى يوسف وعد محمد ورفر عليه في الباقي حسمه ساع سا والاصل
 هذا أى حسمه وأنى يوسف أن الوحوب يعلى بالمصاب دون العفو وعد محمد ورفر رحمهما الله يعلى مما حسمه
 واحسانه عو الذى صلى الله عليه وسلم في حسم من الابل سا الى سبع احسان الوحوب يعلى بالكل ولا سب
 الوحوب هو المال الباقى والمعمول بأم ومع هذا لا يحب سبعة راد على ان الوحوب في الكل بطريقه اذا هوى
 الغاص يحسن سهاد بانه يعر كان فصاوه سهاد الكل وان كان لا طحه الى الغصا الى الثالب واذا سب
 ان الوحوب في الكل فها هلك لم يركانه وما في سبى ركانه كالسالم المسرك واحسن الوحوبه وان يوسف يعول
 الذى صلى الله عليه وسلم في حديث عمرو بن حزم في حسم من الابل الساميه وليس في الراد سبى حتى يكون
 عسرا وقال أى حسمه انصافى حسم وعسر من الابل سب ساس وليس في الراد سبى حتى يكون عسرا وهذا
 نصير على أن الواحظ في المصاب دون الوقص ولا ان الوقص والعفو وسع للمصاب لان المصاب ما عه وحكمه
 يسعنى من الوقص والوقص بأمه وحكمه لا يسعنى من المصاب والمال اذا اسلم على أصل وسع فاذا هلك منه
 سبى نصير في المصالح الى السبع دون الاصل كالمصاربه اذا كان معروضه هلك سبى منه نصير في المصالح الى الرخ
 دون راس المال كذا هكنا وعلى هذا اذا حال الخول على عا حى سا ثم هلك أر يعول منها وبى اربعون فعليه في
 الاربعين الساميه ما كان له في قول أى حسمه وأنى يوسف هاهنا لان المصالح نصير الى العفو ولا عندهما
 لمحل كان العسم أربعون من المصددا وفي قول محمد ورفر عليه في الباقي حصه سا لان الواحظ في الكل
 عندهما وقد هلك المصعب يسقط الواحظ بقدر ولو هلك مما نصير وبى سبعون فعليه في الباقي سا
 هذا أى حسمه وأنى يوسف وعد محمد ورفر بانه أو باع سا ما قبله على هذا مسائل في الجامع ثم اختلف
 احنافا فيما بينهم فعند أى حسمه الواحظ في الفراهيم والديار وأموال القصار حسم من المصاب من حسب
 المعنى لا من حسب الصور وعند أى يوسف ومحمد رحمهما الله الواحظ هو المصير منه صور ومعنى لكن تصور افامه
 عسر مقامه من حسب المعنى ونظير اعصار الصور باذن صاحب الحق وهو الله تعالى وآمانى ركا السوايم بعد
 احليل ما يحصا على قول أى حسمه قال بعضهم الواحظ هالك اصاخر من المصاب سبى بالمعنى وذكر
 المصووص عليه من خلاف حسم المصاب للعقد وقال بعضهم الواحظ هو المصووص عليه لا حسم المصاب
 لكن سبب المعنى وعندهما الواحظ هو المصووص عليه صور ومعنى لكن تصور افامه عسر مقامه من حسب
 المعنى دون الصور على ما ذكرنا وبى على هذا الاصل مسائل في الجامع اذا كان رجل مائتا وعمره خطه للبحار
 ساروى مائتى درهم ولا مال له عند ذلك وحال علمه الخول فان سبى منها بوى حسمه أو سبى بلا خلاف لا ما هوى
 ربع عسر المصاب وهو الواحظ على ما مسمى ولو أراد ان يردى القمه حار عدا حلا فالسباوى لكن عدان
 حسمه في الرأيه والا عصان حسمه بوى فمها قوم الخول وهى حسمه ذراهم وعندهما في الفصلين جمع اودى
 وعما نهم الادا في المصار درهمين وتقسما وفي الراد عسرهما بولا الواحظ حسم من المصايب وعسر

المصوص عليه حتى الله تعالى عريان المبرع اسمه ولا به اذا القمه اما تنسرا عليه واما نقل الحق والتسيرة
 في الادا دون الواجب وكذا الحاحه الى تنل حتى الله تعالى الى مطلق المال و بالاداء الى العرف في الواجب
 الى وف الادا في النعمه عن المصوص عليه وحر الصاب بمعد الادا فعل ذلك الى النعمه وبغير النعمه يوم
 العمل كافي ولقد المعرور به بعض المعرور فيه لئلا يكون يوم الصنع لان الواجب في حقه وان على حرا الاصل في حق
 الشخص حمل ماله كانه لمصوله عن ماله وكمه واعا حل عهده الى النعمه يوم الخصومه فكذلكهما وأبو حنيفة
 يقول الواجب هو الخرج من الصاب عريان وحر من حساب ماله مطلق المال لا من حساب ماله حر من الصاب
 بل لئلا يهتجر اذا الساع من جنس من الال وان لم يكن حرامها والعلق يكونه حراما لئلا يهتجر لان
 الادا منه اسرى الاعاب حتى ان الادا من عراخر لو كان اسرى مال الله وعينه على الله من ان هو الواجب
 لا به هو مطلق المال وهذا هو الواجب على طريق الاستحقاق وكذا المصوص عليه معلول عظمي المال والعلق به
 للتسيرة بل دليل حوار اذا الواحد من احسن والناقه الكوما عن من محاص فكان الواجب عند الخول في بيع
 العسر من حساب ماله مال والمصوص عليه من حساب ماله فوجب اعتبار نفسه يوم الواجب ولا يصح اعتبار
 حسب نقصان السعر لانه لا عبر به لا سقاط الركا الواحه احسبها على العرا وأما السوابك احسبها على
 قول ابي حنيفة قال بعضهم يصير فيها يوم الواجب كمال التصار لان الواجب حر من الصاب من حساب ماله
 مال في جميع اموال الركا وقال بعضهم يوم الادا كما قال لان الواجب عه هو المصوص عليه وهو ومضى ولكن
 يجوز اقامه عه معامه والله أعلم وكذلك الخواص في مال الركا اذا كان حار به ساوي ما بين في جميع ما ذكرنا من عه
 السعر الى ناد أو نقصان والتمسكه فروع يعرف في كتاب الركا من الجامع هذا اذا هلك الصاب بعد الخول فاما اذا
 تصرف فيه المالك قبل بخور صهره عندنا بخور وعند الساقى لا وهذا على اصلنا ان التصرف في مال الركا
 بعد وحوها حار عندنا حتى لو باع بصاب الركا حار السع في الكل عندنا وأما عند الساقى فلا بخور في قدر الركا
 فولا واحدا وله في الراد على قدر الركا فولا من وجه قوله ان الواجب حر من الصاب ما ذكرنا من الدلائل فلا
 محاذ ما ان يكون وحر به حقا للعد كما يقول أو حقا لله تعالى كما يقولون وكل ذلك مع من التصرف فيه ولما ان الركا
 اسم لفعل وهو اخراج المال الى الله وقل الا حرج لاحق في المالك حتى عه بعد السع فيه فبعد كذا اذا حيا حياه
 فاعه المولى به عديقه لان الواجب عه هو فعل الدفع فكان المحل حاله عن الحق قبل الفعل فبعد السع فيه كذا هذا
 واذا حار التصرف في الصاب بعد وحو الركا فيه عندنا فاذا تصرف المالك به بغير ان كان اسديدا لا عمل لا
 بعض الركا ويسقط الواجب اليه حتى يباعه و سقط ماله وان كان اسديدا لا بعض الركا وهو يداني دمه
 بان ذلك اذا حال الخول على مال التصار ووجب فيه الركا فاحرجه المالك عن ملكه فادراهم والديانير ويعرض
 التصار فباعه عمل فبمجه لا بعض الركا لانه ما ألب الواجب بل بده من محل الى محل فله اذا لم يعرف مال التصار
 هو المعنى وهو الماله لا الصور فكان الاول فابا معنى فبقي الواجب بيعا عه و سقط ماله وكذا لو باعه وحان
 عا ساعا الناس في ماله لان ذلك عمالا على العر عه جعل عموا ولقد جعل في رضى ساع الاب والنوصي وان حان
 عمالا ساعا الناس في ماله بعض قدر الركا الحماا ويكون دينا في دمه وركا ما في يقول الى العن سبي نعماتها
 و سقط ماله كما ولو اخرج مال الركا عن ملكه بغير عوض اصلا فله و الصدقه من عه العه والوصيه أو يعرض
 ليس عمالا بان روح عليه امر او صالح من دم العمد او حلف بالمرأه من الركا في ذلك كله لان اخرج
 المال بغير عوض انلا فله وكذا عوض ليس عال وكذا الواجحه هو من هو مال لكه ليس عمالا الركا بان باعه
 بعد اخذ عه أو ساع الثلثه سوا في العوض في يد او هلك لانه اسقط المعنى الذي صار المال به مال الركا فكان
 اسهلا كانه في حق الركا وكذا لو أسأحر به عسا من الاعيان لان المانع وان كانت مالا في نفسها لكم النسب عمالا
 الركا لانه لا لها لها وكذا لو صرف عمال الركا الى خواججه مالا كل والسرف وانس لو جود حقه الا سملال

وكذا اذا باع مال المتعار بالسوا م على أن يركبها ما به نص الركا لا ركا مال المتعار خلاف الركا السامه
فيكون اسهلا كالوكان مال الركا سا به فباعها بخلاف حبس الحيوان والعروض والاغان وأحبسها بنصف
وصغر قدر الركا دسا في ذمه لا يسطع هلاك ذلك العروض لما ذكرنا من وجوب الركا في السوا م يعلق بالصور
والمنع فيه ان يكون اسهلا كاللهما استبدال ولو كان مال الركا دراهم أو دينار فأمرها أحد الحلول فبوي المال
عند ذكر في الون عن جده لا ركا عليه لانه لم يوجده الا بالوكالات وكذا لو كان مال الركا نونا اذا غار فيه
لما قلنا فالو ان عند المتعار اذا مله عند حقا فوقع به ان الثاني للمتعار لانه عوض عن الاول فانه معامه كانه هو ولو
فله عندا وصاحبه المولى بالدم على عند أو غير لم يكن للمتعار لان الثاني ليس بعوض عن الاول بل هو عوض
عن النقصان والنقصان ليس مال فالو ان من أسرى عصره للمتعار فصار حرام صار حل لانه للمتعار لان المتعارض
هو العبر وأما العبر في روال صفة العوم لا عرو فساد الصفة بالصل فصار مالا مع ما كان وكذلك فالو ان
السا اذا مات فبيع جلد هائل جلد هائل للمتعار لما قلنا ولو باع السامه بعد وجوب الركا فيها فان كان المصدق
حاصرا بغير الهافه والخياران سا أحد صفة الواجب من الباع وم البيع في الكل وان سا أحد الواجب من
العين المسترا وبطل البيع في اقتدار المأخوذ وان لم يكن حاصرا وقت البيع - عصر بعد البيع والعرض عن المجلس
فانه لا بأحد من المستري ولكنه بأحد صفة الواجب من الباع واعا كان كذلك لان بيع السامه بعد وجوب الركا
فيها اسهلا لما قلنا ان معنى الاسهال ناله الملك قبل الاقرار عن المجلس فب لا أحاد اذا المسئلة
احماد من قبله من الصانع مري الله عنهم فلا يخفى أن أخذنا في القول أن أقصى احماد الله فان أقصى احماد
الذي روال الملك من البيع أحد صفة الواجب منه لحصول الاسهال وم البيع في الكل اذ لم يضمن من البيع
وان أقصى احماد الى عدم الروال أحد الواجب من غير المستري كما قبل البيع وبطل البيع في القدر المأخوذ كانه
استثنى هذا القدر من البيع فاما بعد الاقرار فعدا كد روال الملك لخروجه عن محل الاحماد فاما كذا الاسهال
فصار الواجب دسا في ذمه وهو العرض وهل سطر نقل الماسه من موضعها مع اقرار العاقد من بانه مالم
سطر ذلك في ظاهر الرواة وسطره السكر حتى وقال ان حصر المصدق حل النقل فله الخيار وكذا روي اس جماعه
عن محمد ولو باع طعاما واجب فيه السر فالمصدق بالخياران سا أحد من الباع وان سا أحد من المستري صوا
حصر قبل الاقرار أو بعد بخلاف الركا ووجه الفرق أن على السر بالعين أو كد من على الركا هما لا يري
ان السر لا يصر فيه الثالث بخلاف الركا ولو باع من عليه السر قبل اذا ممن عرو صفة بوجده ركا
بخلاف الركا والله أعلم وهذا الذي ذكرنا ان الواجب اذا حر من النصاب من حسب المعنى أو من حسب الصور
والذي مذهب أصحابنا رحمهم الله فاما بعد الساقى فالواجب اذا عين المخصوص عليه ونسب عليه ان دفع العلم
والامثال في باب الركا والعسر والخراج وصدة العطر والدور والكفارات خارج عندنا وعند لا يجوز الا اذا
المخصوص عليه وأصح يقول النبي صلى الله عليه وسلم في الخس من الابل السامه ساه وقوله في أر بعى سا سا
وكل ذلك بيان لمحمل كتاب الله تعالى وآ نوال الركا اذ ليس فيه بيان الركا فبده النبي صلى الله عليه وسلم وانكس
السا من حمل الكتاب فصار كان الله تعالى قال وآ نوال الركا من كل أر بعى سا سا وفي جنس من الابل ساه
فصار السا واحده للذا بالنص ولا يجوز الاستعمال بالمثل لانه يظل حكم النص ولذا لا يجوز ان يامه اليهود
على الخد والدهن مما انصرد على الخمر والاعف والعلل فبده معنى الخصوع لما ذكرنا كذا هذا وصار كذا هذا
والصما وحوازا اذا تعرض جنس الابل عندى بأعشار النص وهو قوله صلى الله عليه وسلم حدم من الابل
الابل الا ان عند فله الابل أو حب من خلاف الخس من الركا على أن ناس الا موال فاذا مضى بعه ناداه بعرض
الجنس فذكر هذا السر خارج بالنص لا بالتعليل ولما في المسئلة طر بيان أحد هذا طر بيان أن حسمه والبيان
طر بيان أن يوسف وجد أم طر بيان أن حسمه وهو ان الواجب اذا حر من النصاب من حسب المعنى وهو المالبه

وإذا اتفقه من إذا الحر من النصاب من - ما به مال وبين كون الواجب إذا حر من النصاب ما ذكرنا
 في مسئلة التمر بطا والليل على أن الحر من النصاب واجب من حيث أنه مال بل على الواجب ما حر من
 النصاب ليس الواجب معناه وسقط ما لا كرمه في التبرع عما يعين أو من الحر من النصاب للوجوب
 من حيث هو مال أدل على الوجوب نعت الحر له بالسر في النصاب لغيره وفي السر والمسهه ما لا يحصى
 خصوصاً إذا كان النصاب من مائة الأموال بحوالا يرى الحاشي والأفرا من أمارهه للعار ويحتمل ولا
 كذلك إذا كان التعلين به من حيث هو مال لا به حسب كان الاحتياط إلى رب المال فإن رأى إذا الحر له
 أسر أدى الحر وإن رأى إذا غير أسر مال الله فصل معنى السر وهو به عن ذكر النساء في الحديث
 لعدم المال له لا تعلق الحكم به وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رأى في آل الصدقة
 مائة كوما فعصب على المصدق وقال ألم أهلكم عن أحد كوما والباس فقال أحدهما نعم من من ابن
 الصدقة وفي رواه أخرى فبك رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحد العبر عن من يكون باعتبار
 التمهيد بل على محبة مذهبها وأما في أي يوسف ويحمد فهو الواجب عن ما ورد به النص وهو إذا
 ربع العسر في مال العار وإذا المصنوع عليه في السوا م صور ومعنى عسر معقول ما في بل هو مستحسن
 حتى أنه سبحانه وبناي لو أمر بامال له حياته أو سله لعلنا ولم يعدل عن المصنوع عليه إلى غير عمن الله تعالى ما
 أمر بصرفه إلى عباد الخياصين كما به لهم وكفاهم معمله عطل المال صار وجوب الصرف اللهم معقول ما في وهو
 التقاء التي يحصل عطل المال وصار معولاً لعطل المال وكان امر عرو حبل أرباب الأموال بالصرف إلى العسر
 أصلاً ما به أمه لهم بعمل حقه المالك في المصنوع عليه إلى عطل المال كس له على حل حنطه ولرحل آخر على
 صاحب الدين دراهم فأمر من له الحنطة من عليه الحنطة بأن يعطى من الدراهم التي له عليه وهو الحنطة كان
 ذلك أدباً ما به أنا بل - إلى الدراهم بأن يستبدل الحنطة بالدراهم وحل المأمور بالأداء كما به أدى عن الحنطة إلى
 من له الحنطة استبدل ذلك وصرف إلى الآسما أمر بالصرف إليه فصار ما وصل إلى القدر معولاً لعطل المال
 سوا كان المصنوع عليه أو غير حر من النصاب أو غير وإذا اتفقه إذا مال مطابق بمقدار مائة المصنوع عليه
 بهار كما فصر به كالأدنى وأحد من حسن من الأبل بخلاف السجود على الخدود والدين لأن معنى العسر به
 أصلاً ولهذا لا ينزل به ولا يصار إليه عند الحر والمال من به لا يقوم مقام العسر به بخلاف الخدود والصفا
 لأن الواجب بهار أراه بهم حتى لو هلك بعد الترخيل المصدق لا يلزمه شيء وأراه بهم ليس عاك فلا يقوم المال
 معناه والله أعلم وأما السوا من الأبل والعسر والعسر ما انصابت الأبل فلس فمادون حسن من الأبل زكا وفي
 الخمس سا وفي العسر ستان وفي خمسة عشر مئال سا وفي عسر من أربع سا وفي خمس وعشر من ست مئال
 وفي سب مئال من ست مئال وفي سب وأر من خمسة وفي إحدى وسب حدهه وهي أقصى من لها مدخل في الزكاة
 والأصل فيه ما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كتاباً إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه فكتبه أبو بكر
 لانس وكان فيه وفي أربع وعشر من مئال وما في الخمس في كل خمس دودسا فإذا كانت خمساً وعشر من الخمس
 ولا من مئال من مئال فإذا كانت سا ولا من الخمس وأر من مئال من مئال فإذا كانت سا وأر من مئال
 من مئال حقه فإذا كانت إحدى وسب من الخمس وسب من مئال حقه فإذا كانت سا وسب من مئال من مئال
 لكون فإذا كانت إحدى وسب من مئال حقه فإذا كانت سا وسب من مئال حقه فإذا كانت سا وسب من مئال حقه
 الله عنه أنه قال في خمس وعشر من خمس سا وفي سب وعشر من ست مئال حقه فإذا كانت سا وسب من مئال حقه
 رضي الله عنه لا ما حقه للأحاديث المشهورة بها ما روي باسم كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كتبه لابي
 بكر الصديق رضي الله عنه ومما كتبه الذي كس لعمرو بن حرم وعبر ذلك من الأحاديث المشهورة ولا ما حقه
 لأصول الركوات في السوا من لأن فيها أموالاً من واحد لا ومن مئال الأصل فيها أن يكون من العر نصيب ومن

باب ما يعان الا حاروا اجاع الامة ولا يحور اسعاطه الاعسله و بعد ما نه وعسر من احلف الا مارا لا يحور
اسعاط ذلك الواجب عند اختلاف الآ ماريل بعمل بعدد عمرو من حرم ويحمل خدم من عمرو صلى الله عههما
على الراد الكبر حتى يباع مائتين ويقتولان في كل اربع سنين و في كل خمس حقه واما قوله ان الواجب
في كل مال من حقه و عم اذا حمل ذلك فلم يقيم ان الراد يحمل الواجب من الحسن فان الراد لا يمكن اطلاقها
بالمائة والعسر من لبا الحسن فيها كما كانت ومعها الحسن معها على حالها لا يمكن السا فلا يكون الراد مع
بها الحسن بعد عمله ولا يحلف من حقه فلها صرنا الى ايجاب العسمة في ائتي الامسا حتى انه لما كان يمكن
السا مع بها الحسن بعدما وحسه واربعين سافعلنا من بابنا الخاص الى الخصة اذا لم يع مانه وجس ولاها
لنا من باب حسن موجب من كل حسن حقه والله اعلم

[illegible]

فصل في ما نصيب العلم فلسفي أول من أرى بعض من العلم كذا فإذا كانت من بعض فمها إلى ما به
 وعمر من إذا كان ما به واحد وعمر من فمها ما إلى ما تنسب إذا زاد واحد فمها ما إلى ما تنسب
 أرعبه فإذا كانت أرعبه فمعها أربع ما مع كل ما معها وهذا قول سامة العلماء وقال الحسن بن حي إذا
 راد على ما لعائنه واحد فمها أربع ما وفي أرعبه ما معها والصحيح قول العامة لما روى في

حدثنا أنس أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب له كتاب الصدقات الذي كتبه له رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وفيه وثق أربعين من العلم سا وثق مائة وواحد وعشرين من سا أن وثق مائة وواحد مائة سا إلى أن رخصناه
 فيها أربعين سا وطرق معرفة النصب الوصف دون الرأي والاحكام والله أعلم بهذا الذي ذكرنا إذا كانت
 السوا لمواحد فاما إذا كانت مستكرهين أسى بعدا حلف فيه قال أختصاصه بغير في حال الشركة ما يصر في حال
 الانفراد وهو كمال النصاب في حق كل واحد منهما ما كان أصب كل واحد منهما ما بلغ نصيبا تحت الزكاة والافلا وقال
 الساهي إذا كانت أسسب الاسماء معصية وهو أن يكون الراعي والمرعى والمنا والمراح والكلب والحداد والسر تكان
 من أهل وجوب الزكاة علم ما يحصل من الخصال واحد ويحب عليهما الزكاة وإن كان كل واحد منهما الواعى فلا يجب
 عليه وأصح ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تجمع بين معزق ولا نعزق بين مجموع حسنة الصدقة
 وما كان بين حلقين فاحسب ما بينهما بالسوا بعدا غير النبي صلى الله عليه وسلم لا تجمع بين معزق ولا نعزق بين مجموع حسنة الصدقة
 جمع المعزق ونعزق بين المجموع وفي اعتبار حال الجمع بحال لا رادق أسراط النصاب في حق كل واحد من السر تكان
 أنطال معنى الجمع وهو بين المجموع (ولنا) ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ليس في سائمة المر المسلم
 إذا كانت أول من أربى صدقة في وجوب الزكاة في أول من أربى من طلقا عن حال الشركة والافلا فدل أن
 كمال النصاب في حق كل واحد منهما أسراط الوجوب وأما الخندق فعوله صلى الله عليه وسلم لا تجمع بين معزق
 ودلنا أن المراد به العزق في المال لا في المكان لا حاصبا على أن النصاب الواحد إذا كان في مكانين يجب الزكاة
 فيه فكان المراد منه التفريق في المال ومعنا إذا كان المال معزقا لا يجمع فصل كان له واحد لا حل الصدقة كحسب
 من الأول بين أسسب أو بلاس من السر أو أربى من العلم حال عليهما الخول وأراد المصنف أن يأخذ منها الصدقة
 ويجمع بين الملكين ويجمع عليهما كمال واحد ليس له ذلك وكما بين من العلم بين أسسب حال عليهما الخول أنه يجب فيها
 سائتان على كل واحد منهما سا ولو أراد أن يجمع بين الملكين فصل عليهما ملكا واحدا حسنة الصدقة يعطى المصنف
 سا واحد ليس لهما ذلك يعرف ملكهما فلا يملكان الجمع لا حل الزكاة وقوله ولا يعرف بين مجموع أي في المال كحل
 له عاين من العلم في مرضي محققين أنه يجب عليه سا واحد ولو أراد المصنف أن يعرف المجموع فعولها كاتها
 لرحل واحد منها سائتان أسسب له ذلك لأن الملك مجموع ولا علق قدره وكذا لو كان له أربعين من العلم في مرضي
 محققين يجب عليه الزكاة لأن الملك مجموع فلا يجعل كالمفرد في الملك حسنة الصدقة أو يجعل ما قبله فصل
 عليه عملا بالليس بعد الزكاة وبما هذا أحله إذا كان حسي من الأول بين أسسب حال عليهما الخول لا ركا فيها
 على أحدهما عند بلان نصيبا ناقص وعند يجب علمها سا ولو كانت الأول عشرين فعلى كل واحد منهما
 سا بخلاف لكال نصاب كل واحد منهما وكذا لو كانت حسنة عشرين عشرين عشرين مائة سا ولو كانت
 عشرين فعلى كل واحد منهما ما كان لأن نصاب كل واحد منهما كامل ولو كانت عشرين عشرين عشرين عشرين
 وعند يجب علمها سائتين فعلى كل واحد منهما سابع مالا خلاف وكذلك أربى من العلم بين أسسب
 لاسي عاها عند باربعدها واحد عليهما ولو كانت عاين فعلى كل واحد منهما سا عندنا وعند عليهما
 سا واحد ولو كان يسعه وبين رحل سا ويسعه وبين رحل أربعين عاين وذلك يسعه وسعور سا ذكر
 التدوير في مخرجه يخصم الكرخي أن على قول أن يوصف عليه الزكاة وعلى قول وفرلار كانه عليه وذكر
 الناصي في مخرجه خصم الطحاوي أن على قول أن يسعه وخصم وفرلار كانه عليه بخلاف ما إذا كان
 المانوس بين وبين رحل واحد في قول أن يوصف عليه الزكاة فإذا كان المانوس بين وبين رحل واحد وجه
 قول من قال بالوجوب أن الزكاة يجب عند كمال النصاب وفي ملكه نصاب كامل فعليه الزكاة كالأول كانت
 مستكرهه وبين رحل واحد وجه قول من قال لا يجب أن يوصف لانه نصاب كامل لأنه لا علق من سا

لار كما فيه وجه قوله ان السبع ورد ما لم يولد في ارضه ساها وهذا وان كان ساها بالنسبة الى الام
 وليس ساها بالنسبة الى الفصل ولا يكون ساها على الاطلاق ولا يساوله الا من (ولما) ان احاط الام راجع بليل
 ان الولد يبع الام في الرز والخز به ولما ذكر في كتابه العباد ان سا الله مالي ومها ليس وهو ان يكون كاهما من
 او بعضها فان كان كاهما صغارا فصلا او جلا او غلاما او غلاما فلا ركا بها وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وكان ابو حنيفة
 يقول اولاً يحب في ما يحب وقال لا يحب فيها شي واسعر عليه به اخذ محمد واحلف الزوايه عن ابي يوسف في ركا
 الفصلان في رواه قال لار كما فيها حتى يبلغ عدد الوكايت كرا يحب فيها واحد وهو خمسة وعشرون وفي
 رواية قال في الحبس خمس فصل وفي العسر حافض ل وفي خمسة عشر لانه اجناس فصل وفي عسر من اربعة
 اجناس فصل وفي حبس وعسر من واحد منها وفي روايه قال في الحبس ينظر الى فيه ساها وسط والى فيه حبس
 فصل فصل اولهما وفي العسر ينظر الى فيه ساها والى فيه حبس فصل فصل اولهما وفي خمسة عشر ينظر
 الى فيه بلاب ساها والى فيه بلاب اجناس فصل فصل اولهما وفي عسر ينظر الى فيه اربعة ساها والى فيه
 اربعة اجناس فصل فصل اولهما وفي حبس وعسر من يحب واحد منها وعلى روايته كاهما قال لا يحب في الرز
 على حبس وعسر من ي حتى يبلغ العدد الذي لو كانت كرا يحب فيها اجناس وهو ستة وسبعون ثم لا يحب فيها شي
 حتى يبلغ العدد الذي لو كانت كرا يحب فيها لانه وهو مائة وخمسة واربعون واحتمل في عموم قول النبي صلى الله
 عليه وسلم في حبس وعسر من من الا ل من عاص وفي رواية في بلاب من العسر سبع او تسعة من عسر فصل في الكبار
 والصغار به من ان المراد من الواجب في قوله في حبس من الا ل ساها وفي قوله في اربعة ساها هو السكر
 لا الصغر ولا في يوسف انه لا يملك الحبس في الصغار لمعوم قوله صلى الله عليه وسلم في حبس من الا ل ساها وفي
 اربعة ساها لكن لا يستل الى اجناس المسه لقول النبي صلى الله عليه وسلم للسماء انا لكم وراثة اموال الناس
 وقوله لا يحدوا من حريرات الا موال ولكن حدوا من حواصها وابدل السكر من الصغار احدث من كرايم الا موال
 وحريرات اوابه مني ولا مني الركا على الطرم الحبس حبس اللال وحبس العفرا الا يرى ان الواجب هو
 الوسط وما كان ذلك الامراة الحبس وفي اجناس المسه اصرار باللال لان فيها قدر مد على وجه الصواب
 وفيه احتياط بارتاب الا موال وفي بني الوحيوت راسا اصرار بالامراة فكان العدل في الحبس واحد منها وقد روي
 من اني بكر الصديق رضي الله عنه انه قال لو سمعوني عما قالوا او دونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلمهم
 والعلم اني الانبي الصغر من اولاد المير فدل ان احدث الصغار ركا كان امرها ظاهر ابي من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ولا في حنيفة ومحمدان فصل الصواب بالاي مجمع واعترض بالصن والسن اعاوردنا من الا نل والعسر
 والعسر وهذه الاسماء لا تتناول الفصلان والجلان والمعا حلف لم يثبت كواها صانوا عن ابي حنيفة قال وكان
 مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم في عهدي ان لا احدث من راضع اللبن ساها وامام قول الصديق رضي الله عنه لو
 سمعوني عما قاله روي عنه انه قال لو سمعوني عما لا وهو صدق سام او اخل الذي يفعل به الصغرة معارض الزوايه
 فيه لم تكن حجة واما في حبس وعسر من ي حتى يبلغ عدد الوكايت كرا يحب فيها واحد وهو خمسة وعشرون وفي
 تكلم المساع في الامم مسكه اذ الركا لا يحب فصل عام الحول وبعد عامه لاني اسم الفضل والجل والعول
 بل يصبر منه قال بعضهم الخلاف في ان المول هل يبعد عليها وهي صغارا وصغارا بعد الحول عليها اذا كبرت
 ورأى صغرها الصغر عنها وقال بعضهم الخلاف فيها اذا كان له نصاب من النوق قصي علمها منه اسهر او اكثر
 فويلد اولاد ادم ما بال الامهات ومما الحول على الاولاد وهي صغارا هل يحب الركا في الاولاد ادم لا وعلى هذا
 الاختلاف اذا كان له مساب فاسعاد في حلال الحول صغارا ثم هل كك المساب وفي المساب اذا هل يحب الركا
 في المساب وهو على ما ذكرنا الى هذا اسرار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب فمن كان له اربعة وعشرون حلالا وواحدة مسه

فهلك المسه وهم الخول على الجنان انه لا يحب بي عذاني حسنه ومحمد وعذاني يوسف يحب واحد منها
وعند فرغ من مسه هذا اذا كان الكل صاعا اما اذا احبب الصغار والكبار وكان واحد منها كبرافان
الصغار عندو يحب فيها ما يحب في الكبار وهو المسه بلا خلاف لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
واعد صغارها وكبارها وروي ان الناس سكروا الى عمر بن الخطاب وقالوا له ادعنا لندخله ولا نأخذها معا فقال عمر
اليس برك لكم الرقي والمأخض والا كمله وخل العم قال عدها ولو راحها الرقي على كفه ولا نأخذها معهم
ولا ما اذا كانت شغلته بالكبار وكان هم اكبر دخلت تحت اسم الال والعرو والعيم فدخل تحت عموم النصوص
فصب فيها ما يحب في الكبار ولا نهادا كان فيها مسه كانت بها المسه فصر الاصل دون التبع فان كان واحد
مهماه فهلك المسه بعد الخول سقط الركا داني حسنه ومحمد وعذاني يوسف يحب في الصغار ركا كما
مدرها حتى لو كانت حلالا يحب عليه بعه وبلا يور حراما ربي حراما لان عدها وحجب الركا
في الصغار لاجل الكبار بها فلهذا كان اصلا في الركا فلهذا كان الجمع وعند الصغار اصل في النصاب
والواحد واحد منها واما الفصل على الخلل الواحد باعتبار المسه فلهذا كان الفصل لا اصل الواحد
ولو هلك الجنان وبقيت المسه بوحدها فلهذا كان الركا وذلك حراما ربي حراما لان المسه لان المسه
كانت صير ركا بغيرها ركا بعه ولا يور سواها لان كل الرصه كانت فيها الركا اعطى الصغار حكم
الكبار باعتبارها اعتبارا فانها كانت ركا فلهذا كان الجنان هلك بمسها من الرصه وبقيت المسه
بمسها من الرصه وهو ما ذكرنا في الاصل حال احاط الصغار بالكبار به تحت الركا في الصغار باعتبار الكبار
اذا كان العدد الواحد في الكبار موجودا في الصغار في قولهم جعلا فادام يكن عند الواحد في الكبار كله
موجودا في الصغار فاما تحت بقدر الموجود على اصل أي حسنه ومحمد وعذاني يوسف كان له مسان وماله وبسه
عشر جلا تحت فهم مسان بلا خلاف لان عدد الواحد موجوده وان كان له مسه واحد وماله وعشرون
محلا احبب اليه المسه لا عرق في قول أي حسنه ومحمد وعذاني يوسف ووجدنا المسه وحل وكذلك سوس من
العاجل فيها سبع عذاني حسنه ومحمد ووجدنا تسع لاصرو وعذاني يوسف ووجدنا التسع ونحول وكذلك
سبه وسعرون من الفصل فيها تسعون اما ابو حنبل في قولها وعذاني يوسف ووجدنا تسعون
وفصل لان الواجب لا يعلو بالصغار اصلا عدها وعد يعلو بها والله اعلم
في فصل الجح واما مقدار الواجب في السوانم فذكرنا في ان مقدار نصاب السوانم من الال والعرو والعيم وهو
الاسمان المعروفه من نيب الخاص ونب اللون والحقه والخدعه والسمع والمسه والسبا ولا بد من معرفه معاني
هذا الاسمان ونب الخاص هي التي تحتها مسه ودخل في النابه مسه به لان أهمها صارت حاملا لولد آخر
بعدها والمأخض اسم للعامل في اللون ونب اللون هي التي تحتها مسان ودخل في النابه مسه بذلك لان
أهمها حبل بعدها وولدت فصارت نابت لن واللون هي ذات اللين والحقه هي التي تحتها نابت من وطعت
في الزايفه مسه بذلك اما لاسعافها الخلل والركوب ولا لاسعافها الصراب والخدعه هي التي تحتها أربع
مسن وطعت في الخامسة ولا لاسعافها لاسعافها وان كور منها اسن خاص واسن لون وحول ووراء هـ
اسان من الال من التي والندس والبارك لكن لا مدخل لها في نابت الركا ولا معنى له كرمعاسان كتب الله
والتبع الذي لم له حول ودخل في الثاني والا تقي منه التسعه والمسه التي تحتها مسان وطعت في الثالثه والذكر
منه المسن واما السبا فذكر في الاصل عن أي حسنه انه لا يجوز الا ان يصب صاعدا والي من السبا هي التي دخلت
في السبه الثانيه وروي الحسن من أي حسنه انه يجوز الخدع من الصان والتي من المعروفه هو قول أي يوسف ومحمد
والسابق وما ذكره الطحاوي يهني أن يجوز احد الخدع من الصان والتي من المعروفه قال ولا يدخل في
الصدقه الا ما يجوز في الاصحه والخدع من الصان يجوز في الاصحه وقول الطحاوي هو بدووا به الحسن والخدع

من العلم الذي أتى عليه سيرة أسهر و دل الذي أتى عليه أكثر النسب ولا خلاف في أنه لا يجوز من المعرف الا التي
وجه رواه الحسن ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اعاصوا في الخدعة والنسب ولا ان الخدع يجوز
الا ما في ذلك من يجوز في الزكاة اولي لان الاصله ان كسر وطام الزكاة فالجوارها مال يدل على الجوارها من
طريق الاول وجه ظاهر الرواية ما روى عن علي رضي الله عنه انه قال لا يجوز في الزكاة الا التي من المرفوعة
ولم ير عن غيره من الصحابة خلافه فيكون اجماع الصحابة مع ما ان هذا مال لا يدرك بالاجماع ظاهره
قال ذلك جماعة من رسول الله صلى الله عليه وسلم والله اعلم

فصل في وأما صفة الواجب في الدوام فالواجب فيها صفة لا تنفس ومهما لم يكن الواجب في الواجب في الأجل
من حيثها من حيث الخاص ومن حيث اللون والصفة والخدمة ولا يجوز له كونه من حيثها وهو من الخاص ومن حيث اللون
والحي والخدمة لا ينظر في الصفة لأن الواجب فيها إمعان في النقص والنقص ورد فيها بالانابة فلا يجوز له كونه
الانابة من لا دفع العلم في باب الركا حائر عندنا وأما في العلم فهو من حيثها كونه لا في لونه والنقص بذلك وهو
قول النبي صلى الله عليه وسلم في لباس من العلم سبع أو تسعة وكذلك في الأجل فهاهنا خمس وعشرون لأن النقص
ورد باسم السابغ وأما في العلم على الله كونه لا في كونه في العلم عندنا يجوز في كونه الله كونه لا في كونه
الله كونه لا إذا كانت كونه كونه أو هذا فاسد لأن السبع ورد فيها باسم السابغ قال النبي صلى الله عليه وسلم في أرعس
سبا واسم السابغ على الله كونه لا في كونه ومنه أن يكون وسطا ليس للسابغ أن يحدده ولا أن يزدى إلا من
طريق العلم ثم رخص صاحب المال لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال للعباد أنكم وسرر أموال
الناس وحدوا من أوساطها وروى أنه قال للسابغ أنكم وكرام أمر الالباس وخدم حواسها وأني دعوا المظالم
فأم الناس بها ومن الله سبحانه وفي الخبر ما روى أنه رأى في أهل الصفة دونه ما به كونه فقص على السابغ وقال ألم
أحكم عن أحد كرام أموال الناس حتى قال السابغ أحسنهم سعة من رسول الله ولا من مكي الركا على مرافا
الخاص وذلك في أحد الوصل لما في أحد الخبر من الإصرار بأرباب الأموال في أحد الأردال من الإصرار
بالفرا فكان نظر الخاص في أحد الوصل والوسط هو أن يكون أدول من الأربع وأرفع من الأدول كذا في شرح
في المسبوق ولا يوجد في الصفة التي تصم الرا ولا الخاص ولا الأكله ولا على العلم قال محمد بن أبي رزيق ولدها
والأكله التي تصم للأكل والمخصص التي في بطها ولد من الناس من طعن في شرح محمد بن أبي رزيق والأكله ورع من
الذي المرأ والأكله إنما كونه وطعمه ممدود عليه وكان من حقه عليه محمد بن أبي رزيق كان أمما ما
في اللغة وأحب السلف فيها كونه عليه الله كونه في علمه والأصهي والخلل والكسائي والفرا وعبرهم وقد فله
أنه بعد العاصم من سلام مع حاله قدر واضح هو له وسئل أنوال الناس طلب عن العرالة فقال هي عن السمس
قال أما ربي أن محمد بن الحسن قال لعلاء فما أنظر هل ذلك العرالة هي السمس وكان طلب يقول محمد بن
الحسن عندنا من أقران صنوبه وكان قوله في اللغة فكان على الطاعن تقليده فيها كيف وقد ذكر صاحب
الدونان ومحمد بن اللغة ما وافق قوله في الرزي قال صاحب الدونان الرزي التي وصفت محمد بن أبي رزيق في سنة العهد
بالولادة وقال صاحب المجلد الرزي السابغ التي محمد بن أبي رزيق في السنة التي هي مرسلة لأمر بأه والأكله وأن سبغت في بعض
كتب اللغة عافاه الطاعن لكن شرح محمد بن أبي رزيق في الأصول لأن الأصل أن المفعول إذا ذكر بلغ فعل أسوي
فيه الله كونه لا في كونه ها السابغ حال أمر أهمل وخرج من غيرها التائب فلو كانت الأكله
الما كونه لما أدخل فيها لأنها على اعتبار الأصل ولما أدخل فيها دل أنها السابغ باسم لما كونه بل لما أدخلها على
كالأه من اسم لما أدخل للصفة والله أعلم وسوا كان الصواب من نوع واحد ومن نوعين كالصان والمعر
والعر والخرا منس والعرب والصواب أن المصنف أحسنها واحد وسطا على التعبد أن يذكروا وقال السابغ
في أحد قوله بأحد من العال وقال في القول الآخر أنه يجمع بين وجهه من الصان وساه من المعر ويطرق

نصف النصف فأخذنا معه ذلك رأى الرعي كاتب وهو عرسه شلارو داعي النبي صلى الله عليه وسلم
أنه يرى عن أحد كرامنا وال الناس وحررا بها وأمر بأخذها وسطها من عرسه من ما إذا كان النصاب من
نوع واحد أو نوعين ولو كان له خمس من الأبل كلها نصاب خاص أو كلها مائتان أو خمسمائة أو حصداع بعضها
سا وسطا لقوله صلى الله عليه وسلم في خمس من الأبل سا وإن كانت عظاما فإن كان فيها نصاب محاص وسطا وأعلى
سماها فيها انصافا وسطا وكذلك إن كانت خمسا وعشرين فيها نصاب محاص وسطا أنه يجب فيها نصاب محاص
وموحد ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم في خمس وعشرين من الأبل نصاب محاص وإن كانت حصد لا بأخذ المصنعي
الحصد ولكن بأخذ حصة نصاب محاص وسطا وإن أخذ الحصد رد القصل وإن كانت بها عظاما ليس فيها نصاب محاص
ولما ما سوى بعضها فحصة نصاب محاص بل فيها دون حصة نصاب محاص أو ساط بعضها بقدرها وطر من معرفة
ذلك أن يجعل نصاب محاص وسطا حكماني الناب فطر إلى بعضها وإلى حصة أفضلا من النصاب إن كانت حصة نصاب
محاص وسطا ملامية درهم وحصة أفضلا من خمس نصاب محاص فحصة نصاب محاص وكذلك لو كان النصاب أكثر
من النصاب أو أقل فكذلك يجب على قدر وهي من مسائل الرعايا روى مالك ما إذا وحب الوسط في النصاب
فلم يؤخذ الوسط ووجد نصاب محاص أو دونه فالجهد في الأصل أن المصنعي بالخيار أن يأخذ حصة الواحد
وأن يأخذ الأبدون واحد عام حصة الواحد من الدراهم وقدره أن يكون الخيار لصاحب المال
سا دفع القصة وإن سا دفع الأفضل وأسرد الفصل من الدراهم وإن سا دفع الأبدون دفع الفصل من الدراهم
لأن دفع القصة في باب الركا حائز عرسها والخيار في ذلك لصاحب المال وإن المصنعي وأعماله يكون الخيار للمصنعي
في فصل واحد وهو ما إذا أراد صاحب المال أن يدفع بعض العن لاجل الواحد فالمصنعي بالخيار بين أن يأخذ
وبين أن يأخذ ما كان الواحد سائرون فأراد صاحب المال أن يدفع بعض الحصة بطر من القصة أو كان
الواحد حصة فأراد أن يدفع بعض الحصة بطر من القصة فالمصنعي بالخيار أن يأخذ وإن سا لم يقبل لمأسة
من بعض العن والسهم في الأعيان يجب فكان له أن لا يقبل فلما أسوى ذلك فلاحار له وليس له أن يعم
من القول والله أعلم

عن السائب بن زيد رضي الله عنه أن عمر رضي الله عنه لما كتب إلي أن أكتب له كتاباً من
كل درس سائس أو عشرة دراهم ولا يسمي بالمال فأصل من أطاحه إلا صلته فكتب فيها الزكاة كما لو كانت لها هبة
وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم محبوب لكم من صدقة الخيل والرفق والمراد منها الخيل المعدة للركوب والرفق
لأنه سائس يدل على أنه فرق بين الخيل وبين البقرة والمراد بها عند الخدمة التي ترى أنه أوجب فيها صدقة العطار
وصدقة الفطر أعني حتى عند الخدمة أو يجعل ما ذكرنا يصل عليه بخلاف ما نلتس بعدد إلا كان وهو الخواتم
عن ما فهم بالخدمة الآخر وأما إذا كان الكل أماناً أو كوراً فوجه رواه الوجوب إلا عمار سائر السوائم
من الأبل والبقر والعجم أنه يجب الزكاة فيها وإن كان كلها أماناً أو كوراً كداهها والصحيح أنه لا زكاة فيها
ذكر بأن مال الزكاة هو المال السائس ولا عا فيها بالدر والصل ولا زيادة اللحم لأن فيها عا ربما كوت عسده
بجلاف الأبل والبقر والعجم لأن فيها ما كوت فكان زيادة اللحم فيها السائس غير الزيادة بالدر والصل والله أعلم
وأما المال والخمر فلا يفي فيها وإن كانت سائس لأن ما صدق منها الخيل والركوب عادة لا الدر والصل لكنها
قد يسمي في عصر ومصر وطحاها دفع موهب الدواب وإن كانت للصار يجب الزكاة فيها
فصل في أموال السائس في المطالسة إذا الواجب في السوائم والأموال الظاهرة والكلام فيه يقع في واسع
في سائس من له ولا يلا أحد وفي سائس مراط موب ولا يلا أحد وفي سائس العدر المأخوذ أما الأول مال الزكاة
بوعان ظاهر وهو المواشي والمال الذي يخرجه السائر على العاصم وباطن وهو الذهب والفضة وأموال الثمار في
مراصعها ما لا يظهر فلا مام وبوعان موعم المصدوق من السما والصار ولا يلا أحد والسائس هو الذي يسمي في
القبائل لما أحسنه المواشي في أمائها والعاصم هو الذي يأخذ الصدقة من المأخوذ الذي يخرجه والمصدق
اسم حسن والتدل على أن للإمام ولا يلا أحد في المواشي والأموال الظاهرة الكتاب والسنة والاحتجاج وأما
الكتاب أما الكتاب فعوله يعني خدم من أموالهم صدقة ولا يخر في الزكاة عا عا عا أهل التأويل
أمر الله عز وجل به بأحدنا كما يدل أن للإمام المطالسة بذلك والأحد قال الله تعالى أعما الصدقات للفقراء
والمساكين والعاملين عا بها فهدى الله تعالى ذلك سائساً فاعا حب جعل للعاملين عدها عا فلو لم يكن للإمام
أن يطالب بأرباب الأموال لصدقات الأنعام في أمائها وكان أذا هو إلى أرباب الأموال لم يكن لأرباب الأموال وجه
وأما السنة فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع المصدوق إلى أرباب العرب والبلدان والآفاق لأحد
الصدقات من الأنعام والمواشي في أمائها وعلى ذلك جعل الأنعام من بعد من الخا الزائد من أن يكره
وعما على رضي الله عنهم حتى قال الصدوق رضي الله عنه لما سمع العرب عن أرباب الزكاة والله لومعوني
عما لا كانوا يودونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يشارهم عليه وظهرت أعمال ذلك من بعدهم إلى يومنا
هذا وكذا المال الباطن إذا مر به السائر على العاصم كان له أن يأخذ في الخيل لأنه لما سافر به وأجره من
العمران صار طاهر أو النسيب بالسوائم وهذا لأن الإمام أعما كان له المطالسة في أمائها المواشي في أمائها المساكن الخا
لأن المواشي في العاري لا يصير حوطه إلا بمحض السلطان وحماه وهذا المعنى موجود في مال غيره بالتأخر على
العاصم فكان كالسوائم وعليه إجماع الصحابة رضي الله عنهم فإن عمر رضي الله عنه نصب العاصم وقال لهم حدوا من
المسلم ربع العشر ومن النسيب نصف العشر وإن أخرج في العشر وكان ذلك محض من الصحابة رضي الله عنهم ولم
يفعل أنه أنكره عا واحد منهم فكان إجماعاً وروى عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى عماله بذلك وقال أحترق
هذا من سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما المال الباطن الذي يكون في المصر فقد قال عامة مساجدنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم طالب زكاته وأبو بكر وعمر طابا وعما طالب زكاته ولما كتب أموال الناس
ورأى أن في تبعها حرجاً على الأمهوق حشها صرنا بأرباب الأموال فوصل الأداة التي أربانها وذكر أمام الهدي
الشيخ أبو منصور المازني رحمه الله وقال لم يلزم أن النبي صلى الله عليه وسلم في مطالسه

المسلم ركبا للورق وأموال الثمار ولكن السام كانوا يطون ذلك ومنهم من كان يحمل إلى الامة ففعل
 منه ذلك ولا يبالون احدا من مبلغ ماله ولا ابطالونه بذلك الا ما كان من فوجسه عمر رضى الله عنه العسائري
 الاطراف وكان ذلك عدا لله اعلم عن بعدد رضى الله عنه ففعل في كل طرف من
 الاطراف عسائر الثمار أهل الحرب وأدمه وأمر أن يأخذ وامر بحار المسلمين مائة وبهائه وكان ذلك من
 عمر جمع ما على المسلمين الا أن على الامام مطالبة أرباب الاموال العسائر وأموال الثمار بأذا الركا اليهم سوى
 المواسي والافنام وأن مطالبة ذلك إلى الامة الا أن أتى أحداهم إلى الامام بشي من ذلك ففعله ولا ينفذ
 حرب به الداد والسبه إلى عمر وأما الساطع من مائة من اذا أخذوا الصدقات والعسائر واخراج لا يصوم
 مواضعها بل بسط هذه الحقوى عن أربابها فاحلف للمباح فيه ذكر النعمة أو جعفر الهذلي أنه سخط في
 كذا وان كانوا لا يصومون أهلها الا حتى لا يجد لهم فسقط عكنا أحداهم ثم أمرهم أن لا يصوموها واصعبها
 وثو بال عليهم وقال السبع أو بكر من مائة من اخرج بسط ولا بسط الصدقات لان اخرج اصرف إلى
 المعاتلة وهم يصرهون إلى المعاتلة و يملون العدو ولا يرى له لو طهر العدو فقام بهم بمالون و يملون من سر
 المسلمين فاما الزكوات والصدقات فاهم لا يصومون أهلها وقال أبو بكر الاسكافان جميع ذلك اسقط
 و تعلى بال الامة لا يصوم مواضعها ولو سوى صاحب المال ومائة من اذعاهم ذلك عن كذا ماله ففعل
 بخور لا هم فعرا في الحصة الا ترى امهم لو أودوا ما علمهم من السعاب والمطالم صاروا فقرا وروى عن أبي طبع
 الساجي انه قال بخور الصدقة لى من عسى من همامان وكان والى حواسن واعمال قال ذلك لما ذكرنا وحيكى ان امرا
 مبلغ سأل واحدا من القضاة عن كفار عن لومة فامر بالصيام فسكى الا برور عرفانه يقول لو أدب ما علم
 من السعاب والمطالم لم يمسكى ولى ان السلطان لو احدها من رحل بغيره مصادر سوى صاحب المال
 ومائة من ان يكون ذلك عن كذا ماله وعصر أربعه بخور ذلك والله اعلم
 في فصل في ما سطر ولانه لا يجد ما يوافقها من الامام حتى لو طهر أهل البنى على مدنه من
 مدنا أهل العدل أو من راهم وعلوا عليها فاحدوا صدقات سواهم وعصروا راسهم وسواهم طهر
 عليهم امام العدل لا أحد منهم بال الا حتى لا يجد الامام لاجل الخلف والجماعة ولم يوجد الا انهم يملون بها
 بينهم وبينهم ان يودوا الركا والعسائر وما وسكت جمعة من اخراج واحلف مساجمها فان نصهم عليهم
 أن يصعدوا اخراج كالركا والعسائر وقال لهم ليس عليهم الا ان يادوا اخراج اصرف إلى المعاتلة وأهل البنى
 بمالون الصدور و يملون عن حرم الاسلام ومها وجوب الركا لان المأجور كذا والركا في عرف السبع
 اسم للواحد فلا بد من عدم الوجوب فعراى له سراط الوجوب وهى ما ذكرنا من المثل المطلق وكما ان المصا
 وكونه معدا لهما وسوا لاجل عدم الدس المطالب به من جهة الصاد وأما الوجوب وبخور ذلك ومها طهور
 المال وحده والمالك حتى لو حصر المالك ولم يظفر ماله لا يطالب ركا به لانه اذا لم يظفر ماله لا يندل بمح حماه
 السلطان وكذا اذا طهر المال ولم يحصر المالك ولا المادون من جهة المالك كالمصنع وبخور لا يطالب ركا به
 و بان هذا الخلق اذا ما الساعى إلى صاحب المواسي في أما كهار مد أحد الصدقة فقال ليس بهى مالى أو قال
 لم يجعل عليها الخول أو قال على دس يحط بضعها بالقول بوله لانه مكر وجوب الركا وسخط لانه لم يحن
 العدو وهو مطالبة الساعى فيكون القول بوله مع عبه ولو قال أدب إلى مائة من آخر فان لم يكن في ذلك السبه مائة
 آخر لا يصد له وركبه يبيع وان كان في ذلك السبه مائة من آخر يصد مع الميسر سوا أتى بخور ورا هاولم
 بأبى طاهر الرواه وروى الحسن عن أبي حنيفة انه لا يصد من مال الركا بالرا وجهه الرواه ان حرم يحمل
 الصدق والكذب ولا بد من مرجح والرا أمار رجحان الصدق وجهه طاهر الرواه ان الرجحان بأبى مرون
 الرا لانه أمى ادله ان يصد إلى المصدق بعدا حرم الصدق إلى من جعل له اذعاهم فكان كالمودع اذا قال دفع

الودع الى المودع والرا هل يستعلا به صاده لان الخط وعلى هذا اذا أتى بالرا ه على خلاف اسم ذلك
المصدق انه فعل قوله مع عسقه على جواب ظاهر الرواية لان الرا ه ليست بشرط فكان الا بان ما والعدم عبره
واحد وعلى رواية الحسن لا يصل لان الرا ه شرط فلا يعمل بدونها ولو قال أدبر كما الى الفعرا لا يصح
و وحده عندنا وعند الساهي لا يوجد حوجه فونه ان المصدق لا يأخذ الصدقه لنفسه بل لوصولها الى مستحقها وهو
الفعر وقد أوصى نفسه ولان من الأخذ بالظن فهو بقوله أدب بنفسه أو اذا اطلق حق السلطان فلا عيب ذلك
وكذلك العسر على هذا الخلاف وكذا الجواب نعم مر على العسر بالسوايم او بالنراهم أو بالنرا أو بالمال الصاره
في ح ما وصفا الا في قوله أدبر كما بنفسه الى الفعرا هساوي السوايم به فعل قوله ولا وحدها بالان
ادراكا الا وال اللطيفه معوض الى أو ناما اذا كانوا يعزرون في المصدق فلم يصح الدفع بنفسه اطلاق
حق واحد ولو مر على العاسر عماه درهم وأجر العاسر ان له ماله اسرى فبحال عليها الخول لم يأخذ منه ركاه هذه
الماله الى من مالا من الاخذ لكان الجاه وما دون المصا فليل لا يصحح الى الجاه والتقدير الذي في بيته لم يدخل
تحت الجاه فلا يوجد من أخذها مني ولو مر عليه بالعروض فعلى هذه ليست للعار أو قال هذه بصاعه أو قال أنا
أعبرها فالقول قوله مع النبي لانه من ولم يوجد ظاهر بكده وحسب ما ذكرناه به صدق فيه المسلم صدق فيه النبي
لقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا معاودا عند الله فاعلمهم ان لهم ما للمسلمين وعلمهم ما على المسلمين ولان الذي
لا يمان المسلم في هذا الباب الا في قدر المأجود وهو انه يوحد من ضعف ما يوحد المسلم كافي التعليل لانه وحده
منه بسبب الجاه واسم الصدقه وان لم يكن صدقه جمعها ولا يصدق الخرى في سى من ذلك ويوحد من العسر
الا في حوار يقول هي أهاب أو لادى أو في عسان يقول هم أولادى لان الاخذ من له كان الجاه والعصه لما
في يده وقد وحدث فلا عسى من ذلك لان الاخذوا عاقل قوله في الاستلاد والنسب لان الاستلاد والنسب كما
نسب في دار الاسلام نسب في دار الحرب وعلى مجتزعه الله تعالى الخرى لا يصلوا ما ان يكون صادقا وما ان يكون
كاذبا فان كان صادقا فصدق وان كان كاذبا فصدق صارت باقرار في الخلق أم ولله ولا عسر في أم الولد ولو قال هم
مذكرون لا يثبت الى قوله لان المدبر لا يصح في دار الحرب ولو مر على عاسر عال وقال هو عدى بصاعه أو قال
أنا أحرقه فالقول قوله ولا نسره ولو قال هو عدى صار به فالقول قوله انصا وهل نسره كان انو حصفه أو لا
يقول نسره رجوع وقال لا نسره وهو قول أبي يوسف ومحمد ولو مر العبد المأجود عال نسره وبخاره وليس
عليه ذن واستصح سراط وجوب الركا هه فان كان معه ولا عسر بالاجماع وان لم يكن معه مولا كذلك
نسره في قول أبي حنيفة وفي قولنا لا نسره وقال ابو يوسف لا اعلم ان رجوع في العبد ام لا وهل ان الصحيح ان
رجوعه في المصارب رجوع في العبد المأجود وحده قوله الأولى في المصارب ان المصارب عبره المالك لا به عيب
الصرف في المال ولها يجوز نسره من رب المال وحده قوله الاخر وهو قولنا ان المالك شرط الوجوب ولا مثله فيه
ورب المالك لم يأمره بأداء الركا لانه لم يأذن له بفعل المصاربه الا ان تصرف في المال وقد خرج الجواب عن قوله انه
عبره المالك لا بأسول نعم اكفى في ولا به الصرف في المالك لا في اذا الركا كالمستصح والى المأجود في معنى
المصارب في هذا المعنى ولا يلم بومر الا بالصرف وكان الصحيح هو الرجوع ولا وحده من المسلم اذا مر على
العاسر في السبه الامر واحد لان المأجود مكره والركا لا يحب في السبه الامر واحد وكذلك الذي لانه
يصول عقد الله صاره ما للمسلمين وعليه ما على المسلمين ولان العاسر يأخذ منه باسم الصدقه وان لم يكن صدقه
جمعها كالمعنى فلا يؤخذ من في الخول الامر واحد وكذلك الخرى لا اذا عسره فرجع الى دار الحرب ثم خرج
انه عسر بالانوار خرج من نوعه ذلك لان الاخذ من أهل الحرب لمكان جهته ما في انهم من الاموال وما دام
هو في دار الاسلام فالجاهه بعد ما دام الخول باقيا فصدق في الاخذ وعند حوله دار الحرب ورجوعه الى دار
الاسلام بعد الجاهه فصدق في الاخذ وادام الخرى على العا مرفلم لم حتى ما الى دار الحرب ثم رجع بالان

فلم يعلم بمصر ولما مضى لان ما مضى سقط لا تقطاع حتى الولا به عنه به حوله دار الحرب ولو اجاز المسلم والحري
 ولم يعلم بمصر العاسر ثم علم بها في الجول الثاني احدثها لان الحرب قد مضى ولم يوجد ما سقطه ولو لم يعلم على
 العاسر ما تقصير او اب وغالبا في حولا كان ما كونه ويجوزها لا يصح في قول ان حمله وان كان قد مضى ما مضى
 درهم وقال ابو يوسف وجد مصر وجهه فلهما ان هذا مال النصار والمصري مال النصار معا وهو بالنسبة
 ومصره لا عنه واذ انقلب صميمه بها اتجبه به الركا ولقد اوجب الركا منه اذا كان بمصر فمصر في مصر ولا في
 حقه ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ليس في اقتصر او اب صدقه والصدقه اذا اطلق رادها
 الركا الا ان ما مضى من مصر ما رخصه ما يدل او يحتمل على انه ليس فيها صدقه وحداني ليس للامام ان
 احدثها ان صاحبها يودها بمصره ولا ان الجول شرط وجوب الركا وانما لاسي حولا والعاسر اعانها حزمها
 طار بن الركا ولا ولا به الا احدثها الجاه وهذا لا سيما لا تنصر الى الجاه لان احدا لا يعصها ولا ما تنقل
 في هذا العاسر في المعار فلا تكون احدثها معنوا ذكر القاصي في سر حقه محصر الطحان ان به حب الركا على
 صاحبها الا لاجماع واعمالا خلاف في به هل للعاسر حتى الا حدود ذكر الكرخي انه لاسي منه في قول ان حقه وهذا
 الاطلاق يدل على ان الحرب مختلف فيه والله اعلم ولا يصح مال الصبي والمحمول لا هم للناس من اهل وجوب
 الركا على علمها عند ولوم صبي وامر امس بن يعلى على العاسر فليس على الصبي وعلى المرأة ما على الرجل
 لان المأخوذ من في قلبه سلبه بمسألة الصدقات لا يفارها الا في التصعيب والصدقة لا وحده من الصبي
 ويوجد من المرأة ولو لم يعلم عاسر اخوان في أرض علموا علمها بمصر ثم علم على ما من اهل العدل بمصر بانسالة
 بالمروزي على عاسر هم صبح حتى سلطان اهل العدل حتى فعرا اهل العدل بعد حوله يجب حياه سلطان اهل العدل
 فمصر ولو لم يعلم على العاسر بمصر للصار أو حجاز ما حذر عن حجاز ولا بمصر الحجاز ربي طاهر الزوايه
 ويرى عن أبي يوسف انه بمصر بها وهو قول زفر وعبد الله بن أبي حنيفة لا بمصر بها وجه قول الباقي ان حجاز والحري
 لسانا مال أصلا والعسرا اعانها حزم من المال وجه قول فراهما مالان مسعومان في حق اهل الذمة فالجزم صدقهم
 كاتل عبدنا واخر رصدهم كالسا عبدنا ولقد كانا مضمومين على المسلم بالا لاي وجه طاهر الزوايه وهو القول
 بين الجزم واخر من وجهين احدثها ان حزم من دواب الاممال والعهده فعلة مل من حزم لا هم بمقامه ولا
 تكون احدثه الجزم كاحد من الجزم واخر من دواب القهم لاسي دواب الاممال والعهده فعلة لا مل من قوم
 بامه فكان احدثه كاحد من دوابه ولا يجوز للمسلم وانما في الاحدث على العاسر نسبت الجاه والمسلم ولا به
 حياه الجرمي اخذه الا يرى انه اذا ورث الجرمي ولا به حياه الجرمي ولا به حياه الجرمي ولا به حياه الجرمي
 وسردها منه للعلل وله ولا به حياه الجرمي عدو حرمه من دواب الولا وهو ولا به السلطنة وليس للمسلم
 ولا به حياه الجرمي راسا حتى لو اسلم وله حياز وليس له ان يحميها لبيها فلا يكون به ولا به حياه الجرمي رعد
 بغير فصل وما العذر بالمأخوذ مما عثره بالتاجر على العاسر فالما لا يتجاولان كان مسلما او دمس او مس ما فان كان
 مسلما احدثه في اموال النصار ومع العسرا لان المأخوذ منه ركا فهو حذر على قدر الواجب من الركا في
 ١ والانتصار وهو مع العسرو موضع موضع الركا وسقط عن مله ركا به النسبة وان كان دمس ما حزمه
 نصف العسرو ويوجد على سراط الركا لكن موضع موضع الحريم والخراج ولا يسقط عنه حريمه رأسه في ملك
 السه عرصراري بن يعلى لان عمر رضي الله عنه صالحهم من الحريم على الصدقة المصاعه فا احدث العاسر
 منهم ذلك سقطت الحريم عنهم وان كان حرمنا احدثه ما احدثه من المسلمين فان علم انهم باحدثوا من اضر
 احدثهم ذلك التقصروا ان كان بمصر نصف وان كان عسرا لم يدر لان ذلك ادعى لهم الى الخاطئة بشارة الاسلام
 فهو واشتغال الاسلام فدعوه ذلك الى الاسلام فان كان لا يعلم ذلك احدثه العسرو وأصله ما روى عن عمر رضي
 الله عنه انه كتب الى العساري الاطراف ان حذوا من المسلم ومع العسرو من الدين نصف العسرو ومن الحريم

العسر وكان ذلك محض من الصفاة وصلى الله عليهم ولم يحاله أحد منهم فكروا بحالهم على ذلك وروى أنه
 قال حدواهم ما أحدون من بخار يا فعل له أن لم تعلم ما أحدون من بخار يا فعل حدواهم العسر وما رخصهم
 وهو معنى الحر به والموه بوضع مواضع الحر به ونصر على مصادرها
 فصل في إمارك الركا فركى الركا هو إخراج حر من الصاب إلى الله تعالى وسلم ذلك إليه بقطع المال
 به عنه بملكه من العسر وبلغه الله أو إلى غير ما سعه وهو المصلح والمفاد للعسر من الله تعالى
 وصاحب المال نائب عن الله تعالى في المصلح والاسلم إلى العسر والتسليم على ذلك قوله تعالى ألم يعلموا أن الله هو
 يقبل التوبة عن عباده وأخذ الصدقات وقول النبي صلى الله عليه وسلم الصدقة تفتح في النار حتى قيل إن جمع
 في كمال العسر وروى أنه تعالى المال ناسا الركا نقوله عروجل وآتوا الركا والاسما هو المصلح ولذا سمى الله
 تعالى الركا صدقة بقوله عروجل أعما الصدقات للعقرا والصدق عليه أنه صبر المال بحرقا قدر الركا إلى
 الله تعالى بمعنى المصلح لاسما عليه ولأن الركا عباد على أصلها والعيا إحلاص العمل بكسبه لله تعالى وذلك
 فمما قلنا عند السلم إلى العسر بقطع نفسه قدر الركا عنه بالكلية ونصر حاله لله تعالى وتكون معنى
 العسر به في الإخراج إلى الله تعالى ما يطال ملكه عنه لأن المصلح من العسر إلى المصلح من الله تعالى في الخصصة
 وصاحب المال نائب عن الله تعالى عما من عبادي حصة الركا هو إخراج حر من الصاب من حساب المعنى
 دون الضرر وعندهما صور ومعنى لكن بخور إمامه العسر مقامه من حساب المعنى ويطال أعصار الصورة نادر
 صاحب الحق وهو الله تعالى على ما بيناهما نعم ويند أحلاف السباح في السوام على قول أني حصة وعلى هذا
 صرح صرف الركا إلى حر الرمن ما الساحد والباطل والسعاب وأصلاح العاظر وسكنه الموتى وذهبهم
 أنه لا تصور له لم يوجد المصلح أصلا وكذلك إذا أسرى بالركا طعما ما طعم العقرا عدا ونعسا ولم يذبح
 عن الطعام لهم لا يجوز لهم المصلح وكذا لو بقي دس من نفسه الركا لأنه لم يوجد المصلح من الله عز
 لعدم قصه ولو بقي دس حتى يعرضه يصر أمر لم يجز له لم يوجد المصلح من العسر لعدم قصه وإن كان
 بأمر بخور عن الركا لو وجد المصلح من العسر لا به لاسما منه صار وكذا لاعة في العنص فصار كان العسر من
 الصدقة بنفسه وملكه من العزم أو عن عمد منه الركا لا يجوز له عدم المصلح إذا ألعان أس بملكه
 بل هو سقاط المال وكذا لو أسرى بعد الركا عدا فاعمه لا يجوز عن الركا عدا مقامه الدنيا وقال مالك
 بخور به بأول قوله تعالى وفي الرقاب وهو أسرى بالركا عدا فاعمه ولأن الواجب هو المصلح والألعان
 أنه الله لم يأمر بالواجب والمراد من قوله تعالى وفي الرقاب أعانه الملك حتى بالركا كالماء كز ولو دفع ركا به إلى
 الإمام أو إلى عامل الصدقة بخور لا به نائب عن العسر في العنص فكان قصه كقص العسر وكذا لو دفع ركا ماله
 إلى صبي فعرضه أو بخور فقر وقص له أو ما أو أرحد أو وسه ما حارل أن الولي علف قص الصدقة عنه وكذا لو
 قص عنه بعض آثاره أو أس عنه أقرب منه وهو في عالة بخور وكذا الأحي الذي هو في عالة لأنه في معنى
 الولي في قص الصدقة لكونه معا قصصا الأرى أنه علف قص الصدقة وكذا الملقط إذا قص الصدقة عن
 الملقط لأنه علفا قص له بعد وجد علف الصدقة من العسر وكذا في العنص عن أي يوسف أن قال سما
 عمل بكسوه ونعته ونوى به عن ركا ماله بخور وقال محمد ما كان من كسوه بخور في الطعام لا يجوز إلا ما دفع
 إليه وقبل لأحلاف بينهم في الخصصة لأن مراد أي يوسف ليس هو الأ طعام على طريق الأناحه بل على وجه
 المصلح مما كان الدم ما لا دفع إليه وإن لم يكن عا فلا بعض عنه بغير النية ثم يكره بقطعه لأن قص
 الولي كقصه لو كان عا فلا لا يجوز قص الأحي العسر البالغ العاقل الأسوكية لا به ولا ولا به عليه فلا بد من
 أمره بكني قص الصدقة وعلى هذا أصح صرح الشيخ في العسر ومدبر وأمر ولذا لا يجوز لعدم المصلح إدهم لا
 مما يكون ساقا وكان المقع المهم دفعا إلى نفسه ولا يدفع إلى مكانه لأنه عدا ما في علفه درهم ولأن كسبه مردود

من ان تكون له اولولاهلوا وان يهرق نفسه ولا يدفع الى والد وان علا ولا الى ولد وان سئل لانه يسع عليه
فكان الدفع اليه دفعاً الى نفسه من وجه فلا يعطى عليه كما لم يعط الاهل شهداء احدهما الصاحبه ولا يدفع
احدا من وجوه كانه الى الآخر قال ابو يوسف ومحمد يدفع الروح كماله الى روحها احصا عاروي ان امرا
عبد الله بن مسعود رضي الله عنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصدقة على وجهاء الله فقال
الي صلى الله عليه وسلم للآخر ان احر الصدقة واخر الصلوة ولا في جمعها ان احر الصدقة يسع على
صاحبه كما يسع على نفسه عرفا وعاد فلا يكامل معنى المليك ولهذا لم يحر الروح ان يدفع الى روحه كذا
الروحه ويجرح هذه المسائل على اصل آخر مسدود والله اعلم

فصل في وجوب النكاح وأما ما رتب الزكوة فأنواع بعضها راجع إلى المودة وبعضها راجع إلى المودة وبعضها راجع إلى
 المودة إلى الله أما الذي رجع إلى المودة فهو الزكاة والكلام في السنة وضع في بيان أن السنة شرط حوار إذا
 الزكاة وفي بيان وجوبها إذا ما لا أول فالدليل على قوله صلى الله عليه وسلم لا عمل لمن لا لله وقوله إنما
 الأعمال بالنيات وإن الزكاة عباد موصوفة فلا تأتي بدون الله كالصوم والصلاة ولو تصدق بمجموع ماله
 على معروف لم يواركاً أحراً عن الزكاة استصاها وانقاسا من لا يجوز وجهه المصالح ما ذكرنا أن الزكاة
 مقصود فلا بد لها من الله وجهه الاستصاها أن السنة وحده دلالة لأن الظاهر أن الله عليه الزكاة
 لا تصدق بمجموع ماله وتعمل عن به الرضا فكانت السنة وجود دلالة وعلى هذا إذا رجع
 النصاب من الله راجع إلى طوعاً وروي عن أبي يوسف أنه إن تصدق بمجموع ماله تصدق سناً
 فسنناً أحراً عن الزكاة لما قلنا أن الموان تصدق بمجموع ماله جعل تصدق حتى أتى عليه من الزكاة لأن
 الزكاة نفس واحدة عليه بعدما تصدق ببعض المال فلا يقطع بالتصدق بالثاني ولو تصدق ببعض ماله من غير
 به الزكاة حتى لم يجزه عن الزكاة الكل فهل يجزه عن الزكاة العبد الذي تصدق به قال أبو يوسف لا يجزه وعلمه
 أن يركب الجميع وقال محمد يجزه عن الزكاة ما تصدق به ويركب ما بقي حتى أنه لو أدى خمسة من مائة لا يركب
 الزكاة أبو يوسف لا يقطع عنه الزكاة الخمسة في قول أبي يوسف وعليه الزكاة الكل عند محمد يقطع عنه
 زكاة الخمسة وهو عن درهم ولا يقطع عنه الزكاة الباقي وكذا لو أدى مائة لا يركب الزكاة وروي بطريق لا يقطع
 زكاة المائة وعليه أن يركب الكل عند أبي يوسف وعند محمد يقطع عنه الزكاة ما تصدق به وهو درهما ونصف
 ولا يقطع عنه الزكاة الباقي كذا ذكره النووي في اختلاف في سرحه بمحضر الكرخي وذكر القاسمي في سرحه بمحضر
 الطحاوي أنه يقطع عنه الزكاة العبد المردى ولم يذكر اختلاف وجهه قول محمد اعتبار البعض بالكل وهو أنه لو تصدق
 بالكل خارج عن الزكاة الكل فإذا تصدق البعض بمحضر زكاة لأن الواجب ما بقي من جميع النصاب ولا في يوسف
 أن يقطع الزكاة بعينه لرواها لملكه على وجهه القربة عن المال الذي فيه الزكاة ولم توجد ذلك في التصديق
 البعض ولو تصدق بمجموعه سوى خمسة الزكاة والتطوع كانت من الزكاة في قول أبي يوسف وقال محمد هي
 من التطوع وجهه قول محمد أن النفس مارة ما لم يصح التعيين المارة فالتعني بالعدم في التصديق به مطلقه
 يقع عن التطوع لأنه أدنى والأدنى معنى به وجهه قول أبي يوسف أن عتق مارة من الجاهل بعمل بالأقوى وهو
 لغيره كأي مارة فالدليل أنه يعمل ما هو أهمل ولا التعيين يفسد الزكاة لا في التطوع لأن التطوع لا يحتاج
 في تعيينه إلا يرى أن إطلاق الصدقة مع علمه فلما عينه وجهه الزكاة معصية فمع عن الزكاة والمسمى
 دفع به الآخر حتى لو دفع خمسة إلى رجل واحد أن يدفعها إلى القصر عن زكاة ماله فدفع ولم يحضر الله عند الدفع
 لأن الله أعما من المودة والمودة هو الآخر في الخمسة وأعمالاً ما مورثت عنه في الأداة ولما لو وكل
 ما إذا الزكاة حار لأن المودة في الخمسة هو المسلم وذكر في القاسمي عن الحسن بن راشد رجل أعطى رجلاً
 درهم تصدق ما طوعه ثم روى الآخر أن يكون ذلك من زكاة ماله ثم تصدق الما ورجل عن زكاة مال الآخر وكذا

لوفان يصدق من اعين كمال عيسى موى الامر عن ركا ماله حار لاد كروا ان الامر هو المودى من حسب المعنى
واعالما وربما عنه ولو قال ان دخل هذا الفار لله على ان اصدق به الماه درهم موى وبه الفحول عن
ركا ماله لا يكون ركا لان عند الفحول وحسب عليه المصدق بالتدرا المقدم او المصنوع منه وذلك لا يجعل
الرجوع فيه بخلاف الاول ولو تصدى عن عر امر فان تصدى على نفسه حارب الصدقة عن نفسه ولا يجوز
عن عر وان اثار ورصى به ما عديم الخواص عر فقدم المصدق منه ادلا لله في المودى ولا عليك بالا حار فلا
ع الصدقة به ويضع عن المصدق لان المصدق وحده ما فعله وان تصدى على المصدق عنه وبه على اثاره
فان اثاره والمال فام حار عن الركا وان كان المال هالك حار عن الطوع ولم يجز عن الركا لانه لما تصدى عنه عر
امر وهلك المال صار لله دى ماله فلو حار ذلك عن الركا كان اذا الدرس عن العروا لا يجوز والله اعلم واما
وبه الله فعدد كمال الحاروى ولا يحرى الركا عن اثارها الا ان يسهل لاه لارحاه اناها كمال في باب الصلا
وهذا اسار الى اهل البحرى الا ان يسهل فانه لا اذا وعن محمد بن سلمه انه قال ان كان وبه المصدق بحال لو سئل
عما اذا تصدى امكنه الخواص من عر فكر فان ذلك يكون به منه ومخرجه كمال في باب الصلا والصحيح ان الله
يعنى احد الوصى اما عند الدفع واما عند العبر هكذا روى هشام بن محمد بن رطل نرى ان ما تصدى به الى آخر
الله فهو عن ركا ماله فعمل تصدى الى آخر الله ولا يحصر الله قال لا يحصر وان مبر ركا ماله فصرها في كماله
وقال هند من الركا جعل تصدى ولا يحصر الله قال اثاره من بحر به عن الركا لان في الاول لم يوجد الله
في الودى وفي الثاني وحديث واحد ما هو وبه العبر واعلم بشرط في وبه الدفع عند الان دفع الركا فندفع
دفعه واحد وقد دفع مبرقا وفي اسواط الله عند كل دفع مع ركن الدفع حرج والخرج مدفوع والله اعلم
بما فصل في رجع الى المودى به ان يكون مالا موهبا على الاطلاق سواء كان موهبا عليه او لا من
حسن المال الذي وحسبه الركا او عن حربه والاصل ان كل مال يجوز التصدى به فلو حار ركا
منه وما لا فلا وهذا عندنا وعند الساذى لا يجوز الا اذا المصروف عنه وقد مضى المسئلة عن ان المودى يصير
فيه القدر والصفة في بعض الاموال وفي بعضها القدر دون الصفة وفي بعضها الصفة دون القدر وفي بعض هذه
الاجله انما وفي بعضها الاجلاد وجه الكلام فيه ان مال الركا لا يتحول اما ان يكون عسوا واما ان يكون دسوا والعين
لا يتحول اما ان يكون محالا اخرى فيه الركا كالحوان والعروض اما ان يكون محالا اخرى فيه الركا كالمكيل والموزون
فان كان محالا اخرى فيه الركا فان كان السواهم فان ادى المصروف عليه من السواهم الخاص ويجوز ذلك
راعى فيه صفة الواجب وهو ان يكون وسطا فلا يجوز الردى الاعلى طريق النعم وقد عرفه وعلمه السكك ل
لانه لم يرد الواجب ولو ادى الحد حار لانه ادى الواجب ورناد وان ادى القصة ادى فيه الوسط فان ادى وبه
الرذى لم يخر الا بقدر قيمته وعلمه السكك ولو ادى سوا واحد سمعه عن ساس ووسطى فدل فمما سمعه
ساس ووسطى حار لان الخوان ليس من اموال الربا والخود في عر اموال الربا سمعه الا ترى انه يجوز بيع ساس
ساس فبقدر الوسط يقع عن نفسه وبقدر قيمته الخود يقع عن ساس اخرى وان كان من عروض النصار فان ادى
من النصار عر عسر يجوز كهما كان النصاب لانه ادى الواجب كماله وان ادى من عر النصاب فان كان
من حنسة راعى فيه صفة الواجب من الحد والوسط والرذى ولو ادى الرذى كان الحد والوسط لا يجوز الا
على طريق النعم وقد عرفه وعلمه السكك لان العروض ليس من اموال الربا محارم يجوز بيع ساس ووسطى
وكاتب الخود فمما سمعه وبه ولهذا الوادى هو واحد اعين يبين ردى من يجوز وان كان من خلاف حنسة راعى فيه
منه الواجب حتى لو ادى انص من ماله لا يجوز الا بغير وان كان مال الركا محارم عر الرباس المكيل والموزن
فان ادى ربع عسر النصاب يجوز كهما كان لانه ادى ما وجب عليه وان ادى من عر النصاب فلا يتحول اما ان كان
من حسن النصاب واما ان كان من خلاف حنسة فان كان المودى من خلاف حنسة فان ادى الذهب عن الفضة او

[illegible]

فأدى حبه عسا عن الدرس لا به أداء الكامل عن الناقص لأن الناقص مال به وماله الدرس لا عسا عن الدرس في
 العاشر وكذا العن قابل للعقل من جميع الناس والدرس لأنه لى العقل لغير من علمه الدرس وأد الدرس عن
 المن لا يجوز أن كان له على قدر حبه دراهم وله ما سادهم عن حال علم الخول فصدق بالحب على العبر ما و
 من كماله ما من لا به إذا الناقص من الكامل فلا يخرج عا عليه والحب في الخوار أن يصدق عليه بحبه
 دراهم عن سوى عن كماله من أحدهما مفضا عن دسه فصور جعل له ذلك وأما إذا الدرس عن الدرس
 فإن كان عن درس يصدق على المحور أن كان له على قدر حبه دراهم من وله على رجل آخر ما سادهم فقال علما
 الخول فصدق من الحب على من علمه ما وياض كماله من الناس لا من عسا لا لا سعا فليس في الآخر
 أن هذا إذا الدرس عن المن وانه لا يجوز لما سادهم كان عن درس لا يصدق عسا خور أن كان له على قدر ما ساد
 دراهم من فقال علم الخول فهو من الحب من الناس سوى عن الزكاة لأن هذا درس لا علم عسا فلا يظهر في الآخر
 أن هذا إذا الدرس من المن فلا يظهر أنه إذا الناقص من الكامل فصور هذا إذا كان من علمه الدرس فصور فهو
 الناس له أو صدق ما عليه فاما إذا كان عسا فهو أو صدق فلا سعا أنه سعا من الدرس لكن هل يجوز
 عنه الزكاة أم لا يجوز ويكون كامدا ساعده ذكر في الطامع انه لا يجوز يكون قدر الزكاة مضمونا عليه وذكر
 في نوادر الزكاة انه يجوز وجهه وانما الطامع طاهر لا به دفع الزكاة الى العبي مع العلم بماله أو من غير بحر وهذا لا يجوز
 بالاجماع وجهه وانما الواوادر ان الخوار ليس على في سعة الواجب بل على امتناع الوجوب لأن الوجوب
 بأخبار ماله وماله عسا ضروره عسا في العا فادالم يصير من انه لم يكن مالا والواجب لا يحب ماله عال
 والله أعلم

فصل في رد وأما الذي يرجع الى المودى الى الفانواع مما أن يكون وعسا فلا يجوز صرف الزكاة الى العبي الآن تكون
 تاملا عليها وله تعالى أعبا الصدقات لله عز وجل والناس كمن والعاملين عليها والمودع فلو هم في الزكاة والعاملين
 وفي سئل الله وأنس الله - هل الله تعالى الصدقات للأمة ساقا لذكور من يعرف الأثم وانه لا اختصاص
 فبعض اختصاصهم بأسماء فافوا عسا بها الى غيرهم لطلب الاختصاص وهذا لا يجوز والآية حرمت
 أنما مواضع الصدقات ومصارفها وصحة ما هو من وأن احتلف أسما بهم فسبب الاستحقاق في الكل واحد
 وهو الحاجة الى المال من عسا فافهم مع عساهم يستحقون المال لأن السبق - هم العمل بالماء كرم لا بد من
 ما من معنى هذا الاسما اما العسا والناس كمن فلا خلاف في أن كل واحد منهما أحسن على حد وهو الصدق لما
 يذكر واحتلف أهل أولي والفقهي في العسر والميسر وفي أنهما أسد حاحه وأسوأ حالا فالأحسن العسر
 الذي لا يسأل والميسر الذي يسأل وهكذا ذكر الزهري وكذا في أبو يوسف عن أبي حنيفة وهو المروى عن أبي
 حنيفة رضي الله عنه هما وهذا يدل على أن الميسر أحوج وذلك لقلة العسر الذي به زمانه وله حاحه والميسر المتاح
 الذي له زمانه وهذا يدل على أن العسر أحوج وهو الميسر الذي على أسا وهو الميسر الذي لا سعى له سعى
 مسكنا لما أسكنه حاحه من العسر فلا يدرى من كان وهذا أنه مالا فالله تعالى أو سكتا
 دأمر به في العسر أي أسير بالتراب ود ر الأرض الى طائفة وقال الشاعر

أما له من الذي كان حلوسه وفي المال فلم يزل له سيد

سبا فصار من أن له حيا به وفي العيال والاصل أن العسر والميسر كل واحد منهما أحسن على من في الحاجة الى
 حاحه الميسر أسد وعلى هذا يخرج قول من يقول للعسر الذي لا يسأل والميسر الذي يسأل لأن من سأل العسر
 المسلم أنه سجد لما كان له حله وسعد ولا يخرج فقال وله حله وهو أنه يدل على سيد حاله وما روى أبو
 هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ليس الميسر الطواف الذي يطوف على الناس رده
 الله هو الله من والعسر والميسر من قال في الميسر ما روى رسول الله قال الذي لا يخدمه مولا من يصدق عليه

ولا عموم مسائل الناس فهو جمل على ان ادى يسأل وان كان قد مكسباً فادى لاسان ولا يعطى به أسد
مكسبه من هذا وعلى هذا جعل ما روى عن عمر رضي الله عنه انه قال ليس المكسب الذي لا مال له ولكن المكسب الذي
لا مكسبه أي ادى لا مال له وان كان مكسباً فادى لا مال له ولا مكسبه أسد مكسبه وكانه ادى لا مال
له ولا مكسبه فهو فهو المكسب ادى لا مال له ولا مكسب ومافاته من صانها ان العدم والمساكن حسن
واحد في الزكاة لا خلاف بين أصحابنا دليل حواصر وهو الى حسن واحد وما اختلفوا في تعدد كونهما حساً واحداً
أو حسين في الوضوء اختلف بين أصحابنا على ما عرفت من خلاف بين أصحابنا في ايهما حسان حسانان فهم ما جازمنا
ذكرنا والدليل انه ان الله الى عطف العوض على الحصص والعطف دليل المعاري في الاصل واعا حواصر في الزكاة
الى صنف واحد في آخر وذلك المعنى لا يوجد في الوضوء وهو دفع الحاجة وذا يحصل بالصرف الى صنف واحد
والوضوء ما من صنف يدفع حاجه الموصى له فانه محذور لله عز وجل وقد يكون الوضوء اعراض كثير لا يوجب عليها
فلا يمكن دليل من كلامه فيصير على ظاهره لقطه من صراعات المعنى بخلاف الزكاة فانها عطف المعنى فيها وهو دفع
الحاجة وإزالة المسكنه وجميع الاصاب في هذا المعنى حسن واحد ذلك اذ لا مال له لا مال له وأما العلماء
عليها فهم الذين قسم الامام طهارة الصدقات واختلف فيها بطون قال أصحابنا طهارة الامام كفايتهم بها وقال
الساجي يعطونهم المعنى وسهولة ان الله تعالى سم الصدقات على الاصاب العا ه منهم العاملين عليها فكان لهم
مها المعنى ولما انما استصعبه العا ل اعماضه ينظر في العمالة لا ينظر في الزكاة دليل انه يعطى وان كان عا
بالاجماع ولو كان ذلك صدقه لمناحط المعنى و دليل انه لو حمل زكاة يسهل الى الامام لا يصح العامل منها
سأولها قال أصحابنا ان حيا العامل يعاقب منه الصدقات حتى لو هلك ما في يد سقط عنه كسفه المصارف اما
يكون في مال المصارف حتى لو هلك مال المصارف يسهل بصفه كذا اشد اذ لا اعماضه يعطى لكن على دليل
الكفاية له ولا عوايه لا على دليل الآخر لان الآخر محموله اما عينا فظاهر لان قدر الكفاية له ولا عوايه غير
معلوم وكذا عده لان قدر ما يجمع من الصدقات بحسبه مجهول فكان عنه مجهول ولا لاخائه وجهاته أحد الدليل
جمع حوار الاحاز خيله الدليل جميعاً أولى وقد ان الاستيعان ليس على سبل الآخر ل على طهارة الكفاية له
ولا عوايه لا سبله بالعلم لا بصحاب المواسي فكانت كفايته في ما فهم واما قوله ان الله تعالى سم الصدقات على
الاصاب المذكور في الآية فيسوغ له قسم في بينهما واصل الصدقات ومصارفها الماندر ولو كان العا ل
ها بما لا يحمل له عدا وعدا الساجي يحمل واح عا ر ي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بع علياً رضي الله عنه
الى اليمن مصدقاً وفرض له ولو لم يحمل اليها حتى لما فرض له ولان العمالة احر العمل دليل انها تحمل للمعنى فمسوى
فما اليها حتى وعبر ولما راي ان يوفى من الخارب بعبادته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لتسليمها
على الصدقة وقال صلى الله عليه وسلم لا يحمل لك الصدقة ولا عسالة الياس ولا ان المال المحي صدقه ولما حصل
في هذا الامام حصل الصدقة مودا حتى لو هلك المال في يده سقط الزكاة عن صاحبها واذا حصل صدقه
والصدقة مطهر لصاحبها فمكن الخسب في المال فلا ناسح اليها حتى ليس به صيانة له عن سائل الخسب انظر
لرسول الله صلى الله عليه وسلم أو تقول للعمالة تسبه الصدقة واما ان أوصاح الياس وصح صيانة الخاسم عن
ذلك كرامة له وعطاه الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا المعنى لا يوجد في المعنى وقد فرغ بصفه لئنا العمل فصاح
الى الكفاية والمعنى لا عمن سائلها عدا الحاجة كان السبل انه ما له وان كان عسالة كما وكذا هذا وقوله ان
الذي يعطى العامل آخر عمله مجموع وقد يفسد واما حديث علي رضي الله عنه فلا حجة فيه لان فيه أنه فرض
له وليس فيه بيان المفروض انه من الصدقات أو من غيرها فاحتمل انه فرض له من بيت المال لا نه كان فاصالة
اعلم وأما قوله ولو هم فعند عملهم كانوا قوم من روسيا فربس وصناديد العرب مثل أن سفيان من حرب
وصعوان من أمية والافرع من حابس وعيينه من حصن الرزازي والعباس من مرادس السلمي ومالك بن عوف

النصرى وحكم من حرام وعصيرهم ولحم سوكه وهو واسع كثر بعضهم أسلم بعضهم وسلم طاهرا
 لاحصاه وكان من الناس ومن بعضهم كان من الناس فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم من الصدقات
 طهنا القلوب المسلم من منهم وعبر رآهم على الاسلام ويحرم اتصالا معهم على اساعهم وبالقائل لم يحسن اسلامه
 وقد حسن اسلام عامهم الامن سا الله تعالى حسن معا له الى صلى الله عليه وسلم معهم وجل سره حتى روى
 عن صهوان من منه قال أعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه لانه من الناس الى عازال يعطى حتى انه
 لاحب اتق الى واحلف في سبهم بعدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عامه العلماء انه انتسح سهوهم
 وذهب ولم يعاروا سألوا صلى الله عليه وسلم ولا يعطى الا لمن لاهم وهو احد فولى السابى وقال بعضهم
 وهو احد فولى السابى رضى الله عنه ان معهم في وقد أعطى من بني من أولئك الذين أحدوا في عهد الى صلى
 الله عليه وسلم والا ان يعطى لمن حذب اسلامه الكفر طهنا القلوب وعبر رآه على الاسلام ويعطى الروما
 من اهل الحرب اذا كاتب لهم عليه يحاف على المسلمين من سرهم لان الى الذي له كان يعطى الى صلى الله عليه
 وسلم أولئك وحده في هولا والصحيح قول العامة لاحصاء الصالحين على ذلك انما يكره عمر رضى الله عنه
 ما أعطى المولود فلو هم سألوا الصدقات ولم يكره علمها أحد من الصالحين رضى الله عنهم فانه روى أنه لما دس
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حاروا الى أن يكرهوا سئلوا انعط منه لسا هم فمدل لهم الخطم حاروا الى عمر رضى
 الله عنه وأحدوه بذلك فاحد الخطم أنهم هم وعره وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعطى لوتكم
 على الاسلام فاما النور فعدا عراقة دمه فان سم على الاسلام والا فليس يسأل ويحكم الا السبع فاصبروا الى
 أن يكرهوا عمر رضى الله عنهم وقالوا انب الخلفه أم هو فقال ان سا الله ولم يكرهوا أن يكرهوا وقوله
 وبلغ ذلك الصالحين ولم يكرهوا أن يكون احما سبهم على ذلك ولا نه من باعنا الامه أن الى صلى الله عليه وسلم
 اعلم كان يعطى لسألهم على الاسلام ولقد اسماهم الله المولود فلو هم والاسلام يوم في صعب واهله في فله
 وأولئك يكرهوه وعدوا النور محمد الله على الاسلام وكما أهله واستند دعاتهم ووسع سباه وصار اهل السر
 ادلا والحق من من معولا على خاص من يهاب ذلك الى ويظهر ما كان عاهد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كبر من السر كن طاحنه الى معاهدتهم ومدارهم له اهل الا الام وضعهم فليما عرا الله الاسلام وكثر
 أهله أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رد الى أهل الله ودعه ودهم وان يحارب المسلمين جميعا فله وعرو وجل
 را من الله ورسوله الى الذين عاهد من المسلمين الى قوله فادنا اسلح الاسير الحرم فاحل المسلمين حسب
 وحدهم وأما قوله تعالى في الزفاف وذل بعض أهل التأويل معا وفي عن الزفاف ويحور اعداء الزفة بسبه
 الزكا وهو قول مالك وقال عامه أهل التأويل الزفاف المكاسون قوله تعالى وفي الزفاف أي وفي ذل الزفاف وهو ان
 على المكاتب سألوا الصدقة يسعون على كسبها لروى ان رجلا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال
 على عيلا ليحلى الخه فقال صلى الله عليه وسلم اع والسمه وذل الزفة فقال الرجل أولئسا قال لا هي
 السمه ان سجد دعبها وذل الزفة ان من عيها واعا حار دعب الزكا الى المكاتب لودى بدل كتابه
 فبعض ولا يجوز اسدا الاعيان بسبه الزكا لوجس أحد هبما ماد كبر ان الواجب اسدا الزكا والا سا هو
 المليل والذم الى المكاتب علف فاما الاعيان فليس يعلى واتى ما اسار السعدس حده فقال لا يس من
 الزكا خاه سر الزولا ومعنى هذا الكلام ان الاعيان لو حب الزولا لله من فكان حقه فيه ما فاولم يقطع من كل
 وجه ولا عن الاحلص فلا يكون عاد والزكا عا فلا تادى على ليس بعدا فاما الذي يذم الى المكاتب
 يقطع عنه من المودى من كل وجه ولا يرجع اليه ذلك يقطع فصعب الاحلص واما قوله تعالى والغارم من ذل
 الغارم الذي عليه الدس أكرم من المال الذي في يده أو ماله أو أول منه لكن ما ورا فليس بصلاب واما قوله تعالى وفي
 سئل الله عار عن جميع العرب وقد حذر كل من سب في طاعة الله وسئل الخبر انما اذا كان يحميها وقال

أو يوم المراءى فيه فمرا الحرا لأن سبيل الله إذا أطلق في عرى السرع راد به ذلك وقال محمد المراءى فيه
 أطاح المذنب لما روى أن رجلا حمل بعرافته في سبيل الله فامر النبي صلى الله عليه وسلم أن يحمل عليه أحاح
 وقال السافق يجوز دفع الركا إلى الغاري وإن كان عبدا وأما عبدا لم يجوز إلا عبدا عسارا حذون الخاحيه
 وأصح عسار روى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تحمل الصدقه على
 إلا في سبيل الله أو أس السبل أو روحه له حارسه صدق عليه فأعطاها له وعن عمار بن ياسر عن النبي صلى
 الله عليه وسلم أنه قال لا تحمل الصدقه إلا على العامل علمه أو رجل أسرا أو أرم وباري سبيل الله وقهره صدق
 عليه وأهله إلى عبي بني حمل الصدقه للأعسا وأسنى الغاري منهم والأمتنا من التي أساب بعضي حل
 الصدقه للغاري التي ولو أقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تحمل الصدقه لحي وقوله صلى الله عليه وسلم أمر بان
 أخذ الصدقه من أعصابكم وأردها في فرائكم جعل الناس ومنع منها وخدمهم ومما أصراف الهم ولو حارص
 الصدقه إلى التي طلبت قصه وهذا يجوز وأما سبنا الغاري وحمل في حال حذون الخاحيه ومما عسا
 على عسار ما كان حل حذون الخاحيه وهو أن تكون عسار محذون الخاحيه فإن كان له دار يسكنها ومما عساه
 وساب لنفسها ولمع ذلك فصل ما بني درهم حتى لا تحمل له الصدقه ثم أكرم على الخروح في سرعه وصالح إلى آلاب
 مبره ومصلاح يستعمله في عرو ومركب فهو عليه وحادم يسكن محذومه على ما لم يكن بمحاذاته في حال أقامه
 وهو أن يعطى من الصدقات ما يخدم به في حاجته التي يخدم به في سفر وهو في مقامه على عما يملكه لا به
 بمحاذاته في حال أقامه فصالح في حال سفره فعمل قوله لا تحمل الصدقه لحي إلا الغاري سبيل الله على من كان عسار
 حال مقامه يعطى من ما يحتاج إليه لسفر لما أخذ السبل من الخاحيه إلا أنه يعطى حين يعطى وهو على وكذا
 سببه الغارم عسار الخادب على عسار ما كان حل خادب العرم به وقد حذون الخاحيه بسبب العرم وهذا لأن
 العارم لم يسكنه عسار عسار ما كان كذلك حل حذون الخاحيه فاما بعد فلا وأما قوله تعالى وإن السبل فهو
 العرم سبب المنقطع عن ماله وإن كان عسار وطه لا به في حاله وقد زو ما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه
 قال لا تحمل الصدقه لحي إلا في سبيل الله أو أس السبل الخادب ولو صرف إلى واحد من هؤلاء الأصناف يجوز
 أجماعا وعبدا السافق لا يجوز إلا أن صرف إلى ماله من كل صنف وأصح بقوله تعالى أعان الصدقات للفقرا
 والمساكين إلى آخر الأصناف أخر الله تعالى أن الصدقات للأصناف المذكور من في الآية على السر كره ذهب اتصال
 كل صدقه إلى كل صنف إلا أن الاستيعاب غير ممكن وصرف إلى ماله من كل صنف أدل لانه أدى الجمع الصحيح
 ولما السه المسهور واجتماع الصحابه وعمل الأئمة إلى تو مساهدا والاستدلال أما الله يقول النبي صلى الله عليه
 وسلم لمعاد حين معه إلى المسكين فإن أحاول ذلك فاعلمهم أن الله تعالى فرض عليهم صدقه بخدم أصنافهم ورد
 في فرائهم ولم يذكر الأصناف الأخرى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال نف على رضى الله عنه وهو
 بالنس إلى النبي صلى الله عليه وسلم ذهب في رايها فقصها النبي صلى الله عليه وسلم من الأبرار من حاس وبن
 ر بداخل وبين عساه من حسن وعلمه من علاه فقصه من بن والانبصار قالوا بيطي صادق أهل يخدم
 النبي صلى الله عليه وسلم أعان أن لهم ولو كان كل صدقه معسومه على المساكين فخر بن الاستيعاب لما دفع النبي صلى
 الله عليه وسلم المده إلى المولاه ولهم دون عرهم أما اجتماع الصحابه فمروى عن عمر رضي الله عنه أنه كان إذا
 جمع صدقات المواسي من العروا انهم يخدمها ما كان مسحه المس عظم الأهل يسب واحد على فتر ما تكفيهم
 وكان يعطى العسر البت الواحد ممول عطفه بكني حرس عطفه لا بكني أو كلفهم بخدمه دورى عن علي رضي
 الله عنه أنه أتى صدقه فعمل إلى أهل يسب واحد وعي حرس رضي الله عنه أنه قال هؤلاء أهلنا في أي صنف
 وسعها أكرأ وكنا روى عن أس عسار من الله عنه أنه قال كذلك وأما عمل الأئمة فله يذكرون أحد من الأئمة
 أنه يكلف طلب هؤلاء الأصناف فسميها بينهم مع ماله لو تكلمه لا مأم أن يطلعهم ولا المساكين ما قدر على

ذلك وكذلك لم يذكر عن أحد من أرباب الآ والامة فرق صدقه واحد على هولا ولو كان الواجب هو الصدقة على
السو به دهم لا يحمل أن صدقوها كذلك وصدقوا حقهم وأما الاستدلال به فإن الله تعالى أمر بصرف
الصدقات الى هولا ناسي منه عن الحاجة فلم انا أمر بالصرف اليهم لدفع حاجتهم والحاجة في الكل واحد
وان احاد الناسي وأما الاستدلال به فمما ساء مواضع الصدقات وصدقاتها وما هو مستحقها لأن اللذم للاحصاء
وهو اعم من المحصورين هذا الحق دون غيرهم لا للسو به لعله وانما الصدقة للسر كة والسو به لعله حق بين الا ترى انه اذا
فل الخلفه لى العباس والسداه لى عبدالدار والسفاه لى هاسم راد بها من المحصورين بذلك لاس في هذا العزم
لام ايدهم بالمخصص بالسو به ولو فعل الخلفه بين عى العباس والسداه بين عى عبدالدار والسفاه بين عى هاسم كان
خطا ولجدا قال أصحابنا ساسي قال مالي لفلان ولأولئى انه كاه لفلان ولو قال مالي بين فلان وبين المولى كان اعلان
انصدقه ولو كان الامر على ما قاله الساسي ان الصدقة تقسم بين الاصناف السمانية على السو به لفلان اعم الصدقات
بين العفرا الا به فان قيل ليس أن قال فلان مالي لفلان وفلان انه قسم بينهما بالسو به كما قال فلان مالي بين
فلان وفلان والحواب ان الاسرار هال ليس موجب الصدقة اذا الصدقة لا توجب الاسرار والسو به بينهم مالي
موجب الصدقة ما قبله الا ان في باب الوصية لم يحمل التبع لهما مادون غيرهما وهو سى معلوم لا ريد بعد الموت
ولا سوه له عدد وليس أحدهما بأولى من الا سرف قسم بينهما على السوا نظر لهما جميعا فاما الصدقات فلنسب
بأموال مبعضة لا يحمل الزاد والمستحق يحرم العنصر نصرتها الى العنصر ل ردق مبعضة انصافا وادافى مال
حتى مال آخر وادامص سبه حتى سبه أخرى مثال حديث ولا تعطوا الصدقات الى يوم القيامة فادامص
الامام صدقه بأحد هان قوم الى صف سبهم لم ينسب الحرمان للباين بل يحمل اليه صدقه أخرى وبصرف الى من
آخر فلا يصور الى السر كة والسو به في كل مال يحمل الى الامام من الصدقات والله أعلم وبكالا يجوز صرف الزكاة
الى العلى لا يجوز صرف جميع الصدقات المخصوصة والواحدة اليه كالسور والفقار اب والذور وصدقه العطار لعموم
قوله تعالى اعم الصدقات للفقراء وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يحمل الصدقة على ولا الصدقة مال عكس فيه
الخطب السكونه عسالة الناس حصول الظهار لهم به من الذنوب ولا يجوز الاتماع بالخشب الا عند الحاجة والحاجة
للفقر لا للثنى وأما صدقة التطوع فتصرف الى العلى لام لا تجرى تجرى اليه ولا يجوز الصرف الى عبد العلى
ومدبره وأما ولد لان الملقى المدفوع مع مولاه وهو سى فكان دفعه الى العلى هذا اذا كان الصدق معصوما أو كان
مادونا لكتبه لم يكن عليه دس مسعوق لرسه لان كسبه ملك المولى فالدفع مع الى المولى وهو عى فلا يجوز ذلك وان
كان عليه دس مسعوق لكتبه غير طاهر حتى المولى لا يباخر الى ما بعد المصاى فكان كسبه ملك المولى وهو
عى وأما اذا كان طاهرا حتى المولى كدس الاسهلاد وذى العار فبى أن يجوز على قول أى حبيبه لان
المولى لا يملك كسبه عنده المادون المدنون دس مسعوق طاهرا حتى حقه وعندهما لا يجوز له به ملك كسبه عندهما
و يجوز الدفع الى مكاتب العلى لان كسب المالك للمكاتب ملكه من حب الطاهر واعا غلبه المولى بالمعروف ولم
يوجد وأما ولد العلى فان كان صغرا لم يجر الدفع اليه وان كان نورا لا مال له لا يولد الصغرة دس عسالة عسالة
كان كسبه غير محمول له لا بعد عسالة اليه فكان كالا حتى ولو دفع الى امرأ فقير وروحها عى حارق بول أى
حبيبه وجد هو احدى الزواجر عى أى توسع وروى عنه اها لاطى اذا عصى لها بالهقه وحده هذه الروايات ان
بقه المرأ تحب على روحها صغرة نعم الروح كالولد الصغرة واعا سطر القضا لها بالهقه لان الهقه
لا يصرد ما دون النصا وجه طاهر الزواجر المرأ الفقير لا بعد عسالة نصا روحها لام الاصح عى روحها الا
بعدا والهقه فلا بعد ذلك القدر عسالة وكذا يجوز الدفع الى فقير له عى وان كان يحب عليه بقعه لم يملك ان يغير
الهقه لا يصرد عسالة فتصرف اليه وأما صدقة الوصية فتصرف الى الأصناف ان سهاهم الواجب في الوصية
ذكره الكرخي في تحصيله وان لم يسمهم لا يجوز لام صدقه واحدة لم يسم معرفه حد العاصم بول العاصم انواع

بله معنى حب الركة وعى يحرم به أحد الصدقة وهو لها ولا يحب به الركة وعى يحرم به السؤال ولا يحرم
 به إلا حداً ما أعتا نبي يحب به الركة وهو أن حب سباً من المال الباقى العاقل عن الحاجة الأصله وأما العاقل الذي
 يحرم به أحد الصدقة وهو لها وعى يحب به صدقه العطره الأصغه وهو أن حباً من الأموال التي لا يحب
 بها الركة ما يصل من حاجه ويصل فجه العاقل ما تى درهم من التراب والرس والذرور والحواش والدواب
 والخدم ناد على ما يحتاج اليه كل ذلك لا بدال والأسعمال لا للصار والاحامه ذاتا فصل من ذلك ما يبلغ فيه
 ما تى درهم وحسب عليه صدقه الطر والاصغه وحرم عليه أحد الصدقة ثم قدر الحاجة ما ذكر الكرخى في محصره
 فقال لا بأس بأن يعطى من الركة من له مسكن وما بأس به في ميرله وخدام وفرس وسلاح وساب السدن وكسب
 العلم أن كان من أهله فإن كان له فصل عن ذلك ما يبلغ فجه ما تى درهم حرم عليه أحد الصدقة لما روى عن الحسن
 البصري أنه قال كانوا يعطون الركة لمن يملك عسر ألف درهم من الترس والسلاح والخدام وأغار وقوله كانوا
 كتابه عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا لأن هذا الأسس من الحواش المأرسة التي لا بد للزبان
 منها أن كان وجودها وعدها سوا ودكر في العاوى فمن له حواش ودور العلم لكن علمه لا يكفه ولعماله أنه يعر
 ويجعل له أحد الصدقة عند جدور وعى أى يوسف لا تجعل وعلى هذا إذا كان له أرض وزم لكن علمه لا يكفه
 ولعماله ولو كان عند طعام لقرب ساوى ما تى درهم فإن كان كفاه سهر يجعل له الصدقة وإن كان كفاه سه قال
 بعضهم لا تجعل وقال بعضهم جعل لأن ذلك سخص الصرى إلى الكفاه والمسخص ملحق بالعدم وقد روى أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم إذا قرئ له فوبسه ولو كان له كسوا وهو لا يحتاج إليها الصدقة جعل له أحد
 الصدقة وذكره الخلفى في العاوى وهذا قول أصحابنا وقال مالك بن مسعود لا تجعل له أحد الصدقة ولا
 ساج أن يعطى وأصح عاروى عن علي وعنه الحسن بن سعيد عن أبي وقاص رضى الله عنهم أنهم قالوا لا تجعل
 الصدقة لمن له حشون درهم أو عوصها من ذهب وهذا نص في الباب ولنا حديث معاذ بن عبد الله بن أبي الله
 عليه وسلم حديثاً من أعصابهم وردها من فمهم قسم الناس فيها إلى أعصاب والعرا جعل الأصبأ بوجههم
 والعصرا ردهم فكل من لم يوجد منه تكون من دواحه وماروا ما نكس جود على حرمه السؤال معناه لا تجعل
 سؤال الصدقة لمن له حشون درهم أو عوصها رانده أو يجعل ذلك على كراهه إلا حدلاً من له سداد من
 الناس فالتعفف أولى لقول النبي صلى الله عليه وسلم من أسعى أعاب الله ومن أسعأ الله وقال النافى يجوز
 دفع الركة إلى رجل له مال كثير ولا كسبه وهو يحتاج إلى الحاجة ويجوز له إلا حد وهو هذا فسد لأن هذا دفع الركة إلى
 النى ولا سئل له لما يند وجوب حدوب الحاجة في الباقى لا يجعله فعرافى الحال ألا رايه لا يدر ذلك في سقوط
 الوجوب حتى يحب عليه الركة فكذلك حوار إلا حد ولو كان المعرف ما مكسباً جعل له أحد الصدقة عند ما وعى
 السافى لا يجعل وأصح قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تجعل الصدقة لعلى ولا لندى من سوى وفى بعض الروايات
 ولا لقوى مكسب ولنا ما روى عن سلمان التارمى أنه قال حمل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقه فقال
 لا يجابه كراولم بأكل ومعلوم أنه لا سوهم أن يجابه رضى الله عنهم كانوا كلهم منى بل كان بعضهم فوا مكسباً
 وماروا السافى يجوز على حرمه الطلب والسؤال فإن ذلك ليس عن المسألة والجعل على الكسب والدليل عليه
 ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا رجل للدين ما لا دان سبها أعطس كما منه ولا جن منها لعلى ولا لقوى
 مكسب ولو كان كراماً لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم أعظمها الحرام ولكن قال ذلك للرجح عن السؤال والجعل على
 الكسب كذا هذا وذكر لمن عليه الركة أن يعطى فعرافى درهم أو أكثر ولو أعطى حار وسط عه الركة في قول
 أصحابنا الثلاثة وعندهم لا يجوز ولا يسط وجه قوله أن حدان صاب كامل فصر صاب هذا المال ولا يجوز الصرى
 إلى العلى ولنا أنه أعاب فصر عاب منسوب إلى الله فاما قبله فمدان فعرافى الصدقة لا ب كفاه فعرافى وهذا لأن
 العاقل سبب المال والتمس سوط سبب المال فمعنى ثم علف المعصوم من سبب عاقل لا يرى أنه بكر لأن المسع به

الصبر هو الذي وذكر في جامع الصغرى وان يعنى ما سألنا أحبا الى ولم رده الاعا المطلق لان ذلك مكروه لما
 بينا راعا اراد به المقصد وهو انه صفة لوما أو امان من المسئلة لان الصدقة وصفت لعل هذا الاعا ذال الذي
 صلى الله عليه وسلم في صدقة العراعرهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم هذا اذا اعطى مائتي درهم
 وليس عليه دس ولا له عقال فان كان عليه دس فلا بأس أن يعطى عليه قدر دسه ود مادون
 المناسب وكذا اذا كان له عقال صحاح الى بعضهم وكسومهم واما العا الذي يحرم به الدوال فهو ان يكون له سداد
 عس بان كان له ثوب يوم لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من سأل الناس عن طهر عى فاعا
 لا تكدر من جرحهم بل برسول الله وما ظهر العا قال ان يعلم ان عسده ما عدهم أو فاسم فان لم يكن له ثوب
 يومه ولا مائتيه عور به يحمل له ان سأل لان الحال حال الضرور وود قال الله تعالى ولا تلعبوا بامانيكم اني اسئلكم
 ورك الدوال في هذا الطال العا النفس في التهلكة وانه حرام فكان له ان سأل بل يحب عليه ذلك ومها ان يكون
 مسلمانا يجوز صرف الزكا الى الكافر بلا خلاف لحدب ما درصى الله صفة حد هاس أهاسهم ووردها في مرقا هم
 أمر نوصع الزكا في مرقا من وخص أهاسهم وهم المسلمون فلا يجوز وصعها في عرقهم واما ما سوى الزكا
 من صدقة الطور والكمارات والدور ولا سدى ان صرفها الى مرقا المسلمين فصل لان الصرف اليهم مع اعانه
 لهم على الطاعة وهل يجوز صرفها الى أهل الذمة قال أبو حنيفة وحمد بن حنبل لا يجوز وهو قول رور
 والسامى وجه دولهم الاعسار بالزكا وبالصرف الى الخرى ولهما قوله تعالى ان سئلوا الصدقات فمعهاى وان
 يحقرها وادونها لفقرا فهو جرح لكم ومكفر عسكم ن سألكم من عرق فصل بين معروفه وعوم هذا النص
 نصى حوار صرف الزكا اليهم الا انه خص به الزكا لحدب ما درصى الله صفة و قوله تعالى في الكفار
 فكفار به اطعام عسر سالكين من اوسط ما ط موان أهلكم من عرق فصل بين مسكين ومسكين الا انه خص به
 الخرى بدليل وان صرف الصدقة الى أهل الذمة ن بان اتصال الزكاهم وما سألهم ذلك قال الله الى لانها كم
 الله عن الله لم يعالوكم في الله ولم يحرقوكم ن داركم ان صروهم وصعوا اليهم ان الله يحب المسلمين وطاهر هذا
 النص نصى حوار صرف الزكا اليهم لان اذا الزكا رهم الا ان العرطرى الزكا عسر مراد عر هذا
 لحدب ما درصى الله صفة واما لا يجوز صرفها الى الخرى لان ذلك اعانه لهم على ما لا وهذا لا يجوز وهذا المعنى
 لم يوحى في الله (ومها) ان لا يكون نى هاسم لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال انه سأل
 هاسم ان الله لك عسائه الناس وعومكم منها بحسب الجنس من الصفة وروى عه صلى الله عليه وسلم انه قال
 ان الصدقة محرمة على نى هاسم وروى انه رأى في الطريق عر فقال لولا انى أحاف ان يكون ن الصدقة
 لا كلهم ام قال ان الله حرم عليكم نى هاسم عسائه أى نى هاسم ما سألها ن عسائه الناس ومعكس فيها
 الحطب فقال الله تعالى نى هاسم عن ذلك عر هاسم واكراموا طهار رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع ان
 لا يكون من موالهم لما روى عن اس عاس رضى الله عنه انه قال اسمعيل رسول الله صلى الله عليه وسلم ارم
 ان نى ارم الزهرى على الصدقات فاستسع انا رافع فاني صلى الله عليه وسلم فسأله فقال يا انا رافع ان الصدقة
 حرام على مجذول لحدوان موالى القوم ن أنفسهم أى نى حرمه الصدقة لاجماعا على ان مولى العوم ليس منهم
 في جميع الاحكام الا ترى انه ليس تكف لهم وكذا مولى المسلم اما كان كافرا او حدمه الخرى ومولى التملى او حد
 به الخرى ولا يوجد منه الصدقة المصاعفه فدل ان المراد منه في حرمه الصدقة حاصه وسواهم انى يحرم
 عليهم الصدقات آل الداس وآل عى وآل جعفر وآل ععل وولنا الخارب عسنا لطلب كذا ذكر الكرى ومها
 ان لا يكون ماع الاملاك مصله بين المودى وبين المودى اليه لان ذلك معوموع الا اذا علكاس القعر من
 كل وجه بل يكون صرفا الى عسائه من وجهه على هذا يحرم الذوق الى الله وان علوا والمودى وان سئلوا لان
 أحد هاسم عا لا سولا يجوز ان يدفع الرجل الزكا الى روحه بالاجماع وفي دفع المراء الى روحه اختلاف بين

أن حسنه وصاحبه دكرا فها قد تم وأما صدقه التطوع فصور دفعها إلى حولا والدفع اليهم أولى لأن من أمر
 أمر صدقه وأمر الصل وكبره دفعه إلى نفسه من وجه لا يمنع صدقه التطوع دل التي صلى الله عليه وسلم تنبه
 الرجل على نفسه صدقه وعلى غيره صدقه وكل معروف صدقه وخود دفع الركا إلى سوى الوالدس والمولودس
 من الأدارب ومن الأحو والاحواب وعوهم لا تقصاع سماع الأمل لا يندهم فها تنسل سهاد العصف على العصف
 وأنه أعلم هذا بندي دكرا إذا دفع الصدقة إلى إنسان على علم منه بحاله أنه محل الصدقة فاما إذا لم يعلم بحاله ودفع
 إليه فهذا على يده أوجه في وجهه هو على الخوارحي نظرحا في وجهه على الصادحي يظهر صوابه وفي وجه
 فيه يحصل إلى الولي والخلاف أما الذي هو على الخوارحي يظهر خطأ فهو أن يدفع ركا ماله إلى رجل ولم يحظر
 ماله وقد دفع ولم يسل في أمر دفعه إليه فهذا على الخوار إذا أظهر بعد الدفع أنه ليس محل الصدقة حينئذ
 لا نحو لأن الظاهر أنه صرف الصدقة إلى محلها حتى يورث الركا عند الدفع والظاهر لا يسل إلا ما ليس له أظهر
 يبعث به ليس محل الصدقة يظهر أنه لم يخبره وعنه عليه الأعداد وليس له أن يسرد ما دفع إليه وبيع وهو عاخي أنه
 لو حذر ماله عند ذلك وسدقه ولم يظهره إلى لزمه الأعداد لأن الظاهر لا يسل بالسب وأما الذي هو على الصاد
 حتى يظهر حوار فهو أنه حذر ماله وسدق في أمر لكنه لم يصر ولا طلب الدليل أو يخبره بعينه لكنه لم يطلب الدليل
 فهو على الصاد إذا أظهر أنه محل ماله أو تعال الراي حينئذ يحوز لا يسل ما سدل وحسب عليه التعري والصرف
 إلى من وقع عليه بحر به دأرك لم يوجد الصرف إلى من أمر بالصرف إليه فتكون فاسدا إذا أظهر أنه محل مصرف
 وأما الوجه الثاني فيه يحصل على الوفاق والخلاف فهو أن حذر ماله وسدق في أمره ويخبره ويوقع بحر به على أنه محل
 الصدقة فدفع إليه حار بالاجماع وكذا إن لم يخبره ولكن سأل عن حاله فدفع أو رآه في صف الفقرا أو على ربي الفقرا
 فدفع فإن ظهر أنه كان محلًا حار بالاجماع وكذا إذا لم يظهر حاله عند وأما إذا ظهر أنه لم يكن محلًا فإن ظهر أنه عبي
 أو له مني أو مولى له مني أو كان رزوا له أو مولودا أو روجه محور وسقط عنه الركا في قول أبي حنيفة ومحمد
 ولأنه من الأعداد وعند أبي يوسف لا يجوز ولزمه الأعداد وبه أحد السافقي وروى محمد بن شعاع عن أبي حنيفة
 في الولد والولد والزوجه أنه لا يجوز كمال أبو يوسف ولو ظهر أنه عبيد أو مذر أو أم ولد أو مكاتب لم يخر
 الأعداد في قولهم جميعا ولو ظهر أنه مستعما لم يخر عند أبي حنيفة لأنه لا يبره المكاتب عبيد وعندهما محذور لا يخر
 له من وجه فوأن يوسف هذا عند طهر حطأ يعني فصل إحداه وكذا لو يخبر في باب أو أو أن يظهر حطأ
 فيها وكذا لو صرف مظهر أنه عبيد أو مذر أو أم ولد أو مكاتب ولهما أنه صرف الصدقة إلى من أمر بالصرف
 إليه فصرح عن الهيد كما دأصرف ولم يظهر حاله بخلافه ودلالة ذلك أنه مأمور بالصرف إلى من هو محل عبده وفي
 طه وإحسان لا على الخسفة إذا علم له بمقتضى العار والمعر لعلم إمكان الوقوف على جميعهما وقد صرف إلى
 من أدى إحسانه أنه محل الصدقة إذا علم له بمقتضى العار والمعر لعلم إمكان الوقوف على جميعهما وقد صرف إلى
 والمنا الظاهر يمكن فلم ياب بالمأمور به فلم يخر وبخلاف ما إذا ظهر أنه عبيد لأن الوقوف على ذلك بأمراب يمكن
 عليه يمكن على أن معنى صرف الصدقة وهو العتق حال لا يسل ولا يسله عليه على التي من سبه وقوله طهر
 حطأ يعني ممنوع وأما يكون كذلك أن لو لمنا أنه صار محل الصدقة بأحداه فلا تقول كذلك بل المحل المأمور
 بالصرف إليه سرا حاله الاستنا وهو من وقع عليه التعري وعلى هذا لا يظهر خطأ ولهما أن الصرف إلى من هو
 لا أعلم به الخدب المشهور وهو ما روي أن رمدس من دفع صدقة إلى رجل وأمر أن تأتي المستعبد للمصدق
 فأنفذهما إلى أبيه مع فلما أصبح رآه في بيته فقال له لم أردك بها فاحصصا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 يا معك ما أحببت وبارك عليك ما نوت وأنه أعلم

بخ فصل في أمهات وأحوال الخول وليس من سراط حوار إذا الركا عند سامه العلماء وعند مالك من سرا "خوار
 فتعبر بمثل الركا عند سامه العلماء خلافا لمالك والكلام في المتحصل في جواصع في بيان أصل الخوار وفي بيان

سرا لم يرقى بيان حكم الممثل اذا لم يقع ركاء أم لا الأول وهو على الاختلاف الذي ذكرناه وجهه قول مالك ان اذا الركا
اذا الواجب واذا الواجب ولا وجوب لا ينعى ولا وجوب فعل الحول لعول النبي صلى الله عليه وسلم لا ركا
في مال حتى يحول عليه الحول ولما روى ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من الناس ركاء من
وأدى درجاب فعل النبي صلى الله عليه وسلم الحول ولم يفرقه ان اذا الركا اذا الواجب ولا وجوب فعل الحول
الحول فالحول عنه ووجه أحدهما مجموع أنه لا وجوب فعل الحول بل الواجب ما قبله لو حود
سبب الوجوب وهو ملك نصيب كاللحم أو فاضل من الحاجة الأصلية للحصول العشاء ولو وجوب سكره
المال على ما يشاء فمقدم من السامع قال بالوجوب وسواء أحرز لا اذا إلى حد الحول رفقاً وسرعة على
أرباب الاموال كالمثل للموكل فادخل فلم يفرقه في الواجب كان الذي الموكل فهم من قال بالوجوب لكن
لا على سبيل التأكد واعمالاً كذا الوجوب آخر الحول ومنهم من قال بالوجوب في أول الحول لكن بطريق
الاستدلال وهو أن يجب أولاً في آخر الحول ثم يستدل الوجوب إلى أوله لاستدلاله وهو كون النصيب حوله فيكون
الممثل اذا بعد الوجوب لكن بالمرء الذي يملكه معركا والى ان سلفه لا لا وجوب فعل الحول لكن سبب
الوجوب وجود وهو ملك النصيب ويحوز اذا العباد فعل الوجوب بعد وجوبه سبب الوجوب كذا الكفارة
بعد الطرح فعل المطلوب وسواء جعل من نصيب واحد أو اثنين أو أكثر ذلك عما يستعمل في السبب عند
أصحاب التلابة وعند غيره ولا يجوز الا من النصيب الموقوف حتى لو كان له ما ذرهم فمحل ركا الالف وذلك
حسبه وصبرون ثم انه عايد بالأو في ذلك المال حتى صار ألف ذرهم ثم الحول وعند العايد ذرهم خارج الكل
عندنا وعند غيره لا يجوز الا من الماسين وجهه قوله ان الممثل عما سوى الماسين في محل له في وجود السبب
فلا يجوز كالموكل فعل الماسين ولما كان ملك النصيب موجود في أول الحول والمساعد على ملك النصيب في
الحول كالموقوف وسبب استدلال الحول بدليل وجوب الركا عند حولان الحول فلم يجعل كالموقوف في أول الحول
لما وجب الركا له قوله صلى الله عليه وسلم لا ركا في مال حتى يحول عليه الحول واذا كان كذلك جعل الالف
كاما كما في موجود في استدلال الحول لمصر مودنا في وجود الالف فقد راجع والله أعلم
في فصل الحج وأما شرائط الخوار فلاه أحددها كمالا نصيب في أول الحول والثاني كماله في آخر الحول
والثالث ان لا ينقطع النصيب مما في ذلك حتى لو جعل وفيه في أول الحول أهل من النصيب ثم كمال في آخره
فهم الحول والنصيب كمال فيمكن الممثل ركا بل كل بطرأة كذا الموكل والنصيب كمال ثم هل يصح سلاهم الحول
والنصيب عند ركا لم يحرر الممثل واعا كان كذلك لان المصير كمالا نصيب في طر في الحول ولا سبب الوجوب
هو النصيب فأحد الطرفين حال بعد العاد السبب والطرف الآخر حال الوجوب أو حال ما كذا الوجوب بالسبب وما
في ذلك ليس بحال الا بعد ولا حال الوجوب اذا كذا الوجوب بالسبب فلا معنى لشرائط النصيب عنده ولا
في اعتبار كمال النصيب مما في ذلك حال التصار بمساحون إلى الطريق ذلك كل يوم وكل ساعة وفيه من الطرح
ملا يحق ولا حرج في مراعاة التكامل في أول الحول وآخره وكذلك حرج عاد التعار عرف روسا والهم في
أول الحول وآخره ولا يفتقر إلى ذلك في سائر الحول إلا أنه لابد من ما في من النصيب وان فعل في سائر الحول
لصم المساعدة والله ولاه اذا هلك النصيب الأول كماله بعد انقطع حكم الحول فلا يمكن انما الممثل ركا مع نطوعا
وأو كان له نصيب في أول الحول لم يجعل ركا وانتصص النصيب ولم يستعدا حتى حال الحول والنصيب ناقص لم يحرر
الممثل و مع المودى بطرأة ولا اعتبار الممثل في تمام النصيب عندها وعند السابق تكمل النصيب فاعجل ويبيع ركا
وصوره اذا عمل حصة من مائتين ولم يستعدا حتى حال الحول وعده ما به وجهه وسعوا وعجل سا من
أربعين خال عليها الحول وعند سبعة ولا يكون لم يحرر الممثل عندنا وعند حار وجهه قوله ان الممثل وعجل ركا
عن كل النصيب فغير في اتمام النصيب ولأن المودى مال أزال ملكه عنه منه الركا فلا يكمل به النصيب كالمو

هل في يد الامام ولو اسعاده حقه في آخر الحول حارا محل لوجود كمال الصاب في طرق الحول ولو كان له ما
 درهم فمحل ركاه حاشه فانتقص الصاب ثم اسعاده ما اكمل به الصاب بعد الحول في أول الحول الثاني ومحل الحول
 الثاني والصاب كامل فعليه ان لا يحول الثاني وما عجل يكون بطوعا لا به عجل للحول الاول ولم يحس عليه
 الركاه للحول الاول نقصان الصاب في آخر الحول ولو كان له ما تبادرهم فعجل حقه منهم ثم الحول والصاب
 باقص ودخل الحول الثاني وهو باقص ثم الحول الثاني وهو كامل لا يحري الحقه عن اليد الاولى ولا عن اليد
 الثانية لان في اليد الاولى كان الصاب باقصا في آخرها وفي اليد الثانية كان باقصا اولها فلم يحس الركاه في
 السير فلا نه مع المودى ركاه عهدها ولو كان له ما تبادرهم فحال الحول واذا حقه منها حقه انتقص منها حقه
 ثم انه عجل عن اليد الثانية حقه حتى اسعف منها حقه اخرى فصار المال ما وسعف ثم الحول الثاني وقد
 اسعاده عسر حتى حال الحول على المائتين ذكر في الجامع ان الحقه التي عجل للحول الثاني حارب طعن عسى
 ان انا وقال في ان لا يحجر هذه الحقه عن اليد الثانية لان الحول الاول لما تم وحب الركاه وصار
 حقه من المائتين واحده ووجوب الركاه مع وجوب الركاه اسعاده الحول الثاني والصاب باقص فكان محل
 الحقه من اليد الثانية حلالا نقصان الصاب فلم يحجر الحول الثاني الركاه بعد عام اليد الاولى
 و عام اليد الاولى سمعه الحول الاول من اليد الثانية والوجوب من مقدار اليد الثاني والصاب كان كاملا في
 ذلك الوقت ثم انتقص بعد ذلك وهو حال وجود الحول الثاني من اليد الثانية فكان ذلك نقصان الصاب في
 اما الحول ولا غير به عسر وجود الكمال في طريقه وقد وجد حقه ما تبادرهم فحال الحول كمال الصاب
 الفصل في ما حكم المعجل اذ لم يبرك ركاه ان وصل الى ما لم يعبر يكون طوعا وسوا وصل الى يد من يد
 المال او يد الامام او ياتيه وهو الساعي لا به حصل اصل المر به واعمال الوقت في هذه العرصه وصده ان تطوع
 لا يحصل الرجوع فيها سدوصها الى يدها وان كان المعجل في يد الامام فماله ان يسرد لا به لم يصل الى
 يد العسر لم يتم الصرف لان يد المصدق في الصدقه المعجله فاما المالك من وجهه لا به مع رضى دفع المعجل اليه وان كان
 يد العسر من وجهه من حيث انه بعض له فلم يتم الصرف فلم تقع صدقه اصالا وان هلك في لا يصح عبدا وقال
 السافعي ان اسلف الامام بغير مسئلة رب المال ولا اهل السهمان بعض وهذا فاسد لان الصبا انما يجب
 على الانسان بعبده وقعه الاخذ وابنه ما دونه فلا يصلح عبدا لوجوب الصبا والهلاك اس من صعبه ل هو
 محض صبح الله تعالى اعنى مصنوعه ولو دفع الامام الى يد العسر فأنسر العسر فسل عام الحول او مات واريد
 حارس الركاه عبدا وقال السافعي يسرد الامام الا ان يكون سار من ذلك المال وحده فوله ان يكون المعجل
 ركاه ما عسر عام الحول وهو ليس بمحل الصرف في ذلك الوقت فلا معركه الا اذا كان سار من ذلك
 المال لا به حشد يكون أصلا فلا يقطع السبع عن أصله ولما ان الصدقه لاوب كعب العسر وقعب موفعه فلا تستعير
 بالصا الخادب بعد ذلك كما اذا دفعها الى العسر بعد حولا ان الحول ثم أسرو ولو عجل كما ماله ثم هلك المال لم يرجع
 على التقر عبدا وقال السافعي يرجع عليه اذا كان قال له اتمم معجله وهذا عسر يد لان الصدقه وقعب في حل
 الصدقه وهو العسر منه الركاه فلا يحصل الرجوع كما اذا لم يعلها حله ولو كان له دراهم او دينار او عروص
 للصار فمحل ركاه حسن منهم هلك بعض المال حار المعجل عن الثاني لان الكل في حكم مال واحد بل لانه اسم
 البعض الى البعض في كمال الصاب فكانت به البعض في المعجل لغوا كما لو كان له ألف درهم فعجل ركاه
 المائتين ثم هلك بعض المال وهذا بخلاف الروا المخرجه بان كان له خمس من الاقل وأربعون من العم فعجل
 ساع عن خمس من الاقل ثم هلك الاقل ان المعجل لا يحوز عن ركاه العم لا هما لان محلها صور ومعنى
 وكان به التمس صححه فالتعجل عن احدهما لا يقع عن الآخر والله أعلم
 فصل في ما سخطها بعد حوزها فاسقط لها بعد الوجب أحد الاصل الدلالة منها اهل

النصاب بعد دخول من الممكن من الابداء بعد عبد الساعى لا يقطع بالخلال بعد الممكن والمسئلة
مصبت ومنها الرد عندنا وقال الساعى الرد لا يقطع الى كذا الواحدة حتى لو أسلم لا يحب عليه الابداء عندنا
وعند بعض وجهه قوله أن المراد فادري إذا ما وجب عليه لكن مقدم شرطه وهو الاسلام فإذا أسلم وجب
عليه الابداء كما عندنا والحب اهما فادري على اذا الصلاة لكن بواسطة الظهار فإذا وجدت الظهار
حبب عليهما الابداء كذا هذا ولما قول النبي صلى الله عليه وسلم الاسلام يحب ما قبله ولا من المرءة ليس من أهل
إذا العباد فلا يكون من أهل وجوب ما يقطع عنه بالرد وما ذكر أنه فادري الابداء مقدم شرطه وهو الاسلام
كلام فاسد لما فيه من جعل الأصل في العتق وجعل السبع أصلا لمسوقه على ما ينافي ما تقدم ومنها ما يوجب من عليه
الركا من غير وجه عندنا وعند الساعى لا يقطع وحمل الكلام فيه أن عليه الركا إذا مات قبل اداءها ولا
يجوز ما إن كان أوصى بالاداء وإما إن كان لم يوص فإن كان لم يوص يقطع عنه في أحكام الدنيا لا وحده من
ركته ولا يورث الوصي أو الوارث بالاداء من ركة عندنا وعند واحد من ركة وعلى هذا الخلاف إذا مات
من عليه منه العتق أو السر أو الكفارات أو الصوم أو الصلاة أو العتق أو الخراج أو الخربة لانه لا يسوي
من ركة عندنا وعند يسوي من ركة وإن مات من عليه العتق فإن كان الخراج قائما فلا يقطع بالموت
في ظاهر الرواية وروي عندنا في المأكل عن أبي حنيفة أنه يقطع ولو كان اسم المأكل خارج حتى صار دسائ
دسه فهو على هذا الخلاف وإن كان أوصى بالاداء لا يقطع ويؤدى من طلب ماله عندنا وعند الساعى
من جمع ماله والكلام فيه ما على أصلي أحدهما ماد كذا مما تقدم وهو أن الركا عباد عندنا والعباد
لا تنادى إلا بحسب ما من عليه إما عتق منه نفسه أو بأمه أو بغيره فمعلوم الناب معناه مضمون مدنا عند
الناب وإذا أوصى بعبادات أو أدام يوصى في ذلك وحمل الوارث بالناب عتق من عتق ماله لكن ذلك بانه
حريه والخبر ينال العباد إذا العباد دل بأنه العتق بحسب وهذا قلنا به ليس للإمام أن يأخذ الركا من صاحب
المال من عتقه بغيره ولو لم يقطع عنه الركا والناب إلى الركا وحسب نظر من الأصل لا يرى أنه لا يعاينها
عوض مالي والصلا لا يقطع بالموت قبل التسليم والعسر موهبة الارض وكما سبب مسرقة قوله تعالى يا أيها
الذين آمنوا افعوا من طبائ ما كنتم وعما اخرجناكم من الارض أضاف المخرج الى الكل الاعسا والعقرا
جميعا فإذا سبب مسرقة لا يقطع عنه وعند الركا من العتق وهو المقصر فاسه راءه يورث وام لا يقطع عتق
من عليه كذا هذا ولو مات من عليه الركا في حلال الخول يقطع حكم الخول عندنا وعند الساعى لا يقطع بل ينسب
الوارث عليه فإذا تم الخول أدى الركا والكلام فيه انصافى على ما ذكرنا وهو أن الركا عباد عندنا فعسر
فيه حاب المودى وهو المالك ومذال ملكه عتقه فمقطع حوله وعند لسبب بعد بل هو موهبة الملك فعسر
فما ينسب الملك وانه قائم اد الوارث بحكم المورث في عتق ما كان للورث وانه بما على اعلم

في فصل في ما إذا كان الرزق والمأكل والعسر في هذا النوع انصافى في مواضع في بيان فرضه وفي بيان
كيفية الفرضه وفي بيان سبب الفرضه وفي بيان شرائط الفرضه وفي بيان العتق المعروف وفي بيان منه وفي بيان
من له ولا يله الاحد وفي بيان وقت الفرضه وفي بيان ركة وفي بيان شرائط الركا وفي بيان ما يقطع وفي بيان ما يوصع
في بيان المال من الاموال وفي بيان مصارفها أما الاول فالدليل على فرضه الكتاب والسنة والاجماع والمعقول
أما الكتاب فهو قوله تعالى وآ نواجهه يوم حصاد قال عامة أهل التأويل ان الحق المذكور هو العسر أو نصف العسر
فان قل ان الله سأل أمرنا الحق يوم الحصاد ومعلوم أن الركا الخبث لا يخرج يوم الحصاد بل بعد التسعة
والكيل لظهور مقدارها يخرج عسر ما قبل أن المراد به عسر العسر فالجواب أن المراد منه والله أعلم وآ نواجهه
الذي وجب به يوم حصاد بعد التسعة فكان اليوم طرف الحق لا التأني على أن عند أبي حنيفة يحب العسر
الخسر وأما ما يخرج الحق منها يوم الحصاد وهو القطع ولا ينظر في آخره فبأن الآتي في العسر إلا أن مقدار

هذا الحق عرصة في الآلهة بكاتب الآلهة جعل في حق المقادير ما رتب معسره بيان النبي صلى الله عليه وسلم
 بدوله ما سعه السما منه العسر وما سى يعرف أودائه معه صف العسر كقوله تعالى وآ نوا ركاد أم اجعل في
 من المقادير منه النبي صلى الله عليه وسلم حوله في ما تدرهم حبه واهم مضار معسرا كذا هذا وقوله تعالى يا أيها
 ادس أسوا اسعوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجناكم من الارض وفي الآله دلالة على أن تعسرا حقا
 في المخرج من الارض حسب ما في المخرج الى الكل قبل على أن العسرا في ذلك حقا كما أن تعسرا قبل
 على كون العسر حق العسرا ثم عرف معسرا الحق باله وأما اله ما روبا وهو قوله صلى الله عليه وسلم
 ما سعه السما منه العسر وما سى يعرف أودائه معه صف العسر وأما الاجاع فلا ان الله اجتمع على عرسه
 العسر وأما المعقول فعلى محوما كزاني النوع الاول لان اجحاح العسر الى الله من باب سكر الله منه وانذار
 العاصر وتو به على التلهم فالعراض ومن باب يظهر العسر عن ادبوت رر كها وكل ذلك لارم ههلا رسرا
 والله أعلم

فصل في كعبه عرسه هذا النوع على نحو الكلام في كعبه عرسه النوع الاول وود
 معنى الكلام فيه

فصل في وأما سبب عرسه هذا النوع بالخراب حصة وسبب وجوب اقتراح الارض بالناسه بالخراب
 حصة او بعد راي حق في أوصاف الخراب آفة هي لا تصح في العسر في الارض العسر به ولا اقتراح في الارض
 اقتراحه لقوا السما حصة وتقدر او لو كانت الارض عسر به فيمكن من رايها فلم يربح لاحب العسر لعدم
 اقتراح حصة ولو كانت أرض مراحه عسر اقتراح لوجود اقتراح تفسد او لو كانت أرض اقتراح ر أرعل
 عليها السما بحسب الاستطاع فيها الزراعة أو سعه أو لا يصل اليها الماء فلا حراج به لا بعدام اقتراح فيه حقه
 وبعد راي وعلى هذا يخرج من جعل العسر والله على به أو حقه في وجه محور لا خلاف وفي وجه لا محور لا خلاف
 وفي وجه في خلاف اما اني محور لا خلاف فهو ان جعل بعد الزراعة وبعد الساب لا به يجعل بعد وجود
 سنة للو حرج وهو الارض بالناسه بالخراب حصة ألا ترى أنه لو فصل هكذا بين العسر وأما اني لا محور فلا
 خلاف فهو ان جعل في الزراعة لا به جعل في الوحوب ومن وجوب سبب الوحوب لا بعدام الارض بالناسه
 بالخراب حصة لا بعدام اقتراح حصة وأما اني في خلاف فهو ان جعل بعد الزراعة قبل الساب قال أبو يوسف
 محور وقال محمد لا محور وجه قول محمدان سبب الوحوب ثم لا بعدام الارض بالناسه بالخراب لا اقتراح
 فكان بعد سبب وجود السبب فلم يجر كل عمل قبل الزراعة وجه قول أبي يوسف ان سبب اقتراح وجود وهو
 الزراعة فكان بعد وجود السبب محور وأما محمدان سبب الوحوب ثم لا بعدام الارض بالناسه بالاجاع وان عمل
 من الظاهر ذكر الكسرى انه على الاحاديث في ذكر ما في الزرع وذكر التام في سرحه محمد الطحاري انه
 لا محور في ظاهر الزوايه وروي عن أبي يوسف انه محور وجعل الاسعار للسار عرلة الساب بصوب وهذا محور
 التمسك كذا هذا وجه العري لا في حصة ومحمدان البحر ليس يجعل لوجوب العسر لا به حطب ألا ترى انه
 لو قطعه لا به العسر ما سبب الزرع جعل قبل ان يقطع الساب قبل أن بعد حطب حطب العسر ويحور يجعل
 اقتراح والحر به لا سبب وجوب اقتراح الارض بالناسه بالخراب قد راي العكس من الزراعة لا به حصة وقد وجد
 التمسك وسبب وجوب الخربة كونه دما وقد حدوا الله أعلم

فصل في واما شرائط العرسه فحصة سبب الاكله وعضها سبب المخله أما سبب الاكله فويمان
 احدهما الاسلام واما سبب اسدا هذا الحق فلا جد هذا الحق الاعلى مسلم لا خلاف لان فيه معنى العبادة
 والكافر ليس من أهل وجوب اسدا فلا سدا به عليه وكذا لا محور أن يقول الله في قول أبي حنيفة وعبدان
 لو سبب محمد محور حتى أن النبي لو أسوى أرض عسر من مسلم فعليه اقتراح عسره وعبدان أبو يوسف عليه سيران

وعنه غير واحد وجه قول جندب الأصل أن كل أرض يندب نصرت حتى عليها أن لا تسدل الخ
 بسدك مالك كخراج والجامع بينهما أن كل واحد منهما موهبة الأرض لا خلق له المالك حتى يجب في أرض
 عمر ثلوه فلا يختلف بأحلاف المالك وأبو يوسف يقول لما وصفت العسر على الكافر كإزالة جندب الواحب
 على الكافر باسم العسر تكون مصاعقا كالأواح على العلوي ووضع موضع الخراج ولا في حصصه العسر منه
 معنى العداد والكافر ليس من أهل وجوب العباد فلا يجب له العسر كالأواح عليه الزكاة المعهود ولهذا
 لا يجب عليه أبدا كذا في حاله العباد وإذا عذر أخاب العسر عليه فلا تسدل إلى أن يقع المدي بأرضه في دار
 الإسلام من عسر حتى نصرت عليها نصرت بماعطها الخراج الذي فيه معنى الصغار كالوجع دار نسنا وأحلف
 الرواية عن أبي حنيفة في وقت ضروري من أراجحه كرق السرا الكسرا به كما سري صار من أراجحه وفي رواه
 أخرى لا يصير أراجحه مالم يوضع عليها الخراج وأما وجده الخراج إذا مضى من وقت السرا مد عكه أن
 روع لها سوا روع أولم روع كذا ذكر في العسر في رجل باع أرض الخراج من رجل وفيه من السنة مقدار
 ما صدر السري على رعاها راجها على السري وإن لم يكن في ذلك العذر خراجها على التام وأحلف الرواية
 عن شاذلي موضع هذا العسر كرق السرا الكسرا به يوضع موضع الصدقة لأن قدر الواحب المالم معسر عسر
 لا تتصرفه أصار وروى عنه أنه يوضع موضع الخراج لأن مال الصدقة لا يوجد له لكونه مالا مأجودا من الكافر
 فوضع موضع الخراج ولو أسرى مسلم يدمى أرضا أراجحه فعله الخراج ولا يعلق عسر به لأن الأصل أن
 موهبة الأرض لا تسدل بسد المالك إلا ضروري وفي حق الله في إذا أسرى من مسلم أرض عسر ضروري لأن
 الكافر ليس من أهل وجوب العسر فأما المسلم من أهل وجوب الخراج في الخلق فلا ضروري إلى العسر فسدل المالك
 ولو باع المسلم من دى أرضا عسر فاحدها مسلم بالسنة فها العسر لأن الصفقة تتناول إلى الصفقة كانه
 بأهلهما فكان أسعلا من مسلم إلى مسلم وكذلك لو كان البيع فاسدا فاسد هذا البيع فاسدا فاسد عاذب الي
 العسر لأن البيع العاسد إذا فسح ربيع من الأجل ونصرت كالم يكن فربيع فاحكامه ولو وجد السري فاعسا
 فلي رواه السرا الكسرا به أن ردها بالعسر لا ما صار من أراجحه نفس السرا فحلف فباع راد في يده
 وهو وضع الخراج عليها مع الزد مال بلكه رجع خصصه أعتد وعلى الرواية الأخرى له أن ردها مالم يوضع
 عليها الخراج لعدم جندب العسر فإن ردها رصا لا يرد ودعسر به بل هي أراجحه على حالها عسر أي
 حصصه لأن الرد رصا التام عسر له بيع جندب والأرض إذا صار من أراجحه لا يعلق عسر به بسد المالك ولو
 أسرى العلوي أرضا عسر به فعله عسر إن في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعندهما عسر واحد ما جند
 فسد من على أصله أن كل موهبة نصرت على أرضها لا تتصرف بعسر حال المالك وفيه ما ذكرنا وهما يقولون
 الأصل ما ذكره في ذلك فخر ران تتعدا إذا وجد الموهبة وقد جندبها وهو قصه عسر رضى الله عنه فإنه صالح في أغلب
 على أن يوجد مهم ضعف ما يوجد من المسلمين فيحصرون الضمان أسلم العلوي أو بأهله من مسلم لم يسر
 العسر إن عسر أي حصصه وعنه أبي يوسف يسر إلى عسر واحد وجه قوله أن العسر من كالمالك نصرت أسعلا
 إذا التضعف يخصص مسم وقد ظل بالإسلام فظل التضعف ولا في حصصه العسر من كالمالك أسعلا على العلوي
 والخراج لا يرد بالإسلام المالك لئلا يرد من أهل وجوب الخراج في الخلق ولا يرفع العسر على أصل محمد
 لأنه كان عليه عسر واحد قبل الإسلام والبيع من المسلم فحب عسر واحد كالأواح وكذا ذكر الكرخي في
 شمس من أن عسر جندب عسر واحد كرق الطحاري في العلوي يسرى أرض العسر من مسلم أنه يوجد منه
 عسر إن في قولهم والضعف ما ذكر الكرخي لما ذكرنا من أصل جندب وجه الله ولو أسرى العلوي أرض عسر
 فباعها من دى فعله عسر إن لم يرد أن التضعف على العلوي فخر من الخراج والخراج لا يسر بسد المالك
 وروى الحسن عن أبي حنيفة أن عليه الخراج لأن التضعف يخصص بالعلو والله أعلم والناظر في العلم بكونه مقرضا

وعني به سب العلم في قول اصحابنا السلامه خلافا لفرق والمسلمه كرت في كتاب الصلاة واما العمل والسويع
فلنسلم سراط اهلته وجوب العسر حتى يحل العسر في ارض الصبي والمجنون لعموم قول النبي صلى الله
عليه وسلم ما سعه السما فسه العسر وما سى عربى او ذاله فسه نصف العسر ولا ان العسر موبه الارض
كاحراج ولهدا لا يحتمل عسدا ولهدا يجوز للامام ان عسدا الى باحد حروا وسقط عن صاحب الارض
في الوادي فسه الا انه اذا ادى بعه فبع عسدا فسال ثواب العباد وان اناحد الامم كرها لا تكون له ثواب فعلى
الساد وانما تكون ثواب دهاب ماله في وجه الله تعالى عبرة لثواب المصاب كرها يحذف الركبا فان الامام
لا على الاحد حروا وان احدث لا سطر الرضا عن صاحب المال ولهدا الثواب من عسده العسر والغنم فاقم يوجد
مه بخلاف الركبا فاقم تاقط عوب من هي عليه وكذا ماله الارض ليس بشرط لوجوب العسر واعمال السراط مه
اخراج فصح في الاراضي التي لا مال لها وهي الاراضي الموقوفة لعموم قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله
طسبا ما كنتم وعما أخر حالكم من الارض وقوله بعروحل وآ وانه يوم حصاد وقول النبي صلى الله عليه
وسلم ما سعه السما فسه العسر وما سى عربى او ذاله فسه نصف العسر ولا ان العسر موبه الارض
فكان ماله الارض وعسده عبرة واحد وسحب في ارض المادون والمكاتب لمسا طبا ولو أخر ارضه العسر به
فعر اخراج على المواسر عسده وعسدها على المسافر وجهه فوطها ظاهر ما ذكره ان العسر يجب في اخراج
واخراج ماله المسافر فكان العسر عليه كالسعر ولا في حسمه ان اخراج لا واسر معنى لان ماله وهو الاخر
له نصار كانه ررع فسه وفيه اسكال لان الاخر معادل لبعفه لا الخراج والعسر يجب في اخراج عسدهما
واخراج سلم للمسافر من عر عوص فحب منه العسر والحواسن الخراج في احرار الارض وان كان عسدا حسمه
فه حكم المصعة فماله الاخر فكان اخراج الاخر معنى فكان العسر عليه فان ههنا اخراج فان كان دخل الحصاد
فلا عسر على المواسر ويجب الاخر على المسافر لان الاخر يجب بالتسليم من الانفاق ودعك من وان ههنا
نصدا الحصاد لا يسقط عن المواسر عسر اخراج لان العسر كان يجب عليه دينا في دمه ولا يجب في اخراج عسدا
حتى يسقط ماله لا يسقط عنه العسر ماله لا يسقط الاخر عن المسافر انما عسدا في يوسف ومحمد
العسر في اخراج تكون على من حصل له اخراج ولو ههنا بعد الحصاد او قبله ههنا عسده من العسر ولو اثار هاس
سلم فروعها فالعسر على المسعر عسدا اصحابا الثلاثة وعسدا فروع على المعسر ومكند روى عسدا في المارل عن
أبي حسمه ولا خلاف في ان اخراج على المعسر وجهه فلولر فزان الامار عسدا للمصعة فعر عوص فكان ههنا المصعة
فاسه ههنا الررع ولما ان المصعة حصلت للعسر ضرور ومعنى ادم يحصل للمعسر في معادله عوص فكان العسر على
المسعر ولو اثار هاس كاذر فكدن الخواص عسدها لان العسر عسدها في اخراج على كل حال وعن ابي حسمه فسه
رواها في رواها العسر في اخراج وفي رواه على رب المال ولو دعهها فراعها فاما على مدهها فاقار راعه حائر
والعسر يجب في اخراج واخراج ههنا فحب العسر علمها واما على مدهها في حسمه فاقار راعه فاسد ولو كان
بحسرها كان يجب على مدهها فحب العسر على رب الارض الا ان في حسمه فحب العسر يجب من عسده وفي حسمه
المزارع تكون دينا في دمه ولو عسدها فحب العسر على رب الارض الا ان في حسمه فحب العسر يجب من عسده وفي حسمه
الخارج لا على رب الارض لا لم سلم لمعه فكل العار به وان نصها الرراع فعلى العاصب نصها الارض كانه
أخر هاهه وعسر اخراج على رب الارض عسدا في حسمه وعسدها في اخراج ولو كانت الارض حرا حسمه في
الوجو كها خراجها على رب الارض بالا حسمه الا في العسدا ان لم نصها الرراع فحرا حسمه على العاصب وان
نقصها فعلى رب الارض كانه آخر هاهه وقال محمد بن سطر الى نصها الارض والى اخراج فان كان معان العسبان
أكثر من اخراج فخراج على رب الارض باحد من العاصب العسبان فودى اخراج منه وان كان معان
التقصان اقل من اخراج فخراج على العاصب وسط عسدها العسبان ولو باع الارض العسرة وبها ررع

قد أدرك مع رزعاها وبيع الرزق خاصة فحسرت على الناصر دون المسيرى لانه ما عداه فوجوب اسر وبيع
بالادراك ولو باعها او الرزق بغير ان وصله المسيرى للحال فحسرت على الناصر أصلا فعرفنا وجوب في الاله بالوصل
وان ركه حتى أدركه - حسرت على المسيرى في قول أي حسرتة وجوده تحول الوجوب من الناصر الى الحب وروى عن
أن يوسف انه قال عسر ودراك لى على الناصر وعسر الرزق على المسيرى وكذلك حكم الناصر على هذا الاله
وكذا عدم الناصر بسير طووجوب العسر لان الناصر لا عسر وجوب العسر في ظاهر الرواية بخلاف الركا المهود
وقد مضى القرن فمما عدم

في فصل في وجوب اسر طووجوب العسر في الناصر فأنواعها ان يكون الارض عسر به فان كانت سراحه محبة فمما الخراج ولا
محبة في الخراج ممة العسر فالعسر مع الخراج لا محبة ان في أرض واحد عسرا وقال الناصر في محبة ان محبة في
الخراج ن أرض الخراج العسر حتى قال وجوب العسر في الخراج من أرض السواد وحده قوله اما محبة ان محبة ان
دانا وحلا وسنا فلا ندنا فعان اما احلا فمما دانا ولا سنا فمما واما المحل فلا ان الخراج محبة في الناصر والعسر محبة
في الخراج واما السب فلا ان سب وجوب الخراج الارض الناصبه وسب وجوب العسر الخراج محبة في لا محبة
بذوبه والخراج محبة بدون الخراج واذا سب سبها دانا ومحلا وسنا فوجوب احدهما لاء - مع وجوب
الاسر ولما روى عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يصح عسر وسرا في أرض مسلم ولا ان
أحدا من أمته العدل وولا الخو لم يأخذ من أرض السواد عسرا الى يومنا هذا فعول وجوب اسر فمما محبة ان
الاجماع فيكون باطلا ولا سب وجوبها واخذوه الارض الاله فلا محبة ان في أرض واحد كلاً لا يصح
ركا ان في مال واحد وهي كلاً الساعة والعمار والدليل على ان سب وجوب الارض الناصبه اما انصافا ان في
الارض حال سراج الارض وعسر الارض والا صافه بدل على السب - فمما ان سب الوجوب فمما هو
الارض الناصبه الا انه اذا لم رزعاها وعطلها محبة الخراج لان اذ نام المالك لعسر من فمما فصل موحدا
بعد راضي لو كان الهوان لا يصح به ان فمما لا محبة وانما لا محبة العسر بدون الخراج فمما لاه معنى عن
الخراج فلا عسر ان محبة بدون الخراج وعلى هذا قال أصحابنا فمما اسر أرض عسر للعمار أو اسر أرض خراج
للعمار ان فمما العسر أو الخراج ولا محبة كلاً العمار مع أحدهما هو الرواية المشهورة عنهم وروى عن جدينا محبة
العسر والركا او الخراج والركا وجه هذا الرواية ان كلاً العمار محبة في الارض والاسر محبة في الرزق واما
مالان محبة ان فلم يصح الجمع الخمار بين مال واحد وجه ظاهر الرواية ان سب الوجوب في الكل واحد وهو الارض
الارضية تصاب الكل انما حال عسر الارض - خراج الارض وركا الارض وكل واحد من ذلك حتى ان الله تعالى
وسحق الله تعالى المصلحة بالاموال الناصبه لا محبة فمما محبة ان سب مال واحد كلاً الساعة والعمار واذا
سبها لا سب الى اجماع العسر والركا واجماع الخراج والركا فمما العسر او الخراج أولى لاهما مع وجوبها
ألا يرى اهم الا سب فمما هدر الصا والحق والركا سب فمما كان انما أولى واذا عرف ان كون الارض
عسر به من سراج وجوب العسر لاه من ان الارض العسر به وجه الكلام فمما ان الارض نوعان عسر به
وسرا حنه اما العسر به فمما أرض العرب كاه قال محمد رحمه الله وأرض العرب في العبد بالي مكة وعدن اي الى
افعى حجر بالنمير وركا كرجي هي أرض الحجاز ومكة والعين ومكة والطائف والبركة واما كلاً هدر
أرض عسر لان رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الزمان بعد لم يأخذوا من أرض الرب حرا فمما انما
عسر به اذا الارض لا محبة ان محبة الموتى ولا ان الخراج به الى فلا سب في أرض العرب كلاً سب في
رقمهم والله أعلم ومما الارض الى أسلم عليها أهلها طوعا ومنه الارض التي ذهب عمو وهما وهما من
العامة المسلمين لان الارض لا محبة ان مومنا العسر واما الخراج والانداء بالعسر في أرض المسلم أولى لان في
العسر معنى العمار وفي الخراج معنى الصغار ومما هذا المسلم اسر الخراج اسرنا بالمسلمين وهذا اذا كان اسر في العسر

فان كان سعي عما اخرج فهو حراحي وامانا احا السلم من الارض المسه بأذن الاعام فقال أبو يوسف كاتب
 من حرا أرض العصر فهي عسره وان كاتب من - أرض اخرج فهي حراحيه وقال جندب أحياها عما السما
 او سراسيناه أو عما الامهار العظام التي لا تملك صل دخله والعراب فهي أرض عسروا من سحرها من أهل
 الاعام مثل مبر المك وهو ردي حراحي أرض حراحيه قول جندب الخراج لا يسد ان أرض السلم لما فيه من م
 الصغار كالي اذا ابرمه فذا السط عسا وجره أو أحياها عما الامهار العظام فلم يترجم اخرج فلا موضع سلم
 وادأحياها عما الامار المملوكه فعدنا لرم اخرج لان حكم الى سلع يد او مافصار كانه موى أرض اخرج
 ولا يي يوسف ان حراحي في حكم ذلك السى لانه من نواحيه كرم انوار من نواحيه المارحي بحور الاتماع به ولها
 لا نحو احا ماى حراحي به لكونه من نواحيه مبر به فكان حراحي لا حراحيه يوسف قول أن يوسف أن
 يكون العصر حراحيه لا مبر حراحي أرض اخرج وان احياها السلمون الا انه رل العاص با حياها الصغار موى
 انه هم حسب وصوعا عليها العصر واما الخراحيه ها لارضى التي نصب عسره وهو مبر الامام عليهم ورهاني
 يدأر ماها فانه يصح على حاصم المبر به فالم سلمه او على أراضهم اخرج اسدوا أولم سلمه او أرض السوداء
 أرض حراحي وحدا السوداء من الغدب الى عسره حراحي ومن الغدب الى عسرا لان عمر رضى الله عنه لما فتح
 البلاد صرب عليها خراج محصر من المعاصر رضى الله عنهم فاعدها حراحيه من العاصر وعسرا من حراحي
 فمهاها وصوعا عليها حراحي ولان الخراحيه الى اسدا الاتباع على الكبر والاسدا ما حراحي الذي في معنى انصار
 على الكبر أولى من العصر انى في معنى العباد والكبر اس ما هل فلو كان تقاس أن يكون مكر حراحيه لاها
 نصب عسره وهو ردي وركب على أهلها ولم يسم لكانا ركن العاصر فعلى السى صلى الله عليه وسلم حسب لم يصح
 عليها خراج فصار مكر محصوره بذلك فمها حراحيه وكذا الساس عليهم وصالحهم من حاصمهم وأراضهم على
 وطبقه معلومه من انوارهم أو ادأر أو يحد ذلك فهي حراحيه لما رى رسول الله صلى الله عليه وسلم صالح
 نصارى بنى سحران من حراحيه وهو حراحي أرضهم على ألى حراحيه روى رواه على الى وما تى حراحيه توحدهم
 ومن لكل مكر نصهها ركب وصنعها في الحرم وكذا دا حراحيه قتلها قوما آخر من أهل ادمه
 لاهم فاما مقام الأول ومها أرض نصارى بنى سلع لان عمر رضى الله عنه صالحهم على ان يحد من أرضهم
 العصر صاعا وذلك حراحي في الحفنه حتى لا يحد مبر مال المك كحراحي ومها الأرض المسه التي أحياها
 السلم وهي سعي عما اخرج وما اخرج هو ما الامهار الصغار انى حراحيه لا حراحيه مثل مبر المك وهو ردي
 وعبر ذلك مما دخل حراحيه الى ما العسره والصواب المستطعم من مال الديب المال وما العصر هو ما السما
 والا مار والعسره والاها العظام التي لا يحد حراحيه الى كسره وحصون ودخله والعراب ويحد حراحيه
 لا سلع الى اساب الدلعها وادأحياها حراحيه وروى عن ابي يوسف ما هدا الامار حراحيه لا مكان
 اساب الدلعها وادأحياها حراحيه الى حراحيه سلعها على بعض حتى يصدره لتطير ومها أرض
 المواب التي أحيا ادمى وأرض العصر اسى وصنعها الامام لى كان ما لى مع السلم وازا بنى لى الحفنه
 فانا أو كرمها كرمها عند الخراحيه الى اسدا صر مكره على أرض الكبر اخرج الى ما يابا وسه اى من
 سراسه الحفنه وحواها حراحي حتى ان الأرض لو لم يخرج سالم حب العصر لان الواحد حراحي من المارح واتباع
 حراحي من المارح ولا حراحي حال ومها أن يكون المارح من الأرض عما يصدر راعيه ما الأرض وسلع
 الأرض به فاد فلا عسره في الحطب والخمس والعصا العارضى لان هذا الاسا لا سعيه من الأرض
 ولا سلع منها لان الأرض لا يحد مهابل تسد فلم يكن عما الأرض حتى فالتواقي الأرض اذا اتخذها
 معصيه روى حراحيه التي يحد في كل ذلك سس أو مع سسها مع حراحيه العصر لان ذلك على رابره
 ويحد في نصب السكر ونصب التبرير لانه يحد مهابا الأرض فوحدهم حراحيه وحبها كرم

من احلاف بينهم في ذلك الوقت فيقول عندهما يحب العسر في الحب لا في المحبة منه شيء من سبه الى سبه وهو
الريب فصر من الحب حافا فلعل معذرا ما يحكي منه الريب حبه اوسى يحب في عهده العسر او لصعب العسر
والا فلا شيء منه وروى عن محمد بن العباد ان كان زعمه ان يصلح لنا ولا يحكي منه العسر فلا شيء منه وان كثرت
الوجوه منه باعتبار حال الحلف وكذا قال ابو يوسف في سائر القمار اذا كان يحكي منها ما ينبغي من سبه الى سبه
بأنه مع ما به يصر من ذلك حافا فلعل معذرا ما يحكي منه العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر
اذا حلف في سبه الى سبه فكانت كالريب وقال محمد بن العسر في العسر والاحص والكبرى والخروج ويجوز ذلك لهما
والعاق والمفسد والنس والتوب والمور والخروج ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر
والعسر فلا يتباع ما بهذا الطريق ليس بمالك ولا على ذلك عاد ويحب العسر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر
شي من سبه الى سبه في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر
واما لما قال ابو يوسف في العسر وقال محمد بن العسر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر
انه يدخل في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر
وحب منه العسر لان المعصية من راعها الحب والحب يدخل في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر
يحب العسر ويحب في العسر والكثير انما على طريق التسع ولا في رر العسر اذا ناع حبه اوسى فعه العسر
لا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر
فهو فكذلك في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر
في حب سائر المعصية وحب في العسر او ما والا كبرر والكيون واخذ في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر
واخله لهما من حله الادوية الا ان العسر لا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر
في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر
ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر
في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر
كالعسر والعسر والعسر كل من سبه الى سبه في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر
المن الى العسر في سب كل العسر وهو حبه اوسى في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر
يعبر كل من سبه الى سبه في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر
نور لا يجوز بيع احدهما بالآخر مما لا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر
سرحا من ارض واحد او اراض مختلفة وكل من سبه الى سبه في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر
كذلك والعسر لا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر
وهو قول محمد بن روى ان سبه الى سبه في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر
احلف احدهما بالآخر مما لا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر
وان كانتا تدركان في مكان واحد كانت منه مما واحد والاربعه احلاف حسن الخارج كعروض القمار في
باب الركا واذا كان ادرا كهما في اوقات مختلفة فعد احلف معهما كذا كالا حاسا في مختلفه وحده رواه
اعبار القمار وول جده لا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر
السود والخص في باب الركا انه يصر احدهما الى الآخر في كل من سبه الى سبه في العسر ولا يصر في العسر
فهو التفصيل في العسر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر
وقال ابو يوسف في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر ولا يصر في العسر

فلان كان من قبله وأما قوله ليس بها الأرض فقول هو ما نحن بفهمها لا اعتبار بالاسم وعدد
الأرض لها ولا به سواد من أنوار الصور كما كان في رسم أصحاب العسر في العسل إذا كان في أرض العسر وأما إذا
كان في أرض الخراج فلا بد ذكر ما من وجوب العسر فيه لكونه عهده المأخوذ من إرهاب الصور ولا شيء
عما إذا كان الخراج ولا أرض الخراج يجب فيها الخراج ولو وجب العسر في العسل لأجمع العسر وأما الخراج في
أرض واحد ولا يجمعان عندنا وجب العسر في ذلك وكثير في قول أن حصة لا يملح بالها ويحرم
عمرى العار والصاب ليس بشرط في ذلك عهده وعندهما شرط وعدد كبر اختلاف الروايات في ذلك
وما يوجد في الخصال من العسل والعواكه فيدرى جده عن أن حصة من العسر وروى أصحاب الأمل
عن أن يوسف ابن لاسي في وجه قول أن يوسف ابن ماسح عن عمارك فلا يجب فيه العسر كالحطب
والخمس ولا يحد حصة عموماً العسر الآن في الخراج شرط ولما أخذوا قد ملكه فصار كذا كان في أرضه
والحول ليس بشرط لو وجب العسر حتى لو أخرجت الأرض في السنة عمارك في العسر في كل مرة لأن
بعض العسر مثله من شرط الحول ولا العسر في أخرج حصة فيذكر الخراج فيذكر الخراج
وكذلك الخراج المعافاة لأنه في الخارج فاما الخراج الوطية فلا يجب في السنة الأخرى واحد لأن ذلك ليس في
الخارج بل في القيمة عرف ذلك بوطية عمر رضى الله عنه وما وطية في السنة الأخرى واحد

فصل في مقدار الواجب في هذا الفصل في وجه من أحد هاتين فإن قدر الواجب من
العسر والباقى في بيان قدر الواجب من الخراج أما الأول فبأنى عما إذا أوسى بصفه عسر كما لو ما
سوى حرب أو دالة أو سانه فبعض العسر والأصل فيه ما يرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال
ما منعه الله من العسر وما منى حرب أو دالة أو سانه فبعض العسر وعن أنس رضى الله عنه عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أنه قال فما منعه الله أو العن أو كان فعلا العسر وما منى بالرضا فبعضه ما لم يروا
أنه حرمه من الأرض فبعض الواجب بغيره وكثير ما يوسى الرجوع في بعض السنة سهاوى بعضها
بأنه ليس في ذلك المال لأن لا حكم الكل كفى السوم في باب الركا على ما عرفت ولا يجب أصاحب الأرض
ما أسقى على الله من سقى أو عمار أو أخرج الحائط أو أخرج العمال أو دفعه العرف له صلى الله عليه وسلم ما منعه
الله من العسر وما منى بغيره أو دالة أو سانه فبعض العسر وأوجب العسر وفضل العسر مطلقاً عن
احتساب هذه الأمور ولا إلى صلى الله عليه وسلم أوجب الخبز على التباوت والتباوت المون ولورفع المون
لأربع العاوت وأما الباقى وهو بيان قدر الواجب من الخراج فالخارج هو طين حراج وطية حراج معافاة أما
حراج الوطية فما وطية عمر رضى الله عنه في كل حرب أرض نصا صلح للزراعة وغيره ما يدرى فما ودرهم
الله من راع والدرهم روى سبه والخرب أرض طوقها ودرعا وعرضها سبعون دراعاً ما يدرى فما ودرهم
على دراع العامة فبعضه وفي حرب الرطة خمسة دراهم وفي حرب الكرم عسر دراهم هكذا وطية عمر
عن حصص من النصاه ولم يكرهه أحد ومنه يكون احتساباً وأما حرب الأرض أبى فما انصار من يجب
لا يمكن دراعاً لم يدرى كفى طاهر الروايات وروى عن أن يوسف ابن ماسح قال إذا كان العسل في أرضه حطب علم الخراج
بغير ما طين ولا يدرى على حرب الكرم عسر دراهم وفي حرب الأرض إلى يصدفها الزعفران ودرما طين
فقط إلى علمه فإن كان صلح على الأرض المروية ووجد منها قدر حراج الأرض المروية وإن كان صلح على
الرطة ووجد منها قدر حراج أرض الرطة هكذا لأن معنى الخراج على العامة لا يرى أن حده من العامة وعنه
أن رضى الله عنه الماسح أسوداً وإن ما عرفت رضى الله عنه ووضعاً على كل حرب صلح للزراعة
فبما ودرهما وعلى كل حرب صلح للرطة خمسة دراهم وعلى كل حرب صلح للكرم عسر دراهم وقال
له عمر رضى الله عنه لعلك أجله أما لا طين هذا بل حطاً ما يدرى ولوردم لا طين فذل الحديث على أن معنى

الخراج على الطائفة فمقدرها فها ورا الاساس الثلاثة المذكور في الخبر فوضع على أرض الرعمران والسباقي
 أرض الخراج فمقدرا ما طبق وقاوا ما الطائفة فمقدرا نصف الخراج لا يراد عليه وقالوا في أرض رعمران فروع
 كانه الخروب من رعمران به وخدمه خراج الرعمران لانه مصر حسب ثم روع الرعمران مع القدر عليه وصار
 كانه على الأرض فلم يروع فمسا أوله في ذلك وخدمه خراج الرعمران كذا هذا وكذا اذا قطع كرمه من غير
 مذكور روع فيه الخروب انه وخدمه خراج الكرم لما قلنا وان اخرج حصار أرض الخراج فمقدرا الخراج لا غير يوجد
 نصف الخراج وان اخرج من الخراج فصاعدا يوجد جميع الخراج الموطف عليها وان كانت لا تطلق فمقدرا
 حراها الموضع علمنا بعضه ويوجد منها قدر ما تطلق للاختلاف واحلف بها اذا كانت تطلق اكثر من
 الموضوع انه هل راد أم لا قال ابو يوسف لا يراد وقال محمد بن ادرجعه قول محمد بن ادرجعه في الخراج على الطائفة على
 ما ينشأ بقدر الراد على الصدر الموطف اذا كانت طائفة ولا في يوسف ان معنى الطائفة انما يعبر بها ورا
 المصنوع والجميع عليه والقدرة الموضوع في الخراج الموطف مصوص ويجمع عليه على ما ينشأ فلا يجوز الراد
 عليه بالعباس وأما خراج المصنوع فهو ان يصح الامام بلد فمن على اهله او يحمل على أرضهم خراج
 مائة وهو ان يوجد منهم نصف الخراج أو ثلثه أو ربعه أو غيره لما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 هكذا في المصنوع وهو يكون حكم هذا الخراج حكم العسر وتكون ذلك في الخراج كالعسر الا انه يوضع موضع
 الخراج لانه خراج في الحقيقة والله أعلم

فصل في خراج ما في الواح والواحد من الخراج لانه عسر الخراج أو نصف عسر وذلك حرو الا انه
 واحد من حساب ما لا يحسب به عسر عندنا حتى يجوز اذا فيه عسرا وعسرا في الواح عسر الخراج
 ولا يجوز عسر وهي مسئلة في العلم وقد مر بها علم

فصل في ما ووب الوحوب ووب الوحوب ووب الروح الررع وظهور المرعداني حصة وعبداني يوسف
 ووب الادراك وعبد محمد ووب السقف والحداد فانه قال اذا كان المرعد حصة في الخطر ودرى الروكاه حصة
 أو من ذهب بفضه كان في الذي بني منه اضر فهدا بل على أن ووب الوحوب عسر هو ووب السقف في
 الررع ووب الحداد في المرعد يقول ذلك الخليل في حال ما في عظم الحب والرواسي حكمها اذا كانت في حال
 الوحوب وأبو يوسف يصح بقوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاد ويوم حصاد هو يوم ادراكه فكان هو ووب
 الوحوب ولا في حصة بقوله تعالى أنصفوا ن طبائبا كسبهم وعما أخرجهما لكم من الأرض أمر الله تعالى
 بالانصاف عما اخرجهم من الأرض فدل أن الوحوب معلق بالخروج ولا يكسح حصة مستركا كالمالك
 المستركة لقوله تعالى وعما أخرجهما لكم من الأرض على الخراج لكل فدخل فيه الاعسا والبعا واداعرف
 ووب الوحوب على احوالهم فيه فبأن هذا الاختلاف على قول أبي حنيفة لا يظهر الا في الاسماله لما كان
 منه بعد الوحوب نصير عسر وما كان قبل الوحوب لا نصير وأما عبداني يوسف ومحمد فظهر عن الاختلاف
 في الاسماله وفي الغلاله أنصاف حتى يكمل النصاب بالمال فبأن هذا بعد الوحوب نصير بالمال مع الباقي في
 يكمل النصاب وما هلك قبل الوحوب لا نصير بان هذا اجمعه اذا أنصاف انسان الررع أو المرعد الادراك
 حتى ضمن احد صاحب المال من المثلث صفان المثلث وأدى عسر وان أنصاف من دون العنص ادى
 قدر عسر المثلث من صفاته وما بقى عسر في الخراج وان أنصاف صاحبه أو كله من عسر وتكون دنانير
 دمه وان أنصاف العنص دون العنص نصير فدر عسر ما أنصاف وتكون دنانير دمه وعسر الباقي يكون في
 الخراج وهذا على أصل أبي حنيفة لان الاثلاث حصل بهذا الوحوب تسوب الوحوب بالخروج والظهور فكان الخ
 مضمونا عليه كالأثلاث مال الزكاة بعد حلول الحول وما على قولها فلا نصير عسر المثلث لان الاثلاث حصل
 قبل ووب وجوب الخن ولولا ذلك لكان عسر في المال بالاختلاف سواء هلك كله أو بعضه لان العسر لا نصير

بالخلل سواء كان قبل الوجوب أو بعد و يكون عسرا أي فيه قلة أو كثرة قول أن حسمه لأن النصاب عند
 ليس شرط وكذلك عدهما أن كان الناقب نصابا وهو حسمه أو من وإن لم يكن نصابا لا حسمه ودر الحالك في تكمل
 النصاب في الناقب عدهما بل إن بلغ الناقب حسمه نصابا يكون حسمه العسر والافلاحة إذا ذهب دل إلى ذوال
 أو أسهل فاما بعد الذوال والتب والحداد أو بعد الذوال قبل التبع والحداد فإن ذهب سقط الواجب
 ملاحق لا ينأى كما كان سقط إذا ذهب النصاب وعسا أي لا سقط وقد ذكرنا المسألة وإن ذهب
 حسمه سقط الواجب وهو في عسر الناقب فاما إذا كان أو كثرة عدا في حسمه لأن النصاب ليس شرط
 عند وعدهما بل نصاب الناقب بالحداد ويحسم به في عام أحسمه أو من وروى عن أبي يوسف أنه لا يبر
 الحالك في عام الأوسى بل يسر العام في الناقب فإن كان في حسمه نصابا يكون حسمه العسر والافلاحة أو أسهل
 فإن أسهل من الحالك مع عسر و يكون دنائي حسمه وإن أسهل حسمه فقدر عسر المسهل يكون دنائي حسمه
 وعسر الناقب في إخراج وإن أسهل حسمه الحالك أحد الصارم وأدى عسر لا ذهب إلى حلف وهو الصالح
 فكان دائما معي وإن أسهل حسمه أحد صما به وأدى عسر القدر المسهل وعسر الناقب فاما إذا كان أو أسهل
 صاحب المال من العسر أو أطمع عسر مع عسر و يكون دنائي حسمه وعسر ما في يكون حسمه وهذا على قول
 أي حسمه رحمه الله وروى عن أبي يوسف أن ما كل أو أطمع بالمعروف لا يصح عسر لكن بعده في تكمل
 النصاب وهو الأوسى فإذا بلغ الكل نصابا أدى عسر ما في أحسم أو يوسف عاروي عن سهل بن أبي حنيفة
 عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا حرم خذوا ودعوا للثب فإن لم تدعوا للثب دأب روى أن النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يبع أحسمه حارسا رجل فقال يا رسول الله إن أنا حسمه راد على فقال يا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم إن أسهل عسر يرد على فقال يا رسول الله لقد ركبته فدرع به أهله وما
 نطمع المساكين وما نصيب الرعي فقال صلى الله عليه وسلم لقد رادك أسهل وأصل وعنه صلى الله عليه وسلم
 أنه قال حسموا في الغرض فإن في المال عسر به ووصفه فلو صحت عسر ما حدث وأكل هو أهله لم يصح العسر
 ومن المعسر وهو في المال عسر به ووصفه فلو صحت عسر ما حدث وأكل هو أهله لم يصح العسر
 ولا يلو صحت ذلك لا يصح من إلا كل حوصا والعسر حسمه حرج إلا أنه بعد ذلك في تكمل النصاب لأن
 في وجوب الصالح عسر حسمه على بطراله وفي عدم الاعتداد به في عام الأوسى ضرره وبالغرا وهذا
 لا يجوز ولأن حسمه النصوص المنصصة لوجوب العسر في كل خارج من عسر فصل بن المأ كقول والناس
 فإن دل النصاب أنه تعالى قال وآ نواحه يوم حسمه أمر ما أسهل يوم الحصاد فلا يجب الحسم بها أحد حسمه بل
 الحصاد بل عليه حسمه إلا أنه هو قوله تعالى كوا من عر إذا أعرف وهذا يدل على أن قدر المأ كقول أفضل
 إذ لو لم يكن أفضل لم يكن قوله كوا من عر إذا أعرف لأن كل أحد يعلم أن العسر يوجب ولا يصلح له إلا كل
 والحجاب أن إلا أنه لا رمة له لأن الحصاد هو القطع فمضى أن كل ما قطع أحسمه حتى رمة أحراج عسر من عسر
 فصل بين ما إذا كان المقطوع مأ كولا أو ما على أن اتول عوج إلا أنه يجب أسا حسمه يوم حصاد لكن
 ما حسمه يوم حصاد إذا العسر عن السابق حسب أم عن السابق والمأ كقول والا أنه لا تعرض لشي من ذلك وكان
 عسكرا لمسكوب وأنه لا يصح وأما قوله لا بد وأن يكون قوله تعالى كوا من عر إذا أعرف قد معول يجعل أن
 يكون له فائدة سوى ما تقدم وهو ما حسمه الاتباع فلا اعتداد بالكثر عسر من الاتباع فهدد الامسا جعلها بالإسماع
 وقد ذلك عليهم بقوله عر وحل كوا من عر إذا أعرف أي اتبعوا ما ولا يسمعوا ما نصرت إلى الأصنام وبذلك
 قال ولا يسمعوا أنه لا يجب العسر من وأما إذا حادب فمعدل ما يورد في كل حادب العسر ونصب العسر
 فصار منسوخا به والله أعلم

فصل في ما إذا كان هذا النوع وسرا إلى الركن أما ركنه في التملك لقوله تعالى وآ نواحه يوم

حصار والاساءه وانما لما ولد الى وآتوا الى كذا فلا يأتى بطعام الا ما حبه وعائس يملئ رأسا من
الماسحود ويحرق ذلك عند كذا النوع الاول وعائس يملئ من كل حبه وقدم من كل ذلك كله وأما سراط
الركن فاساد كذا النوع الاول عارح نصحها الى المودى ونصحها الى المودى ونصحها الى المودى
ولامعنى للاعداد والله تعالى أعلم

بفصل في ما من اسقط بعد الوحي فيها لاهلاك الخارج من عرصه لان الواحد في الخارج اذا
هلك لم يفسد غيره كماله نصاب الى كذا الخول وهذا عندنا وعند الساعى لا يفسد وهو على الاحلاف في
الركن وقدمت المسله وان هلك البعض سقط الواحد مخرج و روى عن الساعى من الساعى أو كرى قول
أبي حنبله و روى عنها يروى عن الناب مع الساعى في كمال النصاب ان لم يصاب يودى والا فلا يودى رواه
يوسف بن يعقوب النصاب في الساعى نفسه من عرصه قدر النصاب اليه على ما روى ان اسمها فان اسمها كبر
المالك أحد الصمان منه وادى عرس وان اسمها كبره أدى عرس العذر المسهل من الصمان وان اسمها
المالك واسمها البعض ان كبره من عرس النصاب وصار ساقى دمه في قول أبي حنبله لا يفسد
وقد ذكرنا المسله ومها الرزق عندنا لان في العرس معي اذا والكادر ليس من اهل العباد وعند الساعى
لا يفسد كذا الركا ومها وبالمالك من عرصه اذا كان اسمها الخارج عندنا حلالا للساعى في الركا
وان كان الخارج فانما سمع يودى العرس منه في طاهر الزوايه وفي روايه عن أبي يوسف سقط بحلاف الركا
وقدمت العرس والله تعالى أعلم

بفصل في ما من اسقط كذا الركا من الارض وأما حكم المستخرج من الارض فالكلام فيه في وجه
أخذها في ما من ماله الجنس من المستخرج من الارض وما لا من ماله والى في ما من ماله من ماله
الله ومن له ولا به أحد من الجنس اما الاول فالمستخرج من الارض نوعان أحدهما يسمى كذا وهو المال الذي دفعه
سواكم في الارض والثاني يسمى كذا وهو المال الذي حلفه الله الى في الارض يوم خلق الارض والركا م
مع على كل واحد من الاثنى عشر من ماله من ماله من ماله الله الذكر بخار اما الكبر ولا يخلو اما ان وحده دار
الاسلام أو دار الحرب وكل ذلك لا يخلو اما ان يكون في أرض مملوكة أو في أرض عرس مملوكة ولا يخلو اما ان يكون
به علامه الاسلام كما صنفوا فيهم المذنبين وعندها لا اله الا الله محمد رسول الله أو عرس ذلك من علامات
الاسلام أو علامات الجاهليه من الداهم المفسوس عليها نصم او الصليب وتعد ذلك ولا علامه به أصلا فان
وحده دار الاسلام في أرض عرس مملوكة كالحلب والمهاور وعندها فان كان به علامه الاسلام فهو غيره اللقطه
اصبح به ما يصحح فانه يرد في تلك في كتاب اللقطه لا به اذا كان به علامه الاسلام كان مال المسلم من مال
المسلم لا نعم الا انه مال لا يرد في ماله فيكون غيره اللقطه وان كان به علامه الجاهليه فمعه الجنس وأرسمه
أحماسه الواحد لا خلاف كذا على ما بين وان لم يكن به علامه الاسلام ولا علامه الجاهليه فمعه من الساعى
وما كان يكون حكمه حكم اللقطه انصا ولا يكون له حكم العرس لان عهد الاسلام قد طال فالتظاهر به لا يكون من
مال الكبر من مال المسلمين لم يرد في ماله فيكون غيره اللقطه ومثل حكمه حكم العرس لان الكبر وعندها
يوضع الكبر وان كان به علامه الجاهليه لم يرد في ماله فيكون غيره اللقطه لان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
الكبر فعلى من روى الركا الجنس ولا به في معنى العرس لا به اسوى عليه على طريق الفهر وهو على حكم ملك
الكبر فكان عرسه وحده في الجنس واراد به أحاسه الواحد لا به أحد فهو به وسوا كان الواحد حرا أو
عسدا مسلما أو دمي كذا أو صغرا لان ما روى من ان أحد من واحد ولا هذا المال عرسه
الجنس الا يرى انه وحده في الجنس والعدو والصبي والذي من أهل العرسه الا اذا كان ذلك ناسا الا امامه وفالمعه
على من يرد ان يرد في قول النبي صلى الله عليه وسلم المسلمون عرسهم وطههم ولا به اذا طاعه على من

[illegible]

حصه الامام سليله الصفة منه فان لم يصر في الخط له يصر في أقصى مالكه يصر في الاسلام كذا ذكر
 الشيخ الامام الرازي المرحوم رحمه الله هنا اذا وجد الكفر في دار الاسلام واما المعدن فالخارج منه في الاصل
 نوعان من معدن واما المعدن من نوعان اثنان نوع يدوب بالاداه ويطبخ بالنار كذهب والفضة
 والحديد والرصاص والبرص والحصى والنور ونحو ذلك ونوع لا يدوب بالاداه كالتاثير والياقوت والمزهر والمروحي
 والكميل والمهر والبرص والحصى والنور ونحو ذلك ونوع آخر كالصفا والياقوت ونحو ذلك لا يتحوّل
 اما ان وجد في دار الاسلام أو في دار الحرب في أرض غلوكة أو غير غلوكة فان وجد في دار الاسلام في أرض غر
 غلوكة فالوجود بمعدن بالاداه ويطبخ بالنار كذهب والفضة والنحاس سوا كان ذلك في الذهب والفضة أو غيرها
 بمعدن بالاداه وسوا كان غلوكة أو غير غلوكة فانه أحسنه للواحد كذا من كل الاطراف في المساس فانه يصر
 منه الكحل الادا طه الامام فان له ان يصرطه وهذا قول أصح ارجعهم الله وقال الساجي في معادن الذهب
 واقصده ربع الدر كذا في الركا حتى يصرطه الذهب فلم يوجب معدن المساس يصرطه من أصفاه الخول
 أنصافا وأما معدن الذهب والفضة فلا حجب في الركا حتى يصرطه الذهب في الكحل لا يصرط في من سراط
 الركا ويحور دمه في النور والنور في المولد في الفعا كذا في العاصم ويحور للواحد ان يصر في أرضه اذا كان بمحاها
 ولا يصر الاربع الاحسان اصح الساجي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع نلال من الحارب
 المعدن القليله وكان بأحد من مع العسر ولا من على الارض ورأى ان غلب بها العسر الا انه
 اكتفى ربع العسر لغير المور في اسحر احوال اماروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال وفي الركا
 احسن وهو اسم لعن سمعه واعطاني على الكبر بخار النبال اخذها بهما خود في الركا وهو الاصاب وما في
 المعدن هو المسب في الارض لا يتكرر ولا يصر في الارض والنار في رسول الله صلى الله عليه وسلم مما
 توجد في الكبر العادي فقال في الركا احسن عظم الركا على الكبر والى لا يطبخ على نفسه هو الاصل
 فذل ان المراد منه المعدن والنار ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قال المعدن حار والعدس حار وروي
 الركا احسن فذل وما الركا ما روي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى في الارض ثم خلق السموات
 والارض فذل على انه اسم لعن حصه فذل في الركا احسن في المعدن من معدن المعدن من معدن المعدن
 من الذهب والفضة وما في المعدن ان الواجب هو احسن في الكحل ولا المعدن كذا في أبي الكفر وقدر ان
 أبلغهم ولم يصب المساس على هذه المواضع لا هم لم يصبه والاداه لا على المسال والمعادن في ما فيها على حكم
 بل في الكبر وقد سموني عليه على طرفي القهر ونفسه فذهب في احسن ويكون أرى مع احسنه في الكبر
 ولا حده في حد نلال من الحارب لا يحصل انه عالم بأحد من ارضه على ربع العسر ما علم من حاحه وذلك
 حار صعدا على ما ذكر فصل عليه عملا بالدين واما المعدن بالاداه فلا حجب فيه ويكون كذا للواحد لان
 الرخ والحصى والنور ونحوها في الارض فكان كالتاثير والياقوت والمزهر والنور في احسن الاحكام الا ان
 احكام معدنه ولا حجب في الحار وأما ما كان كالمزهر والياقوت فله في المعدن بالاداه ما وانه لا يصر
 بالاسيلا فلم يكن في هذا الكفر حتى يكون من العام فلا حجب فيه احسن وأما المعدن في قول ان حجب
 الاخر وكان يقول في الاحسن فهو هو قول أبي يوسف الاول ثم رجع وقال في احسن فان أبا يوسف قال سأل
 أحسنه عن الركا في الاحسن في الركا حتى قال في احسن وكذا في احسن الرصاص والحديد
 بل في معدن الذهب والفضة وهو غير المعدن والياقوت وحده قول أبي حنيفة الاول انه لا يطبخ نفسه فاسسه
 لما وجه قوله الآخر وهو قول محمد بن سبطع ع غير وان كان لا يطبخ نفسه فاسسه المعدن لا لا يطبخ نفسها
 لكن لما كانت سبطع مع أبي آخر بها الظاهر من احسن أو أكل وحجب فيها احسن كذا هذا اذا وجد المعدن في
 دار الاسلام في أرض غير غلوكة فاما اذا وجد في أرض غلوكة او دار أو برل أو حارب ولا خلاف في ان الاربع

الاحسان صاحب الملك وحده هو وأخبره لأن المعدن من موانع الارض لانه من أسرارها خلق فيها ومنها الأثرى
 انه لم يخلق في السبع من عرصة واحدة فاداملكها المختط له فلهذا الامام ملكها جميعا حرا بما يستعمل عنه الى غيره
 بالسبع سواء وانما جعل على الكفر على ما مضى واحلف في وجوبه الجنس قال ابو حنيفة لا حن في نفسه في التاروي
 الارض عنه ورواها في كتاب الزكاة انه لا حن في نفسه وذكر في الصرف انه يحب فيه الجنس وكذا ذكر في الجامع
 الصغير وقال ابو يوسف ومحمد يجب فيه الجنس في الارض والدار جميعا اذا كان الموقوف بمساكن ولا ياداه
 واحكامه على النبي صلى الله عليه وسلم وفي الزكاة الجنس من عرصة والارزاق اسم المعدن جميعه لما ذكرنا لان
 الامام ملك الارض من ملكه مطلقا هذا الجنس لانه حق الفقراء فلا يملكه اهل حال فلهذا وجه قول ابي حنيفة ان
 المعدن حر وانما الارض فلهذا عليه الارض والامام ملكه مطلقا عن الحق فلهذا المختط له كذلك وللامام
 هذا قوله انه لا يرى انه يوجب الكل للامام الارض الاحسان مع الجنس اذا لم يملكها منهم لا يدفع بالارضه
 الاحسان حاروا دامتلكه المختط له مطلقا عن حق مطلقا في كل عرصة كذلك وجه الفرق بين الدار والارض على
 الروايات الاخرى ان يملك الامام الدار بغير مطلقا عن الحق في الارض لانه لا يحب فيها العسر ولا الخراج بخلاف
 الارض فان عليها وحده مطلقا العسر او الخراج فان يحب الجنس والحد بجمول على ما اذا وحده في أرض
 عرصة مملوكة فوفاها في الدين هذا اذا وحده في دار الاسلام فاما اذا وحده في دار الحرب فان وحده في أرض عرصة مملوكة
 فهو له ولا حن في نفسه لما مضى وان وحده في له بعضه فان حصل ما اراد على صاحب الملك لما ياداه وان حصل بعض
 ان يكون له ولا حن في نفسه في كل الكفر على اي احدى الذي ذكرنا في حكم المسخر من الارض فاما المسخر من العرصة
 كالمواو والمرحان والعسر وكل حله مسخر من الصرف فلا يملك في قول ابي حنيفة ومحمد وهو الواحد وحده
 ان يوسف في الجنس واضح بما روي ان سائل عمر رضي الله عنه كتب اليه في قوله وحده ما فيها قال فيها الجنس
 وروي عنه ايضا انه اذا كان من العرصة لان العسر يحب في المسخر من المعدن فكذلك في المسخر من العرصة
 لان المعنى يجمع بينهما وهو كون ذلك مالا مبرما من احدى الكفار بالقهر اذا يملكها حرا ومحررا كان يحب ان يملكهم
 ان يترعاها من يملكهم فكان ذلك عنه فحب فيه الجنس كسائر ايام ولها ما روي عن ابن عباس رضي الله
 عنه انه سئل عن العرصة فقال هو سي دسر العرصة لا حن في ولا في الكفر لم يملك على باطن العرصة التي مسخر
 بها الا واول العرصة لم تكن المسخر منها ما وحده من احدى الكفر على سبيل القهر فلا يكون عرصة ولا يكون فيه
 الجنس وعلى هذا فان ائمتنا ان كان مسخر من العرصة فلا يملك فيه العرصة ولا يملك ما في العرصة ما في سبع
 فاسه القهر وعلى ما روي دانه فاسه ما رايه ورواها في الارض ورواها في عرصة العرصة على قولين وعبر
 وحده حرا من مملوك الكفر فكان مالا مبرما فوجب فيه الجنس واما الثاني وهو ان من يجوز صرفه احسن
 فهو له ولا يملك الا وحده من مضاف الى الجنس وضعه كتاب العسر ومحو صرفه الى الوالد والمولود من انا كانوا
 حرا بخلاف الزكاة والعسر ومحو صرفه الى نفسه اذا كان محالا فاسه الارض الاحسان بان كان من
 المالكين فاما اذا كان من المملوكين لم يملكه الا وحده من مضاف الى الجنس وعلى رضي الله عنه انه ركن الجنس الواحد بجمول
 على اذا كان محالا لم يملك من الجنس محله على العرصة ولم يملكه في السلطان حارولا بوجه منه ما سئل على
 زكاة السوام والعسر والله اعلم
 في فصل في اموال واما ان اوصى في نيل المال والاموال وبين مضافها فاما اوصى في نيل المال من الاموال
 فاربعة انواع احدها زكاة السوام والعسر والاحده العسار من غنم المسلمين اذا مروا عليهم والناس خمس
 العام والمعادن والزكوات والبالبحر الاحواض وحده الزكوات ووصى عليه من مملوك من الخليل وسويط
 من الصدقة المصاعفه واحده العسار من غنم اهل الذمة والمسلمين من اهل الحرب والاربع الاحد من زكاة
 المسب الذي مات ولم ير له وارثا ولا وارث له روحا وروحه وانما صار في هذه الانواع فاما مصرف النوع الاول

بعد ذكرناه وأما النوع الثاني وهو جنس السام والمعادن والركاز قد كرمصر في كتاب السروا ١ مصرف النوع الثالث من الخراج وأحواله معمار الدين وأصلاح صالح المفسر وهو رزق الولاء والقضا وأهل القسوى من العلماء والمفاتيح ورصد الفطر وعمار المساجد والرباطات والمطابخ والحدود وسد العور وأصلاح الأهمارات التي لا تلاحدها أو النوع الرابع مصرف في دوا الفقراء والمرضى وعلاجهم وإثبات كمال المولى الذي لا مال لهم وإلى دفعه القسط وعمل حاشية وإلى دفعه من هو خارج عن الكسب وليس له من يحمله دفعه ويجوز ذلك وعلى الإمام مصرف هذا الموقوف إلى مسعفه أو والله أعلم

في فصل في وجوب الزكاة الواحدة وهي زكاة الرأس وهي صدقة الفطر والكلام فيها مع في مواضع في بيان وجوبها وفي إن كسبه الزحوب وفي بيان من يجب عليه وفي إن يحسبه وفي بيان جنس الواجب وقدره وصفه وفي بيان وجوب الزحوب وفي بيان وجوب الأداة وفي بيان ركها وفي بيان شرائط الزكاة وهي شرائط حوازالأداة وفي بيان مكان الأداة وفي بيان استعفاء بعد الزحوب الأول فالأداة على وجوبها أو يرى عن بعض من صغير العتري أنه قال حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حطته أو دأع كل سر وعبد صغير وكبره صاع من رداء صاع من عرا وصاع من شعر أمه بالأداة وطلق الأمر للزحوب وأما ما فيها هذا النوع واحدا لا فرصا لأن الفرص أهم من غيرها ولعله يدل على معطوع به لزوم هذا النوع من الزكاة لم يثبت بدليل مقطوع به بل بدليل فيه شبهة أن عدم وهو خير الواحد وما روى في المتن عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنه قال فرص رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر على الذكر والأنثى والحر واليه ذصاع من عرا وصاع من شعر فالمراد من قوله فرص أي قدر إذا الفطر والفرص في اللغة التوفر قال الله تعالى فصف ما ترمض أي قدره وقال فرص القاصي دفعه معني وهو ما كان في الحطب بقدر الواجب بالمد كور لا لأصحاب طعام والله تعالى أعلم

في فصل في وجوبها كسبه وجوبها بعد احبات أحماءه قال بعضهم أحماء وجوبها مصعاني يوم الفطر صاعا وقال بعضهم يجب وجوبها مصعاني العمر كالزكاة والدور والسكرات ويجوزها وهذا هو الصحيح لأن الأمر بأدائها مطلق من اليوم فلا يحس الزحوب إلا في آخر العمر كالأمر بالزكاة وسائر الأوامر المطلقة عن الوقت

في فصل في وجوبها من يجب عليه فبعضه من شرائط الزحوب وأما أنواعها فالإسلام فلا يجب على الكافر ولا على المسلم إلى الاستيلاء في حاله السكر لأن ما في العباد حتى لا تتأذى بدون النسبة والكافر ليس من أهل العبادة ولا يجب بدون الإسلام بالاجتماع والاحتجاب فعل لا يهدر المكلف على أدائه في الحال وفي النسي يكلف ما ليس في الوصف فلهذا لم يلبس السكرات وانقطاع من شرائط الزحوب هي عبادات ومما لا يهدر المكلف على أدائه وقال السافعي الحر به ليس من شرائط الزحوب ويجب الفطر على العدو وحبها للمولى عنه وأصح عاروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أدأع كل سر وعبد والأداة عنه مني عن العمل عنه وأنه يصح الزحوب عنه ولأن الزحوب هو زحوب الأداة ولا يسئل إلى احتجاب الأداة على العبد لأن العبد لا يكاف بأدائه أي الحال ولا بعد العن والاحتجاب لا يسئل إلى أدائه رأسا مع حبس الأداة الصبي العن إذا لم يخرج وله عنه على أصل أن حبسه وإن يوصف أنه لم يره الأداة لا يهدر على أدائه بعد النوع وأما الحطب فلم يعلم أن الأداة عنه من الزحوب عليه وسد كرمها ومما العاقل لا يجب الأداة الأعلى التي وهذا عتبا وقال السافعي لا يشرط لزحومها العاقل يجب على الله برأيه ليراد على موجب هو وجوب عتبه لرحه قوله أن وجوبها سب مطهر للصائم وهي المطهر لا يكتف بالمال والمهر والمقول الذي صلى الله عليه وسلم لأصده الأعز طهر عني وهذا أحد المأثري يجب به صدقة الفطر في زكاة المال الماسرط الزحوب لا يشرط بها الواجب حتى لو أصر بعد نوم الفطر لا يسطر الواجب لأن هذا الحق يجب في التمسك في المال فلا يشرط لعبه بها المال بخلاف الزكاة وأما العقل والبالوع فليس من شرائط الزحوب في قول أي حقه وأني يوسف حتى يجب صدقة الفطر على الصبي والمجنون إذا كان

لهما مال ويجزئها التوى من مالهما وذل جدير من لافطره اهما حتى لو ادى الاب أو الوصي من مالهما لا يصح ان
 يبدأ في حقه وأى توصف عند جدير من اصفان وجه فوالهما اهما عباد والعباد ان لا يحب على الصبيان
 والمجانين كالمصوم والصلاة والركا ولا في حقه وأى توصف اهما النسب عباد محصه في هاهم معنى الموهبة فأنسب
 التمر وكذا وجرد المصوم في شهر صان ليس شرط لوجوب الفطره حتى ان انظر لكثيرا من مرض أو سحر
 فله من صدقه الفطر لان الأمر بانها مسئلة عن هذا الشرط ولا ياتى على من لا توجد منه المصوم وهو الصغر
 في فصل في ما سأل من يجب عليه فيعمل على ما سأل من وجوب الفطر على الانسان عن غيره من سائر شرط
 الوجوب اما بشرطه فهو ان يكون من عليه الواجب عن غيره من اهل الوجوب على نفسه واما لسبب فأن من ثلثه
 مرتبة ويلى عليه ولا نهك لان الرأى انى عونه ويلى له ولا نه كامة تكون في حى رأسه في الذنب والصبر وكما
 يجب عليه ركاء أنه يجب عليه ركاء ما هو في رأيه وصعب عليه ان يخرج صدقه الفطر عن محال كانه من هم
 لعدم التعار لوجوب النسب وهو لزوم الموهبة وكذا الولاء مع وجود شرطه وهو ما ذكرنا وبال صلى الله عليه وسلم ادوا
 عن كل من عود وسوا كانوا مسلمين او كافرا عندنا وذل الساقى لا يودى الا عن مسلم وجه قوله ان الوجوب على
 العبد واعمال المولى فيعمل به لان الساقى صلى الله عليه وسلم امر بالاداء عن العبد والاداء عنه ساقى عن العمل فبب
 ان الوجوب على العبد لا بد من أهله الوجوب في نفسه والكافر ليس من اهل الوجوب بل يجب عليه ولا يعمل
 به المولى لان العمل بعد الوجوب فلما لمسلم من اهل الوجوب فبب عليه الركاء الا انه ليس من اهل الاداء
 له لم المالى فيعمل به المولى ولا انه وحده بوجوب الاداء عنه وسرطه وهو ما ذكرنا فبب الاداء عنه وقوله
 الوجوب على العبد واعمال المولى فيعمل به اذا الواجب فبب لان الوجوب على العبد ساقى أهله الوجوب
 في حقه وهو ليس من اهل الوجوب لان الوجوب هو وجوب الاداء والاداء بالمالى ولا ماله فلا وجوب عليه فلا
 به وجوب العمل وقوله المالى ور به هو الاداء به بالنسب مسلم لكن لم يتم ان الاداء عنه به معنى أن يكون بطريق
 العمل بل هو امر بالاداء بسنه وهو رأسه الذى عونه ويلى عليه ولا نه كامة فكان في الجذب بان سبنا
 وجوب الاداء عن يودى عنه لا الاداء نظر في العمل فبب أهله وجوب الاداء في حق المولى وقد وجد
 روى عن ابن عباس رضى الله عنه عن ابي صلى الله عليه وسلم انه قال ادوا صدقه فافطر عن كل من عود وسوا
 أو كرم ودى أو نصرانى أو مجرمى نصف صاع من رأوه اما من عرا أو سحر وهذا من في الذاب ويجزئ عن
 مدر بها هاب أولاده لمصوم قوله صلى الله عليه وسلم ادوا عن كل من عود وهو لا عند لعام الرى والمال فبب
 الارى ان له أن يستدعهم ويصحب بالدر وأم الوثير ولا يجوز ذلك في غير المال ولا يجب عليه أن يخرج عن
 مكانه ولا عن رضى كانه لا نه لافطره فببهم رضى ولا نه عليهم فصور ولا يجب على المكاتب ان يخرج فطره
 عن نفسه ولا عن رضى عنه عندنا العلماء وقال مالك يجب عليه لان المكاتب مالك لا نه عليه كسائه وكان
 في اكتسائه كالمحرر فبب له فيجب على الحر ولما لا لله حقه لا نه عند ما يلى عليه درهم على اسان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والعبد مملوك فلا يكون مال كاصور وأما معنى العصى فهو عملة المكاتب عند أى
 حقه وعنده ادرى له درس وان كان عسا أن كان له مال فبب من درهم فبب عدا فانه يخرج صدقه
 الفطر عن نفسه وعن رضى عنه والافطر يخرج عن عدا لمو سحر والودعه وان به وعبد المذنون المسعر بان
 وعبد الذى رى به حاه له يوم النصف ولو حود من الوجوب وسرطه وهو ما ذكرنا ويخرج عن عدا من لما
 ذكرنا وهذا اذا كان اراه روه فلا يمكن له وذا فلا صدقه عليه عدا لا نه فبب خلاف عدا المذنون دينا مسرطا
 لان الصدقة يجب على المولى ولا دى على المولى وأما عدا المذنون وان كان على المولى دى فلا يخرج في قول
 أى به لان المولى لا عدا كسب عدا المذنون وعنده ما يخرج لا نه عليه وان لم يكن عليه دى فلا يخرج
 لاداف من اهما بالاهم فالتعار لا فطر في عدا التعار عدا ولا يخرج عن عدا الا بى ولا عن المصوم

المحمود ولا من عند المأسور ولا به خارج عن يد منصرفه فأسسه المكاتب قال أبو يوسف ليس في ربح الاحسان
وربح الغلام الذي هو من على مرقا الغوام مثل زعمهم وما أسهموا ورغبوا في صدقة العطار لعدم الولاء
لا حد عليهم ادهم ليس لهم مال معن وكذلك الذي ورغبوا الصدقة والا يرى قبل الصدقة على أصله لما قلنا وأما
اذا مالوصى بربحه لا بأس ويحتمل لا تصرفه فطر على صاحب الرقة لقوله صلى الله عليه وسلم اذوا
عن كل من عود العدا لم يلبس المالك وانه لصاحب الرقة ومن صاحب الرقة من معلق بالذراع وكان كالمسعر
والمسأور ولا يخرج عن عند العطار عندما وصل الى بيته يخرج وجهه فله ان يوجب الرقا لا ان يوجب صدقة
العطار لان سبب وجوب كل واحد منهما التحليل ولان الجمع بين الرقا والمال وبين الرقا الزمان يكون في
في الصدقة وقال الذي صلى الله عليه وسلم لا في الصدقة والهدايا المستبركة بينه وبين غيره ليس على احدهما
صدقة فطر عندما قال السافعي عجب العطار علم ما على أصله الذي ذكرنا ان الوجوب على العبد واعا
المولى يصح له ان يملك مسعرا عند المالك وأما عندما قال وجوب على المولى نسب الوجوب وهو رأس يار مومنه
وبلى عليه ولا نه كانه وليس لكل واحد منهما اولاه كامله الا يرى انه لا يملك كل واحد منهما ماله وجهه ولم يحدد
السبب وان كان عدد من العبد من ربح فلا فطر على هما في قول اني حسمه وان يورثه وقال محمدان كان يحال
لوصيه أو أم أب على واحد منهما أن يملك كل واحد منهما صدقة فطر سواء على أن الرق لا يسمي صدقة
جمع صدق حسمه فلا يملك كل واحد منهما عندما كان لا يورثه محمد سم الرق حسمه جمع فطر كل واحد منهما
عندنا ما من حسم المالك في كاهه يورثه فطر على كل واحد هما كالرقا في السوام المستبركة أو يورثه وان انا
حسمه في هدا وان كان يرى صدقة الرق لبعض الاولاه ان ليس لكل واحد منهما ولا نه كامله وقال الولاء به
نعم أو ان السبب ولو كان بين ربح خارج ثاب يورثه أو دعاهما حتى يثبت الولد هما وصار
الخارج أم ولد لهما فلا فطر على واحد منهما عن الخارج به يورثه لان من أعتاد الام حار به مستبركه يدها وأما
الولد فقال أبو يوسف يملك كل واحد منهما صدقة فطر هما وقال محمد يملك هما صدقة واحد وجهه قوله
ان الذي وجب عليه واحد والخص الواحد لا يجب عليه الا فطر واحد كسائر الاعضاء ولا يورثه ان الولد
اس نام في حق كل واحد منهما المثل ان يورث من كل واحد هما مراء اس كامل فطر على كل واحد منهما مع
صدقه ماله ولو اسرى عسدا سطر الخمار الباع والسرى أوله اجمعا أو سطر أحد هما الخمار لسرى ثم يوم
العطريق من الخمار فصدقه العطار وقوفه ان يملك السرى من الخمار أو بالاحار فعلى المسرى لانه ملكه
وقبلا ح وان يبيع فعلى الباع لانه يملك السرى لم يورث عن ملكه وعسدا فوان كان الخمار الباع اوله اجمعا
أو سطر الباع الخمار لعسده فصدقه العطار على الباع ثم السرى او ان يبيع وان كان الخمار للسرى فعلى المسرى ثم
السرى أو ان يبيع ولو اسرا مديان ثم يوم العطار فطر القصد فصدقه فطره على المسرى ان قصه لان الملك يملك
للمسرى من السرى وقد تقرر بانه من وان مات قبل الله من فلا يملك على واحد منهما ما مات الباع فظاهر
لان العبد قد سرح عن ملكه بالسرى ووجب الوجوب هو وجب طوع العسر من يوم العطار كان الملك للسرى وأما
سبب المسرى فلا ان ملكه فانه من قبل عمامه وجعل كانه من الاصل ولورثه للمسرى على الباع بمصار
رويه أو يبيع ان رده قبل القصد فعلى الباع لان الرق قبل الله من من الاصل وان رده بعد الله من فعلى المسرى
لانه يملكه يبيع حده وان اسرا سرا فاسد ان يوم العطار فان كان من وهو عبد الباع فعلى الباع لان الباع الفاسد
لانه لما ملك للمسرى قبل القصد فوعا يوم العطار وهو على ملك الباع فكان صدقه فطر عليه وان كان قد رده
المسرى ووجب طوع العسر فصدقه فطر موقوفه لاحتمال الرده فان رده فعلى الباع لان الرق قبل الله الفاسد فبيع
من الاصل وان تصرفه المسرى حتى يوجه عليه صدقه على المسرى لانه يملكه فطره عليه ويخرج عن
أولاد الصغار اذا كانوا فقرا تولوه صلى الله عليه وسلم أدوا عن كل صغير وكبير ولا يورثهم واحدة على الاب

[illegible]

هو اصل في واما ما في الحديث الواحد وهو وصية ما حقه وهو نصف صاع من حبله او صاع من
سعر او صاع من غره وهذا عندنا واول السامعي من الخطبة صاع واحد عاروي عن ابي سعد الخزازي رضي الله
عنه انه قال كتب اودي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من روليا مارو ما من حديث بله من صاع
العنبري انه قال خطبا رسول الله صلى الله عليه وسلم مال اذواع كل حرو عبد نصف صاع من راولا ما من عراو
صاعا من سعرد كراما الهدي السح او بمصور والمائر مدي ان عمر من الصهاه رضي الله عنهم بهم ابو بكر
وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم ورواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنده الطبري نصف صاع من رواجع
رواهم واما حديث ابي سعد فليس به دليل الواجب بل هو حكاية عن قوله فليل على الخوازمي بقوله فيكون
الواحد نصف صاع وما زاد يكون بطواعي ان المروي من له ابي سعد رضي الله عنه انه قال كتب اشرح
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام صاعا من عرا ما من سعرد فليس به ذكر الزهر فعمل قوله
صاعا من عرا ما من سعرد وا لقوله صاعا من طعام ودين الخطبة وسوها كالحطه ودين السعرد وسوها
كالسعرد عندنا وعند السامعي لا يحري ما على اصله من ا حار المصنوع عليه وعندنا المصنوع عليه معقول
تكونه مالا معروفا على الاطلاق لما ذكره من المصنوع عليه ليس له لاهم كاتوا ما هو عليه على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم على ان ادين مصنوع عليه لما روي عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال اذواع الحار حركا المطران على كل مسلم مائة مفع اودي عن روي على ابي يوسف انه قال
ادين احسانا من الخطبة وادراهم احب الي من الدين والحقه لا في ذلك اقرب الي دفع حاحه العنبر واحلب
الرواه عن ابي حنيفة في الزيب ذكر في الطامع ا حمر نصف صاع وروى الحسن واهد عن عمرو عن ابي حنيفة ما
من ريب وهو قول ابي يوسف وحدثه هذا الرواه عاروي عن ابي سعد الخزازي انه قال كما خرج ركا العنبر
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من عرا ما من صاعا من ريب وكان طعاما للعنبر ولا ان الزيب لا تكون
مثل الخطبة في العنبري ل تكون اقصى منها كالسعرد والعنبري كما اتهمه في الصاع كفي السعرد والعنبري ورواه
الخامس ان معه الزيب ر مدعي فيه الخط في العنبري ما كتب من الخطبة منه صاع من الزيب اولي وعكس
التردد بين القولين بان جعل الواحد منه بطرين اسمه فكانت منه في عصر ابي حنيفة مثل منه الخطبة وفي
عصرهما كتب منه مثل منه السعرد والعنبري على هذا مما يحتمل اختلاف الرواه عن ابي حنيفة واما لا فقا

فبعضه القمعة لا تحرى الأفاعيل القمعة وقال مالك بن حمران بن جرح صاعاً من أوطى وهذا غير مستدل به غير
 مخصوص عليه من وجهين به وجواباً من المصنوع عليه لا يكون إلا باعتبار القمعة كسائر الأعيان التي
 لم مع التصنيع عليها من الذي صلى الله عليه وسلم وقال السافى لا أحب أن يحرق الأوطى فإن أخرج ما عاين أوطى
 لم ينس لي أن عليه الأماند والصاع عاينه أوطال بالمرأى عند أن حسبه وتجدد عند أن يوسف حمسه أوطال
 وبلغر طل بالمرأى وهو قول السافى وجهه قوله أن صاع المذمومة حسبه أوطال وبلغر طل وتولد ذلك عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم خلفاً عن سابق ولهما ما روى عن أنس رضي الله عنه أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يوصي بالمد والدرطلان ويحتمل بالصاع والصاع عاينه أوطال وهذا نص ولا في هذا ما عرر رضي الله عنه
 ويعلى أهل المذمومة لم يصح لأن المال كسائر ما فهم به قول صاع المذمومة من بعضه عن عبد الله بن عمرو بن
 أن وقد ثبت أن صاع عمر رضي الله عنه عاينه أوطال فالعمل نصاع عمر أولى من العمل بصاع عبد الملك ثم المعتبر
 أن يكون عاينه أوطال وباركلا وروى الحسن بن أبي حمزة وروى عن محمد بن كلاًحي لو وزن وأدى حار
 عند أن حسبه وعند محمد لا يجوز وقال الطحاوي الصاع عاينه أوطال فما سوى كنه ووربه وهو العندين
 والماس والزيت وإذا كان الصاع سبع عاينه أوطال من العندين والماس فما سوى كنه ووربه وهو العندين
 والعمر وجه ما ذكره الطحاوي أن من الأسس على الاحتياط كنه ووربه كالعندين والماس وما سواهما يختلف بها
 ما يكون ووربه أكثر من كنه كالعندين منها ما يكون كنه أكثر من ووربه كالمخ وحب تقدر والمكامل على اختلاف
 ووربه وكنه كالعندين والماس فإذا كان المكامل سبع عاينه أوطال من ذلك فهو الصاع الذي كمال به السعر والعمر
 وجهه قول محمد بن النضر وردنا بم الصاع وأنه مكامل لا يختلف وزن ما دخل فيه حصة وتولد وجوب اعتبار
 التكامل المخصوص عليه وجهه قول أن حسبه أن الناس إذا اختلفوا في صاع يحدرون به بالوزن فدل أن المعتبر هو
 الوزن وأما منه الواجب فهو أن وجوب المخصوص عليه من حسبه مال معلوم على الإطلاق لا من حسبه أنه
 عن بعضه وروى أن من جميع ذلك القمعة دراهم أو دنانير أو فلساً أو عروصاً أو ما شاء وهذا عندنا وقال السافى
 لا يجوز إخراج القمعة وهو على الاختلاف في الزكاه وجهه قوله أن النص وردت بحسب ما هو مخصصه وفي بعضه
 القمعة بغير حكم النص وهذا لا يجوز وإنما الواجب في الحصة ما عاينه القمعة لعله صلى الله عليه وسلم أعدهم عن
 المصلحة في مثل هذا الزم والأعيا يحصل بالقمعة بل أم وأو ولاهم أقرب إلى دفع المصلحة منه من النص الذي
 معقول بالأعيا وأنه ليس في بعضه من القمعة بغير حكم النص في الحصة وأنه الموقوف ولا يجوز إذا المخصوص عليه
 بعضه من ما باعتبار القمعة سواء كان أي أدى عنه من حسبه أو من خلاف حسبه عند أن كان مخصصاً عليه
 فكيف لا يجوز إخراج الخطئة عن الخطئة باعتبار القمعة أن أدى نصف صاع من خطئة حسبه عن صاع من
 خطئة وسط لا يجوز إخراج الخطئة عن الخطئة باعتبار القمعة أن أدى نصف صاع من خطئة حسبه عن صاع من
 نصف صاع من الخطئة عن الخطئة بل يقع عن نفسه وعما يكمل الباقي وأما كان كذلك لأن القمعة لا تحرى
 المخصوص عليه وأما ما عرر وهو هذا من قول من أهل الأصول أن الحكم في المخصص عليه من النص
 بعض النص لا معنى للنص وأما ما عرر المعنى لا ينافي الحكم في غير المخصص عليه وهو مذهب مسأخ العراق وأما
 النص على قول من يقول أن الحكم في المخصص عليه سبب بالمعنى أصاره هو قول مسأخنا بغير مد وأما
 الحسن فظاهر لأن من الحسن المخصص عليه أعياهم فأم كل ما باعتبار القمعة وهي الخوذة والخوذة في أموال
 الزبالا فمما سراً عند مقابلها أغشى القول الذي صلى الله عليه وسلم عند ما رويهم أسواها أسعطاء الزبالا
 والساقط سراً لمحق بالساقط حصة وأما في خلاف الحسن فوجه التصريح أن الواجب في صدقة العطار
 عند هجوم ربه الوجوب أحد عشر ما عاين المخصص عليه وأما القمعة ومن عليه بالخازن ساء أخرج النص
 وأن شأ أخرج القمعة ولا ما أحار من أنه هو الواجب من الأصل فإذا أدى بعض عن المخصص عليه ليس واحداً

من الأصل فلم يتركه وهذا التعرض في صدقة الفطر صريح لأن الواجب فيها في أدمه ألا يرى أنه لا يسط
هلال الصاب بخلافه كما قال الواجب هناك في الصاب لا يرفع العسر وهو حر من الصاب حتى يسط
هلال الصاب لم يوجب الوجب

فصل في ما يوجب وجوب صدقة الفطر بعد احتسابه قال أصحابنا هو وجوب طالع الفجر الثاني من يوم الفطر
وقال السافى هو وجوب عروب الشمس من آخر يوم من رمضان حتى لو ملكه في أوله ولنا وإن كان كافرا فاسلم
أو كان نصرانيا فاسعى أن كان ذلك قبل طالع الشمس يجب عليه الفطر وإن كان بعد لا يجب عليه وكذا من مات
قبل طالع الفجر لم يجب عليه وإن مات بعد وجب وعند السافى أن كان ذلك قبل عروب الشمس يجب عليه
وإن كان بعد لا يجب وكذا إن مات قبل لم يجب وإن مات بعد وجب وجه قوله أن سب وجوب هذه الصدقة هو
الفطر لا ما نصى إليه والأصالة تدل على السنة كإضافة الصواب إلى أوقاتها وإضافة الصوم إلى السهر وهو
ذلك وكما عرفت الشمس من آخر يوم من رمضان وبالفطر فوجبه الصدقة ولما روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال صومكم يوم صومون وفطاركم يوم فطرون أي وبفطركم يوم تفطرون حسن وبالفطر يوم
الفطر حسب إصابته إلى يوم والأصالة للاحتصاص ببعض اختصاص الوصف بالفطر يظهر باليوم الأول الثاني
كأنها في حق الفطر سواء ولا يظهر الاحتصاص به من المراتم من قوله صدقة الفطر أي صدقة يوم الفطر فكانت
الصدقة صانعة في يوم الفطر فكان سببا لوجوبها ولو عمل الصدقة على يوم الفطر لم يند كفي ظاهر الرواية وروى
الحسن عن أبي حمزة أنه سئل عن رجل سبى وفسد وجب عليه الفطر من أول يوم من رمضان حتى لو سبى في رمضان
ولا يجوز منه ود كر الكرخي في محصر أنه يجوز التحصيل بيوم أو يومين وقال الحسن بن زياد لا يجوز تحصيلها
أصلا وجه قوله أن وجب وجوب هذا حتى هو يوم الفطر فكان التحصيل إذا الواجب قبل وجوبه وأنه يسمع
كتحصيل الأصحة قبل يوم الضرر به قول حلف أن هذه فطره من الصوم فلا يجوز تقديمها على وجوب الصوم
وماد كر الكرخي من الصوم أو الدوم فيصدق أن ما أراد به الشرط فإن أراد به الشرط فوجهه أن وجوبها
لأعنا الفطر في يوم الفطر وهذا المصود يحصل بالتحصيل بيوم أو يومين لأن الظاهر أن التحصيل في يوم
الفطر يحصل لأعنا يوم السبت وما راد على ذلك لأمي فلا يحصل المصود والاصح أنه يجوز التحصيل مطلبا
ود كر السه والسفن في رواية الحسن لس على التعذر ل هو من لا يستكثر المذ أي يجوز أن كثرت المدة في
قوله تعالى أن يستقر لهم سعيهم فلي يعرف الله لهم وجهه أن الواجب أن لم يسب فقد وجد سبب الوجوب وهو
رأس عونه وبلي عليه والتعجيل بعد وجود السبب حذر كتحصيل الزكاة والمورد وكما فعل والله أعلم

فصل في ما يوجب أدائها جميع العمر على ما به إجماعنا ولا يسط بالتأخير عن يوم الفطر وقال الحسن بن زياد
وب أدائها يوم الفطر من أوله إلى آخره وإذا لم يوفها حتى مضى اليوم سقطت وجه قوله الحسن أن هذا حق
معرف يوم الفطر فخص أدائه به كالأصحة وجه قولنا ما راد أنها مطلق عن الوقت يجب في مطلق
الوقت عر عن راعا معنى نفسه فعلا أو ما آخر العمر كالأمر بالزكاة والعسر والكفارات وعددت في أي وب
أدى كان مردا لأفصا كجاء سائر الواجبات الموسعة عبران المستحب أن يخرج قبل الخروج إلى الأصل لأن
رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا كان يفعل لقوله صلى الله عليه وسلم اعطوهم عن المسلمين قبل هذا اليوم فإذا
أخرج قبل الخروج إلى المعلى استعفى المسكين عن السؤال في يومه ذلك فصلى فارع القلب مطمئن النفس

فصل في ما يوجب أدائها جميع العمر على ما به إجماعنا ولا يسط بالتأخير عن يوم الفطر وقال الحسن بن زياد
وب أدائها يوم الفطر من أوله إلى آخره وإذا لم يوفها حتى مضى اليوم سقطت وجه قوله الحسن أن هذا حق
معرف يوم الفطر فخص أدائه به كالأصحة وجه قولنا ما راد أنها مطلق عن الوقت يجب في مطلق
الوقت عر عن راعا معنى نفسه فعلا أو ما آخر العمر كالأمر بالزكاة والعسر والكفارات وعددت في أي وب
أدى كان مردا لأفصا كجاء سائر الواجبات الموسعة عبران المستحب أن يخرج قبل الخروج إلى الأصل لأن
رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا كان يفعل لقوله صلى الله عليه وسلم اعطوهم عن المسلمين قبل هذا اليوم فإذا
أخرج قبل الخروج إلى المعلى استعفى المسكين عن السؤال في يومه ذلك فصلى فارع القلب مطمئن النفس

المسكين بالاجماع والمسجد ذكرها في كل المال ويجوز ان ياتي ما يحب في صدقة العطر عن انسان واحد جماعه
مسكين واطى ما يحب من جماعه مسكنا واحدا لان الواحد ركه سار جماعه او غيرهما كمال المال ولا
يعد الامام عليها ساء الا ان ياتي على الله وسلم لم يعب واياه قدور

في فعله واما مكان الاداء وهو الموضع الذي يصب فيه احواح العطر فري عن تحديد يردى في المال حسب
المال ويورد صدقة العطر من نفسه وصدقه حسب هو وهو على أي يوسف الاول ثم يرجع وقال يورد صدقة
العطر من نفسه حسب هو ومن عسده حسب هم حتى الخاكم رجوعه وذكر القاضي في شرحه حصر الطحاوي
قول أي حسبه مع قول أي يوسف واما مكان المال فالحال في الروايات كما هو مكره اسرارها الى أهل عبدك
الموضع الا رواه عن أي حسبه انه لا بأس ان يخرجها الى قراسته وأهل الخاضه وسعم الاهم وجه قول أي
يوسف ان صدقة العطر أحد نوعي الزكاهم في المال يورد حسب المال فكذا في الزكاهم وجه العرف عند
واصح وهو ان صدقه ما يرتب على يد المودى لا على يد المولى لانه لو ذهب اليه لاسقط الصدقه واما في المال فاما
بعلق بالمال ألا ترى انه لو ذهب المصانف لاسقط فاذنا بعلق الصدقه بدمه المودى اعبر مكان المودى ولما لم يلبس
الزكاه بالمال اعبر مكان المال ويورد عن أي يوسف في الصدقه انه يورد عن المال حتى حسب هو وعن المس
حسب المولى لان الوجوب في الصدقه على عهده فمكانه وفي المال فمصر مكان المولى

في فصل في ما سبغها بعد الوجوب فاسبغ الزكاه بالماء لانه لا يفسد به ولا يفسد
في المال والعرف ان صدقة العطر يصب في يده ودمه فاعنه بعد ذلك المال فكان الواجب ساء والزكاه تغلق
بالمال فاسبغها لانه والله اعلم

في كتاب الصوم

الكلام في هذا الكتاب يقع في مواضع في بيان أنواع الصيام وصدقه كل نوع وفي بيان شرائطها وفي بيان أركانها
ومنها في بيان ما سبغها في حكمها فان سبغ وفي بيان حكم الصوم الموقت اذا فاته من وجه وفي بيان ما سبغ
وما سبغ للصيام وما نكرهه أن يلهه اما الاول فالصوم في القصة الا وفي بعضه الى لوى وسري اما اللوى فهو
الامساك المطلق وهو الاكل من أي شيء كان فسمى المسلم عن الكلام وهو الصائم صاعا قال الله تعالى في
يدبر الرحمن صوماً أي صوماً يعني الفرس المسلم عن العلف صاعا قال الساعو

حل صام وحل صامه ٥ يجب الفحاح وأخرى ٥

أي تمسكه عن العلف وغيره منكم واما السري وهو الامساك عن أساس خصوصه وهي الاكل والشرب والجماع
شرائط خصوصه يذكرها في مواضعها ان شاء الله تعالى ثم السري يقسم الى فرض وواجب وطوع والفرض
يقسم الى عين ودين فالعين ماله وفدية من الله تعالى في الصوم رمضان وصوم التطوع خارج رمضان لان
خارج رمضان معنى للدين سراً واما معنى العبد كالصوم المنذور في وقت بعينه والدليل على فرضه صوم شهر
رمضان الكتاب والسنة والاجماع والمفعول اما الكتاب بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما
كتب على الذين من قبلكم انكم تتقون وقوله كتب عليكم أي فرض وقوله تعالى من سبغكم الشهر فليصمه
وأما السنة دل على أن الله عليه وسلم في الاسلام على حسن شهاد أن لا اله الا الله وان محمدنا رسول الله
واقام الصلاة واما الزكاه وصوم رمضان وحسب الله من استطاع السبغ وقوله صلى الله عليه وسلم فام حجه
الوداع أما الناس اعلموا انكم رسولوا حاكم وصوم واسهركم وحجوا يبرئكم وأدواركم أموالكم طيبها
انفسكم مدحوا حاكم ربكم واما الاجماع فان الله أحرم على فرضه شهر رمضان لا تحبها الا كافر وأما
العمل من وجو أحدها ان الصوم وسيله الى سكر العبه اذ هو كلف النفس عن الاكل والشرب واجتماع وأما

من أحل اللحم وأهلها والامساع صها رانا معبر يعرف قدرها والدم حيوة قد اذنت عرفه ومحبته
 على صها معبر السكرو وسكر الدم فمرس عتلاو مرفا واليه أسار الزب مالى في قوله في آية الصيام لعلمكم يسكرون
 والثاني ما روي في التوى لا ماذا اتقوا من مفسد مساع عن احلال طعماني من صباقة عالي وحوافس ألم
 عنه ما روي أن سعاد للامساع عن الحرام هذا الصوم سبيلتنا عن شعار ماقه عالي وانه فمرس واليه وصف
 الاسار موله عالي في آخر ما صوم لعلمكم تتعون والبال في الصوم وهو الطبع وكسر السهر لان النفس
 اناسع عبالسهراب واذا احسب عتاتم وى ولنا دل على صلى الله عليه وسلم من حتى مك
 النا فليصم في الصوم له وما فكل الصوم در منه الى الامساع عن المعاصي وانه فمرس وأما صوم الذين ما ليس
 له وقت معن كصوم صها رمضان وصوم كمار السبل والطهار والعنى والافطار وصوم المعصه وصوم هذه الخلق
 وصوم حرا الصد وصوم السدر المطلق عن الوقت وصوم النفس بأن ذلك وانه لا صوم سهراتهم من هذه
 الصامات المعروضة من النفس وانه من صامع وبعصها عن صامع بل صاحبها في الخوارا ما تابع وان سا
 درن اما المسامع فمورد صلي وصوم كمار السبل والطهار والافطار وصوم كمار النفس عندنا اما صوم كمار
 اقل والطهار فلان التسامع معصوم عليه قال الله عالي في كمار السبل من لم يجد فصام شهر من متتابعين يوف
 من الله وقال عروجلي في كمار الطهار من لم يجد فصام شهر من متتابعين من قبل أن يساموا واما صوم كمار النفس
 فقد رآنا من معور صلى الله عليه في لم يجد فصام ثلاثة ايام متتابعين وعبد السامع التسامع فيه ليس بشرط
 وموضع المسئلة كتاب الكمارا وذلك صلى الله عليه وسلم في كمار الافطار بالخارج في حديث الاخرى صم شهر من
 مسامع وأما صوم شهر حان فلان الله عالي أمر بصوم الشهر سوله عروجلي في صمكم الشهر فليصمه
 والشهر مسامع لتتابع أيامه فيكون صومه متتابع ضروري وكذلك الصوم المذكور في وقت يصمه بأن قال الله على
 ان اصوم شهر رجب يكون مسامعا لذكر ما في صوم شهر رمضان وأما غير المتتابع فصوم رمضان وصوم
 المعصه وصوم كمار الخلق وصوم حرا الصد وصوم السدر المطلق وصوم النفس لان الصوم في هذه المواضع ذكر
 مطلقا عن صفة التتابع ذلك الله عالي في صها رمضان من كان منكم من يصا أو على رفقته نأتم أحرار فاطر
 فليصم هذه من أيام أحرار وقال عروجلي في صوم المعصه في منع بالعمرة الى الحج فليصم من الهدي في لم يجد
 فصام ذه أيام في الحج وصم انار حرم وقال عروجلي في كمار الخلق فصد من صام أو صدقه أو صدق وقال
 سبحانه وعالي في حرا الصد أو عدل ذلك صما للدق وقال امر ذكر الله عالي في هذا الانواع مطلقه
 عن شرط التتابع وكذا النادر والخالف في غير المعنى المطلق ذكر الصوم مطلقا عن شرط التتابع
 وقال بعضهم في صوم فصار من ان شرطه التتابع لا يجوز الامساك واحسوا اني من كتب رضى الله
 عنه انه قرأ الآية فصد من أيام أحرار مسامع مراد على الترا المعروفة وصف التتابع بقرا به كما قد وصف
 التتابع على امرنا المعروفة في صوم كمار النفس بقرا عتاتهم من معور صلى الله عليه ولا ان الصا يكون
 على حسب الادا والى دا وحسب ما افكدا الصا (ولنا ما روي عن جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من يجوز على عتاتهم من اس وأنى سبيلنا لندري وأنى حذر وعائنه وعبرهم رضى الله عنهم أهم
 قالوا ان ما تابع وان سا رعان علمنا رضى الله عنه ذلك انه تابع لكنه ان فرق حارو هذا منه أسار الى ان
 التتابع اقصى ولو كان التتابع شرطاً للحمل لكانا على حولا الصحا ولمنا حمل حالهم ام في ذلك لو
 عرفوا هذا الاجماع من ان افى من كتب لوصف هي على الدب والاسحاب دون الاسراط ولو كانت
 ناسه وصارت كالمثل لو كان المراد هذا الاسراط لما حمل اختلاف من حولا رضى الله عنهم بجلاو ذكر التتابع
 في صوم كمار المعري حري اس معور صلى الله عليه لانه لا يحل له أحد من الصحا في ذلك فصار كالمثل في حرا
 العمل به واما قوله ان التما حسب على حسب الادا والاذا وجب متناه فقول التتابع في الادا ما وجب

لمكان الصوم ليعال أسما كان الصوم كان التاسع شرطاً وأما واجب لاجل الوقت لانه وجب عليهم صوم شهر
معين ولا يمكن من إذا الصوم في الشهر كانه الا بصفة التاسع فكان لزوم التاسع لصومه يحصل الصوم في هذا
الوقت وهذا هو الأصل ان كل صوم وهو صوم بالثاني لاجل العمل وهو الصوم يكون التاسع شرطاً معه حسب دار
العمل وكل صوم وهو صوم بالثاني لاجل العمل وقت ذلك الوقت بسقط التاسع وان بقي العمل واجب القضا
فان قال الله على صوم سبعين بئرهم ان تصوم سبعين مساعداً لك ان قال سي منه عصى ان ما ساعداً وان
ما ساعداً لان التاسع ههنا المكان الوقت بسقط معوقه وعمله لوقال الله على ان اصوم شهر اسامياً بئرهم
ان تصوم مساعداً لا يخرج عن بئر الا به ولو افطر يوماً في وسط الشهر بئرهم الا سعال لان التاسع ذكر للصوم
فكان الشرط هو وصل الصوم بعينه فلا يسقط عنه اعدا وعلى هذا صوم كفار القتل والظهار واليمين لانهما
وجب للصوم لا يسقط اعدا الا بالاداء مساعداً واقعه في ذلك ظاهر وهو انه اذا وجب التاسع لاجل نفس الصوم
فما لم يود على وجه لا يخرج عن عهد الواجب واذا وجب لصور قصا حتى الوقت أو شرط التاسع لوح
الاستعمال مع جميع الصوم في عدد ذلك الوقت الذي امر عرافا حقه بالصوم فيه ولو لم يحسب لوقع فامه الصوم فيه
وبعده في غيره فكان أقرب الى قصا حتى الوقت والدليل على ان التاسع في صوم شهر رمضان لما قلنا من قصا حتى
الوقت انه لو افطر في بعينه لا بئرهم الا سعال ولو كان التاسع شرطاً للصوم لوح كافي الصوم المندور به بصفة
التابع وكفى صوم كفار الظهار واليمين والقتل وكذا لو افطر يوماً في شهر رمضان بسبب المرض ثم رأى في الشهر
وصام الباقي لا يجب عليه وصل الباقي شهر رمضان حتى اذا مضى يوم الفطر يجب عليه ان يصوم عن العضا
مبعض الصوم الفطر كافي صوم كفار القتل والظهار اذا افطر يوماً بسبب الخنص الذي لا يصور حوله شهر عنه
انها كما طهرت بحسب علمها ان وصل وتتابع حتى لو ركب يجب عليها الا سعال وههنا ليس كذلك بل بسببه
الخيار بين ان يصوم سوال بمسائله وان يصوم شهراً آخر فذل ان التاسع لم يكن واحداً لاجل الصوم بل
لاجل الوقت بسقط بقواب الوقت والله اعلم وأما الصوم الواجب بصوم الطلوع بعد السروع فيه وصوم
نصائه بعد الاضداد وصوم الاعكاف بعد اتمام مسله وجوب الصوم بالسروع وجوب القضا بالافساد بعد
مضيق في كتاب المسائل وأما وجوب صوم الاعكاف فذكر في الخعكاف وأما التطوع فهو صوم العمل خارج
ومضان قبل السروع فهذه حمله أقسام الصيام والله أعلم

في فصل في ما من اعياد وطوع يوم الصيامات كلها وهو شرط حوار الاداء وقوع محض النقص دون النقص
وهو شرط الوجوب أما السراطة الخاصة بمبعضها رجع الى الصيام وهو شرط اهله الاداء ونقصها رجع الى
رب الصوم وهو شرط المحلة أما الذي رجع الى وقت الصوم فهو ان نوع رجع الى اصل الوقت ونوع رجع
الى وصفه من الخصوص والعموم اما الذي رجع الى اصل الوقت فهو ناص النهار وذلك من حين تطلع الفجر
الى ان يروى الشمس فلا يجوز الصوم في الليل لان الله تعالى اباح الخناع واللائل والسر في الثاني الى طلوع
الفجر ثم أمر بالصوم الى الليل بقوله تعالى اهل لكم ليلة الصيام الرب الى ما كنتم الى قوله فلا تناسروهن واسعنوا
ما كتب الله لكم وكاروا مني بواحيي سي لكم الخط الانص من الخط الاسود من الحر أي حتى تنسى
لكم ناص النهار من سواد الليل هكذا روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الخط الانص والاسود
هذان ناص النهار وظلمة الليل ثم أعرا الصيام الى الليل فكان هذا عيب الثاني الفطر والنهار للصوم فكان محمل
الصوم هو اليوم لا الليل ولا ان تحبكي التي لها سرع الصوم وهو ما ذكرنا من التقوى و ربه فذالعم الحامل
على سكرها لا يحصل بالصوم في الليل لان ذلك لا يحصل الا بعمل ساق على البدن بخلافه اذ هو في النفس ولا
سحق ذلك بالامسالة في حاله اليوم فلا يكون الليل محلاً للصوم واما الذي رجع الى وصفه من الخصوص
والعموم فمقول والله الوقي أما صوم الطلوع فالانام كماله اغل له عبداً وهو ربه محمد عن أي حصه ونحو

صوم الطوع جازح صام في الايام كلها تقول النبي صلى الله عليه وسلم كل عمل ابن آدم له الا الصوم فإنه لي وأنا
أمر به وقوله من صام من كل شهر حذبه أمام التائب عمر والرايع عمر واحد من عمر فكم أعاصم السنة كلها
فقد جعل الله لكاهل الصوم على الصوم ورأى من صام من رآه سمع من سأل وكأعاصم الله
كله جعل الله لكاهل الصوم على الصوم ورأى من صام من رآه سمع من سأل وكأعاصم الله
المعاني التي لها كان الصوم حسا وصاذه هي ما ذكرنا من وجود في سائر الايام فكأن الايام كلها أحلال للصوم الا
أنه نكرو الصوم في بعضها ونسحب في ذلك من أمان الصيام في الايام المكروهه فيها صوم يومئذ هو أيام التمرين
وعبد الساقى لا يجوز الصوم في هذه الايام وهو رواه ابن يوسف وعبد الله بن المبارك عن أبي حنيفة
بأنه يومئذ الصوم فيها هو ما روى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
قال لا يصوموا في هذه الايام فامامنا أكل وسرب ومعال والنبي للحرم ولا يصوم في هذه الايام لا صناد
الصوم فلا يصح للصوم والحوائث ما ذكرنا من الصوم والمعتول يصح حواص الصوم في هذه الايام ففصل
التي على الكراهه ويحسد التمس على الذب والاستصحاب في يومين الدليل هذا لا مكان وعبد الله بن
في هذه الايام والمصعب هو الاطوار ومما اشاع رمضان سب من سؤال كذا قال أبو يوسف كأنه يكرهون أن
يسعوا في رمضان وما حوفا أن يلحق ذلك بالقرصه وكذا روى عن مالك أنه قال أكر أن يسع رمضان سب من
سأل وما رأيت أحدا من أهل القمه والعلم بصومها ولم يسمع من أحد من السلف وأن أهل العلم يكرهون ذلك
ويحافون منه وأن يلحق أهل الجاهل رمضان بالنس منه والاشاع المذكور هو أن الصوم يوم الاطوار يصوم بعده
جده أياما فإذا أفطر يوم العدم صام بعده سنة أيام فليس يكره بل هو مستحب وسه ومما صوم يوم السن
بنة رمضان أو بنة مرددة أياما من رمضان فلعول النبي صلى الله عليه وسلم لا يصام اليوم الذي سئل عنه من
رمضان الا طوعا وعن عمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم أنهم كانوا يهون عن صوم اليوم الذي سئل عنه من
رمضان ولا يهون من رمضان وقدر روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال لا أفطر يوما من رمضان
ثم أقصه أحب إلى أن أر دفعه بالنس منه وأما السنة المرددة بأن يوي أن تكون صومه عن رمضان أن كان اليوم
من رمضان وأن لم يكن يكون طوعا فلا السنة المرددة لا يكون به جمعة لأن السنة لا جل والتردد مع
العسن وأما صوم يوم السنة لا تطوع فلا يكره عبد الله بن عمر وعاصم بن عمار روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال من صام يوم السن فقد عصى أنا القاسم وليا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يصام
اليوم الذي سئل عنه من رمضان الا طوعا استثنى الطوع والمستثنى بحكم المستثنى منه وأما الحديث
فالمراد منه صوم يوم السن عن رمضان لأن المروي أن النبي صلى الله عليه وسلم من عن صوم يوم السن عن
رمضان وقال من صام يوم السن فقد عصى أنا القاسم أي صام عن رمضان وأحلف المسامح في أن الاصل أن
صوم في طوعا أو بغيره أو بغيره فان بعضهم لا فصل أن صوم لما روى عن عائشة وعلى رضي الله عنهم ما ما
كانوا صوموا يوم السن به الطوع وبغيره ولا يصوم يوما من شعبان أحب الناس أن يفطر يوما من رمضان
فقد صاموا يوم العلى ما سعى وهو أن يجعل أن يكون هذا اليوم من رمضان ويجعل أن يكون من شعبان فلا يصام
لدار الصوم من أن يكون من رمضان ومن أن يكون من شعبان ولو افطر لدارا فطرين أن يكون في رمضان ومن
أن يكون في شعبان فكان الاحتياط في الصوم وقال بعضهم الا فطار فصل وانه كان في مسجد سنة وكان يصع
كروا به يوم السن إذا ما مسعى عن صوم يوم السن إذا ما بالافطار وسرب الكورين في المسمى
وأما كان جعل كذلك لا يلوأه في الصوم لا عباد الناس فعلى أن يلحق بالقرصه وقال بعضهم يصام سرا ولا
يحيى به الدوام ثلاثه الجاهل لما روى عن علي بن حنبله روى عن أبي يوسف أنه سئل عن صوم يوم السن
فأبى بالقرصه قال لا يسمي حاله إذا ما حذر سرا فقال أن صام وقال بعضهم لا يصوم ولا يفطر فإن من

هل الزوال أنه من رمضان عزم على الصوم وإن لم ينس أن يفطر لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال
 إنه من أوم السبل مع فطر من لمومن أي عبرا كلهم ولا عزم على الصوم إلا إذا كان صائما فصل ذلك فوصل
 يوم السبل منه ومنه أن يسفل الشهر يوم أو يومين فإن ذلك فاق ذلك صوما كان يصومه قبل ذلك
 ولا بأس بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تقعد والشهر يوم ولا يومين إلا أن نوافي ذلك صوما
 كان يصومه أحدكم ولا ناسفل الشهر يوم أو يومين يومهم الزاد على الشهر ولا كذلك إذا وافى صوما
 كان يصومه قبل ذلك لأنه لم يسفل الشهر وليس فيه وهم الزاد وقد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يصل سبعين رمضا ومنه الصوم لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا صام من صام
 الدهر وروى أنه من صوم الوصال فسر أنو يوسف وجدهما الله الوصال يصوم يومين لا يفطر بينهما إلا أن
 الفطر منهما يحصل فوجودهما الفطر وهو الليل قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا أبل الليل من ههما أو أدر النهار
 من ههما بعدا فطر الصائم كل أولئك وصل في سائر الوصال أن يصوم كل يوم من السبعين ليلة ومعنى
 التكراره منه أن ذلك يصعبه إذا الفرائض والأحباب وعند عن الكسب الذي لا يفسده وهذا روى
 أنه لما من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال وفيه أنه لا يواصل ما روى أن رسول الله قال في لبس كاحدكم أي
 انب عسدر في يطعمي وسعى أسار إلى المخصن وهو اختصاصه بعسل في السوء وقال بعض الفقهاء من
 صام سائر الأيام وأفطر يوم الفطر والأصغر وأيام النسي من لا يسل بحسب صوم الوصال ورد على أنه لو سعت
 فقال ليس هذا عدى كما قال والله أعلم هذا وصام الدهر كانه أسار إلى أن النبي عن صوم الدهر ليس لمكان صوم
 هذه الأيام بل لما يصعبه عن الفرائض والأحباب وبعبه عن الكسب وبودي إلى التبدل المهي عنه والله أعلم
 وأما صوم يوم عرفة في حق غير الحاج مسحب لكثرة الأحاديث الواردة بالبدن إلى صومه ولا أنه فصله على
 غيره من الأيام وكذلك في حق الحاج إن كان لا يصعبه عن الوقوف والبقاء لما فيه من الخج من القربى وإن
 كان يصعبه عن ذلك بكر لأن فصله صوم هذا اليوم عما عكس ما رواه كنهان عرفة السنة وسدركه عادة
 وأما فصله الوقوف والبقاء في حق طائفة الناس عادة لا في العمره واحد فكان إخراجها أولى
 وكره بعضهم صوم يوم الجمعة بغيره وكذا صوم يوم الاثنين والخميس وقال عامهم أنه مسحب لأن هذه الأيام من
 الأيام الأصلية فكان يعظمها بالصوم مسحا وبكره صوم يوم السبت بغيره لأنه منسبه بالهدو وكذا صوم يوم
 الدهر واليه رجحان لأنه منسبه بالخميس وكذا صوم السبت وهو أن عكس عن الطعام والكلام جمعا لأن النبي صلى
 الله عليه وسلم سعى عن ذلك ولا أنه منسبه بالخميس وكره بعضهم صوم يوم عاشورا وحده لمكان النسبة بالهدو ولم
 بكره عامهم لأنه من الأيام الخاصة مسحب استدراك فصلتها بالصوم وأما صوم يوم وأفطار يوم وهو مسحب
 وهو صوم سيدنا داود عليه الصلاة والسلام كان يصوم يوما ويفطر يوما ولا أنه أسى على البدن إذا قطع الوف
 وقال صلى الله عليه وسلم حرام الأعمال أجرها أي أسعها على البدن وكذا صوم الأيام البيض لذكر الأحاديث فيه
 صامها روى داعي النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من صام ثلاثة أيام من كل شهر الثالث عشر والرابع عشر
 والخامس عشر فكان عامها السنة كلها وأما صوم الدس فالأمام كلها محمل له ويجوز في جميع الأيام الأسه أيام
 نوبى الفطر والأصغر وأيام القسرو يوم السبت أياما سوى صوم يوم السبت فأورد النبي عنه والنبي وإن كان
 عن غير أولئك فلا بد أن ذلك الأمر موجد وجود الصوم في هذه الأيام فأوجب ذلك تقصاته والواجب في
 هذه صوم كامل فلا بد أن بالافض وهذا من بطلان أحد دعوى الساب في صوم المنع أنه يجوز في هذه الأيام
 لأن النبي عن الصوم في هذه الأيام تمام مبادل الصامات كلها وحب ذلك بمصانعه والواجب في جميعه كامل
 فلا يوجب بالافض عنه وأما يوم السبل فلا يصح أن يكون من رمضان ويصحب أن يكون من رمضان فإن كان
 من شعبان يكون مضاء وإن كان من رمضان لا يكون مضاء فلا يكون مضاء مع السبل وهل يصح البذر الصوم يوم

العبد ونام السمر بن زوي محمد بن أبي حنيفة أنه صح لم يترك الاصل ان يعطى فيها الصوم في امام أسرو
 صام في هذا الايام يكون مباحا لكنه يخرج منه الدر لا نه واجب باصا واذنا باصا وروى أبو يوسف عن أبي
 حنيفة أنه لا يصح يدر ولا يدر من سي وهكذا روى ابن المار عن أبي حنيفة وهو يقول فيرو السادى والمسنة
 منه على حوار صوم هذا الايام وعدم حوار وقد مر بها تقدم ولو سرع في صوم هذا الايام ثم أقصد لا يدر
 التماس في قول أبي حنيفة وعبد بن يوسف وعبد بن مكرم وجه فيهما ان السروع في التطوع سب الوجوب كالدر
 فادوا حالمى منه وجه ايضا بالافاد كالتسريع في التطوع في سائر الايام ثم أقصد ولا يدر حنيفة ان السروع
 ليس سب الوجوب وصا واما الوجوب سب ضرور سبته بلوى عن الطلاق والموى ههنا لا يدر صابته
 لمكان الهى فلا يصح المصى به فلا يصح بالافاد ولو سرع في الصلا في أبواب مكرهه فاستدعا فيه روايات
 عن أبي حنيفة في رواه لا يصح عليه كفى الصوم ورواه عنه ايضا بحال الصوم وقد ذكرنا وجه الفرق في
 كتاب الصلا واما صوم رمضان فوجه سهر رمضان لا يجوز في عمر فتح الكلام فيه في موضع من أحدهما
 بيان وقت صوم رمضان والباقي في بيان ما نرى به وجهه أما الاول فوجه صوم رمضان سهر رمضان فقول به
 ثم شهد منكم الشهر فليصمه أى فليصم في الشهر وروى الى صلى الله عليه وسلم وصوموا شهر كرم أى في شهر كرم
 لأن الشهر لا يصام واعا صام فيه واما الثاني وهو بيان ما نرى به وجهه فان كاتب السبا منه صوم روى
 الهلال وان كاتب منه صوم ما كمال شعبان فلا يصح وما تقول الى صلى الله عليه وسلم صوموا روى به وادعوا
 لروى به فان عم عليكم فاكوا شعبان فلا يصح وما صوموا وكذلك ان عم على الناس هلال سوال اكوا بعد
 رمضان فلا يصح ما لا يدر الاصل مع الشهر وكذا ولا ربه هذا الاصل الا يبعث على الاصل المهوردان ما تبس
 لا روى الا يبعث منه فان كاتب السبا منه صوم روى الهلال صاموا وان شهدوا حذرو هلال لا تبس
 سهاد به ما تبس سهاد مع العلم بالسبا سهادهم في طاهر الزاوه ولم يدر في ذلك قد راو روى عن أبي يوسف
 أنه قد روى الجماعة بعد ان قامه خمس رجلا وعن حنبل بن ابي حنيفة أنه لا يصح ما تبس سهاد وقال بعضهم
 متى أن يكون من كل مسجد جماعة واحدا واسان وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه سئل
 فيه سهاد الواحد العدل وهو أحد عوني السبا رحمه الله تعالى وقال في قول آخر يعل فيه سهاد اسن وجه رواه
 الحسن رحمه الله تعالى أن هذا من باب الاحار لا من باب السهاد فلهذا لا تبس سهاد الواحد اذا كان
 بالسبا عد ولو كان سهادا لم يسل لأن العدد شرط في السهادات ولذا كان احار الا سهاد فالتعد ليس بشرط في
 الاحار عن الدنا واما شرط العدل فلهذا لا تبس رواه الاحار عن طاهر الما ومحاسنه ويخود في وجه طاهر
 الزاوه ان حذر الواحد العدل انما يسل فيما لا يكد به الطاهر وهما الطاهر مكد به لان حذر الزاوه مع مساوا
 جماعة لا يصحون ما في الاسباب الموصلة الى الزاوه وادعاع المواضع دليل كد به أو غلظة في الزاوه وليس كذلك
 اذا كان بالسبا عليه لان ذلك مع التساوى في الزاوه في حواران فطعمه من العم اسبب فظهر الهلال في واحد من اسر
 بالنعم من ساعه فسل ان راه عمر وسوا كان هذا الرجل من المصر او من خارج المصر وسهد روى به الهلال انه
 لا تبس سهاد به في طاهر الزاوه وذكر المحاوى انه قتل وجه رواه الطحاوى ان المطالع يحاسب بالمصر وحارج
 المصر في الظهور وانما لصفا انما حارج المصر قسب الزاوه به وجه طاهر الزاوه من المطالع لا يحلف الا بعد
 المساهة بعد ما قلناه وعلى هذا الرجل الذي أحرق أن يصوم لان عدما هذا اليوم من رمضان والاسان
 الواحد عما عداه فان شهد في الايام سهاد به ثم أضره صمى لا نه أقصد صوم رمضان روى به فمعامل عما عداه
 وهل يدره الكفار قال أحسنا لا يدره وقال السابى يدره اذا أضر بالجماع وان أضر فسل ان رد الايام سهاد به
 فلا رواة عن أحسنا في وجوب الكفارة واختلف المساح فيه قال بعضهم يجب وقال بعضهم لا يجب وجه قول
 السابى انه أنشئ يوم علم انه من رمضان لو حو دليل العلم في حقه وشوا روى به وعدم علم غيره لا يدر في علمه

فواحد عليه فوجب عليه الكفار ولهذا أوجب عليه الصوم (ولما) أنه أنطرق يوم هو من شعبان وانطار يوم
هو من شعبان لا يوجب الكفار واعمالنا ذلك لأن كونه من رمضان أعاسف بالزوه إذا كانت المعاشرة
مقصودا ولم تنبذوه من هذا ذكر ما لا يرد بالزوه مع مساواة عامة الناس ما في التمتع مع سلامة الآلات دليل
عدم الزوه وادام سب الزوه لم يثبت كونها يوم من رمضان فمن شعبان والكفار لا يجب بالانطار في يوم
هو من شعبان بالاجماع وأما وجوب الصوم عليه ممنوع فإن المجع من مساجد قالوا لا رواية في وجوب الصوم
عليه واعمال الرواية أنه يصوم وهو جليل على الشك احباطا وقال الحسن البصري أنه لا يصوم الا مع الامام
ولو سام هذا الرجل وأكل يلا من موارثهم رجال سئل فأنه لا يصوم الا مع الامام وإن راد صومه على يلا من
لأنما اعلمنا بالصوم احباطا والاحباط هي أن لا يصوم لاحباط أن يمارأه من خلال لا بل كان حلالا فلا يعطى
مع السئل ولا يلوأ فطر للجمعة التي هي في الجمعة فاحباط أن لا يعطى وإن كانت المعاشرة تمتل سهاد
الواحد للاحباط بين أصحابنا ما كان سرا أو عسارا حلالا أو أمرا غير خدوق ودفأ ومعدودا بالناسعدان كان
مسلماعا فلا ينافي ولا وقال السامى في أحد قوله لا يعل الاسهاد رجل من عدلى اعسار اسائر السهاد (ولما)
ماروى عن ابن عباس رضى الله عنه أنه ربح حرا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أنصرب الهلال
فقال أنسهد أن لا اله الا الله وإن محمد رسول الله قال نعم قال بالليل فادى في الناس فليصموا بعد ذلك
رسول الله صلى الله عليه وسلم سهاد الواحد على هلال رمضان ولما في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسو حسه
ولأن هذا ليس بسهاد بل هو أحد من عدلى أن يحكم بلم الساهد وهو الصوم وحكم السهاد لا يلزم الساهد
والانسان لا يسم في أصحابى على نفسه فدل أنه ليس بسهاد بل هو أحارو العدلى بشرط في الاحار الا أنه
أحار في باب الله بشرط فيه الا سلام والفعل والرفع والعدالة كما يرواه الاحارود في الطحاوى في حصره
أنه يعل قول الواحد عدلا كأن أو غير عدل وهذا خلاف ظاهر الرواية إلا أنه ربه في العدالة الخصة فيسهم
لأن الاحار لا يبرط في العدالة الخاصة بل يكتفى في العدالة الظاهر والعدلى المرأ من أهل الاحار لا يرى
أنه يكتفى ورواهما وكذا الخدوق في القدي فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا أحاراً في بكر وكان
يخدوقان في دوى روى أنو فوسف عن أني حصة أن سهاد به ربه في الهلال لا تقبل والصحيح أن أهل وهو رواية
الحسن عن أني حصة لما ذكرنا أن هذا خبر وليس بسهاد رجحه معقول وتقبل سهاد واحد عدل على سهاد واحد
عدل في هلال رمضان بخلاف السهاد على السهاد في سائر الأحكام أم لا تقبل ما لم يسهل سهاد رجل واحد
رجل أو رجل واحد أو أن السهاد كتمان هذا من باب الاحار لا من باب السهاد ويخبر أحارو رجل عدل عن رجل
عدل كما يرواه الاحار ولو رد الامام سهاد الواحد ثممة الحسن فانه يصوم ذلك اليوم لأن عدله أن ذلك اليوم
من رمضان فواحد عا عسده ولو أطر ما جاع هل يرمه الكفار فهو على الاحاطة الذي ذكرنا وأما هلال
سؤال فإن كانت المعاشرة فلهذا في السهاد جماعة فصل العلم للمامى يخبرهم كما في هلال رمضان كذا
ذكر محمد بن نوادر الصوم وروى الحسن عن أني حصة أنه يعل في سهاد رجل أو رجل واحد أو أن كان
بالسما على أول من يكررى عن أني حصة في هلال رمضان أنه يعل في سهاد الواحد العدل سواء كان في السما
نبله أو لم يكن وإن كان بالسما على فلا يعل في السهاد رجل أو رجل واحد أو من مسلمين من عافى بالسما
غير معدود من دوى كفى السهاد في المعق والاموال لما روى عن ابن عباس وإن عمر رضى الله عنهم ما قال
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحار سهاد رجل واحد على ربه في هلال رمضان وكان لا يخبر الا بظاهر الاسهاد
رجل ولا يعل هذا من باب السهاد الأرى أنه لا يلزم الساهد من سهاد بل له فيه تقع وهو اسباط الصوم من
نفسه فكان من شرطه العدلى بالنسبة بخلاف هلال رمضان فإن هناك لا حمة إذا لسان لا يسم
في الاصرار بفسه بالتزام الصوم فإن عم على الناس هلال سؤال فإن ما موارثهم سهاد ساهدس أنطروا

حام القند ملاس يوما خلاص لان فو لهما في انتظار هل وان صاموا سعاد ساعد واحد وروى الحسن عن أبي
 حنيفة اهم لا يحطرون على سعادته بهلال رمضان عند كمال العدد وان حب عليهم الصوم بهادته حسب
 الزمنا به سعادته في حق الصوم لاني حق الطر لا به لاسعاد له في السبع على العطر الا ترى انه لو سجد وحده
 معصود الا تقل بخلاف ما اذا صاموا سعاد ساعد لان لهما بها على الصوم والطر جمعاً الا ترى لو سجد
 روي في هذا قل سعادهما لان وجوب الصوم عليهم بهادته من طريق الاحتياط والاحتياط ههنا ان لا
 تماروا خلاف ما انما سعاد ساعد لان الوجوب هناك من بدل من مثل فطر في الصوم والتعذر جمعاً
 وروى ابن حنيفة عن عبد الله بن مسعود عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 سعاد الواح في الصوم بغيره على سعادته في أقطار عند كمال العدد على سعادته فقد فطر بقول الواحد
 وهذا بخلاف حال ان هذا اليوم من رمضان فاحب حذر حقه انه فعال لأهم المسلم ان يستحل يوماً كان يوم
 ومعناه ان الصاهرة ان كان صادف في سعادته بهادته فالصوم وقع في اول الشهر فصح كمال العدد وهل فيه جواب آخر
 وهو ان حواراً طر عند كمال العدد لم يثبت بهادته معصوداً بل عصى السهاد وقد ثبت عصى التي لا نسب
 به معصوداً كالمراي بحكم النسب الباطن بهادته طهر سعاد الفانية بالولاد وان كان لا طهر بهادتها معصوداً
 والاسهاد على مذهبهم لا على مدح أي حنيفة لان سعاد الفانية بالولاد لا تقل في حق المراتب عند
 (واما) خلال ذي الحجة فان كانت السحابة مصحفة فلا يعمل به الا ما همل في خلال رمضان وهلال سوال وهو ما ذكرنا
 وان كان بالسحابة عليه فقد قال أصحابنا انه هل فيه سعاد الواحد وذكر الكرخي انه لا يعمل فيه الاسهاد رجا
 أو رجل وامرأته في خلال سوال لانه يعلى هذه السهاد حكمه سري وهو وجوبه الاصح على الناس فسرط
 به العدد والصحيح هو الاول لان هذا ليس من باب السهاد بل من باب الاحار لا يرى ان الاصح به على
 الساهد تم تعدي الى غير فكان من باب الحذر ولا سطر به العدد ولوراً وانوم السنن الهزل بعد الزوال أو قبله وهو
 لله المسئلة في قول أي حنيفة ومحمد ولا يكون ذلك اليوم من رمضان وقال أبو يوسف ان كان بعد الزوال فكذلك
 وان كان قبل الزوال فهو لله الماسة ويكون ذلك اليوم من رمضان والمسئلة محلقة من الصها وروى عن عمر
 وامرأته ودوا من عمر وامرأته من فو لهما وروى عن عمر رضي الله عنه رواه اخرى من قوله وهو قول علي وبأسه
 رضي الله عنه او على هذا الخلاف هلال سوال اذار أو يوم السنن وهو يوم الثلاثاء من رمضان هل الزوال أو بعد
 فهو لله المستقله عندهما ويكون اليوم من رمضان وعد ان رأوا قبل الزوال يكون لله الماسة ويكون اليوم
 يوم الفطر والاصل عندهما انه لا يهتفي روي في خلال هل الزوال ولا بعد وانما العسر لرويه قبل غروب الشمس
 وعد عسر ووجه قول أبي يوسف ان خلال لا يرى هل الزوال عاد الا ان يكون للسنن وهذا وجوب كون اليوم
 من رمضان في خلال رمضان وكونه يوم الفطر في خلال سوال ولهما قول الذي صلى الله عليه وسلم وهو ما روي به
 وأقطر الزوال به أمر بالصوم والفطر بعدنا روي به وفيما قاله أبو يوسف بنقدم وجوب الصوم والفطر على الزوال
 وهذا خلاف النص ولأن أهل مصر لم يرووا خلالاً فأكلنا سعدان ملاس يوماً صاموا وهم رجل صام يوم السنن
 به رمضان حمراً وأهلال سوال عسة التاسع والعشر من رمضان فصام أهل مصر سبعة وعشر من يوماً
 وصام ذلك الرجل ملاس يوماً أهل مصر قد صاموا وأحسوا وأما ذلك الرجل وأخطأ لا بحال السه انالس
 ان صام رمضان لرويه خلال اذا كانت السحابة مصحفة أو بعد سبعين ملاس يوماً كما يظن به الخشب وقد عمل
 أهل مصر بذلك وحالف الرجل فقد صام أهل مصر وأخطأ الرجل ولا تصح على أهل مصر لان الشهر قد يكون
 ملاس يوماً وقد يكون سبعة وعشر من يوماً لعله الذي صلى الله عليه وسلم السهر هكنا وهكذا أسأرا في جمع
 أصابع به ثم قال السهر هكنا وهكذا ملاس يوماً وحسن اهمه في المرأه حبان الشهر قد يكون ملاس وقد يكون
 سبعة وعشر من وقد روي عن أبي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

وسلم تسعة وعشرين يوماً كرمحاً بين يديهم يلاسن يوماً ولو صام أهل بلد يلاسن يوماً وصام أهل بلد آخر تسعة
 وعشرين يوماً فإن كان صوم أهل ذلك البلد روزه الحلال ومن ذلك عندنا صومهم أو عندنا صوم يلاسن
 يوماً صام وأرمضاً فعلى أهل البلد الآخر فصلاً ومن لا هم أظفروا وما من صام لسبب الرضا تسعة
 روزه أهل ذلك البلد وعدم روزه أهل البلد لا صدق في روزه أو لم يناد العدم لا نارض الوجود وإن كان صوم
 أهل ذلك البلد يعمرونه دلالاً رمضان أو لم ينف الرويه عندنا صومهم ولا عندنا صوم يلاسن يوماً فلهذا
 أسألوهم حسب مقتضى ما رخصنا نصوص يوم وليس على أهل البلد الآخر قضاء لما ذكرنا من السهر وقد يكون
 يلاسن وقد يكون تسعة وعشرين يوماً إذا كانت المسافة بين البلد من روزه لا تختلف في المطالع فأما إذا
 كانت من بلد فلا يرم أحد البلد من حكم الآخر لأن المطالع إذا تعدد المسافة العاصية يختلف في أهل
 كل بلد فمطالع بلدهم دون البلد الآخر وحتى في أي بلد الله في أي موى العصر ربه أسعى في أهل استكنه به
 إن السعي يربط ما وس على سائرهم يرى السعي بعد ذلك برمان كبر فقال رجل لأهل البلد الفلاني ولا يعمل من
 على رأس المارة إذا كان يرى عروب السعي لأن معرف السعي يختلف في مختلف مطلقها وعبر في كل موضع
 مصر به ولو صام أهل مصر تسعة وعشرين يوماً وأظفروا للرويه وهم من نص لم يصح فإن علم ما صام أهل مصر فلهذا
 نصا تسعة وعشرين يوماً لأن النصا على قدر القاب والفا هذا القدر فلهذا هذا القدر وإن لم يعلم هذا
 الرجل ما صام أهل مصر صام يلاسن يوماً لأن الأصل في السهر يلاسن يوماً ولو صام القصر فارق فادام يعلم عمل
 بالأصل وقالوا من أظفروا القصر يلاسن يوماً حتى سهر الحلال فكان تسعة وعشرين يوماً من علمه
 هذا يوم آخر لأن المصير عدد الأيام التي أظفروا دون الحلال لأن النصا على قدر القاب والفا يلاسن يوماً
 فمضى يوماً آخر بكملة الثلاثين يوماً الذي رجح على الصام في الإسلام فلهذا شرط حوار الأداة فلا خلاف في كونه
 شرط الوجوب خلافه سكره في وضعه ومنها الظاهر عن الحسن والعاصم فاما شرط صحة الأداة باجماع
 الصالحين رضي الله عنهم في كونه شرط الوجوب خلافه سكره في وضعه فاما النوع فليس من شروط صحة
 الأداة فصحيح إذا الصوم من الصبي العاقل وما عليه لكنه من شروط الوجوب لما ذكر وكذا العمل والأداة
 لتمام شروط صحة الأداة حتى لو نوى الصوم في الليل ثم في النهار أو أوعى عليه فصحيح صومه في ذلك اليوم
 ولا يصح صومه في اليوم الثاني لعدم أهلية الأداة بل لعدم أهلية السعي من المحرم والمعنى عليه لا يصح
 وفي كونه من شروط الوجوب خلافه سكره في وضعه ومنها السعي والكلام في هذا الشرط يقع في ثلاث مواضع
 أحدها في بيان أصله والثاني في بيان كونه والثالث في بيان وجهه أما الأول فاصل السعي شرط حوار الصامات كما
 في قول أصحاب السبيل وقاله في صوم رمضان في حوال المعمر حار دون السعي وأصح بقوله تعالى من شهد منكم الشهر
 فليصمه أمر بصوم السهر مطلقاً عن شرط السعي والصوم هو الأسس وقد اتى به تصريح عن العهد ولأن السعي
 أعما شرط للسعي والحاجة إلى أن يعمد المراحمة ولا مراحمة لأن الوفاء لا يحصل إلا صوماً واحداً في حوال المعمر
 وهو صوم رمضان وإلا حاجة إلى السعي بالسعي ولما قول النبي صلى الله عليه وسلم لا عمل لمن لا سعي له وقوله لا عمل
 بالسبب ولكل أمرى ما نوى ولا يصح صوم رمضان عباد والعبادة اسم لفعل بأفعاله فإحسانه حاله الله تعالى
 بأمره والإحسان والإحسان لا يحصل إلا بصوم رمضان والسعي والسعي هو العمل بالسعي في الصوم السريع
 والامساك لا يصح صوماً من دون السعي لهما وأما قوله أن السعي شرط لله من رمضان رمضان معنى الصوم
 رمضان فلا حاجة إلى السعي وقوله لا حاجة إلى السعي ليس الوصف لكن مع الحاجة إلى أن يلهي الأصل ما به أن
 أصل الامساك مردد في أن يكره ما أوجهه وفي أن يكون لله تعالى بل الأصل أن يكون فعل كل فاعل لله ما لم
 يجعله لغيره فلا بد من السعي لصحته إلى أن يكره ما أوجهه وفي أن يكون لله تعالى بل الأصل أن يكون فعل كل فاعل لله ما لم
 لمرصه عن المرض من الحاجة إلى السعي الوصف وأما الثاني في كونه فان كان الصوم عساً وهو صوم

رمضان وصوم العمل خارج رمضان والمندور به في وقت قد عجز عنه مطلقه عندنا وقال الساجي صوم العمل
 حرم به مطلقه فاما الصوم الواجب فلا عجز الا بنية معصيه وجه قوله أن هذا صوم معروف ولا يأتى الا بنية
 العرس كصوم القضا والكفارات والمندور المطلقه وهذا لان العرسه معصيه رائد على أصل الصوم بغير ما زاد
 الثواب فلا يضمن ما زاد الله وهي به العرس ولما قوله تعالى في سجدكم الشهر فليصمه وهذا قد سجدنا الشهر
 وصامه بغير عمن العهد ولان الله لو شرط انما شرط اما الصبر اما الصلاه تعالى واما التمسرين نوع ونوع
 ولا وجه للاول لان مطلق الله كان لصبر الامساك لله تعالى لا به فكيف لمطع التردد ولعل الى صلى الله عليه
 وسلم ولكل امرئ ما نوى وودى ان يكون اما كونه تعالى فلو لم يصح لله تعالى لا يكون له ما نوى وهذا خلاف
 النص ولا وجه للثاني لان مشروع الوقت واحد لا يسوع فلا حاجة الى العرسين الى اختلاف صوم القضا
 والسنن والكفارات لان مشروع الوقت وهو خارج رمضان مشروع وقت الحاجة الى التمسرين بالنسبة وهو الفرق
 وقوله هذا صوم معروف مسلم ولكن لا يتأدى به العرس بدون به العرس وقوله العرسه معصيه للصوم رائد
 عليه معصيه رائد معصيه رائد مشروع اما معصيه رائد على الصوم لان الصوم معصيه والصلاه لا تحصل معصيه رائد عليها فائت بها
 ل هو وصف اضافي بمعنى الصوم معروف ما فرضه لدخوله تحت فرض الله تعالى لا لعرسه فامس به وادام يكن
 معصيه فائت بالصوم لا بمرطه له به العرس ويزاد الثواب لفصل الوقت لا لراد صفة العمل والله أعلم ولو صام
 رمضان منه العمل أو صام المندور معصيه به العمل مع صومه عن رمضان وعن المندور عندنا وهذا الساجي لا يقع
 وكذا لو صام رمضان منه واجب آخر من القضا والكفارات والمندور يقع عن رمضان عندنا وعند لا يقع هو
 يقول لما نوى العمل فبدأ عرس عن العرس والمريض عن فعل لا يكون آسانه وعن يقول انه نوى الاصل
 والوصف والوقت قابل للاصل يعرفه لالوصف فطلب به الوصف ونفسه الاصل وانها كافيه لصبر
 الامساك لله تعالى على ما ينشأ المسئلة الاولى ولو نوى في النذر المعصيه واحدا آخر مع عما نوى بالاجماع بخلاف
 صوم رمضان وجه الفرق ان كل واحد من الوصيان نفس لصومه الا ان أحدهما وهو شهر رمضان معصيه بعض
 من له الولا به على الاطلاق وهو الله تعالى فبالتحسين على الاطلاق فظهر في حق فصح سائر الصلوات والآثار
 نفس بعض من له الولا به قاصر وهو الله فظهر به فمعصيه له وهو صوم الطلوع دون الواجبات التي هي عن
 انه تعالى في هذه الاوقات فبالتحسين الاوقات بخلافها فاذنوا صاحب هذا الذي ذكرنا في حق المقسم فاما المسافر فان
 صام رمضان عطلى الله فكذلك مع صومه عن رمضان بخلاف بين امتحانها وان صام بنسبه واجب آخر مع
 عما نوى في قول أي حسبه وعند أي يوسف ومحمد معصيه عن رمضان وان صام منه الطلوع فمعصيه عن رمضان
 وعن أي حسبه فهو روايان روي أن يوسف من أي حسبه انه معصيه عن الطلوع وروي الحسن عنه انه معصيه عن
 رمضان قال القدوري الزوايه الاولى هي الاصح وجه قوله ان الصوم واجب على المسافر وهو الزوايه والافطار
 له حصه فاذا احراز الزوايه ورل الزوايه صار هو والمعم سوا فمع صومه عن رمضان كالمعم ولا في حسبه ان
 الصوم وان وجب عليه لكن رخص له في الافطار فطره فلا رخص له اسقاط ما في دمه والطره فيه أكثر
 أولى واما ما نوى الطلوع فوجه رواه ان يوسف عن أي حسبه ان الصوم عروا واجب على المسافر في رمضان
 بدليل انه ساج له الفطر فاسه خارج رمضان ولو نوى الطلوع خارج رمضان معصيه عن الطلوع كله كذا في زمان
 وجه رواه الحسن عنه ان صوم الطلوع لا يسعني حين به المطوع بل به الصوم فيه كانه معصيه التمسرين
 وبني أصل الله معصيه صامعاني رمضان به مطلقه فمعصيه عن رمضان واما قوله ان الصوم عروا واجب على
 المسافر في زمان مجموع بل هو واجب الا انه يرخص فيه فادام يرخص ولم يروا حاشا آخر في صوم رمضان
 واجبا عليه فمع صومه عنه واما المرنس الذي رخص له في الافطار فان صام منه مطلقه مع صومه عن رمضان فلا
 سلا في وان صام منه الطلوع فما صاحبنا قالوا به مع صومه عن رمضان لا به لما قدر على الصوم صار كالصائم

والكرخي سوى بين المرحى والمسافر وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه جمع بين التطوع وسرط لكل يوم من رمضان به على حدة عند طامه العلماء وقال مالك يجوز صوم جميع الشهر منه واحد وجه قوله أن الواجب صوم الشهر كله بآل من شهد سبكم الشهر فله صومه والشهر اسم لزمان واحد فكان الصوم من أوله إلى آخر عباد واحد كالأضلاع والنجس مائة سنة واحد ولأن صوم كل يوم عباد على حدة غير معلوم بالنوم إلا أنه لعل أن ما بعد أحد به لا بعد الآخر فسرط لكل يوم منه به على حدة وقوله الشهر اسم لزمان واحد مجموع بل هو اسم لزمانه بمجمله فصباح كل يوم وبعضه ليس بوقت له وهو الليلي فمعتدل بين كل يومين وليس بوقت لها فصباح صوم كل يومين عبادين مجتمعين كصلاة وصوم كل واحد وان كان الصوم دنا وهو صوم العشاء والكفارات والدور المظنة لا يجوز إلا سبعين السنة حتى لو صام منه مطلق الصوم لا يقع جماعه لأن زمان خارج رمضان ميسر للعل سر فاعيد بعض مساجد والمطلعي بصرف إلى ما قبل الوقت وعنده بعضهم هو وقت الصلوات كلها على الأهم فلا بد من تعيين الوقت للتعصم بالنسبة ليعلم له لكنه عند الأطلاق بصرف إلى التطوع لا به أدنى والادنى ميسر به دفع الأسالك عنه ولو نوى نصره بها رمضان والتطوع كان عن العشاء في قول أبي يوسف وقال محمد بنون عن التطوع وجهه قوله أنه عن الوقت طمحين مجتمعين مسافعين مسقطا للعارض وبني أصل السنة وهو سنة الصوم فيكون عن التطوع ولأن يوسفان به التعصم في التمازج لموقع وبني أصل السنة فصارت كانه نوى صا رمضان والصوم ولو كان كذلك مع عن القضا كذا هذان نوى صا رمضان وكفارات الظهر قال أبو يوسف يكون عن القضا استحسانا والعاس أن يكون عن التطوع وهو قول محمد وجهه العاس على نحو ما ذكرنا في المسئلة الأولى أن جهي السعيين بعارضاتنا في مسقطاتنا في التعارض في سنة مطلق الصوم فيكون تطوعا رجة الاستحسان أن التجميع لبعض جهه العشاء لا به جامع من صوم رمضان وحاصل السعي بغير مقامه كانه هو صوم رمضان أو نوى الصلوات حتى يدفع به سنة سائر الصلوات ولا به بدل صوم وحب بالصلاة الله تعالى أسدا وصوم كفارة الظهر وحب سنة وحد من جهه العشاء فكان العشاء أقوى فلا رجة الا ضعف وروى ابن سبابة عن محمد بن يونس يوم نسيه فصله موى الدر وكفارات السعي فهو عن السعي للعارض ليس في ساقطه وبني به الصوم مطلقا دفع عن الدر والمعنى والله أعلم وأما السالب وهو وقت السعي فالأصل في الصلوات كلها أن سوى وقت طالع المحران أمكنه ذلك أو من الليل لأن السنة عند طلوع المعر تقرأ أول سر من العباد خمسة ومن الليل تقرأه تقديرا وإن نوى بعد طلوع المعر فإن كان الصوم دنا لا يجوز بالأجاعة وإن كان عشا وهو صوم رمضان وصوم التطوع خارج رمضان والمنذور المعسر يجوز وألذ فإن كان مسافرا لا يجوز صومه عن رمضان به من النهار وقال السائي لا يجوز بسبه من النهار إلا التطوع وقال مالك لا يجوز التطوع أصلا ولا يجوز صوم التطوع منه من النهار بعد الزوال وعند السائي فيه وقال ابن مالك الكلام مع مالك فوجه قوله أن التطوع يح للعرض م لا يجوز صوم العرض منه من النهار فكنا التطوع ولما روى عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصح لا سوى الصوم ثم بدوله فصوره عن حاشه رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخل على أهله فيقول هل عندكم عن عدا أن قالوا لا قال في صام وصوم التطوع منه من النهار الزوال مروى عن علي وابن مسعود وابن عباس وأبي طلحة وأما الكلام في ما بعد الزوال وما على أن صوم المقل عندنا غير محرى كصوم العرض وعند السائي في أحد قوله محرى حتى قال بصراعا من حين نوى لكن سرط الأسالك في أول النهار وجهه ما روى ابن عباس رضي الله عنه أنه مطلقا من غير فصل من ما قبل الزوال بعد وأما عندنا فالصوم لا يحرمه صا كان أو عشا ولا بصراعا من أول النهار لكن بالنسبة الموحدة وهو الركن وهو الأسالك وقت العدا المعارف لما ذكرنا فاذ نوى بعد الزوال بعد خلاص الركن عن السرط فلا يصح صاعدا من واحد من أجل الزوال بل ما ذكرنا وأما الكلام مع

الثاني في صوم رمضان وهو صحيح عارو في النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تصلم لمن لم يرم الصوم من الليل
 ولا من الامساك من اول النهار الى آخره ركن بلاغته في السنة لصحته تعالى وقد اختلفت في اول النهار فجمع
 الامساك في اول النهار بما في اقتدر شرطه فكذا الثاني لان صوم العرس لا يحرم ولا يجوز صوم القضا
 والكتابات والندوة المطلقة من شهر رمضان وكتاها في كل يوم رمضان ولا يموله تعالى اهل لكم ان تصام الزمان الى قوله
 ثم اتوا الصيام الى الليل اما في الصوم الا على السبب والجماع في ليل رمضان الى طلوع الفجر واما بالصيام عليها
 حد طلوع الفجر ما عداه لان كل يوم للصوم مع التراخي فكان هذا امر بالصوم مراعاة في اول النهار والامر
 بالصوم امر بانه لا يصح للصوم سريعا من الشهر فكان امر بالصوم منه ما عدا عن اول النهار وقد اختلف في
 آتي بالأمور به فخرج عن العهد وقد دللنا ان الامساك في اول النهار يقع صوما وحده وبه السنة اوله ووجدنا
 اعمام النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان في وقت حصر سريعا للصوم رمضان لو جرد ركن
 الصوم مع سريانه التي رجح الى الالهة والمجته ولا كلام في سائر السراط واعمال الكلام في السنة ووجهها وب
 وجود الركن وهو الامساك وفي العدا المعارى والامساك في اول النهار شرط وليس ركن لان ركن العباد
 ما يكون ساعا على البدن مخالفا لعماد وهو النفس وذلك هو الامساك وفي العدا المعارى فاما الامساك في اول
 النهار فعاد فلا يكون ركن بل يكون سريانا لا يسهل الى بعض معنى الركن الا انه لا يرف كونه وسيلة لتحال
 لجوار ان لا يوسى وبه الركن فاداب في طهر كونه وسيلة من حيث وجود السنة بشرط لصيرورة الامساك الذي
 هو ركن عباد لا لما يصير عباده نظر في الوسيلة على ما ذكرنا في اختلافنا واما الحديث فهو من الاحاد فلا
 يصلح بناه في الكتاب لكنه يصلح مكلا في محمل على نبي الكتاب كونه لاصلاه لخلاف المسح لا في المسح لكون
 محلا لاندلس بعدد الامكان واما صام القضا والندوة والكتابات فاما ما هي وفي معنى فاسر عا لان خارج
 رمضان معنى العمل موضوع له سريانا لان السنة لغيره فادام موسم الليل صوما آخر في اوقات بعضها لتطوع
 سريانا على غيره فاما هذا كوف معنى الصوم رمضان وقد صامه لو جرد ركن الصوم وسريانه على ما
 واما الكلام مع رفق المسافر اذا صام رمضان منه من النهار فوجه قوله ان الصوم عدا على المسافر
 رمضان حقا الا ترى ان له أن يطر والوقت عدا حتى لصوم رمضان في حقه فان له أن يصوم عن راحة
 فانه صوم القضا خارج رمضان ولا يادى منه من النهار كذا هذا ولان الصوم واجب على المسافر ورمضان
 وهو العزم في حقه الا انه أن يرحض بالافطار وله ان يصوم عن راحة آخر عدا في حقه نظري في الرخصة
 والندوة انصافا منه من اسقاط العرس عن دمه على ما ينفقها بغيره فادام يطر ولم يواحا آخر في صوم
 رمضان واجاعله وقد صامه فخرج عن الهذه كالمع موا وصل من من الصيام وهو بيان كفه السنة
 ووقت السنة سريانا لا سريانا في العدا وانا اسبه عليه شهر رمضان فحري وصام سريانا عن رمضان وحمله
 الكلام فيه انه اذا صام سريانا رمضان لا يحاق ما ان وافق شهر رمضان اوله فوافي بان تقدم أو تأخر وان وافق
 وهذا لا سبيل لانه ادى ما عليه وان تقدم في غير لانه ادى الواجب قبل وجوبه وقبل وجوده وجوبه وان
 تأخر وان وافق سوال نحو لكن راجح فيه والله الهادي في عدد الانام ومنه ما في وجوبه من الليل واما
 مواضع العدد ولان صوم شهر آخر بعده يكون صام والقضا يكون على قدر العايب والشهر قد يكون ثلاث نوما
 وقد يكون سبعة وعشرين نوما واما من السنة ووجودها من الليل فلا يصوم القضا لا يجوز عطل السنة ولا
 منه من النهار ماد كراهة فاقدم وهل بشرط به القضا ذكرنا قدر في سرحه شخص الكرخي به لا بشرط
 وذكرنا في سرحه شخص الطحاوي ان بشرط والصحيح ما ذكرنا قدر في لا يوسى ما عليه من صوم
 ر صان وعده القضا في ذلك منه يعني القضا وما نهد الخ لانه او افق صومه شهر سوال فطران كان
 رمضان كاملا وسوال كاملا في نوما واحدا لاجل يوم العطر لان صوم القضا لا يجوز فيه وان كان رمضان كاملا

وسؤاله ما يصح من يومه وما لا يحل يومه الفطر وما لا يحل الصوم لان الفضا يكون على قدر العائث وان كان
رمضان افضا وسؤاله كاملا لا يمس عليه لانه اكل عند العائث وان وافق صومه هلال ذي الحجة فان كان
رمضان كما لا بد والحمد لله كاملا فصلى الله عليه اتمام يومه الا يحل لان اتمام التسريع لان الفضا
لا يجوز في هذه الايام وان كان رمضان كاملا ودوا الحجة ايضا فصلى الله عليه اتمام يومه وان وافق
الحج وان اتمام التسريع وان كان رمضان افضا ودوا الحجة كاملا فصلى الله عليه اتمام لان اتمام التسريع
وان وافق صومه شهرا آخر سوى هذه الشهور فان كان الشهران كاملين او افاض من اوكا رمضان افضا
والشهر الاخر كما لا بد منى عليه وان كان رمضان كاملا والشهر الاخر افضا فصلى الله عليه اتمام لان العائث يوم
واحد ولو صام بالتسريع من غير ان يوافقه صام في كل سنة من شهر رمضان فله يجوز صومه في السنة الثانية
عن الارثي وفي الدالة عن السنة وفي الراية عن السنة فكذلك قال بعضهم يجوز لانه في كل سنة من السنة والثالثة
وارابعة صام يوم رمضان ادى عليه وليس عليه الا ان يصام مع فصا عن الاول وقال بعضهم لا يجوز وعنه
الز صايات لا يصام في كل سنة عن رمضان دل دخول رمضان وفصل الله به عن شهر رمضان وان رحمه الله في
ذلك بعضا فقال ان صام في السنة الثانية عن الواجب عليه الا ان يمتنع من رمضان يجوز وكذا في الثالثة والرابعة
لا يصام عن الواجب عليه والواجب عليه فصا صوم رمضان الاول وان الثاني ولا يكون عليه الا فضا
ر رمضان الا حرجا فيه لا يما تصاه فعليه فصاوه وان صام في السنة الثانية عن الثالثة وفي السنة الثالثة عن الرابعة
لم يجوز عليه فصا الز صايات كلها اما عدم الجواز عن رمضان الاول فلا يمتنع من صومه وعن السنة في الفضا
سقط ولا يجوز عن الثاني لا يصام فيه من عدمه عليه وكذا الثالث والرابع وصرف له مسلا وهو رجل ادى بالامام
على طين ابريد فاداه عمر وضع اتمداوه ولو اتمدى ريد فاداه عمر ولم يصح اتمداوه لانه في الاول نوى
الامدا بالامام الا انه طين ان الامام يد فاحتاط في طيه فهذا لا يحد في صحة اتمداه بالامام وفي الثاني نوى الامدا
ر يد فاداهم يكن ريد انى انه ما اتمدى ما حد كذلك هما اذا نوى في صوم كل سنة عن الواجب عليه بثلثه
ن الواجب عليه لا الاول والثاني الا انه طين انه الثاني فاحتاط في طيه وعنه عن الواجب عليه لا عما طين والله اعلم واما
السرابط التي يخص بعض الصايات دون من وهي سرابط الوجوب فيها الاسلام فلا يجب الصوم على الكافر
في حق احكام الله بالاحلال حتى لا يتخاطب بالفضا عدلا اسلام واما في حق احكام الله فكل ذلك عندنا وعند
السلفي يجب وليس المسلم ان الكفار غير محتاطين بسرايع هي عبادات عندنا حلالا فانه وهي تعرف في اصول
الفقه وهي هذا يخرج الكافر اذا اسلم في بعض شهر رمضان انه لا يرميه فصا ما صلى لان الوجوب لم ينسب دما
مضى ولم يصور فصا الواجب وهذا النسخ على قول من يسقط لوجوب الفضا ما ينسب وجوب الادا من
مساكنها واما على قول من لا يسقط ذلك منهم فاعلم لا يرميه فصا ما صلى لمكان الخرج ادلوله ذلك لرمه فصا
جميع ما صلى من رمضان في حال الكفر لان البعض ليس ما ولى من السنة وعنه من الخرج ما لا يحد وكذا اذا
اسلم في يوم من رمضان قبل الزوال لا يرميه صوم ذلك اليوم لا يرميه فصاوه وقال مالك لرمه وانه غير مستد
لانهم يكن من اهل الوجوب في اول اليوم ولما في وجوب الفضا من الخرج على ما يوافقها الباع ولا يجب صوم
رمضان على الص وان كان عاقلا حتى لا يرميه الفضا بعد اللوع فتقول التي صلى الله عليه وسلم رفع العلم عن ثلاث
عن الصبي حتى يتعلم وعن المحجوب حتى يفزع عن النائم حتى يستيقظ ولا ان الصبي لم يصم بثلثه وهو وعنه
واسعاه بالهوى والعصيان عليه منهم ان يتخطا واذا الصوم باعط السرعة العبادات بطراله فاداهم بثلثه
الصوم في حال الفضا لا يرميه الفضا لما يباينه لا يرميه لمكان الخرج لان مذهبا منه فكان في احكام الفضا
عليه بعد اللوع سرح ركبة اذ يلحق في يوم من رمضان قبل الزوال لا يجوز صوم ذلك اليوم وان نوى وليس عليه
وصاوا لم يجب من اول اليوم لعلم اهل الوجوب بثلثه والصوم لا يجرأ وجوبا وجوارا لما فيه من الخرج

على مادركما وروى عن أبي يوسف في الصبي يبلغ من الرأى أو اسلم الكافر أن علمهما التقيا ووجههما أدركا
وفيهما نصارى كما أدرك من الليل والصبح حواط طاهر الزاوية لما ذكرنا أن الصوم لا يهرأ وهو ما إذا لم
يحب عليهما العصى فيجب الباقى أو لما في إيجاب التقيا من الخرج وأما العمل فهل هو من سراط الوحوب وكذا
الأفاهة والعقبة فالخامسة ما احتاجنا السب من سراط الوحوب ونحو يوم رمضان على المحبون والمعنى عليه
والنام لكن أصل الوحوب لا يحوب إلا إذا ما على أن عسدهم الوحوب وتعالى أحدهما أصل الوحوب وهو
اسم الله الذي هو الواجب وأنه ما لا سب لا ما خطا ولا سوط القدر لتوجه بل من حرام الله تعالى سب
العبد أو أى والثانى وحوب الأداة وهو اساطع في اسمه وهو يعنى من الواجب وأنه سب ما خطا وسوطه القدر
على فهم الخطا وعلى أذا ما ما وله الخطا لأن الخطا لا سوجه على العاخر عن فهم الخطا ولا على العاخر
عن فعل ما ساوله الخطا والمحبون لعدم عمله أو لا سب والمعنى عليه والنام لحرهما عن استعمال
عملهما عاخرين عن فهم الخطا وعن أذا ما ساوله الخطا فلا سب وحوب الأداة في فهمهم ويبقى
أصل الوحوب في فهمهم لأنه لا سب ما القدر بل من حرام الله تعالى هذا الأصل معروف في أصول الفقه
وفي اختلافات وقال أهل الفقه من ما احتاجنا عاورا إلى أن الوحوب في الحقيقة نوع واحد وهو
وحوب الأداة فكلى من كان من أهل الأداة كان من أهل الوحوب ومن لا سب وهو احتساب أساذى
الشيخ الأصل الزاهد على أن من سب أهل الله جد من أحد المهرمى رضى الله عنه لأن الوحوب المعمول
هو وحوب العمل كوحوب الصوم والصلاة وسائر العبادات من لم يكن من أهل أذا الفعل الواجب وهو التاخر
على فهم الخطا والقادر على فعل ما ساوله الخطا لا يكون من أهل الوحوب ضرورة والمحبون والمعنى عليه
والنام عاخرين عن فعل الخطا بالصوم وعن أذا أنه إذا الصوم السرى هو الأصل الله تعالى ولا يكون ذلك بدون
الله وهو لا نسوا من أهل الله فلم يكن من أهل الأداة فلم يكن من أهل الوحوب والذي دعا إلى أولى
القول بالوحوب حتى هو لا ما سب لا جاع على سب وحوب السب على المعنى عليه والنام بعد الأداة
والأداة بعد معنى بعض الشهر أو كله وما نصح من مذهب أبا جرحهم الله في المحبون إذا أفى في بعض شهر
رمضان أنه يحب عليه فما مسمى من الشهر فقالوا أن وحوب التقيا سب على جواب الواجب الموعود عن
وبه مع القدر عليه وأما الخرج فلا بد من الوحوب في الوعد فمواهبى عن إيجاب التقيا فاصطبرهم ذلك
إلى أن سب الوحوب في حال المحبون والأعما واليوم وقال الآخر أن وحوب التقيا لا سبى ما به الوحوب
لا الحجة وأما سبى قرب العباد عن وفاء العبد على التقيا من عرجوح ولذلك احتلت طرفهم في المسئلة
وهذا الذي ذكرنا في المحبون إذا أفى في بعض شهر رمضان أنه يلزمه ما مسمى جواب الأسس والقاس
أن لا يلزمه وهو قول غير الساذى وأما المحبون جوابا وسو عاين حتى قبل دخول شهر رمضان وأما بعده
فلا يضا عليه عندنا ما لمعنا وعندنا ما لمعنا وجه القاس أن التقيا هو سب من الواجب ولا وحوب
على المحبون لأن الوحوب بالخطا ولا خطا عليه لا سب القدر من ولهذا لم يحسب التقيا في المحبون المسووف
شهر وجه قولنا ما من قال بالوحيوب في حال المحبون قولنا أنه الواجب عن ود وقدر على فضا من عر
شرح فله من فضا ما سب على النام والمعنى عليه ودليل الوحوب لهم وحوب سب الوحوب وهو الشهر
الصوم نصا إلى مطلقا حال الصوم الشهر والأصالة دليل الله وهو قادر على القاس من عرجوح وفي إيجاب
التقا عندنا لا سب عرجوح وأما سبى القول بالوحيوب في حال المحبون قولنا هذا شخص فانه صوم شهر رمضان
وقدر على فضا من عرجوح فله من فضا ما سب على النام والمعنى عليه ومعنى قولنا فانه صوم شهر رمضان
أى لم يصم شهر رمضان وقولنا من عرجوح فله لا خرج في فضا تصم الشهر وتاخرها من وجب
أحدهما أن الصوم عاد والأصل في العبادات وهو ما على الدوام سب الأمكن وأتقا الخرج لما ذكرنا

الخلافة الآن السبع من شهر رمضان من السنة في حق القادر على الصوم في الوقت المطلق في حق المأخر
 عنه وماله والاني أنه لما فاتته صوم شهر رمضان فقد فاته الوقت المعلن به فصاح إلى استدراكه بالصوم في
 عدد من أيام آخر يوم الصوم فيها أم العاصب فصره الوقت بالقدر الممكن فإذا لم يدر على نفسه من غير
 حرج أمكن القول بالوجوب عليه فثبت لكل المعصية عليه والنام بخلاف الجنون المسووع فإن هناك في
 محال القضا حرمه إلا أن من المسووع فلما رول بخلاف الأغما واليوم إذا أسويع لا ناسبعه
 بأدواله من ملحق بالعدم بخلاف الجنون فإن أسبعه ليس ساذر وسوى الخراف في وجوب قضاء ما عصى
 عبداً بما في الجنون العارض ما إذا كان في وسط الشهر أو في أوله حتى لو كان قبل الشهر ثم أفان في آخر
 يوم منه بمره فضاء جمع الشهر ولو كان في أول يوم من رمضان فلم يكن الا بدمع في الشهر بمره فضاء
 كل الشهر الا قصدا اليوم الذي حقه ان كان يوم الصوم في التسل وان كان لم يوصى جميع الشهر ولو
 كان في طرفي الشهر وأفان في وسطه فعليه فضاء الطهرين وأما المجرى الأصلي وهو الذي بلغ محوياً ثم أفان في بعض
 الشهر فقد روي عن جده أنه قرن بينهما فقال لا يقضى ما عصى من الشهر وروي عن أبي جعفر رحمه الله تعالى
 أنه سوى بينهما وقال يقضى ما عصى من الشهر وهكذا روي هشام عن أبي يوسف في صفة له عشرين من حكم
 رول محوياً حتى أتى له بلا يؤمنه أو أكثر من صبح في آخر يوم من شهر رمضان فالفاس أنه لا يجب عليه فضاء
 ما عصى لكن أسدحس ان يقضى ما عصى في هذا الشهر وحده قول محمد بن رمان الأفاقي في حذر رمان أسدا
 التكليف فأسد الصبر إذا تابع في بعض الشهر بخلاف الجنون العارض فإن هناك رمان التكليف سبي المجرى إلا
 أنه عجز عن الأداء نعارض فأسد المجرى من العاص عن إذا الصوم إذا صبح وجه رواه عن أبي جعفر وأبي يوسف
 ما ذكرنا من الطهرين في الجنون العارض ولو أفان الجنون حوياً عارضاً في مازر رمضان قبل الزوال فبوي الصوم
 أخره عن رمضان والجنون الأصلي على الاحتلاف الذي ذكرنا وبخروجي الأغما واليوم الاحتلاف بين أفعالنا
 وعلى هذا الظاهر من الحصص والفاس أهم شرط الوجوب عند أهل القصاص من مباحة إذا الصوم السري
 لا يقضى من الحصص والفاس فبدر القول بوجوب الصوم عليهم ما في وقت المجرى والفاس إلا أنه يجب عليهم ما
 فضاء الصوم لغواب صوم رمضان عليهم ما ولقد روي ما على القضا في عدد من أيام آخر من عجز مخرج وليس عليهم ما
 الصلوات لم يفسد من الخرج لأن وجوبه مكرري في كل يوم خمس مرات ولا يلزم الحاص في السنة الا قضاء عجزه
 أيام ولا خرج في ذلك وعلى قول عامة المتأخرين ليس بشرط وأصل الوجوب ثابت في حالة الحصص والفاس وإنما
 بشرط الظاهر لا هلته إلا إذا والأصل فيه ما روي أن أمراً سألت عاصبه رضى الله عنه فقال لم يقض الحصص
 الصوم ولا يقضى الصلاة فقال عاصبه رضى الله عنه إن شاء الله أحرره أنه هكذا أكل الدنيا فعلى علي هذا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أسأرت إلى أن تلتب بعبادة المحصا والظاهر أن فواها بلغ الصلوات ولم يفعل أنه أنكر
 علمه مكرريكون أحماس الصلوات رضى الله عنهم ولو ظهر بأنه قد طلع الفجر قبل الزوال لا يخرجهم ما صوم
 ذلك اليوم لأن فرض ولا عن فعل لعدم وجوب الصوم عليهم ما ووجود في أول اليوم فلا يجب ولا يوجب في
 الباقي لعدم التعري وعليهما فضاء مع الأيام إلا حرم ما ذكرنا وأن طهر ما قبل طلوع الفجر فطهران كان الحصص
 عصره أيام والفاس أن بعض يوماً فعلهما فضاء صلاة العسا وعجزهم ما صومهما من العبد عن رمضان إذا نوبا
 قبل طلوع الفجر لخروجهما عن الحصص والفاس عجزاً قطع الدم فضع الحاجة إلى الله لا عجزوا كان الحصص
 دون العسرة والفاس دون الأربعين فإن بقي من التسل مقدار ما سبغ للأعسال ومقدار ما سبغ الله بعد
 الأعسال فكذلك وإن من التسل دون ذلك لا يلزمهما فضاء صلاة العسا ولا يخرجهم ما صومهما من العبد
 وعليهما فضاء ذلك اليوم ولو ظهر بأنه قد طلع الفجر لأن مد الأعسال مقدار دون العسر والأربعين من الحصص
 ما جاع الصلوات رضى عنهم ولو أسلم الكافر قبل طلوع الفجر عجزاً ما عكة الله عليه صوم العبد والأفلا

وكذلك الصبي اذا بلغ وكذلك المحزون حوبا أو صاعا على قول جندلا به عترة الصبا عسده

فصل في ما ذكره من أكل المسالك عن الأكل والسرب والجماع لأن الله تعالى أباح الأكل والسرب والجماع في سائر أحوالهم وأوله تعالى أحل لكم لسله الصيام الزم إلى قوله فالآن بأسروهم واسعوا ما كتبنا قبلكم وكلوا وأسروا حتى ينزل لكم الخط إلا من من الخط الأسود من الفجر أي حتى ينزل لكم صوتهم من ظلمة الليل من السحر من أمرهم بالامتناع عن هذه الأسا في النهار بوجه عروحل ثم أعوا الصيام إلى الليل وذلك أن ذكر الصوم ما قبله فلا يوجد الصوم بدونه وعلى هذا الأصل سمي بيان ما بعد الصوم وبمنه لأن امتناع الناس عند نوبات ركة أمر ضروري وذلك الأكل والسرب والجماع سواء كان صوم ومعنى أو صوره لا معنى أو صوره وسواء كان صوم ضروريا أو غير ضروريا كان عمدا أو خطأ طوعا أو نكرا فاعيدان كان ذلك الصوم لا بأسا في معنى الناس والناس أن يعدوا أن كان بأسا وهو قول مالك لو جحد صدقوا حتى قال أبو حنيفة لو لا أن الناس لقلب عصي أي لو لا قول الناس أن أبا حنيفة حاله إلا صرا لم يصح لكتا وكنا الناس بالنسب وهو ما روي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من سبي وهو صائم فأتى أو سرب فسلم صومه فإن لم يفسد وحل أطعمه وسما حكم ما صومه وحل باق طاع به فعله عه باصافه إلى الله تعالى أو فوجعه من غيره عند وروي عن أبي حنيفة أنه قال لا فضا على الناس إلا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم والقاس أن عصي ذلك ولكن اساع الأراؤلي إذا كان صحيحا وحديث صحيحه أبو حنيفة لا يسي لاحد منه مطلق وكذا اتفقوا بوجوب حبس قال وليس حديث ساند حتى على رده وكان من صار فيه الحديث وروي عن علي وابن عمر وابن هريرة رضي الله عنهم ممل مذهبا لأن الناس في باب الصوم مما علق وجوده ولا يمكن دفعه إلا بخرح فذا عذاره في الجرح ومن عطا والنوري إجماعا فليس الأكل والسرب وسبب إجماع الناس فعلا عند صومهم في إجماع ولا يصدق الأكل والسرب لأن القياس يصحى العساق في الكل لغواب ركن الصوم في الكل إلا أن كانا القياس بخلافه وأنه ورد في الأكل والسرب في إجماع على أصل الناس وأما قولهم الحديث ورد في الأكل والسرب لكنه مطلق على نوحى في الكل وهو أنه فعل مضاف إلى الله تعالى على طريق التعحصن بقوله فاما أطعمه الله وسما قطع أماسه عن المعدل فوجعه من غيره صفة واحسار وهذا المعنى نوحى في الكل والله أنا كاتب مصوصا عليها كان الحكم مصوصا عليه وسعيم الحكم عديم الطه وكذا معنى الجرح بوحى في الكل ولو لا فعل له المصام وهو لا صد كراه صام ثم علم بعد ذلك فعله القضا في قول أبي يوسف وعمر بن الخطاب وروى ر نادى فضا عليه وجهه فو لهما أنه لما تذكراه كل ما ساء من صد صومه ولا يوجب أنه أكل معه إلا أن عند أنه ليس بصائم فطل صومه ولو دخل الثياب خلفه لم يعط لأنه لا تمكنه الإحرامه واسمه التماسي ولو أحده فأكفه فطر لأنه نعمنا كله وإن لم يكن ما كولا كانوا على التراب ولو دخل الثياب أو النسا أو الزا سعى في حلقه لم يسلر لما قبلوا وكذا لو أبلغ الليل أي في بعض المصحة في مع الزان أو أبلغ الزان الذي أحضج في فمها ذكرنا ولو بني بين أسانه في ما لم يحد كفي الخاتم الصغرى أنه لا يصد صومه وإن أحده حلقه معمداروى عن أبي يوسف أنه من بعد عليه القضا ولا كفار عليه وروى ابن أبي مالك قال كان معمدار الجسه أو أكثر بعد صومه وعليه القضا ولا كفار كما قال أبو هريرة رضي الله عنه الله تعالى وفرا يوسف مجبول عليه وإن كان دون الجسه لا يصد صومه كالود كفي الخاتم الصغرى والله كورقه مجبول عليه وهو الأصح ووجهه أن ما دور الجسه سري بين الإنسان ساد فلا يمكن التحرر عنه عذرا لا يوجب التماسي ولا كذلك فترا الجسه فإن ما دون الإنسان عزم معاد فمكن الإحرام عنه فلا يلحق بالأمي ودل فرعلم القضا والكفارة وجهه قوله أنه كل ما هو مأكل أو شرب في بعضه إلا أنه معمدار لسه اللحم المشي ولأنه أكل ما لا يؤكله إلا لا يصد به العدا ولا الدوا فإن ما ستر فرأيه إلى السها فوجع في حلقه فطره فطر أو ما صب في مبراب المبراب

ان الاحرام عنه ممكن وقد وصل المباح الى خوفه ولو اكره على الاكل أو السرب فاكل أو سرب بغيره كبرها وهو
 اكره صومه بغيره فلا خلاف عندنا وعند غيره والساقى لا يفسد وجهه فلو لم يكن هذا أهدر من الساقى
 ان الساقى وحده الفعل جرمه واعماله مضمونه عنه من فالتص وهو ان يوحده الفعل أصلاً فكان
 عذر من الناس لم يفسد صوم الناس بهذا أولى ولنا ان من أكل أو سرب ففسد صومه المعدى الى خوفه مستحب
 عليه وجوده عن التحريم عنه في الجملة لا في الصوم كالأكل أو السرب بغيره فكل هذا لا ان المصنوع
 في الصوم معناه وهو كونه وسيلة الى السكر والتعوى وهو الطبع العاقل على القصد على ما يشاء ولا يحصل من
 ذلك اذا وصل العبد الى خوفه وكذا النائم الصائم ما معناه وهو ان يفسد صومه او يحرمه جامعها روحها ففسد
 من ياعمد احكاماً في الصوم والكلام مع على مجموع ما ذكرنا ولو عصى من أو استسحب من المباح حلقه ودخل حرمه
 ان لم يكن ذلك الصوم لا يفسد صومه لا به ولو سرب لم يفسد بهذا أولى وان كان اكره صومه عندنا وقال
 نأى لى ان كان وصورة للصلاة المكروه لم يفسد وان كان للطاوع فسد وقال الساقى لا يفسد أهما كان وقال
 بعضهم ان يفسد من لا يفسد من المباح حلقه لم يفسد وان ادعى التلاص فسد وجهه فلو لم يكن لى ان
 وصول الصلاة المكروه من مكان المصنوع والاستسقاء من ضرورات اكمال القرص فكان الخطأ فيها عذراً
 فلا صلاة التاوع وجهه قول من فرق بين التلاص وما زاد عليه ان الله جعل التلاص فكان الخطأ فيها من
 ضرورات اتمامه الله فكان عذراً ما زاد على التلاص من ما لا يعذر على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم من
 اذا وقع في المصنوع وطعم فلم يفسد صومه والكلام مع الساقى على مجموع ما ذكرناه ان المباح لا
 يفسد الحلق في المصنوع والاستسقاء عاد الاصل ان الله جعلها في حرمه في حرم الصائم قال النبي صلى الله
 عليه وسلم للقط من صدر بالغ في المصنوع والاستسقاء الا ان يكون صاعاً فكان في المباحه معداً فلم يفسد بخلاف
 ما سئل ولما سئل في ما رزق من صاع لم يفسد لعل النبي صلى الله عليه وسلم يلاص لا يفسد الصائم الى والجماع
 الاسلام ولا به لا يصح له فيه فيكون كالنبي ولو نظر الى امره وسكره فارتل في طهره وقال بالناس تتابع نظر
 ان لا تتابع في النظر كالنبي ولنا انهم يوحدهم الجماعة لا صورته ولا معنى لعدم الاستماع بالناس فاسسه
 احكاماً بخلاف الناس ولو كان ما اكل أو سرب باسمه يذكروا في الله او قطع المباح او كان ينصرف قطع المحرم
 هو سرب المباح قطعاً أو ما اكل فالتا في الله وصومه بغيره لعدم الاكل والسرب بعد التلاص والطاوع ولو كان بجماع
 رأى في المباح اسم الصوم عند كرمه ساعه أو كان شامع في الليل فطلع المحرم وهو شامع من ساعه
 صومه بغيره ففسد صومه وعلمه الفضا وجهه قوله ان حرم الجماعة حصل بعد طالع المحرم والد كراهه
 في لسان الصوم لو حرم المصنوع وان دل ولنا ان الموحده بعد الطالع والتلاص وهو التبع ترك الجماعة
 ترك الذي لا يكون محصله ان يكون اسعاً لا يفسده فلم يوحدهم الجماعة بعد الطالع والتلاص رأساً لا يفسد صومه
 فلو لم يفسد في الاكل والسرب كذا في الجماعة وهذا امر عذر ما ذكرناه عند مطلع المحرم فاما اذا لم يفسد في
 له الفضا ولا كفار عليه في ظاهر الرواية وروى عن أبي يوسف انه فرق بين الطالع والتلاص في الطاوع
 له الكفار وفي التلاص كفاراً عليه وقال الساقى عليه الفضا والكفار فيها جماعاً وجهه قوله انه وجد الجماعة
 ما رزق من صاع الوحد بعد طالع المحرم والد كرمه ساعه أو كان شامع في الليل فطلع المحرم وهو شامع من ساعه
 فرق بين الطالع والتلاص كراهه في الطالع اسد الجماعة كان عذراً لجماعه واجتماعه وانتهى والجماع العبد
 حب الكفار وأبى الد كراهه في الجماعة كان باسمه وجماع الناس لا يوجب فساد الصوم فصلاً عن وجوب
 كفار وجهه ظاهر الرواية ان الكفار اعانته فساد الصوم وفساد الصوم يكون بعد وجوده وبغاية الجماعة
 مع وجود الصوم اذا أصبح وجود استحالة الاسد لا يحب الكفار ووجوب الفضا لا لعدم صومه الصوم لا
 فساد بعد وجوده ولا في هذا جماع لم يعلل باسمه ووجوب الكفار فلا يعلل بالجماع لان الكل فعل واحد

وله شبه الاتحاد وهذه الكمار لا تنكح مع السهم لما ذكره ولو أصبح حيا في رمضان فصومه نام صلي عليه
 الصالحين صل على واسم سعد ودينس وابى لفردي وابى ديوان عاص وابى عمرو معادى حل رمى ابه
 تعالى عنهم ومن ابى هر رضى الله عنه انه لا صوم له واحس عاروى س الى صلى الله عليه وسلم انه قال من
 أصبح حسا فلا صوم له بخروج الكعبة والله راوى الخديب وأ كده باقسم ولعامة الضعفاء بوله تعالى أحل لكم
 لسلطة الصيام الرضا الى سائكم الى قوله ولا س باسروه واسعوا ما كتب الله لكم وكذا واسر نواحي يس
 لكم الخط الأنص من الخط الأسود من المحر أحل الله عز وجل الخما في لثاني رمضان الى طلوع الفجر وإذا
 كان الخما في آخر الليل سى الرجل حسا بعد طلوع الفجر لا محالة فدل ان الحما لا يصير الصوم واما حديث ابى
 هر ر فقد رده عنه وأم سلمة ه الساسة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصح حسا من عدا حذم م
 بم صومه ذلك من رمضان وقالت أم سلمة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصح حسا من قرآن أى حجاج
 مع ابنه حرواحد ورد بها الكتاب ولو بوى الصائم العطر ولم يحد س آخر سوى السه فصومه نام ودين السابى
 بعل صومه وجه قوله ان الصوم لا يله من السه وقد تنص به الصوم به صد وهو الأفعال فقل صومه لم يله
 سرطه ولما انحدر الله لاهر به فى احكام السرع ما لم يصل به الفعل فتول الى صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى
 بهما من أبى ما تحب به أنفسهم الم سكموا أو فعلوا وبه الافعال لم يصل به الفعل وبه سى انه ناقص به
 الصوم به العطر لان به الصوم به صل بها لفعل فلا يطل به لم يصل بها لفعل على ان السه شرط اتفاد
 الصوم لا شرط بقاءه بهذا الا ترى ما يبي مع اليوم والناس والعقبة ولو درع اتي لم يضره سوا كان اقل من مل
 الم أو كان مل الم لم يول الى صلى الله عليه وسلم ذلك لا يطر الصائم الى والمعلمه والا حلال وموله من دا
 فلا يصح عليه ولا يدرع الى بما لا سكر الحجر به مل ناه على وجه لا عكة دفعه فاسه النامى ولا لا اصل
 أن لا يصح الصوم بالنى سوا درعه أو قبالا فساد الصوم معلن ما تحول سرفا ذل الى صلى الله عليه وسلم
 العطر عما تحول والوصو مما يخرج على كل حسن العطر بكل ما تحول ولو حصل لا تحول لم يكن كل حسن
 العطر معلقا بكل ما تحول لان العطر انى يحصل مما يخرج لا يكون ذبنا السرفا صلا عما تحول وهذا خلاف
 النص الا ان عرفنا العادة لا اسفا سى آخر وهو قول الى صلى الله عليه وسلم ومن استقا ففعله التصا من
 الحكم فى ادرع على الأصل ولا به لا يصح له فى ادرع وهو سى الى ل يحصل بصر صده واحسا والافسان
 لا واحد عالاص له به فلها لا نواحدا لاسى ساد الصوم فكنا هذا لان هذا معنى بل أولى لا به لا يصح له به
 أصلا بخلاف النامى على ما مر من انالى حوه ذل كان اقل من مل أهم لا سدا بخلاف وان كان مل نام
 فذكر القاصى فى سرحه صر الطحاوى ان فى قول ابى يوسف حديث فى قول حمدا لا يسرد كزالمدورى فى
 سرحه صصر الكرخى الاحلاف على العكس فقال فى قول ابى يوسف لا صدق فى قول محمد به سرحه قول س
 قال فسداه وحد المفسد وهو انحول فى الحوف لان اتي مل أهم له حكم الخروح دليل اتفان الظهار
 والظهار لا تنص الا بخروج التحاسه فانا اذا قد وحنا تحول فدخل بحب قول ابى صلى الله عليه وسلم
 واتار مما تحول وجه قول س ذل لا يحدان العود لس صعه بل هو مع انه تعالى على طار بن المصن سى به
 مصوعه لا يصح للعده رأسا وبه درع اتي وانه عزمه كذا عود الى ذل فادان كان مل الم سدا
 صومه لا يعان لو حود الادخال معه الماد كذا ان فى مل أهم حكم الخروح حى يوجب اتفان الظهار ذنا
 اعاد فدا حله فى الحوف عن صده فوجب فساد الصوم وان كان اقل من مل التم فى قول ابى يوسف لا سدا
 وفى قول محمد به وجه قول حمدا وحنا تحول الى الحوف اصعه فسد ولا فى يوسف ان تحول اما
 نكون بعد الخروح وقيل الى لس له حكم الخروح دليل عدم اتفان الظهار به ولم يوجب تحول فلا يصح
 هذا بى ذكرنا كذا انا درع الى فاما اذا اسفا ذل كان مل الم عزمه صومه فلا حلال لمول الم سى صلى الله عليه

وسلم ومن اسما فعله القضا وان كان أهل من مل العلم لا يصدق قول أي يوسف وعبد حميد وسيد واضح
يقول النبي صلى الله عليه وسلم ومن اسما فعله القضا مطلقا من عرفه من القتل والكفر وجه قول أي
يوسف ماد كره ان الأصل أن لا يصدق الصوم إلا بالحق الذي رواه ما لم يوجد ههنا ولا يصدق والحديث
جوز على الكفر بوجه أسانيد من صدر الامكان ثم كبر المسئلة لا يفرغ عليه الود والاحاد لان الصوم قد صدق
بالاسما وكذا فعله في قول محمد بن لا عن عبد الصوم من اسما وان كان مسلما وأما على قول أي يوسف
فان ساد لا يصدق وان أعاده فقه عن أي يوسف رواه في رواية يروي رواه لا يصدق وما وصل الى الخوف أو الى
الدماع من المخار الأصلية كالانف والاذن والدرمان اسقط أو احسن أو اطرق اذ به وصل الى الخوف أو الى
الدماع قد صدقوه أما اذا وصل الى الخوف ولا يصدق لوجوده لا كل من حب الصور وكذا اذا وصل الى الدماغ
لا يصدق معدا الى الخوف وكان عمره راو به من رواه الخوف وهو يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال للعدا
من صدر بالغ في المصيبة والاسساق الآن تكون صاعا ومعه قوم ان اسما حاله الصوم لا لا حذر عن فساد
الصوم والام تكن للاسما معي ولو وصل الى الرأس ثم حرج لا يصدق ان اسما طائل ثم حرج بالمرأ لا يلمح علم
به لم يصل الى الخوف أو لم يستقر فيه وأما ما وصل الى الخوف أو الى الدماغ عن غير شارب الا عليه من داوى الطائفة
الا سمة فان داواها فداها ناس لا يصدق لانه لم يصل الى الخوف ولا الى الدماغ ولو علم انه وصل صدق قول أي
يوسف وان داواها فداها رطب يصدق عن أي حصة وعندهما لا يصدقها غير المخار الا صلته لان الوصول
الى الخوف من المخار الأصلية منسوبة و عن غيرهما مكروه فلا يحكم بالفساد مع ذلك ولا في حصة ان
دوا اذا كان رطبا فالظاهر هو الوصول لوجود المسئلة الى الخوف في الحكم على الظاهر وأما الا فطار في الاحليل
لا يصدق قول أي حصة وعندهما يصدق ان الاحلاف منهم ا على أمر حتى وهو كفه من روح البول من
الاحليل في ههنا من روحه من لانه عندا فطاره يصل الى الخوف كالا فطار في الاذن وعنده أي حصة
من روح البول من من طار والترشح كترشح الماء الخرف الحذف فلا يصل الا فطاره في الخوف والظاهر ان
بول يحس من روح الذي من معده كمالا يروي الحسن عن أي حصة من فوطهما وعلى هذه الرواية عند
ساد يرحم الله هؤلاء العاصي في شرحه حصر الطحاوي وقول محمد مع أي حصة وأما الا فطار في البول المرأ
يد فالما حمانه يصدقونها بالاجماع لان لما تها من مسئلة يصل الى الخوف كالا فطار في الاذن ولو طعن روح
صل الى حرقه أو الى دماغه فان أحرجه مع البول لم يصدق وان بني الفصل فيه عند وكذا قالوا فمن اسلم خفا
لو طاع على حطم من ارتفع من ساعته انه لا يصدق وان ركع عند وكذا يروي عن محمد بن الصائم اذا دخل حصة في
عنده انه لا يصدق ومه الا انساب طرف الحصة وهذا يدل على ان اسعرا اذا دخل في الخوف شرط فساد الصوم
واذ دخل أصغى في دره قال بعضهم يصدق ومه وقال بعضهم لا يصدق وهو قول القصة أي اللب لان الأصغ
سبب ان له الخناع فصار كالتسب ولو كحل الصائم لم يصدق وان حط طعمه في حلقه عند طامه العلماء وقال
أي لبلي يصدق وجه قوله انه لما حط طعمه في حلقه فوصل الى حرقه (ولنا) ما يروي عن عبد الله بن مسعود
قال سرح عليا رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان وعشاء غلوا أن كلا كلهما ما أسلمه ولا به لا يصدق
من الى الخوف ولا الى الدماغ وما وحده من طعمه بذلك ار لاعنه وانه لا يصدق كالغار والنجان وكذا لو دهن
به أو عصا يدرى به انه لا يصره لا يوصل اليه الا لا العلى ولو أكل حصا أو نواه أو حسا أو حسا
يكون ذلك مما لا يترك عاد ولا يحصل به قوام الدين يصدق ومه لوجوده لا كل صور ولو طعن أمر أنه يصدق
روح فارل أو ياربها أو قبلها أو لها سهر فارل يصدق ومه وعليه القضا ولا كمار عليه وكذا اذا فعل
تأرب المرأ لوجود الاجماع من حيث المعنى وهو قصا السهر فله وهو المنس بخلاف الطر فانه ليس بجماع
للا يلبس مصا السهر ل هو من حصول السهر على ما ينسب به الحديث انكم والطر فام تروى عن القاب

السهو ولو عالج ذكر فامسى اختلج المسامح فيه قال بعضهم لا يصعد وقتل بعضهم يفسد وهو قول محمد بن مسلمة
 والله أعلم أني التمس لوجود هذا السهو بطله فكان حراما من حيث المعنى ومن محمد بن فضال وأبو داود في إصراره
 قبل الصبح ثم حتى الصبح فابعد منها ما في بعد الصبح أنه لا يفسد صومه وهو غيره الأحكام ولو جامع معه فأرل
 فسد صومه وعليه الغصا ولا كفارة عليه لأنه وإن وجد الجماع صور ومعنى وهو فساد السهو لكن على مسلم
 القصور ليس له المحل ولو جامعها ولم يتزل لا يصعد ولو جامع المرأة أو صبى بعد طلوع الفجر فسد صومها لأن
 المحرم والناس ما كان الصوم لها فامسى أهله الصوم سرها بخلاف الناس باجماع الصحابة رضي الله عنهم
 على ما يابها فها تجدتم بخلاف ما إذا كان أسان بعد طلوع الفجر أو أغشى عليه وقد كان نوى من الليل أن صومه
 ذلك اليوم حار لم يذكر ما إن الحضور والاعتناء لا ما كان أهله إلا إذا واعتناء ما كان السهو بخلاف المحرم
 والناس والله أعلم
 في فصل في أحكام الصوم إذا الصوم فساد الصوم يعلى به أحكام بعضها ثم الصامات كلها وبعضها يخص المحرم
 دون البعض أما الذي يتم الكل فالأثم إذا أفسد بعد عذر لانه انطلق عمله من عذر عذر انطلق العمل من عذر عذر
 سرام قوله تعالى ولا تظنوا أعمالكم كالسهم وقال السابق كدليله أني صوم التطوع ما على أن السروع في التطوع
 موجب للأعمال بعد ما عذر ليس عوجب والمسئلة ذكرها في كتاب الصلاة وإن كان بعد لا يأثم وإذا احتل
 الحكم بالصدر فلا بد من معرفته الإصدار المسئلة للزم والمواحد فسد صومه من أنه تعالى يقول هي المرض
 والسهر والأكراه والحمل والرضاع والخروج والطس وكبر السلس لكن بعضها مرض وبعضها مبيع مطلق
 لا موجب كما في حوى فاد ضرر دون حوى الحلال فهو مرض وبعضه حوى الحلال فهو مبيع مطلق بل
 موجب فسد كرحله ذلك فسول ما المرض فالمرض من هو الذي يحل أن يرداد الصوم وأنه وصفا لأسارى
 الجامع الصغير فإنه قال في رجل حالف لم يطر برداد صوما وحال أو جاهد فطرود كالكركسى في محصر أن
 المرض الذي يبيح الإفطار هو ما يحل من الموت أو باده العلة كما ما كاسا العلة وروى عن أبي حنيفة أنه إن كان
 بحال ساجله إذا صلا المرض فاعدا فلا بأس بأن يطر والمسخ المطلق بل الموجب هو الذي يحل من الحلال لأن
 فيه اتفاقا البعض إلى أنه لانه حتى الله تعالى وهو الوجوب والوجوب لا يبيح هذه الحالة وإن سرام فكان
 الإفطار ساجلا بل واحدا وأما السر فالمرض من هو مطلق السر المعدر والاصل في ما قوله تعالى من كان مريض
 مرضا أو على سفر فقد من إمام آخر أى من كل مريض مرضا أو على سفر فاطر بعد المرض والسفر فسد من
 إمام آخر دل أن المرض والسفر من الرخصة ثم السر والمرض وإن أطلق ذكرهما في الآتي فالمراد منهما المعدل لأن
 مطلق السر ليس بسبب الرخصة لأن حقه السر هو الخروج عن الوطن أو الظهور وورد يحصل بالخروج إلى
 الصفة ولا يتعلق به الرخصة فعلم أن المرض من مقرر بتدبير معلوم وهو الخروج عن الوطن على قصد سفر
 بل أنه إمام فصاعدا عدا وبعد السابى يوم وليلة وقد مضى الكلام في مقرر في كتاب الصلاة وكذا مطلق المرض
 ليس بسبب الرخصة لأن الرخصة بسبب المرض والسفر لمعى المسئلة بالصوم بسراهما وتجمعها على سماعي
 ما قال الله تعالى من دانه تكلم السر ولا تترككم السر ومن الأمر من مائة الصوم ويحبه وتكون الصوم
 على المرض أهمل من الكل بل لا كل نصر وسد عليه ومن التعداد الرخص عا سهل على المرض
 محصه له والتصديق عا سد عليه وفي الآتي أنه لا وجوب التصا على من افطر بعد عذر لا لما وجب التصا
 على المرض والمسافر مع إماما فطر بسبب المعدر المسخ الإفطار لأن يجب على عذر الصدر أو في وسواكم
 السر سفر طاعة أو مباح أو مفسد عدا وبعد السابى سفر المفسد لا بعد الرخصة والمسئلة مصفى كتاب
 الصلاة وأنه أعلم وسوا سافر قبل دخول شهر رمضان أو بعد أن له أن مرض فطر بعد تمامه الصفاء ومن
 على أن عا من رضي أنه صومه أنه إذا أهل في المصر فم سافر لا يجوز له أن يطر وجهه فوكلما به لما أسهل في الخبر

[illegible]

في هذا الخائف من اتقا العيس الى التهلكة وانه حرام الصوم في السفر أصل من الاقطار عندنا انما يجهده الصوم
ولم يصغه وقال الساذي الاقطار أصل ما على أن الصوم في السفر عندنا غير عه والافطار رخصه وعند الساذي
على العكس من ذلك وذكر القدوري في المسئلة اختلاف الصحابة فقال روى عن حديث وبائسه وعمر بن الزبير
مثل مذهبا وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما مثل مذهبه وأصح عمار بن ياسر الحديث في المسئلة الأولى ولما
قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب لكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم في قوله تعالى ولتذكروا العدة
والاستدلال بالآية من وجوه أحدها أنه أخر أن الصيام مكتوب على المريض بما أمضى معروف من إذا انكتاه من
المرض لعله والثاني أنه أمر بالقصا بهذا الاقطار قوله عروجل من كان منكم مريضا أو على سفر فعليه من أيام
أحره أو أيام مرضه عند الاقطار دليل المرض من وجوه أحدها أن القصا لا يجب في الآثام وأما أحس
في الفرائض والثاني أن القصا يدل على الإدا فدل على وجوب الأصل والثالث أن الله تعالى من علمنا ما نأخيه
الافطار عند المرض والسفر قوله تعالى ربنا الله نكلمكم السر ولا نرى عليكم السر رأي ربنا لا نرى لكم الاقطار عند
ولو لم يكن الصوم فرضا لم يكن للإمام ما أحله العظمى على أن لا يفطر مريض في يوم القيل بالامساع عنه وإخراج
أنه ذلك ولتذكروا العدة سوطا كمال العدة والقصا وهو دليل لزوم حفظ المروءة لئلا يخلل التقصير في الصيام
وأما تكون ذلك في الفرائض وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من كان منكم مريضا أو على سفر فعليه من أيام
مرضه حسب ما ذكره أمر المسافر بصوم رمضان إذا لم يجهده الصوم حسب عهد الدلائل أن صوم رمضان فرض
على المسافر إلا أنه رخص له الاقطار وأما رخصه في سقوط المأثم لاقى سقوط الوجوب فكان وجوب الصوم عليه
هو الحكم الأصلي وهو معنى الفريضة وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال المسافر
يفطر فرضه وإن تصم فهو أفضل وهذا نص في الباب لا يحتمل التأويل وما ذكرنا من الدلائل في هذا المسو
حه في المسئلة الأولى لا يأمرك على وجوب الصوم على المسافر في رمضان وما لا يفسده لا يجب والخوابس
نقله ما قدس ما ذكرنا في المسئلة الأولى أهمها تحتمل على حال خوف التلف على نفسه لو صام عملا باللائق
أجمع عندنا لا مكان وهذا الذي ذكرنا من وجوب الصوم على المسافر في رمضان قولنا ما به ما بها وعند
بعضهم لا وجوب على المسافر في رمضان والافطار مباح مطلق لأنه سب رخصه وسرعه ومعنى الرخصة وهو
التيسر والسهولة في الإباحة المطلقة كل لما فيه من سوطا خطروا والمواحدة جمعا إلا أنه إذا ترك الترخيص واشتغل
بالفريضة يعود حكم الفريضة لكن مع هذا الصوم في حقه أصل من الاقطار لما روى عن ابن عباس رضي الله
عنه وأما المصحح المطلق من السفر فانه خوف الخلال بسبب الصوم والافطار في منزله وأحب فصلاص الإباحة
لما ذكرنا في المرض وأما الإكراه على افطار صوم شهر رمضان بالقتل في حق المصحح المقيم فرض الصوم
أصل حتى لو أوسع من الاقطار حتى قل من عليه لأن الوجوب ثابت حالة الإكراه وأما الرخصة في الإكراه في
سقوط المأثم بالترك لاقى سقوط الوجوب على بني الوجوب ما سوا والترك حراما وإذا كان الصوم وإسعاد الإكراه
والافطار حراما كان حق الله تعالى وإباحته وبالإتباع بدل نفسه لإقامته حتى الله تعالى طلبا لمريضه فكان خافنا
في دمه فبأن عليه وأما حق المريض والمسافر ولا كراهية مطلق في جهنم بل موجب والأفضل هو الأفضل
بل يجب عليه ذلك ولا يسهه أن لا يفطر حتى لو أوسع من ذلك فعلى ما تم ووجه الفرق أن في المصحح المقيم
الوجوب كان باسما قبل الإكراه من غير رخصه الترك أصلا وإذا كان الإكراه من أسباب الرخصة فلا أثر
في أسباب رخصه الترك لاقى إسقاط الوجوب فكان الوجوب إنما كان حتى الله تعالى وإباحته فكان بالإسراع بأدله
نفسه لإقامته حتى الله تعالى فكان أفضل بكراهي الإكراه على إحراكيه الكسروا لا كراهي على إلهي مال الضرر وأما
المريض والمسافر والوجوب مع رخصه الترك كان باسما قبل الإكراه فلا بد وأن يكون للإكراه أثر آخر لم يكن باسما قبله
وليس ذلك إلا إسقاط الوجوب وأسباب الإباحة المطلقة فلهذا لا كراهي على كل المسئلة وهذا مباح

[illegible]

مسيح ولا مريض ولا سفيه الا ما حقه وبقي بغير الاكل والشرب ومعناها اتصال ما عصبه التعبدى أو
 التداوى الى حوده من اقليم لان به يحصل قضا فهو الطل على سبل الكمال وبقي بغير الجماع ومعناه اطلاق
 الفرح في الله لئلا يكل قضا فهو الفرح لا يحصل الا به ولا خلاف في وجوب الكفار في الرجل بالجماع
 والاصل فيه حديث الاعرابي وهو ما روى ابا رباح الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا رسول الله
 هلكت واهلكت فقال ماذا صنعت قال واقعت امرأتى في شهر رمضان فاصابم فقال اعن ربه وبقي بعض
 الروايات قال له من غير عذر ولا سب قال نعم فقال اعن ربه واما المرأة فكذلك يجب عليها عيدا اذا كانت
 مطاوعة والساقى ولا في قول لا يجب عليها أصلا في قول يجب عليها وبصليها لرجل وجه قوله الاول أن
 وجوب الكفار عرف بصاحبات الفاس لما تكرر النص ورد في الرجل دون المرأة وكذا ورد بالوجوب
 بالوط وأنه لا يصور من المرأة ما موطر وليس بواظف في الحكم فيها على أن الفاس وجه قوله
 الثاني أن الكفار اعما وجب عليها سب فعل الرجل فوجب عليه العمل كمن ما الاتصال ولما
 أن النص وان ورد في الرجل لكنه معلول عني بوجوبه ما هو افساد الصوم رمضان باطوار كالحرام بغير
 معيدين افساد الكفار عليها بدلالة النص وبه من لا يسئل الى الصل لان الكفار اعما وجب عليها
 بفعلها وهو افساد الصوم ويجب مع الكفار اتصا عسدا به العلماء وقال الاوراني ان كثر بالصوم فلهما
 عليه وزعم أن الصومين متاخران وهذا غير صحيح لأن صوم الشهر من غير تكفيرا رجرا عن حياه
 الا فسادا وفعائد افساد الصوم اتصا بغير التكفيرا فكل واحد منهما سبعا من سبعا لا آخر
 فلا يسقط صوم التكفار صوم شهر من كماله لا يسقط بالاعن وقد روى عن ابي هريرة أن النبي صلى الله عليه
 وسلم امر اباي واقع امره ان يصوم يوما ولو جامع في الموضع المذكور فعليه الكفار في قول أبي يوسف ومحمد
 لا يجب به الحد لان يجب به الكفار اولى وعن أبي حنيفة رواه عن ابي الحسن عهده أنه لا كفارة
 عليه وروى ابو يوسف عنه اذا وارب الحنفة وجب الفعل أول أول ركن وعليه الفضا والكفار
 وجه رواه الحسن انه لا يتعلق به وجوب الحد فلا يتعلق به وجوب الكفار والجامع ان كل واحد
 مهماسرع لرجل والحاجة الى الرجوع فاصاب وجود وهذا سب ولا في المثل مكره فاسه وط المسه وجه رواه
 أبي يوسف أن وجوب الكفار بعد افساد الصوم باطل اركامل وهو وجوب وجود الجماع صور مضي ولو اكل أو
 شرب ما يصلح بالدين اما على وجه التعبدى والتداوى بمعناه فلهذا الفضا والكفار عسدا وقال الساجي
 لا كفارة عليه وجه قوله ان وجوب الكفار من معدولاه عن القناس لان وجوبها لرفع الله والتو به كانه
 لرفع الله ولا الكفار من باب المعاد والقياس لا يهدي الى تعيين المعاد رواه عن ابي حنيفة والكفار والنص
 ورد في الجماع والاكل والشرب للساقى معناه لان الجماع أسد حقه مهماسحى لئلا يوجوب الحد وبما
 فالنص الوارد في الجماع لا يكون واردا في الاكل والشرب فبعضه على مورد النص ولما روى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال من أظفر في رمضان بمعناه فلهذا ما على المظاهر وعلى المظاهر الكفار نص الكتاب فكذلك على
 المعطر بمعناه ولما اتصال الاسد لال بالواقعة والقياس علم الاسد لال فلهذا هو ان الكفار في الواقعة وحسب
 لكونها افساد الصوم رمضان من غير عذر ولا سب على ما قلنا به الحد والاكل والشرب افساد الصوم رمضان
 بمعناه من غير عذر ولا سب فكان يجب الكفار هناك اجتماعا فلهذا لا بدليل على ان الوجوب في الواقعة ولما
 ذكرنا وجهان أحدهما محتمل والاخر معصرا اما المحتمل فالاسد لال بمحدث الاعرابي ووجهه ما ذكرناه
 الخلافات واما المعسر فالان افساد الصوم رمضان بوجوب الله واجب فعلا وسر فالكفار فيها والكفار
 يصلح رافعه له لا محاسبه وهذا السرع يكون الحسبان من اتو به والايمان والأعمال الصالحات رافعه
 للسبب الا ان الدين يحمله المساد وركذا الواقع لئلا لم معادرها الا البارج الاحكام وهو انه ما في ورد

السرم في ديب خاص باعتبار ارفع خاص ووحد من ذلك التبع في وسع آخر كان ذلك اعطاء ذلك الزارع فيه
 وتكون الحكمه بادان الصلح لا بالعدل والصلح اعلم وجه العاص على الموافقه وهو ان الكماره همال
 وجب للرسم من اسد صوم رمضان صانه في الوهب السر على ما يصلح راحه والخاصه مسان الى الزارع اما
 الصلاحه ولا نرا لانه لو افتر وعاص رمضان لزمه اعان رجه فان لم يجد فصام شهر رمضان فان لم
 يستطع فاطعام سن مسكالا لمع منه وانما الخاصه الى الرحله وحوادثها في الطبي الى الاكل والسرب والجماع
 وهو سهو الاكل والسرب والجماع وهذا في الاكل والسرب اكثر لان الجوع والعطش هائل السهو فكانت
 الخاصه الى الزارع في الاكل والسرب اكثر فكان ربع الزارع همال سرعاه همال طريق الاولى وعلى هذا
 الطريق مع عدم حوار احاط الكماره بالعاص لان الدلال المنصه لكونه الى اس حجه لا تفصل بين
 الكمار وعبرها ولو اكل ما لا يعتد به ولا سداوى كالحصاه والدواء والتراب وعبره فعله العاص ولا كفار عليه
 عند ما به العاص وقال مالك عليه الكمار لا به وجد الا فطار من غير عذر ولما ان هذا فطار صور لامع لان معنى
 الصوم وهو الكمار في الاكل والسرب الذي هو وسيله الى العواص الخلد فام وانما القاب صور الصوم الا انما
 اخطا الصور بالخاء مع حكما اسد الصوم احسانا ولو لمع حوز مخصصه ناله ولو لمع فعله العاص ولا
 كماره عليه لو حوز الاكل صور لا معنى له لا بصدا كاه على هذا الوجه فاسه اكل الحصار ولو مصحح الحوزه او
 الثور النابه حتى يصل المنص الى حوزها حتى اسلمه فعله العاص والكمار كذا روي اس سماعه عن أن نوب
 لا به اكل لها الا ان يصم الهام الا ان كل عاد ود كرا قاضي في سرجه محصر الطحاوي انه لو اكل ثور معبر فعله
 العاص والكماره وفوقه في الثور حول على الثور الرطبه لاهما كوله كاه كالحوزه ولو اكل حوز رطبه فعله
 العاص ولا كفار عليه لا به لا يترك عاد ولا يحصل به العدى والنداوى ولو اكل عهدا او دمه فعله العاص
 ولا كفار عليه لا به لا يصدمه ما العدى ولا النداوى ولا رسم في الصوم ود كرا النداوى رواه عن محمد بن
 قريش النعمان والحسن وقال في النعمان العاص والكمار وفي الحسن القصاص دون الكمار ولو صم حطه فعله
 العاص والكمار كذا روي الحسن عن أن حسمه لان هذا ما مضى لا نكل ولو ابلغ اهليلجه روي اس رسم عن محمد
 أن عليه القصاص ولا كفار له لا نداوى ما على هذا الصم وروي همام عنه ان عليه الكمار بال الكري وهذا
 أنس عدى لا به سداوى ما على هذا الصم وهكذا روي اس سماعه عن محمد وكذا كرا قاضي في سرجه محصر
 الطحاوي ان عليه الكمار ولو اكل طسا فعله العاص ولا كفار لما قبل الا ان يكون ارمسا فعله العاص والكمار
 وكذا روي اس رسم عن محمد قال محمد لا به عبره العار هو ان أي سداوى به قال اس رسم فعله هذا الطن الذي
 على ما كاه الناس قال لا أدري ما هذا فكاه لم يسل انه سداوى به أو لا ولو اكل ورون المصرفان كان مما وكل عاد
 فعله القصاص والكمار وان كان غالا لا يترك فعله العاص ولا كفار عليه ولو اكل مسكا او عاله او رعه وان فعله
 العاص والكمار لان هذا يترك وسداوى به وروي عن محمد بن ساول يسميه قال بطر به ولم يذكر ان عليه الكمار
 أولا راحيل المساخ فيه قال محمد بن معاذ الزاري عليه العاص والكمار وقال أنو القاسم الصهار عليه العاص
 ولا كفار عليه ودد كرا ان الصمعه لو كان من أسانه ما حله لا به لا يسله لا عكن الضرعه وروي عن
 أن نوب فمن امض سكر منه في رمضان معيدا حتى دخل الماء حله عليه القصاص والكمار لان السكر
 هكذا يترك ولو مض اهليلجه فدخل الماء حله لا به صومه ذكر في العاصي ولو طرح من بن أسانه دم
 فدخل حابه أو اسلمه فان كاتب العله للدم فصدومه وعليه العاص ولا كفار عليه وان كاتب العله للران فلا
 شيء على وان كانا سوا قاله اس ان لا يعتد في الاضحيان هذا احسانا ولو اخرج الران من فيه ثم اسلمه فعله
 القصاص ولا كفار عليه وكذا اذا ابلغ ران غير لان هذا احسانا مع حتى لو ابلغ لعاب حبه أو صدمه ذكر السج
 الامام الزاهد عن الاعه الخلو ان عليه العاص والكمار لان الخلد لا اخر بن حبه أو صدمه ولو اكل

لم يسطع عنه الكفار ولو مرض في يومه ذلك من صار حتى الافطار أو بصره بقطعه الكفار ووجه القربان في
المرض معنى يوجب تقسيم التسعة عن الصحة الى السداد وذلك المعنى يحدث في الباطن ثم يظهر أثره في الظاهر
فما من في ذلك اليوم علم أنه كان موحدا وحب الافطار لكنه لم يظهر أثر في الظاهر فكان المرحص أو المسح
موجودا وحب الافطار مع انه اذا الافطار موحدا الكفار أو موحدا أصله أو بصره في الوجوب وهذه الكفارة
لا تحب مع السهوه وهذا المعنى لا يصح في السهولة لانهم لا ينامون للحرج والانسغال من مكان الى مكان وانه لو حذر معصورا
على حال وجوده لم يكن المرحص أو المسح موجودا وحب الافطار فلا يورق ووجهه هو ذلك اذا انظر المرأى
حاصب في ذلك اليوم أو بصره بقطعه الكفار لان الحبص دم جفع في الرحم يحرج سائسا كان موجودا
وهو الافطار لكنه لم يبرر مع وجوب الكفار ولو سافر في ذلك اليوم مكرهالا سقط عنه الكفار عند أي يوسف
وعند فرسقط والصحيح قول أن يوسف لما ذكر ان المرحص أو المسح وحذر معصورا على الحال فلا يورق
الماضي ولو سرح بصره مرض ما سدد ما حصره الافطار أو موحدا حب المسح وهو قال بعضهم سقط وقال
بعضهم لا سقط وهو الصحيح لان المرض هو الحب من الحرج وأم ارجح معصور على الحال فكان المرض
معصورا على حال وجوده فلا يورق الزمان الماضي والله أعلم ومن اصبح في رمضان لا سوى الصوم فاقبل أو سرب
او جامع عليه فصا ذلك اليوم ولا كفار عليه عند اتحاد التلاوة وعند فطره الكفار بنا على أن صوم رمضان
يأدى بدون التلاوة فحده وحادا صوم رمضان سيرا طه وعبدنا لا ينادى فلم يوحده الصوم فاسأل الاساد
وروي عن أبي يوسف أن كل قبل الزوال فعله القضا والكفار وإن اكل بعد الزوال فلا كفار عليه كذا ذكر
القندوري الخلاف بين أبي حنيفة ومحمد وبين أبي يوسف في سرحه حصر الكرخي وذكر القاضي في سرحه حصر
الطحاوي الخلاف بين أبي حنيفة وبين صاحبه وجه قول من فصل بين ما قبل الزوال أو بعد أن الامساك قبل
الزوال كان بصره أن يصبر وما قبل الاكل والسرب والجماع طوارا سوى فاذا اكل فقد انطل العزيمة وأجره
من ان يصبر وما كان اساد الصوم معنى بخلاف ما بعد الزوال لان الاكل بعد الزوال لم يقع انما القرضه
لطلام اسئل الاكل وروي الحسن عن أبي حنيفة فمن اصبح لا سوى صوما ثم يورق قبل الزوال ثم جامع في بصره
يومه فلا كفار عليه وروي عن أبي يوسف أن عليه الكفار وجه قوله ان صوم رمضان ينادى منه من الما قبل
الزوال عند اتحاد افكاتب السه من الما والاسل سوا وجه طاهر الزوايه لو جامع في اول الما لا كفار
عليه فكذا اذا جامع في آخر لان الصوم في كونه محلا للصوم لا بصرا او بوحب ذلك سسمه في آخر اليوم وهذه
الكفار لا تحب مع السهوه وذكر في المسقي فمن اصبح سوى الفطرم عزم على الصوم ثم اكل معصدا انه لا كفار
عليه عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف عليه الكفاره والكلام من الخادس على بمو ماد كرا ولو جامع في رمضان
معصدا ما را ان جامع في يوم ثم جامع في اليوم الثاني في في الثالث ولم يترك فعله لجميع ذلك كفار واحد عندنا
وعبدنا الذي عليه لكل يوم كفار ولو جامع في يوم ثم جامع في يوم آخره لمه كفار أخرى طاهر الزوايه
وروي عن أبي حنيفة أنه ليس عليه كفار أخرى ولو جامع في رمضان ولم يترك الاول فعله لكل جامع كفار
في طاهر الزوايه وذكر محمد في الكسان ان عليه كفار واحد وكذا حتى الطحاوي عن أبي حنيفة وجه قول
السامعي أنه يكرر سرب وجوب الكفار وهو الجماع عند واساد الصوم عندنا والحكم يكرر يكرر سرحه وهو
الصل الا في موضع فيه ضرر كفي العيوب والتدبه وهي الحدود لما في التكرار من خوف الهلاك ولم يوحده
هو ما يكرر الوجوب ولهذا يكرر في سائر الك ارا ب وهي ك ا ر القبل والسن والطهاره واحده الاعرابي
انه لما قال واقع امر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم باعنا ربه واحد بقوله اعني ربه وان كان
قوله واقع يحمل الما والتكرار ولم يسه سرحه لان الحكم لا يتلف بالمر والتكرار ولا ر الحار لارم
في هذا الك ارا عني كفار الافطار بل اسئل اجصاص ووجهها لعدم المحصوص في الخانه الخالصه الخاله عن

السبب بخلاف سائر الكفارات والحرج يحصل تكفار واحد بخلاف ما إذا جامع فكفر ثم جامع لأنه لما جامع بعد
ما كفر علم أن الحرج لم يحصل بالأول ولو أفترق يوم وأعين ثم أفترق اليوم الثاني وأعين ثم أفترق اليوم الثالث
وأعين ثم أصعب رفته الأولى ولا يسي عليه لأن الناسة تجري من الأولى وكذا الواضعب الناسة لأن الناسة
تجري من الناسة ولو أصعب الناسة فليس عليه أصعب واحد لأن ما تقدم لا تجري عما تأخر ولو أصعب
الناسة أيضا فليس عليه أصعب واحد اليوم الثاني والثالث ولو أصعب الأولى أيضا فإنه كفارة واحد لأن
الأصناف بالاجتماع يفتق بالعدم وحل كأنه لم يكن وقد أفترق ببلانه أيام ولم يكفر نسي مما أفكته كفارة واحد
ولو أصعب الأولى والثالثة دون الناسة أعين رفته واحد اليوم الثالث لأن الناسة أحرأب عن الأولى والأصل
في هذا الجنس أن الأصناف الباقى مجرى عما قبله ولا تجري عما بعد وأما صام عذر رمضان فلا يعلق بأفترق
منه وجوب التكفار لأن وجوب التكفار بأفترق صوم رمضان عرف بالتوقف وأنه صوم سرى في وقت
سرى لا نوار مما عذرهما من الصيام والأوقات في السرى والحرمه ولا يعلق في وجوب التكفار وأما وجوب
القضا فأما الصيام المفروض فإن كان الصوم مسانعا كصوم التكفار والمسذور مسانعا فعليه الاستعمال لقواب
السراة وهو التتابع ولو لم يكن مسانعا كصوم رمضان والندب المطلق عن الوقت والسدور في وقت نفسه
طسكه أن لا يفسده عما قبله وعلق بالعدم وعلمه ما كان قبل ذلك في صام رمضان والسدور المطلق في
المدور في وقت نفسه عليه قضا مفسد وأما صوم التطوع ولله قضا عند أحلاف الناسا في وقت ودور في وقت
ويبي أنه يجب إتمامه بالناسا أصعب أنا وحققه صائمين مطوعين فأهذى السباحين فأكلنا منه وسأل حصصه
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أفصا لو ما كانه والكلام في وجوب القضا متى على الكلام في وجوب
المضي وقد ذكرناه في كتاب الصلاة وأحلف أصعبا في الصوم المطبوع إذا أفترق ناسا سرع في صوم أو صلا
على طس أنه عليه من ناسا ليس عليه فأفترق معه ما قال أصعبا الثلاثة لا قضا عليه لكن الفصل أن عصى
فيه وقال رفر على القضا وحكي الطحاوي من أي حصه فمن سرع في صلا طس إتمامه قبل قول رفر وعلى
هذا اختلاف إذا سرع في صوم التكفار ثم أسرى في حلاله فأفترق معه ما أحله قول رفر أنه ليس عليه من
أنه سرع في الفعل ولهذا ذهب إلى المضي منه والسروع في الفعل ما لم على أصل أصعبا فله رفته المضي منه وبزومه
القضا إذا أفترق السروع في الفعل أسدنا وله إذا كان السروع في الخلع المطبوع ما كذا الصوم ولما أنه
سرع مسقطا لا موحا فلا يجب عليه المضي وإذا كان ذلك أنه قصد بالسروع إسقاط ما في نفسه وإذا ناسا ليس
في نفسه من ذلك لم يصح قصده والسروع في العباد لا يصح من غير قصد إلا أنه أسدنا أن عصى في
لسروعه في العباد في رفته ونسبه بالسريع في العباد فمسب عليه كإسباب المسببة فالصائمين بأفترق منه يومه
إذا أفترق بعد روا لا سنا مما نكث وحوذ في باب الصوم فأو أحساعه القضا لوقع في الخرج بمحلال الخلع فإن
وقع السد والاسدنا في باب الخلع بأدور عاه السدور فكان ملحقا بالعدم فلا تكون في إيجاب القضا عليه خرج
والله أعلم

بفصل في أحكام الصوم المفترق إذا فاق عن رفته فالصوم الموقوف يومان صوم رمضان والمدور في وقت منه
أما صوم رمضان فعلق مواه أحكام ببلانه وجوب إتمامه بقية اليوم نسبا بالصائم من حال وجوب القضا
في حال وجوب القضا في حال أو وجوب الإتمام نسبا بالصائم وكل من كان له عذر في صوم رمضان في أول
الهار مانع من الوجوب أو مبيح للقطر ثم أل عذر وصار محال لو كان عليه في أول الهار لو حث عليه الصوم
ولا ربح له الفطر قال في إذا بلغ في ص النهار وأسلم الكافر وأقن المحبون وطهرت الحائض وقدم المسافر مع
قيام الأهل به جمع عليه إتمامه اليوم وكذا من وحث عليه الصوم في أول الهار لو خذ دست الوجوب
والأهل به بعد رفته المضي فيه بأن أفترق معه ما أو أصبح يوم السبت مطرأ من أنه من رمضان أو يفتقر على

من أن الفجر لم يطلع من قبله أنه طلع فإنه يجب عليه الامتثال في بقية اليوم بما انفصل من وهذا عندنا وأما
 عندنا السابق فكل من وجب عليه الصوم في أول النهار لم يدر عليه الصيام مع قيام الليله يجب عليه امتثال
 بقية اليوم بما ومن لا خلاف على قوله لا يجب الامتثال على الصبي إذا بلغ في بعض النهار والكافر إذا أسلم والمحرم
 إذا آمن والخا من إذا طهرت والمسافر إذا قدم مصر لا يجب عليه الصوم في أول النهار ودوله أن الامتثال
 بما يجب حاشا من الصوم والصوم لم يجب لم يجب الامتثال حاشا أو لقد اختلفوا في أن أسوم اليوم أبدى بعدم
 فيه فلا بد من عدمه عندنا في الداروه أنه لا يجب الامتثال كذاهما ولما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أنه قال في يوم عاشوراء الأمل أن كل من أكل من يومه وموم عاشورا كان قد صام رمضان ولا من رمضان وم
 من بعد ذلك عظيم وهذا الوقت بالقدرة المتكفل إذا عجز عن إكماله بعض الصوم فيه يجب عليه بالنسبة
 بالناس من فصا لطفه بالقدرة المتكفل إذا كان أهلا للنسبة ومما ذكره من أنه لم يجب وفي هذا المعنى الوجوب
 في أول النهار وعدم الوجوب سواء وقوله النسبة وجب حاشا من الصوم مجموع لم يجب فصا لطفه الوقت بعدد
 الامتثال لا لغيره بخلاف مسئلة الدارلان الوقت لا تسحق العظم حتى يجب فصا حاشا بما سلك بقية اليوم وهما
 بخلافه وأما وجوب الفصا فالكلام في فصا صوم رمضان مع في مواضع في ما أصل وجوب الفصا وفي ما
 سربط وجوب الفصا وفي ما أصل وجوبه وكيفية الوجوب وفي ما سربط حواره ما أصل الوجوب فله قوله
 تعالى من كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر فأظهر فعدة من أيام أخر ولا الأصل في الفصا
 المؤدية إذا فاتت عن وقتها أن يعصى لها في كتاب الصلاة وسواء فاته صوم رمضان مدرا أو بعد ذلك لا يلزم
 وجوب على المندوب فلا يجب على المصير أولى ولا المنع بمجموعه أو هو الحاشا إلى حوا ما لم يلح عليه من
 المندوب أو ما كان سربط وجوبه فيها القدر على الفصا حتى لو فاته صوم رمضان بعد المرض أو السفر
 ولم يزل مريضا أو ما فرأى ما في الله ولا فصا عليه لا يمانع من وجوب الفصا عليه لكنه أن أوصى بأن
 تطعم عنه يجب وعنه وإن لم يجب عليه وطعم عنه من سلب ماله لأن صحة الوصية لا تنوب على الوجوب كما أو
 أوصى سلب ماله لغيره أنه يصح وإن لم يجب عليه حتى كذا هذا فإن رأى المرء من أو قدم المسافر وأدرك من الوقت
 بعد ما يمانعه بمره وصا مع ما أدركه لا يدر على الفصا لئلا القدر فإن لم يصم حتى أدركه الموت فعليه أن
 يوصى بالقدرة وهي أن تطعم عنه لكل يوم مسكالا أو الفصا فدوجب عليه مع عجزه بعد وجوبه بقية يومه
 فحصل الوجوب إلى بدله وهو لا بد ولا أصل فيه ما روى أنوما لئلا لا يسحق أن رجلا سأل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن رجل أدرك رمضان وهو سقيم المرض لا يطيق الصوم فبأنه هل يعصى عنه فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم إن مات قبل أن يطيق الصيام فلا يعصى عنه وإن مات وهو من بعد ما طاق الصيام في
 مريضه ذلك فليس عليه والمراد منه الفصا بالقدرة لا بالصوم لما روى عن أبي عمر رضي الله تعالى عنه وهو قال عليه
 وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يصوم أحد من أحد ولا يطين أحد من أحد ولا يحمى
 السائمة حاله الحياه لا يحمل بعد الموت كالتصا وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم مفسرا أنه قال من مات وعليه
 فصا رمضان أطعم عنه ولله وهو يتحمل على ما إذا أوصى أو على الذب إلى غير ذلك وإذا أوصى بذلك فعرض
 الملبث وإن لم يوص فترجعه إلى الوراء وإن لم يعرفوا لم يلزمهم ويسقط في حق أحكام الله سبحانه وعده
 السابق يلزمهم من جميع المال سواء أوصى به أو لم يوص والاختلاف فيه كالاختلاف في الزكاة والصحيح
 قولنا أن الصوم صا له والقدرة بدل عنها والأصل لا ينادى بغير السائمة فكذا البدل والتبدل لا يمتثل الأصل
 والأصل فيه أنه لا يجوز إذا العاد عن غير سائر ما لا يكون حراما والخبر ما في معنى ما ينادى على ما ينادى كتاب
 الزكاة هذا إذا أدرك من الوقت بعد ما فاته قبل قبل أن يعصى فاما إذا أدرك بعد ما يعصى فيه البعض دون
 البعض بأن صح المرء أنما سم ما بدرك في الأصل أنه يلزمه الفصا بعد ما أصبح ولم يذكر الاختلاف حتى لو مات

[illegible]

في جميع الاوقات الا الاوقات المستثناة ولا صور الانبياء معصية من الملل بخلاف الافاد ووجه الفرق ما ذكرنا وانه
المروق واما وجوب الفدا فمرطبه بالحرص الفدا غير الارحى معه العذر في جميع عمر فلا تحب الاعلى السبح
القاني ولا فدا على المرنى والماء والى على الحامل والمرضع وكل من خطر لعذر رخصته معه القدر لعذر مرطبه
وهو الحجر المستدام وهذا ان الله حلت على الفدا والعذر على الاصل عمن المصرا الى الخلف كما في سائر
الاخلاف مع اصولها ولهذا قلنا ان السبح القاني اذا قدس ثم قدس على الصوم بطل الفدا واما الصوم المستدري في وقت
بعينه وهو كصوم رمضان في وجوب الفدا اذا فاد عن نفسه وقدر على الفدا وان فاد بغيره فدا ما فاد به
لا عبر ولا لزمه الاستعمال كصوم رمضان بخلاف ما اذا اوجب على نفسه صوم شهره اياها ففطر يوما به بغيره
الاستعمال والفرق بينهما ما قد علم ولزمت دل على ان الوقت فلا فدا عليه لان الايجاب مضاف الى زمان معين
فادامان بطل لم يحل عليه فلا يلزمه شيء كالأوقات قبل دخول رمضان وكذلك اذا أدرك الوقت وهو من نص في
ما قبل أن يقرأ فلا فدا عليه فان را قبل الوقت بطله الفدا كما في صوم رمضان ولو بدري وهو صحيح وصام بعض
الشهر وهو صحيح من رمضان قبل عام الشهر بغيره ان نوى بالقدن الثاني من الشهر ولو بدري وهو من نص في
ما قبل أن يصح لا يلزمه شيء بخلاف ولو صوم يوما بغيره ان نوى بالقدن فجميع الشهر في قول أبي حنيفة وأبي
نوسب وعبد محمد بن عذرا صحيح وقد ذكرنا المسئلة والله أعلم

في فصل في ما لا يفسد الصوم من غير ما يجب الصيام وما تكره له أن يفعله فعول من الصيام السطور لما روي
عن عمرو بن العاص رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن فدا من صام صاماً وصاماً أهل الكتاب
أكمل السطور ولا يفسدان به على صيام النهار والله أسأله النبي صلى الله عليه وسلم في الفدا إلى السطور فقال
استمعوا بعانيه النهار على صيام الليل وما كل السطور على صيام النهار والله ما هو أثراً من معنى الاستماع
فهو أن يرفع وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يفسد من سبي المرسل من غير السطور ويحتمل الا فطار
ووضع العين على النعال تحب السر في الصلا وفي روايه قال لا يفسد من اخلاق المرسلين ولو سب في طلوع الفجر
فالمسب له أن لا يأكل هكذا روي أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه قال اذا سب في الفجر فاحتب أن يذبح الأكل
لا يصح له ان الفجر وطلع فكون الاكل اسدا الصوم فصر وعنه والاصل فيه ما روي عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال لو انهم من معدن الحلالين والحراميين وبهنا أمور مستهبات فذبح ما ركب ذلك الى ما لا يركب
ولو أكل وهو سالك لا يحكم عليه نوحوب القضا عليه لان فساد الصوم مستكول فيه لو ذبح السب في طلوع
الفجر مع ان الاصل هو ما أتمل فلا يفسد النهار بالسب وهل تكر الاكل مع السطورى حرام عن أبي نوسب
أنه تكر وروي أن سماعه عن محمد بن أبي بكر والصحيح قول أبي يوسف وهكذا روي الحسن عن أبي حنيفة أنه
اذا سب فلا يأكل وان أكل ففسد أسأله لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يأكل لكل ملك حتى
الآن حتى الله بخارمه من حرام حول الخبي فوسل أن يرفع فيه والذي يأكل مع السب في طلوع الفجر تعزم حول
الخبي فوسل أن يرفع فيه مكان الاكل مع صامومه للعاد ففكر ثم ذلك وعن القصة أن حنيفة السطورى أنه
لو ظهر على أماره الفلأفوع من صر الله فدا ولا دان بكر والا فلا ولا وذل على ذلك لا يحتمل عدمه بأسره هذا
اذا سب وهو سالك في طلوع الفجر فاما اذا سبوا كروا أنه ان الفجر طالع فذكر في الاصل وقال ان الاحب اسألان
بعضي وروي الحسن عن أبي حنيفة أنه بعضي وذكر القدرى ان الصحيح أنه لا فدا عليه وجه رواه الاصل انه على
نفس من الاكل فلا يظن الا بعض مسله وجه رواه الحسن ان عاب الزاى دلل واحب ال حمل به بل هو في حق
وحوب العمل في الاحكام غيره لبعض وعلى روايه الحسن أعيدت صغار حجه الله وفسد بطل الا فطار اذا عر ب
السب هكذا روي عن أبي حنيفة أنه قال ويحتمل الا فطار اذا عر ب السب احب السالمارو ما من الخدب
وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يفسد من سبي المرسلين وذكر من حملها بطل الا فطار وروي عن النبي صلى الله

عليه وسلم انه قال لا رال أمي يصوم ما لم يطر ولا افطار طواع العموم ولما حرر روى الله ولوسن في عروب
 النفس لا ينبغي له ان يطر طوارا ان النفس لم يطر فكان الافطار اسنادا للعموم ولو افطار وهو سالك في عروب
 النفس ولم ينس الحال بعد ذلك لم يطر بأم لا لم يذكر في الاصل ولا في الدروري في سرحه بمصر الكرخي
 وذكر انما في سرحه بمصر الطحاوي انه باره ايضا فرق بينه وبين السعر ووجه الفرق ان هناك التسليم
 أصل فلا نسب الهاء بالتسليم فلا يطر المدين به المالك فيه وهما الهاء اصل فلا نسب التسليم بالتسليم فكان
 الافطار حاصلا منه انه حكم الهاء فصار ويجوز ان يكون ما ذكره الناصي جواب الاسعسان احسنا ما
 في الحكم المروى هو العاصي ان لا يحكم بوجوب العاصي لان وجوب الحكم حادث لا بالانساب حادث
 وهو اسناد للعموم وفي وجوده سئل وعلى هذا يحمل انه لا في الروايس في مسئلة السعر ما ان يصروا كمر
 رانه ان المعرطاطع ولو افطروا كمر رانه ان النفس قد عرفت ولا عاصي عليه لما ذكرنا ان سالك الهاء في حقه
 موجه للعمل به وانه في الاحكام عملة النفس وان كان عال رانه انما هو عرفت فلا سئل في وجوب العاصي عليه
 لا به المصافي الى عليه الظن حكم الاصل وهو ما الهاء وقوع افطار في الهاء فصار منه ايضا واحتمل المسامح
 في وجوب الكفار قال بعضهم يجب لما ذكرنا ان عاصي الظن رل عملة النفس في وجوب العمل كلف وقد انصم
 الله سهاد الاصل وهو ما الهاء وقال بعضهم لا يجب وهو الصحيح لان احمال العروب قائم فكانت
 السهه ناسه وهذا الكفار لا يجب مع السهه والله اعلم ولا بأس أن يكفل العاصم بالا عدو عر
 ولو فعل لا يطر وان وجد طعمه في حلقه عند سامة الفها لما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اكمل وهو صام ولما ذكرنا انه ليس للنفس العاصي عند الى الحرف وان وجد في حلقه وهو اثر لاعمه ولا بأس أن
 يدهن لما قلنا كرهه ان يحبس ان يصنع الصيام الى لا به لا يؤمن أن يفعل في منه فسد حل حلقه فكان المصنع
 ان يصنع صومه بالسادة كرهه ولو لم لا يصنع صومه لا به لا يعلم وصول سي منه الى الحرف وهل هذا اذا كان
 مضمونا فاما اذا لم يكن فطوره لا به يصنع فصل سي منه الى حرقه فطوره او عايناو كمر لمرأ أن يصنع لصنعها طامنا
 وهي صاعته لا به لا يؤمن أن يفعل سي منه الى حرقه الا اذا كان لا يدهن ذلك فلا يكر للصبر و نكره للصام
 أن يدون الفصل أو الجفن أو الرتب ويجوز ذلك لسانه لغيره ما جدد روى وان لم يدخل حلقه ذلك وكذا يكره
 لمرأ ان يدون المرفه لغيره طعمه لا به محتاج وصول سي منه الى الحلق فطر ولا بأس للصام أن يسأله سوا
 كان السؤال ناسا أو رطبا مسلو لا أو عر سائل وقال ابو يوسف اذا كان مسلو لا يكره وقال الساذي يكر
 السؤال في آخر الهاء كرها كان واجد عاروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ١١ ١٢
 الله من ريخ المسن والاسنالك رل الحلق ففكره ووجه قول أبي يوسف ان الاسنالك بالمسؤل من السؤال ادخال
 المسن في الفم من عرجاه ففكر ولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال حذر حلال الصام السؤال
 والحدث حجه على أبي يوسف والساذي لا به ومنع الاسنالك بالخير به مطلقا من عر فصل بين المسؤل وعر المسؤل
 ومن أن يكون في أول الهاء وآخره لان المقصود منه يظهر العلم فسوى في المسؤل وعنده وأول الهاء وآخر
 كالمصنعه وأما الحديث فالمراد منه بعدم سأل الصام والتزعب في الصوم والسببه على كونه بمصر والله تعالى
 ومصره ومنه يقول أو يحمل على اهم كانوا يجر حون عن الكلام مع الصام لغيره بالعموم فبعضهم عر
 ذلك ودعاهم الى الكلام ولا بأس للصام أن يفعل وبأسر اذا امن على نفسه ما سوى ذلك أما التسليم فمما روى أن
 عمر رضي الله عنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التسليم للصام فقال ارأيت لو عصى عاصي
 شجحه كان يصير قال لا قال نعم اذا روى رواه أخرى عن عمر رضي الله عنه انه قال حسب الى أهلي ثم أ
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت اني عملت اليوم عمدا عظيما في قلب وأنا صام فقال ارأيت لو
 عما كان يصير قال نعم اذا روى رواه أخرى عن عمر رضي الله عنه انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما

وهو صام وروى ان سادس حاشا لارسل الله صلى الله عليه وسلم عن النبي للصام في الساب ورحم الله
وقال السبح آمين لارنه وانما ملككم لارني وفي رواه السبح عليه نفسه وأما الماسر فلم يروى عن حاشه رضى
الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ماسر وهو صام وكان ملككم لارنه وروى عن أن حشاه كره
الماسر ووجه هذه الرواه ان عبد الماسر لارني على ماسوى ذلك طاهر او تالنجاب التسله وني
حديث حاشه رضى الله عنها السار الى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مخصوصا بذلك حسب قائل وكان
أملككم لارنه قال أبو يوسف وذكره للصائم أن سمع من الراوى لا يحصل أن يسبق الما الى حلقه ولا
صروقه فانه وان كان للوصو لا تتركه لا يتصالح الله لافاه السبه وأما الاستسنان والاعدال وصبا الما على
الرأس والتلفع بالدوب الملوله فقال أبو حشاه انه بكر وقال أبو يوسف لا تتركه واحصح عاروى ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم صب على رأسه ما من سده الخ وهو صام وعن ابن عمر رضى الله عنه انه كان يبل النوب
وسلقته وهو صام ولا نه أس في الادع أدنى الخ فلا تتركه كالأوسطل ولا في حشاه ان فيه اطهار الصحر من
العماد والامساع من يحمل مسها وقل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحول على حال مخصوصه وهي حال
حوى الافطار سده الخ وكذا لارني ابن عمر رضى الله عنه يحول على مثل هذه الحاله ولا كلام فيه ولا تترك
الطعامه للصائم لاروى عن ابن عباس رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احجم وهو صام وعن
أبي رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احجم وهو صام يحرم ولو احجم لا يطره عند طامه العسا
وعند استحباب الخدب بيطر واحجموا عاروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على معبد من سار وهو
يخصم في رمضان فقال أطر الخاحم والخصوم ولما ماروى عن ابن عباس وأبي رضى الله عنه حال رسول الله
صلى الله عليه وسلم احجم وهو صام ولو كان الاحصام مطر لما دله وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
بلا لا يطر من الصائم أنى والخدمه والاحصام وأما ماروى من الخدب فعده لانه كان ذلك في الاسد ام
رحم بعد ذلك والثاني به نفس في الخدب اما أطر الخدمه فيحصل انه كان مهمما ما نوحب الفطر وهو
ذهب نواب الصوم كجروى عن ابن عباس رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر رجل يحجم رجلا
وهما نمان فقال أطر الخاحم والخصوم أى سب الله سبهما على ما روى العسه فطر الصام ولا ان الخدمه
لنسب الا احرأح من الدم والفطر عما حصل والوصو مما يحرج كذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس لارنى
أنى لماروح أن صوم بطوعه الا نادى روجه لاروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تصل لأمرأى ومن
بالله واليوم الآخر ان تصوم صوم بطوعه الا اذن روجه ولا نل حتى الاستسباع مالا نكه ذلك في حال الصوم
وله أن عمها ان كان نصر لما ذكرناه لانه لا نكه استسباع حقه مع الصوم فكان له معها فان كان صامها لا نصر بان
كان صاماً أو نصر نصلاً فعذر على الخناع فليس له ان عمها الا ان المنع كان لاستسباع حقه فاذ لم يصدر على الاستسباع
فلا يحى للبع وليس له ولا أمه ولا مدمر ولا مدمره وأم ولد أن صوم بعد اذن المولى لا نكهه مملوكه لاولى الا في
القدر المستسى وهو الفراء من فلا تترك صومها الى التطوع وسوا كان ذلك نصر المولى أو لا نصر بخلاف المراه لان
المنع ههنا المكان المثل فلا يصح على الضرر والروح أن يطر المراه اذا صام بعد اذنه وكذا للمولى وبعض المراه اذا
أذن لخار روجه أو نائب عنه وبعض العبد اذا أذن له المولى أو أعين لان السروع في التطوع قد صبح مهمما الا انهما
معاً من المصطفى في حق الروح والمولى فاذ أطر المراه العسا وأما الا حرا لى اسأحر الرجل لخدمه فلا تصوم
ما ونا الا ناده لان صومه نصر المسأحر حتى لو كان لا نصر فله أن يصوم بعد اذنه لان حقه في مباحه يصدر ما
نأذى به لخدمه والخدمه حاصله له من غير حل بخلاف العبد ان له ان عمه وان كان لا نصر صومه لان المانع
هناك ملك الرأس وانه يظهر في حق جميع المانع سوى القدر المستسى وههنا المانع ملك بعض المانع وهو قدوما
تتأذى به لخدمه وذلك القدر حاصل من غير حل فلا تملك مبعه وأما نيب الرجل وأمه وأخته فهما أن طوع نصر

انه لا يلاحق له في صاعها فلا غنى معها كالأغنى مع الاحسن ولو اراد السفر وحول مصر أو مصر أو آخر
 يرى فيه الإقامة بكرة أن يطر في ذلك اليوم وإن كان مسافراً في أوله لأنه اجتمع الحرم للطر وهو الإقامة
 والمحرص والمنسح وهو السفر في يوم واحد فكان الترحيح لله حرم احساطا دل كان كبراً أنه لا يفسد وحوله
 المصر حتى يصب السبس فلا بأس بالمعاصرة ولا بأس بمصا رمضان في عسري الحجة وهو مذهب عمر وعامة
 الصحابة رضي الله عنهم إلا سأكبي عن علي رضي الله عنه أنه قال بكرة هم الماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
 سمى عن مصا رمضان في العسر والصبح قول الإمامة لقوله به أن من كان معكم مصا وعلى سفر فقد من أيام
 أسير مطعاً من غير صل ولا موب يصب فيها الصوم وكان إذا مصا في الأولى من المصا في غيرها وماروي من
 الحديث عن أبي عبد الله في هذا الأمر فلا يجوز تقديمه مطلق الكتاب ويحسبه عليه أو يحمله على اليد في حق
 من أعاد انسل بالصوم في هذا الأيام فلا فصل في حقه أن يعصى في غيره إلا لا يهونه فصله يوم هذه الأيام
 وبعض صوم رمضان في يوم آخر والله أعلم بالصواب

في كتاب الاعسكاف

الكلام في هذا الكتاب يقع في مواضع في بيان صحة الاعسكاف وفي بيان تركه وبعض بيان
 محطورات الاعسكاف وما حسده وما لا حسده وفي بيان حكمه إذا فسد وفي بيان حكمه إذا فسد عن وجهه المعنى له أما
 الأول فالاعسكاف في الأصل منه وأما بصرواحاً واحداً أمر من أحدهما قول وهو الدر المطلق بأن يقول لله على
 أن أعسكف يوماً أو شهراً أو نحو ذلك أو علفه بشرط ما يقول إن سأل الله من نص أو أن يفسد ولا يفسد على أن
 أعسكف شهراً أو نحو ذلك والثاني فعل وهو السروع لأن السروع في التطوع مأمور بما كلفه والليل على
 أنه في الأصل منه مواظبه التي صلى الله عليه وسلم فإنه روى عن عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهم ما هما إذا كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يسكف العسر الأخر من شهر رمضان حتى يوفى الله سأل عن الزهري أنه قال
 بحال الناس تركوا الاعسكاف وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل التي وتركوه ترك الاعسكاف مند
 دخل المدينة إلى أن مات ومواظبه التي صلى الله عليه وسلم عليه دليل كونه سنة في الأصل ولأن الاعسكاف أقرب
 إلى الله تعالى بمحاور بينه والأعراس عن الله تعالى المال على خدمته لطلب الرجوع وطمع المعسر حتى قال عفا
 آخر أساني من المعسكف من الذي أتى به بين يدي الله تعالى يقول لا أرح حتى يعزى ولا يعباد لما فيه من
 اظهار العسر لله تعالى حلاله إلا ما كفى المنسوبة إليه والبر عنه في المأذات العلمهم أن العسر لا يمكن وأما
 المحرم وأما حرص تركها في بعض الأوقات فكان الأسما بالاعسكاف استعمالاً ما راعه حتى لو بدرنه لتجني
 بالعرام الموطعة التي لا رجعة في تركها والله أعلم

في فصل في بيان ما يحرمه من ترك الاعسكاف ونوع ترجع إلى المعسكف منه وأما ما يرجع
 إلى المعسكف منها الإسلام والأهل والظهار بين الحائض والحسن والناس وأما شرط الحواشي ونوع
 الاعسكاف الواجب والتطوع جميعاً لأن الكافر ليس من أهل العباد وكذا المحسن لأن العباد لا يردى إلا
 بالله وهو ليس من أهل الله والحب والحائض والنساء ممنوعون عن المسحوق هذه العباد لا يردى
 إلا في المسحوق أو اللوع فليس بشرط لنعمة الاعسكاف فخرج من التي العادل لأنه من أهل العباد كما
 يفسح منه يوم التطوع ولا بشرط انك كور والحر به ففسح من المرأة والعدا من المولى والزوج أن كان
 لها روح لا محرم من أهل العباد وأما المانع من الروح والمولى فإذا وجد أحد الاثنان في نزال المانع ولو بدرن
 المأول اعسكافاً للمولى أن ععبه عنه فإذا أعين مصا وكذلك المرأة إذا تدرب فزوجها أن ععبها فاما
 نائب يصب لأن الروح مثله المعبه فيها وأولاً في ملك المأول والمعبه في المأول وفي الاعسكاف ما حر

جميعها في استئناسها المنفعة فكان ههنا المانع مادام في ملك الروح والمولى فادام ما باله الواجب المأكل لمهما
 صار ولان السرور من ما قد يصح لوجوده من الاهدل لكم ما باله المولى والروح فاداسقط حقهما بالسرور
 والبدنية بمقدار المانع فله ههنا المانع واما المكاتب فليس أولى أن يعبه من الاعكاف الواجب والتطوع
 لان المولى لا يعب ابع كانه فكان كالحرق حتى صافعه وادان الرجل لروحته بالاكف لم يكن له أن يرجع
 عنه لانه لما أد لها بالاعكاف فقد ملكها ما افنح الاسماع بما في زمان الاعكاف وهي من أهل الملك فلا
 عيب الرجوع عن ذلك وانتهى عنه بخلاف المأكل اذا أد له مولا بالاكف ان عيب الرجوع عنه لان هناك
 ما ملكه المولى صافعه لانه ليس من أهل الملك واعا آغاره صافعه ولا برأى رجوع في العار به مما الا انه نكر له
 الرجوع لانه خليف في الوعد وعز ورفكر لذلك ومما الله لان الله اد لا يصح بدون الله ومما الصوم فانه شرط
 لصحة الاعكاف الواجب لا خلاف من أصحابنا وعبد الساتى ليس شرط و يصح الاعكاف بدون الصوم
 والمسئلة خليفه من المصداق رضى الله عنهم وروى عن ابن عباس رضى الله عنه واخذى الروا من عن علي رضى الله
 عنهم مثل مذهبا وروى عن علي رضى الله عنه من مذهبهم وجه قوله ان الاعكاف ليس الا التلب
 والافاء وذلك لان رضى الله عنه والصوم والصوم عباد مقصود بعبه فلا يصلح شرط العز لان شرط السبع له
 وبه جعل المسبوع سعادته قلب الحصة وله ذلك بشرط لا عكاف التطوع وكذا يصح السروج في الاعكاف
 الواجب بدونه بان قال الله على ان اعكف شهر ورجب فكأى التحلل يجب عليه التحول في الاعكاف ولا الصوم
 في ذلك الوقت ولو كان شرط ما حاز بدونه فصلا من الوجوب اذا السروج في العباد بدون شرطها لا يصح والتدليل
 عليه انه لو قال الله على ان اعكف شهر رمضان فصام رمضان واعكف حرج عن عهد التدوان لم يجب عليه
 الصوم بالاكف ولما روى من ما رضى الله عنه من النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا اعكاف الا بصوم
 ولان الصوم هو الامساك عن الاكل والشرب والجماع فما حذر كفى الصوم وهو الامساك عن الجماع بشرط
 صحة الاعكاف فكذلك الركن الا حرم هو الامساك عن الاكل والشرب لا سوا كل واحد مهم ما في كونه ركنا
 للصوم فاذا كان احده الركنين شرطاً لكل الا حرك ذلك ولا معنى هذه العباد وهو ما ذكرنا من الاجراء
 عن الدنيا والامال على الا حرك علامه ييب الله الى لا معنى بدون ذلك وصا السهول والاصغر الضرور
 وهي ضرور العوام وذلك بالاكل والشرب في الثاني ولا ضرور في الجماع وقوله الاعكاف ليس الا التلب والمعام
 مسلم لكن هذا لا يمنع أن يكون الامساك عن الاكل والشرب شرطاً للصحة كما عمن ان يكون الامساك عن
 الاكل والشرب والجماع شرطاً للصحة والله وكذا كون الصوم عباد مقصود بعبه فلا ينافي أن يكون شرطاً
 له لم لا يرى ان مرا ذلك ان عباد مقصود بعبه جعل شرطاً لحوار الصلاة حالة الاحبار كذا ههنا واما
 اعكاف التطوع فقد روى الحسن عن أبي حنيفة انه لا يصح بدون الصوم ومن ساجد من اعهد على هذه الروا
 واما على ظاهر الروا فلا في الاعكاف التطوع عن أصحابنا وروا في رواية معتد يوم وفي رواية عن معتد
 اصلا وهو رواية الاصل فادام يكن معتد او الصوم عباد معتد يوم فلا يصلح شرطاً للسبع بمعتد بمعتد
 الاعكاف الواجب فانه معتد يوم لا يجوز الخروج عنه قبل عامه فإنا ان يكون الصوم شرطاً لصحته واما اذا
 قال الله على ان اعكف شهر ورجب فاعا أوجب عليه التحول في الاعكاف في الاكل لان الثاني دخل في
 الاعكاف المصداق الى الشهر لصروره اسم الشهر اذ هو اسم للام والى دخل في الصلاة لا سلا وممضو لا بشرط
 ههنا بشرط الاصل كما اذا قال الله على ان اعكف لانه اتمام به دخل في الثاني ويكون أول دخوله فيه من الاول
 لما قلنا كذا ههنا واما البدن فاعكاف شهر رمضان فاعا يصح لوجود شرطه وهو الصوم في زمان الاعكاف
 وان لم يكن لزومه اتمام الاعكاف لان ذلك افضل واما اعكاف التطوع فالصوم ليس بشرط لحوار في ظاهر الروا
 واعا بشرط أحذر كفى الصوم عباد هو الامساك عن الجماع لقوله تعالى ولا تهاشروهن وأتم ما كعور في

المساجد والامساك عن الاكل والشرب فليس شرط زروى الحسن عن ابي حنيفة انه شرط واحلاف
 الرواية منه متى على اختلاف الروايات في اعتكاف الطلوع انه قدر يوم أو عتوم من ذكر كتحقق الاصل انه عر
 مقدر وسوى منه الليل والكفر ولو ساعه زروى الحسن عن ابي حنيفة انه مقدر يوم فلما لم يكن مقدر على
 رواه الاصل لم يكن الصوم شرطاً لان الصوم مقدر يوم اذ صوم بعض اليوم ليس بمسروع فلا يصلح شرطاً لما
 ليس مقدر ولما كان مقدر ايوم على رواه الحسن والصوم يصلح ان يكون شرطاً والكلام فيه يأتي في موضعه
 وعلى هذا يخرج ما اذا قال الله على ان اعتكف يوماً انه صح خبره ان اعتكف يوماً واحداً الصوم والتعيين اليه
 اذا اراد ان يودي بحل المحدثين طلوع الفجر فطلع الفجر وهو يومه فاعتكف يومه ذلك ويخرج منه حد
 غروب الشمس لان اليوم اسم لخاص اليها وهو من طلوع الفجر الى غروب الشمس فلو ان دخل المحدثين
 طلوع الفجر حتى يقع اعتكافه في جميع اليوم ولما كان الاعتكاف لانه لم يكن اليوم النذر ولو قال يمسلي ان
 اعتكف ليلة لم يصح ولم يلزمه شيء بهذا لان الصوم شرط صحه الاعتكاف دليل ليس محل الصوم ولم
 يوجد منه ما يوجب دخوله في الاعتكاف مع ان النذر ليس في محله وهذا السابق يسمع لان الصوم عند ليس
 شرط لصحة الاعتكاف وزروى عن ابي يوسف انه ان تولى ليلة يومها لم يملك ولا يذكر حدها التمسلي في
 الاصل فاما ان يوصي بين الزواجر فصل المذكور في الاصل على ما اذا لم يكن له وما ان يكون في المسير وما ان
 وجه ما يري عن ابي يوسف اعتبار الزواجر وهو ان ذكر انما في ليلة الاحد يكون ذكر الثلث لم كذا ذكر الثلث الواحد
 يكون ذكر اليوم احد الزواجر وان هذا اثباتا لعمه الفاس ولا يصلح ان يكون له على ان اعتكف ليلة ولما
 في به ان يعتكف لئلا يهازل وان لم يكن الثلث خلاص الصوم لان الثلث محل فيه بما ولا يصرح بتسريح ما شرط للاصل
 ولو ذكر اعتكاف يوم هذا كل يوم لم يصح ولم يلزمه شيء لان الاعتكاف الواجب لا يصح بدون الصوم ولا يصح الصوم
 في يوم هذا كل يوم وانما يصح الصوم في جميع الايام ولو قال يمسلي ان اعتكف يومين ولا يمسلي ليلة
 اعتكاف يومين يمسلي ما يمسلي ذلك انه اذا اراد ان يودي بحل المحدثين غروب الشمس فاعتكف يومه ليلة
 و يومها ليلة الاثنين و يومها ان تقرر في المسح ثم يخرج من المسح وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وداود
 ابو يوسف ليلة الاولى لا يدخل في نذره واعايد محل ليلة المصطفية بين اليومين على قوله فلو دخل في طلوع الفجر
 وزروى عن ابي سماعيل ان المصطفية ان دخل في غروب الشمس ولو دخل في طلوع الفجر حار وجه قوله ان
 اليوم في الحصة اسم لخاص النهار لان المسئلة المصطفية قد جعل لضرورة دخول التتابع واليوم ولا ضرورة في
 دخول ليلة الاولى بخلاف ما اذا ذكر انما لم يقطع الجمع حسب محل ما اذا تها من المسئلة لان دخول ليلة الفجر
 والمساء تقول الرجل كعادته فلان ليلة ألم ويرى به ليلة أم وما اذا تها من المسئلة ومثل هذا يعرف
 لم يوجد في التنبيه ولما ان هذا يعرف انما انما في التنبيه على انما يقول الرجل كعادته فلان يومين ويرى به
 يومين وما اذا تها من المسئلة ولم يمسلي ما يمسلي ذلك يومين متتابعين لكن بين اليومين انه لا يمسلي في النذر ولو
 يوي يومين خاصة دون لهما مجتمعة ولم يمسلي ما يمسلي ذلك يومين متتابعين لكن بين اليومين انه لا يمسلي في النذر ولو
 ما تابع وانما فرق لا يمسلي في ليلة ما قبل على التابع واليومين معروفاً لتمام ليلة بينهما انما الاعتكاف
 هما كالصوم فليس في كل يوم المحدثين طلوع الفجر ويخرج منه بعد غروب الشمس وكذا لو قال يمسلي
 ان اعتكف ثلاثة ايام او اكثر من ذلك ولا يمسلي انه لم يمسلي مع الايام وفيها ليلة لكن يلزمه من اعتكافه
 التابع وان يوي الايام دون المسئلة صحه لما قبله ولم يمسلي ما يمسلي ذلك لان ما يمسلي في حار العين لان
 التفرقة بينهما الايام والايام مفرقة فلا يمسلي الا بالسرط كأي اليوم يمسلي كل يوم فلو دخل طلوع
 الفجر الى غروب الشمس ثم يخرج ولو قال يمسلي ان اعتكف ليلتين ولا يمسلي ليلتين متتابعين مع يومها
 وكذلك لو قال ليلتين او اكثر من ذلك من المسئلة ولم يمسلي ما يمسلي ذلك ليلتين متتابعين مع يومها

عروب الشمس ولو نوى الليل دون النهار صحبته لانه نوى جمعه كلامه ولا يلزمه شيء لان اصله ليس وما
 للصوم والاصل في هذا ان الام اذا ذكر بلفظ الجمع مدخل ما ناره من الثاني وكذا الثاني اذا ذكر بلفظ الجمع
 مدخل ما ناره من الام لقوله تعالى في صومكم على السلام بانه ايام الارض وقال عروجل في موضع آخر ملائ
 لئلا سونا والصفة فيه واحدة فليس اعني موضع ما من الام وفي موضع ما من الثاني دلان المراد من كل واحد منهما
 هو وما ناره صاحبه حتى ان في الموضع الذي لم يكن الام فيه على عدد الثاني اورد كل واحد منهما ما ذكره وقال الله
 تعالى سبح لبي وعائنه ايام حسوما ولا تسبحكم الجاعة همها لحرمان العرف به كافي اسم الجمع على ما به اولو
 قال الله على ان اعسكف بلاس يوما ولا منه له فهو على الام والام الذي ما اعسكف انفس الله ولو قال نوب النهار
 دون الليل صحبته لانه على جمعه كلامه دون ما نقله من العرف والعرف ايضا ما سيعمل هذا الحصة بان
 فصيح به هو اخذوا من ما منع وان سا فرق لان اللفظ مطلق من هذا السابع وكذا دابة الام لا تقصى
 التاسع لتصل ما ليس عمل للاعسكف بين كل يومين ولو قال عسكف الثاني دون النهار لم يعمل به ولم يعمل
 والنهار لانه لما نص على الام فاذا قال نوب ما الثاني دون الام بعد نوى ما لا يحمله كلامه ولا يعمل قوله
 ولو قال الله على ان اعسكف بلاس ليلة وقال عسكف الثاني دون النهار لا يلزمه شيء لانه على جمعه كلامه
 والثاني في اللغة اسم للزمان الذي كانت الشمس فيه عا لانه عسكف الاطلاق ما ناره من الام والعرف
 فاذا عني به جمعه كلامه والعرف اسم ما سيعمل هذه الحصة بان صحبته لمصادمها محلها ولو قال الله على ان
 اعسكف سهر بالرمه اعسكف سهر أي سهر كان ما عني النهار والثاني جمع اسوا ذكر التتابع أولا وتفسير ذلك
 السهر انه مدخل المسحود على عروب الشمس وعروب الشمس وهو من عسكف بلاس ليلة وبلاس يوما
 يخرج هذا مسكنا لما عروب الشمس بخلاف ما اذا قال الله على ان اصوم سهر او لم يصوم ولم يذكر التتابع ولا نوا
 انه لا يلزمه التتابع بل هو بالخيار ان سا منع وان سا فرق وهذا الذي ذكرنا من لزوم السابع في هذه المسائل
 مذهب أصحابنا لانه وقال في لا يلزمه التتابع في معنى ذلك الا انه ذكر التتابع او بالسه وهو بخيار ان سادابع
 وان سا فرق وحده قوله ان اللفظ مطلق من هذا السابع ولم يوافق التتابع اصنافه على اطره كافي الصوم ولما
 الفرق بينهما وجه الفرق ان الاعسكف عبادا ما ومساها على الاصل لا يلب واقامه والثاني فانه ليل
 فلا بد من السابع وان كان اللفظ مطلقا من هذا السابع لكن في لفظه ما خصه وفي داه ما يوحه بخلاف ما اذا
 ذكر ان يصوم سهر او لم يصوم سهر اعني ان اذاع سهره ان فرق لانه اوجب ظنا من هذا التتابع
 وليس معنى حصوله على السابع بل على العرف لان بين كل عباد من مسها ليل لم يصح به ولم يصح الا عسكف سهر
 هذا السابع ولا ايضا لفظه وبعبارة هي له الخيار ولها لم يلزم التتابع فقام بعد التتابع من الصيام المذكور في
 الكتاب كذا هذا ولو نوى في قوله الله على ان اعسكف سهر النهار دون الليل لم يصح به ولم يصح الا عسكف سهر
 بالام والثاني جمع لان السهر اسم لزمان مقدر ملاس يوما وله من كتب من سبب مختلف كل واحد منهما اصل
 في عبته كالليل فاذا اراد احد هما مقدار الايام ما لم يوضع له ولا حقه فمطل كذا في الثاني وعني به الساهر
 دون السواد فلم يصادف السهر محلها فعمل وهذا بخلاف اسم الخاف فانه اسم للخلعة بطريق الاصل والعص كالتابع لها
 لانه من كتب فيها به لها فكان كالوضع لها حار في ذكر الخاف وراية الخلفه فاماها فاكل واحد من الزمان
 اصل في مطلق الاسم على أحدهما بخلاف ما اذا قال الله على ان اصوم سهر او لم يصوم سهر او لم يصوم سهر
 الثاني لان هاله اصلا لا يقول ان اسم السهر ما نول النهار دون الثاني لما ذكرنا من الاستعانة بل ما نول النهار
 والثاني جميعا مكان مصداق النذر بالصوم الى الثاني والنهار ما عا عرا الثاني ليل محلا لاصافه السهر
 بالصوم بها فلم يصادف السهر خلقا فاعلم ان الثاني والنهار محل لذلك فمصح الا صافه اله على الاصل المعهود ان
 التصرف بالمصادف محله فصيح والمصادف لغير محله بل هو فاما في الاعسكف فكل واحد منهما محتمل ولو قال الله

على ان اعكف سهر النهار دون الليل لانه ما كان له ان ياكل النهار دون
الليل فعلمنا ذكر السهر من كلامه كى قال رأت فرسا ابيض اللسان منه دون السوداء وكان هو باختيار ان سا
ناع وان سا فرق لا يقطع النهار والاصل فيه ان كل اعكاف وحب في الايام دون الليلي فصاحبه به باختيار
ان سا ناع وان سافرق وكل اعكاف وحب في الايام والليلي جميعا لانه ما كان له ان ياكل النهار دون الليلي
او حب على نفسه اعكاف سهر عسه بان دل الله على ان اعكاف رجب لربما ان يعكف به فهو مساعيا
وان اوفر يوما او يومين فعليه هذا ذلك ولا يله هذا ما صح اعكافه فيه كما اذا اوجب على نفسه
صوم رجب على ما ذكرنا في كتاب الصوم فان لم يعكف في رجب حتى يصي لربما اعكاف سهر بصومه
متناعلا لانه لما مضى رجب من عمر اعكاف صاري فمعه اعكاف سهر بعرضه فله مراعاة هذه التنايع
فيه كما اوجب على نفسه اعكاف سهر بعرضه استنادا بان دل الله على ان اعكاف سهر اولوا اوجب اعكاف
سهر بعرضه فاعكاف سهر اوله عن بدر بان قال الله على ان اعكاف رجا فاعكاف سهر ربيع الاخر احرأ عن
بدر عسدي يوسف وعبد محمد جهما الله تعالى لا يحرمه وهو على الاحلال في المصدر بالصوم في سهر مع
فصام فله وقد كرم المصطفى كتاب الدرر ان ما الله تعالى ولودل الله على ان اعكاف سهر رمضان صبح بدر
ويؤمره ان يعكف في سهر رمضان كله لو حوذا لاقترام بالدر فان صام رمضان واعكاف به حرج عن عهد
الدر لو حوذا صرط محبة الاعكاف وهو الصوم وان لم يكن لربما فانترامه الاعكاف لان ذلك ليس بشرط اعما
السرط وحده معه كس لربما اذا الظاهر وهو محمد بن لربما الظاهر ولو دخل وب الظاهر وهو على الظاهر صبح
اذا الظاهر لان السرط هو الظاهر وقد وحدث كذا هذا ولو صام رمضان ولم يعكف لربما هذا الاعكاف
بصوم آخر في سهر آخر ما كذا كرم محمد في الخامع وروى عن ابى يوسف انه لا يربما الاعكاف من سبط
بدر وجه قوله ان بدر اعتقد عمر محمد بالصوم وقد بعد اعماو كذا هذا فبسط لعدم المائدة في العا وجه
قول محمد رجه الله تعالى ان الدر بالاعكاف في رمضان قد صح ووجب عليه الاعكاف به فاذ لم يرد به
واحدا عليه كذا هذا بدر بالاعكاف في سهر آخر بعرضه فلم يرد حتى مضى السهر واذ انى واحد اعلاه ولا يسي
واحدا عليه الا ان حوذا سرط محبة اذانه وهو الصوم فسي واحدا عليه بشرطه وهو الصوم واما قوله ان بدره
ما بعد عمر حيا بصوم في رمضان فعلم لكى حارأ سى وحيث الصوم في عمر رمضان وهذا ان وحب الصوم
لصروز العكس من الادا ولا يمكن من الادا في عمره الا الصوم فبسط عليه الصوم ولربما متناعلا لانه لربما
الاعكاف في سهر بعرضه وقد به فبسطه متناعلا كذا اذا اوجب اعكاف رجب فلم يعكف به انه بعرضه في
سهر آخر متناعلا كذا هذا ولو لم يصم رمضان ولم يعكف به فعليه اعكاف سهر مساعيا بصوم رمضان
فان مضى صوم السهر متناعلا وفرق بالاعكاف حارو بسط عليه هذا رمضان وحرج عن عهده
لان الصوم ابدى وحب فيه الاعكاف بان فبسطها جميعا بصوم سهر امسا بها وهذا لان ذلك الصوم لما كان
ما لا يصدق وحب الاعكاف فيها صوما آخر في واجب الادا بعرض ذلك الصوم كما بعد ولو صام ولم يعكف
حتى دخل رمضان العاقل فاعكاف فاسالما لقائه صوم هذا السهر لم يصح لما ذكرنا ان سا وحب الاعكاف
سعدى وحب صوم صرط سرط لاداه فوجب في دفعه صوم على حد وما وحب في ابدى من الصوم لاسا بدى
صوم السهر ولو بدر ان يعكف يومى الصد واما السهر من به وعلى الرواين اللين ذكر ما مضى الصوم ان
على رواه محمد عن ابى حنيفة صح بدر لكن قال له ان مضى في يوم آخر ونكره ان كان ارادة الله وان
اعكاف بها حار وحرج عن عهد الدر وكان مسأوعلى رواه ابى يوسف وابن المبارك عن ابى حنيفة لا
بالاعكاف بها اصلا كذا لا يصح بدر الصوم بها واعما كان كذلك لان الصوم من لوازم الاعكاف الواجب
فكان الخواب في الاعكاف كالحواب في الصوم والله اعلم واما انى رجع الى المعكف به فالمسند واه سرط

نوعي الاعسكاف الواجب والطوع لقوله تعالى ولا بأسرهم وأقيم ما كمن في المساجد وضعهم بنومهم عاكفين
 في المساجد مع أنهم لم بأسرهم والجماع في المساجد لهم وأمر الجماع فيها قبل أن مكان الاعسكاف هو المسجد وسوى
 و ما الاعسكاف الواجب والطوع لأن النص مطلق ثم ذكر الكرخي أنه لا يصح الاعسكاف الا في مساجد الجماعات
 ربه الرحل وقال التلمجاري أنه يصح في كل مسجد وروى الحسن بن زياد عن أبي - عنه أنه لا يجوز الا في مسجد
 صلى فيه الصلوات كلها واحكام الرواية عن ابن مسعود وروى عنه أنه لا يجوز الا في المسجد الحرام
 ومسجد المدينة ومسجد بيت المقدس كانه ذهب في ذلك الى ما روى عن أبي - صلى الله عليه وسلم أنه قال
 لا اعسكاف الا في المسجد الحرام وروى أنه قال لا مسجد الا لئلا يكون مساجد المساجد الحرام ومسجدى هذا
 والمسجد الاقصى وروى عنه ومسجد الانبا ولما عوم قوله تعالى ولا بأسرهم وانما ما كمن في المساجد وسوى
 حديثه رضى الله عنه أنه قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا اعسكاف في كل مسجد له امام وموذن
 وماروى أنه لا اعسكاف الا في المسجد الحرام ان سمعوه على التمام لا يروى ان النبي صلى الله عليه وسلم اعسكف
 في مسجد المدينة وما روى عنه انه لا يفعله اذ فعل النبي صلى الله عليه وسلم صلح ناصح لقوله أو يحمل على بيان
 الا فصل كقوله لا صلاحا لخارج المسجد الا في المسجد وعلى المحاور على قول لا يكرهوا أو اما الحد بالاحترام
 سمعوه على الزيار أو على بيان الا فصل فافصل الاعسكاف ان يكون في المسجد الحرام في مسجد المدينة
 وهو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد الاقصى في المسجد الحرام في المساجد الاطنام الى كبر
 أهلها وعظم اما المسجد الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
 صلاح في مسجدى هذا حد لثب صلاح في غيره من المساجد ما خلا المسجد الحرام ولا في المسجد الحرام من الفضايل
 ما ليس لغير من كونه الكعبة فيه وزعم الطوائف به ثم بعد مسجد المدينة لا مسجد افضل الانبا والمرسلين صلى
 الله تعالى عليه وعلمهم وسلم في مسجد بيت المقدس لا مسجد الا انبا عليهم الصلا والسلام ولا جماع المسلمين
 على أنه ليس بعد المسجد الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم مسجد افضل منه في المسجد الحرام
 لا يجمع المسلمين لافامه الجمعه ثم بعد المساجد الكبار لا في معنى الحرام لسكر أهلها وأما المراءى فذكر في
 الاصل انها لا اعسكاف الا في مسجد بيت المقدس ولا اعسكاف في مسجد حماه وروى الحسن بن أبي حنيفة أن لرا ان
 اعسكاف في مسجد الجماعة وان ساء اعسكاف في مسجد بيت المقدس افضل لها من مسجد حماه ومسجد
 حماه افضل لها من المسجد الاظم وهذا لا يوجب اختلاف الزوايا بل يجوز اعسكافها في مسجد الجماعة على
 الزوايا من جهة اختلاف بين أعمامها والمذكور في الاصل يجوز على بني الفضيلة لا على بني الحواريين وقباس
 الزوايا وهذا عندنا وقال السافى لا يجوز اعسكافها في مسجد حماه ووجه قوله أن الاعسكاف فيه به حسب المساجد
 بالنسب ومسجد بيت المقدس عسكاف حقه بل هو اسم لكل المفضل في جهة ما لا نسب له منى من أحكام
 المسجد فلا يجوز افا وهذا المذهب ومن يقول بل هو به حسب المسجد لكن مسجد بيت المقدس له حكم
 المسجد في جهة من الاعسكاف لأن له حكم المسجد في جهة من الصلا لحاجه الى آخره فصل في الجماعة
 فاعلم في حكم مسجد الجماعة في جهة ما كانت صلا في سبها افضل على ما روى عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أنه قال صلا المراءى في مسجد بيت المقدس افضل من صلا في مسجد دارها وصلا في مسجد
 دارها افضل من صلا في مسجد حماه واذا كان له حكم المسجد في جهة من الصلا
 في كل من الاعسكاف لأن كل واحد منهم في اختصاصه بالمسجد وسواء كان في مسجد بيت المقدس في غير
 مسجد وهو الموضع المفضل لا لأنه ليس لغير ذلك الموضع من بين أحكام المسجد فلا يجوز اعسكافها به والله أعلم
 بما فصل في ما ذكر من الاعسكاف وعظوم رواه وما عهد وما لا يفعله من الاعسكاف هو واجب والا فانه قال
 اعسكاف وعسكاف أى أقام وقال الله تعالى فالوالى يرجع عليه عاكفين أى لم يزل عليه معصية وبه قال فلان معسكاف على

حرام أي معصية معصية من إقام على العباد في المسجد معكم كما رواه أبا داود في هذا السؤال لا يخرج المعكف
 من معكفه في الاعتكاف الواجب ولا يماري إلا ما لا يملكه منه من الماء والبول وحضور الجمعة لأن الاعتكاف
 لما كان له وأما ما يخرج من مصادره ولا ما ليس مع ما صاد فكان إطلاقه وإبطال العباد حرام لقوله تعالى
 ولا تظلموا أعمالكم إلا ما حوز به الخروج لحاجة الإنسان إذا لم يجد ما يدره أو ما في المسجد فمع الضرور
 إلى الخروج وإن في الخروج أحد الحاجة بمعنى هذه الضرورة لا يمكن الخروج من إذا هذه الضرورة إلا بالضرورة ولا
 ما بدون القبول ما دون الإطلاق من الاستعراج على ما علمه حري المأكل فكان الخروج لحاجة ضروري
 الاعتكاف ومساوئه وما كان من وسائل التي كان حكمه حكم ذلك الشيء فكان المعكف في حال ضرورة عن المسجد
 عند الحاجة كما في المسجد وضرورة عن ما سوى رضى الله عما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يخرج من
 معكفه إلا ولا يماري إلا ما حوز به الخروج في الجمعة ضروري لا مخرج من ولا يمكن إقامته في كل
 مسجد فصاح إلى الخروج إليها كالحاجة إلى الخروج لحاجة الإنسان فلم يكن الخروج إليها مطلقا الاعتكاف وهذا
 عند ما قال السابق إذا خرج إلى الجمعة فظل اعتكافه وحده قوله إن الخروج في الأصل مصادرة الاعتكاف ومما
 له ما ذكرناه من إقراره وأما ما في الخروج أسهل ورواها فكانه ثلاثة أفعال على الضرورة كحاجة الإنسان وكان
 عنك الضرر عن الخروج إلى الجمعة بأن يستعمل المسجد الجامع ولما أن إقامته الجمعة فرض له وله إلى ما بالذي
 أمروا إذا ودي فاعل من يوم الجمعة فاعل إلى كراهته والامر بالنهي إلى الجمعة أمر بالخروج من المعكف ولو كان
 الخروج إلى الجمعة مطلقا الاعتكاف لما فيه لا يكون أمر بإبطال الاعتكاف وأنه حرام وإن الجمعة لما كانت
 فرضا عليه تعالى عليه والاعتكاف فرضه تعالى عليه في أو حقه على نفسه بأن استدرك تصحيد في أمثال
 ما هو من الله تعالى عليه بل كان يدر عند ما أطلق هذا الخبر وإن الاعتكاف دون الجمعة فلا وذن يترك الجمعة
 لأجله وقد خرج الجواب عن قوله أن الاعتكاف ليس هو الخروج بسببه لما ذكرنا أن الخروج إلى الجمعة لا ينافي لما
 وأما ما في الخروج إلى الجمعة ومقدار ما يكون في المسجد الجامع فذكر الكرخي وقال سبي أن يخرج إلى الجمعة عند
 الإذان فيكون في المسجد مقدار ما يصل إليها أو ما وجدها أو ما وسوا وروى الحسن بن زاذ عن أبي حنيفة
 مقدار ما يصل إليها أو ما وجدها أو ما وسوا وعلى الاختلاف في سببه الجمعة بعد ما أجاز في قول أبي حنيفة
 وعندهما سببه على ما ذكرنا في كتاب الصلاة فإن جازا كان مبره يستخرج حين يرى أنه يبلغ المسجد عند
 الداء وهذا أمر بحسب قرب المسجد بعده يصرح في أي وقت يرى أنه يترك الصلاة ويخطي ويصل إلى
 الخطي أو يتركها لأن إباحة الخروج إلى الجمعة إباحة لها وسببها هو أنها عبرة إلا أن كان المسبب فيها
 ولا سبي أن يصح في المسجد الجامع بعد الصلاة الجمعة الامتداد ما يصل إليها أو ما وجدها أو ما وسوا على الاحتلاف ولو أقاموا
 ولله الاستقصاء اعتكافه ليس يكرهه ذلك ما عظم الاتصاف وإن الجامع لما يبلغ لا يدا الاعتكاف فلا يصح
 للعا أولى لأن العا أسهل من الاستداء وأما الكراهة فلا لما استدأ الاعتكاف في مسجد مكة مسجد
 للاعتكاف فيه فذكر له الأصول مع إمكان العلم فيه ولا يخرج لعمد مريض ولا لصله حارة ولا لضرورة
 إلى الخروج لأن عباد المرض ليس من الفرائض بل من الفصائل ومما لا يترك الحمار ليس بمرض من بل فرض
 كما أنه يعطى بتمام الناس ما فلا يجوز إبطال الاعتكاف لأجلها وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من
 الرخصة في عباد المرض وصلا الحمار فقد قال أبو يوسف ذلك يجوز عند ما على الاعتكاف الذي شارب
 من عرا عاب فله أن يخرج من ماله ويجوز أن يحمل الرخصة على ما إذا كان خرج المعكف لوجه ما يحكمه
 الإنسان أو لوجهه ماله صلا أو صلى على حمار من عرا كان مروه ثم تلك تصدق ذلك حار ما المراهنا
 اعتكاف في مسجد يقيم الخروج من ماله إلا لحاجة الإنسان لأن ذلك في حكم المسجد لما على ما ينادي
 خرج من المسجد الذي يعكف فيه لغيره بأن استعمل المسجد وأخرجه السلطان مكرها أو غير السلطان

قد دخل مسجدنا آخر عمر من ساعته لم يجد اعكافه ايسا والقباس ان يصعد ووجه القباس انه وجد صد
 الاعكاف وهو ان شروح احدى هورك الا فانه فسطل كذا خرج عن اعصار وجه الاسكان به خرج من صدر
 ضرور اما بعد اتمام المسجد فظاهر لانه لا يمكنه الاعكاف فيه بعد ما تم فكأن ان شروح من امره لا يذهب
 عنه ان شروح طاحه الانسان واما بعد الاكرا فلا الاكرا من أسباب العذر في الخلق فكان هذا العذر من ان شروح
 ملحقا بالعدم كذا ان شروح طاحه الانسان وهو عيسى مسافر فكان خرج من المسجد لعذر عذره في اعكافه
 في قول أي حقه وان كان ساعته وعبد أي يوسف ومحمد لا يصعد حتى يخرج أو كرم من صف يوم قال محمد قول
 أي حقه افسس ومول أي يوسف أو سمع وسعد فوله ان ان شروح القبل عذروا ان كان بعد عذر بل لانه لو خرج
 طاحه الانسان وهو عيسى ما بال يصعد اعكافه وما دون نصف اليوم فهو دليل فكان عذرا ولا في حقه انه ولد
 الاعكاف ناسفاه بعد من عذر ضرور فسطل اعكافه لعوا الركن وطلال التي هو اسرته يسوي فيه
 الخبر والعدل كالا في باب الصوم وفي ان شروح طاحه الانسان ضرور وأحوال الناس في المسعى حمله لا يمكن
 صفها فيه اعصاره في المسعى وهما الا ضرور في الخروج وعلى هذا الخلاف اذا خرج طاحه الانسان ومكب
 عذره انه من اعكافه عند أي حقه دل عليه او كذا وعبد هيا لبعض ما لم يكن كرم من صف يوم لو
 بعد المدة لم يصعد اعكافه بلا خلاف وان كان ان المدة خارج المسجد لان المدة من المسجد لا يرى انه
 عمن فيه كل ما عمن في المسجد من البول ويحبه ولا يجوز فيها فاسه را به روي ان المسجد وكذا اذا كان داره تحت
 المسجد فخرج رأسه الى دار لا يصعد اعكافه لان ذلك ليس صروح الا يرى انه لو طلع لا يخرج من الدار ل
 ذلك لا يصح في عهده روي عن عاصم رضي الله عنه ان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج رأسه من
 المسجد فيصعد رأسه وان عسل رأسه في المسجد انا لانا من ادا لم يلب المسجد بل المسجل فان كان
 يصحب يلب المسجد مع من لا في تلك المسجدا واجب ولو يوصى في المسجد انا فهو على هذا الفصل
 واما اعكاف الطوع فهل يصعد ان شروح لعذر عذر كذا خروج لعذر المومن ويسمع الخبر في رواه ان في
 رواه الاصل لا يصعد وفي رواه الحسن بن زياد عن أي حقه بعدنا على ان اعكاف الطوع عذر مصدر
 على رواه الاصل انه ان يصعد ساعته من همارا ونصف يوم أو ما من فسطل أو كذا أو يخرج فيكون معكفا
 ما أقام باركا ما خرج وعلى رواه الحسن هو عذر يوم كالصوم وقد قال انه لا يصح بدون الصوم كالا يصح
 الاعكاف الواحد بدون الصوم ووجه رواه الحسن ان السروع في الطوع موجب للعدم على أصل أصحابنا
 صانه لودي من الصلاة كفي صوم الطوع وصلاه الطوع ومس الحاجة الى صانه الذي هو الا ان العذر
 المودي بعده به فصاح الى الله وذلك بالمضي في آخره ووجه رواه الاصل ان الاعكاف لرب واقامه
 فلا يصعد يوم كالا كالمعروف ووجه هذا لان الاصل في كل فعل بام نفسه في زمان اعصاره في نفسه من عذر
 أن يصعد اعصار على وجود عذر وكل لب واقامه يوجد وهو فعل تام في نفسه وكان اعكافا في نفسه ولا تفتحه
 واعصاره على وجوده انا في آخر اليوم هذا هو الحقه الا اذا كان دليل التصرف في فعل المسجد انما ماره
 حقه معه محكم كافي الصوم ومن ادعى العذر بها احتج الى الدليل وقوله السروع فيه وحب مسلم لم يكن
 بعد ما فصل به الا اذا والمخرج في اوجبه الادلة العذر فلا يلزمه كرم من دلا ولو ما عمن في حال الاعكاف
 يصعد اعكافه لان الجماع من محط رواه الاعكاف لقوله تعالى ولا بأس به وأنما عاكفون في المساجد فصل
 المسافر كانه عن الجماع كذا روي عن اس عاصم رضي الله عنه ان ما ذكر الله عز وجل في القرآن من المسافر
 والزف واللبان فاعلم ان الجماع ليس له تعالى حتى كرم يكتفى عاصم ذلك الا انه على ان الجماع حظوري
 الاعكاف فان حطرا الجماع على المسكف ليس لمكان المسجد لمكان الاعكاف وان كان ظاهر الهسي من
 المسافر في حال الاعكاف في المسجد لقوله عز وجل ولا بأس به وأنما عاكفون في المساجد الا ان لا يكره

رتب في يوم كذا واستقروا في المساجد وكانوا يخرجون بمصون حاجهم في الجماع ثم يمشون ثم يرجعون إلى
 معبدهم لأهم كذا وانما معون في المساجد لها من ذلك المساجد في يومهم كذا أحل وأعظم من أن يجعلوها
 كالنوط لأهم من شأنهم من المساجد في حال الاعتكاف لأجل الاعتكاف فكان الجماع من محظورات
 الاعتكاف من وجوب فسادها وجامع المأوى أو ما زال الص مطلق فكان الجماع من محظورات الاعتكاف للأجل
 ومما روي أن كان عامدا أو ناسبا بخلاف الصوم فإن جامع المأوى لا يصح الصوم والناسب لم يحل عذرا في باب
 الاعتكاف وحل عذرا في باب الصوم والعرق من وجهي أحدهما أن الأصل أن لا يكون عذرا لأن فعل الناسي
 معدور الأسباع في الجملة إذا وقع فيه لا يكون إلا النوع بمصروفه كان الناس حار المأوى أحده عليه فعدا
 وأغار فعد المأوى فعد كما إلى صلى الله عليه وسلم بقوله لا أرا أحدا من بدأ أو أخطأنا ونحن لم يجعل عذرا
 في باب الصلاة إلا أنه جعل عذرا في باب الصوم بالصوم فيعصر عليه والثاني أن المحرم في الاعتكاف من الجماع
 فيسمى في العمد والنسب والمحرم في باب الصوم هو الإفطار لا عين الجماع أو حرم الجماع لكونه إفطارا لا لكونه حراما
 فكان حرمه لعدم الإفطار والإفطار يختلف حكم بالعمد والناس ولو أكل أو شرب في النهار فامدأ صوم
 صومه وفسد اعتكافه لفساد الصوم ولو أكل ناسبا لفسد اعتكافه لا لأنه فسد صومه والأصل أن ما كان من
 محظورات الاعتكاف وهو ما منع عنه لأجل الاعتكاف لا لأجل الصوم فيختلف فيه العمد والنسب والهزار والليل
 كالجماع والخروج من المسجد وما كان من محظورات الصوم وهو ما منع عنه لأجل الصوم فيختلف فيه العمد والنسب
 وإثارة الليل كالجماع والخروج من المسجد وكأكل والشرب والقهقهة ما يبطل أو يفسد الصوم فلو كان ذلك
 الميسر مضمون عليها في الآية وهو فعل في بعض وجوه التأويل أن الميسر الجماع وما ذنبه ولأن الميسر مع
 الأكل في معنى الجماع فلهذا وكذا لو جامع بعد أدون الفرج فارتفع لم يفسد اعتكافه لا لأنه بدون
 الأكل لا يكون في معنى الجماع لكنه يكون حراما وكذا الفرج والدم واللمس أنه إن ارتفع في من ذلك فسد
 اعتكافه والأصل أنه لا يفسد اعتكافه يكون حراما بخلاف الصوم فإن باب الله لم يحرم الذواحي إذا كان على نفسه
 والفريق على مجموعها كذا أن عين الجماع في باب الاعتكاف محرم ويحرم الشيء يكون محررا عنه الذواحي لا ما تنهى
 إليه فلم يحرم لذى إلى السباح وأما في باب الصوم من الجماع ليس محررا عما المحرم هو الإفطار أو حرم الجماع لكونه
 إفطارا وهذا لا ينسب إلى الذواحي فهو الفرق ولو فطر فارتفع اعتكافه لا لأنه فسد الجماع ضرر ومعنى فاسده
 الإحرام والله الموفق ولا تأتي الروح أمراته وهي معصية إذا كانت اعتكافا بدين روحها لأن اعتكافها إذا
 كان بدين روحها ما لا يملك الرجوع عنه لما سبق فاقدم فلا يجوز وطو حراما منه من إفسادها ثم أو فسد
 الاعتكاف بآراء لأن الاعتكاف حرمة والكفر ليس من أهل العزم وهذا مع منع الكفر فلا يبي مع الكفر أيضا
 ومنع الأعمى لا يفسد الاعتكاف حتى لا ينقطع التتابع ولا يبرمه أن يسهل الاعتكاف إذا أفق وإن أغمى عليه
 أو أمانا أو أصابه لم يفسد اعتكافه وعلمه إذا رأى أن يسهل لا يبرمه مساعا وقد فاقب منه السماع فلهذا الاسم كما
 في صوم كفار الظهار فإن حاول الخوف ويبي من أفق هل يجب عليه أن يسهل أو يسهل عنه فقهه ورواها
 فاس واستحسان يدره في موضعه أن سأل الله تعالى ولو سكر لئلا يفسد اعتكافه عندنا وعند الساقين يفسد
 وجه قوله أن السكران كالمنحور والخنون يفسد الاعتكاف فكذلك السكر (ولنا) أن السكر ليس إلا معنى له أرى
 أعمل مدبر ولا يفسد الاعتكاف ولا قطع السماع كالأعمى ولو حاص المراء في حال الاعتكاف يفسد اعتكافها
 لأن الخس ينافي أهله الاعتكاف لما فيها الصوم وهذا مع من اعتقاد الاعتكاف فصح من العا ولو أحل
 المعتكف لا يفسد اعتكافه لا لأنه لا يصح له فيه فلم يكن جامع ولا في معنى الجماع من أمه إلا عدل في المسجد من غير
 أن يلبس المسجد فلا بأس به ولا يفرض فيفسد هو ذاك المسجد ولا بأس بالاعتكاف من يسع و يسرى وروح
 وراحه ولبس و طيب ويدهى وأكل وشرب بعد عروب الشمس إلى طلوع الفجر وحده ما لا يفسد

أن لا يكون ما تناهى في المسعد والمراد من السبع والسر هو كالم الاحتجاب والعقول من غير تغلب الأمعة إلى
المسعد لأن ذلك مجموع على لأجل المسعد من اتحاد المسعد بمصر الأجل الاعكاف وحكي من مات أنه
لا يجوز السبع في المسعد كما هو في ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال حسوا ما يحكم صناديكم
ومحاسنكم ويعيكم وسرا ثم رفع أصواتكم وصل سوفكم (ولما) عموم السبع والسر من الكتاب الكريم
والسبع من غير فعل من المسعد وغير روي عن علي رضي الله عنه أنه قال لا بأس بأخيه جعفر هلاسر ب مادما
قال كتب معكم قال وماذا علمت لو أصررت أسأركي حوار السر في المسعد وأما الخذف فتحويل على اتحاد
المسجد ما حر كالسوى منع منها وبعل الأمعة إليها أو تجعل على السدب والاصحاب نوعا من التلايل بعدد
الامكان وأما الكاح والرحمة والرحمة لا يفصل بين المسعد وغير من يجوز قوله تعالى فانكحوا
ما طاب لكم من النساء ويحذر ذلك وقوله تعالى فأسكنوهن مما سكوهن وعرفه ويصود ذلك وكذا الأكل والسر واللبس والطيب
والنوم لقوله تعالى وكذا وأسر نوافه قوله تعالى ما بي آدم حدودا حكم عند كل مسعد قوله تعالى ول من حرم به
الله التي أخرج لعماده والطيبات من الزين وقوله عز وجل وحلوا يومكم سا أو قدرى أن في كان يعمل ذلك
في حال اعكافه في المسعد مع ما أن الأكل والسر والنوم في المسعد في حال الاعكاف لو منع منه لمع من
الاعكاف اذ ذلك أمر لا يذمه وأما الحكم عالا ماتم به فلقوله إلى ما بها الدس آسوا انقرا الله وقولوا فلا
سند أفضل في بعض وجوه التأويل أي صدقوا صوابا لا كذبوا ولا خافوا قدرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان سعدت مع أصحابه وبناهم رضي الله عنهم وهو معك في المسعد فاما التشكك عافه ما من فانه لا يجوز
في غير المسعد في المسعد أولى وله أن يحرم في اعكافه بفتح أو عمر وإذا فعل لزمه الاحرام وأقام في اعكافه إلى أن
يسرع منه ثم عصى في احرامه إلا أن يحلف فوب الخج فذبح الاعكاف ويجمع ثم يسفل الاعكاف أما محبة
الاحرام في حال الاعكاف فلا نه لا يفتى فيها إلا ترى أن الاعكاف بعد مع الاحرام فبني معه أيضا وإذا صح
احرامه فانه يتم الاعكاف ثم يسفل فانه قال الخج لا به عكبه الخج بينهما وأما إذا حلف فوب الخج فانه يذبح
الاعكاف لأن الخج يعوب والاعكاف لا يعوب فكان الاستعمال بالذي يعوب أولى ولأن الخج كذا وهم من
الاعكاف فالاستعمال بالذي يعوب أولى وإذا ركب الاعكاف منه بعد الرابع من الخج والله أعلم

فصل وأما ما إذا حكمه إذا سفل في سفل لا يحلوا ما أن يكون واحدا أو عفى به المدور وأما أن يكون طوعا
فإن كان واحدا نصي إذا قدر في القضا الإلزام خاصة لا إذا سفل المعنى بالعدم فصار فأنما عفى فصاح إلى
النصا حذر القوابر نصي بالصوم لا به فانه مع الصوم فمقصود مع الصوم عريان المدور به أن كان اعكاف
سهر بعبه نصي قدر ما سفل لا عبر ولا يلزمه إلا مال كالصوم المدور به في شهر بعبه إذا فطر يوما به نصي
ذلك اليوم ولا يلزمه الاستساق في صوم رمضان لماد كزاني كتاب الصوم وإذا كان اعكاف شهر به بعبه
لزمه الاستساق لا به يلزمه مسانعا فزاعى به بعبه التاسع وسوا فسد بعبه من غير عدد كالحرج والجماع
والأكل والسر في الهار الإلزام أو فسد بعبه بعد كذا من فصاح إلى الخرج فخرج أو بعبه بعبه راسا
كالخص والحق والاعمال الطوبى لأن القضا محب حذر القوابر والخاصة إلى الحرم بعبه في الأحوال كلها إلا
أن سقوط النصا في الرد عوف بالنص وهو قوله تعالى قل للذين كفروا أن سموا بغيرهم ما قد سلف وقول النبي
صلى الله عليه وسلم الإسلام محب ما قبله والله أس في الجنون الطوبى لأن اسقط النصا في صوم رمضان إلا أن في
الاستساق نصي لأن سقوط النصا في صوم رمضان أعيا كان بعبه الخرج لأن الجنون إذا طال لم يارول
فسكر بعبه صوم رمضان فخرج في نصابه وهذا الذي لا يجمع في الاعكاف وأما اعكاف التطوع إذا
بعبه قبل عام اليوم فلا ي عليه في رواه الأصل وفي رواه الحسن نصي ما على أن اعكاف التطوع غير معد
في وانه جند عن أبي جده وفي رواه الحسن عنه معدر سوم وعدد كزاني الوجه للرواية من فماتهم وأما حكمه إذا

فأبى عن وجهه المعنى به بأن يدركه عكاف شهر نفسه أنه إذا دل عليه قضاء لا عدولا لم يره إلا استعمال كان أحرم
 وإن فاته كله مضى الكل مما دعا له لم يلزم عكاف حتى مضى الوقت صار الاعكاف دنا في دمسه لصار كأنه أنسا
 النذر بأعكاف شهر نفسه فإن قدر عن قضاء فلم يقصه حتى أنس من حياته بمقتضاه أن يوصى بالعذبة لكل
 يوم طعام يسكن لأجل الصوم لأجل الاعكاف كقضى صا رمضان والصوم المنذور في وقت نفسه وإن قدر على
 البعض دون البعض فلم يعكف وكذلك إن كان محصا وقت السدوق كان من صا وقت السدوق ذهب الوقت
 وهو من نص حتى مات فلا مضي عليه وإن صح نوماه وعلى الاختلاف الذي ذكرنا في الصوم المنذور في وقت نفسه
 وإذا دبر أعكاف شهر بغير نفسه سمع العبرة وقت كفى النذر بالصوم في وقت بغير نفسه وفي أي وقت انتهى
 مود بالادامه لأن الاحتياج حصل لمطاع من الوقت وأما نصيب غيره الوحد إذا أنس من حياته وعند
 ذلك يجب عليه أن يوصى بالعذبة كقضى صا رمضان والصوم المنذور المطلق فإن لم يوصى حتى مات سقطت في
 أحكام الدماء على ما لا يوجد من ركنه ولا يجب على الورثة العذبة لأن سرعواه وعند السامعي لا تسقط
 ولو جحد من ركنه وبغير من جميع المال والمسئلة مصحقة كتاب الزكاة والله الموفق

كتاب الخلع

الكتاب يدخل على فصلين فصل في الخلع وفصل في العبر أما فصل الخلع والكلام به يقع في مواضع في بيان فرصة
 الخلع وفي بيان كتمه فرصة وفي بيان شرائط الفرصة وفي بيان أركان الخلع وفي بيان وأحكامه وفي بيان سببه وفي
 بيان الترتيب في أماله من الرضا والواحد والسبب في بيان شرائط أركانه وفي بيان ما يستند وما يحكمه أنا
 قدس وفي بيان ما يوجب الخلع بعد السروع وفي بيان حكمه إذا فاق من غير أصلا وأما الأول فالخلع فرصة
 بسبب فرصة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة والمفعول أما الكتاب فقوله تعالى والله على الناس حج الناس
 استطاع إليه سبيلا في الآية دليل وجوب الخلع من وجهين أحدهما أنه قال والله على الناس حج الناس وعلى كتمه
 إيجاب والثاني أنه قال تعالى ومن كفر فل في التأويل ومن كفر فوجوب الخلع حتى يرى عن ابن عباس رضي الله عنه
 أنه قال أي ومن كفر بالخلع فلم رجحه راو لا تركه كما عاونه تعالى لا رهم عليه الصلاة والسلام وأذن في الناس
 بالخلع أي ادع الناس وبأدهم إلى حج النفس وعلى أي أعلم الناس أن الله فرض عليهم الخلع دليله قوله تعالى يا أيها
 رجالا وعلى كل ضامر وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم من أسلم على الإسلام على حسن سهادته أن لا اله إلا الله وأن الله
 وأما الزكاة وصوم رمضان وحج النفس استطاع إليه سبيلا وقوله صلى الله عليه وسلم أعدوا لكم وصلاوا حكم
 وصوموا سهرتم وجوايبكم وأدوا زكاة أموالكم طيبة بها أنفسكم فلهذا جازحه لكم وروى عنه عليه الصلاة
 والسلام أنه قال من مات ولم يصح حجه الإسلام من غير أن يسمه سلطان حاتر أو من حاس أو عدو طاهر فلعن
 أن سا هودا ونا ونا نصرانا أو محموسا وروى أنه قال من مات رادا أو راحلة لعنه إلى بيت الله الحرام فلم يصح ولا
 عليه أن عوب هودا أو نصرانا أو الإجماع لأن الأمة أجمع على فرصة وأما المفعول فهو أن العادات
 وجب على العودية أو على سكر العمة إذا كل ذلك لا يرم في المفعول وفي الخلع إظهار العودية وسكر العمة أما
 إظهار العودية لأن إظهار العودية هو إظهار التذلل للمعبود وفي الخلع ذلك لأن الخلع في حال سرامه ظهر
 السبب ورفض أسباب الترس والأربعين ونحوه صور عند سقط عليه مولاة فمعرض سو حاة له طلب
 مولاة من جسمه أنا وفي حال وقوعه بغيره عند عصى مولاة فوقع من ماله مضر ما حاملا له مساعله
 مستعرا لثلاثة مسعلا لعنه وباطلوا حول النب فلازم المكان المنسوب إلى ربه بغيره عند معكف على
 باب مولا لا بد منهما وأما سكر العمة فلأن العادات بعضها منه وبعضها ماله والخلع عباد لا تقوم إلا بالنسب
 والمال ولهذا لا يجب إلا عند وجود المال وصحة الدين فكان في سكر العمة وسكر العمة ليس إلا استعمالها

في طاعة الميم وسكر العمة واحب عقلاو مرعا والله اعلم

فصل في ما كلفه من جهته من امر من لا فرض كفايه يجب على كل من استجمع شرائط الوجوب عسا
لا يسطع تأدية البعض عن البعض بخلاف الجهاد فانه فرض كفايه اذا قام به البعض سقط عن الباقين لان الواجب
بأول كل واحد من ايجاد الناس عسا والاصل ان الانسان لا يخرج عن عهد ما عليه الا اذا به معه الا اذا حصل
المقصود منه نادا عبر كالجهد وجعو وذلك لا يقتضي في الجح ومبها انه لا يجب في العمر الامر واحد بخلاف
الصلا والصوم والركا فان الصلا يجب في كل يوم وليس له جس مرات والركا والصوم يجب في كل سنة من
واحد لان الامر المطلق بالعمل لا يقتضي التكرار لما عرفت في اصول الفقه والتكرار في باب الصلاه والركاه
والصوم من بدل لئلا يندل على الامر ولما روي انه لما رأت آية الخبيث سأل الافرغ من حاس رضي الله عنه
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله الخبيث في كل عام او مرة واحد فقال عليه الصلا والسلام
من واحد ورواه قال لما رأت آية الخبيث العاصم اهدانا رسول الله آم فلا بد فعل لا بد ولا به عباد لا تاتى الا
بكمه عظمه ومعه سبده بخلاف ما روي العبادات فلو وجب في كل عام لادى الى المرح وانهم يسيرون فاولا به
ادام عكس اذا او لا يخرج لا يردى فيلحق المأم والاعمال الى هذا أشار النبي صلى الله عليه وسلم لما سأله الافرغ
ان حاس وقال العاصم اهدانا آم فلا بد فقال عليه الصلا والسلام لا بد ولا بد في كل عام لو وجب ولو وجب
ركتم لصلاتهم واحلف في نحو به على الفور والترجي ذكر الكرخي انه على الوجوه في ما بالنا حصر عن اول اوقات
الامكان وهي السهه الاولى بعد استجماع شرائط الوجوب وذكرنا في اصول الرضا في الخلاف في المسئلة بين أي
يوسف ويحمد فقال في قول أي يوسف يجب على الفور وفي قول محمد على التراخي وهو قول الساهي وروى عن أي
حسبه مسل قول أن يوسف وروى عنه مسل قول محمد وحه قول محمد أن الله تعالى فرض الخبيث في وقت مطلقا
لأن قوله تعالى والله على الشئ حج السب من استطاع السه سديلا مطلقا عن الوقت ثم بين وقت الخبيث بقوله هو
وحل الخبيث أسهر معلوما أي وقت الخبيث أسهر معلوما فصار المعروف هو الخبيث في أسهر الخبيث مطلقا عن العمر
فبعد ذلك فاعرف في هذا المطلق ولا يجوز الا بدليل وروى أن فتح مكة كان لسه عثمان من الهجرة وفتح رسول الله
صلى الله عليه وسلم في سبه العسر ولو كان وجوبه على الفور لما حصل بالنا حصره والدليل عليه أنه لو أدى
في السه الساهه أو الناله يكون مودنا لا فاصلا ولو كان واحدا على الفور وقد جاء في بعض الروايات أنه قد يفتي أن
يكون فاصلا لا مودنا كما لو فاق صلا الظاهر عن وقتها وصوم رمضان عن وقتها ونهيا أن الامر بالخبيث في وقت مطلق
يحصل الفور ويحصل التراخي والحلل على الفور أحوط لأنه اذا حصل عليه فاقى بالعمل على الفور طاهر او فاقا
حرفا من الامم بالنا حصر فان ربه بالقور فعدا في عا أمر به فاقى الضرر وان ربه بالترجي لا يصرف الله ل على
الفور ل يفعه لمسا رعه الى آخره ولو حل على التراخي وغالبا ما يفتي على الفور ل يفتي الى السه الساهه والناله
فيلحقه المصير ان ربه بالفور وان كان لا يلحقه ان ربه بالترجي فكان الحل على الفور حسنا على أحوط
الوجهين فكان أولى وهذا قول امام الهدى السبيح أبي منصور الماتر يفتي في كل أمر مطلق عن الوقت أنه
يحصل على الفور لكن عملا لا اعتقادا على طر بن العيين أن المراد منه الفور أو التراخي بل يفتي أن ما أراد
الله تعالى به من الفور والتراخي فهو حق وروى نافع النخعي صلى الله عليه وسلم أنه قال من ماله راد او راحلة تعلقه الى
رب الله الحرام فلم يجمع فلا يعلنه أن غوسم وودنا أو نصرا الى الحق الوعد عن آخر الخبيث عن اول اوقات الامكان
لا به فال من ماله كذا فلم يجمع والعا للجمع فلا فصل أي لم يجمع عصب له الراد او راحلة فلا فصل وأما طر بن
عامه المسامح فان الجمع وما مع ما من السه يعرف عن الله السه يعرف ذلك الوقت فلو أخر عن السه الاولى وقد
يعتبر ان السه الساهه وودنا يعنى فكان بالنا حصر عن السه الاولى هو ماله الحال لانه لا يملكه الا اذا الحال الى أن
يجي وقت الخبيث من السه الساهه وفي ادراك السه الساهه سن فلا يرفع العوايب الناس للحال بالناس والناس

سرام وأما قوله ان الوجوب في الوقت مع مطالعته أو ورع علم لكن المطلق يحصل أو ورع يحصل التراضي واحتمل
على العود أولى لما بناه ويحور مسئلة المطلق عند مقام الدليل وأما تأخير رسول الله صلى الله عليه وسلم الخرج عن
أول أبواب الأماكن فقد قيل انه كان أمده ولا كلام في حال لا بد من دليل على انه لا خلاف في أن السجدة أفضل
والرسول صلى الله عليه وسلم لا يترك الفصل إلا بعد على أن المانع من التأخير هو احتمال الغياب ولم يكن
بأخبر ذلك فوجب له من طوبى الوحي انه صحيح قبل موته قال الله تعالى لقد صدق الله رسوله الزواني لم يسلط
المسعد الحرام أن ما الله آمين والتمس السمن وإنسرك وأما أن الله تعالى خاطب الجماعة وندعهم أن
نعمهم عوب قبل المحلول وأما قوله لو أدى في السنة الثانية كان موددا لا فاضا كما كان كذلك لأن الوجوب
على القور على احتمال الأتم فالأخبر عن أول الوقت في الأماكن لا في أحوال السنة الثانية والثالثة من أن يكون
وفاء واجب كفي بأية الصلاة وهذا لأن وجوب التمسك أعما كان محمدا راعيا أو باب فاداس إلى السنة
الثانية والثالثة فقدر احتمال الغياب فصل الأداة في وقت كفي بأية الصلاة والله أعلم

بفصل في وأما سراط فرصه فوعان نوع فهم الحال والتسا ونوع يخص النساء أما الذي هم الرجال والنساء
فيما السلوغ ومنها العمل فلاح على الصبي والمجنون لأنه لا حظ في علمه ما لا يبرههما الخرج حتى لو جمع ما
الصبي وأقوى المجنون فعلم ما حجة الإسلام ومات له الصبي قبل البلوغ يكون بطورا وندروى عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال انما صبي حج عمر حجج ثم بلغ فعليه حجة الإسلام ومنها السلام في حق أحكام الدنيا لا السماء
حتى لو حج الكافر ثم أسلم فعليه حجة الإسلام ولا بعد عما حج في حال الكفر وندروى عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم انه قال انما اعتراني حج ولو عمر حجج فعليه حجة الإسلام اذا حصر نفي أنه اذا حج قبل الإسلام
ثم أسلم ولا أن الحج عباد والكافر ليس من أهل العباد وكذا لا حج على الكافر في حق أحكام الآخر عندنا نحو
لا واحد بالتزك والعباد باقي ليس بشرط ويحب على الكافر حتى يواحد مكره في الآخر وأصل المسئلة أن
الكفار لا يحاطون بمرابع من عبادات عبدا وعبد يحاطون بذلك وهذا مرفى في أصول الفقه ولا حجة
في قوله أصالي ونه على الناس حج النبي من استطاع إليه سبيلا لأن المرافعة الموصون بدليل سئل عنه وهو
قوله ومن كفر فإن الله غي عن العالمين وبدليل على سبيل الحج وعده من العبادات وهو أن الحج عباد والكافر
ليس من أهل اذا العباد ولا بد لي إلى الأحكام لندريه على الأداة تقدم الإسلام لما فيه من جعل المسووع به
والسبح مسووعا وبه قلب الحفصة على ما بينا في كتاب الزكاة ويخصص العام بدليل على حائروها الخرج ولا ي
على المأول لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انما بعد حج عمر حجج فعليه حجة الإسلام اذا اعس
ولأن الله تعالى شرط الاستطاعة لوجوب الحج بقوله إلى ونه على الناس حج النبي من استطاع إليه سبيلا
ولا استطاعه بدون ملك الزاد والراجل لما ذكرنا من الله تعالى ولا ملك العبد لا به محمول فلا يكون مالكا
بالأذن فلم يوجب شرط الوجوب وسوا أدنى له المولى بالحج أو لا لا به لا يصير مالكا بالأذن فلم يجب الحج عليه
فيكون ما حج في حال الزن نظرا ولا يمارو سائر الحديث لا فصل بين الأذن وعلم الأذن فلا تنفع حجة عن حجة
الإسلام بحال بخلاف العسقل لا به لا يجب الحج عليه في الأمانة اذا حج بالنسبة من الناس بخبر ذلك عن حجة
الإسلام حتى لو سئل لزمه حجة أخرى لأن الاستطاعة على الزاد والراجل ومما عارض الدين شرط الوجوب لأن
الحج عام بالمال والدين جمعا والعبد لا على سائر ذلك فلم يجب عليه أبدا وانتهى والقدر على ممانع منه
لا ملك لا حدة فيها إلا أنه ليس له ملك الزاد والراح له وأنه شرط أسدا الوجوب فامسح الوجوب بالأسدا فإذا
بلغ مكة وهو على ممانع منه فقد أدى على الحج بالنسبة وفصل زاد وجوب عليه الحج فإذا أدى وقع عن حجة
الإسلام فأما العبد فممانع منه ملك مولاه أسدا وانتهى مادام عبدا فلا يكون قادرا على الحج أسدا وانها فلم
يجب عليه ولهذا قلنا ان العبد اذا حضر المال نصرت له سهم كامل كسائر من فرض عليه المال وإن كان لا يحب

عليه الجهاد اذا وجدنا العدو في موضع لا نصير له منهم الحر في ربيع له وما فرغ الا لما ذكرنا وهذا بخلاف
 اذا جاهدنا الجماعة وصلى الله عليه وسلم وان كان لا يحب عليه الجماعة في الاصل لان ما وقع المصلحة للجماعة والعدو
 محصور عن التصرف في ملك مولانا نظر المولى الا قدر ما استوى عن ملكه من الصلوات الخمس فانه متى نهى على
 اصل الحر به لم يحكم الله في ذلك وليس في ذلك كسر ضرر بالمولى لان ما اتى في سائر السنين في سائر السنين
 فيكون معه مع العدو من غير ضرر بالمولى فاذا حصرنا الجماعة وقام المانع فليس الى ذلك في ذلك الظاهر واجمع
 سواء في حال المصلحة في حوزة الجماعة ادلوا في محله ذلك على الله اذا الظاهر بان ما ضرر في حق المولى بخلاف
 الخلع والجهاد فانهم لا يوردون الا المال وانما في مد طوله وفيه ضرر بالمولى في جواب ما له ويقتل كثير من موانع
 العدو فلم يجعل من على اصل الحر في حق ما من العباد ولو قلنا بالحوار عن العزم اذا وجد من العدو سائر
 الله تعالى الا اذا لكون الخلع عباد موعود وكذا الجهاد وفي ابي الاصرار بالمولى فالسر حذر عليهم وسد
 هذا الباب نظر المولى في لا يحل الا على الزاد والراحلة وملك ما في الدين ولو اكرم الصبي ثم ناع في كل الوقوف
 يعرفه فان صبي على احرامه يكون حجة بطوابعنا وعندنا الصبي يكون عن حجة الاسلام اذا وقع يعرفه
 وهو بالغ وهذا على ان عليه حجة الاسلام اذا نوى الفل يقع على الفل وهذا وعده يقع عن العزم
 والمسئلة التي في موضعها ما الله الى ولو حددنا الاحرام بان نبي او نوى حجة الاسلام وروى يعرفه وطالب
 حواف الزاد بان يكون عن حجة الاسلام لاحلاف وكذا المحرم اذا اقام والكافر اذا اسلم في كل الوقوف
 يعرفه حددنا الاحرام ولو اكرم العدو من عن احرار حجة الاسلام بعدنا الصبي لا يكون ذلك عن حجة الاسلام
 بخلاف الصبي والمخون والكافر والعرق ان احرار الكافر والمخون لم يبعدوا اصلا لعدم الالهة واحرام الصبي
 الباقول وقع حجة الله عز وجل لم يكن غير محاط به كان محتملا للاقتصاص فاذا حددنا الاحرام بحجة الاسلام
 انما هي فاما احرام العدو فانه وقع لا في ما لكونه أهلا للخطاب فاما احرامه بطوابعنا فلا يصح احرامه الثاني
 الانصاح الاول وانه لا يحمل الا ما يحل في المانع ومهاجرة الدين فلا يحل على المرنس والزمن والمعد والمعد والسبح
 السكر الذي لا يصب على الراحلة نفسه والمخوس والمخوع من في السلطان الخارج عن الخروج الى الخلع لان
 الله تعالى شرط الاستطاعة لوجوب الخلع المراد منها استطاعة التكليف وهي سلامة الاسباب والا لآب من
 حله الاسباب سلامة الدين عن الاقارب المانعة عن القيام عملا بدينه في سفر الخلع لان الخلع عبادة بدينه فلا بد
 من سلامة الدين وسلامته مع المانع وعن ابن عباس رضي الله عنه في قوله عز وجل من استطاع اليه سبيلا ان
 المسبل ان يصح بين العدو ويكون له من زاد وراحلة من عرقا من حجب ولا ان القرب والامداد وحسب بين السكر
 لما أتم الله على المكلف فاذا مع السبب الذي هو العزم وهو سلامة الدين أو المال كيف تكلم بالسكر ولا يعبه
 وأما الاغمى فيحدد في الاصل عن أبي حنيفة انه لا يحل عليه نفسه وان حذر زاد وراحلة فابدا وانما يجب
 في ماله اذا كان له مال وروى الحسن عن أبي حنيفة في الاغمى والمعد والزمن ان علمهم الخلع بأنفسهم وقال
 أبو يوسف وجعل يجب في الاغمى الخلع نفسه اذا حذر زاد وراحلة ونكف عنه موهبه سفر في خدمته ولا يجب
 على الرمن والمعد والمعد ووجه قولنا ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينع عن الاستطاعة فقال
 هي الزاد والراحلة فيمر على الله عليه وسلم الاستطاعة بالزاد والراحلة ولا ينع عن الاستطاعة فصب عليه
 الخلع ولان الاغمى يجب عليه الخلع به الا انه لا يهتدي الى الطريق بنفسه ويهتدي بالمالا فيصب عليه بخلاف
 الرمن والمعد والمعد والسد والرحل لان هؤلاء لا يقدرون على الاداء بأنفسهم وجهروا في الحسن الرمن
 والمعد ما يقدرون به وهم ان كانا لا يقدرون بأنفسهم والعقد بالزاد والراحلة ولا يقدرون بالزاد
 والراحلة وكذا امر النبي صلى الله عليه وسلم الاستطاعة بالزاد والراحلة وقد وجد وجهروا في الاصل لاني حنيفة
 ان الاغمى لا يقدرون على اذا الخلع نفسه لانه لا يهتدي الى الطريق بنفسه ولا يقدرون على ماله بدينه في الطريق

معناه من الركوب والركوب وعد ذلك وكذا الزن والمعد فلم يكونا قادرين على الاذا بانفسهم بل قدر غير
 محار والفادر بعد غير محار لا يكون قادرا على الاطلاق لان فعل المختار على محار فام تشبا
 على الاطلاق ولهذا لم يمتدح الخ على السح الكبر الذي لا يستند على الزاحه وان كان غير ممكن لما اذا كذا
 هذا واعا فسر النبي صلى الله عليه وسلم الاسطاعه بالزاد والراحه لكونهما من الاسباب الموصلة الى الخ لا لاعتقاد
 الاسطاعه عنهما الا ترى انه اذا كان بينه وبين مكه بحر او سحر لا يسهل عليه او بعد وحائل تحول بينه وبين الوصول
 الى السب لا يمتدح عليه الخ مع وجود الزاد والراحه فثبت ان يخصص الزاد والراحه ليس لاسفار السب
 عليهم بل لتسهل على اسباب الامكان فكلما كان من اسباب الامكان لم يحل يخصص الاسطاعه معنى
 ولا في انحاء الخ على الاعني والزمن والمعد والمسلوح والمريض والسبح الكبر الذي لا سب على
 الزاحه بانفسهم ثم حايضا ومعه سدد وقد قال الله عز وجل ما جعل عليكم في الدين من حرج وبما مك الزاد
 والزاحه في حق النبي عن مكه والكلام فيه في موضعين أحدهما في بيان انهم سرائد الوحي والنبي في سفر
 الزاد والزاحه اما الاول فقد قال الله العلماء انهم سب لاسطرط فلهذا الخ ما حه الزاد والزاحه سوا كاتب
 من له منه على المساح له أو كاتب من لاسمه له عليه كالات وقال السافى بحسب الخ ما حه الزاد والزاحه كات
 الا حه من لا سبه على المساح له كاتوا ليدل الزاد والزاحه لاسمه له في الاحس قولان ولو هوه اسان ما لا يصح
 به لا يح على الموهوبه القول عندنا والسافى فيه قولان وقال مالك الزاحه ليس سطرط لوجوب
 أصلا لمساكولا ما حه الزاد سطرط حتى لو كان صحيح السب وهو قدر على السب بحسب الخ وان لم يكن
 له زاحه اما الكلام مع مالك فهو واضح بطريقه تعالى وثبت على الناس ح السب من اسطاع السه سلا
 كان صحيح السب قادر على السب وله زاد فعلا اسطاع السه سلا فمعه من الخ (ولما) ان وصوله صلى الله
 عليه وسلم سب الاسطاعه بالزاد والزاحه حقا فلا تشب الاسطاعه بأحدهما ودين ان القدر على السب
 لا يمكن لاسطاعه الخ ثم سطرط الزاحه انما راعى لوجوب الخ في حق من رأى عن مكه فاما أهل مكه ومن حرقهم
 فإن الخ يح على القوي مهم القادر على السب من غير زاحه لانه لا حرج عليه في السب الى الخ كذا لا حه
 الحرج في السب الى الخ وأما الكلام مع السافى فوجه قوله ان الاسطاعه المذكور هي القدر من حسب
 سلامه الاسباب والآلات والقدر تشب بالما حه فلا معنى لاسراط المذهب بالاسطرط اسمه بل تقدر
 على استعمال الزاد والزاحه كذا ذكر ما زاد من الآلات وهذا اسوى المذهب والآما حه في باب الظهار
 في الخ من حواراتهم كذا حها (ولما) ان اسطاعه الاسباب والآلات لا تشب بالما حه لان الآما حه لا تكون
 لازمه الا ترى ان السب ان مع المساح له عن التصرف في المساح ومع فام ولا نه الخ لا تشب بالقدر المطلق ولا
 تكون مستطاعه على الاطلاق فلم يوجد سطرط الوجوب فلا يمتدح بحسب الظهار لان سطرط حواراتهم
 عدم لما بعوله تعالى فلم يجدوا ما سمعوا فاصعدا طباشير القدم لا يسمع السبل والآما حه وأما سطرط
 والزاحه فهو ان علم من المال مقدار ما يسهل الى مكه داهما حها كالا ما سب سعه وسط لا اسرى فيها
 ولا تهر فاصلا عن مكه وحاديه وعرسه وسلاحه وما به وما به وبعفه عائله وحلقه وكسومهم وقصا دي
 وروى عن أبي يوسف انه قال وبعفه شهر بعد انصرافه ايضا وروى الحسن عن أبي حنبله انه سب الزاحه
 اذا كان عنده ما يعصل عما ذكر ما لا يكرى به من يحمل أو زاحه أو رأس زاحه ومن داهما حها فلهذا حه
 وان لم يكن ذلك الا ان عني أو يكرى عفه فليس عليه الخ ما ساولا را كاعفه واعا عهده بالنصل ما
 ما ذكر ما من الخواص لاهم من الخواص اللزمه التي لا يمتدحها فكان المخصص بها ملحقا بالعلم وما ذكر به
 أمما ساني تقدر بعفه العالسه والعص سب رافلس بقدر لازم بل هو على حسب اختلاف المساه في القرب
 والعدلان قدر بعفه مختلف فاحسلاف المساه فبعض في ذلك قدر ما ذهب وهو ذم مره واعا لا

في الحج اذ لم يكن ماله الا للعبه لان المعروف هو الحج راكبا لا ماشيا والراكب عبته لا ركب في كل الطريق
 بل ركب في العصى وعصى في العصى ود كرا من سباع اياه اذا كانت له دار لا يسكنها ولا نواصرها ومساغ لا عبته
 وبعد لا يخدمه وحب عليه ان يبعه ويبيع به وسوم عليه احدث في كاهه اذ ابلغ بصلاله اذ كان كذلك كان
 فاصلا من محاسبه كسار الاموال وكان مسطعا لمرمه فرض الحج فان امكنه مع ماله وان لم يدرى ثمنه مالا
 دونه ويصح بانه يصل به وافضل لكن لا يحب عليه لانه يحتاج الى سكناء فلا يفسر في الحاحه فدرمالا يخدمه كالا
 يحب عليه مع المنزل والامصار على السكنى ود كرا كرجي ان انا يوسف طال اذ لم يكن له يسكن ولا خادم
 ولا موب عنه وبعد دراهم بلفعه في الحج لا يدرى ان يحصل ذلك في الحج فان فعل أم لا به مسطح لما
 الدراهم فلا يدرى الترتل ولا يصبر ويترك سرا المسكن والخادم بخلاف بيع المسكن والخادم فانه يصبر في بيعهما
 وقوله ولا يوب عنه مولا ومأوله ولا يوب عنه ماله بل على معناه الله تعالى والرجوع دائما للمعيار المحاسب الله
 من وقت الله تعالى الي وقت الرجوع فذلك مقدم على الحج لما بنا (ومها) أم الطريق وانه من سراط الوجوب
 عند بعض أصحابنا غير انه ازيد والرا حله وهكذا روي ان سباع عن أبي حمزة وقال بعضهم انه من سراط الأدا
 لا من سراط الوجوب فأنه هنا الاختلاف يظهر في وجوب الوصه اذ احاطت الوجوب من فاني انه من سراط الأدا
 يقول انه يجب الوصه اذ احاطت الوجوب ومن قال انه سراط الوجوب يقول لا يجب الوصه لان الحج لم يجب عليه ولم
 يصبر ساق دمه فلا يبره الوصه وجه قول من قال انه سراط الأدا لا سراط الوجوب ما روي ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فسر الاستطاعه بالزاد والراحه ولم يذكر أم الطريق وجه قول من قال انه سراط الوجوب
 وهو الصحيح ان الله تعالى سراط الاستطاعه والاستطاعه بدون أم الطريق كالا استطاعه بدون ازيد
 والراحه الا ان النبي صلى الله عليه وسلم بين الاستطاعه بالزاد والراحه بان كفاه ان يسد بالانصوص عليه على
 غير الاستطاعه المعنى وهو امكن الوصول الى الله لا يرى انه كالمذكر أم الطريق ثم ذكر رحمه الخواص
 ورواها في الموانع الخمسه وذلك سراط الوجوب على ان المصروع عن الوصول الى الله لا اذله ولا راحه معه
 فكان سراط الزاد والراحه سراطا من الطريق في صوره (وأما) الذي يخص الناس حيطان احدثها ان يكون
 معماروها أو محرم لها فان لم يوجد احدثها لا يجب علم الحج وهذا عسدا وعبدنا في هذا السبب سراط
 وبارمها الحج واخرج من عروج ولا محرم اذا كان معانسا في رقه ما با وجميع بظاهر قوله تعالى والله
 على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وكتاب الناس ما دل الله كور والاب لا خلاف فادان لها
 زاد وراحه كانت مسطوعه واذا كان معها ما كانت ومن الفساد علم اذ لم يفرص الحج (ولما) ما روي
 عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الا لا يحسن امرأ الاومعها محرم وعن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال لا سافر امرأ بلاه انا الاومعها محرم أو روح ولا انا لم يكن معماري ولا محرم
 لا يوم عليها انا انما علم على وصف الامداد عنه ولقد لا تخور لها الخروح وحدها والخوف عند اجتماعهم
 أ كبره لنداسر ما لا حاسبه وان كان معها امرأ أخرى والا لا يساول النساء حال عدم الزوج والمحرم
 معها الا ان المرأة لا تقدر على الركوب والدرول نفسها فصالح الى من ركبها وسرها ولا يجوز ذلك لعدم الزوج
 والمحرم فلم يكن مسطوعه في هذه الحالة فلا يساولها النص فان امسح الزوج أو المحرم عن الخروج لا يعتبران على
 الخروج ولو امسح الخروج لا اذم اذ راحه هل بارمها ذلك كرا العنود في سرحه محصر الكرجي انه لم يرها
 ذلك ويحب عليها الحج معها ود كرا العنود في سرحه محصر الماحوي انه لم يرها ذلك ولا يجب الحج عليها
 وانه ما ذكر التقدير في ان المحرم أو الزوج من ضروريات معها عموله الزاد والراحه اذ لا عكها الحج بدونه كالا عكها
 الحج بدون الزاد والراحه ولا عكها الزام ذلك الزوج أو المحرم من مال نفسه فبارمها ذلك كرا بارمها الزاد والراحه
 انفسها وجه ما ذكر القاضي ان هذا من سراط وجوب الحج عليها ولا يجب على الانسان يحصل سراط

الروح بل ان وجد السرط وحب والا فلا يرى ان التذوق لا يرمه بمحصل الزاد والرحمة نصبت عليه الخ والحد
 فالو ان المرأ التي لا روح لها ولا يحرم منه لا يحب عليها ان تزوج عن صحيح ما كذا هذا ولو كان معها يحرم عليها
 ان تزوج مع المحرم في الخصة المربعة من عيران روحها عدينا وعدينا حتى ليس لها ان تزوج بعيران روحها
 وحسب قوله ان في الخروج هو من حقه المسمى عليها وهو الاسماع من افلا على ذلك من عير صاه (ولي) اما اذا
 وجدت محرما فعدا سطاغ الى ح الب سلا لاها فدرت على الزكوف والبرول وأمسب الخاوف لان المحرم
 يصوبها واما قوله ان حي الزوج في الاسماع يعوب بالخروج الى الخ فقول ما معه لمسد ا عن مثل الزوج في
 القرائن كفي الصواب الجنس وصوم رمضان ويحسد ذلك حتى لو ارادنا الخروج الى حمة التطوع والروح ان عهها كما
 في صلاة التطوع وصوم التطوع وسوا كات المرأ سانه أو عوروا اما لا يخرج الروح او يحرم لان ما رو مام
 الحدس لا يفصل بين سانه والكجور وكنا المني لا توجب الفصل بينهما لاد كراما من حاحه المرأ الى من ركبها
 و مرها بل حاحه الكجور الى ذلك أسدلا بها عور وكذا يحتاج علمها من الرجال وكذا لا نوم عليها من أن تطلع عليها
 الرجال حال ركوبها وروها فصاح الى الزوج والى المحرم لمصوبها من ذلك والله أعلم بمصعبه المحرم أن يكون من لا
 لا تدره بكاحها على التأسيسا ما قترانه والارصاع أو الصهر به لان الحرمة المودة بل ان اتهمه في الخلو ولها
 فالوا ان المحرم ادا لم يكن مأمورا به لم يحرمها ان سافر معه وسوا كان المحرم حرا أو عبد الا ان لا ياتي المحرمه
 وسوا كان مسلما او دمس أو مسر كالان الذي والمسرد بمقتضى عارهما الا أن يكون محرم سالا به بعد انا حه
 سكاها فلا سافر معه لانه لا نوم عليها كالا حى وقالوا في العصى الذي لم يحسد والمجوس الذي لم يكن اسمها
 عير من في السر لانه لا ياتي بها حاطها وقالوا في العصى التي لا يسي عليها ان سافر بعير محرم لانه نوم
 عليها فاذا لم يصب حد السهولة لا سافر بعير محرم لاها صار يصب لا نوم عليها المحرم أو الزوج انما سطر اذا
 كان بين المرأ وبينه ملاءة أم فصاعدا فان كان اقل من ذلك حجب بعير محرم لان المحرم سطر للسفر وما دون
 ملاءة أم ليس يسفر فلا سطر فيه المحرم كالا سطر للخرج من محلة الى محلة ثم الزوج أو المحرم سطر طو حو سأم
 سطر الحوار فسد حاطها بمسافه كالا سطر الى أم الطربن والصحيح ان سطر الزوجين لاد كراما في أم
 الطربن والله أعلم والثاني أن لا يكون معد عن طلاق أو وفا لان الله تعالى في المنكاح عن الخروج بقوله عر
 وحل ولا يخرجوه من نوم ولا يخرج من عر رضى الله عن عر رضى الله عنه انه رد المنكاح من
 الخلفه وروى عن عر رضى الله عنه انه رد من الخلف ولا الخ عكر اذار في وقت آخر
 فاما العدة فام الخا حى فصاها في حد الوقت خاصه فحان اجمع من الامر من اولي وان زعمنا ان خروج الى السفر
 وهي مسافر فان كان الطلاق رجعا لا عارها رجعا لان الطلاق الرجعي لا يزل الزوجية والا فصل أن رجعا
 وان كات باسا أو كات عد عن وفا فان كان الى مرفها اقل من مسد سقر والى مكمد سقر فام عوفاي مرفها
 لا يمس فيه اسبا سقر فصاها كام الى بلدها وان كان الى مكدا اقل من مسد سقر والى مرفها مسد سقر فصاها
 الى مكدا لا ام الا يحتاج الى المحرم في اقل من مسد السقر وان كان من الحائض اقل من مسد السقر فهو بالخيار ان
 سافر مسد وان سافر حصى الى مرفها اقل من الحائض مسد سقر فان كات في المصر فليس لها ان
 يخرج حتى يمسى عدى الى قول ابي حنيفة وان وجدت حرما وعدا في يوسف وجدتها ان يخرج اذا وجدت
 محرما وليس لها أن يخرج ولا يحرم ملاحاة وان كان ذلك في المعار أو في بعض القرى يجب لا بأس على نفسها
 وما لها ان لا أن عصى فسلح وصح الام من لم لا يخرج منه في قول ابي حنيفة وسوا وجدت محرما أولا وعدها
 يخرج اذا وجدت محرما وهذه من مسائل كتاب الطلاق كرها لا نلها في فصول العدة ان سأل الله تعالى
 من لم يحب عليه الخ بعبه اندر كالم من ويحس وله مال يرمه أن يخرج رجلا عنه وعمره عن حجة الاسلام اذا
 وجد سطر حوار الا حاح على ما ذكره ولو مكلف واحد من له عدر فخرج بهه أحرأ عن حجة الاسلام اذا كان

الصريح لو فرض عرفه في عرف هذا الوقت كان وقوفه وعدم وقوفه سواء لانه فرض موقف فله سادى في عرفه
 كسائر الفرائض الموقفة الا في حال الضرورة وهي حال الاستسقاء استسقاء على ما ذكره ان ساء الله تعالى وكذا
 المعروف بل الزوال لم يحرم ما لم يقف بعد الزوال وكذا من لم يدرك عرفه بهار ولا دليل فعداته الحنج والا مسل معه
 ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم عرفه بعد الزوال وقال حدوا هي ساسكم فكان سائلا اول الوقت وقال
 صلى الله عليه وسلم من أدرك عرفه بعد أدرك الحنج ومن فاتته عرفه قبل فعداته الحنج وهذا بان آخر الوقت فدل
 ان الوقت بين ساء الليل ووقت سواته وهذا الذي ذكره ما قبل ساءه العليا وقال مالك وقت الوقوف هو الليل من
 لم يقف في من الليل لم يحرم وقوفه واجمع عاروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من أدرك عرفه قبل بعد
 أدرك الحنج على ادراك الحنج بادراله عرفه قبل فليان الوقوف يحرم من الليل هو وقت الزكن ولما روى عن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من وقت معاينة الموتى وصلى معاينة الصلاة وكان وقت قبل ذلك عرفه
 ساعه من ليل أوهار فعدم حقه وقضى به آخر النبي صلى الله عليه وسلم عن عام الحنج بالوقوف ساعه من ليل
 أوهار فدل ان ذلك هو وقت الوقوف عرفه وروى ساهن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من وقف عرفه فعدم
 حقه مطلقا في الزمان الا ان زمان ما قبل الزوال بعد ان يحار الصبح من يوم التهنيت عزاد قبل من ما بعد
 الزوال الى ان يحار الصبح مراد اول هذه انواع سنك فلا يحصى بالليل كسائر انواع الماسك ولا حجه له في الخبر
 لان من أدرك عرفه قبل بعد أدرك الحنج وليس فيه ان من لم يدركها قبل ما ذكره فكان مسلما المسكوب ولا
 يصح ولو اسسه على الناس لزال دي الحجه وقوفوا عرفه بعد ان اكملوا عدد ذي القعدة بلا من يومهم سبها اليهود
 اهم رأوا الحلال يوم كذا ومن ان ذلك اليوم كان يوم التهنيت وقوفهم صحيح وحجهم بانه استسقاء والافاس ان لا
 يصح وجه الفاس اهم وقوفوا عرفه وقت الوقوف ولا يجوز كذا من اهم وقوفوا يوم التهنيت وأي فرق بين التهنيت
 والتأخير والاستسقاء ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من يومكم يوم يصومون واصحابكم يوم
 يصومون وعرفكم يوم يعرفون وروى وحجكم يوم يحجرون فليحل النبي صلى الله عليه وسلم وقت الوقوف أو
 الحنج وقت تقب أو يصح فيه الناس والمضى فيه من وجهي أحدهما ما قال بعض صاحبنا ان هذا سبها فامس على
 النبي وهي بن حوار الحنج والسبها على النبي ما ظله والباقي ان سبها هم حار مقوله لكن وقوفهم حار انصا لان
 هذا النوع من الاستسقاء مما سلب ولا عكس المحروجه ولو لم يحكم بالحوار لوقع الناس في الخرج بخلاف ما اذا تنس
 ان ذلك اليوم كان يوم التهنيت لان ذلك بادره السدر فكان ملحقا بالعدم ولا هم هذا التأخير سواء على دليل
 ظاهر واجب العمل به وهو حجب اكمل القعدة اذا كان السبها على فعدروا في الخطأ بخلاف التهنيت فامس حار من
 على دليل رأسانه فعدروا فيه بغيره اذا استسقاء العلة وهري وصلى الى حجه ثم من أنه أحاط حجه التهنيت حار
 صلاه ولو لم يصح من من من أنه أحاط بغيره لما قلنا كذا هذا وهل يجوز وقوف اليهود وروى ساهن من محمد بن يحيى
 وقوفهم وحجهم انصا وقد قال محمد اذا سبها بعد الامام سبها ان عرفه يوم عرفه روى به الغلال فان كان الامام
 لم عكس الوقوف في ساء الليل مع الناس أو أكثرهم لم يعمل بقاء السبها ووقف من القعدة الزوال لا هم وان
 سبها واعكس عرفه لكن لما تضر على الجماعة الوقوف في الوقت وهو ما مني من التسل صاروا كاهم سبها
 بعد الوقت فان كان الامام عكس الوقوف قبل طلوع المحرم مع الناس أو أكثرهم بان كان يدرك الوقوف فامس
 الناس الا انه لا يدركه صفة الناس حار وقوفه فان لم يقف ذلك حجه لانه رك الوقوف في وقفه مع عكس به
 والبدر عليه قال محمد فان اسبه على الناس فوصف الامام والناس يوم الحر وكدان من رأى الحلال وقت
 يوم عرفه لم يحرم وقوفه وكان عليه أن يعد الوقوف مع الامام لان يوم الحر صار يوم الحنج في حق
 الجماعة ووقت الوقوف لا يجوز ان يختلف ولا سبها فاعمل ما تقره وكذا اذا أحر الامام الوقوف لم يضر
 فيه الاحكام لم يحرم وقوف من وقف قبله فان سبها سبها ان عبد الامام بلال دي الحجه ورد سبها بها الى

لا عليه بالسما فوقف سبها فمؤم قبل الامام لم يحرموه وفهم لان الامام احرى الوقوف سبب بخلاف العمل عليه
 في السجود فصار كالواحد بالاسماء والله تعالى اعلم واما قدر من العذر المخصوص والواحد اتمام العذر المخصوص
 من الوقوف فهو كسوته بخرقه في ساعته من هذا الوقت حتى حصل اسماء في ساعته من هذا الوقت بأدى فرض
 الوقوف سواء كان عالما او جاهلا بالاسماء او بطلان بعضها ومعنى عليه وقف بها وهو عسى او على الله انه
 او يجوز لا ياتى بالقدرة المخصوص وهو حصره كالاسماء والاصل فيه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 من وقف بخرقه بعد سجدة وحجته والمشي والسير لا يتناول وقفه وسواء نوى الوقوف عند الوقوف أو لم يتجوز
 الطواف وسد كذا في فصل الطواف ان ساء الله وسواء كان تحديدا أو حشا أو حاصبا ونفسا لان الظاهر ليس
 بشرط طواف الوقوف لان حديث الوقوف مطلق عن شرط الطهار ولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 قال انما سبى رضى الله عنهما من صاحب افعلى ما فعله الخاج عراب لا يطوف بالبيت ولا يستسجد لمصطفى بالبيت
 فلا شرط له الطهار كرى الجار ومما كان فصل الصلاة أو لم فصل لا طلاق الحديث ولان الصلاة وهما
 الطهارة والعصر لا ينافيان الوقوف فلا يكون ركعها ما ينافيان الوقوف والله اعلم واما العذر الواحد من الوقوف
 من حين يرول النفس الى ان يعرب فهذا العذر من الوقوف واحد لنا وعنده الساقى ليس بواحد بل هو
 سببا على انه لا فرق عند بين الفرض والواحد اذ انما يكن فرضا لم يكن واحدا حتى يعرب من الفرض والواحد
 كقرى ما بين السماء والارض وهذا الفرض اسم لما سبب وجوبه بدليل مقطوع به والواحد اسم لما سبب
 وجوبه بدليل فيه شبهة العدم على ما عرفت في اصول الفقه وأصل الوقوف بدليل مقطوع به وهو النص
 المعبر من الكتاب والسنة المشوارة المشهور والاجماع على ما ذكرنا فاما الوقوف الى حين الدليل فلم يعم عليه
 دليل قاطع بل مع شبهة العدم اعني حذر الواحد وهو ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من أدرك عرفة
 بلبل بعد أدرك الحج أو عرف ذلك من الاحداث التي لا تثبت عليها الفرائض فصلا عن الركبان وكذا عرفت ان الوقوف
 من حين يرول النفس الى عروها واحد فان دفع بها قبل عروب اليه فان حاور عرفة بعد العروب فلا يسي
 عليه لانه ماترك الواحد وان حاورها قبل العروب فعليه دم عندنا تركه الواحد فصعب عليه الدم كما لو ادرك عرفة
 من الواحد وعنده الساقى لادم عليه لانه لم يترك الواحد اذ الوقوف المعذر ليس بواحد عند ولو عاد الى
 عرفة قبل عروب النفس وسئل ان دفع الامام دفع بها بعد العروب مع الامام سقط عنه الدم عندنا لانه
 استدرك المردود وعصم من لا يسط وهو على الاختلاف في محاور المسابغ من احرام والكلام فيه على نحو
 الكلام في تلك المسئلة وسد كرها ان الله في موضعها وان عاد قبل عروب النفس بعد ما حرم الامام من
 عرفة ذكر الكرخي انه سقط عنه الدم ايضا وكذا روى اس سماع عن أبي حنيفة ان الدم سقط عنه ايضا لانه
 استدرك المردود اذ المردود هو الذي دفع بعد العروب وهذا استدركه رد كرى الاصل انه لا يسط عنه الدم قال
 مساجد اختلاف الروايات لمكان الاختلاف فعلا حله يجب الدم فعلى روايته الاصل ان الدم يجب لاجل دفعه قبل
 الامام ولم استدرك ذلك وعلى روايته من سماع يجب لاجل دفعه قبل عروب النفس وهذا استدركه بالعود
 والتقدير انما عرفت على هذا الروايات هي الصحيحة والمذكورة في الاصل مصطرب ولو عاد الى عرفة بعد العروب
 لا يسط عنه الدم بالاختلاف لانه لما عرفت النفس عليه قبل العود فقد تقر عليه الدم الواحد ولا يحمل
 المعوط بالعود والله الموفق وأما ما حكاه اذ افاض حكمه انه يعرب الحج في تلك السنة ولا عكس استدراكه فيها
 لان ركني التي داهونها التي مع فواتها بحال

فصل في ما طواف الزمان فالكلام في موضعين من ان يركن في بيان ركعته وفي بيان سرابطه وواحداه
 وبسببه وفي بيان مكانه وفي بيان زمانه وفي بيان مقدار وفي بيان حكمه اذ افاض عن اتمام الصرا ما لا اول فالدليل على
 انه ركن قوله تعالى ولما هو فوالله المصطفى والمراد منه طواف الزمان بالاجماع ولا ينافي امر الكل بالطواف

مقصي الوحوش على السكك وطواف النما لا يحب أصلا وطواف السدر لا يحب على الكل لا يحب على
أهل مكة فممن طواف الزار مرادنا لا هو وله تعالى والله على الناس حج النب والحق في الله هو السكك
وقى عرف السرع هو زيار النب والزار هي الصدقات التي للعرب إل الساعر

ألم يلقى بأم سعد بأعما محاطا برب الزمان لا تترأ

واسه من عوف حولا كثير محجور من الزمان المرعرا

وقوله محجور أي محذور ذلك النب للعرب وكان حج النب هو الصدقات التي تقرب هو أعما صدقات
للتقرب بالطواف فكان الطواف هو كذا والمراد به طواف الزار لما بينا ونحن نسمي في عرف السرع طواف
الزكي فكان ركنا وكذا الإله أجمع على كونه ركنا ويحب على أهل الحرم وعبرهم وم قوله تعالى ولطوفوا
بالنب العسى وقوله عز وجل والله على الناس حج اليب

فصل في وأما ركبه حصوله كساحول النب سواء كان فعله معه أو فعل غيره وسواء كان حائرا عن الطواف
بمعه فطاف به غيره أو بعراى أو كان قادرا على الطواف بمعه فطاف به غيره أو بعراى أو بعراى أو بعراى أو بعراى
حائرا أو حرا ولا يبي عليه وإن كان قادرا أو حرا ولكن يلزم التمام أما الحوائر فلا ترض حصوله كساحول النب
وقد حصل وأما لزوم التمام فليركه الواجب وهو المسمى بمعه مع العذر عليه وقد حله نقص فبغيره التمام كذا
طاف را كذا أو حرا وهو قادر على المسمى وإذا كان حائرا عن المسمى لا يلزمه شيء لأنه لم يرك الأوجب ولا وحوش
مع الحرة بخلافه عن الحامل والمحمول جميعا ماد كذا أن العرض حصوله كساحول النب وقد حصل في
واحد منهما كساحول النب عريان أحدهما حصل كساحول النب والآخر فعل غيره فإن فعل المسمى
الحامل فعل والمعمل الواحد كلف مع عن مخصص فالحوائر من وحوش أحدهما إن المفروض ليس هو المسمى
النافع بل حصول الشخص حول السب معتزلة الوقوف بعرفه إن المفروض منه حصوله كساحول النب
الوقوف على ما يسهل ما تقدم والنافع أن معنى الواحد حائرا مع عن المسمى في باب الحج كالعبارة الواحدة
أما نطا فاعلده وكذا محروق في السرع إن لم فعل واحد حقه كعقل مع كالأب والوصى إذا ما مال به
من الصبر أو أسرى مال الصبر لمعه ويحذف كذا

فصل في وأما شرطه وواجبه فسرطه الله وهو أصل السعدون العيين حتى لو لم سواء أصلا بان طاف هاراس
سبع أو طاف النعم لم يحرقوا أي طاف الطواف بين الوقوف أن الوقوف نصح من عرفة الوقوف عند
الوقوف والطواف لا يصح من عرفة الطواف عند الطواف كذا ذكر التدوير في سره محصر الكسبي
وأما العام في سره محصر الطحاوي إلى أن به النواف عند الطواف ليس شرط أصلا وإن به الحج عند
الأحرام كونه ولا يصحح إلى به مفرد كل سائر أفعال الحج وكذا أفعال الصلاة ووجه الفرق على ما ذكره
التدوير أن الوقوف ركز مع في حال تمام من الأحرام لا يحتاج ما تصاد فلا يصحح إلى به مفرد بل كتب
الله سبحانه وهي به الحج كالركوع والصعود في باب الصلاة لا به لا يصحح إلى أفرادها بالله لا معال به
الصلاة عليها كذا الوقوف وأما الطواف فلا يركز في حال تمام من الأحرام لو حوذا ما تصاد لا به يحصل لاه
مع به التصليل ولا إحرام حال وجود الفعل لأن الذي حال وجوده موجود ووجود جميع الأحرام من الوجود فلا
يسمى عليه به الحج مع مع الحاجة إلى الأفراد بالله كالتسليم في باب الصلاة إذا تسلم تحلل أو تقول إن الوقوف
توجد في حال تمام الأحرام المطابق لما في حق جميع الأحكام فتساو به الحج فلا يصحح إلى به على حده ولا
كذلك الطواف فانه توجد حاله والاحرام من وجه لوجود الفعل فله من وجه بالتحلل والله لا يرى أنه يحل
له كل شيء إلا التماسا فوجب الحاجة إلى به على حده فاما معنى الله حال وجوده في وجه فلا حاجة الله حتى لو نذر
في السفر الأول فطاف وهو لا يمس طوافا مع عن طواف الزار لا عن الصدقات لأن أم الضرر مع طواف الزار

فراحاه الى ابي اله كذا وصام رمضان عطا الله له مع عن رمضان لكون الوقت مع الصلوة كذا هذا
 وكذا الزمري بلوا مع من طواف الزار كذا وصام رمضان به الطوع وكذلك كل طواف واجب أو سهى
 ومع من طواف القفا وطواف البراءة مع عتاسه الوقت وهو الذي اتفق عليه الاحرام دون غيره سواء
 من ذلك بالنسبة أول من دفع عن الأول وان نوى الثاني لا يفسد بسببه في تقدسه على الأول حتى ان المحرم
 اذا قدم مكة وطاف لا يفسد أو نوى الطوع فان كان محرما من غير طوافه للعمرة وان كان محرما بمكة مع
 طوافه فله قدم لان بعد الاحرام ان بعد عنه وكذلك العار اذا طاف لا يفسد أو نوى الطوع كان ذلك للعمرة
 فان طاف طوافا آخر قبل أن يسي لا يفسد أو نوى طوافا كان ذلك للحج والله أعلم فاما الطهارة من الحدث
 والحائض والحائض والنفس فليس شرط لخوار الطواف وليس يعرض عبد الله واحد حتى يحوز الطواف
 وهو ما هو عند السادة من لا يصح الطواف وهو ما اوضح عارزي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 الطواف صلا الا ان الله تعالى اباح فيه الكلام وان كان صلا فالصلا لا حوار لها بدون الطهارة ولما
 دونه تعالى واطووا بالنسبة الى أمر بالطواف مطلقا من شرط الطهارة ولا يصح تقدم مطلق الكتاب
 بعد الواحد فحصل على النسبة كأي قوله تعالى وارواحهم أي كأيهم ومعها الطواف كالتصلا اما في
 النوايا أو في أصل القرص في طواف الزار لان كلام النسبة لا يحرم له فعل على المسألة في بعض الوجوه
 عملا بالكتاب والنسبة او قوله الطواف نسبه الصلا وليس نصلا حصه في حسب الله ليس نصلا حصه
 لا قدر من له الطهارة ومن حسب الله الصلوة الطهارة عملا بالنسبة بالمدركين وان كان الطهارة من
 واحبات الطواف فاذا طاف من غير طهارة فإدام عتقه عليه الاعاد لان الاعادة حرة بحسبه وحرر السبي
 بحسبه أولى لان معنى الحرة هو التلاقي فيه أتم من أن يحد في أيام القرص فلا يسي عليه وان آخر عمل فعله دم في قول
 ان حقه والمسئلة أتى ان سا الله التي في موضعها وان لم يحد ورجع الى أهله فعله انهم عاربه ان كان بعد ما فعله
 سا وان كان حسبه فعله به لان الحدث يوجب تقصا بالنسبة ما عتقه الساء حرة كالأورك سوطا فاما الحائض فاما
 يوجب تقصا ما عتقه الساء كالأورك سوطا فاما الحائض فاما
 قال البدنه يجب في الحج في موضعين أحدهما اذا طاف حيا والى اذا جامع به في الوطى وادام يكن الطهارة من
 شرط الحوار فاذا طاف وهو محدث أو حسب وجمع موقعة حتى لو جامع بعد لا يفسد معنى لان الوطى لم يصادف
 الاحرام لحصول التحلل بالطواف هذا اذا طاف بعد أن حل أو قصر ثم جامع فاما اذا طاف ولم يكن حل ولا قصر ثم
 جامع فعله دم لانه اذا لم يصل ولم يفسد فلا حرام بان والوطى اذا صادف الاحرام يوجب التكفار الا انه لم يفسد
 السا لا البدنه لان الركن صار مودى فارتفع الحزم المطلق فلم يسي الوطى حائنه بمحصه ل حسب معنى الحائض
 فيه نسبه احب الحار من فاما الطهارة عن النفس فليس من شرط الحوار ما لا جامع ولا يعرض بمحصلها ولا
 يجب ايضا ان يكتفه به حتى لو طاف وعي به بمحصه اكثر من قدر الدرهم حار ولا يفسد معنى الا انه نكر واما من
 الغور فهو مثل الطهارة عن الحدث والحائض أي ان ليس شرط الحوار وانس ومن لكه واجب عبدنا حتى
 لو طاف عر ما فعله الا اذاده مادام عتقه فان رجع الى أهله فعله انهم وعبد السادة شرط الحوار كالطهارة عن
 الحدث والحائض وحجه ما رو عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الطواف صلا الا ان الله تعالى اباح فيه الكلام
 وسر الغور من شرط الحوار الصلوة وحجه ما قوله تعالى ولطوفوا بالنسبة أمر بالطواف مطلقا عن شرط
 السر قصرى على اطلاقه والحوار عن تعلقه بالحدث على مجموعا كأي الطهارة والعري بين سر العورة وبين
 الطهارة عن العتاسه ان المنع من الطواف مع الدوب النفس ليس لاحتل الطواف بل لاحتل المحدث وهو صانته عن
 ادخال العتاسه فيه وصانته عن بانه فلا يوجب ذلك تقصا في الطواف فلاحاه الى الحرام فاما المنع من الطواف
 صرنا لاحتل الطواف لهي الذي صلى الله عليه وسلم عن الطواف صرنا بانه قوله صلى الله عليه وسلم الا لا يطوف بعد

فاقى هذا مير ولا عريان وإذا كان الهوى لمكان الطواف يمكن فيه العصف فيجب حرمه بالدم لكن بالنسبة لآل الله
 لأن العصف فيه كالعصف بالحديد لا كالعصف بالحجارة قال جندو طاف بطواف على سبي من هدى الروح فاح
 السان كان يمكنه أن يصعد الطواف وإن كان قد رجع إلى أهله فعليه صدقة سوى الذي طاف وعلى من به نجاسة لأن
 التطوع من وراءها بالسروج فيه إلا أنه دون الواجب أسداً بفتح الهمزة على فاء الطواف فكل العصف فيه أول فصرف بالصدقة
 وحاداه المراءى إلى طواف لا يصعد عليه طوافه لأن الشهادتين اعلمت معصية في السرعة على خلاف العباد
 في صلاة مطلقه مسيرته والطواف ليس به صلاة حصته ولا سبيلك أصناف الموالاة في الطواف ليست بسبيل
 لوجرح الطائف من طوافه فضلاً حار أو مكتوبه أو تعذيبه وصوم عادى على طوافه ولا يلزمه إلا
 يعاقب ولطوفوا بالنسبة العسقية مطلقاً من شرط الموالاة وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حرّم
 من الطواف ودخل السجدة فاستسقى حتى يفرغ ثم عادوني على طوافه وأنه تعالى أعلم ومن وافق الطواف
 أن يطوف ما سأل إلا أن يرد حتى لو طاف راكعاً من غير صدقة فعليه الإعادة مادام يمكنه وإن عاد إلى أهله
 يلزمه الدم وهذا بعد ما وعد السائق ليس بواجب فإذا طاف راكعاً من غير صدقة لا شيء عليه وأصح عاروياً
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه طاف راكعاً ولو طافوا بالنسبة العسقية والركب ليس به
 فأوجب ذلك بمقتضى وجوب حرمه بالدم وأما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فعند روى أن ذلك كان بعد ركعة
 عن عطاء عن أبي عاصم رضي الله عنهما أن ذلك كان بعد ما سجد وبدن ويجعل أنه فعل ذلك بعد ركعة
 كذا روى عن حار رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف راكعاً ثم أتاه الناس فسألوه وبغوا به وهذا
 بعد روى على هذا أصابع ما إذا طاف رجلاً أن كان عارفاً للمسيح أمراً ولا شيء عليه إلا
 الوضوء وإن كان قادراً عليه الإعادة إن كان يمكنه والدم إن كان رجع إلى أهله لأن الطواف مسأراً
 أوجب على نفسه أن يطوف بالنسبة رجلاً وهو قادر على المسيح عليه أن يطوف ما سأل إلا أنه لا يضاعف العباد
 على وجهه من سروج فلف الخهوه في الدرر بأصل العباد كذا إذا نذر أن يطوف للفتح على عرطهار فإن طاف
 رجلاً أعاد إن كان يمكنه وإن رجع إلى أهله فعليه دم لأنه ركب الواجب كذا ذكر في الأصل وذكر القاضى في مرجعه
 محصر الطحاوى أنه إذا طاف رجلاً أمراً لا ينادى ما أوجب على نفسه فصرفه كمن نذر أن يصلي ركعة
 الأرض المعصومة أو يصوم يوم الصيام فحرم عليه أن يصلي في وضع آخر أو صوم يوماً آخر ولو صلى في الأرض
 المعصومة وصام يوم الصيام أمراً وسرح عن عهده النذر كذا هذا وعلى هذا أن يصاح ما إذا طاف فجعل لآله
 كان بعد رجاء ولا شيء عليه وإن كان بعد رجاء ولا شيء عليه لأن الطواف أمراً مساوياً واجب عند الضرورة
 المني وركب الواجب من غير عذر فوجب الدم فاما إذا سجد من الحجر الأسود فليس بمرط من مرابط حواراً
 هوسه في ظاهر الزواجر حتى لو أصبح من غير عذر أمراً مع الكراهة لقوله إلى ولطوفوا بالنسبة العسقية مطلقاً
 عن شرط الإنداء بالحجر الأسود إلا أنه لو لم يندأ بركب لا يركب السجدة وذكر محمد رحمه الله في الزواجر أن إذا
 الطواف من غير الحجر لم يصعد باللسان السوط إلا أن يصير إلى الحجر فنداهه الطواف وهذا يدل على أن اللفظ
 منه شرط الحوار وأنه أحد الساقين والتدليل على أن اللفظ من الحجر أمراً على وجه السجدة أو الفرض ما
 أراه من صلى الله عليه وسلم لما انتهى في الداء إلى مكان الحجر قال لا يصح عمل عليه الصلاة والسلام أبي محمد
 أحبه علامة لا أسداً الطواف خرج وحاً بمحرمات في بغيره فأنه بمحرمات أحرفاً ليس بغيره فأنه بالنسبة
 وقال حاتم بمحرمات أعانني عن حجره فرى الحجر الأسود في موضعه وأما الأسداً من عين الحجر لأم
 سار فليس من مرابط الحوار بل اختلاف بين أصحابنا حتى يجوز الطواف من كسوف سائر أفع الطواف عن
 الحجر ونداهه بعد الساقى هو من شرائط الحوار لا يجوز نداهه وأصح عاروياً أن رسول الله صلى
 وسلم افتتح الطواف من عين الحجر لا من ساروه وذلك تعلم منه صلى الله عليه وسلم ما سأل الخج وقد دل

الصلاة والسلام خذوا عني مناسكتكم فعبادته عبادته التي صلى الله عليه وسلم ولما قوله تعالى ولما طويروا
 باللب العنق مطلقا من غير شرط البداية بالعنق أو بالبار وفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم سهول على
 الخوارج به يقول انه واجب كذا ذكر الامام القاسمي في سرحه مختصر الطحاوي انه يجب عليه الاعاد ما دام
 عنك وان رجع الى أهله فحسب عا لله ومكنا ذكر في الاصل ووجهه انه رد الواجب وهو قادر على اسدرا كحسبه
 وعب عليه ذلك لا بما لم يصبر بالبع الوجوه واذا رجع الى أهله فحسب عا اسدرا كالفائس بحسبه فحسب عا
 صلاي حبه حبر القاسم بالقدرا المكنى على ما هو الاصل في صحت العواص في السرع وذكر القدوري في سرحه
 مختصر الدر كحي ما يدل على ان عا فانه قال احرا الطاوي ويكره هذا ما رآه السه واما سبه فذكره عا عدا
 من الخلع ولا رمل في هذا الطاوي اذا كان الطاوي طواف اللها وسى بحسبه وان كان لم يطع طواف اللها أو
 كان قد طاف لكنه لم يسع بحسبه فانه رمل في طواف الزيار والاصل في هان الر لسه طواف عا سى وقل
 طواف يكون بعد سى يكون فيه رمل والا فلا ما يذكر ان سا الله عدا من سى الخلع وان سى بين افعاله ويكر
 السادل والعدب في الطاوي لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الطاوي باللب صلا ما ولو انه
 الكلام يروى انه قال صلى الله عليه وسلم في طاف في تلك سبه عن اللها ويكر أن يرفع
 صوبه بالقرآن لانه ينادي به عا لحاسبه ذلك عن اللها ولا بأس بأن يقرأ القرآن في نفسه وقال مالك يكره ان
 غير سبه لان رواه أن يدوسها في جميع الاحوال الا في حال الحياه والخص ولم يوجد من المسامح من
 قال السبع أولى لان يحدار حبه الله ذكره لانه لا بأس وهذا القليل عا بسعيل في الرخص ولا بأس أن يطوف
 وعليه سى أو لعل لانه كانا ظاهر من لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه طالب مع نفسه ولا يجوز
 الصلا مع الخلع والعنق مع ان حكم الصلا أصح فلا يجوز الطاوي أولى ولا رمل في هذا الطاوي اذا كان
 طواف طواف اللها وسى بحسبه وان كان لم يطع طواف اللها او كان قد طاف لكنه لم يسع بحسبه فانه رمل في
 طواف الزيار والا صله هان الرمل سبه طواف عا سى في كل طواف بعد سى يكون فيه رمل والا فلا
 ما يذكر عدا من سى الخلع والرب في افعاله ان سا الله تعالى واما سبه فذكره عا عدا من سى الخلع ان
 سا الله تعالى

فصل في واما مكان الطواف في كانه حول البيت لقوله : انى ولطوفوا باللب العنق والطاوي باللب هو
 الطاوي حوله وهو الطاوي في المسجد الحرام مريبا باللب أو بعد ادعاه بعد أن يكون في المسجد حتى لو طاف
 من وراء رهم من ساهن حائط المسجد آخر أو لوجود الطاوي باللب لحصوله حول البيت ولوطاف حول
 المسجد حوله ومن البيت حيطان المسجد لم يجوز ان حيطان المسجد حار فلم يطف باللب له ثم الطاوي
 حوله قل طاف بالمسجد لوجود الطاوي حوله لا حول البيت ولا يلو حار الطاوي حوله بالمسجد مع حياوله حيطان
 المسجد حار حول مكة والحرم ودال لا يجوز كذا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الخطم من البيت على
 لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه روى عن عا رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لسان هو
 قصر من سبه فحسبوا البيت عن واعداراهم ولطيفه لسان ما مر عا واما عا وروى ان رجلا يدرك في
 البيت ركعتين فامر النبي صلى الله عليه وسلم أن صلى في الخطم ركعتين وروى أن عا رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم
 بذلك فامر عا النبي صلى الله عليه وسلم ان صلى في الخطم ركعتين فان نزل اذا كان الخطم من البيت فلم لا يجوز
 الوجه انه في السلا فلو ان كان الخطم من البيت فبحر الواحد ووجه الوجه الى البيت من سب
 الكتاب ان روه قوله تعالى وحسب ما كنتم قولوا من حكم سطر ولا يجوز له الا حل من الكتاب بالا حاد
 وليس في الطاوي رواه الخطم عا بحر الواحد ركه السهل من الكتاب العا روه قوله تعالى ولطوفوا

بالنسبة للنسب من جهة عمل ما حرموا ولو طاف في داخل الحرم فعليه أن يعدل لأن الحرم لما كان من البيت
 طاف في داخل الحرم فمدرك الطواف ببعض البيت والمقصود هو الطواف بكل البيت قوله تعالى ولطفوا
 بالنسبة للنسب والأصل أن يعدل الطواف كله مراعاة لحرمة ما أعاد على أحرم حرمه أحرأه لأن المرد
 هو لا غير وهذا صدق ولو لم يمسح بأدنى أهله لم يحس عليه الحزم لأن الحزم مع البيت بعد ذلك من طوافه به
 في فصل في ما إذا كان هذا الطواف وهو وقوفه فأوله حين مطلع القصر الثاني من يوم القصر ملاحق من
 أصح ما حتى لا يحرر منه وذلك الساعي أول وقوفه متعصفا للقصر وهذا عسر منه لأن الله الصوف
 ركن آخر وهو أن يوقوف به فله يكون وما للطواف لأن الوقوف الواحد لا يكون وسائر ركنه وليس لا يمر
 زمان مع من وقف به فواصل جمع الأيام والساعات ومنه فواصل لا يحل بين أصح ما للوقوف بأن الله
 وهو أن يوقوف أي حصة حتى لو أحرعها فله بعد في وقوف أي يوقوف ويحضر وما أصلا
 ولو أحرع عن أم القصر لاسي عليه وبما أحسن الساعي وأحضر عاروي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سئل عن رجل سئل أن يرى فقال له لا يرحم ولا يرحم وما سئل يومئذ عن رجل سئل عن رجل سئل عن رجل سئل
 فعل ولا يرحم وهذا في وقوف آخر ركني وحرمه بالثأجر ولا يوقوف آخر لسط عصى آخر
 كانوا يوقوف به فلهما لسط ذلك في يومين ولا في حصة أن التأجر عترة التورق في حق وحرمه الحرام
 فلهما أن من حاور المنان فلهما حرام ثم أحرم لمره ثم ولو لم يوجد منه إلا تأجر التورق وكذا تأجر الواحد
 ما في الصلاة عترة التورق في حق ووقوف الحار وهو سجد بالسهو فكان المقع في ذلك أن إذا الواجب كونه واحد
 فمراعاة العمل الواحد واحد فكان التأجر أكثر ما إذا الواجب وهو مراعاته في عمله والتورق وكذا واحد أحده
 إذا الواجب في تقه والثاني مراعاته في عمله فالتورق هذا الواجب صحح بانهم وإذا وقوف هذا الحرام
 ما دام القصر وهو ما بعده فإذا أحرعها فلهما ذلك الواجب فأوجب ذلك دفعا فلهما وصحح بانهم ولما لم يوقوف
 عند هب أي وقوف فعليه بعد فعله في وقفه فلا يمكن منه تقصير فلا يرحم من ولا حصة لهما في الحدب لأن
 في الحرح وهو في الأثم وإنما الأثم لاسي وحرم التكرار كذا وحل راسه لا أدى فيه أنه لا يتم وعليه أنه
 كذا هب ما يوقفها أنه لا يسط عصى آخر الوقوف لم يكن هذا لا يمنع كونه موقفا واحدا في الوقوف كالتكرار
 المكتوبات أتم لا يسط يحرق أوقاتها وإن كانت وفيه حتى عصى كذا هذا والأصل هو الطواف في أن
 أتم القصر لقوله صلى الله عليه وسلم أتم القصر ملاء أولها وأصلها وقدرى أنه صلى الله عليه وسلم طاف في دار
 أم القصر ومعلوم أنه كان يأتي بالعدايات في أصل أوليتها ولا في هذا الطواف مع به عام أهله وهو أهله
 التمس فكان في عمله صباه تقصه عن الوقوف في الجماع ولزم الله بذلك أولى
 في فصل في ما إذا مضى القصر للمعروض منه هو أكثر الأسواط وهو ملاءه أسواط وأكثر السوط أربع
 الأكمل نواحيه وأنس تعرض حتى لو جامع بعدا لأم ما أكثر الطواف وحل الاتمام لمره لديه وإنما لم
 إلا وهذا عسرا وذلك الساعي الرض هو سبعة أسواط لا يصل عادتها راحة قوله أن ماض القصر
 لا يرى فالرأي والاحكام وأما ترى التوقف ورسول الله صلى الله عليه وسلم طاف سبعة أسواط فله
 عادوما ولما قوله تعالى ولطفوا بالنسبة للنسب والأمير المطلق لاصح التكرار إلا أن الزم عليه على أمر
 الواحد إلى أكثر الأسواط من مطلق آخر وهو الإجماع ولا إجماع في الزماده على أكثر الأسواط ولا تميز
 ما أكثر الطواف ولا كثر عموم معكم الكل فمما عمنه التعلق باب الحج كندخ في التيسير منع العرب الأربع
 وأما كان المعروض هذا المندرجة التي به عدلت في المعروض منع من التعلق فلا يرحم الله بها
 عند ذلك لأن ما أراد عليه إلى عام السعة فهو واجب وليس تعرضه حركه السعة دون السعة كذا
 الحار والله تعالى أعلم

فصل وأما حكمه إذا نُسِئَ من أمام القصر فهو أنه لا يسهط بل يحبس أن يأتي به لأن سائر الأوقات ومنه يحل
 التوقى بغيره إذا داف عن وجهه يسهط له ومنه يوجب خصوص من كان عكس آتياً به بأحراسه الأولى لا به
 فأنه إذا فعل بالطواف ولم يوحده وعليه تأخير عن أمام المردم عند أي حسمه وإن كان رجع إلى أهل فعله
 أن رجع إلى مكة بأحراسه الأولى ولا يباح إلى إحرام حديث وهو محرم عن النساء إلى أن يحد فطوى وعليه
 للأحد يردم عند أي حسمه ولا يحترى عن هذا الطواف بغيره لا يركب وأركان الحج لا يحترى عنها المسد ولا
 يقوم غيرها بها بل يجب الإنسان بعضها كالوقوف بغيره وكذا لو كان طواف بغيره أسواط فهو وادى لم يفت
 سوا لأن الأصل لا يقوم مقام الكل وإن كان طواف حساً أو على غير وجه أو طواف أربعة أسواط ثم رجع إلى أهله
 أما إذا طاف حساً فله أن يوقى كنه لا حاله هو الذي عنه وأحرار حديث حتى هذا الطواف أما وجوب القود
 بطريقه أربعة بل يحبس العصان بالحائض فهو بالحدوث كالأول أكثر الأسواط وأما بحديث الإحرام فلا به
 حصل العمل بالطواف مع الحائض على أصل أصحها والطهارة عن الحدث والحائض ليست بشرط لحوائز الطواف
 فإذا حصل العمل صار حلالاً والأصل لا يجوز له دخول مكة بأحرار فأن لم يقد إلى مكة لكنه يفت بغيره حار
 لما ذكرنا أن السدنة يحبس الحائض بالحائض لأن العزم هو القود لأن العصان فاحس فكان القود أحسن لأنه
 سبب بالحس وأما إذا طاف بمردناً أو طاف أربعة أسواط فأن حار لا به حر العيص عنه وإن سبب
 حاراً أصلاً لأن العيص سبب بغيره بالنساء والأفصل أن يفت بالنساء لأن السدنة يحبس العيص ويمنع القوم ويدفع
 عنه مسعى الرجوع وإن كان عكس فالرجوع أفضل لأنه حر إلى بعضه فكان أولى والله تعالى أعلم
فصل وهو أن ما أوجب الحج خمسة السعي بين الصفا والمروة والوقوف عند ذبابة وري الجمار والخلع أو العصر
 بطواف الصدر أما السعي بالكلام فمقتضى ما في بيان صفة وفي بيان قدر وفي بيان ركنه وفي بيان
 سراط حوار وفي بيان سنة وفي بيان وجهه وفي بيان حكمه إذا أضر عن وجهه أما الأول فعد قال أصحابنا وأصحاب
 وقال الساعي أنه يرضى حتى لو ركب الحاج خطو منه وآتى أقصى بلاد المسلمين وهو أن «وإلى ذلك الموضع
 مع قدمه عليه ويخطو تلك الخطوة وقال بعض الناس ليس يرضى ولا واجب وأصح هو لا يفت بغيره وحل
 من حج التبت أو أعمر فلا حجاج عليه أن يطوف بها وكلمة لا حجاج لا يستعمل في العراض والواجبات وبذل
 عليه فإني فلا حجاج عليه أن لا يطوف بها وأصح الساعي عارضى عن صفة سبب بلان أهم سبب أهم
 سبب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال إن الله تعالى كتب عليكم السعي بين الصفا والمروة أي فرض
 عليكم إذا كتبناه صار من العزم على السعي وحج التبت هو ركن التبت لما ذكرنا فمما تقدم فظاهر نصي
 أن يكون طواف الزيار هو الركن لا غير الأمر بدفعه الوقوف بغيره بدليل في ادعى باده السعي فعله
 بدليل وقول النبي صلى الله عليه وسلم الحج عرفة فظاهر نصي أن يكون الوقوف بغيره كل الركن إلا أنه بد
 لمسه طواف الزيار في ادعى باده السعي فعله الدليل وعنه رضى الله عنهم أقال ما تم حج امرئ فط
 لا بالسعي وقصه أسار إلى أنه واجب وليس يرضى لها أو صعب الحج بدونه بالعصان لا بالفساد وقوب الواجب
 هو الذي يوجب العصان فأما قوب الرض فوجب الفساد والطلان ولأن العزمه إنما سبب بدليل
 معطوع به ولا يوجد ذلك في كل الأحاد إذا كان الخلق من أهل الدنيا وأما الآلهة فليس المراد منها رفع الحاج
 على الطواف مهما مطلقاً بل على الطواف مما لمكان الأصنام التي كانت هالك لما قبل أنه كان بالعصام
 بالمرور ومنه وحل كان بين الصفا والمروة أصنام ففرضوا عن الصعود عليهما والسعي بينهما أحراز عن
 لئله تباد الأصنام والنسبة بأفعال الحائضه فرفع الله عنهم الحاج بالطواف مما أوهم ما مع كون الأصنام
 هاباً وأما إذا أرى رضى الله عنه فمفضل أن يكون لأصله إند معاً لا حجاج عليه أن يطوف بينهما لأن لا بد

رادى الكلام صلح كقولهم تعالى ما بعد أن لا يستجدوا فيه بعد أن صدقوا كل ما وعدوا في الميثاق
 وأما الحديث فلا يصح تعالى السامعي به على رعه لأنه قال روي عنه سب فلان فكأن شبهة لا يدرى من
 والحب منه أنه نافي من قول المراسل لتوهم العطف ويصح بقول امرأه لا يعرف ولا يدرى اسمه على أنه
 ولا يحمله فيه لأن الكسبة قد ذكره رادها الحكم هل الله تعالى وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في
 أنه أي في حكم الله وقال عرو وحمل كتب الله عليكم أي حكم الله عليكم ذلك أو منها الأول يكون حجة وإن
 ما الثاني لا تكون حجة لأن حكم الله تعالى لا يهصر على العرصه بل الوحوب والاتسبات والأماحه من
 الله تعالى فلا تكون حجة مع الاحتمال أو يحمله على الوحوب دون العرصه بوصفاين الدلائل
 عن التماس وإذا كان واحداً فإن ركه ليس بركه على غيره بعد ركه دم لأن هذا حكم ركه الواحد
 في هذا الباب أصله طواف الصدر وأجل ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من حج هذا
 ما كن آخر هذه بالنسب الطواف ورحص الحائض بخلاف الأركان فام الا سقط بالعدولان ركن النبي ذاته
 لم يأت به فلم يوجب له أصلاً كركن الصلاة بخلاف الواحد ولورل أر بعه أسواط بعد ركه دم
 والاصل أن كل ما وحب في حقه دم يجب في أكثر دم أصله طواف الصدر وروي البخاري ولورل بانه أسواط
 أعظم لكل سوط نصف صاع ربه مكسباً لأن بعه ذلك دفاه له الحمار والاصل في ذلك أن كل ما يركه
 دم يكون في أصله صدقه لما ذكرنا أنه تعالى ولورل الصعود على الصفا والمروة بكرهه ذلك ولا يبي
 لأن الصعود عليهم ما به بكرهه ركه ولكن لورل لا في عليه في لورل الزم في الطواف
 في فصل في وأما قدر بعه أسواط لأجاء الامه وتعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم وبهذه
 المرو سوطاً ومن المرو إلى الصفا سوطاً آخر كعاد كرى الاصل وقال الطحاوي من الصفا إلى المروة ومن المروة
 إلى الصفا سوطاً واحداً والصحيح ما ذكر في الاصل لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بهم ما به
 أسواط ولو كان كما ذكر الطحاوي لكان أر بعه عشرين سوطاً والتسلسل على أن المذهب ما قلنا أن مجتازاً به
 ذكر في الاصل فقال يندى بالصفا ويحتم بالمروة وعلى ما ذكر الطحاوي مع احتتم بالصفا بالمروة ندل أن مذهب
 أصحابنا ما ذكرنا
 في فصل في وأما ركه فكسوته بين الصفا والمروة سواء كان في بعه أو بعمل غيره عند عكر عن النبي
 بعه نأ كان معني عليه أو مريضاً معني به مجزولاً أو معني راكماً لحصوله كباين الصفا والمروة وإن كان ذلك
 على النبي بعه فحمل أو ركه بعه اندم لأن النبي بعه عند العكر على النبي واجب فإذا ركه عند ركه
 الواحد من عكر عند فله ركه انتم كالأورل النبي في الطواف من عكر عند
 في فصل في وأما سراط حوار فيها أن يكون بعد الطواف أو بعد أكثر لأن النبي صلى الله عليه وسلم فكأن
 فعل وقد قال صلى الله عليه وسلم حدوا عني مناسككم ولأن النبي بعه الطواف وسع النبي كانه وهران
 بعه فها بعد لا بعه فلا يكون بعه إلا أنه يجوز بعد وحوداً كذا الطواف قبل عامه لأن الله كتر حكم
 الكل ومما السداه بالصفا وحتم بالمروة في الرواه المهور حتى لو بدأ بالمروة وحتم بالصفا لم يأنه
 سوط واحد وروي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن ذلك ليس بشرط ولا في عليه لو بدأ بالمروة وبهذه
 الرواه أنه أي أصل النبي وأما ترك الترتيب فلا يركه إلا أنه كذا يروي أن النبي صلى الله عليه وسلم
 أن الترتيب جها ما موز بقول النبي صلى الله عليه وسلم فعمله ما قوله فلما روي أنه لما ركه فله عرو وحمل
 الصفا والمروة من صفا وأنه قالوا أنهم ما بدأ رسول الله تعالى صلى الله عليه وسلم اندوا عاكه الله وبه وأما عكره على
 الله عليه وسلم فإنه بدأ بالصفا وحتم بالمروة وأما النبي صلى الله عليه وسلم في فعل هذا وجه لما تيسر وإذا تيسر
 السداه بالصفا إذا بدأ بالمروة إلى الصفا لا بعد ذلك السوط فإذا ما من الصفا إلى المروة كان هذا أول سوط

نحج بدونه وهذا خلاف الخدم وما هو الخدم معنى أن يكون أركن هو الوقوف بعرفة لا عزلاً أن طرأ
 أو عرف ركناً بذلل آخر وهو ما ذكرناه من أن الوقوف بعرفة حائراً مستنداً على ما بين وأما
 من صالها حاربها أصلاً كسائر الرصاص فذلك ما ليس بعرض بل هو واجب إلا أنه قد سقط وجوبه لعدم
 صعب أو مرض أو حصى أو بعد ذلك حتى لو دخل ولم يصب لاسي عليه وأما الآية فقد عسل في ما رواه الأئمة
 من أنه كره صلاً العرب والعجم عند عرفة ومصلحاً هو أن صلاتهم لا تنسى فرضه الوقوف على أن مقته
 الأمر بالوقوف لا لتفرضه بل العرفه بطلان راند وأنه أعلم

فصل في وأما ركنه فكسوته بعرفة سواء كان دخل معه أو فعل غيره بأن كان جواً وهو ما رواه أبو عبد
 الله أو كان على دابة لمصلحة كان ما وسوا علم ما أول لم يلحقاً ولأن الغالب ليس إلا الله وأما ليس
 بشرط أن الوقوف بعرفة وسوا وقف أو مرض ما لمصلحة كان عرفة وأن دل ولا يشرط له الظاهر عن الظاهر
 والخص لا به علة لا تعلق بالنسب صحيح من عرفة طاهر كالموقوف بعرفة وروى البخاري وأما علم

فصل في وأما مكانه من أحوال من دخله أي حر كان وله أن يتولى أي موضع ما منها إلا أنه لا يبي
 دل في وادي محسر لعول النبي صلى الله عليه وسلم عرفات كقيامه في الانطى عرفة ومردله كقيامه بوقت
 الأواذي محسر وروى أنه دخل مردله كقيامه في أرواح المحر فذكر البرول معه ولو وقت به أرو
 الكراهه والأفضل أن يكون وقوفه حلقاً لا على الحل لئلا يصب على الإمام وهو الحل الذي حال له
 لا يروى أنه صلى الله عليه وسلم وهو عليه وذلك حدوا على ما سلككم لأنه يكون أقرب إلى الإمام فيكون أفضلاً
 والله أعلم

فصل في وأما زمانه فباب طلوع المحر من يوم النحر وطلوع الشمس من حصل عرفة في هذا الوقت
 أدرك الوقوف سواء كان من أول أو لم يحصلها فيه فقد رواه الوقوف وهذا عندنا وقال
 النصف الآخر من ليلة النحر قال في الوقوف بعرفة وفي حر الغصه والله أن يبيت ليلة النحر عرفة والنسوة
 ليس بواجبة إنما الواجب هو الوقوف والأفضل أن يكون وقوفه بعد الصلاة فمصلحة صلات النحر على من يجب
 عند المسر الحرام فعدواة تعالى وسأله حواجه إلى أن يسفر ثم يهضم من أجل طلوع الشمس إلى متى
 أقام بعد طلوع المحر ول صلاة النحر بعداً ولا يبي عليه تركه الله والله أعلم

فصل في وأما حكمه فبأنه من وقفه ما كان له من فلا يبي عليه ما روى أن رسول الله صلى
 قدم صعبه أهله ولم يأمرهم بالكفار وأن كان فوائه لعرفة فله دم لأنه ركن الواجب عن عرفة والله
 الكفار والله عز وجل أعلم

فصل في وأما ركنه فالحال الكلام فيه في مواضع في بيان وجوب الركن في عصر الزبي وفي بيان وقفه وفي بيان
 مكانه وفي بيان عدد الجوار وقد أوجدها وأخذها ومقدار ما يرى كل يوم عند كل موضع وكيفية الركن
 وما سرق ذلك ونسب وما نكره في بيان حكمه إذا أحرص وقفه أو دل عن وقفه (أما) الأول فذلك وحج
 الإجماع وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله أما الإجماع فذلك إلا أنه أجمع على وجوبه وأما قول
 الله صلى الله عليه وسلم ما روى أن رجلاً سأله وقال أي يحبهم رب فقال صلى الله عليه وسلم إن

وظاهر الأمر خصي وجوب العمل وأما أنه فلا يبي عليه وسلم روى وأما الذي صلى
 لم يكن يسانح العمل الكتاب ولم يكن من حوائج نفسه ولا من أمور الدنيا فحمل على الوجوب لوجه التصريح
 بوجوب الإتيان به والأدلة والروم طاعة وحرمه مخالفة فكانت أفعاله فعلاً واجبة على الوجوب له
 عملاً لا اعتماداً على طريق التعيين لاحتمال الخصوص كقبي من الواجبات بحصول التمسك وبعض
 وهو حل نسو أو يادها علمها فاعتقاد الوجوب منها ما يوجب أي اعتماداً على واجب واحسان حب

المباح مباح حتى حقه وهذا لا يجوز فاما القول بالوجوب فمما لا يعمد اليه من ايراد الله تعالى به وهو حق
 في الامور مرفوعة لايمان كان واجبا يخرج عن العهد بعبه وان لم يكن واجبا ساقط على فعله فكان ما فعله احذارا
 من السرور بعد الامكان وانه واجب فعلا وسرعا والله اعلم

في فصل في واما ما يروى في الجوارق في القبر وهو الهدى بالاحجار الصخرية او هي الخصى اذا اجتمع
 حجر واحد في الحجر الصخر وهي الخصى وفي عرف السرخ وهو الهدى بالخصي في زمان مخصوص ويمكن
 خصوص وعنده خصوص على ما بين ما الله تعالى وعلى هذا يخرج ما اذا قام عند الحجر ووضع الخصى
 عند ما وضعه لم يخرج لعدم الرمي وهو الهدى وان طرحه اطرافه او حذره الى الا انه روى حصف فصره
 وسوا روى عنه او بعد عنده حجر من الرمي معه كالمريض الذي لا يستطيع الرمي فوضع الخصى في كفه
 فرمى ما اورد في حقه غير لان افعال الخصى تجري بها السأه كالطواي والوقوف يعرفه ومردقه والله اعلم

في فصل في واما ما روى في ان الرمي يوم القيامة في اول يومه المسحوب ما بعد طلوع الشمس في
 الزوال بعد ان مضى وقال الساماني اذا انتصف ليلة القدر دخل وقت الجوارق في الوقوف يعرفه ومردقه
 فاذا طلع الشمس وجب وقال سفيان الثوري لا يجوز قبل طلوع الشمس والصحيح قولنا لما روى عن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قدم به اهل بيته المردقه وقال صلى الله عليه وسلم لا ترموا حجر العنقه حتى
 يكونوا مصعبين من الرمي قبل الصبح وروى ابن النعمان في الله عليه وسلم كان يلع اخذ اعلمه بن
 عبد المطالب وكان يقول لهم لا ترموا حجر العنقه حتى يكونوا مصعبين فان قيل قد روى انه قال لا رموا
 حجر العنقه حتى تطلع الشمس وهذا حقه سفيان والحواس ان ذلك يجوز على ما ان الوقت المسحوب يوده
 من الروايات بعد ذلك كان به قولنا ان المسحوب ذلك واما آخر فاقول ان هذا قولنا ان وجهه ان وقت
 الرمي يوم القيامة عند ان غروب الشمس وقال ابو يوسف عندنا في وقت الزوال فاذا رآنا الشمس غروب الوقت
 ويكون بعدها نصا وجهه قول أبي يوسف ان اوقات العباد لا تعرف الا بالوقت والتوقيت ورد في الرمي في
 يوم المعجزة في الزوال فلا يكون ما بعد وفاته اذا تكلم سائر ايام الجحيم لا ما قبل وفاته فمما بعد الزوال لم يكن قبل
 الزوال وفاته ولا في حقه الا صواب سائر الايام وهو ان سائر الايام ما بعد الزوال الى غروب الشمس ووقت الرمي
 فكان في هذا اليوم لان هذا اليوم اعقاب سائر الايام في السنة الرمي لاني ايامه فكان مثل سائر الايام في الاتهام
 فكان آخره وقت الرمي كسائر الايام فان لم يرم حتى غروب الشمس فرمى قبل طلوع القدر من اليوم الذي احرأه
 ولا ي عليه في قولنا انهما سائر الساعات فله في قولنا اذ غروب الشمس بعد غروب الوقت وعلمه الله به وفي قول
 لا يوجب الا في آخر ايام السر بن والصحيح قولنا لما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذن للرجال ان رموا
 بالنبل ولا يقال انهم رخص لهم ذلك لعدولنا بمول سائرهم عدولنا به كان عكسهم ان يثبت بعضهم بعضا فأتى
 بالتهار فرمى بسائر الايام كانت له من قبل على الجوارق مطلقا فلا يجب الدم فان احرأه الرمي حتى تطلع المعجزة من
 اليوم الثاني رمي وعلمه دم لا يحرق في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف ومحمد لا ي عليه والكلام فيه رجع الي
 ان الرمي موقوف عند وعدهما ليس عوف وهو قول الساماني وهو على الاحلاف الذي ذكرنا في طواي الزوال
 في ايام الجحيم موقوف اوجوبه عند حتى يجب الدم بالتهار فمما بعد ايام عوف أصلا فلا يجب بالتهار

في الفصل في واما ما روى في اليوم الاول والثاني من ايام السر بن وهو اليوم الثاني والثالث من ايام الرمي
 فبعد الزوال حتى لا يجوز الرمي فمما قبل الزوال في الروايات المشهورة عن أبي حنيفة وروى عن أبي حنيفة ان
 الفصل ان رمي في اليوم الثاني والثالث بعد الزوال فان رمي قبله حار وجهه هذه الروايات قبل ان يوجب

دافع او الاصل ان ما عسى في جمعة دم يحسب له صدقة لما يدكر ان ما الله تعالى وهما الزرك حسم الرمي
 الى البدن عليه دم عند ان حسمه فادرك له حسمه عليه الصدقة الا ان بلغ دما لما يدكر ان رل الاكثر مما
 عليه دم في قول ان حسمه لان في جمعة دم عند فكذا في كره وعند ان في وسع وعنده لا يحسب في جمعة دم فكذا
 في كره فان رل رمي أحد الحمار والكلاب من الدم الى فعله صدقة لانه رل اقل وطعنه اليوم وهو رمي
 سبع حصص فكان عليه صدقة الى ان يصير المبرور أكثر من نصفه الى وطعنه كل يوم ثلاث حمار
 وكان رمي حمار منها اوله ولو رل الكل وهو الحمار الثلاث فله ثلثه دم عند في اقلها الصدقة بخلاف اليوم
 الاول وهو يوم الحمار اذ رل الحمار فيه وهو سبع حصص ابان طرعه دم عند لان سبع حصص كل
 وطعنه اليوم الاول فكان ركة عملة رل كل وطعنه اليوم الثاني والثالث وذلك احد وعشرون حصصا ورل ثلاث
 حصصا فيه عملة رل حماره من الاول والثاني والثالث وهي سبع حصص فان رل الرمي كله في سائر
 الايام الى آخر أيام الرمي وهو اليوم الرابع فله رمه ما عسى على الرب وعنده دم عند وعنده ما لا دم ما لما
 بينا ان الرمي موقوف عند وعنده ما ليس عوف ثم على قوله لا يرميه الا دم واحد وان كان رل وطعنه
 يوم واحد فانفراد بوحدهما واحدا ومع ذلك لا يحسب عليه لما حذر الكل الا دم واحد لان حسم الطمانه
 واحد حمارها احرام واحد من جهة غير موقوفه فكيف ادم واحد كما لو حلق الحمر مع رأسه انه يحسب
 عليه دم واحد ولو حلق جميع رأسه لم يرمه دم واحد اصار كذا لو طبع حصوا واحدا أو طبع أعصا كلها
 أو اس نوما واحدا أو ليس باكثر لا يرميه في ذلك كله الا دم واحد كذا هو بالحاصل ما اذا نزل
 صودانه يحسب عليه لكل صد حمار على حد لان الطمانه هالك موقوفه فان رل الكل حتى عر بالسمين
 ن آخر أيام الرمي وهو آخر أيام الرمي سقط عنه الرمي وعنده دم واحد في يومهم جميعا اما سقوط الرمي
 فلا ان الرمي عباد وفيه والاصل في العباد ان الموقفة اذا مات وهو ان سقط واعا القضا في بعض العبادات
 الموقفة يحسب بذلك مستقلا ثم ما وجب هناك لم يلا في حسمه وان القضا صرى ماله الى ما عسى
 فسد حتى ان يكون حسم الغائب سر واني وبالقضا فعليه صرى ماله الى ما عسى وهذا لا يوجب الرمي
 لا يمس في غيره هذا الا نام رمي مسرور على حسمه خصوصه لصرى ماله الى ما عسى فعند القضا سقط
 ضرور وفتر هذا اذا فاتته صلا في أيام السر من قضاها في غيرها انه مصحبا لا يكره لانه ليس في وقت القضا
 يكره مسرور لصرى ماله الى اعلمه سقط أصلا كذا هو اذا ما وجوب الدم فتركه الواجب عن وفيه أما
 صمد ان حسمه فظاهر لان رمي كل يوم موقوف وصدقه ان لم تكن موقوفة فهو موقوف بانام الرمي فصد رل
 الواجب عن وفيه فان رل الرب في اليوم الثاني فمنا يحرم القصة فماها ثم بالوسطى ثم بالحق في المسحدم
 ذكر ذلك في يومه فانه ان بعد الوسطى وحرم القصة وان لم يمتدحها ولا منداخر الاولى اما عاذا الوسطى
 وحرم القصة فتركه اثر فانه ميسون لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يمتدحها فان رل المسون سحبت
 الاماذا ولا بعد الاولى لانه اذا عاذا الوسطى والقصة صارت هي الاولى وان لم بعد الوسطى والقصة احرأ لان
 الرمي انما يجوز ان يفرق بعضها من بعض بل لاي يوم الحمر رمي فيه حرم القصة ولا يرمي غيرها
 من الحمار وما حاز ان يفرق بعض من بعض لا يفرق فيه الرب كالمصو بخلاف رمت السبي على
 الطواي انه سرت لان السبي لا يجوز ان يفرق عن الطواي بحال فان رمي كل حمار ثلاث حصصا ثم ذكر ذلك
 فانه بدأ في الاولى بارج حصصا حتى يتم ذلك لان رمي لها حمر غير موقوف على غير فحسب عليه ان
 يتم ذلك بارج حصصا ثم بعد الوسطى سبع حصصا لان قدر ما فعل حسم قبل الاولى فبعد ما عا
 لا تترك الا ترى انه لو فعل الكل عند فادارمي الثلاث أولى ان يمدو كذلك حرم القصة فان كان يرمي كل واحد
 بارج حصصا فانه رمي كل واحد ثلاث ثلاث لان الاربع أكثر الرمي فيقوم مقام الكل فصار كانه رل الثاني

على رضى كامل وكذا الباب وان اسفل رضى ما هو افضل ليكون الرضى في اللاب الواقى على الوجه المرسوم
 وهو الترتيب ولو نقص حصا لا يدرى ان من نقصه العاد على كل واحد من حصا حصا اسماطاً الواجب
 عن نفسه يعنى كمن رل صلاه واحد من الصلوات اجس لا يدرى ان ما هى ان يفسد حصا صلوات ليس عن
 الهد يعنى كذا هذا والله اعلم
 الفصل في ما اطلقه أو التقصير والكلام فيه مع في وجوه في بيان مقدار الواجب في بيان زمانه ومكانه وفي
 بيان حكمه اذا وجد في بيان حكمه في وجوه وفيه في عدم مكانه اما الاول فالحلى أو التقصير واجب عندنا
 كان على رأسه شعر لا يخلل بوجه وعندنا في ليس بواجب ويصل من الخلع بالرى ومن الشعر بالنسب اجمع
 عاروى من عر رضى الله عنه ان عر رضى الله عنه حلق نعرفه وعلمهم امر الخلع فقال لهم اذا حلقتم
 في رضى الجرح فسد حلقه ما حرم على الخلع الا القبا والطب حتى يطوى بالسب ولما قوله تعالى لم تعصوا منهم
 وروى عن ابن عمر رضى الله عنه ان النبي حلق الشعر والسب وما سب ذلك وهو قول أهل التأويل
 حلق الرأس وقص الاطراف والشارب ولا التفت في القصة الوسخ حال امرأته انا كاتب حديث الزائجه وروى
 الى بعد من الله رسوله الروا ما حلى الحلق المسحط الحرام ان ما الله آمن من محلقين رؤسكم ومقصرين
 فصل في بعض وجوه التأويل قوله قد حلق حرقه ومعا الى امرأى ادخلوا المسحط الحرام ان ما الله
 آمن من محلقين رؤسكم ومقصرين دفعني وجوب التحول بصفة الحلق والتقصير لا مطلق الامر لوجوب العمل
 والاستئذان على هذا التأويل رجح الى قوله آمن أي ان ما الله ان ما سواهم حلقوا وان لا تأمروا بالتحمل
 وان كاتب التأويل على الاحاد والواعظ على ما عصبه ظاهر الصفة فلا بد وان يكون المحرقه على ما احذروا
 دخولهم محلقين ومقصرين وذلك مطلقاً باحتسابهم وقد توجب ذلك لا يوجد فلا بد من التحول ليكون
 الوجوب حاملاً لهم على الفصل في وجه التحرق به مظاهره او عاذا الاستئذان على هذا التأويل يكون على طريق
 التحرق والترك باسم الله تعالى أو رجح الى دخول مقصرين بعض الحوائج عوب العنصر أو مع غلبه فصل
 عليه للتأويل الى التحلق في التحرق قوله محلقين رؤسكم ومقصرين أي مقصرين محلقين ومقصرين
 لا جماعاً على انه لا يجمع بين الحلق والتقصير وذلك ان الحلق أو التقصير واجب لكل الحلق افضل لا يروى ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لمعلقين بل لا والتقصر من امر واحدة فقال الله لهم اعرفوا محلقين تقبله
 والمقصر من فقال الله لهم اعرفوا لمعلقين فصل له والمقصر من فقال الله لهم اعرفوا لمعلقين والمقصر من ولا في
 الحلق مقصر او زاد ولا حلق في التقصير أصلاً فكان الحلق افضل وأما حديث عمر رضى الله عنه تقصر
 فيه الحلق أو التقصير معناه من رضى الجرح وحلق أو مقصر فسد حلقه على هذا لكون مرافقاً
 لا كتاب هذا اذا كان على رأسه شعر فاما اذا لم يكن اخرى المومى على رأسه لما روى عن ابن عمر أنه
 من حاه يوم القدر ولم يكن على رأسه شعر اخرى المومى على رأسه والله يروى رواه من روى الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولا به اذا عر واعى محقق الحلق فلم يعرض الله بالخلع وقد قال النبي صلى الله عليه
 وسلم من سبه يوم يومهم فلحلى رأسه بالور آخره والمومى افضل اما الحوار فلحصول المقصود وهو ازالة
 الشعر واما الفصل في المومى فقولته تعالى محقق رؤسكم واطلاق اسم الحلق مرجح على الحلق بالمومى وكذا
 النبي صلى الله عليه وسلم حلق المومى وكان يتحاشى الاعمال فصلها وهذا اذا لم يكن مقصراً فاما التقصير فلا حلق
 عليه في قول ابن عباس ومحمد بن قول ابن عباس عليه الحلق وسد ذكر المسألة ان ما الله تعالى في بيان حكم
 الاحصار ولو وجب علم الحلق أو التقصير فصل رأسه ما غطى معام الحلق لا موم معناه وعلمهم فصل رأسه
 ما غطى في قول ابن عباس ومحمد بن قول ابن عباس عليه ذكر المتحاشى الحلق وقال الخشاش
 لا عر في حلقه الصريح انه لم يره انهم لان الحلق أو التقصير واجب لما ذكره ولا مع التعلل الا ما حذرنا

طلب أو قصر فإردم عليه لرحوذا الشرط على قول من يجعل المكان سوطا
 من فصل ١٠ وأما حكم الخلق فحكمه حصول التعلق وهو ضرورة حلالا لما يحل له جميع ما يحظر عليه إلا ما
 اتسا وهذا قول أصحابنا ماؤه ما لا يسا والطب وقال أنسب إلا اتسا والصمد وقال الساقى من جعل له ما
 الوط بعدد من المرح والماسر أصح ما أتت عاروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا حلقتم فعدوا
 كل شيء إلا اتسا والطب والصحيح قولنا ما روى عن مائة رضى الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم
 روى مخرج من حلق فتنحل له كل شيء إلا اتسا وأخذت حقه على الكل لأن النبي صلى الله عليه وسلم أحد
 أنه حل له كل شيء وأبى اتسا في الطب والصمد داخل تحت نص المستثنى منه وهو إحلال ما سوى اتسا
 ورح الوط بعدد من المرح والماسر عن الإحلال من الاستسا وأما حديث عمر بعدد من أنسب
 مائة رضى الله تعالى عنها قال بعد أن هذا السبع لقد طلب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين حلق
 من فصل ١١ وأما حكم أحمر عن زمانه ومكانه فوجوب الدم بعد أن يحسه وأبو يوسف حالفه في الزمان
 والمكان ومحمد رافعه في المكان لأن الزمان ورعره واقعه في الزمان لأن المكان على ما ذكرنا وأنه أعلم
 من فصل ١٢ وأما طوای الصدر فالكلام فيه يقع في مواضع في بيان وجهه وفي بيان سرابطه وفي بيان مده
 وكيفية وما يسر له أن يعله بعد فراغه منه وفي بيان وجهه قوله متى على أنه لا يخرق بين العرض والواحد ولم
 يطرأ الصدر وأبى عبدنا وقال الساقى منه وجهه قوله متى على أنه لا يخرق بين العرض والواحد ولم
 يعرض بالاجماع فلا يكون واحدا لكنه سبه ليعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن على المواطة وأنه ليس
 السبه ثم دلتل عدم الوحد أنا أجمع على أنه لا يجب على الخاص والعام ولو كان واحدا
 كلوا في الزمان ويحسن يخرق بين العرض والواحد على ما عرفت ودلتل الوحد ما روى عن النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه قال من حج هذا السب فمكنت آخر عهده طوای و طلب الأثر لوجوب العمل إلا أن الخاص
 حصص عن هذا العموم بدلتل وهو ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم حصص اتسا الخاص برك طوای
 الصدر لعدم الخيصة ولم يأمر من بأقامه شيء آخر مما به وهو آدم وهذا أصل عبدنا في كل بلد خارجة لعدنا
 لا يجب بركه من المعدور كما روى والله أعلم
 من فصل ١٣ وأما سرابطه فمعها سرابط الوحد ومعها سرابط الخوار أما سرابط الوحد فهان يكون سر
 أهل الاتقان فليس على أهل مكة ولا من كان موله داخل المواضع التي مكة طوای الصدر إذا حجوا لأن هذا
 الطوای أعما وجب بوجه السب ولهذا يسمى طوای الوضاع وسمى طوای الصدر لوجوده عند صدور المخرج
 ورجوعهم إلى وطنهم وهذا لا يوجب في أهل مكة لا مهم في وطنهم وأهل داخل المواضع في حكم أهل مكة فلا يجب
 عليهم إلا لا يجب على أهل مكة وقال أبو يوسف أحب إلى أن يطوى المسكي طوای الصدر لأنه وضع علم أصان
 الحج وهذا المعنى يوجب في أهل مكة ولو بوى الاتقان في الأقامة فكذلك الإنسان بوطى ما واجدها نارا فهذا لا يجب
 من أحد وجهين أما أن بوى الأقامة فما قبل أن يحمل الأمر الأول وأما أن بوى بعد ما قبل الأمر الأول فإن بوى
 الأقامة قبل أن يحمل الأمر الأول سقط عنه طوای الصدر أي لا يجب عليه إلا اجتماع وأن بوى بعد ما قبل الأمر الأول
 لا سقط وعله طوای الصدر في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف سقط عنه إذا كان سرعه وسر حركته
 أنه لما بوى الأقامة صار كواحد من أهل مكة وليس على أهل مكة طوای الصدر إلا أناس سرعه لا يرجع
 عليه بالسرع ولا يجوز له ركة لا يجب عليه المضي فيه ووجه قول أبي حنيفة أنه إذا حل له السرعه وجب عليه
 الطوای لدخول وجهه إلا أنه مريب على طوای الزيار كالأمر مع العسا فسه الأقامة بعد ذلك لا تعمل في
 أدانوى الأقامة بعد حروم وبالصلا ومنها الظاهر من الحصص والخاص فلا يجب على الخاص والعام
 حتى لا يجب عليهم الدم بالتزل لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حصص ركة هذا الطوای

لا إلى بدل بدل أنه غير واجب عليه إذا لو كان واحدا لما حاز تركه لا إلى بدل وهو المصحح فاما الظاهر عن أحد
والجواب عنه ليس بشرط لأوجوه ومجيب على المحدث والحب لا به عنكم ما رآه المحدث والجماعة فلم تكن ذلك
عدرا وإنه أعلم

فصل في وأما شرط الحوار في المسألة لا به عناد فلا بد من المسألة فاما تعني المسألة وليس بشرط حتى لو طاف
بعد طواف الزيار لا معنى سأل أو جوى بطريقا كان للصديق الوقت حين له فيصرف إلى المسألة التي كان صوم
ومصان ومما ان يكون شرط طواف الزيار حتى إذا تعرق في الممر الأول طواف طواف أو لا سوى سأل أو جوى بطريقا أو
الصدر مع عن الزيار لا عن الصدر لأن الوصل في طواف وطواف الصدر محرم عليه فاما الممر على ممر
الطواف فليس من شرط الحوار حتى لو طاف للصديق سأل عنه بعد لا يجب عليه طواف آخر فإن دل أن
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حج هذا السب فليكن آخر عهده به الطواف بعد أمر أن يكون آخر عهده
الطواف بالسب ولما سأل بعد لم يصح الطواف آخر عهده به فبعض أن لا يجوز أن يأتى بالمأمور به فالحجاب
أن المارضة آخر عهده بالسب سأل لا لأنه لا طواف آخر سأل بالسب وإن سأل بعد وروى عن أبي حنيفة
أنه إذا طاف للصديق أقام إلى العسا فاجب إلى أن يطوف طواف آخر لا ليحول من طوافه وبين به حال وكذا
الظاهر عن الحديث والجماعة ليس بشرط الحوار فهو طوافه إذا كان محجبا أو حجابا ويعد به ولا فصل أن بعد
ظاهر فإن لم يجد حار وعلقه سأل كان حيا لأن العصى كثر قصرها بالآثار كذا في السواط وإن كان محجبا
فمنه روايات عن أبي حنيفة في رواه عليه صدقة وهي الرواية الصحيحة وهو قول أبي يوسف ومحمد لأن العصى
بشرط كسوط أو موطئ ورواه عليه سأل لا به طواف واحد فاسم طواف الزيار وكذا في ممره ليس
بشرط للحوار حتى لو طاف مكسوف الثوب قدر ما لا يتجوز به الصلاة حار ولكن يجب عليه التيمم وكذا الظاهر
في النجاسة إلا أنه يكره ولا معنى عليه والفرق ما ذكرنا في طواف الزيار والله أعلم

فصل في وأما ندره وكيفية بدل سائر الطوافه ويدكر السب التي تتعلق به في بيان من الخلع أن سأل الله تعالى
فصل في وأما مروه بعد روى عن أبي حنيفة أنه قال سأل الله تعالى إذا أراد السفر أن يطوف طواف الصدر حتى
يرتد عن مروه هذا سأل الوقت المستحب لسان أصل الوقت ومحور في نام الضرر بعد ما تكون إذا لا صا
من لو طاف طواف الصدر ثم أطال الإقامة عنده ولم يوالقاه ما ولم يصحها إذا حار طوافه وإن أقام سه بعد
الطواف إلا أن الفصل أن يكون طوافه عند الصدر لما قبلنا ولا يكره شيئا آخر من نام الضرر بالاجماع
فصل في وأما كراهة حول السب لا يتجوز إلا بقول النبي صلى الله عليه وسلم من حج هذا السب فليكن آخر عهده
به الطواف والطواف بالسب هو الطواف قوله فإن مروه لم يجب عليه أن يرجع ويطوف ما لم يصار إلى المعافاة
لأنه ركن طوافا واحدا وأمكنه أن يأتي به من غير الحاجة إلى تحجده بالأحرام فصحت عليه أن يرجع وياي به وإن
حاز إلى المعافاة لأصحب عليه الرجوع لأنه لا يمكنه الرجوع إلا بالقيام بحرمه ما أتت أحرارها إذا أراد أن يصي
وعليه دم وإن أراد أن يرجع أحرم بغيره ثم يرجع وإذا رجح سدى بطواف العمر ثم طواف الصدر ولا معنى عليه
لأخذه عن مكانه وقالوا الأولى أن لا يرجع ويرى دما مكان الطواف لأن هذا يقع للعصاة وأسر عليه لما فيه
من دفع مسعة السفر وصبر والبرام الاحرام والله أعلم

فصل في وأما سأل من الخلع وبين أن العبد في إفعاله من الأمراض والوجع والسب فعول والله الوحي
إذا أراد أن يحرم غسل أو يوصأ أو غسل أفضل لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بلغ ذا الحليفة
أغسل لأحرامه وسوا كان يخلأ وأمره والمزأ ظاهر عن الحسن والشافعي وأبو يوسف لأن المصود من
إقامه هذه المسألة الطهارة فسوى هم الرجل والمرأة وحال طهر المرأة وحصلها ونهاسها والدليل على أنصا ما روى
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ركب البحر من مكة إلى جدة أنكر الصديق رضي الله عنه وقال

له ان اسما قد نسب وكاتب محمد بن أبي بكر رضى الله عنه فقال له الى صلى الله عليه وسلم من هذا النسب
 ولعزم بالخروج وكذا روى أن فاسه رضى الله عنه صاحب فاس ما لا اعتدال والا لخل بالخير والام ٧
 في الحديث على وجه الاستصحاب دون الأبحاث لان الاعتدال عن الحسن والعاس لا يحب حال وام الخصة
 والعاس واعا كان الاعتدال أفضل لان الى صلى الله عليه وسلم احار على الوصو لاحتراجه وكان محارمه
 الاعمال أفضلها وكذا أمر به عائشه واسما رضى الله عنهما ولا معنى للطافة فيه أتم وأوفى وليس هو
 ارار اوردا لانه روى أن الى صلى الله عليه وسلم ليس هو من ارار اوردا ولا من المحرم مجموع عن ليس المحط ولا
 من ستر الدور وما سببه الخ والرد وهذا المعنى يحصل باز اوردا حديثا كانا أو عسلى لان المقصود
 يحصل بكل واحد منهما الا ان الحديث أفضل لانه أنطب وبنى لولى من احرم من الصمان العدا ان يحرم
 و ليس هو من ارار اوردا لان الصبي في مراحا السن كالنوع وذهن باي ذهن سا ونسب باي طب ما
 سوا كان طبيا سببه بعد الاحرام أولا سببه في قول أبي حنيفة وانى يوسف وهو قول حماد ولا م رجوع روا
 بكره ان طب طب في عس بعد الاحرام وحكى عن محمد بن سبب حوجه انه قال كس لا يرى به ا ا
 رأيت فوما احصر وطبا كذا روا ب امرا سبعا كرهه وهو قول مالك احيح محمد عاروى أن الى صلى
 عليه وسلم قال لا يعرف اعدل عند هذا الخوف وروى عن عمرو عان رضى الله عنهما انها كذا ذلك ٧
 ادانى عس سبعل من الموضع التى طسه الى وصع آخر فصر كانه طب ذلك الموضع اسندا بعد الاحرام ولا
 حسه وانى يوسف ماروى عن فاسه رضى الله عنهما قال طب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحتراجه
 احرم ولا خلافه حتى أحل قبل ان يطوى بالنسب ولقد رأيت بعض الطب في معارف رسول الله صلى
 وسلم بعد احرامه ومعلوم ان بعض الطب اعاسى مع عا عس ودل أن الطب كان يحسب سبب
 الاحرام ولا ان التطب بعد حصول ما حاقى الاسندا لخصوله في عس حال الاحرام والعا على التطب لا سبب
 طبيا فلا تكرر كما اذا حلق رأسه ثم احرم واما حديث الاعرابى فهو محمول على ما اذا كان عليه ثوب مرتبة
 والرجل عمن المزعز عس حال الاحرام فى حال الاحرام أولى حملاه على هذا فومعا من الحديث بعد
 الامكان واما حديث عمرو عان فقد روى عن اس عمرو عاسه رضى الله عنهما بخلافه فوقع التدارس
 الاحصاح بولهما وما ذكر من معنى الانتقال الى مكان آخر عس بعد لان اعاس بوجع آخر لا واسل ولهم
 كذلك بالاجماع ولواسدا الطب بعد الاحرام فوجب عس الكفار فكرو بنى عليه هل يلزم كفار أحد
 نسا الطب عليه احليل المسامح فله قال بعضهم يلزم كفار اخرى لان اسندا الاحرام كان محظورا لور
 فى حال الاحرام فكذا العا عا بخلاف المسئلة الاولى وقال صهم لا يلزم كفار اخرى لان حكم الاسندا قد
 سقط عس بالكفار والعا على الطب لا نوجب الكفار كفى المسئلة الاولى ثم صلى ركعتين باروى عن الى صلى
 الله عليه وسلم انه قال أتانى آس من رى وأنا بالعس وقال لى صلى الله عليه وسلم فى هذا الوادى المبارك ركعتين وقال لى
 وجهه لا مكان فاريا م سوى الاحرام وسبب له ان سبب له ما نوى عليه فعول اذا أراد ان يحرم بالخ
 اللهم انى ار هذا الخ فسر لى وقته ملى واذا أراد ان يحرم بالعمر مول اللهم انى ار هذا العمر فسر هالى
 مى واذا اراد العمران مول اللهم انى ار هذا العمر والحق فسر هالى وتقبل ما مى لان
 ومسعه مدد فسبب انما بالنسب والسهل والصول بعد التحصيل ادلا كل عماد تقبل الا
 اراهم وانما عسل علمها السلا والسلام بالنسب على الوجه الذى أمر اسانه سالا ر بهما قول ما فله لاد
 ر ساقبل ما انك أسبب الصبح العلم وسبب ان يد كرا الخ والعمر أو هو باي اهلاله وعدم العمر على الخ
 فى الدكر اذا أهل بها فعول لى سبب وجهه لما روى ناس الى صلى الله عليه وسلم انه قال أتانى
 رى وأنا بالعس فقال صلى الله عليه وسلم فى هذا الوادى المبارك ركعتين ودل لى سبب وجهه واعانه لم العمر على الخ فى

الحجر من باب المراد بالآية الكبر عما طواف الزمان وهو يقول انه ركض وإذا أصبح الطواف بأحد عن عمه
 عما في الباب فطواف السبع مع أسواط برم في الليلة الأولى وعسى على هذه في الاربعه الساعه
 والاصل فيه ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اسلم الحجر ثم أجد عن عمه عما في الباب فطواف
 بالسبع أسواط وأما الزمل فالاصل فيه أن كل طواف بعد سبى من سببه الاستطاع والى في الليلة
 الاسواط الأولى منه وكل طواف ليس بعده سبى فلا زمل فيه وهذا قول عامة الصحابة رضي الله تعالى عنهم إلا
 ما حكى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن الزمل في الطواف ليس بسببه وحده فوله ان الذي صلى الله عليه
 وسلم اعاد لورد أسبغاه اليه لاطهار الخلد للمبركين وانما العرفهم من أنفسهم فانه روى أنه دخل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه مكة وكافروا من فدهم بعد الدنو فطروا بهم وبسبب عقوبتهم
 وهولون أروهم حتى قرب فلما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة اضطلع برده وزمل ثم قال رحم
 الله امرأ أبدي من عمه خلد وروى أنه صلى الله عليه وسلم قال رحم الله امرأ أراه يوم من معه في ذلك
 المعنى ودرال فلم في الزمل منه لئلا يقول الرواة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لا يكاد يصح لانه قد صح
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زمل بعد فتح مكة وروى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه قال كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم إذا طاف بالسبع الطواف الأول حب لا أومس أرضاً ولا أسبغ يده في الماء إلى أن يعمده
 وملاؤا وكذا المسلمون إلى يومه اهدأ صار الزمل سه مواتر فاما ان يقال ان أول الزمل كان بذلك اليه وهو اطار
 الخلد وإذا العرف للكفر ثم زال ذلك السبب وبه سببه الزل على الأصل لما هو ذا ما السبب ليس شرط
 لما الحكم كالحج والسكاح وغيرهما واما ان يقال ان الزمل الذي صلى الله عليه وسلم بعد زوال ذلك السبب صار
 الزمل سه مسداً فمصحح الذي صلى الله عليه وسلم في ذلك وان كان لا يفعل معاً وإلى هذا أشار عمر رضي الله تعالى
 عنه حين زمل في الطواف وقال مالي أمر كفي وليس ههنا حذر أنه اكتم اسبح رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أو قال لكن أفعلي ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وزمل من الحجر إلى الحجر وهذا قول عامة العلماء وقال
 سعد بن حمر وعطاء بن جندب وطاوس رضي الله تعالى عنهم لا زمل بين الركنين الثاني وبين الحجر الأسود وأما
 زمل في الجانب الآخر وجهه فمهم ان الزمل في الأصل كان لاطهار الخلد للمبركين والمبركون أعما كانوا
 فاعرفوا على المسلمين من ذلك الجانب فاداموا والى الركن الثاني لم يطلعوا عليهم لخصر ورده السبب حائلاً
 بينهم وبين المسامحة ولما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلام من الحجر إلى الحجر والحوار
 عن قولهم ان الزل كان لاطهاره وهو الخلد ان الزمل الأول كان كذلك وقد روى في حكمة اوصار الزمل
 بعد ذلك سه مسداً لا لما مره الأول بل لما في آخر لا يفعله وأما الاصطاع فلياروسا أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كان يزل في صطعها رداً ويصير الاصطاع بازدا فهو ان دخل الرداً من تحت الظه الا عن ورد
 طرفه على سائر ردى مسكه الا عن ويطي الا من صلى اصطاعاً لما فيه من الصبح وهو الصمد لما
 من انما الصبح وهو ما جسدان فان وحتم في الزل روم فادوا وحده زمل لا بمجموع من فعله الا على
 وجه السبع فمعاً إلى أن عكبه فعله على وجه السبع وسلم الحجر في كل سوط يتبع به ان استطاع من غير أن
 ودى أحد ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان كلما مر بالحجر الأسود اسلمه وان كل سوط
 طواف على حد فكان اسلام الحجر سه سوطاً كالسوط الأول وان لم يستطع اسلمه وكبر وهان واما الركن
 الثاني فلم تذكر في الأصل أن اسلامه سه ولكنه قال ان اسلمه خمس وان ركع في قول أبي حنيفة
 رحمه الله وهذا يدل على انه مسبب وليس سه وقال محمد رحمه الله اسلمه ولا يركعه وهذا يدل على أن اسلامه
 سه لا خلاف في أن عليه سه وقال الساجي تسلمه وقبل يد وجهه قول محمد بن ربي عن عمر رضي الله
 تعالى عنه أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم يده من الركنين ولا يسلم عنهما وعن ابن عباس

انه عليه وسلم يدعوا الله الى محرابه ورجع منه وجعل بطون كفه الى السها لما روى عن حارث بن ابي
 عاصم ان النبي صلى الله عليه وسلم رقى على الصفاحين بمائة السبع كرملا وقال لا اله الا الله وحده لا شريك له
 له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شئ قدير لا اله الا الله أبحر وعده وبصر وعده وهرم الاحراب وحده
 وجعل يدعو بعد ذلك بهم على محرابه ورجع منه حتى انتهى الى بطن الوادي فاذا كان عند المثل
 الاحمر في بطن الوادي حتى يحاوروا الى الاحمر وسمى بين الناس الاحمر من طوبى حارث بن ابي عاصم
 انه عليه وسلم لما فرغ من الدعاء مسمى بمحرابه حتى اذا انتهت قدما في بطن الوادي سعى وقال في سمعه رب
 اعمر وارحم ويحاور عاصم ابن ابي الاكرام وكان عمر رضى الله عنه اذا رمل بين الصفا والمرو قال اللهم
 اسع لي بسمه سيد ونومى على مله واذا في عذاب القبر عسى على سمعه حتى يأتي المرو فصعد عليها
 ورم مسهل التسله فصداقه مالى وسمى عليه وتكره مسهل وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وقال
 الله تعالى حواجه ففعل على المرو مثل ما فعل على الصفا لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم هكذا
 وتطوى بها سمعه أسواط هكذا بدأ بالصفا ويحتم بالمرو وسمى في بطن الوادي في كل سوط وعند الدانه
 سوطا والعرد سوطا آخر حلالا لما قاله الطحاوى اهما بعد ان جعسا سوطا واحدا ربه حلال طاهر الزاوية لماسا
 فها بعد ان فرغ من الدعاء فان كان حرما العمر ولم يبق الهدي يعلل أو مصر فعل لان أفعال العمر هي
 الطواف والسمي فاذا أتى بها لم يبق سمعه من أفعال العمر فصاح الى الخارج منها بالمثل وذلك بالمثل أو
 التمسك كالسليم في باب الصلاة والخلق أفضل لما ذكرناه فاقدم فاذا خلق أو مصر حل له جميع محظورات الاحرام
 وهذا الذي ذكرنا في باب الطواف والسمي مع التعلل من العمر والسمي ومن الطح بالزبي والمسلة فدمرت في ما
 واحبات الطح وان كان بعد ما في الهدي لا يعلل ولا يصرف له مرة ليعمر حرما الى يوم القبر لا يحصل له التعلل
 الا يوم القبر بعد ما وعدنا في سون الهدي لا يمنع من التعلل ويذكر المسلة في المنع ان سا الله تعالى وان كان
 حرما بالطح فان كان معردانه هم على احرامه ولا يعلل لان أفعال الطح عليه ماقه ولا يجوز له التعلل الى يوم
 القبر وان الناس من قال بخوله ان يسمع احرام الطح بعد العمر وهو الطواف والسمي والتعلل منها بالمثل
 أو القبر لما روى عن حارث بن ابي عاصم ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا اهلوا بالطح مفردا وقال
 لهم النبي صلى الله عليه وسلم اهلوا واحرامكم تطواف السبع من الصفا والمرو وقصر اثم اهلوا واحراما لا حتى اذا
 كان يوم القبر اهلوا بالطح والطح ان ذلك كان مسح وعن ابي ذر رضى الله عنه انه قال اشهد ان مسح الاحرام
 كان حاصلا ترك الناس كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم وان كان فاربا فانه تطوف طوافين وسمى سمعين بعد ما
 فسدأ أولا بالاطواف والسمي لا يمر بطوف وسمى للحج كما وصفا وهذا السابق
 تطوف لهما اطوافا واحدا وسمى لهما سمعا واحدا وهذا على ان القارن بعد ما يحرم باحرام من احرام
 العمر واحرام الطح ولا يدخل احرام العمر في احرام الطح وعند يحرم باحرام واحد ولا يدخل احرام العمر في
 احرام الطح لان نفس العمر لا يدخل في الطح ولا الاحرام على أصله ركن لما ذكر فكان من أفعال الطح
 والافعال بخورهم الداحل كبعد التلار والحدود وجرها ولما روى عن علي وعبد الله بن مسعود
 وعمر بن الخطاب رضى الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم فرق بين الحج والعمر وطاف لهما طوافين وسمى
 لهما سمعين ولان القارن يحرم بالعمر ويحرم بالحج جمعته لان قوله لست بعمر وحيه معا لست بعمر ولست
 بمحج كقوله ما في ربه وعمران معا حان ربه وحان عمر واذا كان يحرم ما تكل واحدا منها طوف وسمى لكل
 واحد منهما طوافا على حد وسما على حد وكذا سمعه القرآن مثل على ما قلنا اذا القارن جمعته تكون بين
 سمعين اذ هو مسمى الى ومعنى القم جمعته فها قلنا لا فها قلناه واعشارا لجمعته أصل في السر به وأما الخدب
 بعدا دخل وبالعمر في وصف الحج لان سب ذلك اسم كانوا بعدون العمر في وصف الحج من آخر العجود

رخص لهم النبي صلى الله عليه وسلم فقال دخلت العمر في الخلع إلى يوم القيامة أي دخل وقت العسر في يوم
 المصحة وهو أسهل الخلع ويجعل ما قبله ويجعل ما بعده فلا يكون حصة مع الاحتمال ولو طاف بأكثر من طواف
 من الية وسعى سعي من الية آخراً وقد أصابنا الطواف فلا يأتى بوطئه من الطوافين والسعيين وأما الإساءة
 فتركه الله وهي عديم أفعال الخلع على أفعال العمر ولو طاف أو لم يحججه وسعى لهام طاف لعمره وسعى له
 فسه له ووطأه الأول وسعه يكونان لعمره لما مران أفعال العسرة ترب على ما أوجده أحرامه وأحرامه
 أو حب تقدم أفعال العسر على أفعال الخلع فلعنه الله وأذاع من أفعال العسر لا يحل ولا مصر له من
 محر ما أحرام الخلع وإن كان مسعاً ما وافهمه فانه طوف وسعى لعمره ثم يحرم الخلع في أسهل الخلع ويطس
 الاراء والردا ويطي الخلع لأن هذا إذا دحوله في الخلع لأحرام الخلع وأنه ان يحرم من خوف مكة أو من
 الأخطار أو من أي حرم سا وأنه يحرم يوم الترويه عند الخروج إلى مكة أو من خوف مكة أو من
 الخلع على يوم الترويه وأصل عندنا وقال لا في الفصل أن يحرم يوم الترويه وأصح عاروي أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه بالأحرام يوم الترويه فدل أن ذلك أصل ولما روى عن عرو
 صلى الله عليه وسلم أنه قال من أراد الخلع فليحلب رأسه وأدبر حبال الأمل واللب ولا أن يدخل من باب السارعة
 إلى العباد مكان أولي ولا نه أس على السدن لأنه إذا أحرم الخلع بمحاج إلى الاحساب عن محظورات الأحرام
 وأصل الأعمال أحرم على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما الحديث فأعاندني إلى الأحكام باللع
 يوم الترويه تركن خاص أحرامهم الأسر على الأصل ألا يرى أنه أمرهم بتسريح أحرام الخلع وأنه لا
 اليوم وإذا أحرم المصع باللع فلا طوف باللب ولا سعى في قول أن حصة ومحمد لا طواف القدوم للجمع له
 فم مكة بأحرام الخلع والمصع أعانهم مكة بأحرام الخلع لا بأحرام الخلع وأما يحرم الجمع من مكة وطواف الترويه
 لا يكون بدون القدوم وكذلك لا طوف ولا سعى اتصالاً باللب دون الطواف عمره مشروع ولأن الخلق الأصلي
 للشي ما بعد طواف الزائر لأن السعي واجب وطواف الزائر فرض والواجب يصلح بعد الفرض فأما طواف
 القدوم فسه والواجب لا يسع الله إلا أنه رخصه على محله الأصلي فمكة طواف القدوم فصار واحداً
 عسره بطريق الرخصة وأداهم لو حط طواف القدوم وسر السعي إلى محله الأصلي فلا يجوز طواف الزائر وروى
 الحسن عن أبي حنيفة أن المصع إذا أحرم الخلع يوم الترويه أو قبله فإن سأل طاف وسعى مثل أن أتى إلى مكة
 وهو أصل وروى هشام عن محمد أنه ان طاف وسعى لا بأس به ووجه ذلك أن هذا الطواف ليس بواجب بل
 هو سنة وقد ورد السعي فوجب السعي عسره وإن كان واحداً رخصه وبسراني حتى المعرف بالخلع وانما
 فكذلك المصع والحواب ثم الله لكه سعة القدوم للجمع لم يتم بأحرام الخلع والمصع لم يتم بمكة بأحرام الخلع
 فلا يكون سعة في حصة وعرض الحسن ما د أنه فرق بينهما فدل أن السعي سأل إذا أحرم يوم الترويه طاف
 وسعى إلا أن يكون أحرم عند الزائر ووجهه أن هذا الزائر لم يرمه الخروج إلى مكة فلا يسئل بعمره وذلك الزوال
 بمره الخروج فكان له أن طوف وسعى والحواب ما ذكرنا وأذاع للمعروف بالخلع أو العارون من السعي ثم على
 أحرامه وطواف الطواف التلوع ماسة إلى يوم الترويه لأن الطواف حرم موضوع كالأصل ما استقل ومن
 ما استمر وطواف الطلوع أفضل من صلاة الطلوع للعرنا وأما أهل مكة فالصلاة أفضل لأن الترويه
 يومهم الطواف إذا عكسهم الطواف في كل مكان ولا هوهم الصلاة لا يمكن فعلها في كل مكان وأهل مكة
 لأحرامهم الطواف ولا الصلاة فعندنا لا حجاج الصلاة أفضل وعلى هذا القاري الحار من دار الحرب أنه إن كان
 حاله من رتبته في دار الحرب فصلا التلوع أفضل له وإن لم يكن بالحراصة أفضل ولا رل في هذا الطواف
 بل عسى على حسنه ولا يسى بعد من الصلوات والرو غير السعي الأول وبصلى لكل أسرع ركعتين في يوم
 الذي لا يكره فيه التلوع ويكره الجمع بين أسرع من غير صلاة بينهما أعداً أي معه ومحمد سوا أصري

[illegible]

هذا صدره من غير ان يصير له القول نعم لكن نعمه عامها حله فكيف وفي الاذان بعد ما صعد الى امام المشرقة
 كل حله واجمه فدافع المودون من الاذان امامه وحطت طه من فاعلم يحصل بينهما حله حقه
 يحصل في حله الجمعه وصحة حله هي ان يحمد الله اي وصى عليه وتكره من كل وقت بعد الناس فانه قد
 امرهم ان يعرفوا وحل وبعدهم عامهم الله صرحا به مما سئل الحجة لان حله في الاصل وصح لما ذكرنا
 الجحد والاشا والتسليم والتكبر والوطء والدكر وراى هذا الحجة يعلم معان الحجة لما حله الحجاج في ذلك
 لتعلموا الوقوف حقه والاداء بها والوقوف عند الله ودفعه عن الحجة في الاذان المودون وصلى الامام بهم
 صلا الطاهر يوم يوم المودون فمعون في صرحه صلى هم الطاهر والصبر باذان واحد وانما ولا يصلى امام
 واليوم بالناس والتطوع بها في الاما لان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين ما يعرفه يوم عرفة باذان واحد وانما
 ولم يصلى فيهما ولا بعدهما مع حصره في الاول فان استغفرا فاعيا بينهما طوع او عذر اذ كان للسمع
 لان الاصل ان يكون لكل مكتوب واعما عرف به الاذان يصلى اي على الله عليه وسلم وانه لم يصلى في
 الطاهر والصبر بالطوع ولا عذر في الامر بعد الاستماع على الاصل وبخى الامام التواضعا فيهما بخلاف
 والعذر فيه فانه يتخير فيهما بالقرآن لان الطاهر بالقرآن حال من العذر والله في الله انما بهارها في الطاهر
 اسفار في صرحه في الصلاة كذلك اما الطاهر والصبر فيهما على حالهما في صرح الامام كما ظهر سائر الايام وعصر
 سائر الايام والحادث ليس الا اجتماع الناس واجتماعهم الوقوف في الصلاة واعما اجتماعهم في الصلاة
 اعانهم ان كان الامام معهما من اهل مكة سم كل واحد من الصلوات اربعاً ما عا والقوم يسمون معه وان كانوا
 مسافرين لان المسافر اذا احدى بالمعنى في الوقت طرعه الا عام لا به الا اذا بالامام صار اعان في هذا الصل
 وان كان الامام مسافرا صلى كل واحد من الصلوات ركعتين ركعتين فاعلم قولهم اتموا صلواتكم فاعلم مكة
 فانما يوم صرح في حوار الجح اعمى تقدم الا صرح على وقتها واذا هاتي وقت الظهر صرنا بعد ما مضى عليه وبعد
 حلت فيه اما المعنى عليه فهو سرطان احدى هاتين تكون اذا وعا عصب الظهر لا يجوز تدهنهما علم الامام صرح
 من به على الظهر فلا يصح التمسك بالأساس مسقطه ولم يوجد فلا يصح طرعه من اساء ان يربى والثاني ان يكون
 من به على ظهر حمار اسبغنا حتى لو صلى الامام بالناس الظهر والعصر في يوم عظيم ثم استبان لهم ان الظهر
 وقت قبل الزوال والعصر بعد الزوال فاعلم ان اذان الطاهر والصبر جمعاً للصلوات اما والصلوات ان لا يكون عند
 سرطان ليس عليه الا اذان الظهر وجه الصلوات الاعمار سائر الايام فانه اذا صلى العصر في سائر الايام على
 انه صلى الظهر من ان لم يصلاه اذان الظهر حاصه كذا هما والجامع انه صلى العصر على طه اناس عليه
 اعاد الطاهر فاسه النبي والناس عذر سقط للركعتين وجه الاستحسان ان العصر مودا قبل ما حله
 والاصل ان لا يجوز اذان العباد الموقفة قبل وقتها واعما عرفها حوارها بالناس من به على ظهر حمار فاعلم
 في الامر بها على الاصل واما المختلف فيه فيها ان يكون اذا الصلوات بالجماعة عند أي حقه حتى لو صلى
 العصر وحده أو الظهر وحده لا يجوز العصر قبل وقتها عند وعداي يوسف ويحمد هذا ليس شرط وجه
 تقدمها على وقتها وجه وقتها ان حوار العدم لصاها الوقوف بعرفة لان اذا العصر في وقتها يجوز ان يربى
 الوقوف وهذا المعنى لا يوجب الفصل بين الوجدان والجماعة ولا في حقه ان الحوار من مدولاه عن الا
 لانها عباد موقفة والعباد الموقفة لا يجوز مدعها على أو فاعلم ان حوار تقدم العصر على وقتها ما
 عزم معقول المعنى فاعلم من ما ورد في النص ورد حوار اذا العصر كذا من ساعلي ظهر كامل ومن
 الموداة بالجماعة والموداة لا بالجماعة لا سواها في العصاة فلا تكون في معنى المصنوع عليه وهو لهما ان
 من لصاها الوقوف مجموع ولا يجوز ان يكون معاولا لان العلاء لا ياتي الوقوف لاهي
 وانسي لاناسي نفسه واعما عرفها معقول المعنى فتدفع موداة النص وهو ما ذكرنا ولم يوجد ولما

ركعة من كل واحد من الصلوات مع الإمام بأن أدرك ركعة من الظهر ثم قام الإمام ودخل العصر فقام الرجل
وصلى ما فات من الظهر فصار فرغ من الظهر ودخل في صلاة الإمام في العصر وأدرك ستم من كل واحد من
الصلوات مع الإمام حاربه ثم أصر بلاحاق لا به أدرك فصله الجماعة مع العصر فمر به على ظهر كامل
ومما أن يكون إذا الصلوات مع الإمام وهو الخلفه أو ناسه في قول أبي حنيفة حتى لو صلى الظهر بجماعة لكن لا مع
الإمام والعصر مع الإمام لم يحرم العصر بعد وعندهما هذا السبب شرط والصحيح قول أبي حنيفة لما ذكرنا من حوار
التقدم بسبب عدولاه عن الأصل فمر به على ظهر كامل وهو المودا بالجماعة مع الإمام أو ناسه بالمودا بجماعة
من غير الإمام أو ناسه لا تكون خلفه في الفصل فلا يكون في معنى موردنا من ولو أحدث الإمام بعد ما حطب
فأمر رجلاً بالصلوة لا يحاربه أن يصلي مع الصلوات جماعة أو شهد بالمؤثر الخلفه ولم يسهل بصلوات الجماعة لأن
الخطبة ليست بهذه المناسبات حوار الجماعة وهو الخطبة ليست بمرط حوار الجمع بين الله والصلوات والفرق
ما بين أن لم يأمر الإمام أحدًا بعد من أحد من عرض الناس وصلى مع الصلوات جماعة لم يحرم الجمع في قول أبي
حنيفة لأن الإمام أو ناسه شرط بعد ولم يوجد وعندهما يجوز أن كان المتقدم رجلاً من ذي سلطان كالعاصي
ومما لا يشرط حاربه لأن الإمام فإن كان الإمام معه الخلفه في الظهر فاستحل رجلاً فإنه يصلي مع
الظهر والعصر لا به فقام تمام الإمام فإن فرغ من العصر فصل أن رجح الإمام فإن الإمام لا يصلي العصر إلا في
وقه إلا أنه لا يستحل صلاته كواحد من الموعين والمؤمن إذا صلى الظهر مع الإمام ولم يصل العصر معه لا يصلي العصر
إلا في وقتها كذا هذا ومما أن يكون يحرم ما لم يحج حال إذا الصلوات جماعة حتى لو صلى الظهر بجماعة مع الإمام
وهو حلال من أهل مكة ثم أحرم للحج لا يجوز له أن يصلي العصر إلا في وقتها كذا ذكر في نوادر الصلوات وروى
عن أبي حنيفة في غير رواه الأصول أنه يجوز وهو قول رفيع والصحيح رواه الدواد لأن الأمر شرط
مر به على ظهر كامل وهو طهر المحرم وطهر الحلال لا يكون مثل طهر المحرم في الفصل فلا يجوز رتب
الأمر على طهره دون المصوم عليه وعلى هذا إذا صلى الظهر بجماعة مع الإمام وهو محرم لكن بأحوال العمرة
ثم أحرم بالحج لا يحرمه الأمر إلا في وقتها وعند رفيع يجوز في المسئلة الأولى والله صحيح قولنا لا طهر المحرم
بالأمر لا يكون مثل طهر المحرم بالحج في الفصل فلا يكون إذا الأمر في معنى موردنا لا يجوز إلا في وقتها
ولو يعرف الناس من الإمام فعلى وحده الصلوات أخره وذلك هذه المسئلة على أن الشرط في الخلفه هو الإمام
هذا في حقه لا الجماعة فإن الصلوات حاربه بالإمام ولا جماعة في المسائل عليه أذهوا فارت إلى الصلوة
ولا لا به على هذا ما إذا سأل الإمام الخلفه في صلاة الظهر فاستحل العصر حلالاً ودفع الإمام ليسوا فصل الخلفه
الظهر والعصر ثم حاربه الإمام أنه لا يجوز له أن يصلي العصر إلا في وقتها لأن عدم الحوار حال أنس لعدم الجماعة ل
لعدم الإمام لا به شرح عن أن يكون اماماً صار كواحد من الموعين أو ناس الجماعة شرط الجمع هذا في حقه رتب
الله تعالى لكن في حق غير الإمام لا في حق الإمام والله تعالى الموفق فإن ما بين الإمام فصل الناس حلقه حارلاً
موت الإمام لا يوجب بطلان ولا نه حلقه كونه الساطة والقضاء فادفع الإمام والله لا راجع إلى الموعين
عنه بالصلوات وراجع الناس معه لأن النبي صلى الله عليه وسلم راجع إليه عقب الصلاة ورفع الأيدي بسطاً
يسمى كاسم الله تعالى بيده وجهه لما روى عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه قال رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يدعو يعرفنا بسطاً به في بحر كاسم أم المؤمنين فبعث الإمام والناس إلى عربات النعمان يذكرون
ومثلاً ومن يحمدهون الله تعالى ومن يسمون عليه ويصلون على النبي صلى الله عليه وسلم وسألوا الله تعالى أن يحرمهم
وبصر عيونهم بالله لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الناس دعا أهل عرفه وأصل ما قال
وقال الناس على عيسى يوم عرفه لا اله إلا الله وحده لا شريك له الله له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت
يد أشر وهو على كل شيء قدير وعرض على رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنا أكرم دعاي ودعا

الاسما قبل عه يوم عرفه لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير
 اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي سمعي نوراً وفي بصري نوراً اللهم اسرح لي صدري ووسع لي مخرجي واعد لي من
 وسواس الصدور وساتراً لا مخرج له من غير ما يطلع في المسيل وسرمانته الزمان
 وليس عن اجتماعه دناءة ولا ان الانسان يدعو عما لا ينبغي له ولا يفتن بما لا يملكه ولا يجرى على
 لهام من عرفت منه وسعدت الاحياء ولبى في موقفه اعده يستماعه ولا يقطع التمسك وهذا قول امامه العباس
 وقال ما تبادوا وبه عرفه بقطع التمسك والصحيح قول العامة لما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجرى
 روى حر العنه وروى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه انه ادى عه يوم عرفه فعمل له ليس هذا ومع
 التمسك به ان احبل الناس ام سوا فوالذي يحب محمد بن الحنفية لم يسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في
 ترك التمسك حتى روى حر اعنه الا ان يجلها او يجلها في السكك ومثل ذلك التمسك ذكره في بابها
 العباد ويكره في بابها فاسمه التمسك في باب الصلاة وكان يسي أن يروي في آثره كان هذا العباد كاتبة
 آثاركم القياس فما بعد روى حر العنه وما هو مع مقام الرى في القطع بالاجماع في الامر فما قبل ذلك على اصل
 القياس وسوا كان معروفاً بالحق أو قارباً أو معاً بخلاف المعروفاً بالحق وما يقطع اسلمه اذا اسلم الحرفين
 بأحد طوائف العمر لأن الطوائف ركن في العمر دسه طوائف الرار في الخلق وهما لا يقطع التمسك قبل الطوائف
 كذاهما والا فصل أن يكون في الموقف مسجل المثل لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال حرام على
 ما اسجل به الفداء وروى عن حابر رضي الله عنه أنه قال ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى الموقف
 فاسجل به التمسك فلم يزل واقفاً حتى غرب الشمس فان احرق فليلا لم يصر لأن الوقوف ليس بصلوات وكذا الوقوف
 وهو حديث واحد لم يصر لما روي أن الوقوف عباد لا يتعلق باليد فلا يسترطه الظهارة كرمي اجمار ولا فصل
 للامام أن يصف على راحته لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصر كما وكما عرفت في موقفه من الامام هو الفصل
 لأن الامام يعلم الناس ويدعو فكلما كان اقرب كان يمكن من المصاح وعرفان كلها موقفه لا يجل عه به
 بكر الوقوف فيه لما ذكرنا في ان مكان الوقوف فمع ان عروب الشمس فاداء عروب الشمس دفع الامام والناس
 معه ولا يدفع أحد من عروب الشمس لا الامام ولا غير لما روي أن الوقوف الى عروب الشمس واجب وروى عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه خطب عه يوم عرفه فقال أما بعد فإن هذا يوم الحج الاكبر وان احادته كتب دفع
 من ههنا والشمس على روض الخيال من العمام على روض الخيال خالفوهم وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتمسك
 منه بعد العروب فان حاف بعض القوم الزحام أو كانت به عليه فمعلم في الامام فليلا لم يجرى حده عرفه فلا بأس به
 لا به اذا لم يجرى حده عرفه فهو في مكان الوقوف وقد دفع الضرر عن نفسه وان دفع على مكانه حتى يدفع الامام به
 الفصل قوله تعالى ثم انصوا نحن افاض الناس وسمى للناس أن يدفعوا وعليهم السكينة والوقار حتى تأتوا
 من دله لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم افاض من عرفه وعليه السكينة حتى روي انه كان يبعث الناس ويرى
 انه لما دفع من عرفات فقال أم الناس ان التمسك في الحاف اخل ولا في اسراع الا ان يجل على هسكهم ولا في هذا
 معنى الى الصلاة لا هم تأتوا من دله لصلواتهم المغرب والعشاء وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم انا اسم الصلاة
 تأتوها وأسمعون ولا تأتوها وأسمعون وعليكم السكينة والوقار فان افاض الامام ما دفع من الناس التمسك
 دفعوا الى الامام لا به اذا سئل التمسك او ان دفع والامام بالحق ترك السكينة فلا يسي لهم أن يتركوها اذا أتوا
 من دله لم يجل حسبها عن غير الطريق أو عن سائر ولا يجل على فارعه الطريق ولا في وادي بحمر لعل النبي
 صلى الله عليه وسلم من دله كما هو مع الا وادي بحمر وعاد لا يجل على الطريق لا به عس الناس عن الحواف
 فسأدون به اذا دخل وقت العشاء ودن المودون ونعم فصل في الامام هم صلا المغرب في وقت صلاة العشاء ثم فصل
 هم صلا العشاء ما دان واحداً واداه واحد في قول اجتماع الدلالة وقال في زمان واحد وانما من وقال الثاني

بأداس واحد اجمع وهو عاروي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشا عند دله بآقاس
 ولا هذا أحد نوعي الخ جمع بصيرنا نوع الآخر وهو الجمع بعرفة والجمع هناك بأداس واحد وأداس كذاهما
 ولما روي عن عبد الله بن عمرو عن أبي بصير رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشا
 عند دله بأداس واحد وأداس واحد وعن أبي أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشا
 عند دله بأداس واحد وأداس واحد وما أجمع به من مجمل على الأداس والأداسه فسمى الأداس أدامه كما قال
 سبه العدم بن وراذله سبه أي تكرو وعمر رضي الله عنهما وقال صلى الله عليه وسلم بين كل أداس صلا لمسا إلا
 المغرب وأداسه الأداس والأداسه كذاهما والعسا على الجمع الآخر عند دله لأن هناك الصلاة بالناس وهي
 أو صرود في غير وقتها مع الحاجة إلى أدامه أخرى للأعلام بالسريع وما والجملة الناس بها وهي العسا
 بردي في وقتها فسمى عن محمد بن الأعلام كالو جمع العسا ولا تساعل بينهم ما طوع ولا نهر لأن النبي صلى الله
 عليه وسلم لم يسأله فيهم ما طوع ولا نهر فان طوع بينهم أو ساعل سي إذا أدامه العسا لهما قطع عن
 الأعلام الأول فاحتاج إلى أعلام آخر فان صلى المغرب وحده والعسا وحده آخره بخلاف الظهر والعصر بعرفة
 على قول أبي حنيفة أنه لا يجوز إلا بجماعة من والقرن له أن المغرب بردي فيها وهو في الجملة لم يكن وقت
 إذا لم يكن الكان الجمع ههنا بأداس المغرب عن وقت إذا لم يكن قصور أو واحد كالو آخره سبب آخر نقصا في
 وقت العسا وحده والعصر هناك تودي دعاء ليس وقتها أصلا ولا في آخره لا يجوز إذا لا حوار لا أصلا بل وقتها وأداسها
 حوارها بالسريع وأداسها بالسريع ما بجماعة فبمع مورد بالسريع والأصل أن يصلح ما مع الإمام في أدامه لأن
 الصلاة بجماعة أفضل ولو صلى المغرب بعد عروب الشمس بل أن تأتي من دله فان كان عكسه أن تأتي من دله بل
 طلوع الفجر لم يجر صلاته وعليه أدامه ما لم يطلع أو آخر في قول أبي حنيفة ومحمد بن عمرو والحسن وقال أبو يوسف
 غيره ومدا على هذا الخلاف إذا صلى العسا في الطريق بعد دخول وقتها وحده قوله أنه أدى المغرب والعسا في
 وقتها لأنه سبب كون هذا الوقت وصالحها بالكتاب العزيز والسنة المشهورة المصلحة عن المكان على ما ذكرنا في
 كتاب الصلاة فمورد كالأداس في غير ذلك المردف إلا أن الداحس به وبرك السبب لا سلب الخوار لوجوب
 العسا ولهما ما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما دفع من عرفات وكان اسمه من رضى الله عنه رديف
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فمنا يلعب العسا لا سر الذي دون المردفة أتاح وقال ما فمنا بصلب عليه الوصو
 فوصا رصوا أحدهما قبل الصلاة نار رسول الله فقال أصلا أمكث وروى أنه صلى الله عليه وسلم قال المصلح إمامك
 حقا من دله فوصا فاسمع الوصو قبل الحديث على اختصاص حواره في حال الاحسا والامكان برمان ومكان
 وهو وقت العسا عند دله ولم يحد فلا يجوز يومه إلا عاده في وقتها ومكان أمادام الوقت فابها فان لم يحد حتى طلع
 الفجر أعاد في الخوار عند ههنا صلاان الكتاب الكريم والسنة المشهورة بعضي الخوار لا ماضى كون الوقت
 وما انفارها مطلقه عن المكان وحده باسمه رضى الله عنه بعضي عدم الخوار وأنه من أحراز إلا حاد ولا يجوز
 العمل بمبدأ واحد على وجه بضم طلال العمل بالكتاب والسنة المشهورة فجمع بينهم ما جعل بمبدأ واحد
 بل طلوع الفجر ومبدأ واحد وعلى ذلك الكتاب العزيز والسنة المشهورة فمنا بطلوعه فلا بأس بالأداس
 عملا بالنال بعد الأمكان ههنا إذا كان عكسه أن تأتي من دله بل طلوع الفجر فاما إذا حصى أن يطلع الفجر قبل
 أن يصل إلى من دله لأجل صلا الوقت فان كان في آخر الليل لم يطلع الفجر قبل أن تأتي من دله فانه يجوز ولا
 خلاف فيكذروى الحسن عن أبي حنيفة لأن طلوع الفجر هو وقت الجمع وكان في عدم الصلاة صلاتها عن
 العوات فان كان لا يحصى أو لا لا حصر والوقت ولكنه صل عن الطريق لا يصلح بل يجرى أن يحصى طلوع
 الفجر لو لم يصل بعد ذلك صلى لما ذكرنا والله الموفق وسبب الرد أنه عند دله لأن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بأداس فان من أدامه بطلوع الفجر من عرفات بسم الله عليه وتكون مدا وأداسه سبب لانه

آتى بازكى وهو كسوته عند طلوع البحر لكنه يكون من تركه الله وهي النبوة ثم أفادنا طلع القمر صلى
 الامام بهم صلا القمر بلس الماروى عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله قال ما رأيت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على صلا لغير منام الا صلا العصر يعرفه صلا المغرب تجمع وصلا البحر يومئذ صلا هائل
 وقتها بلس أى صلا هائل وقتها المصعب بلس ولان الغائب بالسبب فصله الاسعار واما يمكن الاستدلال
 كل يوم فاما فصله الوتوى فلا يستدل في عدد ذلك اليوم فادعى الامام بهم وقت بالناس وهو قواورا أو معه
 والا فصل ان يكون موقعهم على الحبل الذى حاله فرح وهو بأول من عباس للمع الحرام أنه الحبل وما
 حوله وعندنا من أهل التأويل للمع الحرام هو من دخله فمعون الى أن يعرجوا دعوا الله تعالى وتكروا
 وهم لا يؤمنون ويحمدون الله تعالى وسون عليه وصلون على النبي صلى الله عليه وسلم وسألون حواجهم
 ثم يدفعهم الى في صل طلوع الشمس الماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الحائضه كانت
 تنثر من هذا المنام والشمس على روس الحال خالوهم فاص صل طلوع الشمس وعندنا كانت الحائضه تقول
 عند طلوع الشمس من ركعتي وهو صل حال طلوع الشمس على كل موضع خالوهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فدفع صل طلوع الشمس وان دفع عند طلوع الشمس صل ان صلى الناس المعرفه دأسا ولاسى على أما الاسباب
 فلان الله ان صلى المعرفه وقتهم بعض فادعى ان قدر الله فيكون من أواما عنهم لزوم من فلاه
 وحده الزكى وهو الوتوى ولو صاعه وانا افاض من جمع دفع على هند لان النبي صلى الله عليه وسلم
 كذا فعل واحد خصي الحمار من مرداه أو من الطرس الماروى ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر ان عباس
 رضى الله عنهما ان أحدا لحصى من مرداه وعله فعل المسمى وهو أحد نوى الاجتماع وان رضى بعضا
 أحدهما آخر آخره وقد أبا وقال مالك لا تحجر لامأ حصي من ماله ولنا قوله صلى الله عليه وسلم ارم ولا
 حرج مطلقا وبطل مالك لا نسلم على أصله لان ما المسموع عند ظاهره ورحى نحو الوتوى
 فالحمار المسموع أولى واعا كره ذلك عند الماروى انه سئل ان عباس فعل ان من عهدنا اراهم الى يومنا
 هذا في الحائضه والاسلام يرى الناس وليس هذا الا هذا الله عز وجل قل حيا تقبل فاستمع وما لا يعمل فانه
 سى ومثل هذا الامر الاسماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فكر ان رضى بعضا لم فعل فأتى منى
 فرى حره القمه سبع حصان الماروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أتى منى لم يعرج على منى حتى
 رى حمر القمه سبع حصان وطلع الثلث مع أول حصا رى ما حمر القمه الماروى امامه من عدد الفصل
 ان عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع الثلث عند أول حصا رى ما حمر القمه وكان اسمه رضى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من عرفا الى مردله والفصل كان رضى من مردله الى منى وروى ان ان عباس سئل عن
 ذلك فقال أحمر أى الفصل ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع الثلث عند أول حصا رى ما حمر القمه وكان
 رضى رسول الله صلى الله عليه وسلم وسوا كان في الحج الصحيح اوى الحج الفاسد به قطع الثلث مع أول حصا
 رى ما حمر القمه لان أعمالها لا تحجاب ولا تحجب رضى قطع الثلث وسوا كان معر دنا الحج اوقا تألومها
 لان العار والمصع كل واحد منهما محرم بالحج وكان كالمردنه ولا يطع العارن الثلث اذا احدى طواف العمر
 لا يحرم بالحرم الحج واعا طمع عند ما طمع المعرد بالحجه لا يصدق انه بالعمر كالمردن بالحج فاما المحرم
 بالعمر المفرد فانه يقطع الثلث اذا سئل المحر وأحدى طواف العمر والعرق بين المحرم بالحج وبين المحرم
 بالعمر المفرد ذكر ما فعا مقدم وقال مالك في ما رد بالعمر يقطع الثلث اذا رأى النبت وهذا عندنا لان
 قطع الثلث سئل بعل هو سئل كرمى في حق المحرم بالحج وروى انه اليب ليس سئل فلا يقطع عندنا فاما الاسلام
 المحر سئل كرمى فمقطع عند لا عند الروى قال مجتهدان ذلك الحج اذا جعل بالعمر يقطع الثلث حتى تأخذ
 في الطواف كذا هذا والقارن اذا فاته الحج قطع الثلث في الطواف والى انى يصل من حجه لان العسر

[illegible]

ورداً للماء في البحر والماخر وحده قوله هذا أمر يرمى بالتوضيف والتوضيف ورد بالمضي والحاضر هي
الاجزاء الصغار ولما ورد ما من النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لم يرم لأمر سرح وروى عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال أول سكنى نوما هذا الذي في النسخة الخلق وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من رمى ودمع
وخلق بعد خلقه كل شيء لا نسا ما لم يخلق من الله صلى الله عليه وسلم وأما ما روى
الله عنهم يجوز على الأصل لا الخوارق فمعاين الدلائل لما صح من مذهب أصحابنا أن المطلق لا يحصل على
المعدول بحري المطلق على الإطلاق والمفرد على نفسه ما يمكن وهو ما يمكن أن يحصل المطلق على أصل الخوارق
والمفرد على الأصل ولا يصح بعدد آخر للدعا بل يصرف إلى رتبة والاصل أن كل شيء ليس له رتبة
في ذلك اليوم لا يصح بعدد وكل شيء بعده في ذلك اليوم بعد لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرم بعد
آخر الله وروى عبد الجبار عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أو ما أتى يوم ما اتصل في ذلك تفصيل
فانه حكى أن أراهم في الخراج نحل على أي يوسف وروى عن في المرحل الذي ما به مسألة أبو يوسف فقال
أما ما اتصل الذي ما ساء أو ما كما قال ما ساء ما قال ما قال را كما قال أحطاب وقال كل شيء بعده رتبة
فالماء متصل وكل شيء لا يرى بعد قال ما فصل قال مع ربح من بعد فمعه الماء غيره بل أن أطلق
الباد ذكرنا هذا الحكماء لعلمه بلع حرصه في العلم حتى لم يسكن عنه في رتبة ومعه في العلم ليس على
الانعام وهذا لما ذكرنا أن كل شيء بعد رتبة فالبسمة هو الوصف للشيء والماء يمكن للوقوف والشيء وكل
شيء لا يرى بعده فالبسمة هو الانصراف لا الوقوف والزاك أمكن الانصراف أن وصل إلى الناس أنه روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه روى را كما قال صلى الله عليه وسلم حدوا عني ما سكتكم لا أدري لعلي لا أجمع بعد
ثاني هذا فالجواب أن ذلك يجوز على رتبة لا رتبة بعد أو على التعلم لرا الباس فمعه ما به ما سلك الجمع وأن
رمى إحدى الخمار سبع حصاة حصدته واحد فهي من واحد ورمى سبعة أخرى لأن التوضيف ورد
بغير نية الزمان فوجب اعتبار وهذا بخلاف الانصاف انه إذا انصت بحجر واحد واثقاً كما ولا راي
فيه العدد بعد بالان وجوب الاسمها سبعه فلو انصت الطهر فادخلت الطهار الواحد كثره فأنما
الرمي فاعاوج بعد انصاف راي فيه ورد التعداد وانه ورد بالتقدير في بعض رتبة فان رتبة أو كثر من سبع
حصاة لم ينصر الزمان لأنه أتى بالواجب ورواد والحمد لله رب في بعض طوع النفس من يوم التصرف في الزوال
ما روى حارره في الله عنه النبي صلى الله عليه وسلم لم يرم يوم التصرف حتى يرمى بعد ذلك بعد الزوال ولوروى
في طوع النفس بعد انصاف الصبح آخر حاله البعان والمسلة ذكرنا هذا ما منهم ولا رتبة أو مدعوا
لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرم يوم التصرف الآخر العصة فادفع من هذا الذي لا يصح
و يصرف إلى رتبة فان كان مفرطاً ما طبع بحلي أو مصر والخلق أفضل لما ذكرنا هذا ما منهم ولا دفع عنه وان
كان فاراً أو مضاعف عليه ان دفع وحقق في العلم انصاع على الخلق لقوله تعالى لا تدركهم من الله على ما رزقهم
من جهة الانعام فكلوا منها واظعموا اليها من الترم لمقصودهم رب فصا العصب وخلق على النسخ وروى
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أول سكنى نوما هذا الذي في النسخة الخلق وروى عنه صلى الله عليه وسلم
أنه رمى ثم دفع ثم دعا للخلق فان خلق قبل النسخ من عراضا فمعه خلقه في النسخ ثم في قول أي حسمه وقال
أو يوسف ويحمد وجاعه من أهل العلم أنه لا ي عليه وأجمعوا على أن المحصر إذا خلق قبل النسخ أنه يجب عليه
الندبه اجمع من حاليه عاروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن رجل خلق قبل النسخ فقال ادفع لا
سرح ولو كان الترتيب واحداً كان في ركز سرح ولا في حسمه الا سداً لا للمحصر إذا خلق قبل النسخ لا في
رأسه انه لم يرمه القدره بالنسخ فأنى يحل رأسه بعد رتبة أو في رتبة قال أبو حنيفة ورواه القسطنطيني عن من
خلق رأسه قبل النسخ بعد رتبة حنيفة قال لا يصح غير النسخ وما صاحب الذي يحجر بين النسخ والاعمام والاعمام كما يحجر

الله ماني وهذا هو المفعول لان الضرورة ست تصعب الحكم ويصدر المفعول ان يحب في حال الاحسار
 بذلك السبب رباد غلط لم يكن في حال العذر فاما ان يسقط من الاصل في عرف حاله العذر ويحب في حاله العذر
 فمصحح ولا حجة لهم في الحديث لان قوله لا يصرح المراد منه الا ان لا الكفار وليس من ضرور اتعا الام اتعا
 الكفار الا ترى ان الكفار يحب على من حلف راسه لادى به ولا ام عليه وكذا يحب على الغاطي فاذا حلف
 الحاح او مصر حلفه كل شي حطر عليه الاحرام الا انسا عند عامه العلماء كذا في ما قدم من روال السب
 من يومه ذلك او من العدا وبعد العدا ولا ترعها عنها وافسها او فشاها ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف
 في اول ايام الضر طواف اسوعا لان النبي صلى الله عليه وسلم هكذا طاف وعليه عمل المسلمين ولا رمل فيه ما
 الطواف لانه لا يسي عنه لانه طواف طواف التماس وسمى عنه حتى لو لم يكن طواف طواف التماس ولا يسي
 فانه رمل في طواف الزبار وسمى من الصعوا والمروءة طواف طواف الزبار ولو اخر عن امام الضر فعليه دم في
 قول ابي حنيفة وعنه ان يوسف ومحمد لاسي عليه والمسلمة قد مضى فادان طواف الزبار كانه او اكثر
 حلفه التماسا لانه لا يصرح من العدا وما يني عليه من اركانها والا اصل ان في الحاح احلال الاحلال
 الاول بالحق ارباثة مصرع وحلفه على التماس والاحلال التماس طواف الزبار وحلفه التماسا انصاهم برجع
 الى مبي ولا يسي عنه ولا في الطواف هو اله لانه لا يسي عليه وسلم هكذا لو نكره ان يسي في عزمي
 في ايام مبي فان فعل لاسي عنه ويكون مسالا ان النبوة بالنسب نواحه له من سنة وعنده السابق يحب
 عليه انتم لام اراحه عند واحب بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وانعائه على الوجوب في الاصل ولما روى ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ارحص لاسي ان يسي عنه لانه ما يكون ذلك واحكاما يني لاسي بركة الواجب
 لاجل اسمائه ولا كان النبي صلى الله عليه وسلم ارحص له في ذلك وفعل النبي صلى الله عليه وسلم يهول على اسمه
 يومه فان قيل ليس واذا نابت عني فاذا كان من العدا هو اليوم الاول من ايام السر بن والماني من ايام الزمي فانه
 رمى الجمار الثلاث بعد الزوال في ثلاث مواضع احدها المسمى بالخمرة الاولى وهي الى بني مسعدة الخ وهو
 مسعدة ابراهيم عليه الصلاة والسلام فرمى عندها سبع حصيات مثل حصي الحرف يكره كل حصاة فاذا فرغ
 منها سمع عندها فيكروهم لعل ويحمد الله تعالى وسمى عليه وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وسأل الله تعالى
 حوائجه ثم نأى الجمرة الوسطى فعمل بها مثل ما فعل بالاولى ورفع يده عند الجمرتين بسطاً ثم نأى جمره العصية
 فعمل مثل ما فعل بالآخرين الا ان يسي عنه لانه لا يسي عنه لانه لا يصرح في رحله لما روى ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم رمى الجمار الثلاث في ايام السر بن واذا نأى بني مسعدة الخ فوعد عند الجمرتين ولم يصب
 عند الثالثة واما رفع اليدين فله قول ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع الا يدي الا في سبع مواضع وذكر من جعلها
 وعند الامام من عند الجمرتين فاذا كان اليوم الثاني من ايام السر بن وهو اليوم الثالث من ايام الزمي رمى الجمار
 الثلاث بعد الزوال فعمل مثل ما فعل ايام فاذا رمى فان اراد ان يهر من مبي ويحل في مكة يعرف من عروب الشمس
 ولا يسي عنه لانه لا يسي عنه في محل في يومين فلام عليه وان اقام ولم يرحي عن رب السجس نكره له ان يهر
 حتى يطلع الشمس من اليوم الثالث من ايام السر بن وهو اليوم الرابع من ايام الزمي ورمى الجمار الثلاث ولو
 يعرف طلوع المعز لاسي عليه وقد اساء اما الحجاز فانه يعرف في وقت لم يحب فيه الزمي بعد دليل انه لو
 فيه عن اليوم الرابع لم يخرج حارسه المعركة والزمى الجمار في الايام كلها ثم يعرف واما لاسي فانه يركل الله فاذا طلع
 الفجر من الايام الثالث من ايام السر بن رمى الجمار الثلاث ثم يعرف فان يعرف الزمي فعليه دم لانه يركل الواجب
 واذا اراد ان يعرف في المعز الاول او في المعز الثاني فانه يعمل به معه ونكر قد عهده لما روى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال المر من حسب رحله وروى المر من حسب أهله ولا يهول فعل ذلك مسهل فله ذلك ولا يتحمل من
 يصر وروى عن عمر رضي الله عنه انه كان يصر على ذلك وحكي عن ابراهيم الهبي ان عمر رضي الله عنه

[illegible]

كلها الا انما عرفنا من هذه الاسهر لاداء الافعال بدليل آخر وهو قوله الخ أسهر مع ما يوجب العمل بالنسبة
فصل ما لو باع على الاحرام الذي هو شرط ويجعل ما يلزم على نفس الافعال عملا بالنسبة فالعقد الممكّن ولا
الخ يخص بالمكان والزمان فيمحو الاحرام عن غير مكان الخ بالاجماع وهو في غير زمان الخ الا انه يكره
لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال من سبه الخ ان لا يحرم بالخ الا في أسهر الخ ومخالفة النسبة
مكرهه مما حلفوا في أن الكراهه لاجل الوقت أم لا مهم من قال الكراهه ليست لاجل الوقت بل لمخالفة
الوقت في مخطوئته الاحرام حتى ان من ذلك لا يكرهه ومهم من قال ان الكراهه ليست الوقت فان اس
سماعه روي عن حماد انه قال أكره الاحرام قبل الاسهر ويمحو احرامه وهو لانس أو حالف في حذو أو طيب
وهذا الاطلاق يدل على أن الكراهه ليست الوقت والله عز وجل أعلم

في فصل في ما يوجب حرمه حرما مطلقا والله الوحي لا خلاف في انه اذا نوى وفرض السه يقول ويعمل وهو من
حصا من الاحرام أو دلالة انه يصير محرما من لي أو ما به الخ ان أراد به الافراد بالخ أو العذر ان اراد الافراد
بالعذر أو العذر والخ ان اراد ان لا بالنسبة من حصا من الاحرام وسواكم بلسانه ما نوى بلسانه أو لا
لان النسبة عمل لا لعمل الانسان لكن مصداق قول لسانه ما نوى بلسانه يقول اللهم اني أريد كذا فسر لي
وبلسانه مني ماد كذا في ساني مني الخ وقد كرهنا له المسوية ولو ذكر كان النسبة اسم لئلا أو التمسح أو التعميد أو
غير ذلك مما يوجب حرمه بلسانه يصير محرما وهذا على أصل أي حسمه وجد في باب الصلاة انه
يصير ما رآه في الصلاة كذا كرهوا حالف لله تعالى راد به بلسانه لا عذره وظاهر الرواية عن أبي يوسف ههنا
وفرق بين الخ والصلاة وروى عنه أنه لا يصير محرما لانه لا بالنسبة كذا يصير ما رآه في الصلاة اللفظ التكليف
حسمه ويحتمل ما على أصلهما أن الذكر الموضع لا فتاح الصلاة لا يخص ما يحدون لفظ في باب الخ أولى ووجه
الفرق لا في يومه على ظاهر الرواية عنه أن باب الخ أوسع من باب الصلاة فان أفعال الصلاة لا تقوم بعضها عام
بعض وبعض الافعال تقوم مقام البعض كالفدي فانه يقوم مقام كبر من أفعال الخ في حق المصروع وسوا كان
بالعربية أو غيرها وهو يحسن العربية ولا يحسمها وهذا على أصل أي حسمه وأي يوسف في الصلاة ظاهر وهو
ظاهر الرواية عن محمد بن الخ وروى عنه انه لا يصير محرما اذا كان لا يحسن الا ربه كذا في باب الصلاة بهما
على أصلهما وجد على ظاهر الرواية عنه فرق بين الصلاة والخ ووجه الفرق له على نحو ما ذكره في يوسف في
المسألة الأولى ويمحو النسبة في النسبة عند المحرم بلسانه بلسانه لا خلاف في لو روجه في ذلك لا السلام
فاعني عليه فاني منه أجماعه وقد كان أمرهم ذلك حتى لو عجز عنه بلسانه بالاجماع فان لم يأمرهم بذلك
فأما ما عجزه حارضا في قول أي حسمه وعبد أي يوسف وجد لا يجوز فلا خلاف في انه يجوز الساتر في أفعال
الخ عند عجزه عما عجزه من الطواف والسجدة والوقوف حتى لو طاف به وسعى ووصف حارضا بالاجماع ووجه
قولهما له تعالى وان نس للانسان الا ما سى ولم يرحمه الله في النسبة لان فعل عجزه لا يكون فعله حسمه
واعلم جعل فعله بعد رأاه ولم يوجب خلاف الطواف ويحرمه ان لم يملكه لانس شرط لال شرط حصوله
في ذلك الموضع على ما ذكرنا من حصول والشرط ههنا هو النسبة وقوله لا يصير دلاله الا بانه لم يرحم
ولا في حسمه أن الأمر ههنا وجود دلاله وهي دلاله عند المرافعة لان كل واحد من دفعه الموجهين إلى
الكعبة يكون أدبالاتر بعاتته فماتحريمه من أمر الخ وكان الأمر وجود دلاله وسعى الانسان حارضا
يتمتع بعلمه بانه فعلنا عوجب الا بجمعه الله تعالى ولو قلنا بانه بلسانه الاحرام بالخ أو بالعذر أو ههنا
ونوجه معها يصير محرما لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتحلوا سمعان الله ولا السهر الحرام ولا الهدي ولا الفلاديم
ذكر ما في بعد وإذا حللهم فأطعموا وأطعموا لا يكون بعد الاحرام ولم يذكر الاحرام في الاول وأعاد كذا بلسانه قوله
عز وجل ولا القلاد فدل أن السعادات مهم مع الوجه كان اسما لا الهه بلسانه بدليل آخر وعن جماعة

من الصلوات رضى الله عنهم منهم على رأس مسعود وان عرجوا نرى انهم قاتلوا اذ قد اذبحوا
وكناروى عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال اذا فادوه ردا لخلق او الامر فعد احرام ولا انفسه مدع
التوجه من حصص الاحرام فانه اقرى ما هو من حصص الاحرام فانه الله فان قبل الس ان روى عن
نائبه رضى الله عنها انها قالت لا تحرم الا من اهل ولي فهذا معنى انه لا يصح حرمانا فقلنا الجواب ان ذلك
جاء على ما فادوا ولم يخرج منه ان الله تعالى لا يملك ولا يقول ان عرجوا فقلنا لا يصح حرمانا على ما روى عن
نائبه رضى الله عنها انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد سجد في ربه ولا يحرم عليه منى والقليد
هو منى القلاد على عن النبي من عرجوا مراد او سره ان فعل من آدم وعرجوا من الخلود وان فادوا وجه
ولم ينع على نعر لم يصح حرمانا وان نعى على نعر فكذلك عندنا من العدا وعامة النجاة رضى الله عنهم
وعن ابن عباس رضى الله عنه انه يصح حرمان من التوجه من عرجوا والسجدة فادوا عامة العلماء لما روى
عن نائبه رضى الله عنه انها قالت انى كس لا قبل فلا بد من رسول الله صلى الله عليه وسلم قد سجد في ربه ولا يحرم عليه منى والقليد
حلالا بالنسبة لا بحسب ما تحبته المحرم ولا التوجه من عرجوا ليس الا امر بالفضل ولا يصح حرمانا كما لو امر
عرجوا بالنسبة ولو وجهه بعد ما فادوا ولا يصح حرمانا بل عرجوا وجهه معها فادوا لغير وجهه معها عند
ذلك يصح حرمانا الا ان هدى المتبع فان هناك يصح حرمان من التوجه قبل ان يلقى واقفا ان لا يصح حرمان
اوصافا بل حتى توجهه مع ان السر ينع بدون النبي ليس من حصص الاحرام ولا دليل انه ردا للاحرام
فلا يصح حرمانا الا انى كس لا قبل فلا بد من رسول الله صلى الله عليه وسلم قد سجد في ربه ولا يحرم عليه منى والقليد
لغير دليل انه لو ساقى الهدى لا يجوز له ان يصال وان لم يمس حاربه الفصل اذا كان له فصل ما يرمى بها على الاحرام
حاز ان يكون له ما يرمى بالاسناد وقد قالوا انه يصح حرمان من التوجه في امر هدى المتبع وان لم يلقى الهدى اذا كان في
اسهر الخج فاما عن اسهر الخج فلا يصح حرمانا بل يلقى الهدى لان احكام الجمع لا تثبت قبل اسهر الخج ولا يصح
هدى الهدى لغيره قبل اسهر الخج فكان هدى الطرغ ولو حلل النبي ونوى الخج لا يصح حرمانا وجهه معها لان
الفصل ليس من حصص الخج لا يباعا فعل ذلك بدع الطرغ والرد عن النبي والريين ولو ولد السابى نوى به الخج
وتوجه معها لا يصح حرمانا ونوى الاحرام لان قلنا العلم ليس بسنة عندنا بل نكس من دلال الاحرام فصلا عن
ان يكون من حصصه والدليل على ان العلم لا يملك قوله تعالى ولا تلهى ولا تلهى ولا تلهى ولا تلهى ولا تلهى ولا تلهى
والعلم ينعى المعاصر في الاصل واسم الهدى ينعى على العلم والاصل والمرجع ما هو الهدى على ان الهدى نوى ما
يملك وما لا يملك الا لواله والقرى فقلنا بالاجماع فعلى ان لا يملك كون عطف العدا على الهدى عطف السبي
على عرجوا فصيح ولو اسعر بدنه وتوجه معها لا يصح حرمانا لان الاسعار مكرو عدا في حقه لا به صله والاسلام
الخو ان من عرجوا من حصول المسود والقليد وهو الاعلام كون المسود هدايا لانه عرجوا له لوصل والاسان
فعل مكرو لا يصلح ذلك الاحرام واحصل المساح على قول انى يوسف وجد قال نفعهم ان اسعرو توجهه معها
يصح حرمانا عند هدايا لان الاسعار سنة عند هدايا كالتعلد وصلح ان يكون دليل الاحرام كالتعلد وقال نفعهم لا يصح
حرمانا عند هدايا لان الاسعار ليس سنة عند هدايا بل هو مساح فلم يكن حرجا ولا يصلح دليل الاحرام وقد كثر
الاجماع الصريح ان الاسعار عند هدايا حسن ولم ينع منه لانه من حسانه اكل لما سرع له عليه وهو اعلام القليد
ما هدى لما ان اعلام يحصل به سنة ومن حسانه ماله بدعه ودين السبه البدعه فيها حسانه عند
لما في الاسعار سنة واحج عاروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اسعرو الجواب ان ذلك كان في الاندا
حين كانت المسلة مسروعة من لما عن المسلة انتسخ نسخ المسلة وذلك ان السبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك
فعل لا بدى المسرك من العرض للهدايا لوصل لاهم كانوا ما نعرضون الهدايا وانما قلنا ما كان يدل دلالة ما به
ما هدى فكان صحاح الى الاسعار لعلوا انها هدى وقد زال هذا المعنى في زماننا فابعد ما ينساح المسلة من الاسعار

صف منهم ينعون أهل الآذان وهم ادرس ما رآهم خارج المواضع التي وصف لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي حجة كذا روى في الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وب لاهل المدينة اخلقه ولا لاهل الشام الطمعة ولا لاهل بصرى ولا لاهل النخيل ولا لاهل العراق ذاب عرق قال صلى الله عليه وسلم من لاهلهم ولمن من يهن من عراهم من أراد الخرج أو العير وصف منهم ينعون أهل الخيل وهم ادرس ما رآهم فاحل المواضع الحجة خارج الحرم كاهل بستان بني بامر وعرة وصف منهم أهل الحرم وهم أهل مكة اما الصف الاول فمعهم ما وصف لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز لاحد منهم أن يحاور معاته انا أراد الخرج أو العير الا بغير ما لا يوافي لهم ذلك فلا بد ان يكون الوصف معناه ذلك اما المنع من بغيره الاحرام عنه واما المنع من ما حرمه والاول ليس عراده لا حاصا على حوازم من الاحرام عنه بغير الثاني وهو المنع من ما حرم الاحرام عنه وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان خلاصة وقال ان احرم من بعد الميثاق شمالا رجع الى المسابك والافلاج قال صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحاور احدا من الاعراب وكذا لو أراد عمار هذه المواضع دخول مكة لا يجوز له ان يحاورها الا بغير ما سوا أراد دخول مكة اقتضى من الطبع أو العير أو القمار أو حاحه أخرى عدا وقال الثاني ان دخل المسجد وحل الاحرام وان دخلها لحاجة جاز دخوله من غير احرام وجه قوله انه يجوز السكنى بمكة من غير احرام والحق اولاه دون السكنى ولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا كان مكة حرام دخلها الله تعالى لم يحل لاحد مني ولا يحل لاحد مني واعا حلت لي ساعة من هارم ياد حراما لي يوم انقضاء الحدة والاستدلال بمن لاه اوجه احدها بقوله صلى الله عليه وسلم الا ان مكة حرام والثاني بقوله لا تحل لاحد مني والثالث بقوله من ياد حراما الى يوم انقضاءه فلفظ من عر فصل وروى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحل دخول مكة من احرام ولا من هذه بغيره له فاحذر عدا الله تعالى فانه دخول بها بعضي الترام صاد اظهار السرفا على سائر المنافع وأهل مكة يسكنهم بها فاحذر من انقضاءها عنهم تجارها وسداتها رخصتها وحماها بذلك أبيح لهم السكنى وكذا قدم الاحرام على المواضع هو الفصل وروى عن أبي حنيفة ان ذلك افضل اذا كان على منعه ان يعمها ما منع من الاحرام وقال الثاني الاحرام من المنافع افضل ما على أصله الاحرام ركس فيكون من أفعال الخرج ولو كان كل عمل لها حارسه على المسابك لان أفعال الخرج لا يجوز قسدها على أوقاتها وتقدم الاحرام على المسابك حارسا لا حجاج اذا كان في أسبغ الخرج واحدا في الفصل دون الحوار ولما قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وروى عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما انهما قال لا يعمها ما أن يحرم بهما من دور اهك وروى عن أم سلمة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من أحرم من المسجد الاقصى الى المسجد الحرام يجمع وأمر عمر الله ما تقدم من دسه وما تأخر ووجه الحجة هنا ان اقصاهم من هذه المواضع وأما اقصاهم من طريق عمر مسلول فانه يحرم ان يبلغ موضع ما حدى مسابك من هذه المواضع لانه اذا حدى ذلك الموضع معناه من المواضع ما روى حكم احدى بحادثة العرب من مكة لو كان في العير فصارى موضع لو كان مكن العير لم يكن له ان يحاور الاحرام فانه يحرم كذا في أبو يوسف ولو حصل في من هذه المواضع من اس من اهلها اذا أراد الخرج أو العير او دخول مكة حكمه حكم اهل ذلك المنافع احدى حصل في قوله النبي صلى الله عليه وسلم من لاهلهم ولمن من يهن من عراهم من أراد الخرج أو العير وروى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال من وصفه وفتاؤه وله ولمن من يهن من عراهم من أراد الخرج أو العير ولا نه اذا امر به صار من اهلها فكان حكمه في المحاور حكمهم ولو حاوره من هذه المواضع من غير احرام الى مسابك آخر حاربه لان المسابك التي صار اليه صار معاته لما روى ما من الحديث ان الآن المسبب أن يحرم من المنافع الاول هكذا روى عن أبي حنيفة انه قال في عراهم المدينة اذ امروا على المدينة

حاوروه الى الخلفه فلا بأس بذلك وأحب الى ان يحرم من دى الخلفه لانهم اذا حصلوا الى المعاصي الاول لم يرم
 عاقبته حرمه منكره لهم ركنها ولو حاور معاصيا من المواقف اجسسه ر مدالح أو العبر حاوره عدا من م حار
 قبل ان يحرم وأحرم من المعاصي حاوره محرما لا يجب عليه دم بالا حاق لانه لما عاد الى المعاصي قبل ان يحرم
 وأحرم التعصيف تلك المحاور بالعدم وصار هذا امدا احرام منه ولو أحرمت بعد ما حاور المعاصي قبل ان يسئل ثا
 من أفعال الخلع ثم عاد الى المعاصي ولي سقط عنه ائتم وان لم يلب لا سقط وهذا قول أن حقه وقال أبو يوسف
 ويحمد بسط على أول يلب وقال من لا يسقط على أول يلب وجهه قول من رأى وجوب ائتم بحقه اسسه على المعاصي
 بعد حاوره بانه من غير احرام وحاسه لا بعدم يعود فلا سقط ائتم الذي وجب وجهه قولها أن حى المعاصي
 في حاوره انا محرما لا في اساس الاحرام منه بدليل أنه لو أحرمت من دور أهله وحاور المعاصي ولم يلب لاسى حله
 قبل أن حى المعاصي حاوره بانه محرما لا في اساس الاحرام منه وبعد ما عاد اليه محرما بعد حاور محرما فلا يرمه
 ائتم ولا في حقه ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال للذى أحرمت بعد المعاصي ارجع الى المعاصي قبل
 والا فلا ح لك وأحب المسئلة من المعاصي فلم اعصارها ولا ان العاصي بالمحاور هو الثلثة فلا يقع بدارك القات
 الا بالثبته بحال لا في ما اذا أحرمت من دور أهله ثم حاور المعاصي من عدا اساس الاحرام لانه اذا أحرمت من دور
 أهله صار ذلك معناه انه قد لبى منه فلا يرمه عليه وادام يحرم من دور أهله كان معناه المكان اندى يجب الثلثة
 منه وهو المعاصي المعهود وما قاله روى ان ائتم اعا وحى عليه بحاقه على المعاصي مسلم لكن لما عاد قبل دخول في
 أفعال الخلع فاحسب عليه بل رل حقه في الخلق فصاح ان التدارك وقد عدا ركنه بالعود الى الثلثة ولو حاور المعاصي
 بعد احرام فاحرم ولم يعد الى المعاصي حى طأى سوطا أو سوطى أو وقف بعرفه أو كان احرامه بالخلع ثم عاد الى
 المعاصي لا سقط عنه ائتم لانه لما اصل الاحرام بأفعال الخلع ما كدعله ائتم فلا سقط بالعود ولو عاد الى معاصي
 آخر غير الذى حاور قبل ان يفعل سبأ من أفعال الخلع سقط عنه ائتم وعود الى هذا المعاصي والى معاصي آخر
 سوا وعلى قول من لا يسقط على ما ذكرنا روى عن أبي يوسف انه فصل في ذلك بقية الامتثال ان كان المعاصي
 الذى عاد اليه بعد ادى المعاصي الاول أو ائتم من الحرام سقط عنه ائتم والا فلا ولا الصحيح جواب طاهر الزاوية لما
 ذكرنا ان كل واحد من هذه المواقف اجسسه معاصي لا حله وليس أهله بالنسب مطلقا عن اعصار المحاد ولو لم يعد الى
 المعاصي لكنه أفسد احرامه بالجماع ولم يطوأت العبر ان كان احرامه بالعبر او قبل الوقوف بعرفه ان كان
 احرامه بالخلع سقط عنه ذلك ائتم لانه يجب عليه القضا والمحذور ذلك كله بالقضا كى سبهاى صلاته ثم أفسدها
 قضا ما انه لا يجب عليه صعود السهو وكذا اذا فاتته الخلع فانه يضل بالعبر وعليه قصا الخلع وسقط عنه ذلك
 ائتم عند اجتماع اللبنة وعسدره لا يسقط ولو حاور المعاصي بعد دخول مكة أو الحريم من غير احرام لم يرمه اما
 مسحه وانما عمر لان محاور المعاصي على قصد دخول مكة أو الحريم بدون الاحرام لما كان حراما كات المحاور
 التراما لان احرام دلاله كانه قال الله تعالى على احرام لو قال ذلك لم يرمه حجه أو عمر كذا اذا قبل ما قبل على الانعام
 كى من عصى صلا الطوع ثم أفسد احرامه قصا ركنه كما اذا قال الله تعالى على ان أصلى ركعتين فان أحرمت
 بالخلع أو بالعبر قصا لماعله من ذلك لمحاوره المعاصي ولم يرجع الى المعاصي عليه دم لانه حى على المعاصي
 لمحاوره بانه من غير احرام ولم يفسد احرامه ائتم حراما فان أقام عكس حتى يحول اليه ثم أحرمت من قصا ما وجب
 عليه بدخوله مكة بعد احرام احراما في ذلك معاصي أهل مكة في الخلع بالحريم وفى العبر الخلل لانه لما أقام عكس
 صار حى حكم أهل مكة بغير احرامه من معاصيهم فان كان حى دخل مكة عاتق اليه اليه الى المساب فاحرم
 بحقه عليه من حقه الاسلام او حقه بغير أو عمر بدم ط ما وجب على بدخوله مكة بعد احرام استعسانا
 والناس ان لا يسقط الا ان، وي ما وجب على بدخوله مكة وهو قول من لا خلاف ان انا اذا تحول اليه ثم عاد
 الى المعاصي ثم أحرمت بحقه الاسلام انه لا يحرم عماله الا معصى اليه وجه القياس انه ولو وجب عليه حقه أو

بحر نسب المحاور فلا يسطع عليه نواحب آخر كالزبد يصبغ به لانه لا يسطع عليه صحة الاسلام وكذا لو قيل
 ذلك بعد ما تحولت اليه وجه الاستصحاب أن لزوم الخجعة أو أنه من باب ما لا يسطع عليه صحة الاسلام وكذا لو قيل
 به لم يمتنع على الاحرام لا احرام على حده بل لعل أنه يجوز دخولها انشا باحرام صحة الاسلام فانه لو احرم من
 المعاتب انشا بمجهر الاسلام أو أنه ذلك عن صحة الاسلام وعن حرمة المعاتب وصار كمن دخل المسجد وأدى
 برص الوقت فام تلك مقام صحة المسجد وكذا لو بد أن يعكف شهر رمضان فصام رمضان معكفا حار ورام
 صوم رمضان مقام الصوم الذي هو شرط الاعكاف بخلاف ما اذا تحولت اليه لا يمتنع على من حن المعكفة حتى
 تحولت اليه صار محرما بها فصار ذلك دساعلة وصار أصلا ومعهودا عنه فلا يمتنع على من كان يدر أن
 يعكف شهر رمضان فلم يصم ولم يعكف حتى قضى شهر رمضان مع الاعكاف حار وان صام رمضان ولم يعكف
 به حتى دخل شهر رمضان القابل فاعكف به فصا عما عليه لا يجوز لأن الصوم صار أملا ومعهودا عنه
 كذا هذا وكذلك لو احرم من بدور في السنة الثانية لم يحرم لانه نكره أحبار العمر إلى يوم النحر وبانما السريين
 واما ما رآه في وقت نكره ما حرم العمر انه صار ما حرمها كقوله ما كان دخل مكة بعرا حرام ثم سرح فعاد إلى أهله ثم لا
 إلى مكة فدخلها بعرا حرام وحسب عليه لكل واحد من التحولين صحة أو غير لان كل واحد من التحولين سب
 الوحوب فان احرم صحة الاسلام حار عن التحول الثاني اذا كان في سنة ولم يحرم عن التحول الاول لان
 الواجب قبل التحول الثاني صار دساعلة لا يمتنع اليه هنا اذا حاور أحد هذه المواضع الخجعة يريد الخجعة
 أو العمر أو دخول مكة أو الحرم بعرا حرام فاما اذا لم يرد ذلك واعا أراد أن ياتي بسان في حارة أو غيره فطاحه فلا
 يحسب عليه لان لزوم الخجعة أو العمر بالمحاور من عرا حرام حرمة المعاتب فطحا للبعثه وعبراتها من بين سائر
 النماذج في السرف والفصل فمصر مكرما لا احرام منه فاذ لم يرد التحول بعرا حرام فمصر مكرما لا احرام ولا حرمة في
 حصل في السان أو ما وراء من الحلال ثم بداه ان يدخل مكة فطاحه من عرا حرام فله ذلك لانه توصلة إلى أهل
 السان صار كواحد من أهل السان ولا أهل السان أن يدخل مكة فطاحه من عرا حرام فكذلك وعلى هذا
 هو الخجعة في اسقاط الاحرام عن نفسه وروى عن أبي يوسف أنه لا يسطع على الاحرام ولا يجوز له أن يدخل مكة
 بعرا حرام ما لم يحاور المعاتب منه أن نعم بالسان حرمه عسر يوما فصاعدا لانه لا يسطع للسان حكم الوطن في
 حقه الا ان يسهل ما قامه وأول مند الاقلية خمسة عسر يوما وأما الصف الثاني فمهم للحج أو العمر دور
 أهلهم أو حسب ساو من الحلال الذي بين دور أهلهم من الحرم لتولية عروحل وأتوا الخجعة والعمر لله ورسوله
 على وان مسعود رضى الله عنهما أم ما فالأحسن سلاص فهدا لا حاميها ان يحرم من جاس دور أهل فلا
 يجوز لهم ان يحاوروا معاهم للحج أو العمر الا بحر من الحلال الذي بين دور أهلهم من الحرم كمن أخذ بقصور
 احرامهم إلى احرام الحلال فيحرم احرام الآذان دور أهل إلى آخر احراما مسافه فلو حاوروا احدهم مسافه
 ردا الخجعة أو العمر فدخل الحرم من عرا حرام فله دم ولو عاد إلى البلد قبل أن يحرم او بعد ما أحرم فهو على
 الفصل والاسان والاحكام الذي ذكرنا في الآذان اذا حاور المعاتب بعرا حرام وكذلك الآذان اذا دخل
 في السان والمكي اذا سرح الله فادان يحج أو يعمر فحجك حكم أهل السان وكذلك السان والمكي اذا
 سرح إلى الآذان صار حكمه حكم أهل الآذان لا يجوز لمحاور معاتبه لال الآذان وهو ردا الخجعة أو العمر
 الا بحر ما لم يحاور من الحرم من محو لم يكن من أهل هذا المعاتب وما عدا دخول مكة لعرا حرام أو العمر
 بعرا حرام عندنا ولا يجوز ذلك في احد من السان وذكروا في قوله ان قال اذا نكر دخولهم يجب عليهم الاحرام في
 كل منه من السجح قولنا لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رضى الله عن من دخل مكة بعرا حرام
 احرام واداه الحطاس امهم لا يحاورون المعاتب وروى عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه سرح من مكة إلى مدد دولة
 حرمه بالنسبة فخرج ودخل مكة بعرا حرام ولا السان من نواحي الحرم فليحسب به ولا ان يخالج أهل السان

تعلق عكاه فصاحون الى ان يحول في كل رجب ولو معوا من المحول الا احراما لو معوا في الحرج وانهم منى مرأ
 وأما الصنف الثالث فاهم للتحريم والحرم وللغير الحيل فحرم المكي من دور أهله للتحريم أو حسب ما من الحرم
 وتحريم العمر من الحيل وهو السهم أو غيره أما الحيل فلهذا وأتوا الحيل والعمر لله وروى عن علي وابن
 مسعود رضي الله عنهما أنهم ما قالوا ان يحرمهما ن دور أهله إلا أن العمر صار به خصوصه من حق
 أهل الحرم وفي الحيل مراد ان يحرمهم وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أمر أن يحكمه بنسخ احرام
 الحيل بعمل العمر أمرهم يوم اتروا به أن يحرموا بالحيل من المسجد ونسخ احرام الحيل بعمل العمر وان نسخ
 فلا احرام من المسجد بنسخ وان سا احرام لا يطع أو حسب ما من الحرم لكن من المسجد أولى لان الاحرام
 صادر واما ان العباد في المسجد أولى كالأصل وأما العمر فلما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أراد
 الإفاضة من مكة دخل على عائشة رضي الله عنها وهي سبكي فقال أكل سبكي رخص يسكن وانا أخرج يسكن
 واحد فامر أحباها عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنه أن يمرهم من السهم ولا من سائر الاحرام أن يجمع في
 أفعاله الحيل والحرم ولو أحرمت المكي بالعمر من مكة وأفعال العمر ودي عكاه لم يجمع في أفعاله الحيل والحرم بل
 يجمع كل أفعاله في الحرم وهذا خلاف عمل الاحرام في السرعة والأفضل أن يحرم من التعم لا من رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أحرمت منه وكذا استحبابه رضي الله عنهم كانوا يحرمون العمر من مكة وكذا من حصل في الحرم من
 غير أهله فإراد الحيل أو العمر حكمه حكم أهل الحرم لا به صارهم فإذا أرا ان يحرم الحيل أحرمت من دور أهله
 أو حسب ما من الحرم وإذا أراد أن يحرم بالعمر يخرج الى السهم ومن بالعمر في الحيل ولو لم يكن المكي معاته
 فأحرمت الحيل من الحيل وللعمر من الحرم يحل عليه الدم إذا عاد وحدها ثلثه أو لم يحد على الله من
 الإحلال الذي ذكرنا في الآتي ولو سرح من الحرم الى الحيل ولم يعاود المقام ثم أراد أن يعود الى مكة له أن
 يعود اليها من غير احرام لان أهل مكة يحاذون الى الخروج الى الحيل للاحطاط والاحتباس والعود اليها ولو

أزمناهم الاحرام عند كل خروج ولو معوا في الحرج

يؤصل في وأما ما من يحرم به في الأصل بانه أنواع الحيل وحده والعمر وحده والعمر مع الحيل
 وعلى حسب نوع المحرم به سواء المحرمون وهم في الأصل أنواع بانه مفرد بالحيل ومفرد بالعمر وجامع بينهما
 فالمفرد بالحيل هو الذي يحرم بالحيل لا غير والمفرد بالعمر هو الذي يحرم بالعمر لا غير وأما الجامع بينهما فهو ما
 تارة ومنه ما لا بد من بيان معنى القارن والمصنع في عرف السرعة وما من ما يجب علم ما يستلزم القارن والمصنع
 وبين الأصل من أنواع ما يحرم به انه الأفراد والقران أو المصنع اما القارن في عرف السرعة هو اسم لا في الجمع
 بين احرام الجرح واحرام الحيل وحده وركن العمر وهو الطواف كله أو أكثر فأنى بالعمر أو لا ثم يأتي بالحيل قبل
 أن يحل من العمر بالحيل أو لا ثم يصروا جميع بين الاحرام من كلام وصول أو مفصول حتى لو أحرمت بالعمر
 ثم أحرمت بالحيل بعد ذلك فدل الطواف للعمر أو أكثر كان فالوجود بمعنى القران وهو الجمع بين الاحرام من
 وسرطه ولو كان احرامه للجمع عند طواف العمر أو أكثر لا يكون قارنا بل يكون مصحفا لوجود معنى المصنع
 وهو أن يكون احرامه بالحيل بعد وجود ركن العمر كله وهو الطواف سبعة أسواط أو أكثر وهو أربع
 أسواط على ما ذكر في تفسير المصنع ان ما الله تعالى وكذلك لو أحرمت بالحيلة أو لا ثم بعد ذلك أحرمت بالعمر يكون
 قارنا لانه بمعنى القران الا انه يذكر له ذلك لانه محال له ان يسهل الله تعالى له ذلك ثم أحرمت بالحيل على أحرار الحيل لا يرى
 أنه بعدم العبرة على الجمع في الله ل فكذلك القول بما إذا هل ذلك مطران أحرمت بالعمر قبل أن يطوف بالحيلة
 عليه أن طوف اول العمر به وسعى لها ثم يطوف بالحيلة وسعى لها مراراً لا في الفعل فان لم يطوف للعمر
 ومعنى ان عرفان وروى ما صاروا فاصلا لعمر به لان العبرة بحمل الاربعين لا بحل الحيلة في اخذه لما روى عن
 عائشة رضي الله عنها أنها أتته بمكة مع عمره فحاضرت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم ارفعي عمرتك وأهلي

بالج وأصحب في جعل ما نصع المباح وهو أو حذ لسل الارصاص وهو أو عرف يعرفه لانه استعمل الركن
الاصلي في الجمع فبعض ارجاص العدم ضرور لغواب الترتيب في الفعل وهل رخص بعض التوجه الى عرف
ذكر في الجامع انه رأى لارخص وذكر في كتاب المسائل فيه العباس والاسفان فقال انه آمن ان رخص من
الاسفان لارخص عن به القياس على أصل أن حصة في باب الصلاة فمن صلى الظهر يوم الجمعة في منزله
ثم سرح الى الجمعة بمن رخص ظهره عند كذاها سرحي ان رخص عنه بالقياس على ذلك الا انه اسفح وذكر
لارخص من ما لم ينف عرفا وقرن من الله رويين الصلاة ووجه الفرق له أن السعي الى الجمعة من ضرور اذا
اجتمع وأذا اجتمع باقي ما الظهر فيكدا ما هو من ضرور اذا لسا ب ضرور ي ملحق به وهما التوجه الى
عرفا وان كان من ضرور ان الوقوف بها لكن الوقوف لا ساق ما العمر بمحضه فان عمر البارز والمصعب
بمحضه الوقوف يعرفه واعا الحاجة بها الى ما ان الترتيب في الاعمال ما لم يوجد اركان المباح قبل اركان العمر
لا توجد واث الترتيب وذلك هو الوقوف بعرفة فاما الوجه فليس ترك فلا يوجد فوات الترتيب في الاعمال
وان كان طاف المجمع ثم أحرم بالعمر فالمسح له ان يرفض عمره في العدة السعة في الفعل اذا السعة هي تقديم
أفعال العمر على افعال المباح واذ انزل العدم عن ضعف السعة فسحب له أن يرفض لكن لا يوم يذبح
حما لان المؤدى في افعال المباح وهو ما واف القائلين ترك ولو مضى عليها أحرأ لانه أتى أصل السلب واعا
ترك السعة بترك الترتيب في العدة في واه توجب الاسا دون السادة وعله دم القران لانه فارق لجمعه من احرام
الجمعة والعمر والقران حارم سرور ولورقصها نهضها لام الزمة بالسروع بها وعله دم لقصها لان
رفض العمر نسخ للاحرام ما واه اعظم من افعال النفس في الاحرام ودان توجب الله وهما أولى والله تعالى أعلم
وأما المصعب في عرف السرع فهو اسم لا فاق يحرم بالعمر وما في ما في الحرام الطواف والسعي أو في ما كبر
ركتها وهو الطواف أربعة أسواط أو أكثر في اسهر المباح يحرم المباح ويصح من عامه ذلك فسل
أن لم ياهله فبما في ذلك المسامحة في فصله السكان في سهر واحد سوا حل من احرام امر بالحل أو
التقصير أو لم يحصل اذا كان ما في الهدي لمعه فاته لا يجوز التحلل بينهما يحرم المباح فسل أن يحصل في احرام
العمر وحدها عدنا وقال الساعى سوى الهدي لا عمن من التحلل فصار المصعب نوعين فجمع لم ينس الهدي ومجمع
ما في الهدي فالدى لم ينس الهدي محوره التحلل اذا عمن من افعال العمر لاحلال واذ التحلل صار خلا لا
كسائر التحلل انى أن يحرم المباح لانه اذا التحلل من العمر فمخرج منها لم ينس عليه سى فعمم عكس خلا لا
لا لم ياهله لان الامام بالا هله فسد المصعب وأما الهدي ما في الهدي فاته لا التحلل لا يوم المحر بعد الفراع
من المباح عندنا وعند الساعى التحلل وسوى الهدي لا عمن من التحلل والصحيح قولنا لما روى عن
النس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة أمر أصحابه أن يحلقوا الا من كان معه الهدي وروى
حديثا ساعيا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان معه هدى فليعم على احرامه ومن لم يكن معه هدى
فليحلق وروى به لما أمر أصحابه ان يحلقوا قالوا له لم يحلق فقال انى سعب الهدي فلا يحل من اسوا الى يوم
المحر وقال صلى الله عليه وسلم لو اسعفت من امرى ما سدر رسلنا سعب الهدي ويحلق كما أحلقوا بعد اخر
الى صلى الله عليه وسلم ان الهدي معه من الحلق سوى الهدي ولان لسوى الهدي أراق الاحرام حتى يصير به
دا حلال في الاحرام خارا أن يكون له ارق حال العا حتى عمن من التحلل وسوا كان احراما للعمر في اسهر المباح
أو قبلها عدنا بعد أن ما في افعال العمر أو ركتها أو با كرا الركن في الاسهر أنه يكون مصعبا واث انى فاما الحاشى في الاسهر
كونه مصعبا الاحرام بالعمر في الاسهر حتى لو أحرم بها قبل الاسهر لا يكون مصعبا وان انى فاما الحاشى في الاسهر
والكلام منه ما على أصل فقد كرا مصعبا واهل الاحرام عده وكن فكان من أفعال العمر ولان
من وجود افعال اخرى في اسهر المباح ولم يوجد في واحد بل وجد بعضها في الاسهر وعند النس ركن بل هو شرط فتوجد

افعال العمرة في الأسهر فيكون مسماة وليس لأهل مكة ولا لأهل داخل المواضع التي بينهما من مكة فهران ولا
 جمع وقال الساجي يصح فترامهم وعصمهم وحده قوله تعالى عن عبيد بن جراح قال سمعت من الهذلي عن عبد
 فصل بن أهل مكة وعمرهم ولما قوله تعالى ذلك لئلا يكون أهل مكة حذري المسجد الحرام محل الصبح لئلا يكون أهل
 حاصري المسجد الحرام على الخصوص لأن الألام للأحصاص ثم حاصر المسجد الحرام هم أهل مكة وأهل الحل
 الذين صار لهم داخل المواضع الخمسة وقال مالك هم أهل مكة خاصة لأن معنى الحصور أنهم وقال الساجي هم أهل
 مكة ومن كان بينهم وبين مكة مسافة لا تقصر فيها الصلاة لا ما إذا كان كذلك كان من نواحي مكة والأدلة الصحيحة
 قولنا لأن ابن عمر قال هم داخل المواضع الخمسة صار لهم من نواحي مكة دليل أنه يجعل لهم أن يدخلوا مكة خاصة
 بعد إباحة الحرم فكانوا في حكم حاصري المسجد الحرام وروى عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال ليس لأهل مكة
 جمع ولا فهران ولا أن يدخلوا الحرم في أسهر الحج بغير حصة وله تعالى الحج أسهر معلومات فصل في بعض وجوه
 إثبات أن أي الحج أسهر معلومات والألام للأحصاص بمعنى إحصاء هذه الأسهر بالحج وذلك بأن لا يدخل
 فيها غيره إلا أن الحرم دخلت فيها حصة ثلاث فاقى ضرور بعدد أسهر للعمرة نظرا له بأساط أحد السعير
 وهذا المعنى لا يوجد في حق أهل مكة ومن عصاهم فلم يكن الحرم مسروعة في أسهر الحج في حقهم وكذا روى
 عن ذلك الصحابي أنه قال كما تعدد الحرم في أسهر الحج من أكثر الكناز من رخص والمناظر بن الرخصة تكون
 بالنظر بن الضرور والضرور في حق أهل الآفاق لا في حق أهل مكة على ما يذهب أصحاب الحرم في أسهر الحج
 في حقهم معصية ولا من شرط التبع أن يحصل الحرم والحج للسمع في أسهر الحج من غير أن يملك أهل مكة
 فيها وهذا لا يقتضي في حق المكي لا يملك أهل مكة فيها إلا بحاله ولم يوجد شرط التبع في حقهم ولو جمع المكيين
 الحرم والحج في أسهر الحج فعليه دم لكن دم كعار الذب لا دم لئلا يسكر التبعه عسدا حتى لا يساح له أن
 يأكل منه ولا يوم الصوم معاقبه إذا كان معصيا وعسده هو دم لئلا يحور له أن يأكل منه ويوم الصوم
 معاقبه إذا لم يحسد الهدي ولو أحرم الآفاق بالحرم فصل أسهر الحج فدخل مكة فحرم ما بالحرم وهو رذ التبع
 فبني أن نعم حرما حتى يدخل أسهر الحج فبني أن يملك الحرم ثم يصير بالحج ويصح من طمعه ذلك فيكون مسما
 فان أتى بأفعال الحرم أو ما كثر ما فعل أسهر الحج فدخل أسهر الحج فحرم بالحج وحق من طمعه ذلك لم يكن مسما
 لأنه لم يتم له الحج والحرم في أسهر الحج ولو أحرم بغير أخرى بعد ما دخل أسهر الحج لم يكن مسما في حقهم حصة
 لأنه ما روى حكم أهل مكة دليل أنه صار معاقبه سمعته فلا يصح له التبع إلا أن يعود إلى أهله ثم وداني مكة
 فحرم ما للعمرة في قول أبي حنيفة وفي قولهما إلا أن يعود إلى أهله أو إلى موضع يكون لأهله التبع والفرا على
 ما ذكر ولو أحرم من لا تتبع له من المكي ويخونه بغير ثم أحرم بخصه قبل أن يطوف للعمرة رأسا فإنه رخص للعمرة
 والبروع عن المعصية لزم ثم ينظر أن أحرم بغير ثم أحرم بخصه قبل أن يطوف للعمرة رأسا فإنه رخص للعمرة
 لا ما أول عملا والحج أكثر مما تكاثرت الحرم أحب موهبة الحجة فكان رخصها أسير ولا أن المعصية حصلت
 من هالام هي التي دخلت في وقت الحج فكأنها أولى بالرخص وعصى على حصة وعنده رخص عمره دم وعنده
 فصا الحرم لمسانة كروان كان طاف للعمرة بجميع الطواف أو أكثر لا رخص الحرم ل رخص الحج لأن العمرة
 موداه والحج غير مودى فكان رخص الحج أمساغ من الأنا ورخص العمرة ما طافا للعمل والامساغ عن العمل دون
 ابطال العمرة فكان أولى وإن كان طاف لها سوطا أو سوطين أو مائة رخص الحج في قول أبي حنيفة وفي قول أبي
 يوسف وجذر رخص الحرم وجه قولهما أن رخص الحرم أدنى وأحب منه ولا يرى أن يمسح الحجة للعمرة
 فكأن أولى بالرخص ولا غير بالعدد المودى بها لأنه أقل والأكثر غير مودى والأقل تعالىه لا أكثر لمحق
 بالعدم فكانه لم يرد ساقها وأنه أعلم ولا في حصة أن رخص الحجة أمساغ من العمل ورخص الحرم ابطال للعمل
 والامساغ دون الأفعال فكان أولى وإن كان ذلك أنه لم يوجد للحج عمل لأنه لم يوجد له إلا الأحرام وأنه ليس من

[illegible]

ما كان لم يمس المسمى ولو لم يمس المسمى فقال عنه كذا هذا وقما أن العود مسحق عليه ما دام على سه
 الصنع وضع تحت اللسان فلا يزال عنه كالماء إذا عاد إلى أهله ثم ما ذكرنا من بطلان الصنع بالاسم الصحيح
 إذا عاد إلى أهله فاما إذا عاد إلى صهر أهله بأن خرج من المصايف ولم يمسح لاهله القرآن وإن لم يمسح كالمصر مثلا
 أو صهر أو صهره كذا دارا أو لم يمسح بطن بها أو لم يمسح بطن بها أو لم يمسح بطن بها أو لم يمسح بطن بها أو لم يمسح بطن بها
 ذكر في المصنف المسمى أنه يكون مقفعا لم يذكر اختلاف ودون القاصي أيضا أنه يكون مصفى بولهم وذكر
 المصنف أن يكون مصفى بول أو في حشوه وهذا وما إذا قام عنه ولم يمسح به أو وأما في بول أو في حشوه
 ولا يكون مصفى بول أو في حشوه وهذا وما إذا قام عنه ولم يمسح به أو وأما في بول أو في حشوه
 إلى وضع لاهله التمسع والفران فبعد بطلان حكم السعر الأول وخرج من أن يكون من أهل مكة ولو جردا
 سفر آخر فلا يكون مصفا كالأول ورجع إلى أهله ولا في حشوه أو وصوله إلى موضع لاهله القرآن والتمسع لا يبط
 السعر الأول ما لم يعد إلى مكة لأن المسافر ما دام يرد في سفره بعد ذلك كله من سفر واحد ما لم يعد إلى مكة ولم يعد
 هو أمكان السعر الأول فاما ما صار كانه لم يمسح من مكة يكون مصفا وبه هدى المصنف ولو أحرمت بالعمرة في
 أسهر الحج ثم أسفدها وأغنى على العباد وحل منها ثم أحرمت بالحج ورجع من مكة ذلك قبل أن يصح ما لم يكن مصفا
 لأنه لا يصير مصفا إلا بتحصن بالعمرة والحج ولما أسفدها لم يحصل له العمرة والحج فلا يكون مصفا ولو
 قضى عمره ورجع من مكة ذلك فبعد الإحصان فإنه لا يوجب له العمرة فلهذا لم يمسح من مكة ذلك قبل أن يصح ما لم يكن مصفا
 أهله ثم عاد إلى مكة وقضى عمره وأحرمت بالحج ورجع من مكة ذلك قبل أن يصح ما لم يكن مصفا لأنه لا يوجب له العمرة
 من أهل المصنف وعد أن يكون مصفا وإذا فرغ من عمرته العاسد وحل منها لكنه لم يمسح من الحرم أو حرج
 منه لكنه لم يصار للمصايف حتى قضى عمره وأحرمت بالحج لا يكون مصفا إلا إذا فرغ من عمرته العاسد لأنه لا يوجب له العمرة
 العاسد صار كواحد من أهل مكة ولا يصح لأهل مكة ويكون مسافرا عليه لاسا بهدم أو فرغ من عمرته العاسد
 وحل منها أو خرج من الحرم وطأ المصايف حتى قضى عمره ورجع لاهله المصنف والفران كالمصر وعبره
 رجع إلى مكة وقضى عمره العاسد ثم أحرمت بالحج ورجع من مكة ذلك لم يكن مصفا بول أو في حشوه كانه لم يمسح
 من مكة وفي بول أو في حشوه أو لم يمسح بطن بها أو لم يمسح بطن بها أو لم يمسح بطن بها أو لم يمسح بطن بها أو لم يمسح بطن بها
 والقرآن صار من أهل ذلك الموضع وبطل حكم ذلك السعر ثم إذا قدم مكة كان هذا أسا سعر وقد حصل له
 يسكن في هذا السعر وهو عمره ورجع من مكة ذلك لم يكن مصفا كالأول ورجع إلى أهله ثم عاد إلى مكة وقضى عمره في أسهر الحج
 وأحرمت بالحج ورجع من مكة ذلك لم يكن مصفا كذا هذا أصلا فإذا قصد مكة دارا لا يوجب له العمرة
 ولا يصح لأهل مكة ولا في حشوه أو وصوله إلى موضع لاهله القرآن والتمسع لا يبط
 السعر ما لم يعد إلى مكة لأن المسافر ما دام يرد في سفره بعد ذلك كله من سفر واحد ما لم يعد إلى مكة ولم يعد
 عنه لم يمسح من مكة ذلك فبعد الإحصان فإنه لا يوجب له العمرة فلهذا لم يمسح من مكة ذلك قبل أن يصح ما لم يكن مصفا
 مصفا من مكة ذلك فبعد الإحصان فإنه لا يوجب له العمرة فلهذا لم يمسح من مكة ذلك قبل أن يصح ما لم يكن مصفا
 وتخصه مكسب الصبر ومساكن الحج والعمرة مصفا أهل مكة فلا يكون مصفا لو جردا أو بالاسم عليه كذا فرغ
 من عمره وصار كالمكة إذا خرج إلى أقرب الأقان وأحرمت بالعمرة ثم عاد إلى مكة وأتى بالعمرة ثم أحرمت بالحج
 ورجع من مكة ذلك لم يكن مصفا كذا هذا أصلا فإذا قصد مكة دارا لا يوجب له العمرة
 الأول لاسدا سعر آخر فاقطع حكم كونه عنه فبعد ذلك إذا أتى مكة وقضى العمر ورجع من مكة ذلك فبعد الإحصان فإنه لا يوجب له العمرة
 في سفر واحد صار مصفا إذا أحرمت بالعمرة في أسهر الحج ثم أسفدها وأغنى على العباد وحل منها ثم أحرمت بالحج ورجع من مكة ذلك قبل أن يصح ما لم يكن مصفا
 أسهر الحج ثم أسفدها وأغنى على العباد وحل منها ثم أحرمت بالحج ورجع من مكة ذلك قبل أن يصح ما لم يكن مصفا
 الحج ثم أحرمت بالحج ورجع من مكة ذلك فبعد الإحصان فإنه لا يوجب له العمرة فلهذا لم يمسح من مكة ذلك قبل أن يصح ما لم يكن مصفا

أهل مكة لما ذكرنا و تكون مسأ وعنه لا ما به ثم وإن ساد إلى أهل مكة عر ما أحرام العمر ومضى
 عمره في أسهر الخج ثم أحرم بالخج وح من عامه ذلك يكون مسعا لا لا حجام لما عمر وإن عاد إلى عدا أهله وطى
 عومع لأهله المنع والقران ثم ساد إلى مكة عر ما أحرام العمر ومضى عمره في أسهر الخج ثم أحرم بالخج وح من
 ما به ذلك في داخل وسعى في قول أن حسنة في وجهه يكون مسعا وهو ما أثار أى هلال سوال حارح المنع لم
 ساد إلى مكة عر ما أحرام العمر ومضى عمره في أسهر الخج ثم أحرم بالخج وح من عامه ذلك وفي وجهه لا يكون
 مسعا وهو ما أثار أى هلال سوال داخل المنع وعسدى أن يوسف ومحمد يكون مسعا في الوجهين جميعا فاما
 أن طوره بذلك الموضع عبرة لحرقه بانه ولو لم يكن بانه يكون مسعا فكذا وهذا لا في حسنة إن في الوجه الأول
 أدركته أسهر الخج وهو من أهل المنع لا بما أدركته حارح المنع في الوجه الثاني أدركته وهو ليس من
 أهل المنع لكونه عموما سارعا في المنع ولا يرول المنع حتى يلحق بانه ولو أصبر في أسهر الخج ثم ساد إلى أهل
 قحلا أن يحصل من عمره وألم بانه وهو محرم ثم ساد إلى مكة بذلك الأحرام ثم عمره ثم حج من عامه ذلك فهذا على
 بانه أو حقه فإن كان طاف لعمره سوطا أو سوطين أو ثلاثة أسواط ثم عاد إلى أهله وهو محرم ثم حج إلى مكة
 تلك الأحرام وأتم عمره وح من عامه ذلك فانه يكون مسعا لا لا حجام وإن أعمر وحل من عمره ثم ساد إلى
 أهله حلالا ثم عاد إلى مكة وح من عامه ذلك لا يكون مسعا لا لا حجام لأن المسامه بانه لم يجمع وأنه مع المنع
 وأمر حج إلى أهله بعد ما طاف أكرط وإن عمره أو كثره ولم يحل بعد ذلك وألم بانه محراما ثم ساد وأتم نفسه عمره
 وح من عامه ذلك فانه يكون مسعا في قول أن حسنة وأن يوسف وفي قول حلالا لا يكون مسعا وحقه وبانه
 أدى العمر سعيه وأكثرها حصل في السفر الأول وهذا مع التسع ولها ما في المسامه بانه لم يصح بذلك أنه
 سارح العود إلى مكة بذلك الأحرام من عمره إن صحاح إلى أحرام حده فصار كانه أقام عنده وكذا في عسرى أسهر
 الخج ومن نفسه المنع وسان الهدى لا حل عنه فصار عر ما عاد إلى أهله عر ما عاد وح من عامه ذلك فانه
 يكون مسعا في قولها لأن المسامه بانه لم يصح فصار كانه أقام عنده وهذا محذور لا يكون مسعا ولو سرح المسكى إلى
 الكوفة فأحرم ما يتقدم ثم دخل مكة فأحرم ما لم يكن مسعا لا لا حصل له إلا المام بانه بين الخج والعمر تسع
 التسع كالنكوى إذا رجع إلى أهله وسوا ساني الهدى أو لم يسر متى إذا أحرم بالعمر بعد ما سرح إلى الكوفة
 وسان الهدى لم يكن مسعا وسوا الهدى لا مع مسامه بخلاف الكوى لأن الكوى أعماح سون الهدى
 مسامه لأن العود مسكن عليه فاما المسكى فلا مسكن عليه العود فمع المسامه مع السون كما أصبح مع عدمه
 ولو سرح المسكى إلى الكوفة فعرف صح فراه لأن العران يحصل نفس الأحرام فلا يصرفه إلا المام فصار يعود
 إلى مكة كالنكوى إذا رجع ثم عاد إلى الكوفة ود كراى سماعه عن محمد بن جابر المسكى بعد سرحه إلى الكوفة
 أعماح إذا كان حروجه من مكة قبل أسهر الخج فاما إذا دخل عليه أسهر الخج وهو عنده ثم سرح إلى الكوفة
 فعرف لم يصح فراه لأنه حتى دخول الأسهر عليه كان على صفه لا يصح له المنع ولا القران في هذا السه لأنه
 في أهله فلا يعرف ذلك بالخروج إلى الكوفة في نوادر ما سماعه عن محمد بن أحمد بن عمر في رمضان وأقام على
 أحرامه إلى سوال من قال ثم طاف لعمره في العام القال من سوال ثم حج في ذلك العام أنه مصحح لا يمان على
 أحرامه وود أنى بأفعال العمر والخج في أسهر الخج فصار كانه ساد إلى الأحرام بالعمر في أسهر الخج وح من عامه
 ذلك ولو فعل ذلك كان مسعا كذا هذا وعنه من وجب عليه أن يفعل من الخج بعمر فأحرى العام الفاعل
 ففعل بعمر في سوال وح من عامه ذلك لا يكون مسعا لا يمانى بأفعال العمر لما لم يفعل عن أحرام الخج فلم
 يفع هذه الأفعال بعد ما عاين العمر فلم يكن مسعا بخلاف التصل الأول
 في فصل الجود وأمانان ما يجب على المنع والبارن بسب المنع والقران أما المنع فبص عليه الهدى بالأحجام
 والكلام في الهدى في مواضع في هجر الهدى في بيان وجوبه وفي بيان شرط الوجوب في بيان صفه الواجب

تكون وما لهذا الصوم بالاجماع وما رواه انس ومسلم الخ فلا يكون محال لهذا الصوم وعن ابن عباس رضى الله
عنه انه قال المنع عما صوم قبل يوم الصلوة عن عمرو بن دينار رضى الله عنه ان رجلا اياه يوم الصلوة وهو مسبح لم يصم
فقال له عمرو رضى الله عنه ادع ما يقال الرجل ما أحدها فقال له عمرو رضى الله عنه ان قال قال انس فها منهم أحد فقال
رضي الله عنه ما عسى أعطه عنى ما والطاهر أنه قال ذلك مع ما من رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن من
ذلك لا يعرف رأيا واحدا أو ما صوم السبعة فلا يجوز قبل التراجع من أفعال الخ لا بالاجماع وهل يجوز بعد التراجع
من أفعال الخ عكس ذلك من الرجوع إلى الأهل قال أصحابنا يجوز وقال السافى لا يجوز إلا بعد الرجوع إلى الأهل إلا
إذا نوى الإقامة عكس مضمونها عكس مضمونها وأصح بقوله تعالى وسبعة أدارحهم أى أدارحهم إلى أهلهم ولما هذه
الآية معها لا به قال عمرو بن دينار رضى الله عنه مطلقا مسمى أنه أدارحهم من مسمى إلى مكة وصاحبها يجوز وحكى قال بعض
أهل التأويل أدارحهم من مسمى وقال بعضهم أدارحهم من أفعال الخ وقبل إذا أتى وقت الرجوع ولو رجعا لهدى
فصل أن يسرع في صومه بلاه أيام أو في حلال الصوم أو بعد ما صام نوحى في أيام التراجع أن يحل أو يصير
بكره الهدى ويسقط حكم الصوم عكس ما وقال السافى لا يكره الهدى ولا يطل حكم الصوم والصحيح قولنا لأن
الصوم بدل عن الهدى وقد قدر على الأصل فصل حصول المقصود بالبدل فطل حكم البدل كالأصل في
حلال التمس ولو رجعا لهدى في أيام التبع أو بعد ما حل أو قصر حل من أن صوم السبعة صحيح صومه ولا يجب عليه
الهدى لأن المقصود بالبدل وهو أهل من حصل ذلك قدر على الأصل بعد ذلك لا يطل حكم البدل كالأصل في
بالسهم ثم وجدنا واحدا أو نكر الزارى أو نكر الله الخرجاني في صوم السبعة قال الخرجاني أنه ليس ببدل
بدل لأن ما يجوز مع وجود الهدى بالاجماع ولا حوار البدل مع وجود الأصل كالأثر مع اللفظ ويجوز ذلك وقال
الزارى أنه بدل لأنه لا يجب إلا حال الكرخ من الأصل وحوار حال وجود الأصل لا يخرج عن كونه بدلا ولو صام
بلاه أيام أو لم يحل حتى مضى أيام التبع ثم وجد الهدى فصره ما من ولا هدى عليه كذا روى الحسن بن زناد
عن أن حقه ذكر الكرخي في محصر لأن التبع سوف أيام التبع عكس ما إذا مضى بعد حصول المقصود وهو
إباحة الفصل فكانه محلل ثم وجد الهدى وأما صفة الواجب فيها اختلاف وهذا أن أصحابنا أنه دم بثلث وحب سكر
لما هو في الجمع بين التمس سعر واحد فله أن يأكل منه ويطعم من ما عسا كان المظعم أو فقرا أو سب له أن
ما كل التمس ويصلى التمس ويهدى التمس لأقرانه وحرمانه سوا كانوا فقرا أو أغنيا كدم الأصح لقوله
هو رجل فكلوا منها وأطعموا الناس التمس وقال السافى أنه دم كعار وحب حرام التمس من أحدى التمس
لأن الأفراد أصل عند لا يجوز للفقير أن يأكل منه وسبيله بدل دما الكفار وأما الثمن فحكمه حكم المبيع
في وجوب الهدى عليه أن وجد الصوم أن لم يجد وإباحة إلا كل من جهة العلى والتبر لانه في معنى المبيع فما
لا حله وحب التمس وهو الجمع بين الخفة والعمر في سعر واحد وقد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قاربا
فصر البدن وأمر على رضى الله عنه فأخذ من كل دنة قطعة فطعمها وأكل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخفا
وحسان من قاربا وأما مكان هذا التمس فالخمر لا يجوز في غيره لقوله تعالى والهدى معكوف وأن تبيع محله ومجعله الحرام
والمراد منه هدى المصحة لقوله تعالى من مع النعم إلى الخمر ما استسمر من الهدى والهدى اسم لما هدى إلى فب
أنه الحرام أى يجب وبطل الله وأما ما في التمس فالحرم لا يخرجه عن كونه دم بثلث عكس ما سوف أيام
البحر كالأصحة وأما بيان أفضل أنواع ما يحرمه فظاهر الزاوية أصحابنا أن القرآن أفضل ثم المبيع ثم
الأفراد وروى عن أنى حقه أن الأفراد أفضل من المبيع وبه أحد السافى وقال مالك التمس أفضل وقد روى
في كتاب الرد على أهل المدينة أن حقه كونه وعمر كونه أفضل وأصح السافى عاروى أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أمر بالخمر ثم حقه الواجع فدل أن الأفراد أفضل أدهو صلى الله عليه وسلم كان يحرم من
الأعمال أفضلها ولما أن المشهور أن السافى صلى الله عليه وسلم قرر بين الخمر والعمر رواه عمرو بن عباس

من العذر من نفسه بالمال فدفع الاحصار عن نفسه ولا يمكنه دفع المرض عن نفسه فلما جعل ذلك عذرا فلا
 عمل هذا عذر الا ترى والله اعلم وسوا كثر العذر والمنايع كافر أو مسلم النفس الاحصار مهمما وهو المانع عن المعنى في
 موجب الاحرام فدخل تحت عموم الآتي وكذا ما ذكرنا من المعنى الموجب لسقوط حكم الاحصار وهو اناحه التعلل
 وعذر لا نوعه الفصل بين الاحصار من السلم ومن الكافر ولو لم يربط بعينه او ملك راحله فان كان لا عذر على
 المصطفى فهو محصر لانه منع من المعنى في موجب الاحرام فكان محصرا كذا ومنه المرض وان كان عذر على المصطفى
 فليس محصرا لانه زاد على المعنى في موجب الاحرام فارتجوه التعلل وحسب عليه المصطفى الى الخلع ان كان حرما
 بالخلع ويجوز ان لا يلعب على الانسان المصطفى الى الخلع ايضا ويجب عليه هذا السروع فيه كالعذر الذي لا راد له ولا
 راحله يسرع في الخلع ان لم يحسب عليه المصطفى وان كان لا يلعب عليه ايضا مثل السروع كذا هذا فان انما نوعه فان قدر
 على المصطفى في الحال وحاشا ان يفرح له التعلل لان المصطفى الذي لا يوصله الى الماسك وجوده والعذر عملة واحدة
 فكان محصرا فصوره التعلل كالتولي عذر على المصطفى اصلوا على هذا يخرج المرأ اذا احرمت ولا روح لها ومعها محرم
 فان حرمتها أو احرمت ولا يحرم معها ولكن معها روحها فان روحها لم تحصر لانه نوعه سر من المعنى
 في موجب الاحرام بالروح ولا يحرم وعلى هذا يخرج ما اذا احرمت تحته التطوع ولما يحرم وروح معها
 روحها انما تحصر لان للروح ان نعمها من جهة التطوع كان له ان نعمها عن صوم التطوع فصار مجموع
 سر من نوع الروح فصار محصر كالمجموع حقه العذر وعذر وان احرمت ومعها محرم وليس لها روح
 فليس محصره لانه عذر مجموع عن المعنى في موجب الاحرام حقه وسرها وكذلك اذا كان لها محرم ولها
 روح فاحرم ما بالروح انما لا تكون محصر ونعم في امرها لان الروح اسقط حتى يسه بالادب وان
 احرمت وليس لها محرم فان لم يكن لها روح فهي محصر لانه مجموع عن المعنى في موجب الاحرام بعذر روح
 ولا يحرم وان كان لها روح فان احرمت بعذر انما مجموع عن المعنى بعذر ان الروح وان احرمت
 ماله لا تكون محصر لانه عذر مجموع وان احرمت تحته الاسلام ولا يحرم لها ولا روح فهي محصر لانه
 مجموع عن المعنى في موجب الاحرام حتى ان الله تعالى وهذا المانع اقرى من مع العباد وان كان لها محرم وروح
 ولها اسطاعه عذر روح اهل طاعة فليس محصر لانه ليس للروح ان نعمها من العراض كالتلوات
 المكتوبة رسوم رمضان وان كان لها روح ولا يحرم معها المعنى الروح فهي محصر في طاهر الروايات لان الروح
 لا يحرم على الخروح ولا يحرم لها الخروح نفسها ولا يحرم للروح ان ماله لها الخروح ولو اذن لا يعمل اذنه
 فكأن محصر وهل للروح ان يحلها روى عن أبي حنيفة ان له ان يحلها بالام الماصرت محصر مجموع عن
 الخروح والمصطفى عن الروح ماله هذا كتح الطوع وهذا للروح ان يحلها فكذا هذا ولو احرم العذر لانه
 عذر ان الموتى هو محصر لانه مجموع عن المعنى بعذر ان يحل وان كان ماله يهتمون ان نعمه الا انه
 نكره له ذلك لانه حلف في الوعد ولا يكون المباح حصر اعداءه ومعرفة من يجر ما من التنا الى ان طوى
 طوابق الزيار واعمالا به لا تكون حصر التولية تعالى فان احصر ما استمر من الهدى أي فان احصر
 عن اعمام المبحر والعمر لا يمتسى على قوله واعوا المبحر والعمر لله وقد حقه بالوقوف لقوله صلى الله عليه وسلم
 المبحر عنه في يومه ومعرفة قد حقه بعد اعمام المبحر لا يمتسى الاحصار ولا المحصر انما له المبحر وبه
 وحذر ان كان الاصل وهو الوقوف لا يمتسى ولا يكون محصر ولكنه يبيح مباحا من التنا الى ان طوى
 طوابق الزيار لان التعلل عن التنا لا يحصل بدون طوابق الزيار فان منع حتى يصي امام التعر والسرير ثم
 حتى يسهل يسهل عنه الوقوف عز دلته ورمى المبحر وعنه دم ترك الوقوف عز دلته ودم ترك الرمي لان كل
 واحد منهم ما واجب وعنه ان طوى طوابق الزيار وطوابق الصدر وعنه لم يحرم طوابق الزيار عن امام التعر
 دم عذر ان حبه وكذا عليه لم يحرم طوابق الزيار عن امام التعر دم عذر وعنه المصطفى عليه والمصطفى مصفى

موضعها ولا احصارا لما قدم مكة او الحرم ان كان لا يمنع الطواف ولابد ذكرى لاهل ايمان مع من الطواف
 مادام كان رد كرا الحصاص ان كان قد روى على الوقوف والطواف جميعا وقد روى على احدهما فليس محصورا لم يدر
 على احد مما هو محصور وروى عن ابي يوسف انه لا يكون الزحل محصورا من ماد حل الحرم الا ان يكون
 عنك عدو عال يتحول به و لا يتحول الى مكة كحال المسركون من رسول الله صلى الله عليه وسلم و قد روى
 مكة فاذا كان كذلك فهو محصور وروى عن ابي يوسف انه قال سأل ابا حنيفة هل على اهل مكة احصار فقال
 لا فعلت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم احصر بالخدمة فقال كان مكة اذا ذلك هو ناوهي اليوم دار
 اسلام وليس فيها احصار والصحيح ما ذكر الحصاص في الفصل ان كان مصدر على الوقوف او على
 الطواف لا يكون محصورا ولم يدر على واحد منهم ما يكون محصورا اما اذا كان مصدر على الوقوف فلما ذكرنا
 واما اذا كان يصل الى الطواف فلا يتحل بانهم اعمار حصن المحصور من الطواف فقد روى على الاصل فلا يجوز اهل
 غيره فابالخير انه يحل عمل العمر وهو الطواف فاذا روى على الطواف فقد روى على الاصل فلا يجوز اهل
 واما اذا لم يدر على الوصول الى احدهما فلا يفي حكم المحصر في الحل فمحورة ان يحل والله عروحل اعلم
 الاحصار كما يكون من الخبز يكون من العسر عدما العلم وقال بعضهم لا احصار من امر وجه قوله
 ان الاحصار لحوق القلوب والامر لا يحتمل القلوب لان سائر الاوقات وقت لها فلا يحاقب فيه التحاق الخبز
 فانه يحصل القلوب بمعنى الاحصار عنه ولما قوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدي عيب قوله
 عروحل واعلم الخبز والعمر لله فكان المراد منه والله اعلم فان احصرتم من اعمامهما فما استيسر من الهدي
 وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم واصفا رضى الله عنهم حصر وان احصرتم من اعمامهما فما استيسر من الهدي
 ومن النبي وكانوا حصر من قصر واحد منهم وحله واروسهم وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم واصفا
 عمرهم في العام العا لحي سميت عمر الفضا لان التحلل بالهدي في الخبز في هو موجود في العمر وهو
 ما ذكرنا من التصريح بما مضاف للاحرام والله اعلم

فصل في ما يحكم الاحصار فاحصار سائل احكام لكن الاصل فيه حكمان احدهما حوار السائل عن
 الاحرام والثاني وجوب قصا ما احرم به بعد التحلل اما حوار السائل فالكلام فيه في واسع في تفسير التحلل وفي
 سان حوار وفي سان ما سئل وفي ان كانه وفي سان رماه وفي سان حكم التحلل اما الاول فالتحل هو
 فتح الاحرام والخروج منه بالظن في الموضوع له سرا واما دليل حوار فعلة تعالى فان احصرتم فما استيسر
 من الهدي ونهيه انه اروهما والله اعلم فان احصرتم من اعمام الخبز والعمر وأردتم ان يتحلوا فادعوا ما استيسر من
 الهدي اذا احصار نفسه لا توجب الهدي الا ترى ان له ان لا يتحل وبق حراما كان الى ان يرول المانع
 فقصي في موجب الاحرام وهو كونه تعالى في كان مسك من نصاؤه أدى رؤاسه فعدده معاه في كان
 من نصاؤه أدى من رؤاسه فعدده والا فكون الاذي في رؤاسه لا توجب الفدية وكذا قوله تعالى في كان
 مسك من نصاؤه على سفر فعدده ان اناهم اسرمة فافطر بعد ان اناهم اسر والافقصر المرس والسفر لا توجب
 الصوم في عدده ان اناهم اسر وكذا قوله في اصطر عر ناع ولا عا فلام عليه معا فاكل فلام عليه والافقصر
 الا صطرا ولا توجب الام كذا هو الاولان المحصر حسان الى التحلل لانه مع عن المص في موجب الاحرام على
 وجه لا عنك لا دفع فلو لم تحله التحلل لبي تحر ما لا يحل له ما حطره الاحرام الى ان يرول المانع فقصي في موجب
 الاحرام وفيه من الصر والخرج ما لا يفي حسب الحاجة الى التحلل والخروج من الاحرام دفع السر والخرج
 وسوا كان الاحصار عن الخبز أو عن العبر أو عن ما عداهما العلم ما ذكرنا والله عروحل اعلم واما سان
 ما يتحل به فالمحصر يوافق لا يتحل الا بالهدي ونوع يتحل بالهدي اما الذي لا يتحل الا بالهدي فكل
 من منع من المص في وجب الاحرام فقصه أو منع منه من حاقه الله تعالى لحي العبد على ما ذكرنا وهذا التحلل

الا الهدي وهو ان يبعث الهدي أو يذبحه لسري به هذا فذبح عنه وما لم يذبح لاجل وهذا قول عامة العلماء
 سوا كل شرط عند الاحرام الاحلال المعروف عند الاحصار أو لم يشرط وقال بعض الناس المحصر يحل نصر
 هدي الا اذا كان معه هدي فذبحه وحل وقوله ان يذبح له قول مالك وقال بعضهم ان كان لم يشرط عند الاحرام الاحلال
 عند الاحصار من عر هدي لاجل الا الهدي وان كان يشرط عند الاحرام الاحلال عند الاحصار من عر هدي
 لاجل الا الهدي اشبع من ذل بالمثل من عر هدي عاروي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حل
 عام الحديسه من احصار بعر هدي لان الهدي الذي يجر كان هدايا لغيره لا للاحصار بعر هدي
 على انه الاول وحل من احصار بعر هدي وان المحصر يحل بعر هدي يحق ما قبله انه ليس في حديث صالح
 الحديسه انه يجر من راعا بعر هدي ما وجدوا ولو كان المحصر لاجل الاندم بعر هدي وان عر هدي يحل
 قوله تعالى ولا تجعلوا رؤوسكم حتى يذبح الهدي يحل معه ذبح حتى يذبح الهدي يحل معه ذبح حتى يذبح الهدي
 الرأس قبل ذبح الهدي في محل وهو الحرم من عر هدي بين ما اذا كان معه هدي وبه الاحصار أو لم يشرط المحصر
 عند الاحرام الاحلال عند الاحصار أو لم يشرط فصرى على اطلاقه ولا يشرع التحلل به لم يشرع
 لما فيه من فسح الاحرام والخروج منه قبل اذ كان موافق للصبر والصبر سدود بالتحلل
 بالهدي فلا يشرع التحلل بدونه وأما الحديث فليس فيه ما يدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم حل عام الحديسه
 عن احصائه بعر هدي الا انهم يسمون على النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون حل من احصار بعر هدي والله تعالى أمر
 المحصر ان لا يحل حتى يذبحه بعض الكتاب العر رولكن وجه ذلك والله أعلم وهو معنى المروي في حديث صالح
 الحديسه انه يجر ما وجدوا ان الهدي ان كان ساهه النبي صلى الله عليه وسلم كان هدي ساهه أو هرا فلما سمع
 عن النبي ساهه دم القران خاره ان يجعله من دم الاحصار فلما كتب فتم ان النبي صلى الله عليه وسلم
 صرى الهدي عن ساهه واتم رعو ان من باع هديه التطوع فهو مسمى لما فيه صره عن ساهه فالحجاب انه
 لا مساهه بين الفصل لان النبي صلى الله عليه وسلم عن ساهه عن ساهه فالتقرب تعالى الله تعالى رأيا فاما النبي صلى الله عليه وسلم
 فلم يصر الهدي عن ساهه العرب أصلا ورأسه الى ما هو فصل وهو الواجب وهو دم الاحصار وهي
 بدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم حل الهدي لاجل احصائه ما وى انه لم يحل حتى يذبحه وقال ابنه الناس
 البحر وأحوالاً والله عرو حل أعلم واذن بالمثل الا الهدي وأراد التحلل عن ان يبعث الهدي أو عه لسري به
 الهدي فذبح عنه وعنه أن يواحدهم يوما ما يواحد ذبحه فصل بعد ذبح ولا يحل قبله بل يجرم حله كما يحرم
 على الحرم عر المحصر فلا يحل رأسه ولا ساهه ساهه محظورة الاحرام حتى يكون الترم ادى واعدهم به
 و يعلم ان هديه فذبح لقوله تعالى ولا تجعلوا رؤوسكم حتى يذبح الهدي يحل حتى لو فعل ساهه محظورة الاحرام
 قبل ذبح الهدي حب عليه ما يجب على الحرم اذ لم يكن محصر أو ساهه كذا ان ما الله تعالى في موافقه حتى لو
 حل قبل الذبح حب عليه الله به مؤا حل لغيره أو لغيره لقوله تعالى من كان معكم من نساء أو به ادى من رأسه
 بعده من ساهه أو ساهه أو ساهه أي من كان معكم من نساء أو به ادى من رأسه خلق بعده من ساهه أو ساهه
 أو ساهه كقوله تعالى من كان معكم من نساء أو به ادى من رأسه أو به ادى من رأسه أو به ادى من رأسه
 ان عر ذل في قوله تعالى من كان معكم من نساء أو به ادى من رأسه أو به ادى من رأسه أو به ادى من رأسه
 وسلم ان يذبح هو امر الله على ان يذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم الحل والطم ساهه ما كان لكل مكن
 نصف ما من حله أو ساهه أو ساهه أو ساهه أو ساهه أو ساهه أو ساهه أو ساهه أو ساهه أو ساهه أو ساهه
 والمراد منه الساهه لاجتماع المسلمين على ان الساهه محرمه في ساهه وفي بعض الروايات ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ذل لكعب بن عجر أسنسا واذن حب العدة عليه اذ حل رأسه لاذي بالذبح فحب عليه اذ حل
 لا لاذي بل لاله ليس لان العدة ساهه المحكم في الجملة فلما وجد في حال الضرر في حال الاحصار

أول ولا تحرى دم الله إلا الحرم كذا الإحصار ودم المعبد والآن وما السدقة والصوم فإيهما حرمان
حسبنا وقال الساقى لا تحزى الصدقة إلا عكسه وله أن الهدي يحصى عكسه فكذا الصدقة والجامع بينهما أن
أهل الحرم منه وإن ذلك ولما قوله تعالى بعد من صام أو صدقه أو سئل بطلان المكان إلا أن التسليم عند
بالمكان يدل على أن الذي بعد الصدقة فعله الدليل وأما قوله أن الهدي إنما أحصى بالحرم لينفع به أهل الحرم
وكذا الصدقة وإن هذا الاعتبار فاسد لأنه لا خلاف في أنه لو دفع الهدي في غير الحرم وتصدق بطلحه في الحرم
لا يصح ولو دفع في الحرم وتصدق به على غير أهل الحرم يجوز والدليل على أن تعرفه من الهدي والأطعام أن من
قال لله على أن أهدي ليس له أن يدع إلا عكسه ولو قال لله على أطعام عسر ساكن أو لله على عسر ذراهم
صدقه له أن يطعم ويصدق ساكن يدل على أن تعرفه بينهما ولو قيل على طين أو دج عنه ثم سئل أنه لم يدع
فهو حرم كما كان لا يعمل ما لم يدع فيه فليدع سطر الخلل هو دج الهدي وعلمه لا خلافه تناول خطو وأحرامه دم
لأنه حتى على أحرامه فإمره القم كقار لله من الهدي منه أو غيره أو ما رأينا ما لم يمار سا ولا الهدي في
اللعنه اسم لما يهدي أي ما يذبح في الحرم وقيل ذلك مما يهدي إلى الحرم وقيل ذلك مما يهدي إلى الحرم والأفضل هو
أن صدقه ما أمر لما ذبح في الحرم ولما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أحصر بالحديته بحر
الدين وكان يحاصر من الأعمال أهلها وإن كان فإنا لا يصل إلا من عندنا وعبدنا الساقى يحل بدم واحد
ما على أصل ذكراهما بعد أن القار من حرم بأحرام فلا يحل إلا هذين وهذا يحرم بأحرام واحد ويحل
أحرام العمر في الحجة فكذا دم واحد ولو ذهب القار من هذين ولم يبق أحدهما لم ينجح أيهما لم يصره
لأن الواجب له واحد فلا يسترط منه هذين الله كفعا يوم من رمضان ولو ذهب القار من هذين واحد
لنصل من الخبز من بني في أحرام العمر لم يصل واحد منهما لأن محل القار من أحدهما أحرام من يصل
بصله من الآخر لأن الهدي يدل على القار فلا يصل ما أحدهما فإنا من أحدهما أحرام من فكذا واحد
الهديين ولو كان أحرام من بني واحد لا موى حجه ولا غيره مما أحصر محل هدي واحد وعلمه بحر أصح ما لا
الأحرام بالجهول صحيح لما ذكراهما بعد وكان السان السان سا صرفة إلى الخبز وإن سا إلى الأمره لا يهر
العمل فكان السان الله كافي الطلاني وعمر والغسان أن لا يصب العذر بالإحصار لعدم النعم ولا ولا ولا
لأن ذلك السان ما حدى محل أحدهما ولم يوجد إلا ما أسهوا وقالوا من العذر بالإحصار لأن الأمر
أبناه أو هو مستحق ولو كان أحرام من بني واحد ومعهما من سائر أحصر محل هدي واحد وعلمه بحر وأما الحل
بهدي واحد فلا يحرم بأحرام واحد وأما كان فاه يقع العمل منه بدم واحد وأما زوم حجه وعمر فلا
يصل أن كان صدق أحرام حجه يحصل لعمر فإن كان أحرامه حجه فالعمر لا يصبها وإن كان بالعمر
فالخبر لا يوجب ما أفقره من مجموع سائر الحسا طائفة العرض عن نفسه عن كسب الصلاة الصلوات
الجسابة يحل عليه أعاد خمس صلوات لنفسه إذا رخص من نفسه يعني كذا هذا وكذلك إن لم يحصر ووصل فله
حجه وعمر وتكون عليه ما على القار لأنه جمع بين الخبز والجر على طريق التسليم وأما مكان دفع الهدي
فالحرم عندنا وقال الساقى أن يدع في الموضع الذي أحصر فيه أحصر عاروي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
بحر الهدي عام الحديته ولم يعلنا به تحرى الحرم ولأن العمل بالهدى سائر حجه وسدرا وذلك في الدخ في أي
موضع كان ولما قوله تعالى ولا تحزوا وروىكم حتى بلغ الهدي ولو كان كل موضع مخالفة لم يكن له كذا العمل
دليل ولا غير وحل قال محلها إلى السان العن أي إلى الله إلى فيها القلب بخلاف قوله تعالى ولا تطوفوا
بالبان السان المراد منه نفس البان لأن هناك ذكر ما لبس وهداد كرا إلى القلب وأما ما روي من الحديت
تعدروى في رواه أخرى أنه يحرمه عام الحديته في الحرم وأما ما روي من الحديت في الإحصار لا يحصره وعن ابن
صان رضى الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل الحديته خال المسكون بينه وبين دخول مكة خا

[illegible]

بالهدي ولا في حبه ان الضلال من المحصر يحل قبل اوان الضلال باح لصرو دمع الضرر بنقابه محرما رحمه
 وسبب الاقتصار يوم التعر كالطواف الذي يحل به ذب الطح اذا محصر باب المحج وانه اعلم واما حكم الضلال
 فصرو به دللا باح له باول جمع ما حظر الاحرام لارباع الخطا طرعه ودخل لا كما كان قبل الاحرام واما
 الذي يحل به بعد دفع الهدي فكل محصر مع عن الصبي في موجب الاحرام شرعا حتى العبد كالمرا والعبد
 المموسع من طلق الروح والمولى بان احرم المرا عبادن زوجها او احرم العبد عبادن ولا يزوج
 والمولى ان يحمله ابي الخال من عودع الهدي فمع الكلام في هذا في وضعه احدثه ما في حوا هذا النوع
 من الضلال والثاني بان ما يحل به اما الخوار فلا منافع يصنع المراة من الزوج ومذمومة عليها فصاح
 ابي اسبعا حبه ولا يمكنه ذلك مع فام الاحرام فصاح ابي الضلال ولا يسئل الى نوده على دفع الهدي في
 الحرم لماده بان طال حمله للحال فكان له ان يحمله للحال وعلى المرا ان تعيد الهدي او عسى الى الحرم ليدفع
 عنها الام بمحله بمرطواي وعليها حبه وعمر فاعلى الرجل المحصر اذا جعل بالهدي بخلاف ما اذا احرم
 صحبه الاسلام ولا يزوج لها ولا يحرم او كان لها روح او محرم فابا هالا ضلال الا بالهدي لان المسح هالا حتى الله
 به الى لا حتى العبد في كان يحمله باحرارا احصا شفعها عليها لاحد الا رى ان لها ان سي على احرا بها ما لم يجد
 محرما او روحا في كان يحمله باحرار هو الموسع للضلال في الاصل وهو دفع الهدي وهو القهر وكذلك العبد عا فعه ملك
 المولى فصاح ابي نصر عه في روحه ضلاله ولا يمكنه ذلك مع ام الاحرام فصاح ابي الضلال في الخال لماده من
 النود على دفع الهدي في الحرم من ضلال مصاحبه وهله المولى للحال وعلى العبد اذا عسى هدي الا حصار
 وفصا حبه وعمره لان الطح وحبه عليه بالسرو ع لكونه مخاطبا اهلا الا انه بعد عليه الصبي حتى المولى فاذا
 عسى رال حبه وصحب عا العبد له اواب المحج في علمه ذلك ولو كان احرم العبد اذن مولاه نكر لولى ان يحمله
 بعد ذلك لا به رجوع عما وعد وحلف في الوعد فبكره ولو حله حار لان العبد عا فعه ملك المولى وروى عن ابي
 يوسف وروى ان المولى اذا اذن العبد في الطح ليس له ان يحمله لا به اذن له بعد اسقط حبه بالاذن فاسبه الحرم
 والصحيح جواب طاهر الرواية لان الخلل بعد اذن فاقم وهو الملة الا انه نكر لما اذا اذاح له الهدي عليه
 لان المولى لا يحب عليه عس ولو احصر اذ بعد ما احرم بادن المولى ذكر العبد وروى في رحمه محصر
 السكر حتى انه لا يلزم المولى اعادته في لا يولر هالرمه حتى لا يدو لا يحب العبد على مولا حتى فان اعس وحبه
 علمه ان يعيد الهدي لا به اذا اعس صار من مسئله عليه حتى فصار كالحراد حج عن عمر فاحصر انه يحب
 على المحجوع هان يعيد الهدي وذكر العاصي في سرحه محصر الطحاوي ان على المولى ان يدفع عيه هديا في
 الحرم فحل لان هديا التمس وحسب له على ما احسن بادن المولى نصار عمره له هه والبقعه على المولى وكذا دم
 الا حصار ولهذا كان دم الاحصار في مال المسب اذا حصر الحاج عن المسب لاعليه كذا هاد اول احرم الا عد او
 الامه بادن المولى بمباعه ما يجوز البيع والسرى ان عقمها و يحلها ما في قول الصحابة الثلاثة وفي قول رواس له
 ذلك وله ان يرد ههنا ما وعلى هذا الخلاف المرا اذا احرم بتعهه الطوع ثم روجح فلروح ان يحلها واعد
 رور ليس له ذلك كذا حكي الا اصى الخلاف في سرحه محصر الطحاوي وذكر العبد وروى في رحمه محصر الكرخي
 الخلاف بين ابي يوسف وروى وجه قول روران الذي انتقل الى المسرى هو ما كان للبايع ولم يكن للبايع ان يحمله
 عند لماد كرهانه اسقط حتى يسهه بالاذن كذا المسرى ولما ان الاحرام لم يقع بادن المسرى نصار كانه احر في
 ملكها ما مراده ولو كان كذلك كان له ان يحمله كذا هدا وقال محمد اذا اذن الرجل في الطح بمباعه
 لا اكروه للمسرى ان يحمله لان السكرانه في حي الباع لماده من حلف الوعد ولم يوجب له المسرى وروى
 ان سماعة عن محمد بن ابيه فلروح اذن لها مولاها في الطح فاحر بالنس لروحها ان يحلها لان الضلال اعما
 بالنس لروح عها من السرى لسوق حبه بها ومع الامه من السرى الى مولاها دون الروح الا رى ان المولى

ليس الم نكس الروح منها فكذا اذ اذن لسان السفر وأما بيان ما يعال به فالتعلل من هذا النوع من
 الاحصار منع فعل الروح والمولى اذى يحطوبان الاحرام من طهرهما أو طهرهما أو تعلل ما دلل
 الروح والمولى أو ما سبط الروح رأسها من الروح أو تغسلها أو معانقها فقل ذلك والاصل فيه ما روى أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما سبه رضى الله عنه حين حاصب في العمر امتسطن وأرهق من هذا السمر
 ولا التعلل صار جعلها للروح والمولى حارعا من ههنا اذى ما يحطوب الاحرام ولا تكون التعلل بقوله جلست
 لأن هذا التحلل من الاحرام فلا يقع بالقول كالحل الحاردا أحصره فقال طلب نصي وأما حجب فصا ما أحرم
 به هذا التعلل لغيره الكلام فيه أن المحصر لا يحل ما كان أحرم بالحق لا غير وأما أن كان أحرم العمر لا غير
 وأما أن كان أحرم به ما كان فإنا قد كان أحرم بالحق لا غير من بني وبالحق عند روى الاحصار أو اذ أن
 يصح من فامه ذلك أحرم روح وليس عليه به النصا ولا غير عليه كذا ذكر محمد في الاصل وذكر أن في مالك عن
 أني يوسف عن أني حنيفة وعليه دم من احرام الاول وان يحول اليه فعليه نصا حجه وعمر ولا يقطع عنه
 تلك الحجة الا لانه النصا وروى الحسن عن أني حنيفة أن عليه نصا حجه وعمر في الوحيين جميعا وهما به
 النصا فيهما وهو قول يرد ذكر العاصي في سرحه محصر الطحاوي وعلى هذا التعلل والاحد الا في ما اذا
 أحرم من المراءى معه انطوع بعد اذن روحها حلالها ثم اذن لسان الاحرام فاحرم في عامه ذلك أو
 يحول اليه فاحرم روحه قول زفران ما يحجه في هذا العام دخل في هذا النصا لانه يودى باحرام حديد
 لانفساح الاول بالتعلل فيكون نصا فلا سادى الا لانه النصا وعليه حجه وعمره كالمحلول اليه النصا ولأن
 النصا اسم للعاب من الوصف ووصف الحنج بان كان فعل الحنج فيه هذا الاصل فلا يصح ان يه النصا ولا يرمه
 العمر لأن زعموا العواب الحنج في عامه ذلك ولم يصح وقال السافى عليه نصا حجه لا غير وان يحول اليه النصا
 وأصبح عاروى عن ان يحسن ان ذلك حجه صححه وعمره وهو المعنى في المسئلة ان النصا يكون منحل
 العباب والتائب هو الحنج لا غير شيئا الحنج لا غير وروى ما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من كسر
 أو حرج حل وعليه الحنج من قابل ولم يذكر العمر ولو كانت واحدة فذكرها ولو لا الاثر والظن أما الاثر ما روى
 عن ابن مسعود وان عمر رضى الله عنه في أم افا في المحصر صححه بار حجه وعمر وأما اطر فلا الحنج وقد
 وحسب عليه بالسريع ولم يصح منه بل فانه في عامه ذلك وفاب الحنج يحلل افعال المر فان حل فاب الحنج يحلل
 بالظواهر ان ادم ادى حل به المحصر ما وحسب بذلك الحنج لعمال انه قام مقام الطواف فلا تحب عليه طواف
 آخر وما وحسب لتحلل الاحلال لأن المحصر لو لم يصح ههنا لى على احرامه مد مد وقصه حرج وصرر
 فعل له أن يحلل الخروج من احرامه ويومر الطواف الذي لم يدمه من حجه حل بالدم ولم ينل الطواف واذا
 لم ينل الدم من الطواف ولم يحصل بدلا عنه فعليه ان يأتى باحرام حديد يكون ذلك عمر والدليل على ان دم
 الاحصار ما وحسب بدلا عن الطواف الذي يحلل فاب الحنج ان فاب الحنج لو اذ أن مسح الطواف ادى لزمه
 يدمر به بدلا عنه ليس له ذلك بالاجماع فب أن دم الاحصار لتحلل الاحلال به لا بدلا عن الطواف فاندفع
 الاسكال بحمد الله تعالى رحمه الله وأما حديث ابن عباس رضى الله عنه ان سبه وعنه المسكوب لأن قوله
 حجه صححه وعمر به من نصي وحسب الحجه بالحق والبر بالعمر وهذا لى وحسب المر والحجه
 بالحجه ولا نصي أصدا كان مسكوبا عنه فعلى عام الدليل وقد قام دليل الوجوب وهو ما ذكرنا وهو
 كقوله تعالى الخ بالحر والعبد بالعبد واللاتى باللاتى انه لاسى حل الحر بالعبد واللاتى بالحر كذا هذا
 ويحتمل على فاب الحنج وهو ادى لم يترك الوصف يعرفه دليل انه يحلل افعال العمر وعليه نصا الحنج من
 قابل ولا غير عليه وان كان احرامه ما لم يترك لغيره ما هو حرمه بالسريع في أى وصف سا لانه ليس لها وصف

معين وان كان أحرم بالعمى والجنحة ان كان فارباعه فصا حجه وعمرى أما فصا حجه وعمرى بلوحهما
بالسروع وأما عمره أخرى فلقوا بالجنح في عامه ذلك وهذا على أصلا فاما على أصل الفقيه فليس عليه الاحجه
سا على أصله ان العازن يحرم باحرام واحد ويدخل احرام العمرة في الجنحة فكان حكمه حكم المفرد بالجنح
والمفرد بالجنح اذا احصر عليه الا فصا حجه عنده فكذا العازن والله أعلم وأما حكم روال الاحصار
فالا حصار اذ رال لا يتلوه من أحد وجوه امان رال دل على الهدى أو بعد ما عفا رال دل أن يذهب الهدى
مضى على موجب اسرامه وان كان يذهب الهدى من ال الاحصار فهو ذال لا يتلوه أو بعده أوجه امان كان يذهب
على اذراك الهدى والجنح أو لا يذهب على اذراكهما محمدا و يذهب على اذراك الهدى دون الجنح أو يذهب على اذراك
الجنح دون الهدى بان كان يذهب على اذراك الهدى والجنح لم يتلوه للعلل وعنه عليه المصنف فان اناحه التعلل يذهب
الاحصار والعذر رال وان كان لا يذهب على اذراك واحد منهم بان يرميه المصنف وجاره التعلل لانه لا فائدة في
المصنف فصار الاحصار مفسر بحكمه وان كان يذهب على اذراك الهدى ولا يذهب على اذراك الجنح لا يرميه المصنف
أما العدم لفائدة في اذراك الهدى دون اذراك الجنح اذا ذهب لاحل اذراك الجنح فاذا كان لا يترك الجنح فلا
فائدة في الذهاب فكذلك يذهب على اذراك الهدى والعزم غيره واحد وان كان يذهب على اذراك الجنح ولا يذهب على
اذراك الهدى لان هذا الوجه اذراع اعماصه على مذهب أى حسنه لان دم الاحصار عند لا يوجب
انام العذر ل يتصور لهافه صوره اذراك الجنح دون اذراك الهدى فاما على مذهب أى يوسف ومحمد فلا يصور
هذا الوجه الا في المحصر من العذر لان دم الاحصار عند هاهنا مذهب انام العذر فاما اذراك الجنح فعد اذراك
الهدى ضرور واعماصه عند هاهنا في المحصر من العمرة لان الاحصار هم الا يوجب انام العذر بل احصاى
واذا عرف هذا انما من مذهب أى حسنه في هذا الوجه انه يرميه المصنف ولا يتصور له التعلل لانه اذا فسد على اذراك
الجنح لم يتصور على المصنف في الجنح فلم يوجد صدر الاحصار فلا يتصور له التعلل و يرميه المصنف وفي الاستحسان لا يرميه
المصنف ويتصور له التعلل الا انه اذا كان لا يذهب على اذراك الهدى صار كان الاحصار رال عنه فليدفع فصل التبع
صه ولان الهدى قد مضى في سبيله بدليل انه لا يجب الصمان بالتبع على من مضى عليه فليدفع فصله فصار كانه يذهب
على الذهاب بعد ما دفع صه والله أعلم

فصل في ما يحظر الاحرام وما لا يحظره وما يجب فعله المخطوطة في الكلام فيه ان مخطوطات
الاحرام في الأصل نوعان نوع لا يوجب فساد الجنح ونوع يوجب فساد أما الذي لا يوجب فساد الجنح فانواع
بعضها ترجع الى الناس وبعضها يرجع الى الطب وما يتجرى مجرا من ازاله السبب وقضا النصف وبعضها يرجع
الى نواح الجماعة وبعضها يرجع الى الصنف أما الاول فالمحرم لائس المخطوطة حمله ولا يفسد ولا يفسد ولا يحسه
ولا يفسد رال ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد رال لا يتحد بلان فلا بأس أن يقطعها أسهل الناس
فليس بها ولا اصل فيه ما روى عن عبد الله بن عمر أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم وقال ما ليس المحرم من
الناس فقال لا يفسد الناس العمام ولا السراويل ولا التراب ولا الخفاف الاخذ لا يتحد بلان فليس
الخفين ولعظ هما أسهل من الكعبين ولا يفسد من الناس سائمه الزعفران ولا الورس ولا تنقب المرأة ولا
يفسد القمار من فان دل في هذا الحديث صرف مسائل لان فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل مما ليس المحرم
فقال لا يفسد كذا وكذا من المخطوطة فصل عن من فعله عن تحمل السؤال واحاب عن من لم يفسد عنه وهذا
شعبه عن الخواص أو يوجب ان تكون افعال الحكمي مذكورة للعلل لان الحكمي في غيره بخلافه وهذا اختلاف
المذهب والخواص عنه من وجوه أحدها انه يجعل ان تكون السؤال عما لا يفسد المحرم وأصغر لاقى تحمل السؤال
لان لا يفسد الكلام وبالله تعالى من الله لكم أن يفسد أى لا يفسد فافكان معنى الكلام أنه
سئل عما لا يفسد المحرم فقال لا يفسد المحرم كذا وكذا فافكان الخواص مطالب بالسؤال والباقي يعمل أن النبي صلى

الله عليه وسلم علم عرض السائل ومراد أنه طلب منه بيان ما لا يملكه المحرم من أفعاله أو بدائل
 آسرها بالوحي فأجاب عما في صدره من عزمه وصدور وطهر قوله تعالى حراما وأهم عليه الصلاة
 والسلام ما جعل هذا ملأنا أما وأرى أنه من الغرائب أن آسرها بالله واليوم الآخر فأجاب أنه عروجل
 بعوله ومن كرمها فليعلم أنظر ما إذا أرادهم عليه الصلاة والسلام به عروجل أن يورث من آسرها
 منك من الغرائب فأجاب أنه من الكافر أصلا لما علم أن مراد إبراهيم عليه الصلاة والسلام من سؤاله أن
 يورث ذلك الموتى منهم دون الكافر فأجاب الله تعالى عما كان في صدره كذا وهذا والثابت أنه لما حصل الخطأ أنه
 لا يملك المحرم بعد مقدم السؤال عما ليس له دل أن الحكم في عروجل الخطأ بخلافه والنسب على حكم في مذكور
 أعماله لا يدل على تخصص ذلك الحكم به سراط بل لا يأخذ أن لا يكون فيه حد من الجواب عن لا يجوز عليه
 الجسد فاما إذا كان فيه بدل عليه صانعه من النبي صلى الله عليه وسلم عن الجسد عن الجواب عن السؤال والثابت
 من المحتمل أن يكون حكم عروجل كذا في حكم المذكور وهو لا يملك لا يخصص أن لا يملك المحرم أصلا
 ومنه من أنه لللال بالمرأه والرد والمعل عمن من ذلك وكان المنع من أحدنا وعن في مذهبه إطلاقا للوحد الآخر
 ويطر قوله إلى أنه إن جعل الحكم للسل لسكوافه أن جعل للسل لسكون بل على جعل البهار للكتب
 وطلب المعافاة لا بد من العون للمعا وكان جعل للسل لسكون بهما البهار لطلب المعافاة والثابت أن يكون
 ذلك في غير الأمر والنهي فأما في الأمر والنهي فدل عليه لما قد صرح من مذهبه أن الأمر بالنهي عن
 صد والنهي عن الأمر بهما والنسب في هذا في جعل الأمر فكان ذلك دل على أن الحكم في عروجل الخطأ
 بخلافه والله عروجل الموتى ولا ليس الخطأ بآثار في عروجل المعصية والرفقة في اللبس وحال المحرم
 بانه ولا الخاطي في حال إحرامه ردا أن يوصل نسو حاله إلى مولا سقط بطر ومرة عروجل المعصية
 المصنوع عليه في السامع أنه يعرف من نسو حاله لطلب صد وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم المحرم لا يسمع
 إلا عروجل المعافاة من ليس الخطأ إذا لسه على الوجه المعافاة فاما إذا لسه لا على الوجه المعافاة فلا يسمع منه أن
 أصبح بالنسب أو أن يورث بالنسب بل لأن معنى الأرفاق عروجل المعصية والرفقة في اللبس لا يحصل به ولا ليس
 الفهم والنسب بل على هذا الوجه في معنى الأرفاق ولا يورث به بصحاح في حفظه إلى تكلم كما يحتاج إلى
 التكلم في حفظ الرذا والأرفاق وأدع عروجل ولو أدخل مسكبه في الماء ولم يدخل يده في كس حار به ذلك
 في قول أنما بالالباب والبر لا يجوز ومنه قوله أن هذا ليس الخطأ إذا لسه هو انعط ومنه بقطعه أعصا
 كثر بالخطأ في المسكن والظهور وعروجل مع ذلك كاد حال الدين في السكن ولما أن الله وع عروجل هو
 اللبس المعافاة ذلك في الماء على المسكن مع إدخال الدين في السكن ولا الأرفاق عروجل المعصية والرفقة
 في اللبس لا يحصل إلا به ولم يوجد فلا يسمع منه ولا الماء على المسكن دون إدخال الدين في السكن به
 الأرفاق ولا يورث به بصحاح إلى حفظه عليه فلا يسمع إلى تكلم كما يحتاج إلى ذلك الرذا والأرفاق ولم يسمع من
 ذلك كذا هذا بخلاف ما إذا أدخل يده في كس لا يسمع من معافاة يحصل به الأرفاق به والرفقة في اللبس ومع
 به الأمر عن المصنوع ولو الماء على مسكبه وورقه لا يجوز لا يورث به في ليس الخطأ لا يرى أنه لا يحتاج
 في حفظه إلى تكلم ولو لم يجر عروجل وله نص فلا بأس بأن يسمع ويبرئ به لا يملكه صار عروجل الرذا
 وكذا إذا لم يجر عروجله سرا ل فلا بأس أن يسمع من أرو ل حل موضوع السكن وأثر به لا يملكه صار عروجل
 الأرفاق وكذا إذا لم يجر عروجله فلا بأس أن يقطعها لعل السكن فليست بها الخدب أس عروجل الله عروجل
 ورخص بعض ما يحا المأخوذ أس الصنعة فاسأل على الخط المصنوع لانه في معافاة وكذا أس المسكن لم يملكه ولا
 ليس الخور بين لهما في معنى الخس ولا يعطى رأسه فاعلم أنه ولا عروجلها معافاة به العطف لآل المحرم
 مجموع عن بقطعه رأسه عما قصد به العطف والأصل فيه ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال في

[illegible]

أو حصى أو حور من غير ضرور يوما كاملا فعلة الدم لا يجوز عن أن أسأله الصدقة يوما كاملا
 أن يه أن كل وجب كفار كامل وهي الدم لا يجوز عن أنه فعلة من ضرور وان لس أول من يوم لادم
 عليه وعليه الصدقة وكان أو حقه يقول أولا أن لس أكثر اليوم فعلة دم وكذا روى عن أبي يوسف ثم رجع
 وقال لا دم عليه حتى ينس يوما كاملا وروى عن محمد بن أبي الحسن أن أول من يوم يحكم عليه عند أن ينس من سنة
 السماء أن لس نصف يوم فعلة فقه نصف ساعة على هذا القياس وهكذا روى عنه في الحلق وقال السافى يجب عليه
 الدم وإن لس ساعة واحدة وجه قوله أن اللبس ولو ساعة أرقى كامل لو حو داسمال المحط على يده فله
 سرا كامل وجه رواه محمد بن عمار الحسن بالكل وجه قول أبي حنيفة الأول أن الأرقى باللس في أكثر اليوم
 تمر له الأرقى في كاه لا يه أرقى كامل فإن الأسان قد ينس أكثر يوم وداني مره قبل دخول الليل وجه
 قوله أن حرام اللبس أول من يوم أرقى ناقص لأن المعصوم قد دفع الحرام والرد واللس في كل اليوم ولهذا
 أحمد الناس في العاد لهم أناسا والليل ناسا ولا يرفعون لاس النهار إلا في الليل فكان اللبس في أوم أرقا
 فاصرا وجه كفار ناسر وهي الصدقة كقص طهر واحد ومقدار الصدقة نصف صاع من ركاز روى أن
 سماعة عن أبي يوسف أنه نظم مسكيات صاع من رطل صدقة يجب بفعل ما يحظر الأحرار من مقرر
 نصف صاع إلا ما يجب بفعل العمل والحراد روى أن سماعة عن محمد بن أبي الحسن أن يوم أو ما الأساعة فعلة
 من الدم عند أن ينس أي رقه الدم لما أو الصبيح قول أبي يوسف لأن الصدقة المقدرة للمسكين في الصبح
 لا يفسد عن نصف صاع كصدقة الفطر وكفار الدم وأما طهر الظاهر وكذا لو أدخل صدقة في الماء ولم يذحل
 يده في كفه لكرهه عليه أو روى عليه طهنا يوما كاملا فعلة دم لو حو دال الأرقى الكامل ينس المحط إذا المرور
 محط وكذا لو عطى ربع رأسه يوما فصاعدا دم وإن كان أول من ربح فعلة صدقة كذا ذكر في الأصل
 ودكر أن سماعة في نوادر عن محمد بن أبي حنيفة أنه لا ينعى إلا أكثر من رأسه ولا يقول حتى يعطى رأسه
 كله وجه رواه أن سماعة عن محمد بن أبي حنيفة الأول لس باربعين كامل فلا يجب به سرا كامل وجه رواه
 الأصل أن ربع الرأس له حكم الكل في هذا الباب كعطى ربع الرأس وعلى هذا إذا عطى الرأس ربع وجهها
 وكذا لو عطى الرجل ربع وجهه عند أو ذاك السافى لا ينعى عليه لأنه غير مجموع عن ذلك عند والمسألة قد
 قدمت ولو عصب على رأسه أو وجهه يوما أو أكثر فلا ينعى عليه لأنه لم يذحل رأسه كامل وعليه صدقة
 لأنه مجموع عن العطسة ولو عصب سائما حذاه أو عصبه لا ينعى عليه لأنه غير مجموع عن العطسة يده
 بعد المحط ويكر أن يعطى ذلك بعد عدولان الصدقة عليه ينس المحط هذا إذا نس المحط يوما كاملا حاله
 الاحتياط أما إذا نس له ضرور فعلة أي الكفار أسأله الصيام أو الصدقة أو القم والأصل منه قوله إلى
 في كفار الحلق من مرض أو أدى في الرأس من كان مسك من صا أو نه أدى من رأسه فله من صيام أو صدقة
 أو سنن وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لكعب بن عجر أن يذبح هو أم راسك قال نعم وقال الحلق
 وأدخ سا أو صم باله أن أم أو أطعم سنة مسك كل لكل مسكين نصف صاع من روالص وإن ورد النحر في الحلق
 لكنه معلول بالنسب والسهل للضرور والعذر وقد وجدتهما والنس الوارد هناك يكون وارداه ما دلالة
 وويل أن عند السافى نحر من أحدا لاسا البلاهة حاله الاحتياط وأما عرسه بل لأن النحر في حال
 الضرور للنسب والتصف والحلق لا ينعى النصف ويحظر في الطعام المتلى والتمس وهو طعام إلا نحه في
 قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد لا يجوز إلا المتلى وذكر المسألة في كتاب الكفارات أن أسأله الله إلى
 ويحظر في الصيام السابع والعرق لا طر في اسم الصوم في النحر ولا يجوز النحر إلا في الحرم كدخ المسكة إلا إذا دغ
 في غير الحرم وصدقوا بجمعه على سنة مسك كل على كل واحد منهم وقد رقه نصف صاع من حطه ونحر على
 طر من البدن عن الظام ونحر الصوم في الأماكن كلها الإجماع وكذا الصدقة دما وعند السافى لا يجوز به

الا انه نظر الادل منكم لاهم سعيهم به ولقد اجمعت اقسام الاسكولان من الصدقة مطلق عن المكان هجري على
 اطلاعهم والقياس على اسم عني الاتماع والحداد كذا في الاحكام واعا عرو احد خاص حوار اذبح بكم
 بالنس وهو قوله تعالى حتى يبلغ الهدى نخله ولم يرد حذره في الصدقة وعند كذا في الحرم اذا لم يجد الارار
 وامكنه من السر او بل والسر به معه ذراعه يوما ولم ينس فعله دم في قول ابي بصير وقال الساقى بكم
 ولا يبي عليه وجهه قوله ان الكفار اجمع ليس محذور وليس السر او بل في هذه الحالة ليس محذور ولا
 لا يملكه ليس عبر اخذ الا بالنس وفي الفتى بعض ما به واما ان حارس الخط بكم صدق الاحرام وكم
 السر عبر اخذ في هذا الحالة بالنس بكم عليه السبب بالسبب في قوله في هذا السبب في هذا السبب في هذا السبب
 احرامه يوما كاملا لم يرد في قوله في الفتى مقص منه مسلم لكن لا يملكه من ابيه ملكي وانما جاز كذا قطع
 اتفقنا اسفل من الكفر اذا لم يجد احدا في وسوى في وجوه الكفار ليس الخط العبد والسر والسوى
 والكره عندنا وان الساقى لا يبي على الناسي المكر ويسوى اصناما ان الناس بكم وبكم والسبب غير وهو
 لا يملكه بكم بكم بكم وجهه قوله ان الكفار اجمع ليس محذور الاحرام لكونه حياه ولا خطر مع
 انسان والا كذا فلا يوصف فعله بالحكم بكم الكفار ولذا جعل الانسان عدوا في باب الصوم بالاجماع
 والا كذا صدى ولان الكفار اجمع ليس حاله كذا والطوع لوجوه دارقان كامل وهذا يرد في حال المكر
 والسبب وقوله فعل الناسي والمكر لا يوصف بالخطر مجموع بل الخطر قائم به انسان والا كذا وفعل الناسي
 والمكر موصوف بكونه حياه وانما ان الانسان والا كذا في ارتفاع الواحد في الاخر لان فعل الناسي
 والمكر حائر الواحد عليه فعلا عندنا واعا عرو هذا المراد سر ما يتركه في الناسي في ان فعله وسلم قوله
 ر بما لا واحد ان سمنا واحدا ومعه رفع من امي اخطا وانسان وما اسكره واسلمه والاعمار بالصوم
 صرصد لا في الاحرام احدا مذكر من الناسي مع ما به الشر فكن ملحقا بالقدم ولا مذكر للصوم
 جعل عدا في هذا المخرج ولهذا جعل عدوا في باب الصلاة لان احوال الصلاة مذكر كذا هذا ولوجع الحرم
 الناس كله القميص والعمامة واتخذوا معه دم احدا لانه ليس واحد ومع على حية واحد بكمه كذا واحد
 كذا ملاحا في الجناح لو اسطر الحرم الى الناسي فوب ليس بغيره في السبب على موضع الضرر فعله
 كفا واحده وهي كفا الضرر ان اسطر الى نفس واحد وليس بكم او فمنا حية او اسطر الى الناسي
 ليس فليس وجماعه لان الناسي حصل على وجه واحد فوجب كفا واحد كذا اذا اسطر الى الناسي فليس
 حيه وان السبب على موضع علمي موضع الضرر وعبر موضع الضرر في اسطر الى الناسي العمامة
 او القميص فليس بكم او غير ذلك فعله كفا في كذا الضرر بكم ما يحتاج اليه وكذا الاحكام
 ليس ما لا يحتاج اليه ولو ليس بكم الضرر بكم الب ضرر بكم على ذلك في قوله ر ما يتركه في الناسي
 روال الضرر لا يوجب عدا الا كذا واحد كفا الضرر ان ليس بكم الضرر بكم في كذا في كذا
 كذا ضرر وكفا احكام الضرر كذا انما بعض فلا يحكم بكم وانما السبب على الاصل العبد وان
 الباب ملاحا في كذا اذا كان كذلك فليس الثاني وقع على الوجه الذي رفعه الاول سكان لسوا احدا
 فوجب كفا واحد وانما السبب بكم الضرر الناسي الذي حصل على عدا الوجه الذي حصل عليه الاول
 فوجب عليه كذا اخرى وفطر هذا ما كان في مخرج او خرج اسطر الى مدلوله ما لم يملكه ما لم يملكه
 كفا واحد وان كان بكم عليه القوم لان الضرر بكم هو مخرج الكل على وجه واحد ولو رأت في القوم
 او اخرج واحد في آخر او حرامه اخرى فذا هو بالنس بكم كفا اخرى لان الضرر بكم صدر الب فوج
 الثاني على عدا الوجه الاول وكذا الحرم اذا مرض او اسلمه الخ وهو يحتاج الى الناسي في ربي
 عني وبما الخي فعله كفا واحد ما لم يتركه في كذا حصول الناسي على جهة واحد ولو ان كذا

اخرى واصابه حتى اخرى عرق ذلك او زال عنه ذلك المرض وما مرض آخر فعليه كفار بان سوا كفرا الاول
 اوله يكره قول ابي حنيفة واني يوسف وعبد محمد عليه كفار واحد مالم يكفرا الاول فان كفر الاول فعليه كفاره
 اخرى وسد كرا المسئلة ان شا الله في بيان المخطوطة الذي بعد الخ وهو الجامع بان جامع في مجلس مجلس من ولو
 خرج له فرح او واصابه فرح وهو مدام بالطلب خرجت فرجه اخرى او واصابه فرح آخر الاول على حاله لم
 يرافداوي الثاني فعليه كفار واحد لان الاول لم يرافداوي بالمرور بانه مالم يداوا الماسة حصلت على الماسة التي
 حصلت علم الاول فعليه كفار واحدة ولو حصل عند وفاحاج الى ليس له ان ليس ثم ذهب بربع ثم عاد
 فعاد او كان العدون بربع مكانه فكان ليس بالسلاح مالم يداوا بالمرور بانه مالم يداوا الماسة حصلت على الماسة التي
 العدون حتى عدوا حلال العدو واحد العدو الواحد لا يعلق بالنس له الا كفار واحد والاصل في حسن هذه
 المسائل انه ينظر في اتحاد الماهة واحلافها الى صورها فان ليس المخطوطة انما فان لم يداوا الماسة حصلت على الماسة التي
 دم واحد لا خلاف لان النفس على وجه واحد وكذلك اذا كان ليس بالمرور بانه مالم يداوا الماسة حصلت على الماسة التي
 بغيره على ركلا بارمة الادم واحد بالاجماع لا بد ان لم يداوا الماسة حصلت على الماسة التي بغيره على ركلا بارمة الادم واحد بالاجماع لا بد ان لم يداوا
 كاملا وان دام على لسه يوما كما لا فعليه دم آخر لا يداوا لان التوابع على النفس عمره ليس مسددا
 بذلك انه لو احرم وهو مسد على المخطوطة فدام عليه هذا الاحرام يوما كاملا بارمة دم ولو لسه يوما كاملا لم يداوا
 وعمره على ركلا بارمة ليس مسد ذلك فان كان كمر الاول فعليه كفار اخرى بالاجماع لا بد ان لم يداوا الماسة حصلت على الماسة التي
 النفس الاول بان عدم فعليه الثاني ليسا آخر مسد او ان لم يداوا فعليه كفار اخرى في قول ابي حنيفة واني يوسف
 وفي قول جده كفار واحد وجهه مدام مالم يكفرا الاول كان النفس على حاله فاذا رد الثاني فلا يعلق
 به الا كفار واحد واذا كمر الاول بطل الاول فعليه الثاني ليسا اما فوجب كفار اخرى كما اذا جامع في نوم
 من شهر رمضان وهما انهما لم يداوا على صرم الترك فمدا يطع حكم النفس الاول فعليه الثاني ليسا مسد فمدا يطع
 به كفار اخرى والاصل عندهما ان البرع على صرم الترك نوحا احلاف النفس في الحكم بجهلها المسكف
 أولا وعنده لا يعلق الا اذا جهلها المسكف ولو ليس وبما صوغا بالورس او بالزعران فعليه دم لان الورس
 والزعران هما راحة طيبة واما سعل الطيب في يده فبارمة الدم وكذا اذا ليس المصغر عندنا لا به مخطوطة
 الاحرام عندنا المصغر طيب لان له راحة طيبة وعلى العاقل في جميع ما نوح الكفار مالا ما على المعرد
 من التمس والصدقة عندنا لا به محرم باحرام واحد محل النص في كل واحد هما بارمة كفار ان الله اعلم بالصواب
 في هذه المسئلة واما التي رجعت الى الطيب وما تحرى بخرا من ازاله السعف وقصا النص اما الطيب فعول
 لا يعلق المحرم ولان النبي صلى الله عليه وسلم المهرم الاستلاعة والطيب ذات السعف وروي ان رجلا
 حيا الى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه مقطعان مصححان الخوف فقال ما صنع في حقك يا رسول الله فسكت
 الى صلى الله عليه وسلم حتى اوحى اليه فاما امرى عنه قال صلى الله عليه وسلم ان السائل فقال الرجل
 افعال اصل هذا الطيب صلت واصع في حبل ما كتب صانعنا في حبله وروى ان رجلا ما وصيه بانه
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحمر واراسه ولا تروى طبا فانه يبعث في المصاة ملسا لكونه محرم
 عليه حرمة تحمر الراس والطيب في جعه فان طرعه صوغا كاملا كالزاس والعدو والسان ويجوز ذلك فعليه دم
 وان طيب اول من عصفه فعليه صدقة وقال محمد بن ماعق في الدم فتصدق بذلك الصدر حتى لو طيب ربع
 عصفوه من الصدقة فترفعه ربع ما وان طيب نصيب عصفوه صدق بترفعه نصف ما هكذا وذكر
 الحاكم في المستفي موضع اذا طيب مثل الساب او بعدد الفحة فعليه صدقة وفي موضع اذا طيب مقدار
 ربع الزاس فعليه دم اعطى ربع حكم الكل في الخلق وقال السافعي في طيب الطيب وكفر دم لو حود
 الارض ومحمد بن عبد الله في الصدقة بالكل والصدقة ما ذكر في الاصل لان طيب عصفوه ان اراد ان كان

حاشا لا ما موجب كفاً كاملاً وطيب مادونه من فاسر موجب كذا فاسر اذا طيبكم نسب على
قدرا نسب فان طيب مواضع معروفة من كل عصر صحيح ذلك كله ودائع مصرا كما لا يخفى عليه دم وان لم
ينبع فعليه مسدده لما قلنا وان طيب الاعضاء كلها ان كان في محاسن واحدة فعليه دم واحدة لان حسن الجسمانية
واحد بطريق الاحرام واحد من جهة معروفه فكم به دم واحد وان كان في محاسن خلت بان طيب كل عضو
في مجلس على حدة فعليه لكل واحد دم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وسوا دبح الأول أو لم يدبح كمر الأول أو لم
تكره وقال شيخنا دبح الأول وهكذا وان لم يدبح فعليه دم واحد والاختلاف فيه كالاختلاف في الجماع فان
جامع قبل الوفاء بمره فجامع اياه ان كان في مجلس واحد نصيب لي كل واحد منهما دم واحد وان كان في
مجلسين فمجلسين نصيب على كل واحد منهما دم وان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعند شيخنا دبح الأول وله
دم آخر وان لم يدبح نكح دم واحد فما على كفاً الا فارق سهره صان وسد كرا المسئلة ان سا الله تعالى
ولو ادهم يدهن فان كان ادهم مطلقا كدهن السبع والورد والزي والبان والخرن وسائر الادهان التي فيها
الطيب فعليه دم اذ لم يدبح عصرا كاملا وسكنى عن الساكن ان السبع ليس بيطب وانه عسر مدله لانه يدهن طيب
فاسه البان وعسر من الادهان المظلمة وان كان عسر طيب بان ادهن رب أو سرح فعليه دم في قول أبي
حنيفة وعند أبي يوسف ومحمد فعليه مسدده وقال السائي ان اسعمله في سحره فعليه دم وان اسعمله في يده فلا
شي له احصاء ما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ادهن رب وهو مخرم ولو كان ذلك موحيا لقدم
لما فعل صلى الله عليه وسلم لانه ما كان له ان ما موجب انهم ولا من المطلب من الادهان اسعمل استعمال
العدا فاسه اللحم والنم والنم الا انه لو حجب الصدقة لانه فعل المروم لانه طيبا ولا في حنيفة ما روي
عن أم حنيفة رضي الله عنها انها أتت النبي ودها فاحمها فعدت بلاءه انام ثم اسدعت بربر رب وقالت مالي الى
الطيب من حاحه لكني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحلل لاهرا يوم من بانه واليوم
الا حر أن يحده على صب فوق بلاءه انام الا على وحها أرعه أسهر وعصرا مضى الرب طيبا ولانه أصل
الطيب بدليل انه طيب بالما الطيب به اذا اسعمله على وجه الطيب كان كسائر الادهان المظلمة ولا به بريل
السبع التي هو عالم الاحرام وسائر على ما نقل به الحديث فصار حار حارا باراله عليه فكم ملتب حاشا
فصب الدم والحديث يجوز على حال الضرورة لانه صلى الله عليه وسلم كما كان لا يفعل ما موجب انهم كان
لا يفعل ما موجب الصدقة وعندهما حب الصدقة كان المراد منه حاله الخدر والضرور ثم انه ليس فيه انه
لم يكره ففعل انه فعل وكفر فلا يكون حجه ولو ادوى بالرب حجه واسمعي رجليه فلا كفارة عليه لانه ليس
بطيب نفسه وان كان أصل الطيب لكه ما اسعمله على وجه الطيب فارتجبه الكفار بخلاف ما اذا ادوى
بالتب لا للتب انما يجب به الكفار لانه طيب في نفسه فمسوى به اسه ما للتب اولعر ود كرتجدي
الاصل وان دهن سعان رجليه طعن عليه في ذلك فعل الصحيح سمعوني رجليه واعمال محمد ذلك اصلنا نعبر من
اختطاب رضي الله عنه فانه قال هكذا في هذا المسئلة ومن معر أحماسا الدنيا فاعط الصفاة ومعاني كلهم
رضي الله عنهم وان ادهن مسجحا أو من فلاشي عليه لانه ليس بيطب في نفسه ولا أصل الطيب بدليل انه لا طيب
باقا الطيب فيه ولا يصير طيبا بوجه وقد قال أحماسا ان الاسا التي اسعمل في الفخ على بلاءه أنواع نوع
هو طيب حصص معد للطلب كالتسك والكاوور والسرور وذلك وعجه الكفار على أي وجه اسعمل حتى
قالوا لو ادوى عنه طيب يجب عليه الكفار لان اسعصو كامل اسعمل فيه الطيب فصب الكفار ونوع
ليس بيطب نفسه ولا فيه معنى الطيب ولا يصير طيبا بوجه كالحجم فوا أكل او ادهن به أو جعل في سنان الرجل
لا يجب الكفار ونوع ليس بيطب نفسه لكه أصل الطيب اسعمل على وجه الطيب وسمعمل على وجه
الادام كاز رب والرح فمعرفة الاسعمال فان اسعمل استعمال الادهان في بدن يعطى له حكم الطيب وان

[illegible]

ولأن الطب ماله رايحه طيبه واللعن رايحه طيبه فكان طيبا وان حبس المحرمه بدمها الحيا فلعنهام وان كان
فللعنهام صده لان الاربعان الكامل لا يحصل الا بطين عصفور وامل والعط طيب لان له رايحه طيبه
ولهذا دهر به وبتد رايحه والوصيه ليس بطين لانه ليس لها رايحه طيبه بل كرمه واعاقتهم الى روي ذلك
ليس من باب الاربعان بل من باب ان له رايحه طيبه فان من دواب الاربعان صدى سي لانه من بل الثعب وروي
عن أبي يوسف ومن حبس رأسه بالوجه ان حلقه دما لا لأجل الخصاص بل لأجل عطشه الرأس والكحل ليس
بطين والمحرم أن تكحل بكحل ليس به طيب وبأنه ليس أي ليلي هو طيب وليس للمحرم أن تكحل به وهذا غير
سديد لانه ليس له رايحه طيبه فلا يكون طيبا وسوى من وجوب الحرا ما ليطب اذكر والتساقط والمواع والكفره
عندنا كفى ليس الحيط خلافا لساقي على ما في الرجل والمرأ في الطب سوا في الحظر ووجوب الحرا لا سواهما
في الحائط والمواع الحرا وكذا آثارا والمفرد الآن على العارض على ما في المفرد عندنا لا محرم بأحرار
فأحصل تصاق أحرار من واحد حتى لا يجل لعار والمفردات تنسب ما لم يجعل أو نصرا لما لا أحرار من
الحلق أو الثعب فكان الحائط ما في الحظر وكذا المنعير لما في الود كذا ما في الثعب ما في الود ما في الود
فصل في ما يحرم من رايحه الطيب من رايحه الطيب وقصا ان يخطى الحروف لم الشرا أما الحلق فيقول
لا يحرم المحرم أن يحلق رأسه بل يوم الضر لونه ساق ولا يحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي بحره وقول النبي
صلى الله عليه وسلم المحرم الأسب الا عروسل رسول الله صلى الله عليه وسلم من احياح فقال السبع الثعب
وعلى الرأس بل السبع والثعب ولا من باب الاربعان عراقي الم من المحرم منوع حتى ذلك ولا منوع
باب اسناد الامن بسبب الاحرام فصرنا عرض له كليات اني اسبعا الامن بسبب الاحرام وهو السحر
واحلي وكذا لا يظن رأسه منور لانه في معنى الحلق وكذا لا يظن من شعر من شعر رأسه ولا يظن بالانور لما في
فان حلق رأسه فان حلقه من عروسله فله دم لا يحرمه لانه لا يار ما في كامل من عروسله وان حلقه لعذر
فعله أحد الامن السبب بقوله عروسل من كان منكم من صا او به ادى من رأسه فعد من صام أو صده أو
سبب ولما روي ان حلقه من شعر وان الضرور لما في العصف حرمين الاسبب الثلاثة تحمضا وسرا
وان حلق طه أو به فله دم وان حلق دون ربع فله صده كذا ذكر في طاهر ارباؤه ولم يذكر في اختلاف
وحكي في الحار في محصر الاختلاف فقال اذا حلق ربع رأسه محب عليه انهم في قول أبي حنيفة وفي قول أبي
يوسف ومحمد لا محب ما لم يحلق أكثر أسبه ود كذا يروى من حرمه محصر الحاکم اذا حلق ربع رأسه محب
عليه دم في قول أبي حنيفة وعبد أبي يوسف اذا حلق أكثر محب وعبد جند اذا حلق شعر محب وقيل الساقبي
اذا حلق ثلاث شعرات محب وذلك ما لم لا محب الا محلي الكل وعلى هذا اذا حلق خمسة أو ثلثا أو ربعها اصح
ما لم يعله ساقبي ولا يحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي بحره وارأس من كل هذا المحدث ود قول الساقبي أن
اللاب جمع صحيح معوم مقام الكل ولهذا قام مقام الكل في مسح الرأس ولأن السحر باب اسبعا الامن بسبب
الاحرام فتسوى به فله وكذا كليات اني اسبعا الامن بسبب الاحرام من السحر واحلي واما التكلم بين
ايمانيا ساقبي على ان حلق الكثير موجب القم والقيل موجب الصده واحلقوا في الحدا العاصيل من القليل
والكثر مثل أن يحسبه مادون الربع فله والربع وما فوقه كراهيهما على ما ذكرنا في حار حار حار
الصعب فله وما زاد على الصعب كراهيهما ان القليل والكثير من أمهات المسائل واعاقتهم ذلك معناه
فان كان معناه فلهما وكثيرا وان كان كراهيهما فلهما من ان يكون ربع فلهما ما في كثره فكان هو
فلهما الوحه لا في حقه ان ربع حلق الرأس غير الكل الا في ان من قاد كثر من الاحمال من العرب
والقرن والكرد لا يصر على حلق ربع الرأس وثنا سول القائل ان كان يذبح فلهما ما في مناته وان لم يذبح
الا حنوا به الاربع ولهذا أمم مقام الكل في المسح وفي الحروف من الاحرام بان حلق ربع رأسه فلهما

والخروج من الاحرام انه صلى ويخرج من الاحرام فكان حلقه مع الرأس ارتقا كطلا فكتاب حساء كاملة
 ووجع كفار كانه وكذا حلقه مع التحية لاهل بيته النلاذ معاد كالتراى ويحوى فكتاب حلقه الزرع منها
 كحلق الكل ولا حلقه لانت في الاية لان مهابه من حلق الكل وذال منى الهى عن حلق البعض فكان عكا
 المسكوب فلا يصح وما ذاك الساعى عرسه لالان أحد باب سحراب لاسمى خالق العرو ولا ساوله نص
 الحان كالا لاسمى سحراب سحراب ما مضى العرو حتى لم ساوله نص المسح على أن وجوب الدم معلق بارتقاء
 كامل وحلق باب سحراب ليس بارتقاء كامل ولا وجوب كفار كامل وقوله انه باب اسفاد الامس نسب الاحرام
 مسلم لكن هذا بعض حرمه التعمص لانه وكذا ويحى به تقول ولا كلام فيه واعمال الكلام في وجوب الدم وذا
 نص في ارتقاء كامل ولم يوجد وقد شرح الجواب عن قوله ما ان التلا والكتير عرو بالماله لماد كرايا
 الزرع كعمر من عمر ماله في بعض المواضع فعمل عليه في موضع الاحتياط ولو أخذ من رأسه أو لحته أو ليس
 ساء ذلك فالتعمص سحر فعله صدقه لو جرد الارمال بارتقاء التفت هذا اذا حلق رأسه وأما اذا حلق رأس
 عرو فعلى الحالى صدقه عند ما وقال مالك والساقى لاسمى على الحالى وجهه فوهمان وجوب الحرا لو جرد الارمال
 ولم يوجد من الحالى ولنا أن المحرم كاهومعومع من حلق رأسه بموعومع من حلق رأسه عرو لقوله عرو وحل ولا
 يحلوه واروسكم حتى يباع الهذى حله والاسان لا يحلق رأسه عاده الا أنه لما حرم عليه حلق رأسه عرو
 يحرم عليه حلق رأسه من طار بن الاولى يجب عليه الصدقة ولا يجب عليه الدم لعدم الارتقاء في حقه
 وسوا كان المحلى حلالا أو حراما لما لم يعرأه ان كان حلالا لاسمى عليه وان كان حراما فمطسه التمس الحمول
 الارتقاء الكامل له وسوا كان الحلق بامر المحلى أو بغير أمر ما نأى أو مكرها عند ما وقال الساقى ان كان مكرها فلا
 منى عليه وان لم يكن مكرها لانه سكب فيه وجهان والصحيح قولنا لا كرا لاسمى الخطر وكال الارتقاء
 وجوده يجب عليه كمال الحرا وليس له ان يرجع به على الحالى وعن الدامى أن حرامه يرجع عليه بالتكاف لان
 الحالى هو الذى أدخله في عهد الصانع فكان له ان يرجع عليه كالمكره على ان لا يبال المال ولنا ان الارتقاء
 الكامل حصل له فلا يرجع على أحد ولو رجح لاسمى له العوض والمعوض وهذا لا يجوز كالمعزور اذا وطى الحمار به
 وعزم العزارة لا يرجع به على العار لما لم يكن كذا هذا وان كان الحالى حلالا فلا يمسى عليه وحكم الحلق ماد كرايا وان
 حلق سار به فعله صدقه لان الساربع للعبة الا ترى انه سبب للعبة ويوجد للعبة أيضا ولا به دليل
 فلا يتكامل معنى الحياة ود كرى الجامع الصغر محرم أحد من سار به فعله حكمه عدل وهى ان لم يكن يكون
 عاذا رآدى ما يجب في اللعبة من الدم وهو الاربع نصف الصدقة بعدد حتى لو كان من ربع اللعبة يجب
 ربع قصه السالاه بربع للعبة وقوله أحد من سار به اساره الى القص وهو السبه في الساربع لا الحلق ود ك
 الطعارة في سرح الا ما ران السبه في الحلق وسبب ذلك انى حقه وأى يوسف ويحذر جهنم الله والصحيح
 ان السبه في القص لماد كرايا بربع للعبة والسبه في اللعبة القص لا الحلق كذا في الساربع ولان الحلق سبه
 ونصر معنى المله ولقد لم يكن سبه في اللعبة بل كان بدعه فكذا في الساربع ولو حلق الرأس فعله انتم لانه عصو
 كامل معصود بالارتقاء على رجب كفار كامل كفى حلق الرأس ولو تيب أحد الانطن فعله دم لما لم يكن
 ولو تيب الانطن جميعا كعبه كفاره واحد لان حبس الحياة واحد والماطر واحد والوجه عزمه فمكتم
 كفار واحد ولو تيب أحد الانطن أكثر فعله صدقه لان أكثر فعله يلقى بالدين لا عام مقام كله بخلاف
 الرأس واللعبة والرب وما لا يلقى بالدين قد كرى الانط السبق الاصل وهو اسار الى أن السبه فيه السب
 وهو كذلك رد كرى الجامع الصغر الحلق وهو اسار الى انه ليس بحرام ولو حلق موضع الخناجر فعله دم في دول
 أنى حقه وقال ابو يوسف ويحذر صدقه وجهه فوهمان موضع الخناجر عزمه ودنا الحلق بل هو بايع فلا
 يعاقب بدمه كفى الساربع لا يعاد لم يكن معصودا بالحلق لا يتكامل الحياة بخلعه ولا يجب به كفاره كامله

ولانه اعطى للحمامه لالهة والحمامه لا توحى الدم لانه ليس من محظورات الاحرام على ما هنا فكذا
 ما فعل له اول ما فعله من السعير فلي فاسه الصدر والساعدين والساق ولا تحب بخله ادم بل صدقه
 كذا هذا ولا في حبه ان هذا عضو مقصود بالخلق لمن يصلح الى حلقه لان الحمامه اهم مقصود لمن يصلح اليها
 لا سماع الماد النور به فليد لا يخلو بها الرأس ولا لوجه فاسه حلق الاط والعماءه ونسوى في وجوب
 الخرا بالخلق العمى والسه والطوع والكفر عبدوا الرجل والمرأة والمعد والعارض عريان العارض بامرهم
 عبدوا الكوبه محرمانا حراما على ما هنا وما في الط رفعه لا يجوز للمحرم فلم اظفار لعوله تعالى سم لمصوا
 بهم ولم اظفار من فصا القبريت الله تعالى فصا القبر على الدبح لا بد ذكر مكلمه وموضوعه للرب مع
 الترابي بقوله عز وجل لندروا ايم الله في ايام معلوم ما على ما رزقهم من به الانعام فكلوا مما بها واطعموا
 الناس الفقير لم يعضوا منهم فلا يجوز الدبح ولا بهار بها عراقي القبرين والحرم عموما ذلك ولانه نوع
 ساق اسفاد الامن بسبب الاحرام فحرم العرس له كالنوع الآخر وهو الساق الذي اسفاد الامن بسبب الحرم
 فان لم اظفار لم يورحل من عزه وصروره فله دم لا بهار بها كامل فكل ما لم يمسسه فكل كمار
 كامل وان لم يورحل من يد او رجل فله دم لكل طهر نصف صاع وهذا قول اصحاب الدلايه وقال ابو اذاهم
 لانه اظفار فله دم وجهه وان لم يورحل فله دم اليد كرها لا لا كره من مقام الكل في هذا الساق كما في حلق
 الرأس ولا يحاسب الثلاثة ان لم يورحل من اليد ليس باربع كامل فلا يوجب كفار كامله واماره الاكثر من مقام
 الكل فيقول ان اليد الواحد فدا نصف مقام كل الاطراف في وجوب الدم وما قسم مقام الكل لا يقوم أكثر
 مقامه كأي الرأس ان لم يورحل مع فله مقام الكل لا تمام كأي ربع مقامه وهذا لا يورحل فله كأي مقام
 الكل مقامه لا فله كأي مفا في يورحل الى اظفار البعدن أصلا واما وهذا لا يجوز فان لم يمسسه اظفار من
 الاعضاء الاربعه مفرقه اليد والرجل فله دم لكل طهر نصف صاع في قوله أي حسه وأي نصف
 وقال محمد عليه دم وكذلك لو فله من كل عصب من الاعضاء الاربعه اظفار فله دم عندها وان كان
 يلع حمله فله عسر طهر او تحب في كل طهر نصف صاع من مر الا اذا لم يمسسه الطعام فله دم من ماسا
 وعند محمد عليه دم فله عسر عدا حبه لا عروم عسر العروم والاحساء وان وحسبه وان يورحل عسر اربع
 عدا حبه صعه الاحساء وهو ان يكون من محل واحد وجهه قول محمد ان لم يورحل فله اظفار واحد او رجل واحد
 اعم او حب الدم لكونه اربع الاعضاء المعرفه وهذا المعنى نسوي به الجميع والمسنون الا ترى ايمه اسو بان
 الاربعه بان قطع حبه اظفار مفرقه فله عدا حبه او حبه اربعه اظفار باربعه ان ولا يحصل ذلك بالنسب
 متفرقا لان ذلك من نصير منه فلا تحب به كفار كامله وتحب في كل طهر نصف صاع من حلقه الا ان يلع
 فيه الطعام فله دم من ماسا لا اعمال فوجب عليه الدم لعدم ما في الحياه لعدم اربعه ان ولا يحسب ان
 يلع حبه الدم فان احسار الدم فله ذلك وليس عليه عسر وان لم يمسسه اظفار من يد او رجل واحد ولم
 يمسس فله اظفار منه الاخرى او رجله الاخرى فان كان في مجلس واحد فله دم واحد فله اظفار من اليد او رجل واحد
 تحب لكل واحد من ماسد كراي الله تعالى وان كان في مجلس فله دم في قوله أي حسه وأي نصف
 وقال محمد عليه دم واحد ما لم يمسس الاخرى او حلقه على ايمه فله دم واحد او رجل واحد وحلقه ربع
 رأسه وطب عصبوا واحدا ان عليه لكل حلقه على حلقه سوا كان في مجلس واحد او في مجلسين فله
 واجمعوا كفار الطهر على انه اعمال في يوم الاول وكل في يوم الثاني وسرت في اليوم الثالث ان كثر
 الاول فله كفاره اخرى وان لم يمسس الاول فله كفاره واحد فان وحسبه وان يورحل فله اختلاف المجلس
 كاحلاق الحس وحسب اختلاف المجلس كاحقاد عدا على الحس وعلى هذا اذا قطع اظفار السدس
 والرجل ان كان في مجلس واحد فله دم واحد فله اظفار من اليد او رجل واحد فله دم واحد فله اظفار من اليد

أو رجل دم وإن كان في مجلس واحد وجهه العباس أن التمس أن يغتسل لوصول الأرماع الكامل لأن ذلك مكمل
الحاجة فسكّن الكفار ولم أطافه كل معصاة رعاى على حدة فسندى كفاؤه على حد وجهه الاستعداد
أن يحسن الحياه واحد حظرها لأحرام واحد صعبه ومعلومه ولا يوجب الاضمار واحداً على حلق الرأس ما إذا
حلق الرأس يجب عليه دم ولو حلق الكل يجب عليه دم واحد لا فلاحاً كذا هذا وإن كان في مجلس مجلسه يجب
لكل من ذلك كفارة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف سوا كفارة الأول ولا يغتسل سجدة لم تكفر الأول فعليه كفارة
واحد وجهه قوله أن الكفار يجب عليه حرمة الاحرام وهذا حرمة يعلم أطافه العصور الأول وهذا
المسألة لا تصور ولا يرميه كفارة أخرى ولهذا يجب كفارة أخرى بالأطاف في يومين رمضان لأن وجوبها
في حرمة الشهر حرمانها وصداقها فساد الصوم في اليوم الأول ولا يصور هكذا بالفساد في اليوم الثاني
والثالث كذا هذا أصلاً ما إذا كفارة الأول لا يصح أن يكفّر بالكفار وحل كونه أدب حرمة الاحرام فإذا
هتكها يجب كفارة أخرى حرمانها على كفارة رمضان وفي أن كفارة الاحرام يجب الحياه على الاحرام
والاحرام فاقم فكان كل فعل حياه على حد على الاحرام فسندى كفارة على حد الآن عند اتحاد المجلس يجب
الحياه المتعدد جميعه معمد حكماً لأن المجلس جعل في السرع جامعاً للأفعال المختلفة كما في حياض الخير وسعد
السلامه والأخيار والقبول في السبع وعبر ذلك فإذا احتل المجلس أعطى لكل حياه حكمه بها فعد في الحكم
المعنى ما احتل في كفارة الفطار لا ما ما وحسب الحياه على الصوم بل حرمانه حرمة الشهر وحرمة الشهر
واحدة لا يصر أو مداهم بكم حرمة الا فطار الأول فلا يصل الحث ما سوا أول فطار لا أدى في كفارة فعله أي
الكفار ما سوا ما إذا كرر ما إذا حرمانه الاحرام إذا فعل المحرم عن ضرور وعذر فكفارة أحد الأصا الملايه
والله عز وجل أعلم ولا يكسر طهر المحرم فاقطع منه سطره فطهره لم تكن عليه في إذا كان عملاً لا يجب لها
كأنزله ولا ما أوجب من احتمال الماء فاسهب سحر الحرم إذا ناس فطهره ما سوا أنه لا صبا عليه كذا هذا
وإن لم المحرم أطافه حلال أو محرم أو فطر الحلال أطافه محرم حكمه حكم الحلال وقد كرر ذلك كاه والله أعلم
والله عز وجل أعلم والسرور في وجوب الفدية بالفهم سوا عند جلاء الساقى وكذا أسوى منه الرجل
والمرأ والمقدور العارفين الآن على الفارص مع ما على الفرد لما ذكرنا والله أعلم

في فصل في وأما الذي يرجع إلى نواحي الجناح فيص على المحرم أن يغتسل الدواخي من العسل والتمس
بسبهو والمباشر والجناح فيسجدون الفرح لوقوله عز وجل فمن عرض من الخج فدا الرب ولا يفسد
ولا حلال في الخج فصل في بعض وجوه التأويل أن الرب جمع حاجات الرجال إلى النساء وسلب
فاسسه رضى الله تعالى عنها عما حصل للمحرم من أمرائه فصال يحرم عليه كل شيء إلا الكلام فإن جامع
فمجادون الفرح أبداً ولم يرسل أو فعل أولس بسبهو أو ما من فعله دم لكن لا يصدق حجه أما عند فساد
الخج فلا ذلك حكمه معلى بالجناح في الفرح على طريقتين الأولى أن لا يصدق حجه أما عند فساد
مقصود وقد روي عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أنه قال إذا ناسر المحرم أمرائه فعله دم ولم يروه عن غير
حلاه وسوا فعل ذلك أو ما ساعدنا جلاء الساقى ولو نظر إلى خرج أمرائه من سبهو فأمى فلا ي عليه بخلاف
المس عن سبهو أنه نوح التمس أمى أول من ووجه الفرح أن التمس الخج ما مرأ وصا للسهر فكان
أرسافاً كاملاً أما النظر فليس من باب الإصغاء ولا فصا السهوه بل هو سب لزوع السهر في القلب والمحرم
عنه مجموع مما روع السهوه كالأكل وكر في الجامع الصغرة أن المس سبهو فأمى فعله دم وقوله أمى ليس
على سبل السرط لا يذكر في الأصل أن عليه دماً بل أول من يرسل

في فصل في وأما الذي يرجع إلى الصلوة فيقول لا يجوز للمحرم أن يعرض له قال المالكا قول وعبراً ما قول
عندنا لا المردى المسدى لا أدى سائلاً والكلام في هذا العمل مع في مواضع في تفسير الصلوة ما هو روى في

أنواعه وفي بيان ما يحل اصطفاً للحرم وما يحرم له وفي بيان حكم ما يحرم عليه اصطفاً إذا اعتاد أمّا الأول
فالمصدق هو المنع للوحش من الناس في أصل خلقه أما اعتاده أو تحذيره فلا يحرم على المحرم ذبح الأبل والعمر
وأهم لأهل السبب بعد عدم الامتناع والثوحش من الناس وكذا الذبائح والبط الذي يكون في المسارل وهو
المسمى بالبط الكسري لا يقدم معنى الصيد منهما وهو الامتناع والثوحش فلما لم يكن الذي يكون عسل الناس
و طريقه وصدلو حوده في الصيد منه والجمام المبرول صدوقه الحرا عند طامه العليا وعند ما تلتس
بصد وجه بوله ان الصيد من الوحش والجمام المبرول مباح فلا يكون صيداً كما مضى والبط الذي يكون
في المسارل ولما ان حسن الجمام مباح في أصل خلقه واعتاد الناس العيش منه بالثول والثأنس مع ما
صيدا كالتبعية الأساسية والعامة الأساسية والطوطى ويجوز ذلك حتى يجب فيه الحرا وكذا الأساس في
الخلق قد يصير مباحاً كالابل إذا توجب وليس له حكم الصيد حتى لا يجب فيه الحرا فعلم ان العصر
ما توحش ولا أساساً في أصل خلقه وحسن الجمام مباح في أصل خلقه واعتاد الناس العيش منه
لما روى فكان صيداً لعل الناس في المسارل فان ذلك ليس من حسن الموحش بل هو
من حسن آخر والشك ليس بصد لا تلتس عموماً بل هو مباح سواء كان أهلياً أو وحشياً
لأن الكتب أهلي في الأصل لكن ربما سوحش لما روى فاسه الأول إذا توجب وكذا السور الألهي ليس بصد
لأنه مباح وأما الذي يصير مباحاً روى هشام عن أبي حنيفة أنه من الحرا روى الحسن عنه أنه لا يبيحه
كألهي ويحرمه فإنه مباح مباح فاسه العلب ويجوز وجه روايته الحسن ان حسن السور مباح
في أصل خلقه واعتاد سوحش العلب منه لما روى فاسه العبادات وحسن ولا بأس بقتل العروص والعروس
والفصل والثدي والحلم والرداد والزور لأهل السبب بعد لا يقدم الوحش والامتناع الأري أم ان يطلب
الأساس مع امتناعه منها وقد روى عن حماد بن عيسى أنه كان مردد بين وهو يحرم ولأن هذا الأساس من
المودب المنه بالآدي بالانصاف بالمودب المنصوب علمنا الحرة والعروص وغيرها ولا يسل القمل لا
لأنه صيد بل لأنه مباح من إزالة القمل لأنه مباح من إزالة القمل من إزالة القمل من إزالة القمل فان
فما يصيد سبي كالأرأ السحر ولم يذكر في طائر الزوايه مقدار الصيد وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال
إذا قتل المحرم منه أو قاتله أو طعم كسر وإن كانا أسيراً أو لا تأطعم فمعه من الطعام وإن كان كسر أو طعم
بصيص صاع وكذا لا يسل الحراد لأن ما صيداً لما كونه صيداً فلا يبيحه موحش في أصل خلقه وأما كونه صيداً لئلا
تلا نواله في العروءة لا يحس إلا في الرحي لو وقع في الماء عوب فان عليها يصيد سبي من الطعام وقد روى
عن حماد أنه قال عز حريم حراد ولا بأس به بقتل هوام الارض من العار والحرة والعقرب واختصاص
والخملان وأم حسن وصباح التسل والعصرر ويجوزها لأن السبب بصدل من حرام الارض وكذا القعد
وأس عرس لأنها من الهوام حتى قال أبو يوسف ان عرس من سباع الهوام والهوم السبب بصدل لأنها
لا توحش من الناس قال أبو يوسف في القمل الحرا لأنه من حسن الموحش ولا يبيحه بالآدي
بما فصل في أنواعه وبيان ما يحل للحرم اصطفاً وما يحرم على من كل نوع فعولاً وأنه
الوحش الصيد في الأصل لو كان ربي ويحرم في العري هو الذي يولد في العرسوا كان لا بأس في الأبي العرأ
بمن في العر والبر والبري ما يكون نواله في البري ما كان لا بأس في الأبي البري في البر والعصر فالعصر
لأنه ما صيد العصر اصطفاً للحلال والمحرم جميعاً كولا كان أو عرساً كولا نوله تعالى أحل لكم صيد
العصرو طما به صاعاً لكم والسمار والمراد منه اصطفاً في العصر لأن الصيد مصدره بال صيد صيداً
واسمه ماله في الصيد فصار والكلام بجمعها أحله اصطفاً في العصر ما وأما صيد البر فمباح ما كولا وعبر
ما كولا أما ما كولا فلا يحل للحرم اصطفاً نحو الطي والاربع وجار الوحش ونهر الوحش والمبر إلى

ذكر الصمد بالالف واللام بقوله عروجل لا تعادوا الصمد واتم حرم والا فواللام لا سعر ان الحسن خصوصا
 بعد عدم المعهودم قال تعالى ومن قبله مسكن معبد اخر من قبله ما قبل والها كناية راحته الى الصمد الواحد من
 اللفظ المعروف بلام العر بعد فقد اوجب سبحانه ونهاني بعمل الصمد ملاحقه بطرقه ولا نظيره وذلك هو المل
 من حسب المعنى وهو القصة لا المل من حسب الظاهر والصور لان ذلك لا يجب في صمد لا نظيره ل الواجب فيه
 المل من حسب المعنى وهو القصة بلا حلا في مكان صرف المل المذكور عمل الصمد على العموم اليه يخصه
 من ما سألوه عموم الاتية والعمل بمعوم اللفظ واجب ما يمكن ولا يجوز تخصيصه الا للمل والسائر من مطلق
 اسم المل بصرفه الى ما عرف ملاقي اصول السمع والمل المتعارف في اصول السمع هو المل من حسب
 الصور والمعنى اذن حسب المعنى وهو القصة كائن صفات المتعارف فان من انما على آية حطه بامر حطه
 وان ابلغ عليه عر صائر القصة فاما المل من حسب الصور والقصة ولا نظيره في اصول السمع بعد الاطلاق
 بصرفه الى المتعارف الى المعنى والملاقي له سبحانه ونهاني ذكر المل مكررا في موضع الا انما قد سأل واحد او اثنان
 اسم مسرله مع على المل من حسب المعنى ومع على المل من حسب الصورة والمل من حسب المعنى راد من الاتية
 فبالا نظيره فلا يكون الا حرم اذا اذ المسرله في موضع الا انما لا عموم له والرائع ان الله تعالى ذكر عباداته
 الحكيم ومعنوم ان الصمد له اعما سرط فيما يحتاج فيه الى النظر والنامل وذلك في المل من حسب المعنى وهو
 القصة لانها عن الصفات عن العاقل والمقصود من الامر على الوسط فاما الصور فسامه لا يضر الى الصمد
 واما قوله تعالى ان العم فلا سلم ان قوله تعالى من العم مخرج تفسير المل وسامه من وجهين أحدهما ان قوله
 سرا من قبل ما قبل كلام ام نفسه بعد انما من عروجه بعد لكونه مبدأ وحدا وقوله من العم يحكم بدوا
 عدل مسكن هذا بالغ الكيفية على استعماله على عروجه العبر المل لا به كارجع الى الحكيم في عموم الصمد
 المثل رجع الى المعنى في عموم الهدى الذي لو حذ ذلك العبر من القصة فلا مح ل قوله مل ما قبل من نوطا وقوله
 عروجل من العم مع اسما الكلام صمد هو الاصل الا اذا قام دليل وان يدوحب الرطب بعد والباقي أنه
 وصل وقوله من العم وله يحكم به دواعي مسكن هذا بالغ الكيفية وقوله عروجل أو كمار طعام مساكين وقوله
 عروجل أو عدل ذلك صامح مل اخر أحدا لا سيما البلا به لا أدخل حرف العبر من الهدى والأطعام وبين
 الطعام والصلام ولو كان قوله من العم تفسير المل لكان الطعام والصلام ملائحول حرف أو هما وبين
 للعم فلا فرق بين التعم والباقي في الذكر فان قال الى اخر من قبل ما قبل طعاما أو صامحا أو من العم هذا لان
 التعم في التلاو لا نوجب التعم في المعنى ولما لم يكن الطعام والصلام ملائحول دل ان ذكر العم لم يخرج
 مخرج التفسير للمل ل هو كلام مسدأ عر موصول المراد بالاول وقول جماعة الصحابة رضي الله عنهم يحمل على
 الاحكام من حسب القصة يوفيان الدلائل مع ما ان المسئلة بحلها من الصمدية رضي الله عنهم روى عن اس
 عباس مل ذهب الى حقه وان يوسف فلا يجمع قول العيص على العيص وعلى هذا مني اصحاب مكان
 الاصابه في التعم صمد هو الا الواجب على اهل القصة وانها تختلف باختلاف المكان وعند محمد والسادى
 الواجب هو النظر ما يحكم الحكيم أو اسدا فلا يعرفه المكان وقال السافعي بعموم عكاه أو عى وا عر سدد
 لان العبر فيهم المسئلة كات في اصول السمع مواضع الاسئلة كات في اسئلة سائر الاموال ومنها ان
 القام يدل عن الصمد عند افعوم الصمد بالتواهم وسرى بالتواهم طعاما وهو مذهب اس عباس وجماعه
 من السابق وعن اس عباس رواه اخرى ان الطعام يدل عن الهدى بعموم الهدى بالتواهم بعموم الهدى
 الهدى طعاما وهو قول السافعي والصحيح قول لان الله تعالى جعل جميع ذلك خرا الله بقوله عروجل خرا
 مل ما قبل من العم الى قوله أو كمار طعام مساكين فلما كان الهدى من حسب كونه خرا مذهب الصمد انما
 في صمد أو سائر على احاديث القولين كان الطعام مل ولان صمد لا مل له من العم اصحابا الطعام به صمد الصمد

لا خلاف فكذلك ما به من لا لا تنعمه متفق عليه للامس من جمعا ومساها كعار حرا الصد على الصير كذا
 روى عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو مذهب جماعة من التابعين مثل عطاء والحسن وارايم وهو قول
 أصحابنا وعن ابن عباس رواية أخرى أنه على ريب الهدي في الطعام ثم الصيام حتى لو وجد الهدي لا يجوز
 الطعام ولو وجد الهدي أو الطعام لا يجوز الصيام كان كعار الطهارة ولا يفطار ثم اعلى الترتيب دون التبر وأصح
 من اعتبار الترتيب عاروي أن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم حكوا في الصبح لما ولم يدكروا غير ذلك أن
 الواجب على الترتيب ولأن الله تعالى ذكره في آية الأضحية وحرق أو أذاب كرفا سدا لأضحية راد
 به الصير لا الترتيب كقوله عز وجل في كعار التمس فكذلك به الطعام غير ما كان في وسط ما لم يمسكون
 أهلكم أو كسومهم أو غير ذلك وقوله تعالى في كعار الحلق فذهب من صام أو صده أو سئل وغير ذلك هذاهو
 الحفصة الأبي موضع قام الله ليل حلقها كقوله الخمار يريد كرفها أو على أراد الزاوي ومن ادعى حلقا
 الحفصة ههنا بعلته الدليل ثم إذا أسار الهدي فإن تلف منه الصد فذهب بها وان لم يبلغ منه ولم يبق من
 ذهبها وان لم يبق من ذهبها وان أسرى بغيره الصد فذهب بالذهب أو غيره سح سها وذهبها
 أخرا فان أسار سرا الهدي وفصل من منه الصد فإن بلغ هذين أو أكثر أسرى وإن كان لا يبلغ هذين أو
 باخرا من سها صرف الفاضل إلى الطعام وإن سها كان صد الصبر العادي لا يبلغ فيه هذان وإذا حلف في السن
 الذي يجوز حرا الصد فالأصح أنه لا يجوز إلا ما يجوز في الأصحبه وهدي الشبه والغران والاحصاء وقال أبو
 يوسف ومحمد يجوز الحرفة والعاني على قدر الصد وأحضا عاروي عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم أهم
 أو حوا في الترتيب حمر وفي الأرب عفا فوالا في حصة أو أطلاق الهدي بنصف إلى ما تصرف إلى سائر
 الهدايا المطلقة في القرآن ولا يجوز دون السن الذي يحرق في سائر الهدايا وما روى عن جماعة من الصحابة حكاه حال
 لا يجوز له فصل على أنه كان على طرفي النعمه على ابن عباس رضي الله عنهما بما جعلهم فلا يفسل قول بعضهم
 على بعض الأصناف دليل الترحيح ثم اسم الهدي يقع على الأبل والغنم والعمر على ما يباعها بدم ولا يجوز دبح
 الهدي إلا في الحرم لقوله تعالى هذان بالنعمة ولو جاز دفعه في غير الحرم لم يكن له كونه نوعه النعمة معنى وليس
 المراد منه بل نوع من أنواعها وهو الحرم وذلك لأن النعمة على أن من حلف
 لا عرف على ما بالنعمة أو المسعد الحرام فهو يعرف ما يجب وهو كقوله تعالى فلا تنزلوا المسعد الحرام
 فذهبناهم هذان المراد منه الحرم لأنهم صواحد الآية المذكورة عن دخول الحرم وعن ابن عباس رضي
 الله عنهما أنه قال الحرم كله مسعد ولأن الهدي اسم لما يهدي إلى مكان الهدى أي على أنها ومكان الهدى
 الحرم لقوله تعالى ثم يحلبها إلى الثب المسن والمراد منه الحرم وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في كلها
 مخرج وطاع مكة كلها مخرج ولو دبح في الحلب لا سقط عنه الحرام بل يذبح إلا أن يصدى بدمه على الثمرا على كل
 قدر منه نصف صاع من زعفر على طرفي النعمه عن الطعام وإذا دبح الهدي في الحرم سقط الحرام عنه
 نفس الذبح حتى لو هلك أو سرق أو ضاع نوحه من الوجوه شرح عن العهد لأن الواجب هراقة الدم وإن
 أحار الطعام أسرى بغيره المسعد طعاما ما طعم كل مسكن نصف صاع من زعفر أو أقل من ذلك كقوله كعار
 العين وقوله الأدنى ويجوز الطعام في الأمان كلها عدا ما عدا ما عدا لا يجوز إلا في الحرم ولا يجوز الذبح إلا في
 الحرم نوسعه على أهل الحرم ولأن قوله إلى أو كعار طعام مسكن مطلق عن المكان ومن الطعام على الذبح
 عني التوسعة على أهل الحرم فدا طلقا فما عدا ذلك ولا إراقة لم يفعل في ههنا وأخبار عرفت في
 بالسرع والسرع ورد في مكان محرم من أوزمان مخصوص فبمع مورد السرع مسعد كونه هراقة في المكان
 الذي ورد السرع كونه هراقة وهو الحرم فاما لا طعام ففعل في ههنا لا يفسد ما بالاحسان إلى الهدايا
 ولا يفسد كونه في ههنا كالا يفسد برمان ويجوز في الأمانه والعلم لما ذكر في كتاب الكفارات ولا

بحور ما بل ان اكل ساس لحا الهدي ولوا اكل ساسه فلهه ما اكل ولا يحو دفعه ودفع الطعام الى ربه
 ووندونه وان سعلوا ولا الى والده وولدوا له وان سعلوا ولا يحوروا كاه وغور دونه الى اهل بيته في قول اني
 حقه وحده ولا يحو في قول اني يوسف كافي صفة العار والصدقة المندورة الى ما ذكره في كتاب الركا
 وان احاد الصيام اسرى بغيره احد طعاما وصام اكل نصف صاع من روماء عدا وهو قول ابن عباس
 وجماعه من التابعين مثل ابراهيم وعطاء وخاهد وقال الساجي الصوم لكل من دونهما والصدقة قول الماروي عن
 ابن عباس رضي الله عنهما انه قال الصوم عن كل نصف صاع يوما مثل هذا لا ربح الا احادهم عن الصاع
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم فان فصل من الطعام اقل من نصف صاع فهو باختيار ما يصدق به وان
 ما صام عنه يوما لا الصوم به من يوم لا يحور ويحور الصوم في الايام كلها الا خلاف ويحور مساعا ومعه ما
 له وله الى اربعة ذلك صام ما مطلقا عن المكان وصحة الساجي والتعريف وسوا كان الصدقة ما يוכל فيه
 او يحالا ويكل فيه صديقا كان حرما والاصليا على المحرم كالصاع والعلب وساع الطير ويطلق في صفة
 لو كان ما كثر اللحم له يوم قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم التي تحرم من فله منكم بمعاد اخر
 من ما بل ان السهم عرأه لا يحاور به دما في طاهر الزاوية ذكر الكرخي انه لا يبلغ دما ليعق من ذلك بخلاف
 ما كثر اللحم فانه يحسب فيه باله ما يلعق وان لعل فيه من اواكر وقال في رجب فيه باله ما يلعق
 كافي ما كثر اللحم وجه قوله ان هذا المصدح من باله والمقصود بالهمة كثر في صفة كذا كثر ولما
 ان هذا المصنوع انما يحسب به من حسابه صدم من حسابه صديلا ويصدق فيه كثره على لحم الساجي
 بل لحم الساجي يكون حراما بغيره ولا يحاور به دما بل بعض منه كذا ذكر الكرخي ولا يحرا وحسب باله ما يلعق
 عال ولا يحاور به دما كثر السهم في الاطهار وقد سرح الخواص بما ذكره فهو سوى في رجب اخر ما يلعق
 الصدقة المندوبة والماند وهو ان يلعق صديقا من صدم على آخر يوم انه يحسب لكل صديقا على حد وهذا
 قول ساسه الدنيا وعامة الصحابة رضي الله عنهم وعن ابن عباس انه لا يحرا على الماند وهو قول الحسن وسرخ
 وارايم واحصوا ماله عالي وعاد فيهم الله منه حل حرا الماند الا عام في الاخرة من الكفار في الدنيا
 ولما ان قوله تعالى ومن فله منكم بمعاد اخر ما يلعق من اللحم ما يلعق في كل من فله من فله وحسب باله
 في كل من كافي قوله تعالى ومن فله منكم بمعاد اخر روجه ومنه ووجه مسأله الى اهل بيته ويحور ذلك وأما قوله
 كافي وعاد فيهم الله منه فله ان الله تعالى نعم من الماند وليس فيه ان « من فله بمعاد افضل الله نعم
 منه بالكفار كذا قال بعض اهل التأويل من فله الله بالكفار في الدنيا والماند في الاخرة على ان الوعد
 في الاخرة لا يفي وحسب باله في الدنيا كما ان الله تعالى له حله في الدنيا من الله ورسوله حرا لهم في الدنيا موله
 اعماحرا الذي يحارون الله ورسوله وورث في الارض فسادا ان سفلوا وصدوا الا انه قال عروء ل في
 آخر هذا لك ثم حري في الدنيا ولهم في الاخرة عذاب عظيم ومنهم من صرف تأويل الآية الكريمة الى اسهل
 الصمد فقال الله عروء ل عباد الله عذاب في الجاهل في اسهلهم الصمد اناب ورجع عما اسهل من
 من الصمد ومن عاد الى الاسهل من فله الله ما يلعق في الاخرة به يقول هذا اذا لم يكن من الباقي والماند
 على وجه الرقص والاحلال فاما اذا كان على وجه الرقص والاحلال لا حرامه فله حرا واحد اسهلها
 والماند ان يرمه لكل واحد من مادم لان الواحد ليس الا به الرقص ومنه الرقص لا يلعق ما احكم لانه
 لا يصح حلالة ذلك وكان وجودها والعدم بعينه واحد الا هم اسهلها واولا لا يحب الا حرا واحد لان
 الكل وقع على وجه واحد فاسه الا فلا في اجماع وسوى ما وجدوا خطأ وذكر والماند عند عامة
 العلماء وعامة الصحابة رضي الله عنهم وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه لا يحار على الخاطي وقال الساجي
 لا يحار على الخاطي والساجي والكلام في المسئلة وانما انما الله في باد كراهية عدم ان الكفارة عاتج

[illegible]

بدلالة لا نه نوع غير نص على اصطلاح وان آراء المدلول بدلالة فعله فعله الحرام عند أصحابنا او قال الساق
 لاحراما عليه وجه قوله ان وجوب الحرام معلق بسل السقوط بوجد وانما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال الدال على الذي كعاهه وروى الدال على الحركه كعاهه والدال على السر كعاهه فلهذا هو الحديث نصي ان
 يكون للدلالة حكم الفعل الا ما حصل بدليل وروى ان انا ما روى الله عنه سئل على حار وجس وهو حلال فله
 وأما ما روى من انهم من اكل ومنهم من اكل ما روى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال صلى الله عليه وسلم
 هل اسرم هل استم فقالوا لا فقالوا انا لو ان الحكم يحلف بالاغابة والاسرار والام نكر لفحص عن ذلك
 معنى ودل ذلك على حرمة الاغابة والاسرار وقابل على وجوب الحرام وروى ان رجلا سأل عمر رضي الله عنه
 فقال اني اسرم الى طسه فيها صاحبي قال عمر عبد الرحمن هو وروى الله تعالى عنه افعال ما روى فقال
 اري عليه ما فقال عمر رضي الله تعالى عنه وانا اري مثل ذلك وروى ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن
 صاحبه فقال عن ذلك عليا وان عباس رضي الله عنه ما حكى ما عليه بالعهه وكذا حكم عمر وعبد الرحمن رضي
 الله عنهم ما يحول على القهه ولا ان المحرم قد اسلم السد ما حرامه والدلالة ان لا الامن لان من الله في حال
 صدر به وبطه يكون بوجهه عن الناس وفي حال عمر ونومه يكون ما حرامه عن الناس والدلالة ان لا
 الاحتيا بدول الامن فكيف بدلالة في بار له الامن كالاتحاد ولا ان انا والدلالة والاسرار نسب الى التسلسل
 و ومعنى هذا التسلسل لكونه لا الامن وانه يحظر الاحرام فاسه ذهب السكك ويحذف ولا يمان
 من الصده عن التعرض بمقتضى الاحرام والقرم ذلك صار به الصده لا ما من به فاسه المودع اذا دل سارفا على
 سرقة الوده ولو اسحق ما عزم من محرم سكتا السدح صلتا فاعاره ما بدع به الله سد ولا حراما على صاحب
 السكك كداد ومحمد في الاصل من المناسخ من له في ذلك فمستلزم ان كان المسعر موصول الى فعل الصده
 بعد لا يصح وان كان لا موصول اليه الا ذلك السكك يصح المعز لا به سكر كذا دل وبطه هدا ما دل وان عزم ما
 رأى صداؤه فوس أو سلاح مثل به ولم يعرف ان ذلك بأي موضع فله محرم على سكتة او على فوسه فاحده
 فعله به ان كان محذره ما دله عليه عما فعله به لا يصح الدال وان لم يجد عزمه ولا يحصل لمحرم كل
 ما دعه من الصده ولو لمع من المحرم والحلال وهو غيره المسه لانه بالاحرام حرج من ان يكون أهلا لتدكا
 فلا تتصور منه ان كان كالحومى ادح وكذا الصده حرج ان يكون محلا لدع في حقه له وله تعالى وحرم
 عليكم صيدا البرامه حرما والقرم المصا الى الاعيان بوجوب حره وحما عن حلبة الصدف من فاكتر من
 المسه ويحرم الامهاس والصرف الصادر من عدا لاهل وفي عزمه يكون مله ما بالعدم فان كل المحرم المتنازع
 منه فعله الحرام وهو مضمون قول ان حقه وقال أبو يوسف وجدوا الساق حرمهم الله تعالى لمن عله الا
 النوبه والاسفار ولا حلال في أهله كا عزم لا يرمه الا النوبه والاسفار وحده ولهم ما به كل مسه ولا
 يرمه الا النوبه والاسفار كالأول عزم ولا يرمه رحمه الله تعالى انه سأل حرمه واهله يرمه
 الحرام وبيان ذلك ان كونه مسه لعدم أهله والمحل وعلم لاهله والمحل مسه بالاحرام فكيف كان
 الحرمة بعد الواسطه صافه الى الاحرام اذا انك مقتدر منك يحظر احرامه واهله الحرام بحلال ما اذا انك
 محرم آحراره لا يحل عله حراما على لان ما كنه ليس خطووا حراما له لخطووا احرام عزم ولا يحل له لا يحل
 لعزم محرما كان ارحلا لا صلتا وقال الساق يحل لعزم كنه وجه قوله ان الحرام لمكان انه صده له تعالى
 وحرم عليكم صيدا البرامه حرما وهو صده لا صده عزم فصرم عله لا على عزم ولان حرمة لكونه به
 لعدم أهله ان كانا ومحلها فصرم عله وعلى عزم كدنه الحومى هذا اذا أدى الحراما كل ما مانا ان كل
 فعل اذا الحرام بعدد كالعاصي في سرحه محصر الله ما وى ان عله حراما واحدا لا يحل له ان ما كل في
 الحرام وكرامه دورى في سرحه محصر الحرامى انه لا رواه في هدا المسله فهو وان سأل يرمه حراما آخر

و يجوز أن يقال يستباح لأن وسوا نولي صدقة أو سحر من الحرم بأمر أو يرى صدقة أو أرسل كلبه
أو بار به المعلن أنه لا يحل له لأن صدقة غيره بأمر صدقة معي وكذا صدقة الباري والكلب والسهم لأن فعل
الاصطاد منه وإعادته آله الاصطاد والفعل لم يجعل الآلة لآله ولا لآله ولا جعل للحرم كل صدقة اصطاد الخلد
لنفسه صدقته الملبسة وقال داود بن علي الأصمعي لا يحل ولا يملك ما يملكه بين الصيادين رضى الله عنهم وروى
عن طلحة وعبد الله ومعاذ وجابر وعنه في روايته أنه يحل وعن علي بن الحسن وعنه في روايته أنه لا يحل
وأصح هؤلاء أن يوجهوا إلى وجوب عليكم صدقة الرماة من حرما حر أن صدقته محرمة على المحرم مطلقا من غير
فصل من أن يكون صدقة المحرم أو الحلال هكذا قال ابن عباس والآلة هي أنه لا يحل للسان تصد ولا أن يأكله
وروى عن ابن عباس رضى الله أن الصبي رحا أهدي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لحم حمار
وحسن وهو الأنوار أو يود أن يرد فرائى النبي صلى الله عليه وسلم في وجهه فراه فقال ليس بأحد علف ولكن
حرم وفي روايته قال لو أنا حرم قتلنا من وعرض ربه أن يرمي أن النبي صلى الله عليه وسلم هي المحرم عن لحم الصد
مطلقا ولو أماروى عن أبي مسعود رضى الله عنه أنه كان حلالا ولا يملكه محررون فسد على حمار وحسن ففعله
فأكل منه بعض أصحابه وأبى البعض فسألوا عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم أعاها طعمه أط كره الله هل معكم من لحمه منى وعن جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لحم صدقة الرخا لكم وأنتم حرم ما لم تصدوه أو صاد لكم وهذا نص في الباب ولا حجة لهم في الآلة لأن ما
يحرم من صدقة الرخا لا يحرم لحمه بل وهذا لحم الله يذوقه وليس بصدقة منه لا لعدم معنى الصد وهو لا سماع
والروح على أن الصدقة الحقة صدروا غاطس على المص في حمار أو ما حدث الله من صدقة وهذا خلاف
الرواية عنه عن ابن عباس رضى الله عنه روى في بعضها أنه أهدي إليه حمار أو حسان ذكرى مالك وسعد بن
حبر وعنه عن ابن عباس فلا يكون حجه وحديث ابن عباس يجوز على صدقة صدقة أو غيره بأمر
أو بأمره أو بدله أو بأمره بغيره أو بالليل كأيها وسوا ما إذا لخل لنفسه أو لأخرى فله أن يكون بأمره عذبا
وقال السدي إذا صدقه له لا يحل له أكله وأصح ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال صدقة الرخا لكم وأنتم
حرم ما لم تصدوه أو تصد لكم ولا حجه له فله لا يصير صدقاته إلا بأمره وهو يقول والله أعلم وأما حكم الصد
إذا خرج المحرم فإن خرج حراما خرج من صدقة الصد وهو المسمع للمحرم أن يقطع رجل طي أو حمار طار
فعله الحرام لأنه لا يملكه حبس حرجه من صدقة الصد فله أن يخرج حرجه من صدقة الصد فله أن يخرج حرجه من صدقة
ما تنقصه الحرجة لو حرم ذلك العذر الصدقات المملوكة الحرجة ويرى الصدقات لا يملك الحرام لأن
الحرام يحل بالآخر من الصدقة وبالأفعال لا من أن لا يملكه لكن يتخلف ما إذا خرج آدميا فله مملوكة
حرجه ولم ينس لها إرثه لا يملكه عليه لأن الصدقات حالها حال الصدقات لا حل الشيء وقد ارتفع فإن رضى صدقة
خارجة فكفر عنه ثم رآه بعد ذلك ففعله كفار أخرى لا يملكها كفار الحرجة أو رفع حكمها وحلها كان لم يكن
وقوله الآن أسدا فصبت عليه الصدقات لكن صدقته حرجه لأن ذلك الحرجة هذا خرج معناه أمره فلا يجب
من أخرى فإن خرج ولم يكره ثم رآه بعد ذلك ففعله كفار أخرى لا يملكها كفار الحرجة أو رفع حكمها وحلها كان لم يكن
أن يكره من الحرجة ما كان منه صدقة واحدة وقد كرهناكم في محصر الإمكانات صدقة الحرجة الأولى أي
بكره صدقاته من صدقات الحرجة لأن ذلك الصدقات قد حرجت عليه صدقاته من أخرى ولو خرج صدقة
فكفر عنه وسئل أن عوب من ما أسراه الكفار التي إذا هالاه أن أدى الكفار من وجوب الكفار الكفار لو حرج
من الوجوب وأنه حار كذا خرج أسدا حقا فكفر عنه من ما أسراه الكفار لو حرجها فلما كذا هذا وان تنف
رأس صدقة أو قطع من طي ففعل وعاد إلى ما كان أو صرف على من طي فأنصب ثم أرفع ما فيها قال أبو حنيفة
في من ألقى إليه لا يملكه إذا لم يملكه عنه في غيره وقال أبو يوسف سمعته عليه صدقة وجهه قوله أن وجوب

في فصل ١٠ وصل في ذمات من المحرم والحلال جميعا وهو حظوران المحرم فذكرها بقول وبالله ومن
يخطوران المحرم نوعان نوع رجع الى الصمد ونوع رجع الى الناس اما الذي رجع الى الصمد فهو انه لا يعمل
فصل صمد المحرم للمحرم والحلال جميعا الا المودات المسببة بالادنى سائلا وفيه تنادى في صمد الاحرام والاصل
وه قوله تعالى اولم يروا انما احرما آباءهم وله تعالى انما الناس امم واحدة والاشقاء الصمد واتهم حرم وقوله تعالى
وحرم عليكم صمد الزمادهم حرما وهذا مباحل صمد الاحرام والمحرم جميعا لانه تعالى احرما اذا دخل في الاحرام
واحرما اذا دخل في المحرم كما ان المحرم اذا دخل محراما لم يدخل محراما واخرى اذا دخل في المحرم اذا دخل
في المحرام والحرام وهو قوله الساعري في عاصم رضي الله عنه

فلان ابن فلان اذا ما حرما * ودعا لهم ارملة محدولا

الخلفه حرما أى في الشهر الحرام وإنما كان محركا لكن المشرق في محل إلى يومئذ لم يأت إلا أن
الدخول في الشهر الحرام ليس عراد بالاجتماع لأن أحد الصديقين في الشهر الحرام لم تكن محظورا ثم قد
الاسهر الحرام في الدخول في الحرم والاحرام مراد بالاجتماع لا بالاجتماع بل بالاجتماع وهو الذي صلى الله عليه وسلم
إلا أن مكة حرام حرمة الله تعالى يوم حلت السموات والأرض لم تكن لأحد ولا لأحد ولا لأحد ولا لأحد ولا لأحد ولا لأحد
أحلب في ساعه من مزار ثم عادت حرما إلى يوم القيامة لا يحل حلالها ولا أحد صهرها ولا يصر صهرها
والاستدلال به من وجوه أحدهما قوله مكة حرام والثاني قوله حرمة الله تعالى والثالث قوله ولا يحل لأحد
أدى والرابع قوله ثم عادت حرما إلى يوم القيامة والخامس قوله لا يحل حلالها ولا أحد صهرها ولا يصر
صهرها فإنه في صهر الحرام ولله الحرام محرما كان السائل أو خلا لا لقوله تعالى ومن قبله منكم معصدا خيرا
مثل ما قبل وهو ما هو في صهر الحرام وهو أن يحل له صهره فان بلغه هذابا إلى أن يرى ما هذابا
أو طعما إلا أنه لا يجوز الصوم فكذلك في الأصل وهكذا في العاصي في سره حصر الطهارة في حكمه حكم
صهر الحرام إلا أنه لا يجوز فيه الصوم وذكر العذرة في سره حصر الكرخي أن الإطام بحري في صهر
الحرام ولا يحري الصوم عند اجتماع البهائم وعند فرجى وبه أحد الصديقين في الهدى رواه وحده قول
رفاه عصاره في الاحرام لأن كل واحد في الصفايح يحفظ الله تعالى في يحري الصوم في أحدهما كذا في
الأمر (ولما) الفرق بين الصديقين والصفايح وهو أن صفايح صهر الاحرام وحل في رجوع إلى الفاعل
لأنه وجب حرا على حصة على الاحرام فلهذا من صهر الحرام فاعا وحل في رجوع إلى الفعل وهو وجوب
أما الحرام فلهذا حرمة الحرام فكان غيره صفايح سائر الأوال وصفايح سائر الأموال لا يدخل فيه الصوم كذا
هذا وأما الهدى فوجه رواه عندهم الحوان ما ذكرنا أن هذا الصفايح صهر سائر الأموال لأن رجوعه إلى
في الفعل ولا يجوز فيه الهدى كذا في سائر الأموال إلا أن يكون فيه مدو حاصل فيه الصديقين في
الطعام وجه أنه الحوان صهر صهر الحرام له صهر الصفايح والأوال وصفايح الأفعال أما صهر صفايح
الأموال فلهذا كذا وأما صهر صفايح الأفعال وهو صهر الاحرام فلهذا صهر صفايح صهر صهر صهر صهر
أنه لا يدخل فيه الصوم أعصار الله الأموال ويدخل فيه الهدى أعصار الله الأفعال وهو الاحرام فلهذا صهر صهر صهر صهر
بالقدر الممكن إلا أن يكون القول بالعكس ولأن الهدى مال فكان غيره الإطام والصوم ليس مال ولا فيه معنى المال
فأمره ولو فعل المحرم صهر في الحرم له ما على الحرم إذا فعل صديق الفعل وأما صهره لا يحل الحرم في وهذا
استصفاح رآه أن يارمه كفاريا لوجود الحرام على صهر صهر الاحرام والحرم فاسه الفارس إلا أن
استصفاح أو حوا كفار الاحرام لا عبرة لحرمة الاحرام أقوى من حرمة الحرم فاستصفاح أقوى الأصعب
وبأن أن حرمة الاحرام أقوى ووجه أحداهما حرمة الاحرام بطلانها في الحرم والحل حرام حتى حرم
على الحرم الصديق الحرم والحل حرام وحرمة الاحرام لا بطلانها في الحرم حتى صار له الاستدلال الأصعب

لصدا الحرم انما خرج الى الخلل والافاق ان الاحرام يحرم الصدوع عما كرام من محتويات الاحرام والحرم
 لا يحرم الا الصدوع وما يتصل به الصدع من الخلل والخرق والبالي ان حرمه الاحرام لازم حرمه الحرم وحرمة
 لان المحرم يدخل الحرم لاحله وحرمة الحرم لا يلزم حرمه الاحرام وحرمة الاحرام ادنى
 فليست الادنى بخلاف البارز لان عنه كل واحد من الحرم من اعلى حرمه احرام الخلع وحرمة احرام
 العمر اقل الا ترى انه يحرم احرام العمر ما يحرمه احرام الخلع وكان كل واحد منهما أصلاً لا يمتنع
 احدهما صاحبه ولو اسر له لالا في كل صدق الحرم في كل واحد منهما نصف فانه نواه كتر من
 ذلك نعم الصداق من عندهم لان صفاً صدق الحرم يحل في الخلل وهو حرمه الحرم فلا يمتنع
 الفاعل كصفاً ما والاموال بخلاف صفاً صدق الاحرام فان اسر له يحرم وحل في المحرم جميع الصفا
 وعلى الخلل النصف لان الواجب على المحرم صفاً الاحرام لما لا بد من ان لا ينظر أو الواجب على الحلال
 صفاً المحل وأنه مصرى وسوا كان سر هذا الخلل من يجب عليه الحرام أو لا يجب كالدخول والصفاً
 على الخلل بقدر ما يخصه من القيمة لان الواجب عليه صفاً المحل فسر في حقه السرطان الذي يكون من
 أهل وجوب الحرام ومن لا يكون من أهله في محل حلال فإذن صدق الحرام في الخلل صدق الحرام وعلى
 البارز حر أن لا الواجب على الخلل صفاً المحل والواجب على المحرم حر الحرام وانما حر على احرام
 فله حر أن ولو اسر له حلال ومعه ودون في كل صدق الخلل لما الحرام وعلى المنكر حر كامل وعلى
 القاتل حر أن لما القاتل صاد حلال صدق الحرم فله لال آخره في الذي كان في حر كامل وعلى
 القاتل حر كامل أما القاتل فلا بد له لانه لا يفتى صدق الحرم حسنة وأما لما دلال الصفاً فدو حبه
 ما صفاً وهو أحد ثلثه الامم عليه لا احدوا به صدق الحرام صفاً المحل فله لال الصفاً فله لال الصفاً
 الارسال الفاعل فمعه رفق بالامم سار كانه ما به وهذا بخلاف المعصية انما المصلحة اساس في هذا المص
 انه لا يجب الا صفاً واحد يطلب المصالح أهمها لان صفاً الصفاً صفاً المحل وليس به معنى الحرام لانه
 حب حرامات المحل الواحد لا ما به الا صفاً واحد و صفاً صدق الحرام وان كان صفاً المحل لكي
 به معنى الحرام لانه يجب حمانته الى حرامان يجب على القاتل والحد والحدان رجع على اتان فالصفاً
 اما على أصل أن حسنة فلا يمكن لانه رجع عليه في صدق الاحرام عنده فكذلك صدق الحرام والجميع أن التان
 فون على الا حد صفاً كان بقدر على اسقاطه بالارسال واما على اصلها فما فصاح الى العرفين صدق الحرام
 والاحرام لا ما جافا في صدق الاحرام لانه رجع ووجه العرفين أن الواجب في صدق الحرام صفاً المحل في رجع
 الى المحل و صفاً المحل يحل الرجوع في الصفاً الواجب في صدق الاحرام حر فله لال المحل لا يرى
 انه لا يملك الصفاً الصفاً وان كان حر فله لال رجع به على عو ولو كان حلال حلالاً على صدق الحرام وادول
 يحرم ما صفاً على ابدال في قول أصحابنا لسلامة وعداها وأهم وذلك فرفع على ابدال الحرام فمدوى عن ابي يوسف
 مثل قول فرفع وعلى هذا الاختلاف الا تم والمسروحة قول فرفع احرام الاحرام وهو اعراس جميع دون
 كل واحد منها حسب طهره الا فمفلسه لاله في الاحرام بوجوب الحرام كذا في الحرم ولما عرفت بينهما وهو
 ارسان صدق الحرم يحرم حرمي صفاً الاموال لانه يحل في رجع الى المحل وهو حرمه الحرام لما في رجع
 الى القاتل والاموال لا ضمن لاله من عو وعداها ما مأساً عا لكون لاله والاسار والامر حرام لاله
 من باب المعافاة على الامم والعداوة وعدو الله تعالى ولا ما ونوعاً على الامم والعداوة ولو ادخل صفاً المحل
 الى الحرام وحب ارسانه وان دعه فله الحرام ولا يجوز معه ودل الفاعل بخوريه وجه قوله أن الصد كان
 ملكه في المحل وادعاه في الحرام لا يجوز والملكه فكان ملكه وتما فكان لا يمتنع ولما أنه لما حصل الصد
 في الحرام وحب بول العرف من له رعا حرمه الحرام كالأحرام والصدق به وذكر جميع في الأصل وذلك لا بد

[illegible]

منه في حرابه كان له ذلك لأن الكراهة في حق الأكل حاصه وكذا إذا قطع مصر الحرم حتى ضمن قسمه نكر له
الاتتماع به لأن الاتتماع به يؤدي إلى استئصال مصر الحرم على ما ينافي الصدق ولو أسرا إنسان من القاطع لأنكر
له الاتتماع به لأنه ما ربه عندا قطع الماء عنه والله الموفق

فصل في رجوع إلى الباب فكل ما يربطه عما لا يسهل الناس عاد وهو رطب وجله الكلام
وهو أن باب الحرم لا يجوز أن يكون عما لا يسهل الناس عاد وإما أن يكون عما يسهل الناس عاد فإن كان بما
لا يسهل الناس عاد 'باب يسهل' وهو رطب فهو حطو القلع والقتل على المحرم والخلال جميعا نحو الحسن
الرطب والبصر الرطب إلا ما فيه ضرر وهو الأذخر فإن قلعه إنسان أو قطعه فعليه وجهه لله مائة سوا كان
محرمًا أو حلالًا بعد أن كان محطًا بالسراخ والأصل فيه قوله مائة أو لم يروا أن أحطوا حرما أمّا أحذر الله تعالى
أنه جعل الحرم أمّا مطلقا فبعض العمل ما يسهل له إلا ما قد يسهل ويدل على ذلك ما عليه وسلم إلا أن
مكة حرام حرما الله تعالى إلى قوله لا يحل حلالها ولا يفسد حرما من عن احتلال كل حلي وعصا كل
سحر وصري على عمومها إلا ما خص بدليل وهو الأذخر فإنه روي أن النبي صلى الله عليه وسلم لما كان الخدي
إلى قوله لا يحل حلالها ولا يفسد حرما فقال العباس رضي الله عنه الأذخر ما رسول الله فانه ما عا لاهل مكة
طهم ومهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم إلا الأذخر والمي فيه ما أسأله العباس رضي الله عنه وهو حاحه
أهل مكة في ذلك في حياهم وعائهم فإن دل أن النبي صلى الله عليه وسلم من عن احتلال حلي مكة عا ما فكيف
استثنى الأذخر باستثناء العباس وكان صلى الله عليه وسلم لا يفر عن الهوى وقد دل في الجواب عنه من وجهين
أحدهما جعل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في قلبه هذا الاستثناء إلا أن العباس رضي الله عنه سمعه به
فأظهر أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسهل ما كان في قلبه والثاني يجعل أن الله تعالى أمره أن يحذر من كل حلي مكة
إلا ما استثنى العباس وذلك عن مجموع ويجعل حواثا وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم عم الفضة بصر من كل
حلي سألته لعماس الرخصة في الأذخر طاحه أهل مكة ردها بهم حيا حبر على السلام بالرخصة في الأذخر فقال
النبي صلى الله عليه وسلم إلا الأذخر فإن دل من شرط صحة الاستثناء والخاصة بالكلام الأول أن يكون مصلاه
ذكر أو هذا مع فعل لا يذكر بعدا قطع الكلام الأول وبعد سوال العباس رضي الله عنه الاستثناء بقوله إلا
الأذخر والاستثناء المفصل لا يصح ولا يلحق المستثنى منه فالجواب أن هذا ليس باستثناء حقيقة وإن كان صفة
صفة الاستثناء بل هو ما يخصه والعصا المعراجي عن العام حار عدا ما يحا وهو الأسع والسع ودل
العكس من الفعل بعد العكس من الاعتقاد ما ربه عدا والله الموفق وأما أسوي في الحرم والخلال لا يسهل
في النصوص المفصلة إلا من ولا حرمة التعرض لاحتل الحرم فسوي في الحرم والخلال وإذا أحب عليه فعه
فدله أسهل حرا صلا الحرم إيمان أسوي حاطما ما يصدق به على المقر على كل من يرضى صاع من ر
وإن أسوي حاهدا أن يلعف فعه هذا على رواية الأصل والمطحاوي قدح في الحرم ولا يجوز فيه الصوم
عند احتلاله روي على ما روي صلا الحرم وإذا أدى فعه نكر له الاتتماع بالمعول والمطروح لا يسهل الله يسهل
حب ولا الاتتماع به يؤدي إلى استئصال باب الحرم لأنه إذا احتاج إلى شيء من ذلك يلعف ويقطع ويؤدي فعه
على ما ذكرنا في الصدق ما به يجوز ويصدق به لأنه عن مسع حصل يسهل يسهل حب ولا بأس بلعف الحر
الناس والاتتماع به وكذا الحسن الناس لأنه قد عا ورح عن حد الهوى ولا يجوز حتى حسن الحرم في قول
أن حبه ومجدو قال أبو يوسف لا بأس بالرجي وحده قوله أن الحد ما تجعل إلى الحرم لا يمكن جعلها من الرجي
فكان فيه ضرر ولها ما لم يصح من التعرض لحسن الحرم أسوي في التعرض بعه وبأرسال الله عليه
لأن فعل الله مضاف إلى كافي الصدق ما به الحرم على التعرض لصد أسوي في اصطاد بعه وبأرسال
الكل كذا هذا وإن كان عما يسهل الناس عاد من الزروع والأسعار إلى سواها فلا بأس بقطعه وقلة لأحاج

الاختلاف فيه مما تقدم ومنها اذا آمن عليه نفسه حال قدره على الاداء فبعضه ولا يجوز اسنائه غيره مع قدره
 على الخلع نفسه وحمل الكلام به ان السداد في السرعة انواع ملاه ماله محصه كثر كذا والصدقات والكفارات
 والصور وبنده محصه كالصلا والصوم والجهاد ومصله في الدين والمال كالحج للماله المحصه يجوز فيها السناه
 على الاطلاق وسواء كان من عليه قادر على الاداء نعم او لا لان الواجب فيها اراح المال وانه يحصل بفعل
 الساب والادبه المحصه لا يجوز فيها السناه على الاطلاق لقوله عرو ولان ليس للادب الا ما سبي الا ما حصى
 بدليل وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد أي في حق الخروج عن العهد
 لأي في الواجب من مسلم أو صلى أو صعد وحمل أو ما بلغ من الاموات والاحياء حار واصل يوم الهم عند
 أهل السنة والجماعة وقد صح من رسول الله صلى الله عليه وسلم انه صلى تكسر امل من أحد بهما عن نفسه
 والاخر من أمه عن آمن بوحدة الله تعالى ورسالته صلى الله عليه وسلم وروى ابن سعد عن أبي رافع رضي
 الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله ان ابي كاتب يحب الصدقه او فاتمه من عفا فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم يهدي وعنه عمل المسلمين من دين رسول الله صلى الله عليه وسلم اني وما هذا من ناز الصور
 وقرا القرآن عليها واسكن والصدقات والصوم والصلوات وما لا الله ولا اصنع في العقل أصلا ان
 اعطا الثواب من الله تعالى افعال له لا اسمه ان عليه فله ان يفصل على من عمل لا حله بعمل الثواب له كما
 ان يفصل باعطاء الواجب من غير عمل رأسا أو ماله السبه على الدين والمال وهي الخلع ولا يجوز فيها السناه عند
 القدر ويجوز عند الكفر والكلام فيه بمعنى مواضع في حوار السناه في الخلع وفي بيان كسبه السناه فيه
 وفي بيان سراطه حوار السناه وفي بيان ما نصرا صاحب من عفا له ما كان حكمة فاحاله اما الاول فالدليل على الحوار
 حديث ائمه وروى ان امرأ حاب من بني حنظل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا رسول الله
 ان من نصه الخلع ادركت اني وابسه كبر لا يسع على الزاحله وروى وانه لا يسهل على الزاحله ابصر من ان
 أحج عنه فقال صلى الله عليه وسلم حتى عن أبيه واعمرى وفي رواه ان لها أرباب لو كان على أصل
 دن فبعضه اما كان يفصل ماله بعم فقال النبي صلى الله عليه وسلم قدس الله تعالى أحق ولا بهما
 مردى بالدين والمال بعض اعسارهما ولا يصحك اعسارهما في حاله واحد لتأني بين أحكامهما فبعضهما
 في حاله يقول لا حور السناه به عند القدر اعسار الدين ويجوز عند العجز اعسار المال علنا لمعسرى
 الخالي واما كسبه السناه به فذكر في الاصل ان الخلع يقع عن المحجوج عنه وروى عن جملته من الخلع
 يقع عن الخلع واعمال المحجوج به نواب التبعه وحرروا به محمد بن عباد بنده وماله والدين الحاج
 والمال للمحجوج به فما كان من الدين لصاحب الدين وما كان من المال يكون لصاحب المال
 وانما لعله انه لو ارتكب سبأ من خطور ارب الاحرام فكفاره في ماله لا في مال المحجوج عنه وكذا لو
 أسند الخلع بحب عليه النصا فدل ان نفس الخلع يقع له الا ان السرعة أقام نواب معه الخلع في حق الناصر عن الخلع
 به مقام الخلع بنفسه بظلاله ووجهه عليه وحرروا له الاصل ما روى من حديث الخلع بحسب قال لها النبي
 صلى الله عليه وسلم حتى عن أسند امرها الخلع عن امها ولو لان حجهما عن امها لما أمرها الخلع عنه ولان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال من دس الله تعالى دس النما بقوله أرباب لو كان على أصل دن وذلك بحريه
 السناه وبقوم فعل الساب مقام فعل المودعه كذا هذا والدليل عليه ان الخلع يصحح الى به المحجوج عنه كذا
 الاحرام ولو لم يقع بعض الخلع عنه لكان لا يصحح الى به والله اعلم واما سراط حوار السناه ان يكون المحجوج
 عنه حار عن اذا الخلع عنه وله مال فان كان قادر على الاداء فبعضه بان كان صحيح الدين وله مال لا يجوز
 حج عنه لانه اذا كان قادر على الاداء فله مال فالعرض معلق بدينه لا عمله لالمال يكون سراطا اذا
 كان القرض منه لا بحريه السناه كالعادات الدينية المحصه وكذا لو كان قد راجع الدين لا يجوز حج

عن عبد الله بن المال بن مرام الوحي فاذالم يكن له مال لا يحب عليه اصلا فلا يوجب عليه عمر في اذا الواجب
 ولا واجب ومما انفجر المسلم من وقت الاحجاج الى وقت الموت وان زال قبل الموت لم يخرج عمر عن عبد الله
 حوار حج الى رضى العربى بخلاف الناس لضرورة الفجر الذى لا رضى رواله فيه عند الحوار به وعلى هذا يخرج
 الامر من او المحس اذا اخرج من حوار موقوف ان مات وهو من او محسوس حار وان زال المرس او
 المرس قبل الموت لم يخرج ولا احجاج من الرضى والاغنى على أصل انى حصة حار لان الزمانه وان لا رضى
 رواله ما عاد فوجد المرسط وهو الفجر المسلم الى وقت الموت ومما لا امر بالخروج فلا يخرج حج الى رضى عمر
 أمره لان حوار بطر من النساء عنه والسبب لانه لا امر الا الواجب يخرج عن موطنه بعمر امر فانه يجوز
 ان سا الله تعالى بالنسب ولو حود الامر هناك دلالة على ما يذكر ان سا الله تعالى ومما يسهل المحجوج عنه عند
 الا حرام لان الباب صحيح عنه لا عن نفسه فلا يمتنع منه والا فصل ان يقول بلسانه ليلك عن فلان كما اذا حج عن
 نفسه ومما أن يكون حج المأمور بحال المحجوج عنه فان طوع الخاج عنه عماله نفسه لم يخرج عنه حتى صحيح عماله
 وكذا اذا كان أوصى أن يحج عنه عماله ومات وطوع عنه واره عماله نفسه لان العرس على عماله فاذالم صحيح عماله
 لم يسهل عنه الا رضى ولا من ذهب فخذ ان نفس الخاج نعم الخاج واعماله محجوج عنه نواب الفقه فاذالم
 سمي من ماله فلا يلى له راسا ومما الخاج راكحى لو أمر الخاج فتح ماسا منى الفقه وصححه مورا كما لان
 المرس عن عماله والخاج راكحى مرسى فلى الامر بالخاج الى فان حج ماسا فعد حالف فمضى رسوا كان
 الخاج قد حج عن نفسه او كان ضرور انه يجوز فى الخال جميعا الا ان الفصل ان يكون قد حج عن نفسه وقال
 السابق لا يجوز حج الضرور عن عمر ومع حججه عن نفسه ومن الفقه واجب غاروى ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يلى عن سمره فقال له صلى الله عليه وسلم ومن سمره فقال اجلى او صدق لى وقال
 صلى الله عليه وسلم ان يحج عن نفسك فقال لا فقال صلى الله عليه وسلم حج عن نفسك فمن سمره فالاستدلال به
 من وجهين احدهما انه ماله من نفسه ولولا ان الحكم بصل لم يكن لسواله معنى والسابق انه امر بالخاج
 عن نفسه اولاً فمن سمره فدل انه لا يجوز الخاج عن عمر دل أن صحيح عن نفسه ولا حججه عن نفسه برضى
 عليه وحججه عن غيره ليس برضى ولا يجوز رلى العرس عالى من برضى ولما حدث الخجعة ان الذى صلى الله
 عليه وسلم قال لها حتى عن نفسك ولم يسمع امرها كات حجب عن نفسها او كات ضرور ولو كان الحكم
 بصل لا يسمع امرها ولا الادا عن نفسه لم يصبى وقت معنى فالوقت كات صلح حججه عن نفسه صلح الحججه عن
 عمر فاذ اعنه حججه عن غيره وقع عنه ولهذا قال ان حاسا ان الضرور اذا حج منه الفعل انه نعم عن الفعل لان
 الوقت لم يصبى للعرس بل فعل العرس والفعل فاذ اعنه الفعل من له الا ان بعد اطلاق الية نعم عن العرس
 لوجوده العرس بدلالة حاله اذا اظهر انه لا يصد الفعل وعله العرس فانصرف المظن الى المقصد بدلالة حاله
 لكن الدلالة اعتمد عند عدم النص بخلافه اذا نوى الطوع فعد وحده النص بخلافه الاستدلال له الا ان
 الفصل ان يكون قد حج عن نفسه لانه بالخاج عن عمر مورا كات اسقاط العرس عن نفسه فمضى فى هذا
 الاحجاج ضرورى راه ولا نه اذا كان حج مره كان اعرف بالمسائل وكذا هو مدعى محل الخلاف وكان الفصل
 والحديث يجوز على الفصله فودعنا الدلائل وسوا كان رجلا أو أمرا الا انه نكر احجاج المرأ لكنه يجوز
 أما الحوار فلحديث الخجعة وأما الكراهه فلا نه بدلى فى حجها صرف فمضى لان المرأ لا سوى من الخاج
 فام الا رمل فى الطواف وفى السعى بين الصفا والمروة ولا بدلى وسوا كان سرا أو عسدا نادى المولى لكنه نكر
 حجاج العمد أما الحوار فلا نه يعمل بالنسبة وما يجوز فيه النسبة بسوى من الحار والعمد كات كاه ويجوزها وأما
 الكراهه فلا نه ليس من أهل اذا العرس عن نفسه فمضى اذا هو عن عمر والله الموفق وأما ما يصر به المأمور
 بالخاج فمما لا وان حكمه اذا حالف فقول اذا أمر بجهه معرد أو معمر مرده فعرضه ومما لا مامنى فى قول

أن حسه إذا لم يوصف وجده حتى دخل من الأهر مستحسن ودفع الناس فيه ولا يصح فيه دم القربان على
 الخاف وحده ولها أنه فعل الأمور وهو أحد ما كان أدوناً في الزمان دلالته لم تكن مخالفاً كمن دل لرحل أسر
 في هذا المبدأ بدمهم فاستراح جسمه أو قال مع هذا المبدأ بدمهم فاعه نائب وحسبانه يجوز ومنه
 على الأمر لما كان كذا هذا وعلمه دم القربان لأن الخاف إذا قرب ما من المحجوج عنه كان الدم على الخاف لما
 يذكر ولا يصح أنه لم يكن بالملحور ولا ما أمر به مصر في الخاف لا يعرفون ما من هذا نائب الأمر
 فصح ولو أمر أن يجمع عنه فاعلم من لا به نائب ولو أعمر من حج من مكه فصن الفقه في قولهم حجتاً
 لأمر به بالخاف به وهو قد أتى بالخاف من عوسق لا به مصر في الأول إلى العمر فكان مخالفاً فصن الفقه ولو
 أمره الخاف به فجمع بين إهرام الخاف والعمر فأحرم بالخاف عنه وأحرم بالعمر عن نفسه فجمع به وأعمر عن
 نفسه صار مخالفاً في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وعن أبي يوسف أنه نصم الفقه على الخاف والعمر ونظر من
 الخاف ما أصاب العمر ونحو ما أصاب الخاف وهو أنه لو سعى في الأمر فعمل ما أمر به وهو الخاف عن الأمر
 وإذا أحسنا أحسب أسقط عنه بعض الفقه وجه ظاهره أنه أنه أمر به مصر في كل السهر إلى الخاف ولم يأت به إلا به
 أدى بالسفر حجتاً عن الأمر وعمر عن نفسه فكان مخالفاً به من أنه فعل ما أمر به وقوله أنه أحسن إليه حيث
 أسقط عنه بعض الفقه عوسق لا أن عوسق لا يترك الخاف عن العمر ونواب إليه فأسقطه لا تكون أحساناً بل
 تكون إذا ولو أمر أن يصور فأحرم بالعمر وأصبرم فأحرم بالخاف بعد ذلك وجمع عن نفسه لم تكن مخالفاً لأنه فعل
 ما أمر به وهو إذا أحرر القبر وأعمال بعد ذلك الخاف فأسعاه به كاسعاه حمل أحرر من الحار وعدها إلا أن
 الفقه مقدار مناهم للخاف من ماله لا به عمل نفسه وروى ابن سباعة عن محمد بن حنبل أنه في الزمان أن جامع من
 الميت وطاف الخاف وسعى ثم أصاب إليه عمر عن نفسه لم تكن مخالفاً لأن هذا العمر وأحسب الرضى لو وقعها على
 خالفه السه في ما ذكرنا في فصل القربان فكان وجودها والعمر عزلة واحدة ولو كان جمع بينهما ثم أحررهما
 ثم لم يبق حتى ذهب معرفه ورخص القبر لم يبقه ذلك وهو مع ذلك مخالفاً لأنه لم أحررهما جميعاً فصار مخالفاً
 في ظاهر الرواية على ما ذكرنا في فصل الخاف من نفسه فلا يعمل القبر بعد ذلك رخص القبر ولو أمر رجل أن
 يجمع عنه حجه وأمره رجل آخر أن يجمع عنه فأحرر حجه فهذا لا يجوز عن أحد وجهين إما أن أحرر حجه عنه
 جميعاً وإما أن أحرر حجه عن أحد هاتين أحرر حجه عنهما جميعاً فهو مخالف وقد أجمع الخاف عنه ونصن الفقه
 لهما أن كان أي من مخالفاً لأن كل واحد منهما أمر بجمع ما ولم يعمل فصار مخالفاً لأنه لم يجمع حجه عنهما
 فصن لهما لأن كل واحد منهما لم يرض بأفعال ماله فصن وأما وقع الخاف عن الخاف لأن الأصل أن يقع كل فعل
 عن فاعله وأما يقع القبر محله فإذا خالف لم يصرفه في فعله ولو أراد أن يجمعه لأحدهما لم يثبت ذلك بخلاف
 الأصل إذا أحرر حجه عن أو به أنه محترق أن حمله عن أحدهما لأن الأصل عدمه وأما الخاف عن الآخر فلا
 يصح مخالفاً لأنه وأما جعل نواب الخاف الواقع عن نفسه في الفقه لا به وكان من مذهب أن يحمل نواب حجه
 لهما تقص عزمه وحده لأحدهما وهما مخالفاً لأن الخاف مصرى بحكم الأمر وقد نائب أمرهما فلا يقع
 حجه لهما ولا لأحدهما وإن أحرر حجه عن أحد هاتين أحرر لأحدهما عاصراً وقع الخاف عن الذي عنه ونصن
 الفقه للأمر وهذا ظاهر وإن أحرر حجه عن أحدهما عزمه فإنه ان مخالفاً عن أحدهما أمهاساً ما لم يعمل
 ما إلا إذا في قول أبي حنيفة ومحمد بن الحسن أن لا يجوز له ذلك وقع الخاف عن نفسه ونصن الفقه
 لهما وجه الناس أنه خالف الأمر لأنه أمر بالخاف ليس وقدح لهم والمهم غير المصن فصار مخالفاً ونصن الفقه
 ووقع الخاف عن نفسه لما ذكرنا في فصل ما أحرر من الخاف عن أحد أو به أنه يصح وأن لم يكن مع المأذون أن
 الأمر في حجه لا به ليس مصرى فالحكم الأمر حتى يصير مخالفاً للأمر لم هو يجمع عن نفسه ثم يحمل نواب
 حجه لأحدهما وذلك ظاهر وهما مخالفاً وجه الاستحسان أنه قد صرح من أصل أن مخالفاً أن الأمر ليس

لان منه الاقامة ودمجها بدار كل سعر فلم يكن مادونا لا يعنى من مال الآمر ولو انعى ضمن لانه انبى مال
 غير بقراده فان اقامه اقامته من غيره الاقامة بعد اذ اجماعا انما اقام اقامه ماد فالبعضى مال المحجور
 عنه وان زاد على المصادقة من ماله حتى قالوا اذا اقام بعد الفراغ من الحج لانه انما يعنى من مال الآمر وان
 زاد عن من مال نفسه وقالوا في اخرا ساقا اذا ما حاس عن غير فدخل مصادق اقامه اقامه معصا معصا
 الناس ما زاد فالبعضى في مال المحجور عنه وان اقام اكثر من ذلك فالبعضى في ماله وهذا كان في زمانهم لانه
 كان زمان من يمكن الخلع من الخروح من مكة وحده او مع غيره من غير ان يرد اقامه ما بعد اذ راع الخلع
 كما اذن النبي صلى الله عليه وسلم لاهل البصرة ان يخرجوا عن مكة فاما في زماننا فلا يمكن الخروح للافراد والا حادولا لجماعه
 فلهذا من مكة الامع القاطن له حادلا مسطرا لروح القاطن له فبعضه في مال المحجور عنه وكذا هذا في اقامه يعنى
 انه مادام مسطرا لروح القاطن له فبعضه في مال الآمر بعد رصده بالخروج لمكة من غير ان يرد المال والبعض
 لاهل البصرة في الخروج والاداء على ذهاب القاطن واليه فان بوى اقامه حصة عشر يوما فصاعدا حتى
 سقطت نفقة من مال الآمر ثم رجع بعد ذلك هل يعود بعضه في مال الآمر كذا القنوري في شرحه محضر
 النكاح انه يعود ولم يذكر اختلاف وذكر القاضى في شرحه محضر الطحاوى ان على قول مجتهد وهو طاهر
 الرواية وعسدا في يوسف لا يعود وهذا اذا لم يكن اتحد به دارا فاما اذا اتحد دارا لم يعود البعض في مال
 الآمر لاختلاف وجه قول آقاي فوسفانه اذا بوى الاقامة حصة عشر يوما فصاعدا فعلى قطع حكم الشرط
 يعود عند ذلك كذا لو اتحد بمكة دارا وجه طاهر الرواية ان الاقامة رك السفلر لاهل الميراث يعود دائما بخلاف مكة
 دارا وان توطى ما بعده وطع السفلر واليه يطع لا يعود ولو دخل المأوى والحج ليكون سهر من عمن عمن فدخل محرم
 في سهر من آقاي دى السعد فبعضه في مال نفسه الى عسر الاصحى فاداما عسر الاصحى انبى من مال
 الآمر كذا روى ما من عن محمد لان المقام عمن قبل الوقت انبى مدخلها لانس لا يصحح الله لانا المسائل قالوا
 فلا يكون عند الاقامة مادونا ما كالا فامه بعد الفراغ من الحج اكثر من المصادق ولا يكون عاجل بمحال لان
 الآمر ما بعده وما والعار والاحار لا عمن حوار الحج ومحجور الحار والاحار والمكانى لقوله عروحل
 لانس عليكم حاج ان سوا اتصال من ركن قبل الفصل العار وذلك ان اهل الحافله كانوا يصرحون من
 النصارى في عسدى الحج فلما كان الاسلام امسج اهل الاسلام عن النصارى خوفا من ان يصر ذلك عنهم
 فرخص الله سبحانه وعال لهم طلب الفصل في الحج هذه الآتية وروى ان رجلا سأل ابن عمر رضى الله عنه فقال
 انا قوم بكرى ورع من انس لاج فقال انتم يحرمون قالوا بلى قال فامسج حاج ما رجع الى النبي صلى الله عليه
 وسلم فانه عسا اتقى عنه فمرأه الآتية لانس عليكم حاج ان سوا اتصال من ركن ولا النصارى والاحار
 لا عمن من اركان الحج وسراطه لاهل عمن من الحوار والله اعلم

في اصل * واما بيان ما بعد الحج وبيان حكمه اذا عدا ما الاول فانهى هذا الحج الجماع لكن عند وجود
 شرطه فمع الكلام فيه في وصفي سائر ان الجماع هذا الحج في الحله وفي بيان شرط كونه معصا ما الاول
 والليل على ما روى عن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم اهمه ذالوا من جامع امراته وهما محرمان بمصا
 في احرامهما واعلم ما هدى وعصا من قابل وسراط ولا ان الجماع في ماله الارسان عرافى المعصى فكان
 في ماله الحاشى على الاحرام فكان معصا الاحرام (واما) شرط كونه معصا فاستان احدهما ان يكون الجماع
 في الفرج حتى لو حاض بها وول الفرج أو ليس بهور أو عانى أو وصل أو نامر لا يصححه لانه تمام الارقاب
 النافع لكن لم يسه الكفار سوا أول أول من لوجود اسما معصود على ما يابى فها تهم وفر ما بين انس
 والطرص سهر ولو وطى معه لا يصححه لما قبل ولا كمار عليه الا اذا ارل لانه ليس باسماع معصود
 بحلال الجماع معصود من الفرج واما الوطى في الموضع المكروه فاما على أصلها ما بعد الحج لانه في معنى الجماع

في القتل عذما حتى فالوا وحب الخد وعى أى حسنه ورواها في رواه سدا لا به مثل الوط في القتل
 في قصا السهو ورجوب الاعمال من عرارال وفي رواه لا سدا لمدم كمال الارعاي لتصور قصا السهو
 فيه لسو الخجل فاسه الجماع فبادون الفرج ولقد قال محمد رحمه الله انه لا يحب الخد والنأي أن يكون مثل الوقوف
 يعرفه ما كان بعد الوقوف فالا سدا الخد بعد ما وعد الساقى هذا ليس بشرط وهذا الخد مثل الوقوف
 وبعد (وجه) قوله ان الجماع اعما عرف بمسدا للنجس لكونه بمسدا للاحرام والاحرام بعد الوقوف نأي لهما
 ركن الخد وهو طواف النار ولا يصور ما الركن بدون الاحرام فصار الحال بعد الوقوف كالحال قبل
 (ولما) ان الركن الاصل للنجس هو الوقوف يعرفه لقول النبي صلى الله عليه وسلم الخد عرفه أى الوقوف يعرفه
 من وقف يعرفه فندم حجه أحد عن عام الخد بالوقوف ومعلوم انه ليس المراد منه التمام الذي هو صد
 النقصان لان ذلك لا يستلزم نفس الوقوف فسلم أن المراد منه حر وجه عن اقبال النساء والثواب ولان الوقوف
 ركن يستلزم نفسه وجودا ويحمله لا مف وجود ويحمله على الركن الآخر وما وجد ومضى على الصحة
 لا ينظر الا لالرد ولم يوحدها الم بعد الماضى لا بعد السابق لان فساد هساده ولكن يلزمه بده لما ذكر
 ونسوي فساد الخد بالجماع الرجل والمرأ لا سواء ما في المعنى الموجب للفساد وهو ما ساد لما ذكرنا ان
 جماعة من الصحابة رضى الله عنهم اقصا ما ساد حتهما حب أو حوا القضا عليهما ونسوي فيه العامد والخطا
 والذاكر والساقى عند انحما وقال الساقى لا سدا الخطأ والنسأ والكلام فيه ساء على أصل ذكرنا عذر
 وهو ان فساد الخد لا ينسب الا لعمل عطف ورفعه السابق أن الخطأ لا ينسب مع الخطأ والنسأ ولهذا ينسب
 واعماله المرفوع هو الواحد عليهما على ما ذكرنا فيما تقدم ونسوي فيه الطوع والا كرا لان الا كرا لا ريل
 الخطر ولو كان المرأ مكرهه فاما لا رجح عالهما على المكر لا به حصل لهما اسباع بالجماع فلا رجح
 على أحد كالمعر وراد او طى الخار به ولزمه العزم انه لا رجح به على العار كنهذا ونسوي فيه كون المرأ
 المحرمة مستقطعة أو بانه حتى يفسد حها في الخائس سواء كان الجماع لها محرما أو حلالا لان الباعه في معنى
 الناس والنسأ لا مع فساد الخد كذا اليوم ونسوي فيه كون الجماع نافلا نالما أو محوما أو صبا بعد ان كان
 المرأ المحرمة عاقلة نائمة حتى يفسد حها لان النكس محظور عليها (واما) بان حكمه اذا فسد فساد الخد يعلق
 به أحكام بها وحب النساء بعد ما قال الساقى رجب بده (وجه) قوله ان الجماع بعد الوقوف اعما او حب
 الدين لم يعلق الخانه والخانه قبل الوقوف أعطى لوجودها حال تمام الاحرام المطلق لهما ركن الخد وبعد الوقوف
 لم يسق الا أحدهما فلهما وحب الدين بعد الوقوف فلا ينسب فله أولى ولما روى عن ابن عباس رضى الله عنه انه
 قال الدين في الخد في موضعين أحدهما اذا طاف الرمار حسا ورجع الى أهله ولم يند والنأي اذا جامع بعد الوقوف
 وروى ساعس جماعة من الصحابة رضى الله عنهم اهم فالوا وعلم ساهدي واسم الهدي وان كان مع على العم
 والابل والسر لكن النساء أدنى والادنى معنى به فله على السم أولى على أنه روى باعس رسول الله صلى الله عليه
 وسلم انه سئل عن الهدي فقال أذا ساء وخرى فيه مكره في حر ورأه رمار روى أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أسرك بن أحمه رضى الله عنهم الذين عام الخد به فمحموا الدين عن سعه والفر عن سعه وأغاراه
 عما قبل الوقوف عزمه بل لان الخانه قبل الوقوف أحف من الخانه بعد لان الجماع قبل الوقوف أو حب
 النكاح لانه أو حب ساد الخد والنكاح حلف عن العاص فحرم معنى النكاح فحب الخانه فوجب تقصان
 الموجب وبعد الوقوف لا يفسد الخد عند ما ذكرنا فلهما حب النساء فلم يوجب الخانه فحب الخانه فحب
 فعلق الموجب ولو جامع قبل الوقوف يعرفه سم جامع فان كان في مجلس لا يحب عليه الا دم واحد اسعيا
 والناس ان يحب سله لكل واحد دم على حد لان سبب الوجوب قد ذكر وتكرر الواجب الا اهم اسحسوا

[illegible]

مندوب المومنين في الوقوع فيما عساه وعلى حد اقل قول السجادة مني اندعهم به فان
 والله الموفق هذا اذا كل من الملتح لما اذا كل ما بالثان اذا لمع فان كل من الوقوف قبل الطواف
 للعمير او قبل الكبر فسد عمره ووجهه وعليه دعاء لكل واحد منهما ساءر عليه المصطفى فمما واعاها على
 الله او عليه فمما وجمها وسقاه ماله ان افاض العمر فلو جرد الخمار قبل الطواف واته مفسد
 للعمير كما في حال الانفراد واما فساد الخمار فلو جرد الخمار قبل الوقوف بعمره والله مفسد الخمار كئيل حال
 الاسراء واما وجوب التمسك بالثان محرم باحرامه عند ما بالخمار حصل جهته على احرامه فواجب
 مساق العباد في وجوب كفار من كل من اذا لمع في رقبته واما الرمي المصطفى فمما كذا ان وجوب
 الاحرام سبيل لا ر واما وجوبه فمما ما لا فساد بها حتى عمر مكن عمر وجهه مكن حجه واما سوط
 دم الثران عه فلا به فسادها والاصل ان الثران اذا فسد حجه وعمره او فساد أحد هما سبط سدهم ان ان
 لان وجوبه من سكر العمة الخمار من ارض وبالعسا نطل معي التره فسقط السكر ولو جامع بعد ما طاف
 لعمره ارفاها كبر وجرار فمما سوط او بعد ما طاف لها وسقي قبل الوقوف بعمره فسد حجه ولا تقصد
 عمره افاض حجه فمما كذا وجوب قبول الخمار قبل الوقوف بعمره واما عدمه فمما عمره فلو جرد الخمار
 بعد وقوع الفراع من ركعتيه فوجب فسادها كئيل حال الاسراء وعليه دعاء ان احدها لفساد الخمار بالخمار
 والآخر لوجوب الخمار في احرام العمر لان احرام العمر بان عليه وعليه المصطفى فمما واعاها ما كذا
 وعليه فمما الخمار من العمر لان الخمار في التي فسد دون العمر وسقط عنه دم الثران لانه فسادها
 وهو الخمار ولو جامع بعد طواف العمر وبعد الوقوف بعمره فلا فساد حجه ولا عمره افاض فساد الخمار لان
 اجماع وجد بعد الوقوف بعمره والله لا فساد الخمار واما عدمه فساد العمر فلا به جامع بعد الفراع من ركعتيه
 وعليه اتمامها لانه لما وجب اتمامها على الفسا على الصحة الحار او على رقبته فمما وساء السد به لاجل الخمار
 بعد الوقوف والسا لان الاحرام للعمر بان والجماع في احرام العمر فوجب السار بها لا سقط عنه دم الثران
 لانه لم يوجب فساد الخمار والعمر ولا فساد احدهما فمكن انجاب الدم سكران جامع من بعد اخرى فهو على
 ما كذا من السبيل في السرد بالخمار ان كان في حلق واحد فلا يوجب عليه غير ذلك وان كان في مجلس آخر
 فعليه دعاء على الاحتمال الذي كذا بان جامع اول من بعد الخلق قبل الطواف الرمار بعلمه فمما وساء لان
 الثاني سبيل من الاحرام مع ما لم يخل له الساء بعد احرام الخمار وكذا في احرام العمر كما يقع له الخمار من
 عمر الساء ما الخمار فمما حجه واما طواف طواف الرمار كله او اكره فلا يوجب عليه لانه قد جعل له
 الساء لم يوجب له الاحرام واما الا طواف طواف الرمار قبل الخلق والتفسير فمما ساء بان ليعا الاحرام لهما
 جميعا دون ان ساء عن محدي الرقاب فمما طواف طواف الرمار حقا وعلى عروصه وطواف اربعة
 اسواط طافرا ثم جامع الساء قبل ان يمسك فان مجد ان الساس فلا يوجب له الساس اسحقس فمما اذا طاف
 حقا ثم جامع ثم عاد طافرا انه وجب عليه دما وكذا قول أبي يوسف وقولنا (وجه) الساس انه قد صرح من
 سدهم ان الساء ان الطافرا ليس شرط لخوار الطواف وان لم يكن شرطاً فقد وقع الخمار بطوافه والجماع
 بعد الخمار من الاحرام لا وجه الكفار (وجه) الا سحسان انه اذا اعا رهو طافره فساد الخمار الاول
 على طريق بعض مساح الفراع وصار طوافه المفسر الثاني لان الخمار وجب تصاناً فاحتمل ان الخمار
 كان حاصلاً قبل الطواف فوجب الكفار بخلاف ما اطاق على عروصه لان السبيل حال سكر
 فلم يتسبح الاول في جهته بعد الخمار فلا يوجب الكفار ود كذا سماعه عن محدي الرقاب فمما طواف
 اربعة اسواط من طواف الرمار في حوف الخمار او قبل ذلك طواف العمر ثم جامع انه تقصد العمر وسيله

عمر مكمل وأعله في الخلع به من الزكوى في الطواف أكره الأسواء وهو أن يسهل الطواف في حواف الحجر فلم
 يأت ما كره الأسواء فحصل الجماع قبل القواب روى ابن مسعود عن محمد بن عمرو أنهما سمعا رجلاً من بني
 علي أحرامه وسئل عن الجماع والنساء للقواب أما وجوب المصلي فليس بالاحرام وأما وجوب التمسك بالجماع
 فلوجوب الجماع في الاحرام ليس عليه فيما العمر لأن هذا محل عمل أفعال العمر وليس عمر بل هو من
 أفعال الحج فدرجته في حواف العمر المبدأ وأنه أعلم وأما المصباح جامع في حكمه حكم الفرد بالجمع
 والتمرد بالمعمر لا يمتنع من عمر أو لا يمتنع من عمره وقد ذكر حكم الفرد المحرم بعد أن كان سائداً معالي حكم
 الفرد بالمعمر في موضعه

في فصل ١٠ وأما بيان ما سوى الخلع بعد السروع فيه هو أنه وإن كان حكمه إذا تاب بعد السروع فيه فالحج
 بعد السروع فيه لا خوف إلا من القواب الوقوف بمرقه لقول النبي صلى الله عليه وسلم الخلع عرفه من وقف بمرقه
 فندم حجه والاستدلال بمن وحده من أحدهما جعل الخلع الوقوف بمرقه فإذا وجد فقد وجد الخلع والسبي
 الواحد من زمان واحد لا يكون موجوداً فاما والثاني ما جعل عام الخلع الوقوف بمرقه وليس المراد منه التمام
 الذي هو عند النصاب لأن ذلك لا يثبت بالوقوف وحده فدل أن المراد منه خروجه عن أحوال القواب وقبول
 النبي صلى الله عليه وسلم من أرك عرفه ليس قد أدرك الخلع ومن فاته عرفه ليس قد فاته الخلع جعل مدرج
 الوقوف بمرقه مدرجاً كالخلع والمندرج لا يكون أساساً ما حكمه فإياه بعد السروع فيه فمطلوب وأنه بعد السروع
 فيه أحكامه مبناها جعل من أحرامه فعل العمر وهو الطواف بالنسب والسبي من الصفا والميز والخلق أو
 انحصار أن كان معروفاً بالجمع وعقب عليه ذلك لما روى الدارقطني ما سأل عن عبد الله بن عباس وعبد الله بن
 عمر رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من فاته عرفه ليس قد فاته الخلع فليحل بعمر من عمره
 وعقبه الخلع من قابل وعمره من عمره من سبب وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم أجمعين قالوا فممن فاته الخلع جعل
 فعل العمر من عمره في سبب الخلع من قابل ثم أحلف أصحابنا ما سأل عن فاته الخلع من الطواف لأنه
 ذلك بأحرام الخلع أو بأحرام العمر قال أبو حنيفة ومحمد بن أحمد الخلع وقال أبو يوسف بأحرام العمر وسئل
 أحرامه أحرام عمر وأصح قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الدارقطني فليحل بعمر من سبب عمر ولا عمر
 إلا بأحرام العمر فدل أن أحرامه سبب أحرام عمر ولا في السودي أفعال العمر فكانت عمر ولما قول
 الصحابة رضي الله عنهم جعل فعل العمر أصناف العمل إلى العمر التي لا تصاف إلى نفسه هو الأصل ولأنه
 أحرم بالخلع لا بالمعمر حسبه لا به مفرد بالجمع واعتبار الحنفية أصل في السرع فالتول بالنسب لأحرام الخلع
 أحرام العمر بعمر الحنفية من غير كل مع أن الأحرام عندنا لا يمتنع إلا بالنسب وفي الأندلس أنصاح
 وهذا لا يخور والدليل على صحته ما كرهنا أن فاته الخلع لو كان من أهل مكة لمحل الطواف كما جعل أهل
 الأندلس ولا يلزمه الخروج إلى الخلق ولو أعلت أحرامه أحرام عمر وصار معصراً للرسمه الخروج إلى الخلق وهو
 المعمور أو غير ذلك فاته الخلع إذا لم يمس له فيما العمر ولو كان غير لوجب عليه قضاء كالمعمر والمبدأ
 فثبت ما كرهنا من الدلائل أن أحرامه بالجمع لم يثبت أحرام عمر وهو من أن المؤدى ليس أفعال العمر بل
 مثل أفعال العمر يودى بأحرام الحجة والحدث يجوز على فعل العمر فوفاً من الدلائل ومبناها عليه
 الخلع من قابل لما روى من الحديث وقول الصحابة رضي الله عنهم رلاه إذا فاته الخلع من هذا السبب بعد السروع
 فيه في الواجب عليه على حاله ولم يزل يسانه ولا يمتنع على فاته الخلع عندنا وقال الحسن بن سعيد بن عبد الله بن
 أحمد الساجي (وجهه) قول الحسن أنه محل قبل وقت الحل فإليه م كالمعصراً ولما روى عن جماعة من
 الصحابة رضي الله عنهم أنهم قالوا فمن فاته الخلع جعل بعمر من عمره في حديث الدارقطني جعل

التي صلى الله عليه وسلم التحلل والخم من فائدت كل التحكم في باب الخبز بوله من فاته الوقوف بعد فعله
 بعد فاته الخبز ولحل بعد غسله الخبز من فائدت في اي ماله الدم فسدحه ل الكلى بمضا وخوبح أو بغير
 فادله من دليل وقوله يحل من الوقوف سلم لكن بأفعال العمر وهو باب الخبز والتحلل بأفعال العمر من
 باب الخبز كالمهدي في حق المحصر وليس على باب الخبز طواف الصدر لانه طواف عرف وجونه في السرعة
 بعد الفراغ من الخبز على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم من حج هذا السب فليكن آخر عهد به الطواف
 وهذا لم يمنع فلا يجب عليه وان كان باب الخبز فاداه بطواف للعمر ونسعى لهما بطواف طواف آخر لواب
 الخبز نسعى له ونحلق أو هنسروقد دليل عنه دم التمران أما الطواف للعمر راسي لهما فلا ينالان الحرم
 بعمر وحده والعمر لا سوب لان جمع الاوقات هما فائدتها كما تأتي بالمدرك للجمع واما الطواف راسي
 للجمع فلا ينال الخبز فاداه في هذا السب بعد السروع فما وباب الخبز بعد السروع ولا يحل لأفعال العمر
 فيطوف وسعى وحلق أو بغير وأما سقوط دم التمران تحت الجمع من العمر والخبز ولم يوجد فلا يجب ويطع
 اثنتي عشرة احدى الطواف الذي يحل به على ما ذكرنا فمقدم وان كان مستعاضا بالهدي نزل بمعد ونصنع
 كما يصنع العارن لان دم النية تحت الجمع من العمر والخبز ولم يوجد فلا يحل لان الخبز فاداه
فصل واما ما كان حكم قواب الخبز عن العمر فيقول من عليه الخبز امام قبل اذانه فلا يحل واما ان مات
 من غير وصيه واما ان مات عن وصيه فان مات من غير وصيه فمأمور بالاحلاف أو ما على قول من يقول بالوجوب
 على الفور فذهب كل وأما على قول من يقول بالوجوب على الراحي فلا ينال الوجوب بنفس عليه في آخر العمر
 وبما يحل الخبز وحرم عليه التاخر في حجب عنه أن يفعل نفسه ان كان قادرا وان كان عاجزا عن الفعل
 بنفسه بخرا حر أو تملكه الاداء مما له فاداه عن ما يصح فاداه عن ما يصح فاداه عن ما يصح فاداه عن ما يصح
 ما لم يصر به اقرص عن وصيه مع امكان الاداء في الخبز فمأمور لكن سقط عنه في حق احكام الدماء بعد ما
 حتى لا يلزم الوارث الخبز عنه من ركه لانه عايد والمعادات تسقط عوب من عليه سواء كان بدنه أو ماله
 في حق احكام الدماء بعد ما عايد الساقى لا تسقط ويوجد من ركه قدر ما يجب به وبغير ذلك من جميع المال
 وهذا على الاختلاف في الركا والصوم والعمر والندور والكفارات ويحذو ذلك وقد ذكرنا المسئلة في كتاب
 الركا وان أحب الوارث ان يحج عنه حج وارحوا من غير به ذلك ان شاء الله تعالى كذا ذكرنا في حقه اما الحوار
 فلما روى أن رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا رسول الله اني ماتت ولم يحج فاحج عنها
 فقال نعم فاداه عن النبي صلى الله عليه وسلم حج الرجل عن أمه ولم يسفر أمها ماتت عن وصيه أو لا عن وصيه
 ولو كان الحكم بحيث لا يسفر وأما قران الاسماء بالاحرا فلا ينال الخبز كان واحدا على الميت قطعا والواحد
 على الاسمان قطعا لا تسقط الا بدليل موجب للسقوط قطعا والموجب لسقوط الخبز عن الميت جعل الوارث
 بعمر من أحبار الاتحاد وحر الواحد موجب علم لا علم السهاد لاحمال عدم السوب وان كان احمالا
 مر حوالا لكن الاحمال المرحوح بعمر في علم السهاد وان كان لا بعمر في علم العمل فعلى الاحرا والسقوط
 عنه انه تعالى احرار عن السهاد على الله تعالى من غير علم قطعي وهذا من كمال الورع والاحتياط في دين
 الله تعالى ولان الظاهر من حال من عليه الخبز اذ اعجز عن الاداء بنفسه حتى أدركه الموت وله مال انه أمر واره
 بالخبز عنه تفر بماله عنه عهد الواجب فكاتب الوصيه موجود دلالة والباب دلالة كالناتصال لكن
 الخبز الاسماء به لاحمال العدم فان قل لو كان الامر على ما ذكرتم فلا يلحق الاسماء بكل ما سب بحر الواحد
 فالجواب ان أعدب في القياس اذ لا كل حر رد عمل هذا الحكم وهو سقوط الرض ومحل سقوط الاسماء
 هذا فان ثبت الاطلاق منه في مثله في موضع من غير نصح بالاسماء فذلك لو حو داله منه عليه في الخبز جمع

الله عن اداساح به في كل موضع وان مات عن رصه لا سقط الخ عه وعنه ان يحج عنه لان الوصيه
 بالخ عه وندب واداحج عه خور عه وندب اجتماع شرائط الخوار وهي سه الخ عه وان يكون الخ عه مال الموصي
 او ما كثر الا تظن وان يكون را كالا ما سالا ماد كرا ما تقدم ويحج عنه من ثلث ماله سواء قبل الوصيه
 بالثب ان يحج عنه ثلث ماله او اطلق بان اوصى ان يحج عنه اما اذا قلنا لا وكذا اذا اطلق لان الوصيه منه
 من الثلث ويحج عنه من ثلث الذي سكه لان الخ مفر وص عليه من ثلث فطلق الوصيه بصرف الاله وكذا
 قال محمد رحمه الله روى اس رصم عه في خراساني اذ ركه الموت بمكة واوصى ان يحج عنه يحج عنه من حرامان
 وروى حسا عن ابي يوسف في مكي قدم الرمي فحصر الموت واوصى ان يحج عنه يحج عنه من مكة فان اوصى
 ان سر عه من عه من الرمي لا يله الا ان لا يله مكه فحل الوصيه على ما نسخ وهو الفهران من حب ما
 هذا اذا كان ثلث المال بلغ ان يحج عنه من ثلث حجه عه فان كان لا يبلغ يحج من حب ثلث اسبعا ما وكذا
 اذا اوصى ان يحج عنه مال سمي مبلغه ان كان بلغ ان يحج عنه من ثلث حجه عه والا فمحج عنه من حب ثلث
 اسبعا او العاس ان يطل الوصيه لانه بعد رصفه على ما قصد الموصي وهذا هو حب ثلث الوصيه كما اذا
 اوصى بمكي سبه فلم يبلغ ثلث المال عن التسميه (وجه) الا سبعا ان عرس الموصي من الوصيه بالخ عه ربيع
 دمه عن عه الواجب وذلك في الصبح لا في الا تطل ربح ذلك على الوصيه ما يحج من ثلث لطلب ربح
 حمل على الوصيه من حب ثلث لطلب محمل عليه صحتها لما في الوصيه بمكي التسميه بعد رصفه
 اصلا وراسا فطلب فان خرج من ثلث الى ثلث افر من مكه فان كان خرج لغير الخ حجه عه من ثلث
 فوليهم جميعا وان كان خرج للخ حجه عه في بعض الطريق واوصى ان يحج عنه فكذلك في قول ابي حنبله وهل
 ابو يوسف ومحمد يحج عنه من حب ثلث (وجه) فوليها ان قدر ما قطع من المسافه في سر سه الخ معدده من
 الخ لم يطل بالموت لقوله تعالى ومن يخرج من مكه حرا الى الله رسوله فم يدر كره الموت وقد وقع آخر على
 انه سقط عه ذلك التدر من فرض الخ وبني عليه اعمامه ولا في حقه ان التدر الموجود من السر بغير لكن
 في حق احكام الاخر وهو الواب لا في حق احكام الله لان ذلك يعلق بأداء الخ ولم يسبل به الا اذا فطل
 بالموت في حق احكام الله ان لم يطل به في حق احكام الاخر وكلاما في حق احكام الله سا ولو خرج للخ
 فأقام في بعض البلاد حتى تارب السه سم مات وقد اوصى ان يحج عنه يحج عنه من ثلث لا خلاف اما عداي
 حجه بظاهر واما عداي فالان ذلك السر لم يسبل به عمل الخجه الى سافر لها فلم يسبل به عن الخ وان كان
 ثلث ماله لا يبلغ ان يحج عنه الا ما سالا ان رجل انا اخرج عنه من ثلثه ما سالا روى ساسم عن محمد رحمه الله انه
 لا يخرج به ولكن يحج عنه من حب ثلث را كما روى الحسن عن ابي حنبله ان أحجوا عه من ثلث ما سالا
 وان أحجوا من حب ثلث را كما حار واصل هه المسله ان الموصي بالخ اذا اسبعت بعتة للركوب فاحجوا
 عنه ما سالا مخر لان المفروض هو الخ را كما فطلق الوصيه بصرف الى ذلك كانه اوصيا بذلك وقال أحجوا
 حرا را كما ولو كان كذلك لا نحو ما سالا كذا هذا (وجه) رواه الحسن ان فرض الخ له يعلق بالركوب وله
 يعلق بثلث ولا يعلق مراهما جميعا في كل واحد منهما كمال من وجه وسببان من وجه وهو حرا را كما
 وان كان ثلث ماله لا يبلغ ان يحج عنه من ثلث حجه عه من موضع يلع وفصل من الثلث ونسب انه كان يبلغ من
 موضع انعمه بسمه الموصي ويحج عن المس من حب ثلث لانه من أنه خالف الا اذا كان الفاصل ساسا
 من راد او كسو فلا يكون مخالفا ولا صام او رد الفصل الى الوراء لان لك ملككم وان كان لا وصي وطان
 فأوصى ان يحج عنه من افر الوطن لان الا فر دخل في الوصيه من وفي دخول الاعدس لم يوجد الفعن
 وما كرا من المسائل الى حب الخ من ثلث اذا اخرج الموصي من غير ثلث كونه صامسا و يكون الخ له ويحج

[illegible]

بالامر من امر الله تعالى من اخرج اركا من العم غورا اخرج التمه فكمى السدور (رحه) رواه
 أن جعفر بن اسرة تطلب سبي ارافه انهم والتصدى ما تلحم لا توحى في التمه لا أحدهما وهو التصدى
 وحرور ح التمه في أى رضع سا من الحرم ولا يحسن عى ومن الناس من قال لا حور ولا عى والصحيح
 قولنا المارون عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال منى كلها محرر وقاح ككه كلها محرر وعن ابن عمر
 رضى الله عنه انه قال الحرم كله محرر وقد ذكرنا ان المراءى قوله عن رجل من محملها الى التمه العس الحرم
 وأما السدنه أ أو حيا من الدر فانه محرر حاجب سا إلا اذا بنى أن محرر ككه فلا حور حرها إلا ككه وهذا
 قول أى حقه ومحمد بن أبى يوسف أرى أن سحر الدر ككه لتوله عن رجل من محملها الى التمه العس أى
 الحرم (ولمها) أنه ليس في التمه ما يدل على إفسار المكان لانه مأخوذ من التمه رضى السجامة مال بدن
 الرجل من محرم ويدل على بعض وجوه التأويل لقوله تعالى ذلك ومن يعظم شعائر الله أن يعظمها استسماها
 ولو أوجب حرها ومن الأهل حاصره ويحسور أن حرى الحرم رضى ويصدق بجمعه وحرور ح الهدا
 فل نام الحر والجمه فهان دم الدر والكفار وهدى التنوع غور من أمام الحر ولا حور دم المعه والثران
 والاصحه ويحور دم الاحتمارى بل أى حقه وسيد أى يوسف ومحمد لا حور وأدى الس الذى غورى
 الهدا ما لا حور فى الصحا وهو الذى من الأهل والر والمهر والمخدع من الصل اذا كان علما وسان ما حور
 فى التمه ولا حور من ما سراسه الحوار موضعه كتاب الاصحه ولا يحل الا سماع ظهورها وصوفها ولها الا
 حل الا سطرار توله تعالى لكم فيها ما مع الى أحل مسمى من محملها الى التمه العس فى بعض وجوه
 التأويل لكم فيها ما مع من ظهورها وألها وأصوافها الى أحل مسمى أى الى أن تلتدوهدى من محملها الى
 التمه العس أى من محملها اذا قلت راضى الى التمه العس لاها ما لم يبلغ حلقها فالتقرنه بالتصدى بها ما
 يلعب حلقها فسد من الفر به فيها ما لا أراد فان دل روى أن رجلا كان سوي يده قتال له الذى صلى الله عليه
 وسلم اركها وحل فعالها انه نارسول الله قتال اركها وحل فعل وحل وحل ككه رحم ووط ككه هدد
 فهدأ نارسول الله صلى الله عليه وسلم ركوب الهدى وأخواب انه روى أن الرجل كان قد أهدى السد
 فرحس له الذى صلى الله عليه وسلم وعد ما حور الا سماعها من قبل تلك الحالة سدل لانه يحور الا سماع
 على العرى حاه الا سطرار بدل وكذلك الهدا اركها وحل عليها الصرور ضم ما سبها الجمل والركوب
 ويصبح صرعه لا به اذا لم حره الا تفاع لها فلهما يودها فصيح بالما حتى يعطى ويرى لها وما حلت فل
 لك يصدق بها ان كان فاعا وان كان مسهل كما يصدق همدان الس حر من أحرانها فحب صرعه الى
 القربه كما لو ولد ولنا انها تدعى ودمع ولنا كذا هذا من عطل الهدى فى الطربى من أن سلح محله فان كان
 واحا يحر وهو لصاحبه سبع به ما ساء وعطى هدى مكانه وان كان بطوعا محر وعسى يعطى هدمه من صر
 صفحه سماءه وحلى به من الناس ما يكونه ولا ما كل هو سبه وقد طعم أحد من الاعاء والثرى من الواجب
 والسرور انه اذا كان واحا فالتسود منه أساط الواجب ان انصرف من تلك الجمه كان له ان يفعل به ما ساء
 وحله هدى آخر مكانه من الاول لما لم يقع عن الواجب الحق بالعدم من الواجب فى دمه بخلاف الطوع
 ولا ان القربه قد عيب وولس عليه غير ذلك وما عا فلنا انه محرر وسئل به ما كرمنا كرمنا وماروى عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لعبد هدا على فدا حقه من حشد الاسلى فقال نارسول الله ان ارحف بها
 أى فامس من الاعا وقرى رانه قال ما لعل عا يوم على فقال الى صلى الله عليه وسلم احرها واصع بعلها
 بدمها من صر به صفحه سماءها وحل سها وبن القمرا ولا أن كل منها ولا أحد من رضى واما لا يحل
 له أن يأكل سها وله ان يظم الاعا لأن القربه كما فى دمه اذا لمع محله الم بلغ كات الفر به فى التصدى

ألا ترى أنها عطف على المحض الآتية والتي لا تعطى على منه في الأصل و قال حج فلا وما عسر على
 أن وضعها بالضم دليل الخطأ و هاء الخ ما كان الحج و صافحاً يكون هي راحة لظهور الأخطأ
 إذ الواجب من الرض و إطلاق اسم الطوع عليها في الحديث صليح حجة على الساقى لأعلا لأنه يقول
 عرسه العمر و الطوع لا يحصل أن يكون فرضاً و يحى يقول وجوب العمر و الواجب ما يحصل أن يكون فرضاً
 و يحصل أن يكون طوعاً فكان إطلاق اسم الطوع صحيحاً على أحد الاحتمالين و ليس للرض هذا الاحتمال فلا
 يصح الإطلاق و قول السائل في الحديث السائل أي راحته يحجر على الرض أنه هو الواجب على الإطلاق
 عملاً و اعتماً أعان قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يبي له و به تقول (و أما) سراط و حوها فهي سراط و حوب
 الحج لأن الواجب ملحق بالرض حتى الأحكام و قد كرنا ذلك في قبل الحج (و أما) ركها فالطواف لقوله
 عرو حبل و لطفوا بالنسب و لا جماع إلا ماله عليه (و أما) سراط الر كرها كرا في الحج إلا الوفاء فان
 السنة كلها راف له و هو نحو رضى عن سائر الحج و في سائر الحج لكنه يكرهها في يوم عرفة و يوم النحر
 و أيام التمرين أما الحوار في الأوقات كلها ماله و تعالى و أعوا الحج و العمر لله مطلقاً عن الوقت و قدر وى
 عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت ما عسر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر إلا سبدها و ما عسر إلا في
 دى القعدة و عن عمران بن حصين رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم عسر مع طائفة من أهله في
 عسره دى الحج فدل الحديث أن على أن حوارها في سائر الحج و ما روى عن عمر رضى الله عنه أنه كان يهسى عنها
 في سائر الحج فهو يجوز على هسى السنة على أهل الحرم لئلا يكون الموسم وقتاً واحداً من السنة بل في وقتين
 لتوسع المسئلة على أهل الحرم لأنه يكرى في الأيام الخمسة عند ما يظاهر الزاوية و روى عن ابن يوسف أنه لا يكرى
 يوم عرفة قبل الزوال و قال الساقى لا يكرى هذا الأيام أسباً راححاً عاتلونا من هذه الآتية و عار و ما من
 الحديث لأنه حل يوم عرفة يوم النحر فيها (وجه) و أنه أي يوسف أن ما قبل الزوال من يوم عرفة ليس وقت
 الوقوف فلا سمة عن الوقوف فيه و لما ماروى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت وقت العرفة السنة كلها
 الا يوم عرفة و يوم النحر و أيام التمرين و الظاهر أنها قالت سماعاً من رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه لا ياب
 لا يتركها إلا حياً و لأن هذه الأيام إنما يسئل الحاج أدا الحج و العمر فما سئلهم عن ذلك و رعا ساع الحل فيه
 فكر ولا حجه له فيما كرنا ذلك يدل على الحوار و رسول و أعوا الكلام في الكراهة و الحوار لا يها و قد
 قام دليل الكراهة و هو ما ذكرنا و كذا يحصلان المقابى حتى أهل مكة فعاتهم للحج من دور أهلهم
 و العمر من الحل اسعهم أو عرهم و محطو راب العمر ما هو محطو راب الحج و حكم ارتكها في العمر ما هو الحكم
 في الحج و قد مضى بأن لك كلمة في الحج (و أما) راحاتهما فسان السبي من الضبا و المرو و الحلن أو اتقصيرهما
 طواف الصدر فلا يجب على المعمر و قال الحسن بن زبنا يجب عليه كداء كرا كرجى و حه قوله أن طواف
 الصدر طواف الوداع و المعمر يحاج إلى الوداع كالحاج و لما ان السرع على طواف الصدر بالحج مؤلفاً إلى
 صلى الله عليه وسلم من حج هذا السب فليس آخر عهد به الطواف (و أما) سبها فاد كرا في الحج عذابه
 إذا سئل الحجر سطع التلية عند أول سوط من الطواف عند عذابه العلماء و قال مالك أن كان إحرامه للعمره
 من المدينة سطع التلية إذا دخل الحرم و أن كان إحرامه لسان مكة قطع إذا وقع بصر على السب و الصريح
 قول العامة لما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبى في العمر حتى يسلم
 الحجر و عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم عسر إلا في عمرى
 دى التمتع و كان يلبى في لك حتى يسلم الحجر و لأن أسلام الحجر يسئل دخول الحرم و وقوع الصرع على السب
 ليس يسئل قطع التلية عند ما يسئل أولى و لقد أسطع التلية في الحج عند الرضى لأنه يصل كداه و أنه أعلم

(وأما بيان ما عساه ويرى حكمها) أصدرت إحدى هذه الجماعات لكر سدر حدود رط كونه مسندا وذلك
 لأن أحد هذا الجماع في المخرج لما كرم في الحج وأبى أن يكون فصل التواف كنه أو أكثر وهو أن يسه
 أسواط لأن ركها الطواف فاجماع فصل لما الركن فمسدسا كما وحصل فصل الوفوف يعرفه في الحج
 وإذا أصدرت عصي فها ومسها وسله سا لأجل الصا عدد أوله السابق بده كمن الحج فالجمع بعد
 ما طاف أو به أسواط أو بعد ما طاف الطواف كله فصل التي أو بعد الطواف والتي فصل الحق لتستدغمه
 لأن الجماع حصل بعد أن الركن وعلمه دم لحصول الجماع في الآخر وان جمع بعد الخان لم يمس طلع ووجه
 عن الإحرام بالخان فالجمع مع مع هو على التمسك والاتيان والاحرف الذي ذكر في الحج وأه الموق

كتاب السكاح

الكلام في هذا الكتاب في الأصل في أو به واضح في ما نصه السكاح المبرور عوفي بيان ركن السكاح وفي
 بيان شرائط الركن وفي ما حكم السكاح أما الأول فصول لأخذه أن السكاح فرض على حاله التواف حتى أن
 ما فيه إلى السكاح لا يمكنه الصرعين وهو قدر على المهر السكاح لم يروح تام وأحلب فما إذا لم
 من عساه إلى التمسك على التمسك الذي كرم ما إذا التماس من دار من على الأصبعين رعد من الختان
 الطواهر أنه فرض على غيره الصوم السكاح وعرضا فرض على الأعل حتى أن من ركنه مع العذر على
 المهر والمعه والوط فأم قال السابق أنه مباح كالسكاح الرأ واحصا ما عساه هل يمسهم أنه مذوق
 ومسحوب وأنه ذهب من أحما الكرخي وقال يمسهم أنه فرض كفاه إذا قام به البعض سدا عن السابق غيره
 الجهاد وصل الحار وهل يمسهم أنه واجب ثم التاملون بالوجوب أحله رأى كعه الوجوب قال يمسهم
 أنه واجب على سبيل الكفاه كذا السلام هل يمسهم أنه واجب عما لکن عجزا لا سيما على طريق التمسك
 كصدقه الفطر والأضحية وأوراحح أصحاب الطواهر بطوا سراسر السوم من خوفه عر وحل فاسكحو
 ما طاب لكم من النساء وقوله عر وحل وأسكحو إلا ما في مسكم والصلح من عاذكم راما لكم وقول النبي صلى
 الله عليه وسلم روي حوا ولا تلقوا بأن اللقي به لغيره عر من الركن وقوله صلى الله عليه وسلم ساكر أسكر وأقاني ما في
 لكم إلا الم يوم القامة أمر به عر وحل بالسكاح مطلقا والأمر المطلق لا رصه الوجوب فلما إلا أن يقول الدليل
 بخلافه ولأن الأسماع من الرما واجب ولا توصل إليه إلا بالسكاح وما لا توصل إلى الواجب إلا أنه يكون واجبا
 وأصح السابق بقوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم أن سوا ما أموالكم أحضر عن إحلال السكاح بالتمل
 والمباح من الأساء المرافه ولا به قال وأحل لكم رط لكم ستمل في المباح ولأن السكاح منف توصل
 به إلى ما السهو فكون مباحا كسراء الحار به السري ما وهذا لأن قضاء السهو أسأل السع إلى به
 وليس حب على الإنسان أسأل البع إلى به بل مباح في الأصل كالأكل والشرب وإذا كان مباحا
 لا يكون واجبا لهما سهمان السابق والدليل على أن السكاح ليس تواجبه قوله تعالى وحسوا راسا من
 الصالحين وهذا خرج مخرج المدح لحي سله السكاح والسلام كونه حصوا والحصو الذي لا يأتي النساء
 مع التندر ولو كان راجحا لما استحق المدح ركه لأن الواجب لأن يمس سله أولى من أن عذر راحح من
 قال من أحما أنه مسدوب إليه ومسحوب عار وى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من استطاع مسكم النسا
 فليروح ومن لم يستطع فليقسم فإن الصوم له روح أقام الصوم ما السكاح والصوم ليس تواجبه بل أن السكاح
 ليس تواجبه أصلا لأن عر الواجب لا الصوم مقام الواجب ولأن في السكاح رضى الله عنهم من لم يكن لغير وجه
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم علم منه بذلك ولم سكر عليه فدل أنه ليس تواجبه من قبل يمسهم أنه

روحاً كهذا ولا ان احكم الا على السكاح خوالا دوح والمب سب وسنة اله فوج احصا صه عا نذل
على الار دواح وخولط الترو وع والاكاح لاعر ولنا انه بعد سكاح سول انه صلى الله عليه وسلم بلفظ الله
فبعد سكاح الله ودلالة الوصية قوله تعالى وامرأ مومنان وهب سنة للتي ان اراد التي ان سسكحها
حاله لك معطو فاني قوله بآله التي اما احلناك ارحا وحل احره تعالى ان المرأ المومنة التي وهب معها
لتي صلى الله عليه وسلم عند اسسكحها اما احلناك له وما كان سر وياحق التي صلى الله عليه وسلم
يكون سر وياحق التي صلى الله عليه وسلم لل الحصوص فان قل قد قام دليل الحصوص بها وهو قوله
تعالى حاله لك من دون المومنين فالحجاب ان المرأ منه حاله لك من دون المومنين نه راحر فالحلوص رحي
الى الاخر لا الى لفظ الله لو حو احدها ذكر عنه وهو قوله عز وجل قد علمنا ما رصاعلهم في ارحا واحيم
فدل ان حلوص لك المرأ له كان بالسكاح لفرص منه والباقي انه قال تعالى لئلا يكون عليك حرج ومعلوم
انه لا حرج كان يلجهم في سبي العار واعا الخرج ان اعطا الدليل والباقي ان هذا حرج مخرج الامان
عليه وعلى الله في لفظ الله لسب تلك في لفظ الترو وع قد دل ان الله فاصار له الامهر فانه صرف الخلوص
اله ولان الاعداد بلفظ السكاح والترو وع لكونه لفظا موضوعا لحكم اصل السكاح سرعا وهو الار دواح وان لم
سرع بدون الملك فاذا اتي به سب الار دواح باللفظ وسب الملك الذي لزمه سرعا لفظ التملك موضوع
لحكم احر اصل السكاح وهو الملك وان بعد سرع وع في السكاح بدون الار دواح فاذا اتي به وجب ان سب به
الملك وسب الار دواح الذي يلزمه سرعا اسدلا لا لاحد التملك لا لا حرج وهذا لا سب احكام ملارمان
سرعا ولم سرع احدهما بدون الآخر فاذا سب احدهما سب الآخر ضرورة ويكون الرضا بأحد هارضا
بالآخر واما الحدب فعول بموجه لكن لم يلزم ان اسحلل العرو وع هذ الانطاط اسحلل بمركة
انه فرجع الكلام الى سب السكاح المذكور فقول كنه الله تعالى بحل حكم الله عز وجل كونه تعالى ولولا
كلمه سب من ريل فلم يلزم ان حوار السكاح هذ اللفاظ لسب حكم الله تعالى بالدليل على انه حكم الله تعالى
ما كرنا من الدلائل مع ما ان كل لفظ جعل على سب حكم سرعي فهو حكم الله تعالى واصابه الكلمة الى الله تعالى
باعا ان السار ع هو انه تعالى فهو الخاغل اللفظ سب لسب الحكم سرعا فكل كلمة الله تعالى في هذا الوجه
على الاستحلال بكلمه الله تعالى الاستحلال لا بكلمه الله تعالى فكان مسكوبا عه فلا يصح الاحتجاج به
ولا بعدد السكاح بلفظ الاحار عده عامه مساهما والاصل عندكم ان السكاح لا بعدد اللفظ موضوع لتملك
العن هكذا روي اس رسم عن محمد بنه قال كل لفظ كوني في الله عليك لزمه فهو في الحر سكاح وحي عن
الكرحي انه بعدد لفظ الاحار ثوله تعالى ما فهو احر وهن سبي انه تعالى المير احر او لا احر الا احر
فلزم سب الاحار سكاح كمن المير احر (وجه) قول العامة ان الاحار عند موف بدليل ان التام سبها
والسكاح عديم بدليل ان التوقب بظهوره وانما بعدد اللفظ سب من المنع من الاعداد جميع ولان الاحار
على المقصود ومافع الصعي حكم الاحار او الاعان فكيف سب ملك العن سب الله عه ولا بعدد لفظ
الاحار لان الاحار ان كان اناحه السعة والسكاح لا بعدد لفظ اناحه لا بعدد معنى التملك اصلا وان كان
عليك المنع والسكاح لا بعدد اللفظ موضوع لتملك الرقة ولم يوجد واحلف المساع في لفظ العرض قال
نعمهم لا بعدد لفظ معنى الاحار وقال بعضهم بعدد لفظه سب به الملك في العن لان المسعر ص بصر ملكا
للمسعر وكذا احتلوا في لفظ السلم قال بعضهم لا بعدد لان السلم في الحيوان لا نسح قال بعضهم بعدد لفظه
سب به ملك الرقة والسلم في الحيوان بعدد باحي لو اسبل به النصف عند الملك ملكا فاسدا انك لسب كل
ما عند السبع بسد السكاح واحلوا انما في لفظ الصروف قال بعضهم لا بعدد لفظه صرغ لا سب الملك

[illegible]

التي ضرور لان السكاح لا يبعد بلاولي فاداك ان الولي معناه قول بحركه القول لا مع كذاها اسلا
وسد الاغور وحد الضرور معناه في التوكيد رجو ولان قوله تعالى رجعوني في السالكين اسه حكم
فيهم وما سئل عليكم الكتاب في سائر السالكين لا يوجب ما كتب لهم ويرعون ان سكاحهم قبل
ربك عند الاتية في سبب في حجر ولها وهي ايمان (ورج) الاسلال بالاية الكرعه في قوله تعالى
لا يوجب ما كتب لهم ويرعون ان سكاحهم جرح جرح العابد يدل على ان الولي يوم سكاح ربه
رجد اولم سم وحد به لم تكن للعابد معنى لاف من الخاف العابد بأمر لا محقق قوله تعالى راكعوا
الا ياتي منكم امر سبحانه ويعالى بالانكاح منكم من غير فصل الامكاح من غير اومن بعده ولا الوكيل
في باب السكاح ليس بمفاد بل هو مفسر عن العابد ومعناه دليل ان حقوق السكاح والعبد لا يرجع الى الوكيل
وا ان كان معارضة وله ولاه على الروح فكيف عارضة كمن الموكل سائر كلامه ككثير من حسن في غير
احاده كلاما لفرأ كتابها الروح وحده في من قلا رفته كلاما للروح كانه دل على معوم العبد بالثمن
حكم والباب بالحكم ملحق بالباب حقه وأما البيع فواحد اذا كان رافعا لغيره في العبد كالات سري
مال الصبر لنفسه او بيع مال منه من الصبر ارفع مال منه الصبر من انه الصبر ارفع سري الا انه اذا كان
وكلا لا يوجب من مال حقوق العبد من غير على العابد ولا يوجب كمال العابد كالات الحسن لا يوجب البيع
ا ان كان مفسر على العابد والبيع احكامها من السلم والتمس بالتمس المطالبه فلو تولى طريق العبد لئلا
الحسن الواحدة لا يملكوا ما يملكوا ومنه ما وجدنا في العبد من اذنه عز وجل اذله (وأما) منه الاحاب والتسول
في ان لا يكون احدهما لا رافعا ولا حرجي لو وجدنا الاحاب من احد العابد من كان له ان يرجع
فصل قول الا حرجي البيع لا يوجب احدهما ركن واحد كان احدهما من الركن والمركب من سببه
لا وجوده لأحدهما

في سئل في رأيا شرط الركن فأنواع بعضها شرط الانعقاد بعضها شرط الجواز رافعا
التميم (أما) شرط الانعقاد فبأن يوجب رجوع الى العابد ويوجب رجوع الى مكان العبد فالمثل فلا يبعد سكاح
المحور والسبي الذي لا يعمل لان العمل من شرط ان يملك لسوء فاما الملوغ فشرط السادس بالامرط الانعقاد
على ما ذكرنا من انه تعالى واما بعد العابد فليس بشرط لانما السكاح خلاف الفرض على ما مر (وأما) تذييل
الى كل العبد فهو احاد المجلس اذا كان العابد من غير رجو ان يكون الاحاب والتسول في مجلس واحد
حي احتل المجلس لا يبعد السكاح بان كانا حاضر من فارجح احدهما في الاخر عن المجلس قبل التسول
ا راسم يعمل بوجوب احدا في المجلس لا يبعد لان انعقاد عارضا ساطا احدا للشرط بالا حرجا كان
التمس رجوعهما في مكان احدا لا لان انعقاد ذلك في الى مداب العود جعل المجلس مع التمس من حكم
مع فيها حصة للسرور والسرور تمتع عدا احاد المجلس فاحتل حرق الشيطان حقه وحكمه ولا
سلم الركن (وأما) الفرض فليس من شرط الانعقاد ما وجدنا في سبب هو شرط المسح سائر في كتاب البيوع
وبدكر الركن حال رعي سدا حرجا ما اما كذا وجدنا في او صرا على الداء وهو على التسليم ان يذكروا
ان ساءه تعالى في كتاب البيوع يذكروا الفرق هناك من المي الرعي الداء وهو حرمان العبد هذا
كان العابد حاضر من اما اذا كان احدهما بالتمس مدحى لو قال امر الصبر شامس من روجب في
من فلا رفو باب فلهما الحرج قال قلب اول حل خبر ما بعد من روجب فلهما في ثلثه فلهما الخ
فليس روجب في سبب من لم يروا كان الركن محصر في السادس من سدا قول ابي حنيفة ومحمد ول
ابو يوسف يبعدون في سبب على احوار العابد (وجه) قول ابي يوسف ان كلام الواحد يسلح ان يكون بعد ان

أما الأول فلا يجوز مكاح مملوك بغير إذن مولاه وإن كان باطلاً بالعاسوا كان صايراً بغير إذن مولاه أو بملكه أو بملكته أو بملكها إنما التي قال كان أمه فلا يجوز مكاحها بغير إذن سيدنا لا خلاف لأن ما عيب الصبي بمولاه لسيدها ولا يجوز والصرف من ملك الغير بغير إذنه وكذلك المذموم والملك المظنون والمكانة لهما ملك المولى ربه وملك المصنف مع ملك الرقة إلا أنه مع من الاستماع به الرق والملك الذي في الاستماع اثبات ملك الدرلان من الخافراته متصرفه دال على الرق فهو مدعيه كما كانت ضمن أن مكاحها بغير إذن المولى لا ينسخ أن كان عبداً ولا يجوز مكاحه أو سيده أو غيره من العتق وقال مالك يجوز (وجه) قوله ما عيب الصبي مع العبد لا يدخل تحت ملك المولى فكان المولى سيحلي أصل الحر به والمولى أحق بملكه المكاح كالحرة بخلاف إلامه لأن ما عيب سيدها ملك المولى فممن من التصرف به ربه ولأن العبد مملوك لا يملك المولى ثلوه يعني صرف لغيره من ماله من استكم هل لكم مما ملككم أعيانكم من شركاء فما رفاكم فأنهم قد سوا أحسن من رعايتهم إلى العبد لدوا شركاء فبارزوا السادات لأهملهم بغيره في ذلك معلوم أنه ما أراد به من السرقة في المنافع لا سراً بهم فيها دل أنه أراد منحه الملك وثلوه يعني صرف منه ماله عبداً مملوكاً لا يملكه في العبد من ماله وجميع أحراره لأن سب الملك أصعب إلى كفه من الملك في كفه إلا أنه مع من الاستماع به من أحراره سيده وهذا لا يمنع من الملك له كإلامه المخوسه وعبده ذلك وكذلك المأزوني الحار لأنه عبده مملوك ولأنه كان مخدوماً قبل الإذن بالحار المكاح ليس من الحار لأن التجار معاوضة المال بالمال والمكاح معاوضة الصبي بالمال والدليل عليه أن الحار إذا ربح بها على سيدته لم يكون العبد للحار لم يكن للحار ولو كان المكاح من الحار لكان بدل البيع للحار كالبعض فكان هو المكاح مصرفاً من ماله مولاه فلا يجوز مكاح إلامه والدليل عليه قوله تعالى لا تدرك على شيء العبد المملوك لأنه لا يملكه على شيء بغير إمامه أو إرادته التدبير الحسنة لهما فانه في ضمن التدبير السريه في السرعه وأصله في ذلك في السرعه ما للآدم والأطراف ولا يجوز سب الصرف السري بغير إذن المربع وكذلك المذموم لأنه سيد مملوك وكذلك المكاتب لأن المكاتب عديمات عنه درهم على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأنه كان مخدوماً من الترواح قبل الكسبه وعبداً الكسبه ما فانه لا يملكه إلا بالآدم والتجار والمكاح ليس من التجار لأن استجار معاوضة المال بالمال والمكاح معاوضة الصبي بالمال والدليل على أنه المأزوني الحار ربح سيحلي عديمات العبد يكون للحار لم يكن للحار ولو كان المكاح من التجار لكان بدل البيع للحار كالبعض وأما معنى البعض فلا يجوز مكاحه عديمات عنه لأنه بغيره المكاتب عديمات عنه وسب ربحه في حرمه حرعه من عديمات عنه ولو تزوج بغير إذن المولى ربحه في حرمه لا يملكه إلا بالآدم المأزوني الحار المولى المكاح حار لأن العبد يدرى الأهل في المحل إلا أنه مع السالم المولى إلامه أحرار في المنافع لا يحرر وتضمن أن يدرى وإن ألامه مولاه لأن حل الوطأ لا يملك إلا بأخذ المالكين قال الله تعالى راندس هم لدر وحمهم فصور الرسل أرواحهم أو ما ملك أعيانهم فاهمهم معلومين ولم يوجد أحد ضاير في عبيد الله صلى الله عليه وسلم إلامه قال لا سري العبد ولا سريه مولاه ولا عتق العبد ولا المكاتب سأل الله تعالى وهذا ليس وأما ما يكون أحراراً فلا حار فديت بالنسب بغيره بغيره الضرر أما لنسب من الصريح لا حار بغيره محاراً من حول أحرار أو ربح أو أدب ربحه ذلك وأما الدلالة فهي قول الله تعالى على الأحرار من أن يدرى المولى إذا أحرار المكاح حسن أو جواباً لأن ما يدرى المولى أن رسول الله المأزوني الحار وسأمت من مكاح العبد ووجوده مما يدل على الرضا ولو دل المولى بطلانها في ربحها لم يكن أحراراً لأن قوله بطلانها أو فاما محمل حمسه البلاق والمعارف هو محمل المأزوني الحار لأن المكاح السائد المكاح الموقوف سمي ظلاً ومعارفه

فوقه المثل والاحكام وبالأحرار قد سب بالسب والاحكام ' فله فله ما تملكه عليك الرحمة فهو احار
 لا راسع انتراد' لا رحمة من المالك لركه للسكاح الموقوف فسخه واما الضرور فحق من المولى العبد
 ارا لاهم فمكسب الاساق احاره لئلا ن' السكاح لم يكر اذن بالسكاح احار ووجه الفرق ههنا وجهي
 احدهما انه لم يعمل الاساق احار لكلا لاحتوا ما ان يسل بالسكاح الموقوف واما ن' موقوفه على الاحار
 راسل الى الاول لان السكاح صدر من الاساق في المحل فلا يطل الا ما تملك من له لانه لا تظان ولا يسل الى
 الذي له موقوف موقوفه على الاحاره فاما ان ن' موقوفه على احار المولى او على احار العبد لا وحده الاول لان ولانه
 الاحار لا سب الا للملك وصرا بالاساق ولا وحده الثاني لان العبد رخص من العبد فكيف سب عدا لسان
 على احاره وا' السكاح قد الاساق وليس ههنا قسم آخر لم اره من الاساق احار ضرور رخص الضرور لم
 وحده في الادب بالسكاح ولثاني لاسماع السكاح صدر من العبد من الاحار في المحل لما حق المولى وهو
 الملك سب له دفعه للعبد رخصه وصرا للملك لا لاعتل من المانع من السود والاساق الروح لا وجب روال
 المانع وهو الملك لكنه بالادب اذ لم يسم باسمه في السكاح كانه قوم يوب لانه الاحار لم يسم احار مالم
 حرقه كذا العدم الم يكن من الادب من المولى بالسكاح احار لذلك العبد فان احار العبد حار اسحقا
 والعاس ان لضرور ان احار وجه العاس انه ما ن' بالعبد والاحار مع العبد معمارا اسما وصور وشرطا
 اما لاسم والصور فدرسل في معارها واما الشرط فان محل العبد عليه ومحل الاحار نفس العبد وكذا
 الباد شرط العبد لاسرط الاحار والادب باحد المعارف لا يكون ادما الا حروجه الاستحسان ان
 العبد سب من ما حرمه من موقوفه موقوفه فاعا ن' موقوفه موقوفه وذلك ان المولى اذن له بعد ما قد كان
 ا' راسع من قبل العبد ووصفه وهو العا' رخصه من قبل العبد فحصل ولهذا لور وحق فصولي هذا العبد
 ارا ن' اذن المولى فاحار العبد بعد العبد لان بعد العبد بالاحار ا' رخصه من قبل المولى فسد ما حاره من ا'
 عدا السكاح بالاعا' وهي امة فلا حار لها لان السكاح سب لهما العا' فالاساق لم يساق بها وهي مسكوحه والمهر
 لها ان لم يكن الروح دخل من قبل الاعا' وان كان من قبل ما قبل الاساق فالمهر للمولى هذا اذا اعياها وهي كبر
 فاما اذا كانت صغره فاعا' ما فان الاعا' لا يكون احار سطل العبد عند رخصه وعدا بين موقوفه على احار
 المولى ايا لم يكن لها عا' فان كان لها عا' موقوف على احار العبد وموقوف على احار العبد فان كان المهر عا'
 اب او احدى فاحار اذ ان العبد سب لها عا' السمر وهي حار ان كل المهر اياها او احدى فاحار
 لها ولو مات المولى قبل الاحار فان ورثها من محل له وطو هاتل السكاح الموقوف لان المحل الباد قد طرأ على
 الموقوف لو حو دسب المحل وهو الملك قال امة فعلى رخصه من له ورحمته حافظون الاعا' او واحدهم او ما ملك
 اعاهم فاهم عا' موقوف ومن ضرور يوب المحل له ارتباع الموقوف وان ورثها من محل له وطو هاتل ان كان
 الوارث اس السمر قد رطبه ايا او كانت الامه احمه من الرضاع او ورثها من فلوارث الاحار لانه لم يوجد
 طر ما ان المحل في الموقوف على حانه وكذلك ايا اعاهها المولى قبل الاحار فهو على السبيل الذي كرماني
 الوارث وعلى هذا فاقدم من رخصه حاره عا' بعد رخصه ورطبه اياها من المولى من رخصه ان السمرى الاحاره لان
 وط الروح مع حل الوط للسمرى واما العدا اروح بمران المولى سب الولى او ما عا' من الاحار فلوارث
 والمسرى احاره لانه لا تسير حل الوط ههنا لم يوجد طر ما ان حل الوط في الموقوف بحاله وهذا الذي
 كرماني اياها لانه لم يبق له رخصه حاره فلوارث المهر من السمرى بل يطل والاصل فيه ان العبد الموقوف
 على احار اسان يحصل الاحار من قبل عا' عدا بعد لا يحصل وجه قوله ان الاحار اعاهها الموقوف
 لا م' بعد الموقوف فاعا' لجهه على الوجه الذي رخصه واعا' موقوف على الاول لاساق الثاني ولعلك الثاني تشده

(ولما) انه اعماق على احرار الاول لا اله الا هو قد صار الملك لما جعل الاحرار الى الثاني رضاء من المالك
 على ما السكاح بأمه ووصفه هو العاد فلا علف سدا السكاح الموقوف واما ثبات الرصب در الاصل
 أولى لور وحب المكا به سها لمر المولى حتى رصف على احراره فاعتها سدا العصفرا الاحرار به كما كرم
 في الامه الله وكذلك ١١ بفتب وان عرفت ان كان صعبا على المولى يسهل العسدا وان كان لا على ما
 كانت احسن الرضا عا ركب محوسه يوسف على احراره ولو كان المولى يوافق سدا عليها عرفت صاها حتى
 يوسف على احرارها عا ركب حار العمد ان أدب فعبأ راعتها المولى يوسف العمد على احرارها ان كبر
 كبر وان كانت صغر فهو على ما كرم بالاختلاف في الامه ويوسف على احرار المولى سدا ما اذا لم يكن
 عسبه عن المولى ما كان فاحر واحار وادأ ركب عليها احاراد - الا اكل المحر والاب واحد على ما كرم
 وان لم يصها حتى عرفت ظل العسدا ان كان يصها على ثلثي ران كان لا على له فلا يجوز الا احراره راما ان
 ما على كره من السكاح بعد الادن فتقول اذا المولى للعسدا الترح فلا حلوا ما ان حسن الادن بالتروح أو عه
 فان حسن ما قال له ترح لم حرله ان روح الامرا واحد لان الامرا المثلث التسلل لاسي الشكرار وكذا
 اذ اقل له تروح امرا لان قوله امرا اسم لو احد من هذا الجنس وان عم بان فالروح ما سب من السا حار
 له ان روح من لا يجوز له روح أكثر من ذلك لانه له سكاح ما سب من السا بلط اجمع فسفر
 الى جمع ما سب كره العمد من السا وهو التروح فاقص فال الى صلى الله عليه وسلم لا يروح العمد أكثر
 من اسن وعليه اجماع السعانه رضى الله عنهم روى عن الحكم انه قال اجمع اصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على ان العمد لا يجمع من السا فون اسن - ولان ما لكه السكاح سمر كمال الخال لا هامر ان
 الولاه والعدا اسن حالا من الحرف صهر امر السبا في حد المولى في السكاح كما ظهر في القسم والثلث
 والعند والحدرد وعبر ذلك رجل يدخل خالا ن بالتروح السكاح التاسد ال أنوحه يدخل حتى لو روح
 العمد امرا سكاحا فاسد ودخل ما لزمه المهر في الخال وقال ابو يوسف رحمه الله لا يدخل ربيع بالمهر بعد العمد
 (وجه) قولهما ان عرض المولى من الا - بالسكاح روحا لا سماع لحصل به - العمد عن الزا وهذا
 لا حصل بالسكاح التاسد لانه لا هذا داخل لا يكون مراد من الادن بالتروح ركب الوصل لا يروح سمر
 الى السكاح الصحيح حتى لو سكح سكاحا سدا لا يحب كما سدا ولا في حقه ان الادن ما ررح ما سب
 في الصحيح والفاقد كالادن بالسك مطلقا في مسألة المسن الم صرف لهذا السكاح الى التاسد اثر به
 عرفه الا ان الاعان محمولة على العرف العا را عا راف المصادف سدا المسن الا سماع عن الصحيح
 لا التاسد لان سدا المحلول عليه سكي ما عا من الاقدام حله فلا حجة الى الا سماع بالمسن والليل على صفة هذا
 الحرج ان عن الخال لو كانت على الفعل الماضي سرف اي الصحيح التاسد جمعا و نفع على هذا
 انما دار روح امرا سكاحا فاسدا ثم اراد ان روح اخرى سكاحا صحيحا ليس له ذلك سدا اي حقه لان الادن
 اسن بالسكاح وسد هاله للادن فسن ولو أدن لسكاح فاسدا دخل به لزم المهر في الخال
 فو لم جمعا اما على اصل اي حقه فظاهر واما على اصلها فلو ان صرف الى الصحيح لانه لا ارحب
 السها اما النص محله ذلك لانه لو اذع ررحل الموق وأما في حكم المهر في سكاح المولى فدرل
 اذا كانت الاحار قبل الدحول لا مالم يكن على الروح الامهر واحد ان كان بعد الدحول بها فالتاسن ان
 لم يمه مهران مهر بالدحول قبل الاحر مهر مالا حار (وجه) التاسن انه وحده سرف حروف مهر
 احدها الدحول لان الدحول في السكاح الموقوف حول في سكاح فاسد هو غيره الدحول في سكاح فاسد
 ودانوح المهر كذا هذا والسبا السكاح الصحيح لان السكاح يذبح مالا حار فلا سحسان وجمان

أحدهما أن السكاح كان موقوفاً على رالمالك كسكاح المصطفى والعسا الموقوف أما السكاح الآخر
فمنه لا حذر إلى وقت العدا وإذا استبدت الآخر السكاح كانه عند ما بهاد الآخر إلا حذر إلا حذر
السابق فلا تحب إلا مهر واحد والسابق أن مهر المثل لو وجب لكان لو حذر بقا بالسكاح ولا لكن
الفعل رما ولكل الواجب هو الحد لا المهر وقد ربح المسمى بالمعدن لو وجب به مهر المثل أنسا وجب بعد
واحد يراى وأنه يسع كل ما وجب من مهر الامة فهو للمولى سوا وجب بالعسا أو بالنحول وسوا كان
المهر مسمى أو مهر المثل وسوا كان الامة أو مدر أو أم ولد لا المكاتب والمسمى بمصداها فإن المهر لها
لأن المهر وجب عوضاً عن المهر وهي مباحة الصنع فمن كان مباح الصنع لمعه بالآخر والأعوان فقصها
مكون للمولى كالأرس وإن كان مباحاً على خمسة المصنف فلهما يكون للمولى أنسا كالآخر بخلاف المكاتب
لأن حال الأرس والآخر لها فكان المهر لها أسوا وكل مهر لم العدا كان مباحاً والسكاح مباح للمولى سلق
مكسره رفسه مباح فيه أن لم يكن له كتب عبد الله بن ماسى عن العدا طارى حق المولى وسبق هذا
الذي يتعلق رفسه العدا على أصل المباحات والسكاح مباح في كتاب المأدود وإن كان مدر أو مكاتباً فما مباح
سما في المهر نسوى في كتبها لعدم الاستدعاء من رفسها مخر وجهها عن احتمال السع بالذبح والكاتبه
ومال العدا من ذلك بغير المولى أسوانه بعد العدا لا بهدس يتعلق بسلم طهر في حق المولى فأسده الدس
الذبح بغير المولى العدا يجوز أن لا يلزمه للحال رفسه به بعد العدا لمافلنا كذا هدا وأنه أعلم ومبها الولاه
في السكاح فلا يستد السكاح من لا ولاته والكلام في هذا الشرط يسع مواضع في بيان أنواع الولاه وفي
سماه سبب سبب كل نوع من سبب سبب كل نوع وما متصل به أما الأول فالولاه في باب السكاح
أنواع أربع نوعه ولا نه الملك ولا نه الترابه ولا نه الولاه ولا نه الامة أما ولا نه الملك فسبب سببها الملك لأن
رلانه بالسكاح ولا نه نظر والمالك ادعى إلى السعفه والطريق حق الملول فكان سبب الولاه ولا ولا نه
للملول لعدم الملك لها فهو مملوك في نفسه فلا يكون مالكا وأما سبب سبب الولاه بها على المالك ومبها
لوعه فربح رالاسكاح من المملوك الصبي الذي لا يفعل ولا من الصبي العاقل لأن هولا لسوا من اسل الولاه
لأن أهله الولاه أسدر على يحصل الطريق حق المولى عليه وذلك كمال الرأى والعقل ولم يوجد إلا يرى
انه لا ولاته لهم على أنفسهم فكيف يكون على عهدهم ومبها الملك المطلق وهو أن يكون المولى عليه مملوك كالمالك
رفسه وذا وعلى هذا مخرج اسكاح الرحل أمه أو مدر به أو أم ولد أو عدا أو مدر انه حارس سوا رضى به
الملول أولاً ولا يجوز اسكاح المكاتب والمكاتبه إلا رصاها أما اسكاح الامة والمدره وأم الولد فلا حذر
في حذاره صغر كات أو كبر وأما اسكاح العدا كان صغرها يجوز وإن كان كبرها فسد كرى ظاهر
الرواية أنه يجوز من عر رصاه وروى عن أبي حنيفة أنه لا يجوز إلا رصاه به أحد السابق (وجه) هدا
الرواية أن مباح يسع لعدم دخل تحت ملك المولى بل هو أحسن عها والاسان لا على التصرف في ملك
عده من عر رصاه ولهذا لا على اسكاح المكاتب والمكاتبه بخلاف الامة لأن مباح تصعبا مملوك كالمولى
ولأن سكاح المكره لا بعد ما وضع له من المفاصل المظلمه به لأن حصولها بالدوام على السكاح والترار عده
وسكاح المكر لا لزوم بل ربه العدا بالطلاق فلا هدا فاند (وجه) ظاهر الرواية قوله تعالى وأكسحوا
الانامى مكم والصلح من عاكم وأماكم أمر الله سبحانه وتعالى الموالى بالسكاح العدا والاما ملتبا
عن شرط الرضا من شرطه محاج إلى الدليل ولأن اسكاح الملول من المولى تصرف ليس به لأن مباح اسكاح
رجع الله أن الولد في اسكاح الامة وكذا في اسكاح أمه من عده ومبها العدا عن الرما الذي وجب
بصل مالها مملوك كحبل له أسا فكان هذا الاسكاح نصراً للسهة ومن تصرف في ملك سبه لسهة سبب

ولا شرط فيه من المصروف فيه كل السبع را حار وما التصرفات لان العبد ملكه جميع آخره
 مسئلة ما ذكره من الدلائل فيما تقدم ذكره كل ما يدونه التصرف في ملكه اذا كان السرف مسلح وان كان
 العبد مسلح في حقه لما فيه من صيانة ملكه عن السباغ والى السباغ من الر وقوله ما في السبع مملوكة
 لسيد مجموع على مملوكة الا ان مولاه اا اكتب أمه مع من استعاضها لما فيه من النسا وهذا السبع
 سوب الملك كالخار به المخرجه والحب من الرضا عنه مع المولى من الاستماع به مع ما الملك كذا
 هذا والمالك الثاني لم يوجد في المكاتب والملك السباغ الكناهي كان احب الكناهي رخصه الم دخل بح
 مطلق اسم الملول في قوله كل ملول في فهو حر الا بالنسبة لمالك الرقة ان يسمى سوب الولاء فانعدام ملك
 السيد مع من السوب ولا ينافي له بالبر لا في الترويح من عسر رخصه المكاتب من راد المولى بعد
 الكناهي حمله احب بمكاسبه لم يحصل له الى سرف الحر به فالزوج من عسر رخصا فوجب تعليق المهر وانه
 بكس فلا يسبل الى الحر به فيسره به شرط رخصا دفعا للسرف به وقوله لا فائدة في هذا الكناهي مجموع وان
 في طبع كل رجل الوفاق الى النساء فالظاهر هو في السرف خصوص ما بعد عدم المانع وهو الحر به رخصا
 الظاهر من حال العبد لا ممانع من نفس سرف المولى احراما في الكناهي فسد فانه وانه المولى
 واما ولله الترانة سبب موها هو اصل الترانة رخصا كمال الترانة واعا الكمال رخصا العدم على ما ذكر
 وهذا عند المحققين السبب والرانة الترانة ويحق فانه الولاد وعلى هذا في أن لعدا لال رخصا
 كالا حار الم لا به الا كناهي عدا خلافا لرا حار عاروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ل
 لا سبب النعمة حتى يسأمر وحسبه اسم النعمة للتعظيم له قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تم بعد الخلق من
 صلى الله عليه وسلم عن كناهي النعمة ومد الى سابه الاستمرار ولا يصير اهلا للاستمرار بعد اللوع فليس
 اللوع كانه قال صلى الله عليه وسلم حتى يسأمر ولا ان الكناهي عدا استمرارا في حاسب النسا لما ذكر
 ان سابه تعالى في مسئلة كناهي النعمة باللعنة ومن هذا السرف لا يدخل بح ولا به المولى كالظن
 والماق والمجسه وعدهما الا به سبب الولاء لا لال رخصا بالنص والاحكام لكمال سببها وسببه عدا لال
 والخد فاصر وقد ظهر ان السورى سبب ولله السرف في الحال والاحكام وسبب ولله الترويح سببكم فعد
 الاخاف ولما قوله تعالى واسكنهم الا ما فيكم عدا احتياط لعامة المؤمنين لا به في قوله تعالى فو وا
 اني اجمعهم انما المؤمنين لتلكم تلتحون ثم حصصه الاحباب فسد الا فارح بحه الامن حصص بدليل
 ولان سبب ولله العبد في الاب والخد هو مطلق الترانة لا الترانة الفرقة واعا حارب الفرقة سبب رخصا
 الالاهي ولله الارام لان سبب الترانة حاصل على اصل السعة اعني بسببه رائد على سببه الحس
 وسببه الاسلام رخصا اعني الى محصل الظرف حتى المولى عليه وسببها عن المولى سببه على سبب سببه
 مع حاجته الى الحس لان مضالح الكناهي سببه محب الكناهي رخصا حر الروجود فحاجته الى احراز
 للحال لا سببا مضالح الكناهي بعد اللوع واندها هو سببه الى ما رخص الكناهي له رخصا موقوف
 في كناهي الاح والم فسد الا انه لم يصره لا بعدا شرط الترويح هو رخصا الترانة ولم يصب له ولله انصرف
 في المال لعدم الفائدة لا به لاصل الى السورى بالترويح لان رخصا عدا لال رخصا باللعنة ولا يميل الى
 التولى بالفاد بدين الترويح لا به لا هدا اذا التسود من السرف في المال وهو الرخص لا يحصل الا تكرار
 الحار ولا يحصل ذلك مع عدم الترويح لا به اذا استمر سببها الى أن يحسبه الى وقت اللوع ولا يحصل
 المسود فسد لانه السرف في المال بظن الضرر وهذا الضرر معدوم في رخصا كناهي سبب
 ولله الا كناهي واما الخد في المراد منه النعمة باللعنة فلا به الاستمرار وهذا وان كان حارا لكن فيما ذكر

أبنا أصهار فوجب المعارضة فبسط الاحتجاج به أو جعله على ما طلبنا فصار الدليل صانه له أعني الناس
سما أو روح الصبر أو الصبر لهما الحار إذا لم ينعقد أي حسنه ومحمد وعد أي يوسف لا حار لهما ويد كر
الله سبحانه الله تعالى في سراط اللزوم وأما سراط يوسف هذا الولاه فوجان في الأصل نوع هو سراط
يوسف أصل الولاه نوع هو سراط السدم أما سراط يوسف أصل الولاه فأشبهها رجوع إلى الولي
ونفسها رجوع إلى المولى عليه ونفسها رجوع إلى نفس الصبر أما الذي رجوع إلى الولي فأشبهها رجوع إلى الولي
الولي ربهما بلوغه فلا بد الولاه للجنون بالصبي لا سيما بالناس من أهل الولاه لما ذكرنا ولا به تلك ولهذا
لم يسم لهما الولاه على أنفسهما مع أنهم أقرب إليها لأن من على غيرها أولى ومهما أن يكون من ربه
الحر والولاه لأن سراط الولاه والوراه واحد وهو القرابة وكل من يرب على غيره ومن لا يرب لا يرب على غيره
وهذا نظر دعوى أصل أي حسنه حاصره فكس عبد الكل فمخرج عليه مسائل فعول لا ولا به للمولود على
أحد لانه لا ربه أحد ولا الولد ليس من أصل الولاه لا يرى أنه لا ولا به على نفسه ولا الولاه سبي عن
المالكه والسجن الواحد كيف يكون المالكه وهو كمن ربه واحد لأن هذا ربه نظر ومصلحة ومصلح
السكاح لا يوجب عليها إلا المال والندى والمولود لا يسمعه عنده مولد لا يرفع السائل والندى لا يعرف
كون السكاحه مصلحة وأنه عروجه وحل المولى ولا ولا به للزوم على أحد لا على مسلم ولا على كافر ولا على
مريد مسلم لانه لا ربه أحد ولا به لا ولا به على نفسه حتى لا يجوز كاحه أحد الإسلام ولا كافر ولا مريد
مريد فلا يكون له ولا به على غيره ولا ولا به للكافر على المسلم لانه لا مرار بها قال أي صلى الله عليه وسلم
لا يوارب أهل ملته ساء ولأن الكافر ليس من أهل الولاه على المسلم لأن الشرع قطع ولا به الكافر على
المسلم قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافر من على المومن سبيلا وقال صلى الله عليه وسلم الإسلام بعمول
ولا يعمول ولأن باب الولاه بالكافر على المسلم يسمى بالذل للمسلم من جهة الكافر وهذا لا يجوز ولهذا أصيب
المسلم من سكاك الكافر وكذلك كان الرضى مسامحا والمولى عليه كافر أفلا ولا به له لأنه لا يسمى المسلم لا ربه
الكافر كما أن الكافر لا ربه المسلم قال صلى الله عليه وسلم لا ربه المومن الكافر ولا الكافر المومن إلا أن
ولذا المريد إذا كان مومنا صار محبوسا في الص وأما إسلام الولي فليس سراط لسبب الولاه في الخلق وفي
الكافر على الكافر لأن الكافر لا يندرج في الصفه الباعده عن محصل الطرقي حتى المولى عليه ولا في الوراه فان
الكافر ربه الكافر ولهذا كان من أهل الولاه على نفسه فكذلك على غيره وقال عروجه وحل الدين كفر وانفسهم
أولاه من وكذا العداة ليست سراط لسبب الولاه عند أصحاب الفاسق أن روح الله وأبنا الصبر من
وعند الناس سراط وليس الفاسق لا يخالع روح وأجرح عاروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال
لا يكاح الابن من ربه والمريد عني الرشد كالمصباح عني الصالح الفاسق ليس ربه وسدد ولأن الولاه من باب
الكرامة والثبوت سبب الإلهة ولهذا لم يقبل سبها بولها عموم قوله تعالى أركبوا الأمانى منكم وقوله صلى
الله عليه وسلم روحوا بينكم إلا كما من عروجه ولما أجمع الامة أنسبها من الناس عن آخرهم غامهم
وخاصهم من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا رجون منهم من عروجه من أحد خصوصاً
الأعراب والكراد والأكراد ولأن هذا ولا به بشر والسبب لا يندرج في القدر على محصل النظر ولا في الداعي
إله وهو الله وكذا لا يندرج في الوراه لا يندرج في الولاه كالعبد ولأن الناس من أصل الولاه على نفسه
فمكون من أهل الولاه على غيره كالعبد ولهذا سبها هاديه لا يسم من أهل أحد نوعي الولاه وهو ولا به الملك حتى
روح الله فمكون من أهل النوع الآخر وأما الخدم فمكون من أهل سبب مدون هذا الراد كتب سبب
مع الزمان ولو سبب فعول عروجه والفاسق مريد لا يسم سبب عروجه لا لا راد وهو العمل فكان هذا في

الزلاية ليعيون ويقتول ان المحس لا يخلع ولما لم يجدوا التداد اذ اناب فيه ولا اله الا محس لاحلوا
 لانه اناب من صبا رجلا وان لم يصب فهو على الاحل ولا يفسق وانه الموقف واما كون المولى من
 العصب فقول هو شرط موب الولاة لم لا يقول رمانه الوقى حيلة الكلام فانه لا خلاف في ان للاب
 والمخدر لانه لا محس الا سي حكى عن عبد الله بن راسه من اهل مال لا لس له لانه التزوج (وجه) قوله
 ان حكم السكاح ان لا يصر على حال لغير بل يدرم منى الى ما بعد البلوغ الى ان يوجد ما يطله وفي هذا
 موب الولاة على الناحية لا يفسد او كانه اسما لا محس بعد البلوغ وهذا لا يجوز ولما قوله بيان راسكم
 الامامى مسكم والامامى منى من مات اتم طهه الصلا والسلام ككاتب اربعة لا روح لها وكما من
 ان كاتب للمسن كان هذا حيا لا لا وان كاتب للمسن يكون حيا للمسن الموتى رعوهم الحيات
 هذا قول الاب والمخدر انكح المصدق صلى الله عليه وآله منى الله عنهما وحيى الله عنهما من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم رر رحيل رسول الله صلى الله عليه وسلم رر وحيى الله عنهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عمر الحيات رضى الله عنه وروح عبد الله بن عمر رضى الله عنه وحيى الله عنهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من ان قوله مساحرح محال لا لاجماع الصحابة ركان مرددا واما قوله ان حكم السكاح ان لا يصر على حال
 فمعه ولكن بالامساح الماء في لا محس بعد البلوغ وهذا حيا ركان السبع فان لمسا ولا يصر
 مال السبع وان كان حكم السبع هو مالك سقى بعد البلوغ لم لا يفسد كذا هذا اول الاب من صدق الله
 الكرم رضى الله عنه وروح عبد الله بن عمر رضى الله عنه وحيى الله عنهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واما الناحية فلها مسحي من الثالثة به بعضا كما مسحي عن السكاح جعل سكوها رصا
 من الاب كما جعل رصا بالسكاح ولان الشاهرا رضى الله عنه من الاب لانه من مهر ساقم
 الله اماته فمهرها مسحا والشاهرا فكل مأدوما من بعض من حيا لانه حتى لو لم يصر على السكاح لا يفسد
 النصف ولا سرا وروح ركانا المخدم مقامه سدة عنه وان كاتب اسد باقية رضى الله عنه من الاب
 لان الاب وسرا الروح بدفعه لها ولا سرا الله ح الى الاب وما سوى الاب والمخدم الاول
 ليس لهم لانه النصف سرا كاتب صغر او كبر اذا اكل الرزق وهو الوقى فله حق النصف انا كاتب
 صغر كما ينسب سائر قوم ليس للوقى حق النصف الا انا كاتب صغر واذ صغر ابولى المهر صغر ساه
 لان حوز المصدا لا يعلق بمسار كذا حتى حلب الوكيل بالسبع المصغر من المسمى السرى ركانا الخوازي
 ساهرو ركانا لوجو موب مساحر الثالثة من كل راحدهم ما رجو العبد من الروح ركانا
 من لولى ولا خلاف من انحسار ان لغير الاب والخمس العصب ركانا لا محس الا محس الا محس الا محس
 ركب العصب من المزاب واحلقوا في غير العصب قال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز راسكم حتى لم يورما
 بذلك لسكاح ركب على اطار العصب وحيى الله عنه وروح ركانا ركانا ركانا ركانا ركانا ركانا ركانا
 الاولى حل من شرط لسوب الولاة مع انما فهم على اهل شرط السديم بعد حى شرط موب اصل الولاة من
 رواه الحسن عن ابي حنيفة فاهروى عنه انه قال لا ررح السبع الا العصب روى ابو يوسف ومحمد بن
 ابي حنيفة اهل السديم شرط لسوب اصل الولاة ركانا ركانا ركانا ركانا ركانا ركانا ركانا ركانا
 سبه لا يفسد العصب لانه لا محس الا محس الا محس الا محس الا محس الا محس الا محس الا محس الا محس
 خولام راحب والحال ولا اله التزوج الا قرب اذا كان المروء من ركب المروء وسواك ركانا
 المسور من ابي حنيفة (وجه) قوله ما روى عن سقى رضى الله عنه اهل السكاح الى العصب وحيى
 كل سكاح الى كل عصب لانه اهل الحسن والحسن او ما جمع فسقى مائة التردا لرد ولان الاصل

الولاية هم العصبان كان الراي رده الذمة وصاحبهما فوجب العار والس الهيم فكانوا هم الذين
يحرر من ذلك بالظر وأأمل في أمر الكاح فكانوا هم المحض بالولاية ولقد كانت فرأه العصب
مقدمه على فرأه الرحم بالجماع ولدي حقه عموم قوله تعالى وانكحوا الايمانى منكم والصالحين من غير
قبيل من العصبان عرهم فصب ولا لا الكاح على اله وم الامن حصن شلسل ولا ن سب سوب
الولاية هو مطلق القرانه وذاها الماسان القرانه حامله على السعي حتى البرم داعسه الها وقد وجدها
فوجد السب ووجد رط السوب أسا وهو غير المولى عليه عن الماسر مقسه واعما المعصو به وورث
القرانه رط السدم لا رط سوب اصل الولاية فلا حرم المعصية تنعدم على ذي الرحم والا قرب من غير
العصه تنعدم على الا بعد ولا ن الولاية لا الكاح مره على استحقاق المراتب لا محاد سب سوبها وهو
القرانه فكل من استحق من المراتب اى حق الولاية ألا ترى أن الاب اذا كان عبد الولاية له لان العبد
لا رب أحد وكذا اذا كان كافرا والمولى عليه مستكمل لالاه له لا ربه وكذا اذا كان مسلما والمولى
عليه كافر لا ولاية له لانه لا مراتب له منه فبان الولاية تدور مع استحقاق المراتب فبالتكلى
فرب رب روح ولا يلزم على هذه القاعدة المولى انه روح ولا رب ركبا الامام روح ولا رب
لان عبادا عكس الله لان طرد ما قلنا ان كل من رب روح وهذا ملزم على أصل أى حقه وعكسه
ان كل من لا رب لا روح والسرطى الملل السرعه الاطراد دون الامكس لحواريات الحكم
السرعى بطل ثم يقول ما قلنا معكس أيضا ألا ترى ان المولى الولاية مملوكة وهو نوع رب وأما الامام
فهو نائب عن جماعة المسلمين وهم ربون من لاولى له من جهة الملك والفراد والولا ألا ترى ان سره
للب المال رب المال ما لهم فكانت الولاية من الحقه لهم واعما الامام ما سبهم فهو ربون وربون
أصا فاطر هذا الاصل وانعكس محمد الله تعالى وأما قول على رضي الله عنه الكاح الى العصبان
فالمراد به حال وجود العصبه لا سبها له تنويع الكاح الى العصبه ولا عصبه ويحس به وان الكاح
الى العصبان حال وجود العصبه ولا كلام فيه والله اعلم

في فصل في ما ورد في حق المولى عامه وقول الولاية بالنسبة الى المولى عليه نوعان ولاية حرم واعمال
ولاية بدت واستصحاب وهذا على أصل أى حقه واى يوسف الاول واماعلى أصل محمد بنى نوعان
أسا ولا ن استندا ولا ن سره وهى قول أى يوسف الآخر وكذا يقول السافى أن أسا اختلاف فى
كفه السر كذا على ما ذكرنا الله راها ولا ن الحزم بالاحتجاب بالاستدناد فسرط سوبها على أصل
اصحها ما يكون المولى عليه صبرا او صميرا او محمورا كبرا او محمورا كبره سوا كانت الصبر كبرا او صا
لا سب هذا الولاية على البالغ العاقل ولا على العاقله السالمه وعلى أصل السافى سرط سوب ولا ن الاستدناد
فى العلام هو الصبر فى الخار به الكار سواء كانت صمرا أو باله فلا سب هذا الولاية عند على السب
سوا كانت باله أو صمرا والاصيل ان سب الولاية على أصل اصحها ما تدور مع الصبر وجودا وعدما فى
الصبر والصبر رعب الصبر كذا فى ما فى الصبر ما تدور مع الكار وجودا وعدما فى الكبر
والكبر تدور مع المحسوس وجودا وعدما سوا كان المحسوس أصليا ما تدور مع محمورا او طارضا بأن طرأ بعد
الموع عند ما وفان راد اخر المحسوس لم يحرق لولى الرشح وعلى هذا سب أن الاب والجد لا يمكن ان كاح
الكرا بالاله به رصا سبها ما بال السافى على كانه لا خلاف فى اصحها لا يمكن ان كاح الله بالاله به ر
رصاها (وحد) قوله ان الكرا وان كانت عاقله باله لم يعلم عصا لى السطح لان العلم بها سب على الحره

والممارسة وذلك بالنسبة ولم يوجد فالتحقيق الكبر الصغر فثبت ولا به الاستداد عنها ولهذا أمكنه الآيات فثبت
 صدقها من غير رصاها بخلاف النسب البالغة لأنها لم يسلخ السكاح والممارسة ومصاحبه الرجل
 ما يقطب ولا بالاستداد عنها ولأن النسب البالغة لا تروح الأرض اذا فكنا الكبر البالغة الخاطم بينهما
 وجهان أحدهما نظر من أبي حمزة وأبي يوسف الأول والثاني نظر من محمد وأبي يوسف ألا حراما
 نظر من أبي حمزة فهو أن لا يخلع والاحتجاب في حالة السحر أتممت نظر من السامع عن السحر لمجرها
 عن العرف على وجه الشر والمصلحة نفسها والوعاء العقل رآل المعجرب وبسبب المدح
 ولهذا صار من أهل الخطاب في أحكام الشرع إلا أنهم مع قدرها حجة ما حر عن مامره السكاح غير
 ذلك وأصحاب لأنها سماح إلى آخره إلى محافل الرجال والمرأ حذر مسور رآخره إلى محفل
 الرجال من النساء عني العا فكان غير ما عرفت راسخا لا حجة فيه فثبت أن الاستدلال بحسب
 المعجرب وهي ولا يثبت وأصحاب لا ولا محرم واعتاب أمنا بالتحكم على قدر العمله وأما نظر من محمد فهو أن
 الباب بعد السلووع ولا به الحركة لا ولا به الاستداد فلا بد من الرضا بكافي النسب البالغة على ما ذكره
 أن ساءه تعالى في مسئلة السكاح بعد روى وإعمال الآيات فثبت صدقها لو حرر الرضا بذلك منها لا تعلق
 العاد أن الآيات هي إلى الصدق من خالص ماله ومجهره الكبر حتى لو شبه عن النص لا تعلق خلاف النسب
 فالعالم ما حارب سكران الخمار وإذا كان الرضا بكاح النسب البالغة شرط الخوار فأروحت بعد رادها
 يوسف التروح على رصاها فان رصاها وان ردت ظل من كان كاتب سافر رصاها عرفت بالقول بأن ما نقل
 أخرى أما القول فهو السفس على الرضا وما أخرى عرفت نحو أن تقول رصاها وأخرى وبذلك والأصل
 فيه قوله صلى الله عليه وسلم النسب سلور وقوله صلى الله عليه وسلم النسب عرفت عنها السامها وقوله صلى
 الله عليه وسلم ساءم السامها والنسب عرفت وقوله صلى الله عليه وسلم لا تسكح النسب حتى يسأم والمرأ
 منه البالغة وأما النقل فهو التمكن من سهو والمثاله بالمهر رالسف وخود ذلك لأن ذلك دليل الرضا والرضا
 بسبب النص مر والنسب أخرى والأصل فيه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لو مر أن
 وطير وحل فلا حمارك وإن كاتب كرا فان رصاها عرفت هذين الطرفين و سأل وهو السكوت
 وهذا استحسان والقاس أن لا يكون سكوتها رصا (وحد) التماس أن السكوت يحصل الرضا
 ويحصل السخط فلا يصلح دليل الرضا مع النسب والأحتمال ولهذا حمل دليل الاداء كالمروحة أحسن أو
 ولما عرفت إلى منه (ول) ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال يسأم السامها والنسب عرفت قال
 عائشة رضي الله عنها أن الكبر سخي ما رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال يسأم السامها والنسب عرفت
 وروى سكوتها أن رها وكل ذلك نص في الباب روى الكبر يسأم من خفيها فان سكبت فقدر رصا هذا
 أصحاب ولأن الكبر سخي عن الطيق ما لدن في السكاح لما منه من اظهار رعبها الرجال فصال
 الوفاحه فلم يحمى سكوتها إذا ورصا بالسكاح دلالة وشرطا استظافا وأما الاستظاف لاعتاب عليها مبالغ
 السكاح مع حاجتها إلى ذلك وهذا لا عور وقوله السكوت يحصل مسلم لكن رجح حاش الرضا على حاش
 السخط لأنها لو لم تكن راصه لردت لأنها لا كاتب سخي عن الادن فلا سخي عن الردفه أسكت ولم
 رد ل أنها راصه بخلاف ما دار وجهها حتى أو ولي غير أولى منه لأن حال أراد إذا حمل السخط لأنها
 حمل أنها أسكت عن حواء مع أنها قد ر على الرد بمجره والعدم المبالا بكلامه وهذا أمر معلوم بالما
 فظل رجحان دليل الرضا ولاها عما سخي من الأولياء لا من الاحباب والاعتد عدم قيام الاثرب وحضور
 احسن فكان في حق الاحباب كالتب فلا بد من فعل أرجو ل دليله ولأن المروحة إذا كان احسن وإذا كان

الولى الا بعد كان حوار السكاح من طريق الو كاله لا من طريق الولاية لا بعد ماها والو كاله لا نسب الا بالقول
واذا كان ولى بالحوار طريق الولاية فلا يحق ان يقول ولو سلمها السكاح فصحت كان احوار لان
الانسان اعما جعل محاسن فكان دليل الرضا ولو مكسروى عن أى توسعانه يكون احوار وروى عنه
رواه أخرى انه لا يكون احوار بل يكون ردا وهو قول محمد (وجه) الرواه الاولى ان الكاهن يكون للحر
وقد يكون لسده الفرح ولا يحمل ردا ولا احوار للمعارض فصار كاهن مكسب فكان رصا (وجه) الرواه
الاخرى وهو قول محمد ان النكاح لا يكون الا من حرق عاد فكان دليل الحظ والكراهه لا دليل الاذن
والاحار ولور وجه اولان كل مفسر حذلا فلهما ذلك فان احوار أحد العدس حاز الذى احواره
وظل الاخر وان احوارهما ظلا لان الاحار منها عبره الاساء كاهن روجب روجب وذلك
ماطل كذا حدنا وان مكسب روى عن محمد ان ذلك لا يكون ردا ولا احوار حتى يحرأ أحدهما بالقول أو بعمل
يدل على الاحار وروى عنه رواه أخرى انها اذا مكسب نزل العدس جميعا (وجه) هذ الرواه ان
السكوب من الكراهه كالاخاره فكلمها احوار العدس جميعا (وجه) الرواه الاخرى ان هذا
السكوب لا يمكن ان يعمل احوار لانه لو جعل احوار فاما ان يعمل احوار للعدس جميعا واما ان
يجعل احواره لاحدهما لا يسئل الى الاول لاننا العدس جميعا مع فامسب احوارهما لا يسئل الى السابى
لا يفس احد العدس بأولى بالاحار من الآخر فالحق السكوب بالقدم ووقع الامر على الاخاره قول أو
يعمل يدل على الاحار لاحدهما وكذلك اذا اسومر الكراهه فكسب في الامدا فهو اذن اذا كان المساند
ولما ذكرنا بالمر وى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان اذا خطب احدى مائه دنانير حذرهما
وفان ان فلان مائة كراهه ثم روجبها فدل ان السكوب عند استئثار الولي اذن دلالة لولا ان الولي اذا قال الكراهي
ار مدان ان وجب فلا يفتالب غيره أولى منه لم يكن ذلك اذ بالور وجهها ثم احوارها فبالعد كان غيره
اولى منه فان احوار لان قولهاى الفصل الاول اطهار عدم الرضا بالتزوج من فلان وقولها فى الفصل
السابى قول او سكوب عن الرذ وسكوب السكر عن الرذ يكون رصا ولو قال الولي ار مدان ار وحل من رحل
لم يسمه فسكلم يكن رصا كذا روى عن محمد لان الرضا بالنسب بدون العلم به لا تحق ولو قال ار وحل
فلا مأ أو فلا مأ حتى عند جماعة فسكسب في اسمهم وجهها حار ولو سمي لها الجماعة فلا مأ فان قال ار مدان ار وحل
من حترأى أو من سعى فسكسب فان كانوا يحصون فهو رصا وان كانوا لا يحصون لم يكن رصا لاسم اذا
كانوا يحصون يعلمون فعلق الرضا بهم وادلم يحصوا لم يعلموا فلا تصور الرضا لان الرضا بعلم المعلوم محال
وانه تعالى الموقى - كرى القساوى ان الولي اذا سعى الروح ولم يسم المهرانه كم هو فسكسب فسكوبه لا يكون
رصا لان علم الرضا لا يثبت الا بذكر الروح والمهر ثم الاحار من طريق الدلالة لا نسب الا بعد العلم بالسكاح
لان الرضا بالسكاح فصل العلم به لا تصور واذا روح السيد بالعهه ولى فقال لم ارص ولم آذن وقال الروح
قد أدب بالقول قول المراه لان الروح يدعى عليها حدوث أمر لم يكن وهو الاذن والرصا وهى سكر فكان
القول قولها (وأما) السكر اذ روجب فقال الروح فلعن المفسر فسكسب فبالردوب بالقول قولها عند
استئثار السلامه وقال رما القول قول الروح (وجه) قولها ان المراه يدعى امرأ حاد ما هو الرذ والروح سكر
القول فكان القول قول السكر (ولما) ان المراه وان كاتب مدعه ظاهرا وهى مسكره فى الخفصه لان
الروح يدعى علمها حوار العدس بالسكوب وهى سكر فكان القول قولها كالمدوع اذا قال ردوب الودعه كان
القول قوله وان كان مدعا لرد ظاهرا لكونه مسكرا الصمان جمعه كذا حدناهم فى هذس الفصل لا يسن عليها
في قول أى حقه وى قولها عليها السمس وهو الحلافى المعروف ان الاستحسان المعروف لاخرى فى الاسماء

التمس عند وعدهما بحري المسئلة مذكر ما الله تعالى في كتاب الدعوى ثم اجلب الحكم والمكر
 المائمه والسبب بالعلم في الخلق حتى جعل المكوث وصاحب المكوث في السبب والاذن ولانه فيمن صدر
 السكر بعد ما الا اتمه يساؤل له ولانه في من مكر السبب الا ما لم يدر من عرفه الكار والسبب
 في الحكم لا في الحسنة لان حسنة اليكار ما العذر رحسته الساهر وان العذر وأما الحكم عتري على
 ذلك بالاجماع بسول لا حلف في ان كل من رتب السدر ما عتري او طغر او حقه أو طول العتري أبي
 حكم الا نكر ربح كارت وروح الا نكر ولا حلف أيضا ان من رتب العذر ما عتري به سبب السبب
 وهو الوط بعد حائرا فاستدوسه عند وحب لها مكر ذلك الوط اتمار وروح كارت وروح السبب (وأما)
 ا ارب السدر ما اتمار ما اتمار وروح كارت وروح الا نكر قول أبي حقه وعتري بسبب وعتري والسبب
 روح كارت وروح السبب احقوا عتري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال السكر سبب في عتري
 والسبب سبب وروى الله صلى الله عليه وسلم والسبب عتري عتري السبب سبب حقه ان السبب حقه
 من السبب سبب واحد كذلك حقه عتري السبب ومن احكامها انه لا يجوز نكاحها بعد اتمار ما سبب
 فلا يكرى سبب كرها ولا في حقه ان عتري وضع السبب عتري واما ما الله المكوث مقامه في السكر هو الحما وقد رتب
 ودلله ان العلم ما قلنا اسرار السبب والمفعول اما الاول فلما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
 سبب السبب ان السبب عتري ما الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري
 وسبب ما سببها فالسبب لان قوله صلى الله عليه وسلم اتمار ما سببها اتمار حواها لعل سبب
 عتري الله عتري ان السكر سبب في اي عتري الاذن بالسبب سببها والسبب عتري الله السبب لان الحواها
 لا يدرى السؤال كانه قال صلى الله عليه وسلم اتمار ما سببها السكر سبب في عتري الله السبب سببها
 سببها فلهذا اسرار الى ان الحما عتري وضع السبب عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري
 عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري
 بالسبب سببها من اتمار عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري
 وسببها الى الوفاحه وذلك مانع لها من السبب ما اذن السبب عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري
 عتري لا سبب عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري
 سببها لان رواتب كارت ما لم يظهر للسبب سببها من الاذن بالسبب سببها من رواتب عتري الله عتري الله عتري
 ولا روى لك ما لم يوحى السكر سببها من الاذن بالسبب سببها من الاذن بالسبب سببها من الاذن بالسبب سببها
 الاذن عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري
 منه السبب الى عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري
 الى رتب عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري
 هذا عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري
 وناحري ما عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا سبب عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري
 دليل العلم عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري
 وهذا ان لم يصلح لانا لولا انه لم يصلح دافعا لولا ان عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري
 السبب لان الكا دليل الحما عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري
 السبب صرر عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري الله عتري

مع غله لم يوجد في النسخ الصغرى راجعاً إلى السكرية فعل الذي جعل في أصله وسلم الخرج سبحانه
 رمي به سبهم على ما ذكرناه من (ولنا) قوله تعالى راكعوا إلا ما مضى منكم إلا ما سمعتم من ربه
 لما كبر اسمه فسمى بوب الوفاء ما مضى من حق ليل ولان أولاه كاتباً باسمه فلروا أن لكان
 لوجود بوب الوفاء وهو الثراء الكاملة السبعة الزوار روحاً برطابوب وهي حادثة لسمعي
 السكاح لا سبغاً للمصباح بعد اللوع وغيره من ذلك بقية أو قدره الأولى طلبة والمعارض ليس إلا لسانه
 را رسائراً نادى الحاجة إلى السكاح لا بما رتبها الرحال رحمتهم والسجدة من المل إلى من عامر معاً
 جعله فلما نسب الأولاه على الذكر السبع فلان منى على النسخ الصغرى الأولى المرأ من الحشد النبوة لما
 والمحزون الكبر والمحبوة الكبر روح تبارح الصغرى والبر عبداً جناناً للبره أصلاً كالحزون
 أو طار من بعد اللوع وقال في ريس للولى أن روح المحزون حوياً طاراً (رحمة) قوله لا به إلى قد الب
 باللوع من عمل فله بعد لعمه للبر ما المحزون كالمطلع معنى طلبة من الالاعما (ولنا) أنه وجد سب
 بوب الأولاه وهو الفراءه وسفره وهو غير المولى عليه وهو حادثة بوب الأولاه فند فبست ولقد استب
 الحزون الأصل كذا في السارى وسبب ولا به الصغرى في ما لكنا في هذه الساعلم
 في فصل ١٠ وأما الذي رجح إلى سن السرف فهو أن يكون السرف أصلي حتى المولى طلبة لا صرا
 في حقه فليس للأب والوصي والحشد أن روح عبد الله صغرى والصغرى حر لا أمه له ربما لم يند السرف
 صار في حق المولى عليه لأن المهر اللمه معلقان رفقة العبد من عزان يحصل للسبع من مال من ماله راد صرار
 لا يدخل بحب ربه في الأولى كالفنار العاني والرباب وكذا كل من سرف على غير الأدب ملك السكاح
 السعد كالمكسب والسرى والمارب والمادون لأن إطلاق السرف له ولا مسد الطر وأما روح الامه
 حراً ارعدها لمرهاه فكذلك الأب والحشد الوصي والمكسب والمفاوض والتناص والخاص لا يسمع
 حتى لسكونه حصل ما من عزان ماله مال سلكه سولاً لا يرى أمهم على كون السرف مع انه سانه المال
 بالمال بهذا أولى أما برط العان والمادون والمادون فلا يكون ترويع إلا من بول إلى حشده محمد
 وعبد أي وسب على كون (وجه) قوله أي توسان سدا لسرف بافع لا محبة مل مال فانه مال
 فملك كونه كبر في المفاوضه (وجه) قوله ان سرف حولا محض بالحجار والسكاح اس من
 الحجاره بدليل ان الماد من لا روح به هاولو كان السكاح يحار للمكسب لأن الحجار معاوضه لمان بالمان
 وأنه ككاح معاوضه السبع بالمال فلم يكن غاره ولا يدخل بحب ولا هم محذوف المفاوض لا سرفه من
 بالسبع لا بالحجاره بافع ولور روح اسمه من سدا به قال أبو يوسف محذور وقال في السور (وجه) رل
 رفران روح عبد الصغرى لم يدخل بحب ولا به في الال فبكال الال فيه كالأحي واحد بالانصر رباب حوار
 ان سبغ الامه فمعلق المهر القمه رفقة العبد سبغه ربه بالسرف فبسته كانه روح امه العبر (ولنا) ان ر
 أولاه لم يوجد ولا مع لسوب الال مكان الصغرى وحدا مع لا مقصر فيه لأن الأولاده ولا سبغ المهر السبعه
 رفقة العبد فبسته كما فسلكه فيه يحمل ان سبغه فلما وحيل أن لا سبغه في المحذور فبطل أولاه في
 للتحال لا من سبغ الوحد العدم على هذا خرج ما أرواح الال او الخلاله من كبد من مبر
 الملار روح اسمه السبع مراً ما كبر من مهر منها انه ن كان للجماعين السابقين له في سور نادى جماع
 وان كان بما لا سبغ الساس من سبغه محذور قوله أي حشده في قوله أي توسع محمد لا من روبر كرها
 عمه ان السكاح باصل رلور روح اسمه الصغرى عهدها من عركت فهو على هذا الخلاف فبطل الال
 والحشد سبغ كرها محذور قوله جمعا (وجه) قوله ان ولا به سكاح سبغ ان حتى المولى سبغه

ولا يرى الخطأ على مهر المثل في الكسح السعير ولا في اد على مهر المثل في الكسح السعير بل فيه ضرورة
والأمر لا يدخل بحسب رايه بل في هذا لا يكف عن الألبان الخ كذا في راي حقه مارون ان أبا بكر
السدي رضي الله عنه ربح ما رضى أمهها في حقه من رسول الله صلى الله عليه وسلم على حقه
درهم وربع دينار صلى الله عليه وسلم على كره معلو ان مهر مملوك كان اسعافا لرب لا ان
راف السعير على ربه من له ملا يطره السعير لا يطره لا يطره لا يطره من ماله الكسح
اسع واحد من كره من الماله من موافقه الحلال وحسن الصحة والمعامر بالمعروف ويجوز
العاقبة للسعير الكسح كره من له ملا يطره السعير لا يطره لا يطره لا يطره من ماله الكسح
والحد لا يرحه السعير من مهرها ظاهر وليس به ليل يدل على اسمها على المسألة الثالثة الخ
الى ريد على الله والسعير من كره من له ملا يطره السعير لا يطره لا يطره لا يطره من ماله الكسح
بأهل من مهرها لا يطره السعير من كره من له ملا يطره السعير لا يطره لا يطره لا يطره من ماله الكسح
الماله والرسول الى العوض المثل ولم يطره من كره من له ملا يطره السعير لا يطره لا يطره لا يطره من ماله الكسح
لا يطره من كره من له ملا يطره السعير لا يطره لا يطره لا يطره من ماله الكسح
محسب على هذا الخلاف او كره من له ملا يطره السعير لا يطره لا يطره لا يطره من ماله الكسح
معدوما لا يطره السعير من كره من له ملا يطره السعير لا يطره لا يطره لا يطره من ماله الكسح
ملاها من كره من له ملا يطره السعير لا يطره لا يطره لا يطره من ماله الكسح
على هذا الخلاف او كره من له ملا يطره السعير لا يطره لا يطره لا يطره من ماله الكسح
الخلاف في السعير كره من له ملا يطره السعير لا يطره لا يطره لا يطره من ماله الكسح
الرحل بالزوج اذا روجه امه له أنه يجوز سدائ حقه لا يطره السعير لا يطره لا يطره من ماله الكسح
الناس وسدائها لا يطره السعير من كره من له ملا يطره السعير لا يطره لا يطره لا يطره من ماله الكسح
لك العرف اسحبا الى ما ذكرنا من كره من له ملا يطره السعير لا يطره لا يطره لا يطره من ماله الكسح
امه السعير لا يطره السعير من كره من له ملا يطره السعير لا يطره لا يطره لا يطره من ماله الكسح
هذه من عده من كره من له ملا يطره السعير لا يطره لا يطره لا يطره من ماله الكسح
السعير والادى كره من له ملا يطره السعير لا يطره لا يطره لا يطره من ماله الكسح
سدائها من كره من له ملا يطره السعير لا يطره لا يطره لا يطره من ماله الكسح
سحاح السعير بعد طوعها وهاهنا كره من له ملا يطره السعير لا يطره لا يطره لا يطره من ماله الكسح
هذا الخلاف او كره من له ملا يطره السعير لا يطره لا يطره لا يطره من ماله الكسح
انه لا يطره السعير من كره من له ملا يطره السعير لا يطره لا يطره لا يطره من ماله الكسح
سهاد (وجه) قوله انه لا يطره السعير من كره من له ملا يطره السعير لا يطره لا يطره لا يطره من ماله الكسح
انه لا يطره السعير من كره من له ملا يطره السعير لا يطره لا يطره لا يطره من ماله الكسح
هذه الامور فسد كالقوى او لم يطره السعير من كره من له ملا يطره السعير لا يطره لا يطره لا يطره من ماله الكسح
كذا في اول حقه قول النبي صلى الله عليه وسلم لا كسح الا هو في الكسح بعد طوعها وهاهنا كره من له ملا يطره السعير لا يطره لا يطره لا يطره من ماله الكسح
من الأعداء الظهور على المثل في السعير والادى لان فيه كره من له ملا يطره السعير لا يطره لا يطره لا يطره من ماله الكسح
المثل في السعير والادى لان فيه كره من له ملا يطره السعير لا يطره لا يطره لا يطره من ماله الكسح
راعيها من كره من له ملا يطره السعير لا يطره لا يطره لا يطره من ماله الكسح

[illegible]

من السنة ان لانه احب سلم بسج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعده من جهتها هذا ولقد علم
 حرج في الصحيح على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن لما فهم ان هذا الكاح يصروى بل المرأ وله
 بمسما كرا لئلا يلزمه احب سلم واما قوله صلى الله عليه وسلم الكاح سد صر وموع ل خوسد
 معه لاسمها على صالح من راسها من الكبر والالب والمود والناسل والنفس ل واسمها
 المرأ السه لان سد المسالخ لا يحصل الا بصر ملك عليها اذ لو لم يكن لاسم بموعه من حرج
 والبرور الروح روح آخر من الروح البرور فساد الكبر لان قلب لرحل لا يظن اليها وفي
 الترح روح آخر فساد القراس لاه اذ احاط بولد سده السب وصبح اولد فالمرع صر عليها
 نوع لمرور حصول المسالخ فكل الملك وسه الى المسالخ والوسل الى المتصلحه مسلحه وسبه السخ
 رفاطر السبل لا طر الحصى لا يعدم حسبه الزى وقوله سلها من فلان هذا النوع من السمار لا يجمع
 العلم مسالخ السخ ولا مسك اهل الكاح رلها لا سلب اهد سائر التصرفات من المعاملات والذما ان
 حتى يسبح بها التصرف في المال على طر من الاستعداد وان كانت محرم في التصرفات المالية حباب
 حبه لا يترك الا بالامل ويصح بها الاقرار بالخذود والفسا ص ويوجد بها الخطاب بالامان وسائر
 السرايع فدل ان ما فهم من العمل كافي والدليل عليه اسرعه في احسار الارواح على لو طلس من الولي
 ان ر حها من كفه برص عليه الترح حتى لو اجمع سسر ما صلا وموب الغاصي مناه في الروح واما
 حديثنا سبه رمى الله عنها فسد ان سدار على الزهرى فمرص عليه فأكبر وهذا يوجب معقاي
 البرص حتى السمع ان راوى الحديث سبه رمى الله عنها ومن مدد باحوار الكاح يصروى والدليل
 عليه ما روى امار وحب ما أحبها عند الرحمن من المنذر من البر وادا كان مسدها في هذا الباب هذا
 فكيف روى حديثا لا يعمل به وليس سب فحمله على الامه لا يروى في بعض الروايات اتماما مكعب
 بعرا ن موالي اهل كرا الموالى على ان المرأ من المرأ الامه فيكون عمل اللال اجمع واما قول مجاهد الولي
 حقا في الكاح فنقول الحق في الكاح لها على الولي لا الولي سبها بدليل انها تروح على الولي اذ اناب عنه
 مسطه وادا كان حاصرا محرم على الروح اأفى وعسل تروح عليه والمرأ لا يمحرم على الكاح ا ا ا
 وأراد الولي فدل ان الحق لها عليه ومن رل حتى سبه في سده فعل عبر لم يوجب ذلك فساد على انه ان كان
 للولي فيه صوب حتى لكن أثر المنع من الروح اذار وحسب سبها عن كفه لا في المنع من السا والحوار
 لان حتى الاولنا في الكاح من حب صابهم عما لحقهم من السن والعار سبه عدا الكعب الهم
 بالمهوره فان روجت نفسها من كعب فقد حصلت السبانه فال مانع من اللزوم فلم وان روجت من
 عركه في العاذان كان صرر بالاولنا وفي عدم السا صرر بها ما نال اهلبها والاصل في الصرر ان اذا
 احسها ان دفعها امكن وهه المكن دفعها ان تقول بها الكاح دفعها للصرر عنها وعدم اللزوم وموب
 ولانه الاعراض للاولنا دفعها للصرر عنهم لحدانط في السره فان العبد المسرول سامن اذا كانت أحدها
 بضده فقد دفع الصرر عنه حتى لو ان بدل الكناه عن ول كنه لم يلزمه حتى كان للسر بل الآخر حتى صبح
 الكناه قبل اذا التل فعلا للسر وكذا اله عدا اذا حرم حجه أو نه ر صبح احرامه حتى لو اعتق عصى في
 احرامه لكبه لم يلزمه حتى ان للولي ان يخله دفعها للصرر عنه وكذا اللسبح حتى علك الدار بالسعه دفعها للصرر
 عن سبه لم لو وهه المسرى اذ ارسدت هه دفعها للصرر عنه لكها لا يلزم حتى السقبح حتى قضى الهسه
 والا حد بالسعه فعلا للسر عن هه كذا سدا

هو فصل في وأما برط التصدد فبما ان احدهما العيو به عدا أي حبه فتقدم العصبه على دورى الرحم

[illegible]

لان مصالح السكاح متضمنه في الكفا والمهر ولا سلطان الا بعد ملكي من احرار الكف الحاصر حب
 لا يقيه بالاولاد قرب العاص عنه مسئلة لا تدور على احرار بالاولاد الكف الحاصر لا يطر حضوره
 واستلزامه رأيه بالاولاد الكف المثل لان المرأ محط حب هي ما فكان الا هذا قدر على احرار الكف
 من الاقرب فكان اقدر على احرار الطرف فكان أولى سوب الولاء له ناد المرحوح في مساله الراحح ملحق
 بالمدني الاحكام يكن الاب مع الحد واما قولان ولا نه الاقرب فاعنه فموسع ولا نسلم انه يجوز اسكاحه بل
 لا يجوز فولا نه مسئلة بواحد وقد روى عن أصحابنا ما يدل على هذا ما هم قالوا ان الاقرب اذا كتب كتابا
 الى الا بعد ليدمر رجلا في السلا على حمار الصعير ان لا يعتد ان عسع عن ذلك ولو كاتب ولا نه الاقرب فاعنه
 لما كان له الامساع كما ان كان الاقرب حاصرا فعدم حارسه لا يعتد ولا منع والمعتول يدل عليه وهو
 أن وب الولاء لمخاحه المولى عليه ولا دفع لمخاحه راي الاقرب لمخاحه من أن يكون متضمنه بالعنف وكل
 ملحق بالعدم فصار كانه من اوماناد الموحون الذي لا يتبع به والعدم الاصل سواء ولا ان التول سوب الولاء
 للعدم مع رايه الاقرب يودي الى الساد لان الاقرب رعا روحها من اسان حب هو رايه الا بعد بذلك
 بروحها من غير فطوها الروح الثاني ويحيى بالاولاد ثم ينهر أنهار روحه الاول ومنه من الساد ما لا يحيى
 من اسان على قول بعض المساع ولا ياتي من الراس فامسار روح حار كما اذا كان لها احوان أو عمار في
 درجه واحد رفته كمال الطريق حتى العا حار لان الكف ان اتفق حب الا بعد روحها منه وان اهي حب
 الاقرب بروحها منه فكمثل النظر الا ان في حال الحصر مرجح الاقرب باعتبار راي السهل ماد المرانه
 وبه من ان يدل الولاء على السلطان ما قبل لان السلطان ولي من لا ولي له وهما لها ولي أو وليا ولا نسب
 الولاء لسلطان الا بعد العسل من الولي ولم يوجد واثقه الموقف واحتمل الاول على محمد بن العسه المسقطه
 وعن أبي يوسف واسان رايه مال ماس بعد اذ والي وفي رايه مسر شهر فصاعدا وما دونه ليس بعنه
 مسقطه عن محمد واسان أنصار روي عنه ماس الكوفه الى الري روي عنه من الرقه الى النضر رد كر
 اس مناجع اذا كان عا في وضع لا سبل السه الفواقل الرمل في السه الامر واحد هو عنه مسقطه واما
 كاس التوافل سبل الى السه عمره فليس بمقطه وعن السج الامام أبي بكر محمد بن الفضل البخاري
 انه قال ان كان الاقرب في موضع وب الكف الخاطب باسلا وعنه مسقطه وان كان لا هو
 فليس بمقطه وهذا اقرب الى القه لان العول في الولاء على محسب النظر للمولى عليه ودفع الضرر عنه
 وذلك فيما له سدا اذا اجتمع الصعير والصعيره والمخون الكسر والمخونه الكسر ولان احدهما اقرب
 والاخر اعتد اما اذا كانا بالدرجه سواء كالاخوس والعين ويحذف لكل واحد منهما على حاله ان
 روي رعي الا حرا أو مسقط بعد ان كان الترويح من كف عهده وافر وهذا قول عامه العلماء وقال مالك
 ليس لاحد الاول ولا نه الا مسكاح بالمجموع اسان على ان هذا الولاء نه سر كعهده وعدنا وعد العامه
 ولا نه استناد (وجه) قولان سب هذا الولاء هو القرانه واهم سر كهم فكاتب الولاء نه سر كه لان
 الحكم سب على وفق العه وصار كولا نه الملك فان الحار نه من اسان اذا روحها أحدها لا يجوز من
 عبر رضا الا حرا فلما كذا سدا (ولنا) ان الولاء نه لا سحر الا ما سب سب لا سحر أو هو المرانه وما لا سحر
 اذا سب بمخاعه سب لا سحر اسب لكل واحد منهم على الكمال كانه ليس معه غيره كولا نه الا ما لا يحل
 ولا نه الملك لان سبها الملك وانه معجري فسدر الملك فان روحها كل واحد من الولاء رجلا على حد
 فان رجع المعتد ان معا فلا جمعا لانه سبل الى الجمع سبها وليس أحدها أولى من الاخر وان وقع امر
 فان كان لا يرى السابق فكذلك لما قلنا ولا نه لو حار حار بالتحري ولا يجوز العسل بالتحري في الفروح

وان علم السابق مهمل الا حيز الاول ولم يحذف واخر وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا تكلم الولي الاول احدى راما اذار وح احدى الاول الخ السالمة العاقبة رضاها من عركه
بمع رضا السابق حكيمه كرا سا الله تعالى سرائل الروم

﴿فصل﴾ واما ولاته الاول فمب سوبها الرلا قال النبي صلى الله عليه وسلم الرلا جنبه كل جمعة السب سم السب مب لسوب الولاه كذا الولاه والولاه وولاه ساه رولا مولا اما ولا العاقبة فولاه رلا العاقبة وولاه حمر رخاب رولا نه بد واسحاب عبد أي حقه رعبه رلا نه اسندا رولا نه مركه سلى ماسا رلا نه الترابه رط سوب همد الولاه ماخو رط سوب تلك الولاه لان عبد الولاه احسب سوط وهو ان لا يكون للقبى عسب من جهة الترابه فان كان فلا ولا للقبى لانه لا رلا له لان مولى العاقبة آخر العصاب وان لم يكن عسبه من جهة الترابه فله ان روح سواء كان المعبد كرا او ابي واما مولى المولا له ولا نه الترويح وولاه أي حقه عسب جميع سائر الرابط وانعدام سائر الوربه لانه آخر الوربه وعبد أي يوسف وح د لس له ولانه الترويح اصبر وراسا لان العقبونه سوط عسبها ولم يوجد

﴿فصل﴾ واما ولاته الامامه فسبها الامامه وولاه الامامه وولاه الامامه كولا نه الفراه وسوطها اما هو سوط تلك الولاه في النوعين جمعا ولها سوطان آخران احدهما في النوعين جمعا وهو ان لا يكون هال ولي اصلا قوله صلى الله عليه وسلم السلطان ولي من لا ولي له والسابق محض احدهما وهو ولاته السب والاسحاب او ولاته السركه على اختلاف الاصل وهو المعقل من الولي لان الخ السالمة العاقبة اذا طلب الانكاح من كس وحسب عليه الترويح ولا نه مهمل عن المعقل والقبى عن النبي امر بسبها فاذا امسح قد اصرها والامام تصدق الضرر وقيل الولاه الله وليس للوصي ولاته الانكاح لانه مصروف بالامر فلا بعد وموضع الامر كولو كسل وان كان المب اوصى الله لا علك أسبالا نه اراد ان رصانه الله قبل ولاته لا كحج وأما لا يحصل القبل حال الخا كذا بعد الموت وكذا السوطي لا نه عدم سب سوط الرلا نه في حقه أصدا ولو انكح بعد موته فاعلى الاخر عسبها وعبد السابق لا نه عدم اصلا والمسئله سألني كتاب النوع

﴿فصل﴾ ومما السهاد وهي حضور السهود والكلام في هذا السوط في ارب مواضع أحدها في بان أن اصل السها رط حوار الكاح ام لا والسابق بان صباب الساهد الذي بعد الكاح محصور والسابق بان وف السهاد اما الاول عدا حبل اهل العلم فيه قال امامه العلماء ان السهاده رط حوار الكاح وقال مالك لسب سوط واعما السوط هو الاعلان حتى لو سب الكاح وسوط الاعلان حار وان لم يحضر سهود ولو حضره سهود رط عليهم الكمال لم يحضر ولا خلاف في أن الاسهاد في سائر السهود لس سوط ولكه مد ب السهر مسجبال انه تعالى بان المدا منه ماها اللبس آتموا اذ ان اسم ندس الى أهل مسمى ما كسو والكاه لا يكون لسها لالاسها وقص عسبه قوله واسبهد راسهد من رحالكهم وقال عمر وحل في باب الرجعه وأسبهد وادوى عدل مكم (وجه) قول مالك ان الكاح انما سار عن السفاح بالاعلان فان الرما كون رافح بان كون الكاح علامه وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سب عن كاح السرو والهبي عن السركه كون امرانا بالاعلان لان المي عن النبي امر تصد وروي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال اعلوا الكاح رؤو مالدق (ولما) ماروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا كاح الا س ردرروي لا كاح الا ساهدس وعن سب الله من عاس رضى الله عسها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الراسه الى سكب مسها عر نه ولولم يكن السهاد سوطا لم

سكن رأسه يدوها ولان الحاحه مستالى دفع همه الزاعها ولا يدفع الا باليهود ولا هالا يدفع الا بغير
 السكاح واسهنا ولا سهر الا بعزل اليهودونه سن ان السهاد فى السكاح ما سرتب الا فى السكاح للحاحه
 الى دفع الحجر ولا انكار لان ذلك يدفع باليهود ولا بهار لذكر اليهود على السكاح ما السماع من العاقد
 و ما السماع ومن سدا مرق سابر الموقود فان الحاحه الى السهاد حال لدفع احمال اليهود النسيان أو الخلود
 والى سارى السبا ليس دهما سهر حال دفع به الخلود دفع الحاحه الى الدفع بالسهاد وقد البها وما
 روى انه من عن سكاح السرفقول عوجه لكن سكاح السرفم محصر ساهدان فاما محصر ساهدان فهو
 كاح غلامه لا سكاح سراد السرادا رام حرج من ان يكون سرافال الساعر
 ورك ما كان عدا مرقى وسر الساربه عر الحى

وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم اعلموا السكاح لام اذا أحصوا ساهدس قدأعلا وقوله صلى الله عليه
 وسلم ولو نادى بدين الى رما غلامه وهو مدون اليه والله عز وجل الموقى

فصل في وأما مصاب الساهد الذى هذه كاح وهى سراط عمل السهاد للسكاح فها العذل
 ومها البلوع ومها الحر به فلا يبعد السكاح محصر المحاس والسيان والمائل لما كان الملول او مدرا
 أو ماسا من مساجم أصلى فى هذا أصل فقال كل من صلح أن يكون وللى السكاح ولا نه عنه بسلح ساغدا
 فيه ولا فلا وهذا الاعبار صحيح لان السهاد من باب الاولانه لاها بعد القول على العر والولانه هى اذا المسه
 وهولا ليس لهم رانه الا سكاح لا نه لا ولا نه لم على انهم فكيف يكون لهم ولا نه على عرهم الا المسكاب
 فانه روح امه لكن لا تولانه نفسه بل تولانه مولا بسلطه على ذلك بعد الكناه وكان الروح من
 السولى من حب المعنى فلا بسلح ساه داومهم من قال كل من يك قول بعد دفع بعد ذلك بعد
 محصور ومن لا فلا رسدا الاعبار صحيح أسا لان السهاد من سراط ركى العقد وركسه وهو الاخاب
 والله ول لا وجود للركى بدون الله ول فكلا وجود للركى دون القول جميعه لا وجود له سراط دون السهاد
 وهولا لا يكون مرل العدا ساهم ولا بعد السكاح محصورهم والدليل على أم لسوا من اهل السهاد
 ان فاصا لوفى سها هم سسح فصاو عليه وعن أى يوسف رحمه الله انه اصله اصله وقال كل من حار
 الحكم سهاد من قول بعض الله بها بعد السكاح محصور ومن لا يجوز الحكم به هاده ادا لا يجوز
 محصور وهذا الاعبار صحيح أسا لان المحصور لقائد الحكم ساه عد الا اذا ما اطار الحكم سها الخله
 كان المحصور مصدر لا خور الحكم سها حولا عند المعنى من المعناه الا ترى ان فاصا لوفى سها هم
 يصح عليه فصاو

فصل في ومها الأسلا فى سكاح المسلم المسلمه ولا بعد سكاح المسلم المسلمه سهاد الكفار لان الكافر
 ليس ن أهل الولانه على المسلم فان الله تعالى ولى يحمل الله للكافر من على المومن سدا وكذا لا عمل الكافر
 قول سكاح المسلم ونوفى فاص سهاد على المسلم بعض فصاو وأما المسلم اذا روج دمه سهاد دمن
 فانه محورى قول أى حسبه واى يوسف سوا كانه موافق لهماق المسله او مخالفه وقال مجدورق والسافى
 لا يجوز سكاح المسلم الله سها التمس اما لكلام مع السافى فهو مى على ان سها اهل الذمه بعضهم على
 بعض قوله على اصلنا لى اصله عر معوله وأما الكلام مع مجدورق فاهما احجنا عاروى عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه قال لا سكاح الا لولى وساهدنى عدل والمراد منه عدل الله لا عدل العاقل
 لا حجاجا على أن نفس العاقل لا مع انما السكاح ولان الاسهاد سراط حوار العقد والتمس على وجود
 بالرفس طرفا روح وطرف المرأ ولم توجد الا سهاد على الطرف لان سهاد الكافر حجه ن حى

الكافر ليس حجة على حق المسلم فكأنسها في حجة ملحة العدم فافرحوا لاسيما في حساب الروح
فسار كاهما سمعا كلا المرأى دين كلام الرجل رز كان كذا لم كره الكناح كذا سبنا ونحنا
عمومات الكناح من الكتاب والسنة فويله تعالى انكحوا ما طاب لكم والسا وويله وأجل لكم
ماردا ذلكم أن سعيونا والكم وقول النبي صلى الله عليه وسلم روجوا لا تلتوا وقوله صلى الله عليه
وسلم ما كحوا وعنه الله تعالى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأسلم الساعد صاير طاب
كناح الزوج المسلم لا اجتماع في ادعى كونه صراطا كناح المسلم الممعة فعله اذ ليل روج
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا كناح الا ليهود وروى لا كناح الا ليهود راجع
السوابط طاهر وهذا كناح يهود لان السابطين الممعة صاير عن الاعلان والبيان والكر
اسل الاعلام والبيان لان ذلك يفتى على العمل بالبيان والعلم الممعة وقد راجع الا ان سبنا على
المسلم حسب من عموم احكام سبنا به المسلم داخلة ولا ان سبنا من اب لولاه لما
والكافر السابطين ولا في هذا العد لولاه سبنا واصلح الا لهذا الممعة فبه صلح سبنا
ركذا عورقنا في الحكم بفساده حجة للمسلم لانه محل الاحكام على ما تدكر وروى لا سبنا
فعل الكناح عصور واما خدم فقد قيل انه ضعف وثبت فحجه على في السبب والاسباب
وفما من الدليل واما قوله الممعة حرس الاسبا في حجاب الروح وروى سبنا - الكافر ليس بحجة في حق
المسلم رسول سبنا الكافر لم صلح حجة الكافر على المسلم فحجه للمسلم على الكافر لانها لا صلح
حجه على المسلم لانها من باب الالاف في حملها حجة على المسلم اناب لالة الكافر على المسلم وسبنا
وهذا المسمى لم يوجد ههنا ا حقا فاحجه على ما كان في هاتين الالاف الكفر وهذا حجة على ان
سبنا قوله ليس بحجة في حق المسلم لكن حصور على ان قوله حجة ليس صراطا لعمامة الكناح فانه بعد
محمود من لا تلتل سبنا على ما تدكر ان ما انه تعالى راجل سبنا كناح المسلم لانه سبنا
ديمين سبنا السوي مطرق للبان كات المرأى في الممعة كناح على المسلم والمسلم مسكر لا ظهر لا اجتماع
لان ههنا الكافر على المسلم وانها عورق سبنا كان الروح ههنا المدعى المرأى مسكر فعلى اسل
أى حجه وأي يوسف سبنا ههنا السابطين كان حاسبه الممعة حلال مسلم اول مولد
واحتاف المسامح على اصل محمد بن يوسف ههنا كماله وول يسمهم لا ظهر سبنا وههنا كماله
مسلمان ا لم يولد سبنا هولس حجه من مذهبه ورجعه ان سبنا فامس على كناح اسد وعلى اثبات
فعل المسلم لانها سبنا على كناح حصرا فلا تلتل سبنا ههنا لان ههنا سبنا حجة ههنا
وان سبنا على اثبات حصرا ومعهما حله مسلم لا تلتل أسا لان سبنا كات سبنا الكفر
على الكافر لكن ههنا اثبات فعل المسلم فيكون سبنا على مسلم فلا تلتل كسمل على عدان من في حجة
الذي دعوى المسلم ورجع ان الممعة فاهم المسلم سبنا دعي على ان الممعة وقيل له على هذا
الذي دعوى فلا تلتل سبنا ههنا وان كان ههنا سبنا الكفر على الكفر فكريا كرهنا ان
فعل المسلم بسبنا الكفر وهو في النامي لم تلتل كذا ههنا (وحد) الكلام لا في حجه وأي يوسف
على نحو ما كرمنا في حاسبه الاعا ان سبنا من باب الالاف وللكافر لاله على الكافر لو كان السابطين
وفما التحمل كافر من ووفالا مسلمين فبها الروح فعلى أصلها لا تسلكي انه قتل سبنا ههنا
لانها لو كات في الوقتين حجة كافر من تلتل ههنا أولى راجل المسامح على أصل محمد بن يوسف تلتل
وفال يسمهم لا تلتل في حال تلتل نظر الى روافدا ومن روافد لا تلتل سبنا في وفما التحمل

١٠ فصل ١٠ و هاتين الساعتين كذا المعاد من حيا لو سمع كلام أحدهما دون الآخر
سمع أحدهما كلام أحدهما ولا آخر كلام الآخر لا يجوز السكاح لان السها أعني حضور اليهود شرط
ركن الدم وركن المذهب والاحتجاب والتول فمالم يسمع كلامهما لا يسمع السها عند الركن فلا يوجد
شرط الركن والله أعلم

١١ فصل ١١ ومما تعدد فلا يفتد السكاح بساخذ واحد لقوله صلى الله عليه وسلم لا سكاح الا بشهود
وقوله لا سكاح الا بساخذين وامامه السائد فليس بشرط لا يفتد السكاح عندا فمعد بحضور التاسع
وعند السابق شرط ولا يفتد الا بحضور من ظاهر العداله واحصح عاروى عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم انه قال لا سكاح الا بولي وساهدي عدل ولان السهاد حرج ورجح فمما يجب السدي على جانب
الكذب والرجحان اعانته بالعداله ولان عيوب السكاح معقده عن شرط سم اسرط اصيل
السهاد فصالحه المجمع عليها بالدليل هي ادعى شرط العداله فلهذا لان السكاح لا يفتد من ولاه
السكاح نفسه لما كرم اسرط الولاه وكذا عوار للجا كم الحكم نفسها هي في الجملة ولو حكم لا يفتد
سكاحه لا يفتد الا بحداد فكان من أهل عمل السهاد والعقوب لا يفتد من أهلها العدل وامامه السدي الا اذا
فساخر في الادا لاني الامام وقد ظهر حرجي لا على القاضي السها نفسها ولا يجوز أيضا الا اذا جرى
القاضي الصدوق نفسها وكذا كون الساهد عر محدودي الثاني ليس بشرط لا يفتد السكاح فمعد
بحضور المحدود في الثاني عرانه ان كان قد ابعد ما حد السكاح بالاجماع وان كان لم يفتد لا يفتد
سهاد به عندنا في الثاني حداد فمما في لان كونه مردودا السها على الثالث يفتد من الادا لاني العدل
ولاه يفتد ولساني السكاح ولا به نفسه وفتح الله ولله نفسه ومخوار القضا نفسها هي في الجملة فمعد
السكاح محصور وان حيد ولم يفتد ولم يفتد عندنا خلافا للساهي وهي مسه سهاد الثاني وكذا
نصر الساهد ليس بشرط فمعد السكاح محصور الا على ما كرم ولا ان المعنى لا يفتد الا اذا لتعد السهر
من السهر دعله ومن السهر دله الا ان يفتد من ولاه لا يفتد في ولاه لا يفتد في ولاه لا يفتد في ولاه
المع من حوار التصاؤها نفسها هي في الجملة فكان من أهل السكاح محصور وكذا كور الساهدين
ليس بشرط عندنا وسعد السكاح محصور رجل وامرأين عندنا وعند السابق شرط ولا يفتد الا بحضور
رجلين وبند كرم المستفي كتاب السها اب وكذا السكاح ليس بشرط في سكاح الكافر فمعد
سكاح الروح الكافر سهاد كافر من كذا يفتد سهاد أهل الذمه بعضهم على بعض سوا ان يفتد
مائلهم أو احلقت وهذا عندنا وعند السابق اسلم الساهد شرط لا يفتد سكاح الكافر سهاد الكافر
ولا يفتد سها هم ايضا والكلام في التول من كرم كتاب السهاد اب وسكاحهم هي في ان يفتد السكاح
سها به واحصح السابق المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا سكاح الا بولي وساهدي عدل ولا
عنده مع الكفر لان الكفر أعظم النائم وأخسه فلا يكون الكافر عدلا فلا يفتد السكاح محصور ولما قوله
عليه السلام لا سكاح الا بشهود ولا يفتد السكاح الا بساخذين والامضاء من التي اناب من حب
الظاهر والكلام مع كونه ساسد الماد كرم وكذا لا يفتد من يكون ولاني السكاح ولا به نفسه ولا فالا
للعند نفسه راجوزا لفسا نفسها هي في الجملة وكذا كون شاهد السكاح معول السهاد عليه ليس بشرط
لا يفتد السكاح محصور ومعد السكاح محصور من لا يفتد سهاد به عليه احد كما اذا روج امرأ سها
انه معها وهذا عندنا وعند السابق لا يفتد (وجه) قوله ان السهاد من اب السكاح للحاجة الى صباه
عن المحدود والساكن والصبا لا يحصل الا بالتول فادان كرم معول السهاد لا يحصل السها ولان

أما هاتكم وعزيم عليه حذاه من قبل أيدينا وان علون بدلالة النص لأن الله تعالى حرم العباد
والخالات وهن لا الأحدا والخدات وكاتب الخدات أقرب من هاتن حر عمن بحر عال الخدات من
طريق الأولى كبحرهم بالناسب كبحرهم بالناسب كبحرهم بالناسب كبحرهم بالناسب كبحرهم بالناسب
عليه بأنه ليس وهو قوله تعالى وباتكم سوا كاتب من الكاح أو من السباح لعموم النص وقال
الناس لا حرم عليه السباح لأن سباحة لا تكون سباحة السباحة بل سباحة السباحة بل سباحة السباحة
الأرب والنفقة في قوله تعالى توصكم أنفس أولادكم في قوله تعالى وعلى المروءة من كذا أهله وأولادهم
بالأسمان اسم ليس محموله من ماله حسنه والكلام فيه كتاب من حقيقته إلا أنه لا محذور إلا صافه سباحة
لما فيه من أسائه الفاحشه وهذا لا في السباحة لعموم النص لأن الخدات لا مرد لها وهكذا يقول في الأرب والنفقة
أن السباحة لعموم نصه إلا أن السباحة سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة
ذلك ههنا فليس السباحة ومحرم سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة
وسات الاحب ومن الاحواب سبالن الاحواب أولادها وهن أولادها وهن أولادها وهن أولادها وهن
هناك ذكر الحرمة ههنا بدلالة وعاءه إجماع إلا أنها سوا حرم عليه إخوانه وعماه وحالاته النص وهو قوله
سر وحل واحوايتكم وعمايتكم بحالاتكم سواء كن لآب أم أولاد أولادكم لا طاب اسم الاحب والعمه
والخاله وحرم عليه عمه أم وحالاته وأم أولاد أولادكم لا طاب اسم الاحب والعمه
وكذا عمه حد رحاله وعماه رحالته لآب أم أولاد أولادكم لا طاب اسم الاحب والعمه
وسات الاحب بالنص وهو قوله تعالى وسات الاحب وسات الاحب وسات الاحب وسات الاحب
سفلن بالاجماع ومنهم من قال أن حرمته الخدات وسات السات ومحرم من كرسات بالنص أنها
لا تطلق إلا من علمن فإن أحد الأسان تسمى أمه أو سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة
لكن هذا لا يسبح الأعلى قول من يقول بحرر ان رافد الحميمه والمخار من لفظ واحد إذا لم يكن حكمهما ما
لأن الذي اسم الأم على الخد والطلاق اسم السباحة على سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة
عما كان صافا فأن التي وسداس العلامات التي هي من سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة
السرع أضحى أن من قال لرحل سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة
هولا يضي إلى قطع الرحم لأن السباحة لا محمول من سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة
من ما وذلك هي إلى قطع الرحم فكان السباحة سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة
أخرا حرام وهذا التي هم الرق السبع لأن من سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة
آخر وهو أن احرام الأم به عليه واحد لهذا امر الولد عبا حبه الوالد من المعروف وحسن الخياح لهما
والقول الكرم وهي عن الناسب لهما فلو حار السباحة والمرأ تكون محبة أمر الروح وطاعه وحده مستحبه
عنه بالزهرها للو انه سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة
تعالى ذكر المحرمات أنه المحرم من سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة
رسات الاعمام والعمام وحوال الخالات لم تكن في المحرمات فكن بما ورا ذلك فكن محلات وكذا
عمومات السباحة لا توجب التمسك من حسن سباحة المحرمات المدكور بأن أنه المحرم من سباحة سباحة
العموم وقد وردت سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة
وسات عميل وسات عميل وسات عميل وسات عميل وسات عميل وسات عميل وسات عميل وسات عميل
للي صلى الله عليه وسلم أن سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة سباحة

فصل في ما النوع الثاني من المصاعير أربع فرق العرفه الاولى أم الروجه رخصا من فصل
 أمها وأما ما علون محرم على الرجل أم روجه من الكتاب العبري وهو قوله عز وجل وأمها من نسائك
 معطوف على قوله عز وجل حرمت عليكم أمهاتكم وما نسك سوا كان دخل روجه أو كان لم يدخل ما عسدا منه
 العلماء وقال مالك وداد الاصمعي رحمه الله تعالى وسجاع النخعي وسراير من أم الروجه لا تحرم على الزوج
 نفس العمد ما لم يدخل بها حتى إن من روجه امرأ فمطلتها فصل الدخول بها أو ماتت لا حور لأن من روجه
 أمها عسدا منه العلماء وعندهم محذور والمسئله مختلفه بين الصحابه رضي الله عنهم وروى عن عمر وعلى وابن
 عباس وروى عن ابن عباس رضي الله عنهم من قول العامة وروى عن عسدا منه من مسعود
 وحار رضي الله عنهم ما لم يوطئ وهو واحد في الرواين عن علي وروى عن ابن عباس رضي الله عنهم من قول العامة فصل بين
 الطلاق والموت قال في الطلاق من فوطه ساوي الموت من قول العامة وجعل الموت كالدخول لأنه بمنزلة
 الدخول في حق المهر وكذا في حق النكاح أحسوا له تعالى وأمها من نسائك وما نسك للآل من محذور
 من نسائك للآل حلت من ذلك أمها من نسائك وعطرت ما نسائك عليهن في الحر من محذور المطلق
 من نسائك الجليس شرط الدخول والأصل أن الشرط المذكور والاستدراك عسدا منه رضي الله تعالى عنه من نسائك
 لعصمها على بعض محذور المطلق كل حمله مسدودا وحذر منصرف إلى الكل لا إلى ما له خاصه كمن قال عسدا
 وأمر أنه طالق وعليه صحح من الله تعالى أن فعل كذا أو قال إن سا الله تعالى فهذا كذلك فصرف شرط الدخول
 إلى الجليس جمعا فلا يثبت الحرمة بدونه ولما قوله تعالى وأمها من نسائك كلام عام بنفسه منصرف عن المذكور
 بعد لأنه مسدودا وحذر هو معطوف على ما عسدا من قوله حرمت عليكم أمهاتكم وما نسك من قوله
 عز وجل وأمها من نسائك والمعطوف سائر المعطوف عليه في حر ويكون حرا الأول حرا الثاني كقوله
 حار بدو عمر ومما حار في عمر وكان معي قوله تعالى أمها من نسائك أي حرمت عليكم أمها
 من نسائك وأنه مطلق عن شرط الدخول في أي أن الدخول المذكور في آخر الكتاب منصرف إلى الكل
 فعليه الدليل وروى عن عسدا منه من عمر رضي الله عنهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا نكح
 الرجل امرأة فمطلتها فصل أن يدخل بها فإن من روجه ما لو نس له أن من روجه الام وهذا نص في المسلمين وعن
 عمر وسبب عن أبيه عن جد رضي الله عنهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعمار رجل تزوج
 امرأة فمطلتها فصل أن يدخل بها أو ماتت عسدا فلا بأس أن من روجه سها أو عار حار روجه امرأ فمطلتها فصل أن
 يدخل بها أو ماتت عسدا فلا يحل له أن يزوجه ما وهذا نص في المسلمين وعن عسدا منه من عباس رضي الله عنهم
 أنه قال في هذه الآية الكريمة عسدا ما لم يوطئها ما لم يوطئها ما لم يوطئها ما لم يوطئها ما لم يوطئها ما لم يوطئها
 من حصن أنه قال الآية منه أي مطلقه لا فصل من الدخول وعندهم وما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه
 قدر روى الرجوع عنه فانه روى أنه في ذلك في الكوفه فله أن في المدنيه وفي أصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم هذا كرههم رجوع إلى القول بالحرمة حتى روى أنه في الكوفه من أي من كان أتيا بذلك فصل أنها
 ولدت أولاد فصل أنها وإن ولدت ولان هذا الكاح حصي إلى طبع الرحم لا بعد اطلاق سها وروى أنها
 حملها ذلك على القصة التي هي سبب التسليم فيها وما روى أن الرجم حرام ما أفضى إليه كونه حراما فلهذا الله في
 حرم الجمع بين المرأة وسها وأمها من نسائك عسدا ما لم يوطئها ما لم يوطئها ما لم يوطئها ما لم يوطئها ما لم يوطئها
 إلا حسب لا يحرم سها نفس العمد على الام لأن ما حله الكاح حاله لا يودي إلى التمتع لأن لا في ظاهر
 المقادير نور سها على سها في الخطوط والحقوق والب لا نور أمها على نفسها مع لموم ذلك بالمعاد وإذا جاء
 الدخول سبب الحرمة لأنه ما كذب مودها لا سببها حله أحدها المقاصد هو يودي إلى التمتع ولأن الحرمة

سب بالدخول بالاجماع والعقد على السب بالدخول هما والعصب هو مقام المسب في موضع الاحباط
ولقد اسب الحرمة بنفس العمدى مسكوحه الاب وحللة الاس كان معنى ان يحرم الرمة بنفس العقد على الام
الا ان شرط الدخول ههنا عرفا بالنسبة الى الحكم في الالة على اصل القاس (وأما) فوله من ان الشرط
المدكور في آخر كتاب معطوف بعضها على بعض الاستسنا عنه الله تعالى ملحق بالكل فنقول هذا
الاصول مسلم في الاستسنا عنه الله تعالى الشرط المصريح به فاما في السبقة الداحلة على المدكور في آخر
الكلام فموضوع لضعف سبى ما لله فالتقول حاشي ريد محمد العالم فمقصده العلم على الذي يله دون رد قوله
عروحل الذي حلهم من وصيباها من بالدخول من لا شرط من ادعى الحاق الوصف بالشرط فليس الدليل
على أنه محتمل أن يكون عمى الشرط فلهذا الكحل ومحتمل ان لا يكون مقصود على ما لله فلا يلحق بالنسب
والاحتمال واذا وقع السب والسبقة فالتقول لما له الحرمة او لى احباطا على ان ههنا الضم ان كانت في معنى
الشرط لكن اللفظ معنى قرن به شرط أو وصفه لا ما به حكم بعضى وجود عذر وجود اما لا يقتضى عدمه عند
عدمه بل عدمه ووجود عدم الشرط والسبقة كون موقوف على تمام الدليل وفي س ههنا الالة السكره
ما يدل عليه فانه قال عروحل وور باسمكم الذي يحوزكم من ساسكم الذي دخلهم من فان لم يكونوا دخلهم
من فلا حجاج عليكم ولو كان السبنا الوصف اما الحكم في غير الموصوف لكان ذلك النكرانما ونحن نقول
بحرمه الام عند الدخول بالرمة وحرمة الرمة عند الدخول بالام بظاهر الالة النكر عنه وليس فيها في الحرمة
عند عدم الدخول ولا ما بها فصف على تمام الدليل وقد قام الدليل على حرمة الام بدون الدخول سها وهو
ماد كرامت الحرمة ولم يتم الدليل على حرمة الرمة قبل الدخول بالام ولا سب الحرمة والله عروحل اعلم
وأما حذاب الروجه من قبل سها وأماها فاسها عروحل من بالاجماع وولد كرامت المعنى في الامهات
لان النص الاعلى قول من عثر اسمها اللفظ الواحد على الجمع والمجاز عند دم الناس من حكمهم ما على
ماد كرامت اسمها عروحل الروجه وحدها نفس العمد ا كان محتملا اما اذا كان فاسدا فلا سب الحرمة
بالعقد بل بالوطء أو ما هو ممتام من المس عن سهو والظر الى الترح عن سهو على ما ذكر لانه
تعالى حرم على الروجه امر ووجهه مصابا السه والا صافه لا سبقة الا بالعقد الصحيح فلا سب الحرمة
الانه والله الموفق

فلا يسئل ولا وأما الفرو الناهية فسب الروجه وماها وماها وماها وان سئل اما سب روجه فمحرم
عليه من الكتاب العروا ا كان حل روجه ان لم يكن دخلها فلا عزم لقوله وور باسمكم الذي في
حوزكم من ساسكم الذي حلهم من فان لم يكونوا دخلهم من فلا حجاج عليكم وسوا كانت سب روجه في
حوز أولاد عند عامة العلماء وقال بعض الناس لا يحرم عليه الا ان يكون في حوز وروى ذلك عن علي بن أبي
طالب رضي الله عنه نصا لظاهر الالة قوله تعالى وور باسمكم الذي يحوزكم حرم الله عروحل سب الروجه
ووصف كونه في حوز روجه فسب الحرمة هذا الوصف ألا ترى أنه لما أصابها الى الروجه عند الحرمة
به حى لا حرم على ربه عروحل روجه كذا ههنا اولاً أن النقص على حكم الموصوف لا يدل على ان الحكم في
غير الموصوف بخلافه اذا النقص لا يدل على النقص من سب حرمة سب روجه الرجه الى دخل نامها
ومنى حرمه ههنا الالة وادالم يسكن في حوز سب حرمة ما يدل آخر وهو كون سكاحها مقصدا الى قطعه
الرحم سوا كانت حوزها ولم يسكن على ما صافها تقدم الا ان الله تعالى ذكر الحجر ماء على أن عرف الناس
وادامهم ان الرمة يكون في حوز روجه أمها عاد فخرج الكلام خرج العاد كما ان قوله عروحل ولا
صلوا أولادكم حصة املاى وقوله عروحل فان حرم أن لا تدلوا فواحد ومحمد ذلك وأما ما سب اب الرمة

المحرمات بالترامه بان لا يعرض من المحرمات الرضاعه بل كفاه محرم بل كره على السرمع والتبقيص
 الا الامهات والاحواب هويه تعالى وأهاتكم اللان أضعكم واحواكم من الرضاعه لتعلم حكم عمر
 المدكور نظر في الاحكام لا لمدلال ورحبه الاستدلال مذكري كتاب الرضاع ان سا الله تعالى
 بالاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم حرم من الرضاع ما يحرم من النسب وعليه الاجماع أهنا وكذا كل من
 يحرم من دكرنا من الفرق الاربع بالمساهر يحرم من الرضاع ويحرم على الرجل ام زوجته بها من الرضاع
 الا ان الام يحرم من العداد كان صححا والسب لا يحرم الا بالمدحول بالاحرام وكذا احداث الروجه
 لاسها وأنها وان علون مات سهاوا سادها وان سفل من الرضاع وكذا يحرم حلسه ان الرضاع وان
 ان الرضاع وان سفل على ان الرضاع رأى أنه وخر سكوحه ان الرضاع رأى أنه وان علا على ان الرضاع
 وان سها وان سفل وكذا يحرم الموطأ الموطأ وسها من الرضاع على الواطئ وكذا احداثها وسها سها
 ويحرم الموطأ على ان الرضاع وان سها من الرضاع وكذا على احداث وان علوا في ان سها وان سفلوا
 كان الموطأ حلالا لان كل علق الممن او كان الموطأ مكاح باسد أو سم مكاح أو كان ربا والاصل انه يحرم
 نسب الرضاع ما يحرم نسب النسب وسب المصاهر في مسس محلف فها حكم المساهر والرضاع
 مذكرها في كتاب الرضاع ان سا الله تعالى

فصل في وصفا ان لا يقع مكاح المرأ التي مروحها من دواب الارحام ولا من اكدر من اربع
 سري الاحساب ووجه الكا من الجميع ان الجميع في الاصل فها من جمع من دواب الارحام رجع من الاحساب
 أما الجميع في دواب الارحام فها من أنس الجميع في المكاح وجمع في الموطأ ودواعه علق الممن اما الجميع
 دواب الارحام في المكاح فصول لا خلاف في الجميع في الاحساب في المكاح حرام لقوله تعالى وان يحموا
 من الاحساب معشوقا على قوله عز وجل حر سعلكم أمها حكم ولان الجميع فها سفل على ان قطعه الرحم لان
 السدا من الصبر من طاهر وأنها سفل على ان قطعه الرحم فها حرام فكذا النفس وكذا الجميع من
 المرأ وسها لافسائل ان لان مرأه لا يدمر صبه الوصل لا خلاف واحسب الجميع من دواب الارحام
 محرم ويحد من الجميع في امرأ لو كانت احداثها وحلالا لا يجوز له مكاح الاخرى من الحاء من سها
 انها كانت رعي قطع في امرأ رعيها والجميع من امرأ رعاها وجود ذلك قال سها العلاء لا يجوز وقال
 عثمان ان الجميع فها سوي الا حن روي المرأ وسها من سها من دواب الارحام وحسب قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم
 ذكر المحرمات وذكرها حرم الجميع في الاحساب واحل ما وراء الجميع فها سوي الا حن لم يدخل في
 المحرم كل احلال في الاحلال ان الجميع من المرأ وسها حرم مدلاله النص لان مرأه اولاد انو فالنص
 الوارد منه يكون رادها من طرف الاولى ربا لخدمه المهور وهو ما روي سها من رعي انه عه
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا تكح المرأ على عها ولا على حاتها ولا على امهاتها ولا على
 امهاتها ورادى عن الرأ ما لا السعري على الكري ولا الكري على السعري الحدس أحتران
 من روي عنه سها احداثها سها احداثها سها احداثها سها احداثها سها احداثها سها احداثها
 الاحب اولاً سها الحاء لا يجوز ايضا للسكلى ان حرمه الجميع يجوز ان يكون محصنه بأحد الطرفين دون
 الاخر ككاح الامه على الحر أنه لا يجوز ويجوز كاح الحر على الامه ولان الجميع من دواب الارحام
 السكاح سب لقطعه الرحم لان الصبر من سها وان ومحتان لا ما لسان سها من معلوم المعروف والعاء ذلك
 سفل على من الرغام والاحرام والسكاح سب سها حتى لا يودي اليه والى هذا المعنى أسار الى صلى الله
 عليه وسلم في آخر الحديث سها روي انه قال اسكم لو علم ذلك لتعلم ان حرام من روي في بعض الروايات

فامروا بها من وفي نفسها انه يوجب التسليم وروى عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال كان ائمة من ائمة
 صلى الله عليه وسلم يكرهون الجمع بين التراب والكحل وقالوا انه يورث الضمان وروى عن عبد الله
 بن مسعود رضي الله عنه انه كره الجمع بين سي عيسى قال لا أحرم ذلك لكن اكرهه أما الكراهه فمكان
 التسليم وأما عدم الحرمة فلو ان التراب منهما ليس بغيره الوصل اما الاية فمحملة أن يكون معنى قوله
 تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم أي ما وراء ما حرم الله تعالى والجمع بين المراء وعما هو منها من حاله ما
 فذكره الله تعالى على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو وحى غير ملو على أن حرمة الجمع
 بين الاثنين معلولة بسلع الرخا والجمع بينهما يوجب إلى طبع الرخا فكأن حرمة الله بطلان الله فلم يكن
 ما وراء ما حرم في آية الحرمة من مجموع الجمع من امر أو من روح كان لهما من قبل أو من امر وروحه كانت
 لا بها وحدها واحدة لا بد منها فلم يوجب ذلك الجمع من دواي رحم وقال زرارة عن ابن مسعود قال لا يجوز لأن الله
 لو كان حلالا لكان لا يجوز لأن روح الأخرى لو كانت مكملة لروح الأخرى لكان لا يجوز لأن الجمع
 بين الاثنين وانما شرط أن يكون الحرمة ما به من الخافض جمعا وهو أن يكون كل واحد منهما انما
 كانت بحيث لو قدر رجلا لكان لا يجوز له ذلك الأخرى ولم يوجب هذا الشرط لأن الله وحده مهملة لو كانت
 رجلا لكان يجوز له أن روح الأخرى لأن الأخرى لا تكون سائر روح فلم يكن الحرمة ما به من الخافض
 فصار الجمع بينهما كالمجموع من الواحد من روح الأخرى معافى من كذا حلالا من كذا حلالا من كذا حلالا
 منهما في الكحل وليس احدهما مضافا للكحل بأولى من الأخرى ففرق الله بينهما ثم ان كان
 قبل الدخول فلا مبرر لهما ولا عذر لهما لان الكحل العاقل لا يحكم به قبل الدخول وان كان قد
 دخل منهما فكل واحد منهما له حر وعلما العبد لان هذا حكم الدخول في الكحل العاقل على
 ما ذكر ان الله تعالى في موضعه ان روح احدهما بعد الأخرى حارس الكحل الاولي وفسد الكحل
 بالناسه ولا يفسد الكحل الاولي فساد الكحل بالناسه لان الجمع يحصل من كحل الناسه فافسد فسادا عليه
 وهرق منه والناسه فان كان لم يدخل منها فلا مهر ولا عذر وان كان دخل منها فلها المهر وعلما
 العبد لما ليس ولا يجوز له أن يتأذى الاولي ما لم يفسد عليه الناسه لما ذكر ان الله تعالى وان روح
 أحسن في عهد لا يدرى أيها أولى لا يجوز له الأخرى بل من سبه وسهما لان كحل احدهما
 فاسد بنفسه وكفى محجوه ولا يصح حصول مقاصد الكحل من المحجوه فلا بد من السرى ثم ان اعاد
 كل واحد منهما أمها في الاولي راسه لها نصيب لها نصيب المهر لان الكحل الصحيح أحدهما وقد
 حصلت العشرة قبل الدخول لا يصح المراء فكان الواجب نصف المهر ويكون منهما لعدم التراجع
 فلهما أحدهما بأولى من الأخرى وروى عن ابن عباس رضي الله عنه انه لا يرمي الروح سي وروى عن عبد الله
 بن مسعود رضي الله عنه انه لا يدرى أيها الاولي لا يصبى لهما نصيب لكون المدعى منهما محجوه الا اذا
 صطلح على شيء فسد فيهما وكذلك المرأة وعما هو من الخافض جمعا وهو أن يكون كل واحد منهما انما
 من روح امرأ في كحل أحدهما لا يجوز له أن روحها في عهد أحدها وكذلك الروح بامرأ في داب رحم محرم من
 امرأ به عذبه والاصل ان ما جمع قبل الكحل من الجمع من دواي الحارم فالعبد مع مبرك كذا لا يجوز
 ان يروح أو يعاين الاحياء والخالقة عذبه منه سوا كانت العبد من طلاق رحي أو ناس أو لا
 وبالحرمه الظاهر بعد الدخول أو الدخول في كحل فاسد أو طوطى سبه وهذا عندنا وبالنافع
 منه انه يجوز الا في عهد من طلاق رحي وروى عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم مثل قولنا يجوز

على وعنده من عيسى رضى الله عنهما (وحده) قوله ان المحرم من الجمع من الاحسن
 والكساح والكساح قدر ال كل وجه لو حوتم لم يل له وهو الطلاق الثلاث اوالناس ولهذا الوطيهما
 الطلاق السرى مع العلم بالحرمة لم يحد فلم يحسن الجمع والكساح فلا يحرره بل ان لم
 الحسن والعندها من ان الروح على معهما من الحر روح بالحر روحه الروح روح آخر ما به
 والراس قائم حتى لو حاب تولد الى سمن من وقت الطلاق وقد كل قد دخل بها سب السب ولو حاب
 الكساح لكان الكساح جمعا من الاحسن في هذا الاحكام قد دخل بها الص ولا من عند احكام الكساح لانها
 رعب رسول الى احكام الكساح فكان الكساح فائس وحدهما بعض احكامه والباقي من وجهه لم يحسن
 بالما من رجه في باب الح من احاطا الا ترى الخب الام السمن وحدهما الرضا عنه بالام والسمن
 كل رجه بالقدرة انما السمن حره من وجهه وهي المعنى بالمشكوكه من كل وجه في حرمة الكساح كذا
 هذا ولا من الجمع بل الطلاق بما حرم لكونه معصا الى قطع الرسم لانه يورث الفسخ واما سقى الى
 المطه والضمه هما استدلال معظم العمه هو ملك الخ الذي هو سب انفسا السهو قد روى حتى
 المعنى وكساح النابه صرح جمع ذلك لما يعرفون معاهما وبنى على وجهه الخلل لخال في الارواح سكا
 السعه استدراكا أدى الى التطه بخلاف ما عدا تصبا العذ لان هناك لم يرد من غلق الروح
 الاول فكان لما سئل الوصول الى روح آخر فسوى خطها من الثاني سئل به لا يلحقها السعه او كانت
 اقل منه في حال فام العبد لم يسم الاستدلال ولو خلا ما ربه ثم طهها لم يروح احداهما حتى ينفى عنها
 لانه وجب عليها العذ بالخلو فمع بكاح الاحب كما لو وجب بالادخل حقه
 فوسل في واما الجمع في الوط على السمن فلا يجوز عدها مع الصحا به سئل عمر وبنى وعنده الله من مسعود
 وعنده الله من عمر رضى الله عنهما وروى عن عيسى رضى الله عنهما قال كل سى حرمة الله تعالى من المراتب
 حرمة الله تعالى من الاما الا الجمع أى الجمع في الوط على السمن وروى ان رجلا قال سمع الله تعالى
 عنه عن ذلك فقال ما احب ان احله ولكن احلها ما به وحرمة ما به واما ما روى عنه فخرج الرجل من سده
 على عتافه كره ذلك قال لو انى من الامر لجمع من حل ذلك سكا لا وقول سمن رضى الله عنه احلها
 آبه وحرمة ما به ما به العليل قوله عز وجل الاعلى اذواهم او ما ملك انماهم اهم عز لم يرد ما به
 الحرمة قوله عز وجل وان يجمعوا الى الاحسن الا ما قد سلف وذلك منه اشار الى انارض دليل الخلل والحرمة
 فلا سب الحرمة مع التعارض ولما به الصحا به رضى الله عنهما الكتاب العز والسه اما الكتاب وبعز
 وحل وان يجمعوا من الاحسن والجمع بهما في الوط جمع فكون حراما واما السه فاروى عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم انه قال ان كان يوم من الله اليوم لا تحرف ولا يحسن ما حرّم احسن واما قول
 عيسى رضى الله عنه احلها ما به وحرمة ما به فلا حد بالحرمة اولى عند العارض احاطا بالحرمة لانه
 يلحقه المأم بالسك بالحرمة ولا مأم في رله المباح ولان الاصل في الانصاع هو الحرمة الا ما به دليل
 ما انارض دليل الخلل والحرمة فاما ما به العذ لا بالاصل وكما لا يجوز الجمع بهما في الوط لا يجوز
 الدواعى من السمن والسهل والنظر الى الفرع عن سبه لان الدواعى الى الحرمان حراما اذ اعرف هذا سئل
 ملك احسن فيه ان خطا احدهما لان لا يبرر اسما بالملك وادوا طى احدهما ليس لان خطا الاخرى
 بعد ذلك لا لو وطى لبارحهما سبهما في الوط حسه وكذا اذا ملك حاربه وطهها ملك احدها كان
 ان خطا الاولى لما فعلوا ليس لانه ان خطا الاخرى به ذلك ما لم يحرم فبرح الاولى على سبه اما بالسرى وعار
 بالاحراج عن ملكه لا اعلى أربالسع أو ما لله أو بالسده لا لو وطى الاخرى لبارحهما سبهما

في الوط حقيقه وهذا لا يجوز ولو كانا يحمل له وطء الاخرى في ظاهر الروايه وروى عن ابي يوسف انه قال لا يحمل لانه ان كانا لم نملك وطأها غير وقال في هذا الروايه انهما لو ملكا فرح الاولى غير لم يكن له ان يطأ الاخرى حتى يخص الاولى حصه بدو وطئها لغيره ان يكونا حاملين فكونا جميعا في رحم أحسن فسير بها حصه حتى يعلم انها السب بمحمل (وجه) ظاهر الروايه انه حرم فرحها على المولى بالسكاه الا يرى انه لو رطبها الزمه العفو ولو وطئ سبهم أو سبكا كان المهر لهما للمولى ولا يصير لوط الاخرى جامعيا هي في الوط ولو روي حار به ولم يطأها حتى ملك أحبا فليس له أن يطأ المسرا لانه العراس سب نفس السكاح ولأن ملك السكاح مقصده الوط والولد يصير بالسكاح موطوءا حكما لوط على المسرا لغير جامعيا هي في الوط ولو كانا في ملكه حار به بدو وطئها ثم تروح أحبا ثم ولد حار السكاح عند عامه العاما ولكن لا يطأ الزوجه ما لم يحرم فرح الامه الى ملكه أو أم ولد وقال مالك لا يجوز السكاح (وجه) قوله ان السكاح غيره لوط بذلل انه به السب كالوط وبذلل انه لا يجوز له أن يطأ لانه لو كانا موطوءا سبكا احبا فلولم يكن غيره لوطه حار وادا كان السكاح غيره لوط يصير بالسكاح جامعيا سب في الوط وانه لا يجوز ولأن السكاح ليس لوط حصه وليس غيره لوط اصيلان السكاح بلا في الاحسنة ولا يجوز لوط الاحسنة ولا يكون سبكا احبا جامعيا هي في الوط الا ان السكاح اذا انعقد جعل الوط وجودا حكما بعد الا بعد الدمان الحكم المحض بالسكاح هو الوط وغيره المطلق به منه الولد ولا يقبل له عاد بدون الوط فعمله السارح حكما واطما بعد انعقاد السكاح والحق الولد بالعراس ولو وطئ الملوكة لصار جامعيا هي ووطا ولأن الامه لا يصير فراسا نفس الوط وعندنا حتى لا يملك السب بدون الدعوى فلا يكون سبكا احبا جامعيا هي في العراس ولا يمنع منه وأم الولد فراسا حصه حتى سب سب ولد بمجرد قوله وهو مجرد الذي من غير لمان وكذا يحصل الفعل الى غير فلا يحق السكاح جامعيا هي في العراس علقا فلا يمنع سب ولد بمجرد قوله وهو مجرد الذي من غير لمان والله عز وجل اعلم ولا يجوز ان يروح أحبا ثم ولد الى مقدمه ماله أعفها ووجب عليها العمد في قول أي حصه رجه الله ويحور أن يروح أرعاني عذبا وقال أبو يوسف ومحمد يجوز كلاهما وقال زفر لا يجوز كلاهما (وجه) قوله ان هذا معند فلا يجوز التروح أحبا أو أرعيا سواها كالغير المعند (وجه) قوله ان الحرمة في الحرمة يسكن الجمع بينهما في السكاح من وجهه ولم يوجب في أم الولد لا بعدام السكاح اصيلان ولا العمد في أم الولد ان فراس الملك وحقه ان فراس هذا الجمع السكاح حتى لو روي أحبا ثم ولد واربع سوه قبل أن يعفها حار فادلم يكن فراس الملك حصه ما ما فراس أولى ان لا يمنع ولا في حصه انه اعفها حار سبكا احبا أم الولد قبل الاعاف لصفت فراسها على ما سافاد اعفها وهي فراسها فكل سبكا احبا جامعيا هي في العراس وهو اسلحا حتى سب ولذها ولا يجوز اسلحا حتى سب ولد احسن في زمان واحد ولقد التزم روح أحبا أم ولد لا يحمل له وط اما كوجه حتى رمل فراس أم الولد وسكاح الاربع وان كان جامعيا وسبها في العراس لكن الجمع هي في العراس حائر الا يرى انه حار قبل الاعاف فانه اذا روي أر سافل الاعاف يحمل له وطره حتى ووط أم الولد وكذا بعد الاعاف والله عز وجل اعلم

فصل في ما اجمع من الاحكام في العراس في السكاح وجمع في الوط ودواعيه ملك المهر اما الجمع في السكاح فعول لا يجوز وللحران يروح أكبر من اربع روبات من الحرار والاما عند عامه الملاء وقال بعضهم باح له الجمع من السبع وقال بعضهم باح له الجمع من عامه عشر واجوزوا بظاهر قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مبنى ولا يورأع فالاولون فالاولان الله تعالى كرهه الاعداد بحرف الواو وانه للجمع وحملها به بمعنى ما حبه سبكا سبع واسدوا أحبا فعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه تروح

سبع سو وهو قدوة الامه والا تحرونه لوالى سبع الامم والثلث سبع المسلمين والرابع سبع
 الاربعه عظماءه عسروا لمارى ان رجلا اسلم وجهه على سبع فاسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه
 وسلم احرم من ارى عا طرف الوالى امر صلى الله عليه وسلم حقا هو الوالى ركبا الى ا على الاربعه حلالا
 لما امر فدل امته على القدر وهو الاربعه ولا يلى الى على الاربعه حروف الحروف سلهن بالبحر
 التمام يحرفهن لان الظاهر لا يندرج على الوالى يحرفهن باله وبعث الاسار سولهن حتى ان حرم ان لا يندرجوا
 فواحد ان لا يندرجوا التسم والجمع السبعى بكاح الملى والثلث الرابع فواحد حلال بكاح سوله الله
 صلى الله عليه وسلم لان حروف الحروف سولهن وهو لكونه مولى سولهن باليد الا لى فكن سله
 من الاقارب الدانه على سوله لانه ما را التسم على العلى السبعى على السبعه وحمل السدائد المسالى على الحوام
 لعا اب والامور التله وحده الاساس سبع السبوات راحه الى السام ومع لك كان سوله حروفهن
 دل امه على الله عليه وسلم اعما قدر على ذلك بانه تعالى اما لا تله لا يمكن العمل ظاهر سالن الملى لس عا س
 الاس والثلث على الثلث الرابع عا ر مع بل ادى ما را دنا لى مبان من سله الله وادى ما را
 بالثلث رب مبان من العدد وكذا الرابع وذلك ردى على السبعه عا سوله ولا يلى لى العمل ظاهر
 لا تله معده فلا يلى من تاويل ولما اولان احدهما ان يكون على التحريم بكاح الامل والثلث
 والاربع كانه هل عرو حلى ملى او سله او ر مع راسم على الوار مكن او سائل واللى يكون كرى
 هذ الاعداد على التداخل ر حوال فوله ولا يلى دخل فى الملى فوله عرو حلى ر ر مع دخل فى الامل
 كى فوله اسلم لسكون باللى حلى الارضى ومن سله لى عرو حلى ر حلى مبان ولى من فوهما الى
 فها وقد رها او تهاى ا ر معه ا نام الرومان الاولان احلالى الاربع لانه لى مكن كذلك لكل حلى
 هذ الخلقى سله ا نام سله عرو حلى ا تخلق السوا سى يومى سوله سله حلى فها س سله سوا سى
 يومى فكون حلى الخمس عا سله ا نام ر ساحت الله تعالى ا تخلق السوا ر ا ر ص ر سله ا نام ر سى
 الى الخلف فى حلى سله حلى الخلف فكان على التداخل فكه انها حازان كبرى العدد الاول واحد
 فى الثانى والثانى الثالث فكه فى الا تله ا حله بكاح الاربع ولا يحور للعدد ا بروح ا كبرى من ا تله لى
 ر ساهم الخلد سوده كرامى الملى ساهم

ع فسل **و** وأما الخلق فى الوط ودواسه لك السى خا س ان كثر الخوارى تتوله تعالى ما حرم
 ا لا يندرجوا فواحد او مملك ا عا سكم اى ان حرم ا لا يندرجوا بكاح الملى والثلث الرابع ر ر مع ما ه
 حروفهن ما كحوا واحد وان حرم ا لا يندرجوا واحد بما ملك ا ماسكم كانه هل سله ر ر مع
 هذا او هذا اى الى ما على الواحد الى الاربعه عدا لى على المعادله وسد حروف الحروف فى الت راحه
 من الخا ر وسد حروف الحروف بكاح الواحد حوسا الخوارى را تسمى سى و ك فوله عرو حلى
 او ما ملك ا عا سكم كرى ملى عى موى العدد ولى تعالى الى ا ر واحيم او ما ملك ا ماسهم سهم
 عرو موى من عرو موى العدد وقال سله حلى والمجسالى من السوا الا ما ملك ا عا سكم سله اولان
 حرمه الى ناد على الاربعه فى الر و حلى حروف الحروف سله فى التسم راحه الى لى يوجد هذ الملى فى الا ما لانه
 لاح لى حلى المولى التسم راحه

ع فسل **و** ومنها أن لا يكون حصر عرو حلى حوا بكاح الامه فله حور بكاح الا سله على الخبر
 والاصل فى مبان رى على رضى الله عه سوله صلى الله عليه وسلم ا تله لا مكن الامه سى
 الخا ر قال لى ملى الله سله مكن الخا ر على الامه وللخا لى التسم وللا ملى لى ولا الخا ر

نبي عن السرف والعسر وكما الحال فكاح الامه على الحر ادخال على الحر من له ساها في التسم وذلك
 سمر بالاسهانه والحق السمن وسعنا الحال وهذا لا يجوز وسوا كان المروح حراً أو عبداً عبدان
 ماروسا من الخدم وكرما في المعنى لا توجها تبطل وعند الساجي يجوز للعدنان مروح امه على حر سا
 على أن عدم الحوار لا يخرج عبداً لعدم شرط الحوار وهو عدم طول الحر وهذا شرط حوار سكاح الامه عند
 في حر الحر لا في حر العدنان كذا ان سا الله تعالى وكذا حلوا الحره عن العبد شرط حوار سكاح الامه عند
 أي حسنه وقال ابو نويس وعبد بنحو ان مروح امه على حر بعد من طلاق باس أو بلاء (وجه) قوله
 ان المحرم ليس هو الجمع بين الحر والا لا بدليل انه مروح امه مروح حر حار وقد جعل الجمع واما
 المحرم هو سكاح الامه على الحر وقال صلى الله عليه وسلم لا تسكح الامه على الحر ولا يحق السكاح عليها
 بعد النسوة الأخرى أنه لو حلف لا مروح على امرائه مروح بعد ما ناهى في عدمها لا يحب ولا في حسنه
 ان سكاح الامه في عدا الحر ككاح عليها من وجهه لان بعض آباء السكاح قائم وكان السكاح قائما
 من وجهه فكان سكاحها عليها من وجهه والسكاح من وجهه ملحق بالسكاح من كل وجهه باب
 الحر ما با احتياطاً فمحرم سكاح الاحب في عدا الاحب وبهذا لا يمتنع ما تقدم واما عدم طول
 الحر وهو التدرج على مهر الحر وحسنه العبد ليس من شرط حوار سكاح الامه عند أمها والاصل ان
 من رابط حر ككاح الامه عند أي حسنه أن لا يكون سكاح المروح حر ولا في عدا حر وعدهما حلوا
 الحره عن عدا النسوة ليس بشرط حوار سكاح الامه وعند الساجي من رابط حوار سكاح الامه أن لا يكون
 في سكاحه حر وأن لا يكون اذ راعى مهر اخر وان تحمي العبد حتى اذا كان ملكه أمه بطوها ملك
 الدين حار له أن مروح أمه عند لا يخرج لعدم حسنه العبد وكذلك الحر مروح له ان مروح اكر من
 أمه واحد عندنا وعند اذ مروح امه واحد لا يجوز له ان مروح امه اخرى والوجه العبد بالواحد
 ولا خلاف في ان طول الحر لا يمنع العبد من سكاح الامه اذ يحق الساجي قوله تعالى ومن لم يسقط منكم طولا
 أن يسكح المحصنات المومسات فما ملكك أعمالك من فاسككم المومسات ومن كلفه شرط فقد جعل الله
 عرو حبل العسر عن طول الحر شرط حوار سكاح الامه فعلق الحوار به كلفه قوله تعالى من لم يسقط
 فاطعام من مسكوا وبهذا لا يخفى وقال تعالى ذلك لمن حصى العبد مسكوا وهو الراسط سبحانه وتعالى حسنه
 العبد حوار سكاح الامه فعلق الحوار بهذا الشرط اسبوا لان حوار سكاح الامه في الاصل لا ينظر في
 الضرر لما سمن سكاحين من ارفاق الحر لان مااء الحر سماءه وكفى في سكاح الحر الامه ارفاق حر حراً
 والى هذا أشار عمر رضي الله عنه فيما روى عنه انه قال اعمال الحر مروح امه قد أنسبها واما عند مروح
 حر فدا عن نسبه ولا يجوز ارفاق الحر من غير ضرر ولهذا اذا كان محرم لا يجوز سكاح الامه
 وهذا لان ارفاق اهلال لا يمتنع به من أن يكون متساهل في حق نفسه وهو غير متساهل بها موهلاً
 الحر من غير ضرر لا يجوز قطع السد وبهذا لا يمتنع ذلك ولا ضرر حاله التدرج على طول الحر في الحكم بها
 على هذا الاصل ولهذا لم يجرأ كتاب حره لارباع الضرر بالحر خلاف ما اذا كان المروح عبداً
 لان سكاحه ليس ارفاق الحر لان مااء رقيقه حاله وارفاق الرقيق لا يسور ولما عموماً السكاح بخوفه
 تعالى واسكحو الانبياء منكم والصالحين من عبادكم وامانتكم وقوله عرو وحل فاسكحوهن بان اهلن
 وقوله عرو وحل وأحل لكم ما ورا ذلكم من غير فصل حال الفدر على مهر الحر وعندها ولا ان السكاح
 عند مصلحه في الاصل لا سيما على المسالح الدسه والديوبه وكان الاصل فيه هو الحوار اذ اصدت من الاهل
 في المحل وقد وجدوا الاية فيها اناحه سكاح الامه عند عدم طول الحر وهذا لا ينفي الاية عند وجود

لطول له على شرط عندما يحصى الوجود سد وحوادث الشرط لا يحصى العدد، سند منه قال
 تعالى ومن جسم ان لا يمتدوا في واحد ثم اذ اتروا روحا واحد حروا ان كان لا خوف الخور في سكاك المني والذنب
 والارباع وهل سأل في الاما ه احسن من اني ما حبه فعمل من سب ما على المحصيات من العدا
 وهذا لا يمتد على بني الخدس عند سد الاحسان وهو الروح وهو الخواب عن قوله عز وجل ذل
 حتى العسممكم على ان العبد يكره ان يه المس كقوله عز وجل ولو سا الله لاستكم ان ليس
 سلكم ان من سبى عليه العقه والامكان لزل الخر ما الطلق وروح الامه لطول المذكور حصل
 ان رادته التدر على ما روي حصل ان رادته التدر على الرط لا السكاك يكره و رادته الوط بل حسبه
 الوط على ما عرف فكأن معا من لم يدر منكم على رط المحصيات وهي الخراب والتدر على وطه
 الخر انما يكون في السكاك يحس به ان من لم يدر على وط الخر ان لم يكن سكاك حر خور له سكاك
 الا به ومن قدر على ذلك ما كان في سكاك حر لا يجوز له سكاك الامه وتقل هذا التأويل عن علي رضي
 الله عنه فلا يكون محله مع الاحمال على ان فيها اناحه سكاك الامه عدم طول الخر وهذا تنديم ناج
 في الخواب عن التعلق بالآيه وأما قوله سكاك الامه فمن اراد في الخر لان ما الخر فمقول ان عني به
 اثبات حسه الرق فهذا لا يسور لان لما حيا لا توصف بالرق والخبره وان عني به السب الى حدوث في
 الولد فهذا مسلم لكن اراد في الكراهه لا في الخبره من سكاك الامه على طول الخر في حق السد حر
 والاجماع وان كان سكاكها من سب حذر في الرق سد ما فكر سكاك الامه مع طول الخر ولور روح امه
 رحر في سد واحد خارج الخر بل سكاك الامه لان كل واحد منهما على صاحبها مدحوله سلبها
 فمصره الاحجام حال الاعراض فحور سكاك الخبر لان سكاكها على الامه به الا افراد خارج فكذلك
 الاجماع و سطل سكاك الامه لان سكاكها على الخر وادخالها سلبها لا يجوز حاليه الا افراد فكذلك الاجماع
 خلا في ما اذ اتروا روحا احسن في عند واحد لان المحرم هذا هو الجمع من الاحسن والجمع حصل هما فسل
 سكاكها وهما المحرم هو ادخال الامه على الخر لا الجمع الا ترى انه لو كان سكاك الامه سدا على سكاك
 الخر خارج الخر وان وجد الجمع فكذلك اذا افاد الاما وان عني وحل اعلم وكذلك اذا جمع من
 احبيه ودواب محارمه خارج سكاك الاحبه و سطل سكاك المحرم بمصره الاحجام بحاله الا افراد وهل يصح
 المهر سلم ما في قول ابي حبه لا يسم ويكون كله للاخيه وعند ما سبب المني على قدر مقرر سلبها
 فصل ١٠ ومنها ان لا تكون مسكوحه العير لقوله تعالى والمحصيات من النساء مطبوعا في قوله عز وجل
 حرمت عليكم امهاتكم الى قوله والمحصيات من النساء وهي دواب الارواح رموا كان روحها مسلما او
 كافرا الا النسبه التي هي داب روح سبب وحدها لان قوله عز وجل والمحصيات من النساء في جمع
 دواب الارواح ثم استثنى تعالى منها الملوكة بوله تعالى الا ما ملك الله انفسكم والمراد منها المنيات
 الملاييس وهي دواب الارواح لتكون المنسي من حسن المنسي منه فمصره حرمة سكاك كل داب روح
 الا الى سيب كذا روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال في هذه الآيه كل داب روح اناها را
 الا ما سيب والمراد منه التي سيب وحدها واخرج الى دار الاسلا لان الترفه سبب ما ان الدار من عدا
 لا يفسد السبي على ما يدكر ان سا الله تعالى وصار في حكم الدمه لا اجماع رجس على امر واحد
 فسد التراس لانه يوجب اسبا السب ويسبغ الولد وقواب السكن رالعه والود دعوى ما وضع السكاك له
 فصل ١١ ومنها ان لا تكون معد العير لقوله تعالى ولا تفرعوا عند السكاك حتى يبلغ الكتاب احبه
 أي ما كتب لها من الترفه ولان بعض أحكام السكاك حاليه العدم فانه فكان السكاك قائما من رجه والباب

من وجه كالتسليم كل وجه في باب الحرام ولا يلا محذور الصريح بالخشنة حال تمام المد ومعلوم ان
 حطيم السكاح دون حصة السكاح في المبحر الخطية فلا لا محذور العبد أولى وسواء كان المد عن طلاق
 أو عن وفاة أو دخول في سكاح فاسد أو سبه سكاح لماد كزبان الدلائل ومحذور لصاحب المد أن يروجهما
 إذا لم يكن هناك مانع آخر غير المد لأن المد حقه قال الله سبحانه وبما لي بالسكاح عليكم من عند بعددوها
 أصناف المد إلى الأرواح قد أنما حق الروح وحق الإنسان لا محذور أن يعمه من الصرف وأما ظهوره
 في حق المد ومحذور سكاح المسنة بعد الساقى إذا سبب وحدها دون وجهها أخرجت إلى دار الإسلام
 بالاجماع لأنه وقت العرفه ثم مولاها عليها لقوله عز وجل والمحصنات من النساء إلا ما ملك أيمانكم
 والمراد به المسنات الثلاث من دواب الأرواح قد أحل الله تعالى المسنة لأول الساقى إذا لا سبب من الحرم
 أحده من حب الظاهر وقد أحلها عز وجل مطلقاً من غير شرط اتصاف العدة قد أنه لا عدد عليها وكذلك
 المأخر وهي المرأة حرجت السام دار الحرب مسامه مراعاة روحها محذور سكاحها ولا عدد عليها في قول أبي
 حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد عليها العدة ولا محذور سكاحها (وجه) قوله ما إن العرفه وقعت بغير الدار
 يقع بعد دخولها دار الإسلام وهي بعد الدخول حسنة وفي دار الإسلام يجب عليها العدة كسائر المسلمات
 ولا في حسنة قوله تعالى ما أبا الدن أسوأ إذا حاكم المومنان مهاجر إلى قوله عز وجل ولا جناح عليكم
 ان تكفروا إذا آمنتم من أحوارهن أباح تعالى سكاح المهاجر مطلقاً من غير ذكر المد وقوله تعالى ولا
 عسكروا بنصم الكفار في الله تعالى المسلمين عن الأسماك والامساع عن سكاح المهاجر لا حل عسمة الروح
 الكافر وحرمه فلا مساع عن سكاحها للمد والمد في حق الروح يكون اسماً كأول عسمة عسمة روحها
 الكافر وهذا مبني على أن المد حق من حقوق الروح ولا محذور أن يفي للحرف في على المسنة الخارجة
 إلى دار الإسلام حق والدليل عليه أن لا عدد على المسنة وإن كان كافر على الجملة لسبب في حكم
 المد منه محرمي عليها أحكام الإسلام ومع ذلك سقط عنها حق الروح الكافر فالمأخر المسنة حصة لأن
 سقطت عنها حق الروح الكافر أولى هذا إذا حارب الساقى حائل فاما إذا كانت حاملاً فقه أحاديث الرواية
 عن أبي حنيفة وسند كرها أن ساء الله تعالى

فصل في وسه أن لا يكون ساجل باب السب من العرفان كان لا محذور سكاحها وإن لم يكن معص
 كن روحاً أم ولد إنسان وهي حامل من مولاها لا محذور وإن لم يكن أحد لوجود حمل اب السب وهذا
 لأن الحمل إذا كان باب السب من العبد وماو محرم لم يحفظ حرمة مائه الملع من السكاح وعلى هذا يخرج
 ما إذا روحاً أمراً حامل من الزنا لا محذور في قول أبي حنيفة ومحمد ولكن لا طوها حتى يصع وقال أبو يوسف
 لا محذور وهو قول زرارة (وجه) قول أبي يوسف أن هذا الحمل عيب الوط فمع العدة أيضاً كالحمل باب السب
 وهذا لأن المقصود من السكاح هو حل الوط فإذا لم يحل له وطوها لم يكن السكاح معصداً لا محذور ولهذا لم يخرج
 إذا كان الحمل باب السب كذا هذا (ولهما) أن الملع من سكاح الحامل حمل باب السب لحرمه ما الوط ولا
 حرمة لما الزنا ليس له إلا سبب به السب قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للأفراش وللمأخر الحجر
 فإذا لم يكن له حرمة لا مع حوار السكاح إلا أنها لا توطأ حتى يصع لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أنه قال من كان يومئذ والنوم إلا حر فلا مسع ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه
 قال لا تحل لرجل يومئذ والنوم إلا حر فلا مسع ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه
 طار على الحمل لا ساقى السكاح لها ولا أسدا كالحصن والعاس وأما المهاجر إذا كانت حاملاً من
 أبي حنيفة وإسناد روى محمد عنه أنه لا محذور سكاحها وهو أحد روى أبي يوسف عنه وعن أبي يوسف

ولما علم ان الكناح حوقوله سر وحل راحل لكم ورا لكم قوله سر وحل فكيف هو نادى اهل
بقوله سر وحل فكيف هو نادى اهل الكناح وعبر ذلك من عبرة بين الامم اومه ولا الكفر
الكناسه الاما نحن بذلك واما الآتيه في غير الكنايات من المركبات لان اهل الكتاب وان كانوا
سركم على الخبيثه لكن هذا الاسم في معارف الناس خلق على المركب من سر اهل الكتاب وانه
نعالى ما يود ان يكره ومن اهل الكتاب ولا المركب وول تعالى ان الذين كروا من اهل الكتاب
والمركب في بارحهم فصل من العبر مع في الاسم على ان الكنايات وان دخل تحت عموم اسم المركب
حكم ظاهر القبط لكسب حسر عن العبر قوله تعالى والمحسن من اهل الكتاب فلكم راما
الكنايات اكن سائب سحر هذا الاسم لان الاحسان في كلام العرب عار عن المنع حتى المحيى
بالعه والصلاح كما يحل بالخبر والاسلام والكناح لان ذلك مانع المرأ عن اركاب الكناحه فبما هو
اسم المحسن وقوله الاصل في كناح الاما السامع مع بل الاصل في الكناح سوا الخواجر كما في الكناحه وانه
مسلمه او كانه لما كثر ان الكناح عند مسلمه والاصل في المصالح اطلاق الاسماء والمنع عند من في غير على
ما عرف ولا يحرر المسلم كناح المحمديه لان المحسوس اسوا من اهل الكتاب قال انه يترك وبما على وسدا
كتاب اربنا يترك الى قوله ان سولوا اعمار الكناح على طائفتين من قبلنا وانه احسن اى اربل
عليكم للاقولوا اعمار الكناح على طائفتين من قبلنا ولو كان المحسوس من اهل الكتاب لكان اهل
الكتاب لان طوائف مودى الى الخلف في حذر عرو وحل وذلك حال على ان هذا هو كان حكمه عن
قول المير كمن لكان دليل على ما قلنا لانه حكى عنهم القول ولم يسمه بالاسكار عليهم والكنايات انا هم
والحكيم اذا حكى عن مسكر عمر والاصل فيه ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال سوا المحسوس
سبه اهل الكتاب غير انكم لسوا ما كفى سابههم ولا آكلى دانههم بل قوله سوا المحسوس سبه اهل
الكتاب على اسم لسوا من اهل الكتاب ولا يحل وطبوعها على الناس اسوا الاصل ان لا يحل وط
كافر كناح راعى من الاكناسه خاصه ثوله تعالى ولا يسجدوا للمركب حتى يومئذ واسم الكناح
مع على العبد والوط جما فخر مان جماعون كان احدا او به كما سوا الاخر حوسا كان حكمه حكم
اهل الكتاب لا يلو كان احدا او به مسلمه سبطي لحكم الاسلام لان الاسلام يلو ولا على فكذلك اذا كان
كما ينعطى لحكم اهل الكتاب ولان الكنايات بمعنى احكام اهل الاسلام وهو الما كنه وحوار الذي كنه
والاسلام يلو مسلمه و ما حكمه ولان راء الاسلام من الكنايات كبر فكل اولى بالاستماع واما الصايات
فمدان ابو حبه انه يحور للم كناحهم وقال ابو يوسف ومحمد لا يحور وفل لس هذا ما خلا في الخبيثه
واما الاخلاق لاسنا مذهبهم فمدانى حبه هم قوم يومئذ يكتب فاهم سر واد نور ولا يمدون
الكواكب ولكن يطمونها كظم المسلم الكنايات في الاستسبال اليها الاسم بمخاتون عرهم من
اهل الكتاب في بعض دناهم ودالاع الما كنه كالمود مع السارى وعدانى يوسف ومحمد اهم
قوم يمدون الكواكب وعاد الكواكب كما ناداوس ولا يحور للم س ما كنههم
في فصل في مهابا اسلام الرجل اذا كاتب المراد مسلمه فلا يحور ان كناح المومنه الكناح لقوله تعالى ولا
يسجدوا للمركب حتى يمدوا ولا في كناح المومنه الكناح حوق ووقع المومنه في الكناح الى وجه يدسوها
الى به وادى العادات من الرجال في حال قيامه ورا من الاعمال وهدوهم من الدس الى وجه الاسار في آخر
الآتيه ثوله سر وحل اولئك مدعون الى النار لاهم يدعون المومنه الى الكناح والدعا الى الكناح الى
النار لان الكناح يوحى النار فكل كناح الكناح اسما مدعا الى الحرام فكل حراما والنس وانور

والمسركين لكن العله هي الدنيا الى النار ثم الكفر اجمع فمعهم الحكم بعموم العلة ولا يجوز ان يحكم بالكفر
 الكفاي كما لا يجوز ان يحكم بها الوبي والمحوسبي لان الشرع قطع ولا به الكافر عن المومن هوله تعالى ربي
 عمل الله للكافر من على المومن سبلا فلو حار ان يحكم الكافر المومن لنبه الله على ما سئل وهذا لا يجوز وأما
 أن يحكم الكفار عن المريد من بعضهم لبعض فمخارفي الخلة عند الله العالميا وقال مالك أنكم معهم فاستدلوا
 للكاح والاسلام رابط لا راعوها فلا يحكم بصبغة أنكم معهم وهذا غير سديد لقوله عز وجل وأمرنا
 جناه الخطب سماها الله تعالى أمرنا ولو كانت أنكم معهم فاستدلوا بكوني أمرنا بصبغة ولا أن الكاح سه آدم
 سله الصلاه والسلام فهم على سر صفة ذلك وقال النبي صلى الله عليه وسلم ولدت من كاح ولم ألد من سماع
 وإن كان الو كافر من التول فساد أنكم معهم يودي الى أمر مفسح وهو الطعن في سب كبر من الاساء
 عليهم الصل والسلام لان كبر اسمهم ولدوا من اوس كافر من والمذاهب عن بعداها فاستدلوا أقصى الى مفسح
 عرف فسادها وجوز كاح أهل الذمة بعضهم لبعض وإن احتلف سرائرهم لان الكفر كله كامله واحده
 اذ هو كذب الرب سبحانه وتعالى عما عولون علوا كبرافيا ازل على رساله صلوات الله وسلامه عليهم وهل
 الله عز وجل لكم دسكم ولي دس واحتلافهم في سرائرهم غير له اختلاف كل من من منهم فاستدلوا ببعض
 سرائرهم ودال اجمع حوار كاح بعضهم لبعض كذا هذا

فصل في ومنها أن يكون أحد الدار وحسن ملك صاحبه ولا ينقص منه ملكه ولا يجوز للرجل أن يروح
 بحارسه ولا يحار به مسركه منه ومن غير وكذلك لا يجوز للرجل أن يروح عدها ولا يملك المسركه ما
 ومن غيرها لقوله تعالى والذين هم لشر وحهم حافظون الاعلى ارح واحدهم أو ما يملك أعينهم الا أنه سمأناح الله
 عز وجل الوطه الا لأحد أمر من لان كل ما يملك أحد الدار كور من فلا يجوز الاستباحه بها جميعا ولا أن للكاح
 حقوقا تنسب على السركه من الروح من مهام طاله المرأ الروح ما لو طوع ومطاله الروح الروح به بالسكن وقام ملك
 الرقه مع من السركه وادالم سب السركه في عراب الكاح لا هذا الكاح فلا يجوز ولا أن الحقوق الباسه بالكاح
 لا يجوز أن سب على المولى لاسمه ولا على الخمر لاسمها لان ملك الرقه ينسب أن يكون الولاه للمالك وكون
 الملول نولي عليه وملك الكاح ينسب بول الولاه للملول على المالك فمضى الى أن يكون الشخص الواحد
 في زمان واحد والمو مولاه على من واحد وهذا محال ولا أن الكاح لا يجوز من غير مهر عدا بالراغب للوئي
 على عسك دس ولا للمعد على مولا وكذلك لا يجوز أن يروح مسكره ومكاهه لان كل واحد منهما ملكه فكذا
 اذا اعرض ملك السركه على كاح مظل الكاح بأن ملك أحد الدار وحسن صاحبه أو سقصاصه لما دكر أن سا
 الله تعالى في موضعه

ليس سكاح ولا علك عن فسي الحر ثم والدليل على اهل السكاح اهل الزرع من غير طلاق ولا زرع ولا
 حرى الوارب سهم اهل السكاح فلم يكن حرى وحده وقوله تعالى ان احزلا ته من اسقى ورا
 ذلك فاولئك هم العادون سقى ما ورا ذلك ما اعدل على حرمة الوط بدون حدس السن وقوله
 وحل ولا نكر هو اسكنكم على الماء وكان ذلك منهم احار الا انه سقى الله عز وجل عن ذلك وسما نماء
 فدل على الحرمة واما السه جارى عن على رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سقى عن معه السه
 يوم حير وعن كل لحوم الجمر الاسه وعن سمر الجهمى رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سقى عن
 معه السه يوم فتح مكة عن عبدالله بن عمر انه قال سقى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حير عن معه السه
 وعن لحوم الجمر الا لله وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان فاسا من الركن والمقام وهو قول ابي
 كعب ادب لكم فى المنع من كان عند سقى فليساره ولا أحدوا وما آسموهن ساقن الله فذخرمها الى يوم
 الصماء واما الاجماع من الامة بأسرهم اسموا عن العمل بالمع مع ظهور الحاحه لهم الى ذلك واما المعقول
 فهو ان السكاح ما سرع لافضا السهو بل لاعراض ومقاصد وسئل به الها واقضاء السهو فانه لا منع
 وسئل الى المتأصدة فلا سرع واما الا ته الكر عنه معنى قوله فما اسمعهم به من أى فى السكاح لان المذكور
 فى اول الا ته وآخرها هو السكاح فان الله تعالى كرا حاسا من المحرمات اول الا ته السكاح واما
 ما ورا ها السكاح وله عز وجل وحل لكم ما ورا دلكم ان يحوا ما موالكم اى بالسكاح وقوله تعالى
 محضين غير مسافين أى غير مسافين عزرا من رفاى تعالى فى ساق الا ته الكر عنه ومن لم يسطع مكم
 طولا أن سكح المحصب ذ كرا السكاح لا الاحار والمنع وقصرى قوله تعالى فما اسمعهم به الى الاسماع
 بالسكاح واما قوله سقى الواح احرا فمع المهر فى السكاح سقى احرا فان الله عز وجل ما كدهون نادى
 أهلهم وآوهم آحورهم اى هو رهن وقال سبحانه ويعالى ماها الى انا أحلها لآر واحل اللآى آتب
 آحورهم وقوله امر تعالى ماها الاخر بعد الاسماع من والمهر محب نفس السكاح ويوجد دل الاسماع
 فليس اعدل فى الا ته الكر عنه تقدم آحر كانه تعالى قال فآوهم آحورهم اذا اسمعهم به من اى اذا أردم
 الاسماع من كقوله تعالى ماها الى انا اطلتم السه فظلموهن لعدم أى اذا أردم بظلم الساء على انه ان
 كان المراد من الا ته الاحار رابعه فقد صار مسوحو عما يلوم من الا تات وور وسام الاحداث عن
 اس عاس رضى الله عنهم ان قوله فما اسمعهم به من سقى قوله عز وجل ماها الى انا اطلتم الساء وعن
 اس مسعود رضى الله عنه انه قال المنع بالساء مسوحو سقىها انه الطلاق والصدى والعبد والموارث
 والحقوى الى محبها السكاح أى السكاح هو الذى منب به هذا الاسماء ولا ينسب منى بها بالمنع وانه
 اعلم واما الثانى هو ان قول عز وجل وحل عز امام ربحو ذلك وانه فاسد عند اجماع اللآه وقال ربحو السكاح
 حار وهو مويد والشرط مائل ووروى الحسن بن رباح عن ابي جعفر انه قال اداد كرامى المذ مقدار ما يعسا
 الى تلك المذ فبالسكاح مائل وان ذ كرامى المذ مقدار ما يعسا الى تلك المذ فى الغالب يجوز السكاح
 كما ساد كرا الا نذ (وجه) قوله انه ذ كرا السكاح بشرط فسرطا فاسدا والسكاح لا ينظر الشرط
 القاسد فطل الشرط وبى السكاح محجا كما اذا قال ربحو الى أن اطلق الى عز امام (ولنا) انه
 لو حار هذا العقد لكان لا محلا واما ان حور موما بالمذ المذكور واما ان حور موما بالاسفل الى الاول
 لان هذا معنى المنع الا انه عز عنها لسط السكاح والروح والمسر فى العقود معها لا الا لعاط كالكفاله
 بشرط را الاصل اها حواله معنى لو حود الحواله وان لم يوجد لفظها والمنع مسوحو ولا وجه للآى لان
 فيه استحقاق الصع عليها من عز رباها وهذا لا حور واما قوله اى بالسكاح ثم أدخل عليه سرتا فاسدا

مسوع بل أن سكاح موف والسكاح الموف سكاح معه والتمه مسوحوه وصار هذا كالكساح المسوي أم
 لا يسح ولا مال صح السكاح يظن الا حاشا لان الماني به سكاح مضاعف وأنه لا يسح كذا أحد اختلاف ما
 قال ر وحل على أن اطلق الى عصر اما لان هذا أمد السكاح ثم شرط فلع التماسد كرا للزوي
 الكساح الموف لا يعل أن ان كل شرط الكساح الموف دلالة السروط وأنه شرط حل أسلم
 فصل ١٠ ومها المهر ولا حوار للسكاح بدون المهر عند ما الكلا في هذا السروط في مواضع في مال
 ان المهر هل هو شرط حوار السكاح أم لا وفي ما أدنى المعداد الذي يسلح مهر اوفي بان ما يسح بسمة مهر
 ومالا يصح ريان حكم بسمة السكاح فما اوفي بان ما حب به المهر وريان رف وحوه وكفه وحوه وما
 يعل في ذلك من الاحكام وفي بيان ما أكد به كل المهر وريان ما سطر به الكل وفي بان ما سطر به النصف
 وفي بيان حكم اختلاف الزوج في المهر أما الاول فقد اختلف فيه قال أصحابنا ان المهر شرط حوار السكاح
 المسلم وقال السافعي ليس بشرط ومخو السكاح بغير المهر حي من تزوج أمرا ولم سم لها مهر أمرا
 مكبح كرا المهر او ررحا على أن لا مهر لها رصبت المرأة بذلك يجب بغير المسلم من العقد عند ما حي
 سب لها ولا به المطالبة بالتسلم لو مات المرأة قبل الدخول بوجده مهر المثل في الزوج لو مات الزوج قبل
 الدخول بسحق مهر المثل من ركنه وعند لا يجب مهر المثل بمس العقد واعا حبب الفرض على الزوج
 او الدخول حتى لو دخل بها قبل الفرض يجب مهر المثل ولو طلقها قبل الدخول بها وقبل الفرض لا يجب مهر
 المثل بلاحلاف واعا حبب المهر لو مات الزوجان لا يقضى بشي في قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف وعبد
 مضي لو ربهما غير مملو مسوحي من ركنه الزوج ولا خلاف في ان السكاح صحيح من عذر كرا المهر ومع
 حبه لقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تعرضوا لهن برصه رفع سحابة الجناح عن
 طلق في سكاح لا نسبه فيه والطلاق لا يكون الا بعد السكاح يدل على حوار السكاح لا نسبه لقوله تعالى
 يا أيها الذين آمنوا اذا كنتم الى الله مناب ثم طمسوهن من قبل أن تمسوهن والمراد منه الطلاق في سكاح لا نسبه
 به دليل انه أوجب المهر له فله جمعه والتمه اعا حبب سكاح لا نسبه به فدل على حوار السكاح من عذر
 نسبه ولا يمي فام الدليل على انه لا حوار للسكاح بدون المهر كذا كرا كرا المهر ضرور اصبح السافعي
 قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة تسمى الصدقات نحلة والنفقة هي العطية هي العيلة فدل أن المهر صله
 راند في باب السكاح فلا يجب بمس العقد ولان السكاح عقد راح لان العقد لا يسي الا سبه فمضي سوب
 الزوجه فهو محل الاستماع لكل واحد منهما ما سح به من العقد السكاح الا انه سب عليها نوع ميث
 في مافع السع ضرور حتى المتأصد ولا ضرور بان ما ملك المهر لها عليه فكان المهر عند راند
 حتى الزوج صله لها فلا يسر عوصا الا بالنسبه والدليل على حوار السكاح من عذر مهر المثل في الزوج
 امه من عذر صبح السكاح ولا يجب المهر لانه لو وجب عليه لو حبب للمولى ولا يجب للمولى على عذر
 وكذا الذي اذ ازوج منه بغير مهر حوار السكاح لا يجب المهر وكذا اماناتي ضد المسله قبل الفرض
 لا يجب شي عند أي حبه (ولا) قوله تعالى وأحل لكم ماله ان ساعدوا بأموالكم
 احدر سحابه ومعالى انه أحل ماورا للشرط الاتعا مال المال لانه لا حوار للسكاح بدون المهر
 فصل الاحلال بشرط اتعا المال لا يسي الاحلال بدون هذا الشرط خصوصاً على احكامكم ان يعل الخكم
 شرط لا يسي وجوده عند عدم الشرط فالجواب أن الاصل في الاستماع والفوس هو الحرمة الا ما احتسب
 هذا الشرط فعدم الشرط يسي الحرمة على الاصل لاحكامكم يعل بالشرط فلم ينافي احدكما جاز
 تعالى وري عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن رجلا كان يحب ابنته فاستأمن

امرأ مات عهار وحيا ولم يكن عرض لها ساء وكان يرد في الخواب فقام السهر فأن السائل لم أحد ذلك في
 كتاب الله ولا فيما سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن أحمد رأى أن أصيب من ابنه وإن
 احتطاب من أم عبد في رواه ما كان صوابا في الله إن كان خطافي ومن السطان والله ورسوله من كان
 أرى لها بل ساء بالأكس ولا سبط فقام رجل سال له معقل من سنان رفاق أن أسعد أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في روع ساسق الاستحجة بل فصائل عدا سمع فام أناس من أسجع وقاوا ما
 سهد عمل سهاد به فرح عبد الله رضى الله عنه فرحهم سرح منتهى الإسلام لمواقفه فصانه رضى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولأن ملك السكاح لم سرع لمسه بل لمصايد لا حصول لها إلا بالدرام على السكاح
 والبرار عليه ولا بدوم الأنوحوب المهر من المعدل أعزى من الروح من الأسباب التي تحمل الروح
 على الطلاق من الوحشة والحسوبة فلو لم يحب المهر من المعدل لا بالي الروح عن إزاله هذا الملك مادي
 حسوبة يحدث به ساء لا لا سقى عليه أزاله لم يحفل ورم المهر فلا يحصل المقاصد المطلوبة من السكاح ولأن
 مصالح السكاح ومقاصد لا يحصل إلا بالمواقفه ولا يحصل المواقفه إلا إذا كانت المرأ عر مكرمه عبد الروح
 ولا عر إلا باستداد طرفي الوصول إليها الأعمال لا خطر عند لأن ماضى طرفي أصابه عر في الاعين ممر به
 أمساكه وما ينسب طرفي أصابه ممر في الاعين ممر أمساكه ومضى هائب أعين الروح بلحها الوحشة
 ولا تقع المواقفه فلا يحصل مقاصد السكاح ولأن الملك ما في جانبها ما في سببها وأما في المعه وأحكام الملك
 في الحر نسع بالذل والهو أن لا بدوان غايه ما لا خطر لحر الدل من حب المعنى والذل على محه ما فلتا
 وفساد ما قال إنها اطلبت الفرص من الروح محب عليه الفرص حتى لو أصبح فالقاصي محب على ذلك
 ولو لم يعمل باب القاصي مانه في الفرص وهذا دليل الوجوب بل الفرص لأن الفرص تقدر ومن
 المحال وجوب تدبر ما ليس بواجب وكذا لما أن محس منها حتى عرض لها المهر وسلم إليها بعد اقرص
 وذلك كله دليل الوجوب من المعدل وأما إلا فالخطه كما بد كرمي العطشه بد كرمي الدس قال
 ما تحليل أي ما يدل فكل معنى قوله ما في وآقا الساء صدها من محله أي دنت أي استحوذ ذلك وعلى هذا
 كما لا يتوجه عليه لا نها تنصبي أن يكون وجوب المهر في السكاح سداع الاحتمال في المراد مالا أنه
 فلا يكون جمع مع الاحتمال وأما قوله السكاح مني عن الازدواج فقط فمع لكسر مع لصالح لا يصلح إلا بالمهر
 فحب المهر لا يرى أنه لا سقى عن الملك أيضا لكن لما كل مصالح السكاح لا يحصل بدونه لا يحصل إلا
 للمصالح كذا المهر وأما المولى إذا روج أمسه من عند فتد قبل أن المهر محب ثم يسقط وفائدة وجوب
 هو حوار السكاح وأما الذي إذا روج دمه من عر ممره على قوله ما محب المهر وأما على قول أي حشفه
 فحبها أيضا إلا أن لا عرض لهم لا هم بدون ذلك وقد أمر ما بكرهم وما بدون حتى إنها لو رافعا إلى القاصي
 عرض القاصي لها المهر وكذا إذا مات الروح حان مضي عمر المسئل لوربه ما أرا عندهما وعند أي حشفه أما
 لا سقى لوجود الاستدعاء دلاله لأن موم عام على رمان واحد نادر وأما الثقال وهو ما على العاف فأنالم
 بحر المظالمه بالمهر دل ذلك على الاستدعاء أو على استدعاء المعص والاراء عن العصف مع ما به وقد قبل أن يقول
 أي حشفه محمول على ما إذا عادم العهد حتى لم من سلم من ممر به مهر مثلها كنداد كرمي أو الحسن الكرمي
 وأما ذكر الزادن عند ذلك بعد التمسها عمر المثل وإلى هذا أشار في حشفه أرا لو أن ربه على ادعوا
 على ربه عر ممره رام كلوم رضى الله عنهم أكتب أوصى به وهذا المعنى لم يوحى في موت أحدهما
 فحب مهر المثل
 فصل في ما إذا كان المهر الذي يصلح مهر أفاذا عر دراهم أو ما فيه عمر دراهم وهذا

المعنى فيها جميعا ووجه الفرق بينهما في الموصوف أن المكل والمورون إذا كان موصوفا في الذمة بالروح
 نحو رعى دمه ولا يجوز دفع عر من غير رضاها فكان مسعرا مهورا سبه في ذمته تعبر عنه يوم الاستقرار
 وهو يوم العقد فاما اللوث وان وصف فلم يعبر مهورا في الذمة بسبه بل الروح بحرق سلمته وتسلم فيه في
 إحدى الروايتين على ما ذكرنا من الله تعالى وأما المعبر مهورا بالنسبة تعبر عنه يوم التسليم (وجه)
 ظاهر الرواية أن ما حمل مهورا لم يعبر عنه وأما المعبر في عاتق الناس غدوب مهورها ولهذا لو عيب
 ساء فيه غير معبر عنه وصار ساوياً جسده فرد على المالك لا يقضى ساء ولا يمسى ما هو أدنى ماله
 من المعبر كان ذلك سبه للمعبر لأن ذكر المعبر مما لا يجرد كركلته فصار كانه سمي ذلك درهمين ثم
 أراد أن يذهب فيه وأنه عروجه على أعلم

فصل في إيمانان ما نصح بدمه مهورا أو لا يسبح وما به حكم بدمه النسبة وفسادها في قول بعض النسخة
 سراطها بها أن يكون المسمى مالا مقبولا وهذا عندنا وفي هذا الساجي هذا ليس بشرط ويصح النسبة سواء
 كان المسمى مالا أو لم يكن بعد أن يكون مما يجوز أحد العوض عنه وأصح عاروي أن أمرا حاب
 إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقاله رسول الله صلى الله عليه وسلم في المال صلواته والسلام ما في
 السلام من حاجة تقام رجل وقاله وحسبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عسده فقال
 ما عسدي أعطها فقال أعطها ولو حاسما من حديث قال ما عسدي فقال هل معك شيء من القرآن قال نعم سور
 كذا فقال روحكها عما عمل من القرآن ومعلوم أن المسمى وهو السور من القرآن لا توصف بالماله فدل
 أن كون النسبة مالا ليس بشرط لصحة النسبة ولما قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم أن سموا بأموالكم
 بشرط أن يكون المهر مالا لا يكون مالا لا يكون مهورا فلا يصح بدمه مهورا وقوله تعالى نصف ما ورستم أمر
 بنصف المهر رضى في الطلاق قبل الدخول فسمى كون المهر رضى محسلا للنصف وهو المال وأما الحديث
 فهو في حد المال ولا يرد نص الكتاب بحسب الواحد مع ما ن ظاهر موقوف لأن السور من القرآن
 لا يكون مهورا لا حجاج وليس قد ذكر تعلم القرآن ولا ما يدل عليه من أولها وحكمها استقامت من
 القرآن وبحر مهوره ركه لأنه كان ذلك الكاح بدمه سبه مال وعلى هذا الأصل مسائل أدار روح على
 تعلم القرآن وعلى تعلم الحلال والحرام من الأحكام أو على الخلع والعمر ويحويها من الطائفة لا نسخ النسبة
 عندنا لأن المسمى ليس بمال فلا يصح من ذلك مهورا ثم إلا أنه في الذمة ما إذا أحب وبهر رب يحب
 المسمى ثم يظن أن كان المسمى غيره فصاعدا فليس لها ذلك وإن كان دون العمر تكمل العمر عند
 أمها ما لا يلا به حلالا فالمر والمسة قد مر وأما عندنا فتسبه أو رزق لم يحرم المثل لأن العوض الأصلي
 في هذا الباب هو مهر المثل لأنه فيه الصنع وأما عندنا في المسمى أحب النسبة وكانت النسبة تندرا
 تلك النسبة فادالم نسخ النسبة أو رزق لم نسخ البدن فادالم نسخ البدن فوحي المصير إلى العوض الأصلي
 ولهذا كان المبيع معا فاسدا مقبولا في باب القيم لا بالنسبة كذا هذا والكاح خابر لأن حوار
 لا يفسد على النسبة أصلا فانه خابر عند عدم التسمة راسا فعدم التسمة ادالم مع حوار الكاح فسادها
 أولى أن لا يمنع ولأن التسمة إذا فسدت التحف بالعدم فصار كانه روىها ولم يسم ساء وهذا الكاح يفسد
 كذا هذا ولأن نسبه ماله على شرط فاسد والكاح لا يفسد الشرط فاسد بخلاف السع والله في
 أن العائد من السع لمكان الر ما زال مالا محقق في الكاح فسطل الشرط وفي الكاح يفسد عند
 نصح النسبة وهو المالك كونه مهورا لا يجوز أحد العوض عنه مالا سحار عليه عند تصح نسبه
 مهورا وكذلك أدار روح أمراه على طلاق أمرا أخرى أو على العوض القصاص عند طلاق ليس بمال

وكذا التخصيص وسد مسيح التسمية لا يجوز أحد العوض عن السرى والتخصيص وكذلك أروجه
على أن لا يخرجها من مساعا وعلى أن لا يخرج منها أن المذكور ليس على ركنا الوتر وح المسلم التسمية على
مساعدة أو جرح أو جرح لم يسح التسمية لأن المسح والدم لساعا في حق أحد راجح والخبر ليس على
معلوم في حق المسلم ولا يصح تسميته من ذلك مهر أو على هذا خرج بكاح السعار وهو أن يروح لرجل
أحده لا تحرق على أن يروجه لا تحرقه أو يروجه أو يروح أمه رعد التسمية فاسد لأن كل
واحد منهما حمل تصح كل واحد منهما مهر الأخرى التصح ليس على قصد التسمية ولكن راجح
مهما مهر المثل لما قبلوا السكاح صحيح عندنا بعد الساقى فاسد وأصح عارون عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه سعى عن بكاح السعار والهي وحبها المهي عن راجح كل واحد منهما حمل تصح كل
واحد من المراء بكاح أو صدق أو هذا لا يصح رأى هذا كاح مودا حل فيه شرط فاسد
حب شرطه أن يكون سبع كل واحد منهما مهر الأخرى والتصح لا يسلح مهر أو السكاح لا تظله الشرط
الساد كما إذا روجها على أن يسلها وعلى أن يسلها من مهر لها ويحذو ذلك وبه سعى أنه لم يجمع السكاح وليس في
في تصح واحد لأن حمل التصح صدق فاما الهي عن بكاح السعار فسكاح السعار هو السكاح الخالي عن
العوض مأخوذ من قولهم سمر الداداد عن السلطان سمر الكلب إذا دفع إحدى رجليه وسدناهو بكاح
بعوض وهو مهر المثل فلا يكون سمارا على أن الهي ليس عن السكاح لأنه تصرف مبروع ومسئول على
مضالح الذن رائدنا فلا حمل الهي عن أحلا السكاح عن سمي المهر والدليل عليه ما روى عن عبد الله بن
عمر رضي الله عنهما أنه قال سعى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسكح المرأة ليس لواحد منهما مهر وهو
اسار إلى أن الهي لكاح تسميه المهر لا تسمى السكاح في السكاح محذو لو يروح حراما سعى أن خدمها
سبعه التسمية فاسد ولها مهر مملها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعبد محمد التسمية محذو ولها فيه حذو
سبعه وعبد الساقى التسمية محذو ولها حذو سبعه ود كرا من سعاد في نوادر أنه إذا روجها على أن يرى
عنها سبعه التسمية محذو ولها روى عنها سبعه ولو رآه الأصل بدل على أنها لا تسح في عي العم
كما لا تسح في الخدمة لأن روى عنها حذو ماس من ماسحها من جعل في روى عنها رواين ومهم من قال صحيح
في روى العم بالاجماع وأما الخلاف في خدمه لها ولا خلاف أن السدادار روح بادن المولى امرأ على أن
يخدمها سبعه أن يسح التسمية ولها المسمى أما الساقى فمد روى أصله أن كل ما غور أحد العوض عنه
تصح تسميته مهر أو مائع الخ حور أحد العوض عنها لأن أجاز الخ حارر لا خلاف فيصح تسميتها كما
تصح تسميته مائع المد وما الكلام مع أصحابنا فوجه قول محمد أن مائع الحر مال لا مائل سائر العود حتى
يغور أحد العوض عنها فكذلك السكاح وإذا كانت مالا يحب التسمية إلا أنه بعد التسليم لما في التسليم من
استخدام الخ روجها أو حرام لما أنه كرمح الرجوع إلى فيه اغلظه كما لو روجها على عبد فاسحق
لصدائه محب عليه فيه العبد لأن تسميته العبد قد صحب لكونه مالا لكن بعد تسليمه فلا استحباب
لوجب عليه فيه لا مهر المثل لما قبلوا كذا حذو وحذو قولها أن المائع ليس بأموال مسومة على أصل
صحتها ولها حذو لم يكن مضمونه بالعيب والاتلاف وأما منب لها حكم التقوم سائر العود سراسر
فعال حاجتها ولا يمكن دفع الخا حذو لها لأن الخا حذو لا مدفع إلا بالتسليم رانه مجموع عنه رعالا استخدام
الخ روجها حرام لكونه ماسها وادلا لا وحذو لا يجوز ولها العود للاس ساجر أما للخدمة فلا
سلم حذو لها سراجا لا يمكن دفع الخا حذو لها لم يسب لها التقوم فعبت على الأصل حصار كما روى ملامه
الخ روجها لا يسح التسمية ومحذو مهر المثل كذا حذو حتى لو كان المسمى فعلا لا ماسها فيه

ولا مدته على الرجل كرى وأهل ورأعه أرضها والاعمال التي خارج السبع بالتسعة لأن ذلك من باب التام بأمرها لأن باب الخدمة بخلاف العبد لأن استخدام وجهه بأمره ليس محرماً لأنه عرضة للاستخدام والاعمال لكونه مملوكاً كما لحقها بالهيام لأن معنى السكاح على الأسير في العا بمسالك المعاش وكان لها في حد من حد حتى إذا جعل خدمته لها مهرها فكانه جعل ما هو لها مهرها فلم يجر كلاً في الأسير لأنه خدمته أنه لا يجوز لأن خدمته الأب مسجحة عليه كذا هذا بخلاف العبد لأن خدمته حاصلة ملك المولى فصعب التسببه ولو تزوجها على منافع سائر الأعيان من سكنى دار وخدمته عند وركوب دابة وأجل عليها ورأعه أرضه ويحذر ذلك من منافع الأعيان مد معلومة صاحب التسببه لأن هذه المنافع أموال أو الحب بالأموال سرياً في سائر العقود لكان الحاحه والحاحه في السكاح مسجحة وإمكان الدفع بالتسليم باب التسليم بمحالتها ليس فيه استخدام المرأ زوجها فحلت أموالاً والحب بالأعيان فصعب تسببها وعلى هذا يخرج ما إذا قال ر وحل على هذا العبد فادأوحر وجهه الكلام فيه أن الأمر لا يخلو إيماناً منى ما يصلح مهرها وأساراً ما لا يصلح مهرها وإيماناً منى ما لا يصلح مهرها فأساراً ما يصلح مهرها فإن سمي ما يصلح مهرها وأساراً ما لا يصلح مهرها فإن ر وحل على هذا العبد فادأوحر أو على هذا السا الدكه فادأوحر أو على هذا الزو الحل فادأوحر فالتسببه فاسد في جميع ذلك ولها مهر المثل في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف يصح التسببه في الكل وعلى في الحر فمه المحرور كان عداوى السا معه السا لو كانت كره وفي الجرميل ذلك الذي من حل وسطاً ومحمد بن علي قال من قول أبي حنيفة في الحر والمسه ومثل قول أبي نو عن الجرم (وجه) قول أبي يوسف إن المسمى مال لأن المسمى هو العبد والسا الدكه والحل وكل ذلك مال فتسبب التسببه إلا إذا ظهر أن المسار إليه خلاف حسن المسمى في صلاحه المهر بعد التسليم فتسبب التسببه في الحر والسا لا يملكها من المثل وفي الجرم محله خلا لأنه مملوك كالأو هلك المسمى أو اسحق (وحد) قول محمد بن علي أن الأسير مع التسببه إذا أحجم ما في العقود كان المسار إليه من حسن المسمى فعلى العبد بالمسار إليه وإن كان من خلاف حنيفة فعلى العبد بالمسمى هذا أصل مجمع عليه في البيع على ما يد كرى السوء والحر من حسن العبد لا يحد حسن المفعلة وكذا السا المسه من حسن السا الدكه فكأن العبد للأسار بالحب التسببه بالعدم والمسار إليه لا يصلح مهرها فصار كأنه أقصر على الأسار ولم يسم بأن قال ر وحل على هذا وسك فاما الحل مع الجرم فحلتان لا خلاف في حسن المفعلة فعلى العبد بالمسمى لكن بعد سنه وهو مملوك فحب منه خلا ولا في حنيفة أن الأسار والتسببه كل واحد منهما أوصفت للعرف إلا أن الأسار أبلغ العرب لأنها أعصر المملوك وتقطع البركة والتسببه لا توجب احتصار العين ولا تقطع البركة فسطع اعتبار التسببه عند الأسار وحب الأسار والمسار إليه لا يصلح مهر إلا به ليس عمال فحب مهر المثل كما نوا إزالته والتم والجرم والحر ولم يسم وجهه أنه لا في حنيفة أن هذا حر سمي عداً وسبه الحر عداً باطل لأنه كذب فالحب التسببه بالعدم وسب الأسار والمسار إليه لا يصلح مهر إلا به ليس عمال فالحب للأسار بالعدم أيضاً فصار كأنه زوجها ولم يسم لها مهر أو هذا فاصح محمد أنه تعالى هذا إذا سمي ما يصلح مهرها وأساراً ما لا يصلح مهرها فاما إذا سمي ما لا يصلح مهرها وأساراً ما يصلح مهرها فإن قال ر وحل على هذا الحر فادأوحر أو على هذا المسه فادأوحر كره أو على هذا الذي الجرم فادأوحر فدروى أو يوسف عن أبي حنيفة أن التسببه فاسده ولها المسار إليه وروى محمد بن علي أن لها مهر المثل ورواه أبي يوسف أصبح الراس لأن الأصل عداً أي حنيفة أن التسببه لا يحكم لها مع الأسار في باب السكاح فكأن العبد للأسار والمسار إليه يصلح مهر إلا به مال فكان لها المسار إليه (ووجه) ما روى محمد

عنه انه ماسى مالا صلح مهر او اثار الى ما صلح مهره فعد مهر القسمه والمهر لا يعلق بمسئله حكمه
 مثل كلامه رؤا ولور وجهه ماسى هذا الذي اجر رحمه الظروف غير راجع فباعدا روى ابن سنان
 بن محمد بن عبد المسافر واسى روى عنه ان لها ليد لا غير وروى عنه ائسان لها مهر المثل
 (رحمه) الروايه الاولى انه ماسى ما صلح مهره وهو الظروف وما لا صلح مهره او هو امر فلعوم ما لا صلح
 مهره كما روى راجع على الخلل راجع رحمه الخلل غير انه يكون لها الخلل لا غير لما قلنا كذا هذا (رحمه)
 الروايه الاخرى ان الشرف لا يخصص بالعديه بل هو باع واحدا للسود وهو المظروف ما اطلبنا التسميه
 في التسود مثل فمما يوسع له وانما اعلم ولور وجهه ماسى هذا الذي اجر رحمه الظروف (رحمه)
 لاني ١١ كاتبت في غير دراهم في قول في حقه قال ابو يوسف لها ليد ووجهه اخر لو كان عسدا رقت
 محمد بن طري العبدان لعل فمما مهر مملها فليس لها الا العبدان كاتبت فمما اقل من مهر مملها تلغ الى من
 مهر مملها وهو قول روى وهذا ما على الاصول الى كذا ما الحكم في اصل ابي يوسف جعل الخريفه
 صحيحه اسمى عسدا يعلق فمما لو كان عسدا فعلق العبد بالمسكين مما عسدا ما حمل كل ليد
 مملها العبد به فعلق بالمعديه لانه يمكن يعلق بالخريفه لو كان عسدا لانه لا يحمل التعلق بعينه من
 اصل محمد بن المسافر الى ١١ كان من حسن المسمى ولم يعلق بالمسافر الى والخريف من حسن العبد لا يحدد
 المعديه فعلق العبد بها الا لا يسل الى الجمع من المسمى ومن مهر المثل فمما مهر المثل الا ترى انه لو كان
 حر من تحت مهر المثل عند روى رحمه مهر المثل اسمع وخوب المسمى ولا في حقه اصلان احدهما كذا
 ان اخرها احمول مهر او مسمى عسدا لا يعلق فمما مسمى وحمل ذكر والعبد غير ليد واحد والباقي ان العبد
 اسب الى مالا صلح فلعوم ما لا صلح ويستمر ما صلح كمن جمع بين امرأ حل له وامرا لا يخل له وتر ويجوز
 في سنة واحده منه يرب كل المسمى بما له الخلال وانما يحد كذا حقا صحتها العبد السمه يحد لا يمكن
 وتر للمعديه مالا مكرر والمعاذ فمما لا يحد صحتها والعبد هو المالك لكره مهره صحبه
 سميته ويستمر مهرها انما يعلق فمما غير فباعا وعلى هذا الخلاف ارجح ماسى يسود وحدها انما
 حر ولور وجهه ماسى من اجل هذا احدهما حر لها الباقي لا غير في قول في حقه انما كان سارى
 غير راجع كان العبد وعندها لها الباقي مثل هذا الذي من الخلل روى كذا بالاصل وارسى مالا
 وصم اليه ماسى عال لكره فمما مسمى مثل طلاق امرأ اخرى راسا كنهان سدها العوض التماس
 من روى المعديه فليس لها الا ماسى اذا كان سارى غير فباعدا لانه ماسى ما صلح مهره فمما مسمى
 مسمى فمما مسمى مسمى وصار العبد مهر او لم يرب المعديه فمما مهر مملها ثم يقرر
 كان ماسى لها من المال مثل مهر مملها او كذا روى لها ذلك وان كان ماسى لها اقل من مهر مملها
 ثم لها مهر مملها عسدا وقال رفران كان المضموم مالا كذا اذا شرط ان يهدى لها عسدا فله مهر لها ثم
 لها مهر المثل وان كان عسدا مال كذا روى امرأ اخرى وان لا يخرجها من مملها فليس لها الا ماسى (رحمه)
 قول رفران ماسى عال لا يتوم فلا يكون فمما مسمى مسمى مسمى مسمى مسمى مسمى مسمى مسمى مسمى مسمى
 الى عام العوض ولما في الموضع الاصل في هذا الباب هو مهر المثل فلا يحد له الا عسدا حكاه ابن سنان
 و اوى المعديه قد شررت اسمه فوجه المسمى را المسمى لم يشر ولا لها ماسى مسمى من المثل
 موصافه بل معقه اخرى مسمى مسمى مسمى مسمى مسمى مسمى مسمى مسمى مسمى مسمى مسمى مسمى مسمى
 غير التسميه في جهن العوض الاصل وهو مهر المثل فان كان اقل من مهر مملها او كذا فليس لها مالا
 ذلك لانه وصل لها مهر مملها او كان اقل من مهر مملها كمل لها مهر مملها احدا لا الى المسمى مسمى مسمى

من خد او من ما دار و حها على مهر صحيح و اوطال من حر ان المهر ما سمي لها اذا كان عر فصاعدا
 و سطل الحرام و ليس لها عام هرميلها او كقولنا لها ذلك لانه وصل اليها قدر حتها وان كان أقل من
 مهر ميلها تكمل لها مهر ميلها اصلان سميها ان لم يصح في حق الاستماع بها في حق المسلم الا ما سمي للمسلم
 فيها الحرمة الاستماع بها في حق المسلم ولا يجوز ان يحب فوقها عوض فالجبت سميها بالعدم و صار كأنه لم
 سم الا المهر الصحيح فلا يحب لها الا المهر الصحيح بخلاف المسئلة الاولى و على هذا يخرج ما اذا اعنى امه
 على ان روح سميها منه فقلت عتب لانه اعنيها عوض و رول ملكه حول العوض كمال و ناعها و كما اذا
 قال لها ما حر على ألف درهم بخلاف ما اذا قال لعبد ان أدبني إلى العاقب حرابه لا ينعى بالقول ما لم يود
 لان ذلك ليس بما وصل بل هو يعلق و هو يعلق الحر به شرط الاداء اليه و لم يوجب له الشرط ثم اذا اعقب بالقول
 فبعد ذلك لا يخلو اما ان ر وحب سميها و اما ان اب التزوج فان ر وحب سميها سطران كان قد سمي لها
 مهرا آخر و هو مال سوى الاعان فلها المسمى اذا كان عر ذراهم فصاعدا وان كان دون العشر تكمل
 غيره وان لم سم لها سوى الاعان فلها مهر ميلها في قول أبي حنيفة و محمد و قال أبو يوسف صداقها اعيانها ليس
 لها عر ذلك (و حده) قوله ان العن يعمى المال و يدل على انه يجوز أحد العوض عنه بان اعنى عند
 على مال خاير ان يكون مهرا او لهما ان العن ليس على حقه لان الاعان ابطال المال كنه فكيف يكون
 العن مالا الا انه يجوز أحد عوض هو مال عنه وهذا لا يدل على كونه مالا بنفسه الا ترى ان الطلاق ليس
 على ولا يجوز أحد العوض عنه وكذا العوض واحد السدل عنه حائر و هو الحر ليس بمال وان اب
 ان روح سميها لا يخلو على ذلك لا ما حر ملكه بنفسها فلا يخرج عن الكاح لكها تنسج في سميها المولى
 عند اعيانها اللزاه و قال و قد لا سميها عليها (و حده) قوله ان البعاه اعيانها لا يخلو الرقة و هذا
 حر حاله ولا يلزمها السميها (و لا) أن المولى ما رضى روال ملكه عن رقبته لا ينعى مائه و هو تروغ
 بسميها منه و هذه مفعلة مفعول بها و قد تعدر عليه استعفا هذا المعنى من حتها و هو بانها بتمام بدل
 سميها مقامها فمالا ضرر عنه و اما قوله السميها اعيانها لا يخلو الرقة و يخلو بها و هي حر حاله فقول
 السميها قد يكون لتخلص الرقة وهذا المسمى يكون في حكم المكاس على أصل أبي حنيفة و قد يكون لحي
 في الرقة لا لملك الرقة كالمسد المهر و اذا اعني الرهن و هو معسر كما اذا قال لعبد اب حر على رقبته
 رقبته فقتل حتى تنق كذا هذا ولو تروغ امرأه على عن أمها أو دى رحم محرم منها أو على عن عبد احس
 عها بهذا لا يخلو اما ان د كرهه كله عها فان قال أتروحل على عن أبل على أو على عن هذا المسد على
 و اسأري عن عبد احس عها و اما ان لم بد كرهها لم بد كرهه عن العبد والولا للروح لا لخال العن
 هو الروح والولا لمن اعنى على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ولها مهر ميلها ان لم يكن سمي لها مهرا
 آخر هو مال وان كان قد سمي فلها المسمى لا يخلو العن هو لها الكاح فاذا قبلت عن والعبد لا يخلو مهرها
 لا يخلو عا فان كان هناك مال مسمى وحب لك لا يخلو سميها مهرا فوجب المسمى وان لم يكن
 فسميها العن مهرها لم يسبح لانه ليس على وحب مهر المثل هذا اذا لم بد كرهها فاما اذا د كره
 المسد عها وبت الولا لها و صار ذلك مهرا لا يخلو كذا المسمى عها ولا يكون العن عها الا بالمسكن الملك
 لها فليكنه اولاً ثم عن عها كمن قال لا تحرأ عن عبدك عن كفاه عنى على ألف درهم يجوز و بيع العن
 عن الا تروحل ما ملكه كان مالا فليح أن يكون مهرا وهذا اذا تروحلها على العن فاما اذا تروحلها على
 الاعان فان ر وحبها على أن ينعى هذا العبد هذا أصلاً لا يخلو من أحد وحبها اما ان د كرهه عها و اما
 ان لم بد كرهها لم بد كرهه فليح الكاح ولا ينعى العن هذا هو لانه و عدا ان ينعى والعن لا ينعى لا ينعى

الاعاقى راتماست مالا ساقى عالم معنى لا معنى محلا فى الفصل الاول لان الواح هاله كان على اعاقى
 لاسلى الاعاقى هم ادا اعتمه معنى فلا خلوا ما ان دكر كلفه عها اولم دكر فان كان لم يدكر مت الاول مسد
 لا مهالان الاعاقى مسد لا مهالان الاول للمعنى راتماست مهالان لم يكن هناك مهر آخر معنى وهو ما ان دل
 كان عليها الف المسعى لان الاساقى ليس سال بل هو سال الماله سوا كان العبد أحييا أو دارحم محرم بها
 وان دكر كلفه عها مت الاول مهالان الاعتان مهالانه أعق عها وسر العبد ملكا لها عدى الاساقى
 سم ان كان ارحم محرم منها عاق عليها كمال ملكه وملكه معنى عليها ان كان احييا سوار وح وكلا عها
 فى الاعاقى ومها اذا أعق كذا عها ان لا يصح على ذلك لا محرما له الا انه ينظر لم يكن مع مسعى هو
 مال فلها مهر مثلها ماد كرها ان يسه الاعاقى مهر الم صبح ولم يوجد منه معنى آخر هو مال معنى مهر المثل
 موحا وان كان فمعنى لها ساقا آخر هو مال فان كان المسعى مثل مهر المثل ارا كرها اذ الف المسعى لان الروح
 رضى بالزاد وان كان اقل من مهر مثلها فان كان العبد أحييا فلها الف المسعى لا عر لانه مرط لها سقا
 لا مفسد لها فسد ولا يكون عارا لها عر الوفا عا مرط لها وان كان ارحم محرم منها سلق به عام مهر منها
 لاها اعمار صب دون مهر مثلها عا مرط ولم يكن راضا سارا ارا لها وهذا الم هل عها فاما اول ذلك
 بان روحها على ان يعق هذا العبد عها فصب السكاح وصار العبد ملكا سم ان كان ارحم محرم بها
 عتق عليها لاها ملكك دارحم محرم بها وكان ذلك مورا لها لاها علكه سم يعق عليها وان كان احييا
 يكون الروح وكلا عها مالا عا فان أعق قبل العرل فسد وقع المعنى عها وان عرلته فى الف صبح
 العرل وانها اعلم
 فصل ١٢ ومها ان لا تكون مجهولا جهاله مر دعى جهاله مهر المثل وحجة الكلام فيه ان المهور اصل
 لا علوا ما ان كرون معام سارا الله واما ان يكون معنى عر معن سارا الله فان كان معام سارا الله
 محب بسمه سوا كان مما معنى بالنسبة عود المعام سارا من العروس العمار والخوان رما من المكثرت
 والمور وبات سوى الدراهم والدينار او كان مما لا معنى المعنى عود المعام سارا كالدراهم لانه مال لا جهاله
 فيه الا انه ان كان مما معنى بالنسبة ليس للروح ان يحبس المعنى ودفع عرها من عر رصا لرا لان المار
 الله فدعى للعبد فعلى جهاله المعنى فوجب عليه تسليم عه وان كان مما لا معنى له ان يحبس ودفع منه عها
 ونوما وقد راو صفة لان المعنى اذا لم يصب صار عمارا رصا من الحس النوع والتندر والسعة ان كل
 مجهولا او بر دها وفسد محرم على تسليم عه فى روايه لانه معنى المعنى كالعروس لا يحترى روايه لانه
 لا معنى بالمعنى كالعروس وان كان المعنى عر عن المسعى لا علوا ما ان يكون مجهولا الحس
 والنوع والتندر الصفة واما ان يكون معلوم الحس والنوع والعبد والسعة فان كان مجهولا كالخوان
 والدينار والنوب والدار فان رر ح امرا على خوان او دانه او نوب او دار لم معنى لم يصب السعة والدره
 مهر مثلها فالمال مع لان جهاله الحس معا حسه لان الخوان اسم حس خمسة انواع حخته رجب كل نوع
 اسحا من علفه وكذا الدانه وكذا النوب لان اسم النوب مع على نوب التل والكنال والخزر والخز والد
 ويحب كل واحد من ذلك انواع كسر حلفه وكذا الدار لاها محلفى الصعر والكروا حقه والطنع
 ويحلف فيها باحسار السلا والجمال السكلا احلا فاحا صاحب الجهاة فالتحس بها الحس
 والاصل ان جهاله الموصوع مع محه بسمه كفى السع والا حار لكونها مسميه الى المارعه الا انه محمل
 صر من الجهاة المهر بالاجماع فان مهر المثل فمعنى السكاح الصحيح ومعلوم ان مهر المثل مجهول
 صر ما من الجهاة فكل جهاله المسعى مهر اميل جهاله مهر المثل او اقل من ذلك محمل ولا مع محه الله

اسد لا مهر المثل وكذا جهالة مرد على جهالة مهر المثل في الارض هاسلي الاصل فمع محبة التسمية كما في سائر
 الاعراض اذ اسب هذا فعول لا سدل ان جهالة الحيوان والذاه والوب والذار كبر من جهالة مهر المثل لان
 بعد اعبار ساوي الرأس في المال والجمال والس والعسل والذس واللد والعسل مثل التناوب بينهما فعل
 الجهالة باماحة الجنس والوع جهالة ساحبه فكاتب كبر جهالة من مهر المثل فمع محبة التسمية وان كان
 المسمى معلوم الجنس والوع جهول الضعة والقدر كما اذا روجها على عدأ راءه أو فرس أو جمل أو حمار أو بوب
 مروى أو غر وى محبة التسمية ولها الوسط من ذلك وللروح الحمار ان سا أعطاها الوسط وان ساء أعطاها
 فيه وهذا عندنا وقال السامعي لا تصح التسمية (وجه) قوله ان المسمى جهول الوصف ولا تصح تسميته
 كما في السبع وهذا لان جهالة الوصف تنفي الى المارعة كجهالة الجنس من جهالة الجنس مع محبة التسمية
 فكذلك جهالة الوصف (ولنا) أن السكاح معاوضة المال بمال عاقل والحيوان الذي هو معلوم الجنس
 والوع جهول الضعة نحو وان سب دناي الدمة فلا عاقل عاقل كان الدمة قال النبي صلى الله عليه
 وسلم في النفس المومنة ما به من الا لى والصحيح ليس عاقل حمار ان سب الحيوان دناي الدمة فلا عاقل ولان
 جهالة الوسط من هذه الاضمار من جهالة مهر المثل أو اقل فلك جهالة المالم مع محبة تسميته الدل فكذلك اهد
 الا انه لا يصح تسميته بما في السبع لان السبع لا يحمل جهالة السدل أصلا فلو كبر والسكاح يحمل
 الجهالة النسر مثل جهالة مهر المثل واعما كان كذلك لان مسمى السبع على الضميمة والمما كسبه فالجهالة فيه
 وان قلت تنفي الى المارعة ومسمى السكاح على المسامحة والمرو جهالة مهر المثل فيه لا تنفي الى المارعة
 فهو الثرى وأما وجوب الوسط فلان الوسط هو العدل لما فيه من مراا الخافس لان الروح ينصرف بالحيات
 الخلد والمرا تنصرف بالحيات الردى فكان الدل في الحيات الوسط وهذا معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم
 حمار الامور أو ساطها أو الاصل في اعبار الوسط في هذا الباب ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه
 قال أعمأ امرا أن كذب هسها نصرا من موالها فكاذبا ناطل فان دخل ما فله مهر من ساطها لا وكس ولا
 سقط وكذلك قال عند الله من مسعود رضى الله عنه في المعوضة أرى لها مهر من ساطها لا وكس ولا سقط
 والمعنى ما ذكرنا وأما سب الحمار من الوسط من فيه فلان الحيوان لا سب في الدمة تنوي ما ملقا ألا يرى انه
 لا سب دناي الدمة في معاوضة المال بمال ولا سب في الدمة في صبان الا لاى حتى لا يكون مصصا بالمثل
 في الاسماء بل بالقصة من حيث انه سب في الدمة في الخلة فلان وجوب الوسط منه ومن حيث انه لا سب سوبا
 مظافا لما سب الحمار من سلمه ومن سلمه معه عملا بالسهم جميعا ولان الوسط لا يعرف الا بواسطة القصة
 فكاتب القصة أصلا في الاسم فعلى فكاتب أصلا في السلم وأما سب الحمار للروح لا لثرا فلا به المسحوق
 عليه ولا كان الحمار له وكذلك ان روجها على حب وحادم فلها بوسط مما يحرمه النساء وهو سب الووب
 لا النبي ينصرف الى فرس النبي أهل الامصار وفي أهل البادية الى سب النسر ولها ما م وسط لان المطلق
 من هذه الاضمار ينصرف الى الوسط لان الوسط منها معلوم بالمادة وجهالة مهر المثل أو اقل فلا
 مع محبة التسمية كما وصى على الوسط ولو وصف سب من ذلك بأن قال حسد أو وسط أو ردى فلها الووصوف
 ولو حا ما تسميه بحجر على التول لان القصة هي الاصل ألا ترى أنه لا يعرف الخلد والوسط والردي إلا بالاعبار
 التسمية فكاتب القصة هي المعرصة الضميمة فكاتب أصلا في الووب فكاتب أصلا في السلم فادحا ما
 حجر على فوهها ولو روجها على وصف محبة التسمية ولها الوسط من ذلك ولو روجها على وصف أسف
 لا سدل به يصح التسمية لا ما يصح بدون الوصف وهذا وصف أولى ولها الوصف الخلد لان الايص عندهم
 اسم للخدم الخلد عندهم حوال وى والوسط السدى والردي القدى وأما عندنا فالخدم التركي والوسط

لروحي والري الحدي قد قال اوجبه فيه انما لم يجد محسونا ديارا وفيه الوسا ارعوى وفيه الردي
 بلان وفيه السوا الوسط ارعوى ديارا وقال ابو يوسف محمد ان راد السراوس من محسب العذر
 والرحص وهذا ليس باخلاص في الحصة في رمن اى حصه كانت التمسع في رماها من عربا نفسه
 فاحاب كل على سري رماها بالمعنى كراته لاخلاف لور ورجاعا على سري وحي رجا الوسا من
 كل واحد منهما ثم صالحا من ذلك رجعا على اقل من فيه الوسط مست سارا ارعوى ديارا امار السطح
 لا تهاهدا السطح استط بعض حها من الواجب حها ما توى ودا صا الحصف على اقل من ذلك فدا سط
 المعص من له الخا اذا استط بعض حها راسوى الناقى حار وعود ذلك بالعدد النصفه كرا بال السطح
 وقع على عى الخا ماسا سط المعص وكان الناقى من الواجب حها رفة التا حل وى صاحب على مانه
 فالتسل مائل لان المسمى اذ لم يكن معرا له نصفه راحه بالمعنى من رجا حها على اقل من حها
 لم حروان كان المسمى معلوم الحصف والوع والتدر والسعه كما اتر ورجاعا على مكل موصوف او موصوف
 موصوف سوى الدراهم والدراهم مع التمسع لان المسمى مالى معلوم لاحتاة فيه نوحه الا ترى انه س
 في النصفه مونا مقلنا فانه محروا السعه به والسط فيه وسن المثل فحدا رال وى حها مولا حور دفع موصوف
 الارضا المرا ولور ورجاعا على مكل او موصوف ولم حصف مع التمسع لانه مال معلوم الحصف والوع تصح
 تسعه فان سا الزوح اعطاها الوسط من ذلك وان سا احاسا فيه كذا كرا الكرجى حها معة كرا حصف
 عن اى حصة اتم حصف على سلم الوسط (وجه) ماد كرا الكرجى ان تسعه اصل في احاب لوسط لان
 حها مرفى كويه وسطا فكل اصلان السلم كان المعد (وجه) رواه الحصف ان السعه لما اوج
 الوسط فدهمى الوسط بعض السعه فصار كرا لوسه بالنصفه رلوسى الوسط حها على سلمه كذا حها حلا
 المعد من هال لوسى الوسط رمن سلمه لا حصف على سلمه فكنا انا اوجبه السعه وانه اعلم واما
 الباب قد كرى الاصل اما اتر ورجاعا على مائل موصوفه انه مائل انا سا سلمها ان سا سلمها م
 بفصل من ما داسى لها اخلالا ولم يسم رل او يوسف ان اخلالا حصف على مائل انا لم حها حها فلما اتفه
 وررى عن اى حصة اتم حصف على سلمها من عوه هذا التمسع رهو قول رفر (وجه) ماد كرى اصل
 ان الباب لا سب في النصفه مونا مقلنا لاه السمس راب الامساك الا ترى انها موصوفه بالقيس لا المائل
 في صمان المعد وان لا تنسب النصفه مصلها في عودا الماوصات بل يواصلة الا حصف فكاتب كالمصروف
 لا حصف على دفع المعدولة ان سلم اتفه كذا حها او يوسف قول اذا اخلالا حصف صار حصف تنسب
 النصفه مونا مقلنا الا ترى انها سبب النصفه في السلم فحصف على دفع بل اولى لا السلمى السع لا حصف
 الحماة راسا والمهرى الكاح محصل صر امر الحماة فتنسب النصفه في البيع فلان تنسب الكاح لولى
 (وجه) الرواه الاخرى لاني حصة ان اساع موصوف النصفه لمكان الحماة اوصف فدر الب احماة
 فصح موصوف النصفه مهر اى الكاح واعمالا السع السلم فها الامه حها لان السلمها حصف على التا حل بل لان
 السلم سعه الامو حلا والا حل ليس بشرط في المهر فكان موصوف النصفه موصوفه كشموم اى السلم موصوفه
 فحصف على سلمها ولوله روجل على هذا المعدا حلى الب او على القى والنصفه موصوفه في قول اى حصة
 ويحكم مهر سلمها فان كان مهر سلمها مائل الادن او اقل فلها الادن الا ان رضى الروح بالارفع ان كان مهر
 سلمها مائل الارفع فلها الارفع الا ان رضى المرأ بالادن وان كان مهر سلمها فوق الادن ار اقل من الارفع
 فلها مهر سلمها وقال ابو يوسف ومحمد التمسع صح حها لهما الادن على كل حال (وجه) فو لهما الب
 الى مهر المثل سة بعد راجاب المسمى ولا عدها لانه مكل احاب الاقل لكونه مسميا في الراده شك فصح

المسمى به صار كما إذا أُلحق عند سلب ألف أوائل أو عالج أمراته على ألف والعبيد مسموح لنفسه وحب
 الالف كذا عندنا ولا في حقه أنه محمل المهر أحد المذكورين عرعرى لأن كنهه أو يتناول أحد المذكورين عر
 عين وأحد هما عرعرى جهول فكان المسمى جهولا وهذه الجهالة أكرم من جهالة مهر المسمى الآخرى بل كنهه أو
 يدخل من أول الألف وأكرم هما مسمى به النسبة فيحكم مهر المسمى به الأرحب أو يصلى في هذا الباب فلا
 يدخل عندنا عند مسمى به النسبة ولا يحمى الألف من المسمى ولم يوجد وجه مهر المسمى لأنه لا معنى من الأدب
 لأن روح مسمى بذلك ليس ولا مرا على الألف رصا المرأ بذلك القدر ولا يلزم من هذا ما تروى وجهه على
 هذا القدر أو على هذا المدان الروح بالخيار أن يدفع أم ماما أو على أن المرأ بالخيار ذلك أحداهما
 سواء به صبح النسبة وإن كان المسمى جهولا لأن ذلك الجهالة عكس ردها الآخرى أهم ترقيق حصار ربه
 الخارقات الجهالة فكانت كنهها مهر المسمى أو قبل من ذلك ولم يجمع مسمى به النسبة ههنا لا سبيل إلا ههنا
 الجهالة لأنه إذا لم يكن فيه حاروك لكل واحد منهما أن حصاره ما حاراه صاحبه فحسب أحده به جمع
 مسمى به النسبة خلاف الاعتناء والمطلع لأنه ليس لهما موجب أصلي حصارا له عند نوع السلب المسمى فوجب
 المسمى من المسمى لأن إحصائه أولى من الاستماع حاله من أصل لعدم رصا المولى والروح بذلك وفيها
 محسوس فيه له موجب أصلي فلا يدخل عنه إلا عند مسمى المسمى ولا تنفع مع السلب ما حل لغيره السلب لئلا يحمى
 بالمسمى من المسمى الأصلي وأحب المصير له ولو روح أمرا على البان لم يكن له أمرا وعلى أنفسه كان
 له أمرا أو روحا على البان لم يحررهما من ماله أو على النفس أن أحررهما من ماله أو روحا على البان
 كان مولا وعلى النفس أن كان عرسه وماله ذلك فلا سلب إلا أن السكاح حار لآن السكاح
 المسمى الذي لا يوجب فيه لا يطمه السروط الثالث لما قلنا أن السروط لو أرب لا ربي لم يحرر
 بهاد النسبة وفاد النسبة لا يكون فوق المسمى ثم عدم النسبة راسا لا يوجب فاد السكاح وفادها
 أولى وأما المهر فالسروط الأول حار لاختلافه فان وقع الوفاء به فلها ما سبى على ذلك السروط راسا لم ينع
 الوفاء به وإن كان على خلاف ذلك أو فعل خلاف ما شرط لهما فلها مهر مملها لا نقص من الأصل ولو أراد
 على ألا كرو هذا قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف وشيخ السروطان حار لأن وقال في السروطان سدان وهذه في حقه
 مسألة مشهورة في الأحاديث وهو أن يدفع رجل يوالي الخياط فعول أن حمله اليوم فله سهم وإن حمله
 عند ذلك نصف درهم (وجه) قول زهران كل واحد من السروطين بحال الآخر فأوجب لهما جهالة
 النسبة فتصح التمسك كما إذا قال للخياطان حظه ومما قدرهم أن حمله فأسفب سهم ولا في
 حقه أن السروط الأول وقع صححا لا إجماع وموجب ودمهر المسمى أن لم ينع الوفاء به فكان النسبة الأولى
 صحيحة فلو صح السروط الثاني لكان ما فاموجب السروط الأول والنسبة الأولى النسبة بعد ما صح لا يجوز
 بين موجب السروط الثاني ضرور وقال إن ما شرط الروح من طلاق المرأ ورر الخاروج من البلد
 لا يلزم في الحكم لأن ذلك وعدة لهما فلا مكلف به سوى هذا يخرج ما أروجه على حكمه أو حكم أحسب
 أن النسبة فأسده لأن المحكوم به جهول وجهاله أكرم من جهالة مهر المسمى فصح مسمى به النسبة ثم إن كان الروح
 على حكم الروح بغير أن حكم مهر مملها أو أكرم فلها ذلك لأنه رضى سدان الزاد وإن حكم بأقل من مهر مملها
 فلها مهر مملها لأن رضى بالأقل وإن كان الروح على حكمها فإن حكم مهر مملها أو أقل فلها ذلك لأنها
 رضى ما سفاط حتمها وإن حكم ما أكرم من مهر مملها لم يحرر الرادة لأن المسحق هو مهر المسمى إلى إدار مسمى
 الروح بالزاد وإن كان الروح على حكم أحسب فإن حكم مهر المسمى حار وإن حكم ما أكرم من مهر المسمى سوف
 على رضى الروح وإن حكم بأقل من مهر المسمى فوجب على رضى المرأ لأن المسحق هو مهر المسمى والروح لا رضى

قال ناد والمرأ الارضى المصباح فذلك وقت الامرى الى ناد والسمان على رصاصها ان رويها على
 ما تكسب العام او رب فقد سمعه فاسد لان جهالة السند اكر من جهالة رائل وقد اسم الى الجهالة الخسر
 لانه قد مكسب وقد لا مكسب جهالة سمعها مع محبة السمع مع الخسر الى ولو روي امرأ على صدق
 واحسن محور الان سول روي حكا على الب رهم فسلها بالسكح حائل لسله فهو قسم الالف سهم على
 قدر مهر مملها لا محل الالف بدلا عن سهمها والبدل سهم على قدر ممة المبدل والمبدل هو الصبح وقسم
 البدل على قدر ممة وقمة مهر المثل كما لو اوسرى عدى نأب رهما سهم السهم على قدر ممة كما احدا
 فان ولد احدا دون الاخرى حار السكح الى قلب خلاف السبع فابا اقل بعد هذا العدم كمال
 احدها ولم يسل الا حرم عمر السبع اصلا والفرق انهما ال روي حكا فسد حمل فيول كل واحد منهما ميراثا
 لقول الاخرى والسكح لا يعمل التعلق بالسرط في كان ادخال السرط في فاسد او السكح لا يفسد السرط
 الفاسد والسبع يفسده وادخار السكح سهم الالف على قدر مهر مملها لما اصاب حصبة الى قلب
 فلهذا كالعذر والباقي يعود الى الروح وان كانت احدها اب روح اوقى عدى من روح او كانت من
 لا حل له كاحدا فان جميع الالف الى سبع كاحدا في قول اى حصبة وحدها سهم الالف على قدر مهر
 مملها ما اصاب حصبة الى سبع كاحدا فلها ك والباقي يعود الى الروح (وجه) قوله انه جعل
 الالف مهر لهما جميعا وكل واحد منهما صالح للسكح حصبة لكونها ثمة لثباته المظن به ممة حصبة
 الا ان المخرمة مملها لا تراحم صاحبها في الاستحقاق لغير حهما من أن يكون محلا للبدل السر مع تمام المحلة حصبة
 فثبت اظهار ارا محلة الحصبة في الاتساق ولا يى حصبة ان المهر سائل ما سوى ما لو وهو ما في السبع هذا
 العدى حتى المخرمة لا عكس من استثناء المانع لغير حهما من أن يكون محلا للعدم سرعا والمخو الذي لا يقع
 به والعدم الاصلى سوا فسد ذلك المهر بما له الاحياء كما اذا جمع من المرأ والا ان وقال روي حكا على
 ألف رهم فان دخل الروح الى فسد كاحدا في فاس قول اى حصبة فلهذا مير مملها بالعام لا يعل لانه لا مير
 التمس من حها فالتحجب التمس بالعدم في فاس قول اى نصف ومحمد لهما مهر مملها لا يحاور حهما
 من الالف لانه لا مير ان التمس في حهما في الالف وانهم سر وحل اعلم وعلى هذا اخرج بسعة المهر
 على السبعة والراءات تصح ولا تصح وجمله الكلام فيه أن السبعة من المهر اما أن يكون في المهر راما
 يكون في حصبة فان كانت في قدر المهر فان فواضعت السر والباطن وانما على أن يكون المهر الب رهم لكونها
 ظهر ان العدى انفس لا مرجلهما على ذلك فان لم يولأ الب سهمها مع المهر ما كراهي الغلبة به ذلك الغالب
 لان المهر ما يكون بد كورى العدى والا لعاد بد كورى ان المبدأ لم يحمله الالف سهمها مع صاحب
 سهمه الا ان وان فالألف سهمها مع المهر ما كراهي السر وهو الالف في ظاهره وانهم اى حصبة
 وهو قول اى يوسف ومحمد وروى عن اى حصبة ان المهر ما أطيرا وهو الاثن (وجه) هذا الراء ان
 المهر هو المند كورى العدى ما سهمها على الصبح والذى عك به الصبح هو المند كورى العدى راءه مسلح أن
 يكون مهر لانه مال معلوم تصح سهمه وسير مهره ولا يعل المواضع السابعة (وجه) ظاهره ان راءه
 مملها فالألف سهمها مع فسر لا مثل قدر الالف حب لم يفسد مهره او المهر مما ندخله الحد والحرل
 بسد سهمه قدر الالف والحب بالعدم في العدى على الف وان كانت السبعة من حسن المهر ما
 واصما واصاق السر والباطن على ان يكون المهر الف رهم لكونها ميراثا في العدى ما ندسار لم يولأ
 ما رسمه فلهذا ما عاقد اعلمها قبل وان فالألف وسبعة فاحدا على ذلك فلهذا مير مملها في ظاهره ان راءه
 راءى حصبة ورأه عدى أن لهما مهر العدى ما ندسار (وجه) هذا الراء على نحو ما كراهي ان الماه

ما روي المدكور في العقد والمهر اسم المدكور في العقد لا ينافي مع المدكور ولا يصير المواضع السابعة (وجه)
 ظاهره وانما مواضعه على ما هو في العقد كذا في المدعوم كذا وهو انه قد صار مواضعه على ما هو في
 التسمية فحسب المثل كما هو وحاصل المدعوم اسم لها مهر اسدا الذي كذا في المدعوم في السر والمناظر على
 ان يكون للمهر قدر او حسن ثم يضاف على مواضعه مواضعه فاما ما ينافي السر على قدر من المهر او حسن منه
 ثم يضاف مواضع السر على ان يظهر في عقد العلامه كذا من ذلك او حسن آخر من لم يدر كذا في المواضع السابعة
 في ذلك منه المهر ماد كذا في العلامه في قول اي حقه ومحمد وكون للمهر ما على المار الاول سواء كان
 من حقه او من حلقه حقه فان كان من حلقه حقه فحقه يكون ما على المهر الاول ان كان من
 حقه فمقدار ما على المهر الاول يكون ما روي عن اي يوسف انه مال المهر مهر السر (وجه)
 قوله ان المهر ما يكون مد كذا في العقد والعقد هو الاول لان السكاح لا يحمل الفسخ الا في المواضع السابعة
 الاول فلم يكن الثاني عقد الحقه فلا يصح المدكور عند سكان المهر هو المدكور في العقد الاول (وجه)
 فو لهما ما قصد اسد اسد المدور ما في المهر واسد العقد لا يسح لان السكاح لا يحمل الفسخ
 والبراد صححه فصار كما مراد الفاعل احرى وانما قد صار وان كذا في المواضع السابعة ان المهر او الحسن
 الاخر سمعه فالمر هو المدكور في العقد الاول والمدكور في العقد الثاني لمعولهما مهر لا به حسب حمل
 سمعه والمحل يعمل في المهر فسطحه والله اعلم

فصل في ما يكون السكاح صحيحا فلا يصح التسمية في السكاح الفاسد حتى لا يلزم المسى لان
 ذلك ليس سكاح بل كذا ان شاء الله تعالى الا انه اذا وجد حول محب مهر المثل لكن بالوط لا بالعقد
 على ما ينسب في موضعه ان شاء الله تعالى ولو روج امرأ على حار به نصها واسمى ما ينسبها فلها الخار به وما
 ينسبها كذا السكاح والحق في حكم حرة من احرانها فاطلاق العقد على الام سواء فاسد او يكون غيره شرط
 فاسد والسكاح لا يحمل شرط فاسد فاعلموا الاسماء والحق بالعدم كانه لم يمس رأسا وكذلك اذا وبت
 حار به واسمى ما ينسبها او خالغ او صالح من دم العقد لان هذا الصرف لا ينسبها السر وط الفاسد ولو روج
 امرأ على حار به فاسد وملكك قبل التسليم فلها قسمها لان التسمية قد صححت لكون المسمى بالامتنعوما
 معلوما فالفاسد بعد موت التسليم بالاسحقاق والهلاك لانه عر عن تسليمها صححت فيها بخلاف السع اذا
 هلك المسع قبل التسليم الى المسترى انه لا يبر التابع فيه واعا مسقط السن لا عبر لان هلاك المسع يوجب
 بطلان السع واذا بطل السع لم يوجب وجوب التسليم فله حقه التسليم من سر المثل هو ان يبر مهرها من
 سائر ما من احوالها او ما فيها ولا يبر ما فيها وما من احوالها في ملكها وعصرها على ما لها وجاهلها وسبها
 وعملها وذلها لان التسليم يوجب بطلانها وكذا يوجب بطلانها في المال والجن والسن والعمل
 والدين فمقدار مهر المراه ما في ملكها وعملها وذلها وحواله تسليمها فلا بد من الماتة من المراه في هذه
 الاسماء لكون الواجب لها مهر مثل سائر ما لا يكون مهر المثل بدون الماتة سبها ولا يبر مهرها من احوالها
 ولا مهرها لانها لا يكون من فله من ما من احوالها لان المهر يوجب بطلان السب والسب من الاسماء
 لامن الامتياز فاما ما يحصل للمهر من السب من قبل امها او قبله لامن قبل امها وعصرها والله اعلم

فصل في ما يوجب بطلان المهر وان يوجب بطلان المهر وان يوجب بطلان المهر وان يوجب بطلان المهر
 يقولون انه لو وقع المهر في السكاح الصحيح صححت العقد لا احداث المثل للمهر محب مائة احداث
 المثل لانه عدم معاوضة وهو معاوضة السبع بالمهر فمضى وجوب العوض كالسبع سواء كان المهر مقرر وضا

في العبد أولم يكن عند ما رعد الساقى ان كان مفر وصلاحيه بعض العبد واعا حبه بالمرص او بالذحول
 على ما كراماتهم وفي السكاح المادحة المهر لكن لا نفس التعديل بواسطة الذحول لعد جذوب المث
 قبل الذحول أصدو وعد جذوبه بعد الذحول غلظا ولا بعد الماوضه قبل الذحول رأسا وبعد ما بعد
 الذحول مطلقا الماد كراماتة على في موضعه وبحب عيب العبد لا فضل لماد كراماتة بحب ما حداث
 الملك والمث بعد عيب العبد لا فضل ولان الماوضه المطلقة تقضى موب الملك في العوض في وقت واحد
 وفسد الملك في أحد العوضين وهو الضع سبب العند فبقي العوض الآخر منه عينا للماوضه المطلقة لا
 انحب نفس العبد وحواموسا ارا عا يقضى عند المظالنه كالس في باب السبع انه يحب نفس السبع
 وحر ناموسا واعا يقضى عند مظالنه التاسع وا اطالب المراء بالمهر يحب على الروح سلمه لا لا روح
 الروح في المراء من وحق المراء في المهر لم يقضى بالعبد واعا من بالقص فوجب على الروح التسليم عند
 المظالنه لسبب كما في السبع ان المهرى سلم النفس أولا ثم سلم التاسع المسح الا ان النفس في باب البيع اذا كان
 دسا سلم سلمه على سلم المسع لسبع وان كان عسا سامان معا وهما سلم بالمهر على كل حال سواء
 كان دسا أو عسا لان النفس والتسلم ههما معا معتر ولا يمد في السبع واذا سلم هذا فعول لثراء فلذحول
 الروح مع الروح عن الذحول حتى يعطها جميع المهر ثم سلم بها الى زوجها وان كانت بائنا
 الى مبر زوجها لماد كرامان ذلك تمنح جميعا فكون سلمها سلم ولان المهر عوض عن نصفها كالس
 عوض عن المسع والباع حتى حسن المسع لا سلم النفس فكان لثراء حتى حسن نصفها لا سلم المهر وليس
 للروح سباعا السر والحر وحي من موله ورأا أهلها قبل اها المهر لان حتى الحسن اعادب لا سلمها
 المسحق ما المحب عليها تسلم النفس قبل اها المهر لم يسلم الروح حتى لا سلمها لم يسلمه حتى الحسن وا
 او ما المهر فيه ان عنيان ذلك كله الامن سر الخراج اذا كان عليها حدة الاسلام ووجدت محرما وله ان
 بدخل حاله اذا ارها حها سبب حتى الحسن لا سلمها المودع عليه فان اعطاها المهر الا درها واحدا فله ان
 تمنع سبها وخرج من مصرها حتى تنصه لان حتى الحسن لا تخرأ فلا يطل الا تسلم كل النسل حتى
 لسع ولو خرج سلم كلى للروح ان سردها ما قصص لا ما قصصه حتى يكون المقصود حانها المقصود
 حتى لا يحصل النقص هذا اذا كان المهر مع خلا مان زوجها على صداق عاجل أو كان مسكوبا على رجل
 والناحل لا يحكم المسكوب حكم المعجل لان هذا عديم ماوضه فقصي المساوا من الخاص المراء سبب حتى
 الروح فحب ان من الروح حبها واعا من بالسلم فاما اذا كان موحلا مان زوجها على مهر أحجل فان لم
 بد كرا الوف لسبب المهر اصلان فالروح وحل على الف موحله أو دكر وصاحبه ولا حله متباحه مان
 فالروح وحل على الف في ركب المسر أو هو بالروح أو الى أن عطر السما فكذلك لان الناحل لم يصح
 لساحس الحفاله فلم يسبب الاحل لرواف نصه معجل ونصفه موحل كما حارب العاد في دمار ولم بد كرا الوف
 للموحل احلف المساع فله نصه لا يجوز الاحل وحب حالا كما اذا قال روح وحل على ألف موحله وتول
 نصه موحل وسع ذلك على وقت وقوع الشرع بالطلاق أو المرب وروى عن ابي يوسف ما يولد هذا
 التول وهو ان رجلا كمل لامرا عن زوجها نصه كل شهر كرى كتاب السكاح انه لم يره نصه شهر
 واحد في الاسحسان ود كرى ابي يوسف انه لم يره نصه كل شهر اما السكاح فانما يبرها فكذلك هها وان
 دكر وتامع لوما للمهر فليس لها ان تمنع نفسها في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف أحجرا لها ان تمنع سبها
 سوا كاتب المد فسر او طولها مدان كاتب معلومه أو يحجها له حلاله مسار به كحجها له المضاد
 والذناس (وجه) قول ابي يوسف ان من حكم المهر ان تصدم سلمه على سلم النفس بكل حال الا ان

انه لو كان معناه او غير معناه رحب تقدمه فاما هل الروح الناجل كان لك وصا ما حرجه من النص خلاف
 الناج اذا احل اعم انه ليس له ان يحسن المسع ويمنل حبه في الحسن باحس اعم لانه ليس من حكم ان تقدم
 سلمه على سلم المسع لان حاله الا ترى ان اس ادا كان عسا سلبان معافم يكن قول المشرى الناجل رسامه
 باسائط حبه في النص وحده فوهما ان المرأ الناجل رص باسائط حتى سها فلا يسط حتى الروح كالناج
 اذا احل اعم انه سيط حتى حسن المسع خلاف ما اذا كان الناجل الى مد نحو لهجه المتاحه لان الناجل به
 لم يصح فلم يبق الا احل في المهر حالا واما قوله من سان الله ان تقدم سلمه على سلم المسع فيقول نعم اذا كان
 مع خلا او مسكونا في الوفا ما اذا كان وحلا باحس لا يحس من حكه ان با حرج سلمه عن سلم المسع لان
 تقدم سلمه بنب حنا لها لانه بنب عسا المعافمة النص للمساوا حنا لها الحله فدا سيط حتى سها فلا
 يسط حتى روحها لا يعدم الاساط منه والرضا بالسقوط لهذا المعنى سيط حتى الناجل والحسن تا احل اعم
 كذا هذا ولو كان نصه حالا ونصه موحلا احلا معلوما فله ان يدخل بها اذا اعطاها الحال بالاجماع اما عدهما
 فلان الكل لو كان موحلا لكان له ان يدخل بها اكان النص مع خلا واعطاها ذلك اولى والسما ما كان الروح
 ما رضى باسائط حبه فلا يسط حبه را عداي يوسف فلا يملك العقل النص فلم يرض ما حرجه عن النص
 لانه لو رضى بذلك لم يكن لمرط العقل فاند بخلاف ما اذا كان الكل رحيلا لانه لما قبل الناجل فمدرصى
 تا حرجه ولو لم يدخل بها حتى حل احل الباني فله ان يدخل بها اذا اعطاها الحال لما قبل ولو كان الكل موحلا احلا
 معلوما ومرت ان يدخل بها قبل ان يعطها كله فله ان عداي يوسف اسبلا لانه لا يسط الدخول لم يرض تا حرجه
 حبه في الاستماع ولو كان المهر وحلا احلا معلوما حل الاحل ليس لها ان مع سها لتسوى المهر على اصل اى
 حبه وحيد لان حتى الحسن قد سيط الناجل را قبل لا يحمل العود كما في المسع وعلى اصل اى يوسف لها
 ان مع قسما لان لها ان مع قبل حلول الاحل فعد اولى لو كان المهر حالا فاحرجه سها ليس لها ان مع عدهما
 وعده لها ذلك لان هذا حل طارى فكان حكه حكم الناجل حل المتارن وقد مر الكلام فيه ولو دخل اروح بها
 رصاها وهي مكينة فلها ان مع قسما حتى ا حد المهر ولها ان سها ان يحرجها من يد هان قول اى حبه وقال ابو
 يوسف وحيد ليس لها ذلك وعلى هذا الخلاف اذا احلها وحده فوهما بان الوط مر واحده او بالحو
 الصبح حده سائب جمع المعنود عليه رصاها وهي من اهل السلم فظل حتى اى المع كالباع اذا سلم المسع رلا
 سلى في الرضا واهله السلم والدليل على انها سائب جمع المعنود عليه ان المعنود عليه في هذا الباب حكم
 المسع ولهذا ما كذا جمع المهر بالوط مر واحد ومعلوم ان جمع السدل لا نا كذا تسليم بعض المعنود
 سلمه وما سكر من الوطاب ملحق بالاستخدام فلا يملك سى من المهر ولاى حقه ان المهر متا بل يجمع
 ما يسوى من مافع السمع في جمع الوطاب الى بوحدي هذا الملك لا بالسوى بالوطا الاولى خاصه
 لانه لا يجوز احلاء سى من مافع التصع عن بدل نا له احراما للصنع واما الخطر فكاتب سى المفع معناه سلم
 ما بها سلم بدل فكان لها ذلك بالوط الى المر الاولى فكان لها ان معناه الاولى حتى با حرجها فكذا عن
 الباني والبالي الا ان المير ما كذا بالوط مر واحد لانه موحود معلوم وماورا معدوم نحو قول فلا راحه في
 الاقسام ثم عدا الوجود معن وطما فعد مر احما فاحد فسطا من البدل كالعدا اى حبه تحب دفعه بها فان
 حتى حانه اخرى فالنايه راحم الاولى عدا وجودها في وجوب الدفع بها وكذا الباليه والرايه الى ما لا ساعى
 بخلاف الناج اذا سلم المسع قبل نص اعم او بعد ما قص سها به ان اراد ان سر دانه ليس له ذلك لانه سلم كل المسع
 دلائك الروح وفسا سلم وهما ما سائب كل المعنود سلمه بل البعض دون البعض لان المعنود عليه مافع التصع وما
 سائب كل المافع بل يسهل دون البعض فهي المفع تمتع عن سلم ما لم يحصل مسلما بعد فكان لها ذلك كالباع اذا

اسم من المبيع قبل اسدنا اعمى كان لحي حسن اعمى كذا هدا وكان اوانا تسلم السار من ردا
سها حول ان يوسف ربح خذ في السر حول ان حسد ردا ما لم كان له سها حسد وحكي اعني ابو
حمر المندراي عن خذ سلمه انه كان منى ان بعد سلم للم لمس لروحها ان سها فها ان ابو يوسف را حدث
المرا المهرر بوه او سوه و ب اركا اسوه عر صا سبه من اروح المهر فاسحق بعد التصرف ذكرا ح
ها فليس لها ان مع سها في جمع ذلك وهذا على اصلها فاسم لان من اصلها ان التسلم من سرفض الم لم يسل
حي الميع وهذا اسم من غير فضل لان لك القس الرذو والاسحان انس رالتحي بالعدم وسار كها تم نفسه
رفل التصرف الخواب هكذا عدا همارا سدا ان حسد فعني ان تكون لها ان مع سها مرقا يوسف في هذا
ومن الميع اها اسحق اعمى من يذناح اور حدره فارقا سوف اورد له ان سرف الميع فحسده لان الناح عه
لا سرفا ذكركه الحس على الواحه ادى كاسل لك واما هدا لا مكه لا نه اسوى من مافع الميع فليكون
هذا الحس من الاول ولا يود حها في الحس رما شقي هذا التسليم للمرا ان سها رها لروح دخلها
اولم دخل تولعه و دخل فاد لك من سبي منه سها فكو هدا ممرنا ليس لاحد من اولها هدا الا
سها سوا كان انا وعه لا هاهو هدا حالي ملكها ليس لاحد في المهر حي فحور و دهم خلاف ما را
روح سها و سرف عي مملها ان للاولها حي الا سراف و قول ان حسد لان الاها حي الاول
سرف في اصل حهم رلاها الحب السرر الاولها الحان العار السار ههم فليهم مع هذا السرر مالا
والسح ليس للاب ههم راحته سدا هه العباء و قل مسمه لك رسكو احوه تعالى او عواي سدا
سدا السح رلا ف سدا عند السح رلا الله ملك المرا ر حلاله بدل تصلا وسها حها و ملكها اسلم
سده فوله عر و آتوا العا صده من حله اصاب المهر الهاد ان الم حها و ملكها فوله عر رجل و طن
لكم عي ميه سها فكو هدا ممرنا فوله تعالى ميه ان من السدا ان لاه هو المكي الناس اناح للازواج
التناول من مهور النساء اطاب اسس بذلك ردا على سها رها في الا حه طيب اسس قبل لك تكلم
اب ممرها ملكها رها وليس لاحد ان ههم ملك النساء هدا به وهذا لا ملك ار لي هه عر من امواها فكلها
الم واما الآله السر هه فهد قل ان المراه من ادى بيد سدا السح هو الروح كدار و عي على رهي اده عه
وهو احدى الزوا من عا عا سرفي امه سها و محورا يحل و من صرف التا و بل الى ار لي سلف سار رل
الا نه على ما قل ان ح البرول كان المهور الاولها ردا على سرف سلسلوس عليها السدا والسلام انا
اسحل احدي اسي هاس على ان احرى على حح شرط المهر لسدا لا نه م سح الخوا من الا رتقولي
ان ههم سدا ان مده ردا و لده من رها لان الم ملكه ليس له ههم ممره مده ولور هه لا يرا ر ح
ولا يدهه الى المولى لان م الكاهه لالا للمولى لانه من كاهها و كس الكاهه لالا لولا ر حور ر اده في انا
را صاها و الخط سها انا ر صبه فوله تعالى ولا حناح طمك هدا ترا صم من مده اتر سده ريع الخناح هدا راسه
ار و ح سدا تر سبه وهو السمه و لك هوا را الى الله الخط سدا رحي ما سرف انه لا هاز ردا لاه ك
لسه الراسي و انه يكون من اس رها المرا كان الخط رلان الراسا لحي العتد و سبه كان العتد و على
الاصل انا حها كذا رباب السع راحل هه من اسرى من آخر سدا سدا فانه من ان اده هدا ححل
لساحه الخيار بوما حار ذلك حي لوقص السع حار قسه و سبر ذلك كذا حار المرفوط في اصل السع ر كذا
اسه عدا ما لب رها حها من الناح احل المرفوط اعمى سها احرار التاحل و حركه كان مسي في العتد كذا
هها ولا سب حار الزو نه الم حى لور ر ح امرا على عده عه او حار به سها و لم ممره ليس لها ان و ده حار
از و به لان السح لا سح رد فورد ر حص سبه سدا ح و سها فاه حار الزو نه م ر حهم سله ما ح

الى ما لا ينهي فلم يكن الرد بعد الخلو عن العاقبة الحمد فكان سعيه فلا ينسب لها حق الرد وكذلك الخلع والاعاق
 على مال وانصلح عن دم العمد لما علم بخلاف السبع انه ينسب فيه حار الزرع لان السبع يفسح برد المسح ورجح
 ناعن فكان الرد مقصد لذلك اقره اوله ينسب حار العقب في المهر سطر في ذلك ان كان العقب سيرا لا ينسب وان
 كان باحساب ركذلك جدا في بدل الخلع والاعاق على مال وانصلح عن دم العمد بخلاف السبع والا حار وبذل
 للصلح على مال انه رد بالسبع السير والقاحس لان هذا يستحق العمد رده وهما لا يفسح وادانم يفسح ففسح
 مسئله في عاخذة عا سيرا ايضا لان الاعاق لا يخلو عن فسل عا عاد ورد ثم بعض مسئله فودى الى
 ما لا ينهي ولا بعد الرد وهذا المعنى لا يوجد في السبع الا حار لانه يفسح العمد بارد فكان الرد منذ اول ان حق
 الرد بالعقب اما ينسب اسندرا كالتقارب وهو صفة السلامة المسجحة للعقد والعقب اكان سيرا لا يعرف
 النوا سفس لان العقب النسبة يدخل حب سو ثم المفوض لا خلو عنه من موم فهو به بدون العقب بالف ومي
 موم فهو مع النسب بالف ايضا فلا يعلم فواب صفة السلامة من فلاح حار الى الاسندرا لا الرد بخلاف
 العقب القاحس لانه لا يخلو عنه المفوض فكان النوا باحساب لا يفسح فلاح حار الى اسندرا لا العقب بالرد
 الا ان هذا المعنى الا حار سكل بالسبع واحواه فان العقب السير فيها توضح حق الرد وان كان هذا المعنى
 موجودا فيها فالاصح هو الوجه الاول ولا يستقيم في المهر لان من سيرا تسوب حق السبع معا وصة المال بالمال
 لما ذكر في كتاب السبعة ان شاء الله تعالى والكاح معا وصة الصبح بالمال فلا ينسب فيه حق السبعة

في فصل (و اما) بان ما ساء كذبه المهر فالمهر ساكد باخذ معان بلانه الدحول والخلو السجحة وموم
 أحد الزوجين سواء كان مسمى او مهر المثل حتى لا ينسب مسمى منه بعد ذلك الا ان لا را من صاحب الحق
 اما لا كذبه حول فحق عليه والوجه فيه أن المهر قد وحصه العمد وبارد ساق دمه والدحول لا يستطه لانه
 استسا المعنود عليه واستساء المعنود عليه في الرد بدل لان سعة كيان الا حار ولان المهر ما كد تسليم المثل
 من عراستها له ما كد فلا ن ما كد بالسلم مع الاستفا اول (واما) البنا كد بالخلو ذهبا وقال السامي
 لا ما كد المهر بالخلو حتى لو حلاها خلو تخيجه ثم طلبها قبل الدحول بها في كاح منه سمة مح عليه كمال
 المسمى عندنا وعند سبب المسمى وان لم يكن في الكاح سمة مح عليه كمال مهر المثل عندنا وعند مح
 عليه المعنود وعلى هذا الاختلاف وحبوب العمد بعد الخلو قبل الدحول عندنا وعند لا يحب واحتج سوله
 تعالى وان طامعوه من قبل ان سوهن وقد فرصهم لمن في سبه نصف ما فرصهم اوجب الله تعالى نصف
 المتروص في الطلاق قبل الدحول في كاح منه سمة لان المراد من المنس هو الخلع ولم يقبل من حال وجود
 الخلو وعدمها من اوجب كل المتروص فقد خالف النص وقوله تعالى لاحاح عليكم ان طلقتم النساء ما لم يسهوا
 او فرصواهن أي ولم فرصواهن في نفسه سوهن اوجب تعالى طس المعنود في الطلاق في كاح لا سمة منه
 مطلقا من غير فصل حال وجود الخلو وعدمها وقوله عز وجل فاما الذين آمنوا ادا تكلموا فمومناهم
 طمسوهن من قبل ان سوهن ما لكم عليهن من عذر بعدوهن ما مومهن فذلك لانه السرة على نبي وحبوب
 العمد وحبوب المعنود قبل الدحول من غير فصل ولان ما كد المهر توفى على استسا المستحق بالعمد وهو
 مانع السبع واستساها نالوط ولم يوجد ولا ضرور لها في الوقف لان الروح لا خلو امانا سوقي او طلق فان
 اسوقا كد حيا وان طلق توفى عليها نصف المثل لكن موص هو حيا طلقا لان المعنود عليه يعود عليها سليما مع
 سلامة نصف المهر لها حار الا حار ايه ما كد الا حار فيها سس الحلية ولا توفى الباكد على
 استساء المانع لان الوقف هال ضرورا لا حار لان الا حار مد معلومه من الخايران مع المساحر من استساء
 المانع مد الا حار بعد الحلية فلو توفى ما كد الا حار على حصه الاستسا ورا لا سوقي ثواب المانع عليه عانا

[illegible]

بصورته السجى والا لاد هذا الطريق الأخرى لو حاب امرأه بولسب اسمه لا جماع واستحب
 كمال المهران ظفها ران وحده الوطء المثلث فسور وجهه اوساخ المانع من رط. منه فمسخ جنونه وسلبا
 الماعنه فلا سكل لا نخلو اذا صحت اصبص مام الوطء حتى ما كد المهر في حق المند اولى لانه محتاط
 في احابها واماسد مامد كذا الكرخي ان عليها المند عندهما انصا وول ابو يوسف ان كان الخوب برل فعليا
 المند لان الخوب قد مدق الما فحصل الى الرحم رتب سب راد فتحب المند احاطا ون حاب بولما ينبا
 و سبى زمة ووجع لما جمع السداى لان الحكم ماب السب يكون حكما الدحول فما كد المهر على موطئا
 انصاران كان لا يرل فلا عددها فان حاب بولد لافل سبه اسهر رتب سبه والا فلا رتب كالظلمه فل الدحول
 وكالمند اذا قرب بانصا المند واما المانع السرى فهو ان يكون احدهما صام رمضان او محرما حقه و ربه
 أو رسل أو بعمره او يكون المراه حائسا أو سبا لان كل ذلك محرم للوطء فكان ما مامس الوطء مبرا والحصى
 رالساس ممان منه طه انصا لا مهادى والطبع السليم مبر عن استعمال الادى وامان عرس صوم رمضان قد
 رى سري عن ابى يوسف ان صوم التطوع وقسا رمضان الكمارات والسدور لاصح محله الخلو و كذا الحكم
 الخليل في عتصره ان سب السوم كعصره فسار في المسله روايتان (رحه) روايه مختصران صوم التطوع حرم
 التطوع من عر عر صوم كصح السوم وداع محله الخلو كذا هندا (وجه) روايه سريان صوم رمضان مقصون
 ما مباد لا عرف لم يكن فوناقى معنى المانع بخلاف صوم رمضان فانه محب فيه القضاء والكمار وكذا اخ الطوع فتوى
 المانع (ووجه) آخر من الترقى من صوم التطوع ومن صوم رمضان ان محرما سطر في صوم التطوع من غير عر
 غير مبطوع به لكونه محل الاجهاد وكذا الزوم القضاء لا يطارق لم يكن ما مامس رحرمة الا تطاري صوم رمضان
 من عر عر مبطوع بها وكذا الزوم القضاء فكان ما مامس (واما) المانع الطعى فهو ان يكون معها مالم
 لان الانسان نكر ان جامع امرأه محسر مالم وسجى فمفس عن الوطء سبه وسوا كان الثالث
 صغير او اعى ممانا واما مالا ارصا ممان كان مالا رخلا أو امرأه احينه أو مسكوحه لان الاعى ان كان
 لا سقر محس والنام حصل ان سبط ساعه فساعه فمفس الانسان عن الوطء مع حضور والصى
 المافل ممرله الرحل محس الانسان منه كما محس من الرحل والم يكن مالا فهو ملحق بالهام لا مسمع الانسان
 عن الوطء لمكانه ولا طلب السه والانسان محس من المراه الاحينه وسجى وكذا لا محل لها النظر اليها
 فمفسان لمكانها وادا كان هناك مسكوحه له اخرى او ربح امرأه من حلامها فلا محل لها النظر اليها فمفس
 عنها وقد قالوا انه لا محل لرحل ان جامع امرأه سبه امرأه اخرى ولو كان الثالث حار له فمدر وى ان حندا
 كان مولأ ولا يصح جنونه م رجوعه وان لا يصح (وجه) قوله الاول ان الامه لسب لها حرمة الحر فلا محس
 المولى منها ولذا محورها النظر اليه فلا سعه عن الوطء (وجه) قوله الاخران الامه ان كان محورها النظر اليه
 لا محورها النظر اليها فمفس المراه لذلك وكذا قالوا لا محل له الوطء سبه ممان كما لا محل سبه امرأه الاخرى
 ولا محل في المسجد والظر بن والصحراء وعلى سطح لا محس عليه لان المسجد مجمع الناس للصلوا ولا يوم
 من الدحول عليه ساعه فمفسه وكذا الوطء في المسجد حرام فالامه عر وحل لاسر وى وانم ما يكون في
 المساجد والظر بن عمر الناس لا محس عليهم وذلك بوجع الاصاص فمسخ الوطء موكدا الصحراء والسطح
 من عر حجاب لان الانسان سب عن الوطء عن مسله لا محال ان يحصل هناك مالم او سطر اليه احد معلوم ذلك
 بالما هو لو حلامها في حمله أو وهه فوجى السرى عليه فهو حلو صححه لان ذلك معنى السب ولا محل في الكاح
 الناس لان الوطء مباح المانع السرى فاما اولان الخلو ممانا كد المهر وما كد عدو حبه يكون رايح
 بالكاح انما سبى فلا بصورته كذا الله عر وحل اعلم في كل موضع تحب الخلو وما كد المهر وحسب المند

لا احوي صحفهم ارحب كل المير فلان وحياتهم اولى لان المير ليس حيوا بعدون الله حواسهم
 فحاط بهم اوز كل موضع فسد به احوي لا تحب كمال الله رجل حسا له سرى الدل كان اسما مع
 حسا لا حلا به لا صورا واطمع رحوذ المباح احيى مهران كان المير سرما ارطما محلا لا توطع
 وجود هذا النوع من اسع ممكن فمهران في اود فحسنا سدا لال احاطا واسر وحل لتوفى له
 انه كذب احد الزرح فصول لا حروف ان احدثا رحي ا امام حسا به قبل المرحولن سح به
 سمعنا به ما كذا للمحى سوا كمال الرا حر ارامه لال المير كان راحا العند العند سح الثوب من اسى
 بهاسه لانه بعد للمير فحس بهاسه عندنا المير وا اتمى يتا كذا فامسى سرى له اسوم سرى رحي
 الل فتر راوا احب لان كل المير ارحب سس العند صار ساسه واثوب يعرف مسئلة له ر واسر
 الميرع فلا سسطى من التوب كذا راند من وكذا اما قبل احد فماسوا كان فله احيى ارقت احد فماسه
 او قتل الزرح سبه واما اقبل المير سهاقن كاسر لا سسطى من روح سى من المير طر يتا كذا له سده
 سى مر والسامى سسطا الله (وجه) فوله انها التسل فوب على الزرح حتى المندل فسد احيى
 الدل كما انا اردت قبل المندل اقبل ر وحيار انا (رنا) انا سسل اما سطر فو ساسى سرى ر
 الزرح لانه اما سطر فولى حى اخل سى له والمير فى طلب اخله ملك اوربه فلا يحمل السوط سلا كما انا
 ر وحيار احيى خلاف الزرح اتسل لال المير وف التليل وازيه كان ملكا حمل السوط فمهران كما
 فلهار رحيار وقل امولى امه سسهم فالى قول ان حسه والى او وسف رجدلا سسل بل ما كذا (رحه)
 فوله ان التوب مو كذا للمير ردد رجدل التوب لان اتسول من اخله فتا كذا للتوب كما انا فلهار احيى اود
 ر رجا وكاخر انا قبل سها ولا التوب اما ا كذا لمير لانه سطر به السح رالى اما اسى بهاسه سرى ر
 المعنى موجودى اقبل لانه سسى به السح فتر ربه المندل سرى المندل وحيار سى راندل لال حسه اى ر
 الدل فوب للمندل على ساحة ر قوب المندل على ساحة وحيار سوط اسدل كالناح انا سس المعنى قبل
 اتسول انه سسطا من لى فلتا كذا اهدا رلا سسل انه وخذ فو سسل المندل من سحى الدل لان المسحى للمير فو
 المولى ردا ح المندل من كونه ملو كالزرح راندل على ان هذا وحيار سوط اسدل الزرح لال رضى به
 اسدل عليه مد فواب اسدل على ملكه فكل اما الدل عليه مد روال المندل من ملكه امر انا ر والاصل فى
 اسر ران لا يكون فكل افسام المولى على فوب المندل على ملك "روح راخله هذا اسدا للدل لانه فمير
 اسسها لالا خلاف اخر اما قبل سها لانه اوت فواب المندل لم يكن مسحة للمندل لانه
 اى ربه على ماسا والاسا لا حلا اساط حى سى وهما خلافه ولان الله وف فواب المندل على اوز
 ملك المولى رحه رالا سسل على اتسول فى ملك سس اسسا واسطافا فكل محلا لسوط سس سسل
 دلالة كما كان محلا لسوط اسطافا لالا رها واخلواب عما انا قبل ر وحيار احيى لانه لاح
 للاحسى ولا فتر رحي من مهران فاحل السوط اساطما وهذا لا يحمل السوط اساطما سى فكت
 حمل السوط من طر بن الدلا لاله وادلسل على اتسول من هذه اسول ان قتل اخر سها لاسطى به حكيم
 احكام اسدا فمير كوما حبا اما حى لانه حسه رجدلها سسل ر سلى عليها كما رما حبا حبا
 وقيل المولى امه سسل به وحيار الكمار وقيل الاحسى اما سسل به وحيار اتسول ان كان سها
 راندل الكمار ان كان حطافا مكن فلهار له التوب هذا اذا قبل المولى ما انا قبل سها من اى حسه
 رواسا ردى او سس سها لانه لم يشار ردى سس سها ان لاله وهو وحملا (رحه) اروا لال لال فله
 سها به لعل المولى المندل ان حبا سها كحنا سى ما سسل لانه ماسو به لال المولى ر فلهار المولى سسل

عنده فكذلك اذا طلب منها (وجه) الزوايه الاخرى ان الدليل حتى المولى رملته كتوب المندل منها لا يوح
 طلاق حتى المولى بخلاف حاشاه المولى والدليل على التفرقه بين الخبايا ان حاشاها على مساهدر بدليل انه
 لا سئل بها حكم من احكام الدسا فالتجرب بالعدم وصارت كاهامات حفا بقا بخلاف حاشاه المولى عليها فاما
 مصوبه بالكفار وهي من احكام الدسا فكاتب حاشاه عليها مفسر فلا يجعل لله له الموب والله عز وجل الموق
 واذا ما كذا المهر باحد المعاني التي ذكرها لا يستطع بذلك وان كانت التفرقه من فلهما لان الدليل بعد ذلك
 لا يحمل السوط الا بالاراء كائني اذا ما كذا نص المسح وانما امام احدثا لرحي في كساح لا سميه فانه
 ما كذا المهر المثل عند انجاسها وهو سد هب عند الله من مسعود رضى الله عنهم او عن على رضى الله عنه ان الله سبحانه
 احدث السامعي الا انه قال فيهما ما استحب من التراب لا غير احتج من قال بوجوب المنعه قوله تعالى لا حاح
 عليكم ان تظلموا ما لم تمسوهن او ترضوا لهن من نصه ومعهن وقوله عز وجل ما بالذين آمنوا اذا نكحهم
 المؤمنات الى قوله عز وجل تمسوهن امر سخاه وتعالى بالمنه من عرفه من حال الموب وعرفها والنص
 وان ورد في الطلاق لكسبه يكون واردا في الموب الا ان النص ورد في صرح الطلاق ثم يكسبه في الكسبات
 من الاياه والنسب والسر والجرم ونحو ذلك كذاها (ولما) ما روى عن معلى بن سنان ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قضى في روع بنت واسق وقد مات عها ر وحها فسل ان يدخلها عمر المثل ولان المعنى
 الذي له وحب كل المسمى عند موب احدثا لرحي في كساح فانه سميه موحود في كساح لا سميه فانه
 وهو ما ذكره في مقدم ولا يحمله الا لانه فيها انحاب المنه في الطلاق لا في الموب من ادعى الخاف الموب بالطلاق
 فلا بد من دليل آخر

فمسل كن وامامان ما سئل به كل المهر فالمهر كله سبط فاسباب ان نعمها التفرقه بعد طلاق قبل الدخول بالمرا
 وقبل الخلوه باكمل فرقه حصلت بعد طلاق قبل الدخول وقبل الخلو سبط جميع المهر سواء كانت من قبل المرا
 ارمي قبل الروح راعا كان كذلك لان التفرقه بعد طلاق يكون مسحا للعدو فصح العد قبل الدخول بوجوب
 سقوط كل المهر لان مسح العدو رعه من الاصل وحمله كان لم يكن ريدس التفرقه التي يكون بعد طلاق والتي
 يكون طلاق ان ساء الله تعالى في موضعها ومنها الا را عن كل المهر قبل الدخول وبعد اذا كان المهر دسا لان
 الا را اسقاط والاسقاط من هو من اهل الاسقاط في محل قابل للسقوط بوجوب السقوط ومنها الخلع على المهر
 قبل الدخول وبعد ان كان المهر عزم موصي سبط عن الروح وان كان موصو راده على الروح وان كان
 حاشاها على مال سوى المهر لم يها ذلك المثال وبرا الروح عن كل حق وحب لها عليه بالكساح كالمهر والقسمه الما صبه
 في قول اني حسه لان الخلع وان كان طلاقا فاسوص عدما لكن فيه معنى الرا لما ذكر ان ساء الله تعالى في مسئله
 الخلع والمنازا في كتاب الطلاق في بيان حكم الخلع وعمله ان ساء الله تعالى ومهاهه كل المهر قبل النص عا كان
 او ساو بعدها اكان عا وحمله الكلام في شبه المهر ان المهر لا يحلو اما ان يكون عا وهو ان يكون ماسا سارا الله
 بما يصح بيده واما ان يكون دسا وهو ان يكون في الدمه كالدرهم والدينار مسميه كانت اربعه مسميه والمكاتب
 والنور ربا في الدمه والحوان في الدمه كالعدا القرس والقرص في الدمه كالنوب المهر وى والحال لا يحلو
 اما ان يكون قبل النص واما ان يكون بعد النص وهب كل المهر او مضمه فان رعه كل المهر قبل النص ثم
 طلبها قبل الدخول بها فلا يسي له عليها سواء كان المهر عا او دسا في قول انجاسا البلاه وقال رفر رجع عليها نصف
 المهر ان كان دسا وبه احدث السامعي (وجه) قول رفر ان الله سبحانه يصر في المهر بالاسقاط واسقاط
 الدس اسهلا كدوالاسهلال فبعض النص فصار كاهامات موهب ولما ان الذي سخته الروح
 بالطلاق قبل النص اذ الله من حيثها سب لا بوجوب النص لانه سخط نصف المهر فعدا الله بالله

والله لا يوحى اليه ولا يكون له حق الرجوع عليه الصنف كالصنف الآخر وان وهب بعد التخصيص
كان الموهوب عاصفه ثم رجع عليها سى لان ما سجد بالطلاق سئل الدخول هو صنف
الموهوب منه وقد رجع اليه بعد لا يوحى اليه فلا يكون له الرجوع عليها وان كاتب سأل ان يده من كان حيا
او غير ما فكذلك لا يرجع عليها سى لان ادى سجد بالطلاق قبل الدخول سبب لك التى تسمى من الموهوب
وانتبه فصار كانه من الصنف وان كان دراهم او دنانير موصيه او غير موصيه ارمكلا او مور وناشون الدراهم والدنانير
فصنفه ثم رجع منه ثم طلبها رجع عليها مثل تصبه لان المسحق الطلاق ليس هو الذى وهبه نعمه بل ماله دليل
انها كاتب غير وان دفع ان ساء دفع ذلك منه وان ساء دفع ماله كان الروح خزان الدفع اليها بعد
فلم يكن العادى له عى ما سجد بالطلاق قبل الدخول فصار كانه كاتب وهب ماله آخر ولو كان كذلك لم يرجع عليها سى
نصف الصنف كذا هذا وقال رفرى الدراهم والدنانير اكتب معه فمضى بها ثم رجع عليها لانه لا رجوع للروح
عليها سى ما سئل ان الدراهم والدنانير تعد من الموهوبين بالنسبة اسما كالمروص وعبدان لا تسمى بالموهوبين
من النسخ والنسخه سأل في كتاب السوء وكذلك اكان المهر ماله فمضى الكل ثم وهب البعض بالروح
ان رجع عليها نصف الموصى لان له ان رجع عليها اذا وهب الكل وداره من البعض اولى راد افسس النسب
ثم رجع النسب الثانى او وهب الكل ثم طلبها قبل الدخول بها ان اوجبه لا رجوع الروح عليها سى وقال
يوسف رجع رجع عليها ربع المهر (وجه) فوهما ان المسحق للروح بالطلاق قبل الدخول نصف المهر
فصنف الصنف ون النسب فمضى حق النسب مساعا فمضى النسب فمضى النسب فمضى النسب فمضى النسب فمضى النسب
الكل ودمه نصف الصنف فيما مضى الا انها اذ لم يكن رجع حتى طلبها لم يرجع عليها سى لانه صار ما مضى
فما مضى ماله عليها فاذا وهب بنى حصصه نصف ما مضى ودها وهو الرجع ورجع عليها كذلك ولا يجرى حسنة ان ادى
سجدته الروح بالطلاق قبل الدخول ما مضى دليل انها لو لم تكن رجع وطلبها لم يرجع عليها سى وهذا ما استدل
ما كان في دمه سبب لا يوحى اليه فلا يكون له الرجوع سى ولو كان المهر حاره فولدت هذا النسب
او حى عليها فوحى الاطرس او كان سحر افا راود حله عى ثم رجع منه ثم طلبها قبل الدخول بها رجع عليها
نصف النسبه لان حق الروح يقطع عن المهر هذه العوارض بدليل انه لا يجوز له اخذها مع الراد واذا كان حاره
منطعا عليها بعد الله والله ما سجد بالطلاق وكان له معها او اخذت به عى فالحق وان لم يقطع عن العى به
لكن حواره ترك مع النسب فلم يكن الحق معنا فالحق على سبيل الرد ولم يكن الواصل الى الروح عن ما سجد
بالطلاق ولو كاتب الرما في دمه فوهبها لم طلبها كان له ان يضمنها في قول اى يوسف وان حسه حاره ولحمه
ما على ان الراد المصله لا يسمع النسب عندها وعد سى وا اماه المهر او وهبه على عوص ثم طلبها رجع
عليها مثل تصبه فيما مضى ون نصف النسبه فيما مضى لان المهر ماله الى الروح سبب سبب الله تعالى فوحى
له الرجوع واذا مضى الرجوع فمضى كماله من احى ثم استورا الروح من الاحى ثم ان كاتب افسس
النسب عليها نصف النسبه ثم البيع لانه دخل في صنفها بالبيع ان كاتب فمضى ثم باع فمضى سبب النسبه
النسب لانه دخل في صنفها بالنسب وان عر وحل اسم
فصل ١٠ واما ان ما سجد به نصف المهر فما سجد به نصف المهر فمضى نصف المهر فمضى نصف المهر
ومضى الروح نصفه معنى والكل صور اما النوع الاول فهو الطلاق قبل الدخول في كتاب
نسبه المهر والمهر من لم يرضى منه وحمله الكرم فانه ان الطلاق قبل الدخول في كتاب فمضى نسبه فمضى نسبه
الروح نصف المهر وقد تعود به النسب وقد يكون له ماله من النسب صور ومعنى او معنى لاصور راد
الحمله ان المهر المسمى اما ان يكون ما واما ان يكون عا وكل ذلك لا يحلو اما ان يكون مقوصا اما ان يكون عا

مقبوض فان كان دينا فلم يستعصمه حتى طلبها قبل الدخول بها سقط نصف المسمى بالطلاق وبني النصف هذا
 طرف عامه المسامح وقال نصيبهم ان الطلاق قبل الدخول سقط جميع المسمى واما محب نصف آخر ابداء على طرف به
 المعنى لا بالعمد الا ان هذه المعنى مدركه نصف المسمى المعنى في الطلاق قبل الدخول في بكاح لا سمي فيه مدركه
 مدركه نصف مبرر المثل والى هذا الظن بن ذهب الكرخي والزاوي وكذا روي عن ابراهيم النخعي انه قال في الذي
 طلب قبل الدخول وقد سمي طلاقا لم ينصف المهر وذلك معها واحتجوا بقوله عز وجل فانها انكسر آتوا اذا تكلم
 الؤنثاء بن ظلموهن من قبل ان يسوهن فمالكم عليهن من عذر سيدوهن ما سموهن وسرحوهن اوجب الله تعالى
 المسمى بالطلاق قبل الدخول من عرق فصل من ما اذا كان في الكاح سمي اوله بكنى الا ان هذا المعنى قد ورد
 بنصف المسمى بدليل آخر وهو قوله عز وجل فمحب ما فرصهم ولان الكاح اصح بالطلاق قبل الدخول لان
 المعهود عليه ما دخل الى المرا وسلامه المكمل لاحد المعاهد من مضي سلامه النكاح لا حركة كباي الا فانه في باب البيع
 قبل القبض وهذا لان المثل اذا عاين سمي الى المرا فلو لم يسل المثل الى الزوج لاحصاء النكاح والمثل في ملك واحد في
 عند المعاوضة وهذا لا يتصور ولهذا المعنى سقط النكاح عن المسمى بالاقالة قبل النكاح كذا المهر ولعامه المسامح قوله
 عز وجل وان ظلمتوهن من قبل ان يسوهن وقد فرصتم لمن فرضه نصف ما فرصهم ارجح سبحانه وماعلى
 نصف المتروص فان محب نصف آخر على طرف بن المعنى اعجاب بالنس عقوق وهذا خلاف النص ولان
 الطلاق بنصف في الملك بالا طلاقا وصحلا لا بموضوع لرفع القصد وهو الملك فكان صرفا في الملك ثم اذا بطل الملك
 لأسبق الكاح في المستقبل وينتهي لعدم فائدة المعا وسررهما مضي وله الاعاق لا به إسقاط الملك فيكون صرفا في
 الملك ثم ان يثبت في المستقبل لم يدم فائدة المعا وسررهما مضي كذا الطلاق وكان ينبغي ان لا يسقط سى من
 الله كمالا يسقط المثلوب الا ان سقوط النصف بطل بدليل ولان المهر محب باحد اب ملك المعنى حر المثل بالقدر
 المكمل والطلاق لا يثبت ان الملك لم يكن الا انه سقط بالنس واما النص فبطل انه مسووح بالنس الذي في سور
 الثوره وهو قوله عز وجل وان ظلمتوهن الا به او حمل الامر بالبيع على الذب والاستصحاب او يحمل على الطلاق
 في بكاح لا سمي فيه عملا بالادلة وقوله الطلاق فسح الكاح مجموع بل هو صرف في الملك لا قطع والا طلاق
 فقطهر أثر في المستقبل كالا عاق ربه بن المعهود عليه ما عا الى المرا لان المعهود عليه هو ملك المعنى وان لا يعود الى
 المرا بل بطل ملك الزوج عن المعنى بالطلاق وبطل في المستقبل الا ان يعود او حال ان الطلاق قبل الدخول سمي
 الفسخ لما قالوا وبطل الا طلاقا فاعلم وبطل الفسخ مضي سقوط كل النكاح كباي الا فانه قبل النكاح ربه الا طلاق
 سمي ان لا يسقط سى من المثل كباي الاعاق قبل النكاح فينصف بوفر الحكم على السهين عملا بهما مدر
 الامكان الدليل على صحة هذا الظن بن ما ظهر من القول عن اصحابنا من روي عن امرأ على خمس من الابل السائمة
 وسامها الى المرا حال عليها الخول ثم طلبها قبل الدخول بها انه سقط عنها نصف الزكاه ولو سقط المسمى كله ثم رجع
 بصفه نسبت آخر لسقط كل الزكاه ولان القول بسقوط كل المهر ثم رجع بصفه عز مقد والسرع لا رد مالا فائدة
 فيه ربه عز وجل اعلم ولو سوط مع المسمى الذي هو مال بالنس حال بان رجعها على الف رجع وعلى ان يطلق امرأه
 الاخرى او على ان لا يزوجها من بعدها ثم طلبها قبل الدخول بها قبلها نصف المسمى وسقط السرط لان هذا شرط
 ادا لم يبع الوفا به محب عام مبرر المثل ومهر المثل لا يثبت بالطلاق قبل الدخول فسقط اعشار فلم يبق الا المسمى
 فينصف وكذلك ان شرط مع المسمى سباحه ولا كما اذا رجعها على الف رجع وكذا ما او على الف درهم وان
 مسمى الباهة ثم طلبها قبل الدخول بها قبلها نصف المسمى لا به ادا لم يبع الكراهه والهدية محب ما مبرر المثل
 رجع المثل لا مدخل له في الطلاق قبل الدخول فسقط اعشار هذا السرط وكذلك لو رجعها على الف او على الف
 حتى رجع مبرر المثل في قول اعحصته وفي قوله الا قبل ثم طلبها قبل الدخول بها قبلها نصف الا الف الاحصاء

اما عند اني حسنه وزني اواحد فهو امر ابل انه لا يسي في الطلاق فلي التحول راعا عنه فما ولا راجع
هو الاقل في نصف كدني لو رجعت الى امها يكن لها امر ابل ان كان كسب له ا حتى في السر والنجس
عدا في حسنه فليتها قبل الدخول فلي نصف الاقل ا طوا وعد هما له طان حار او بهما رجه فلي نصف
ما للزوج قبل الدخول ولو رجعت الى اقل من عمر ثم طلقها قبل الدخول فلي نصف ما سمي عام محمد بن ابراهيم
لان حسنه ما درل المر سمه للمر عدا فكا به رجعت الى ذلك الى رثام عمر راعا ان كان في مفسده
كان در امواد مفسه ا رجه مفسه ا ركان مكللا ارمو ناني ادمه مفسه وهو في مفسه فليتها قبل الدخول
المسوخ وليس عليها رجه ما في نصف لان عن النصوص مكن راجعا العدا لا يكر واحدا النسخ واما على اصل
رجه در امواد واند ما يسمي العدا فليتها نصف عن النصوص ان كان في مفسه او كان عدا او سفا او
بواو سفا فليتها قبل الدخول فليتها قبل الدخول لان العدا لا يكر ولا الاصل فليتها قبل الدخول
لا يكر ان يمد له انا وحسب الوسيطه في ادمه رجه فليتها قبل الدخول فليتها قبل الدخول
نصف العدا اقل من ايجاب المثل او السه فوجب عليها رجه عن النصوص كالمعصيه ولا يكر
او رجه في الطلاق لما ذكره هذا اذا كان المهر في مفسه او في مفسه حتى رد الطلاق قبل التحول وماذا كان
عسانا كان مفسا راجعا الى الله ما يحل اسمع كالمهر ا حار به وسائر الاعان فلا حلو اما ان كان في مفسه او في مفسه
واما ان راد ا رفس فان كان في مفسه او في مفسه حتى رد الطلاق قبل التحول فليتها قبل الدخول فليتها قبل الدخول
سبي الطلاق راجعا الى الله ما يحل اسمع كالمهر ا حار به وسائر الاعان فلا حلو اما ان كان في مفسه او في مفسه
اعانه في سبيها لا حلال راجعا الى الله ما يحل اسمع كالمهر ا حار به وسائر الاعان فلا حلو اما ان كان في مفسه او في مفسه
النصف حتى يفسخ الحاكم ا رسامه المراء و كرك في الزنا ان ورد عليه النسخ من الزنا راجعا الى الله ما يحل اسمع
فسخ هذا جواب ظاهر الزنا راجعا الى الله ما يحل اسمع كالمهر ا حار به وسائر الاعان فلا حلو اما ان كان في مفسه او في مفسه
حتى لو كان المهر افسه فاعناه في النسخ والنسخ راجعا الى الله ما يحل اسمع كالمهر ا حار به وسائر الاعان فلا حلو اما ان كان في مفسه او في مفسه
لا يجوز اعتاقه الى النسخ ويجوز اساق الى روح سبيها (وجه) قول ابي رافع ان المهر هو النسخ
و در حله فموجب الزنا راجعا الى الله ما يحل اسمع كالمهر ا حار به وسائر الاعان فلا حلو اما ان كان في مفسه او في مفسه
العدوان افسخ بالطلاق فعدى النسخ بالتسلط الحاصل بالمعد وانه من اسباب الملك عدا فكا سب الملك
فان فكا الملك فاعا فلا درل الا بالنسخ من الفاسي لانه فسخ سب الملك او تسلطها لان سبها فسخ
لنسخ حسنه او نسخ الزنا راجعا الى الله ما يحل اسمع كالمهر ا حار به وسائر الاعان فلا حلو اما ان كان في مفسه او في مفسه
سب من فسخ عدا النسخ افسخ راجعا الى الله ما يحل اسمع كالمهر ا حار به وسائر الاعان فلا حلو اما ان كان في مفسه او في مفسه
الخار به في مفسه النسخ افسخ راجعا الى الله ما يحل اسمع كالمهر ا حار به وسائر الاعان فلا حلو اما ان كان في مفسه او في مفسه
كدها اولان الله يدل ملك العدا ملكا مطلقا فلا نسخ الملك فسخ احد العدا من كسبي باب النسخ خلاف
ما قبل النسخ لان النسخ ليس مطلقا ملكا مطلقا اما كان المهر في مفسه او في مفسه فليتها قبل الدخول
لا حلو اما ان كان في مفسه او في مفسه فليتها قبل الدخول فليتها قبل الدخول لان العدا لا يكر ولا الاصل فليتها قبل الدخول
الدخول فليتها قبل الدخول فليتها قبل الدخول لان العدا لا يكر ولا الاصل فليتها قبل الدخول
الزنا افسخ (وجه) راجعا الى الله ما يحل اسمع كالمهر ا حار به وسائر الاعان فلا حلو اما ان كان في مفسه او في مفسه
نصف ما فسخ راجعا الى الله ما يحل اسمع كالمهر ا حار به وسائر الاعان فلا حلو اما ان كان في مفسه او في مفسه
اصل افسخا كما في افسخ باب النسخ ومحل كل العدا رد على الاصل راجعا الى الله ما يحل اسمع كالمهر ا حار به وسائر الاعان فلا حلو اما ان كان في مفسه او في مفسه
الدخول كالاصل راجعا الى الله ما يحل اسمع كالمهر ا حار به وسائر الاعان فلا حلو اما ان كان في مفسه او في مفسه

اسلاوقل المحول بطله كهم المثل راما قوله الر مستحق اصل العبد فبأنه سعى ليه لا يتحقق بطل العبد
 لانها رخصت بحر عن العبد حسمه واخلق الناحر عن العبد لحد خلاف الحسمه ولا يتصور له الاخذ حه
 والخاصه الى ذلك في باب البيع لكونه سدمعانه رما له المال بصلع اخذه الى الر ' مدهم للحران رلس
 اسكح سدمعانه راما لتبادل فذل لا حدره عن الحران فلا ضرور الى سبر الحسمه واما الس واما
 منه امر من العبد لانه هو اسعار فسرف الطلق انه واذل سلطه قوله تعالى ولا جناح مثله واصل من
 ان الر ' ليس سدمعانه وان كان في المهر فليس لاحلوا اما ان يكون في بدار روح واما ان يكون في بدار
 فان كان في بدار روح والر ' لاحلوا اما ان كان مسله فلاحل واما ان كان مقصده عنه والمسله لاحول من
 يكون مولد من الاصل كالسمن والكرواحل السر السمع والسنق كخلا عياض العبد واما الحر من
 والسمير السحرا البر والارض اما رعب ارعير مولد منه كالنوب اصنع والارض اما في مهابا وكذا
 المتصلة لاحلوا اما ان كان مولد من الاصل كالولد واربر والسوق احروا السر اا ار بل راما احد
 والر رعا احد او كان في حكم المولود منه كالارض والسر واما ان كان مولد منه ولا في حكم المولود كالمه
 وكنك واما ان كان مولد من الاصل او في حكم المولود فهي مهر سوا كان مسله فلاحل او مسقط
 عنه حتى لو طلق اصل الدحول بها سبب الاصل والر ' جمعنا لا اجماع لان الر ' تابعه للاصل لكونها ماء
 الاصل والارض بذل حر هو مهر فليسوم مهابه والعبر بذل مهابه في حكم الحر فكان حرة المولود من المهر فاد احدث
 هل اتى رخصت سبه بالعبد فكان وجودها عند السمن كوجودها عند العبد فكان حلال للسر ران
 كان غير مولد من الاصل فان كان مقصده فلاحل واما مع السبب وعليها سبب فمعه الاصل
 لان هذا الر ' مدهم ليس بمهر لا مضمو اولاسا لانها لم مولد من المهر فلا يكون مهر اولا تنصف ولا يمكن
 تنصف الاصل بدون نصف الر ' فاسمع النصف فحب عليها نصف فمعه الاصل يوم الر ' لانها
 مال ادهم رخصت فاقصه للاصل فتمر فمعه يوم حكا القصر ران كان مسله عن الاصل فالر ' ليس
 مهر واما كمال المراهي فون ان حسمه لا تنصف وسبب الاصل وعداى وسبب رخصت في مهر فتنصف
 مع الاصل (ورخصه) فوله ان هذا الر ' ملك الاصل فكان ماله للاصل فتنصف مع الاصل
 كالر ' مدهم المسله والمتصله المولود من الاصل كالسمن واولد لا في حسمه ان هذا الر ' ليس بمهر
 لا مضمو ولا سعا امام مضمو فظاهر لان العبد ما ورر عليها مضمودا وكذا هي عزمه سبو ملك الحار به لانه
 لا مقصد ملك الحار الله لها واما متا فلاحلها ليس بتولد من الاصل فذل انها ليس بمهر لا مقصدا ولا سعا
 واما في مال المراهي فاسبب سار اموالها بخلاف الر ' المساه المولود والمتصله المولود لانها مع المهر فكان
 حرام من آخراته فتنصف كما تنصف الاصل ولو آخر الروح المهر مصادق المراهي فالآخر له لان المصانع ليس
 اموال مضمومه فاقصدها واما ما احدث حكم الماله والنوم بالعبد والعقد صدر من الروح فكان الآخر له
 كالمصدا ا آخر المضمون وسبق في الآخر لانها مال حصل بسبب عطف وهو السرف من ملك المهر
 انه يمكن فمعه الحب فكان سبيله الصدق به هذا لان المهر في بدار الروح حسمه الر ' واما اكل في يد
 المراهي ان قبل القرفه فان كان الر ' مضمو مولد من الاصل فاسمع النصف في قول ان حسمه وأي يوسف
 والروح عليها سبب الفقه يوم سلمه اليها وقال خذنا مع رخصت الاصل مع الر ' واجتبه قوله تعالى ران
 طلمسوه من قبل ان سوهي وقد رخص لهم فمعه نصف ما رخصم حل مستحبه ومعالى في الطلاق وسل
 الدحول في نكاح مدهم من سبب التروص فمن جعل مدهم سبب فمعه التروص فمدهم خالف النصف وارجح
 نصف اصل المهر من ولا يمكن مسقه الا سبب الر ' فحب نصف الر ' ضرور ولان هذا الر '

تأمله للزحل من كل وجه لاها فاقه والاصل مبر فكد الرأ خلاف الرأ المفضل المولد من الاصل
لاها نسب تأمله فقبه لان الولد لا اتصال صار اصله نسب فلم يكن مبر او بخلاف الرأ ناد المفضل في الهبة انها
سبع من الرجوع والاسير اذ لان حق الرجوع في الهبة ليس باسم سبع لكن به حمل الاحكام والركن الحان
الرأ حالة العدم قدر ايراد اسحق عليها فمع الرجوع وجه فوطها ان هذا الرأ ناد لم يكن موجود عند العدم ولا
عدم الهبة العدم وهو القصد فلا يكون لها حكم المهر فلم يكن مسح العدم من التلاقي قبل الدخول لان اسحق اشار
على ما ورد عليه العدم والعدم لم يرد عليه اصلا فلا يرد عليه المسح كالمفضل المتولد من الاصل ولا يولد من
العدم فاما ان يرد نصف الاصل مع نصف الرأ ناد او بدون الرأ لا يستل الى الثاني لانه لا يسور رد الاصل بد
رد الرأ ناد المسئلة ولا يستل الى الاول لانه يودي الى ان الاصل اذا لم يكن محلا للمسح لعدم رد العدم عليها كان
احدا للرأ ناد منها احد مال لا عوض عن عدا معاوضة وهذا سبب الرأ ناد محب نصف منه المروص لا نسب
المقروص لان المروص صار ميراثا لهالك واماله الكرم فلاحقه فيها لان مثلي المقروص سرف الى
المروص المعارف وهو الاصل دون السلع والاصل لا يحمل الرأ ناد والسببان وعلى هذا الاختلاف الرأ
المفضل في السع ا ا احلنا انها مع الحالف عدا في حقه وان يوسف وعبد محمد لا مع ولو هلك هذا الرأ
في يد الروح ثم طلبها فلها نصف الاصل لان المانع من النسب عدا ربع وان كاتب مفضله عزموله من
الاصل فاما مع التمسك وعليها نصيب منه الاصل لما فيها عدا وان كاتب الرأ ناده مفضله مولد من
الاصل فاما مع النصف في قول احتجاجا بالبلية وعليها رد نسب منه الاصل الى الروح وقال زفر لا مع
ونصف الاصل مع الرأ ناد وان كاتب مفضله عزموله من الاصل فهي لها خاصة والاصل بينهما سببان
بالاجماع (وجه) قول زفر ان الرأ ناده تأمله للاصل لاها مولد منه فبني مع الاصل كالرأ ناده الخادم قبل القصد
(ولما) ان هذا الرأ ناد لم يكن عند العدم ولا عند القصد فلم يكن مبر او القصد اعاد على ماله حكم المهر فلا ينعيب
وسى على ملك المراه كما كاتب قبل الطلاق ولا يمكن نصف الاصل بدون الرأ ناد وهو رد نصف الحار به بدون
الولد لاها لا يبر لها فصل اصل مسح العدم مما لم يكن لها ذلك والاصل ان لا يستل من عر بدل وذلك وصف الرأ
وانه حرام فاذا عذر بنصف المروص لمكان الرأ يحمل المروص كالحالك لانه حتى كونه معجور السلم الى
الروح ميراثا لهالك فبني نصف التمسك ليرد على الرأ ناده عرو حبل اعلم وكذلك لو اردت او قلت ان زوجها
قبل الدخول بها بعد ما حدث الرأ ناد في المراه ذلك كله لها وعليها رد منه الاصل يوم فبني كذا ذكر ابو
يوسف في الاصل وهو قول محمد وروى عن ابي يوسف انها رد الاصل والرأ ناد فري من الرأ ناد والتبديل و
الطارق قال في الطلاق يرد نصف منه الاصل وفي الرد والتصل رد الاصل والرأ ناد جميعا (وجه) الفرق ان
الرد والتصل مسح العدم من الاصل رجعا لانه كان لم يكن قصار كمن باع عبدا بخار به ورفض الحار به ولم يبيع العبد
حي ولدت ثم مات العبد قبل ان يدفعه انه باع الحار به وردها لا يساح العدم من الاصل موب العدم في ذماته
كذا هذا خلاف الطلاق فانه اطلاق وحل العدم وليس مسح العدم وظل او رجع من حل الطلاق لامي
الاصل (وجه) ظاهر الرواية ان المعود عليه في الفصل جميعا اسي الطلاق والردة مودس الى المراه كما كان الا ان
الطلاق قبل الدخول طلاق من رجعه فوجب من وجهه فوجب عود نصف الدل عملا بالسهم والرد والتصل كل
واحد منهما مسح من كل رجعه فوجب عود الكل الى الروح هذا كله احدث الرأ ناد قبل الطلاق فاما اذا حدث
بعد الطلاق فان طلبها ثم حدث الرأ ناد فلا يحملوا ان حدث بعد الفضا بالنصف للروح واما ان حدث قبل
الفضا وكل ذلك قبل الفضا او بعد فان حدث قبل الفضا فالاصل والرأ ناد بينهما نصيبان سواء وحدانتهما
لم يوجد لانه كما وحده الطلاق عاد نصف المهر الى الروح بنفس الطلاق وصار بينهما نصيبان فالرأ ناد حدث على

ملككم كما تكون منها وان حدث بعد التمس من كاتب بعد اعطاء القسب الروح فكذلك الخواب لا يملكها
فهي به بعد اذ ينفخ الروح الى الروح فخطب الروح الى الملك فكذلك منها وان كان قبل القضا بالقسب
الروح والمهر في هذا كالتنصيص بعد افساد الملك كان لها وقد فتح ملكها في القسب بالطلاق حتى لو كان
المهر بعد افساد بعد الطلاق قبل القضا بالقسب الروح حاراسا فها ولو اعطته الروح لا يندوان في التام في له بعد
ذلك كالتابع اذا اُسق العبد المسع سفا فاسدا انه لا يدعوه وان رد عليه بعد ذلك كذاها هذا الذي كذاها
المهر (واما) حكم القضا عند الوفاة المهر لا يخلو اما ان يكون في هذا الروح اما ان يكون في هذا المهر فان كان
في هذا الروح فلا يخلو من خمسة اوجه اما ان يكون فعل احسن واما ان يكون ما قسمه واما ان يكون فعل الروح
اما ان يكون فعل المهر واما ان يكون فعل المهر اما ان يكون فعل فعل المهر او بعد والقضا
فاحسن او غير فاحسن فان كان القضا فعل احسن وهو فاحسن فعل القضا فالمرأ الخماران ساء احده
العبد بالافس واسبق الخاف بالارس وان ساء ترك واحده من ازرع فيه القضا يوم القضا ثم رجع الروح
على الاحسن فقال القضا هو الارس لما ساء الخماران لان المعهود عليه وهو المهر قد ساء فعل القضا لانه صار
بعضه فيه وبعث المعهود عليه فعل القضا فوجب الخمار كغير المسع قبل القضا فان احارب احدا القضا ساء
الخاف بالارس لان الخاف حسب على ملكها وان احارب احدا القضا ساء الخاف بالارس لانه ملك القضا
اما السمان فامام المهر فكان الارس له وليس لخال احدا القضا فاسا ويصير الروح الارس لانه ملك احارب
احده بعد ارباب الروح من صباه وان كان السمان ما قسمه واما الخماران ساء احده ما قسمه ولاسي لها
غير ذلك وان ساء تركه واحده من يوم القضا لان المهر مضمون على الروح بالقضا والاوصاف لا يضمن
بالقضا لعدم ورود القضا عليها موصوفا فلا يظهر الصمان في حياها واعا يظهر في حق الاصل لورود القضا عليها واعا
بها الخمار تنصير المعهود عليه وهو المهر عما كان عليه وهذا ساء الخمار كالمسح اذا استس في هذا التابع انه سحر
المسري فيه كذا هذا وان كان السمان فعل الروح د كفي ظاهر الرواية ان المهر في الخماران ساء احده ما قسمه
واحد بعد ارس القضا وان ساء احده من يوم القضا كذا كفي ظاهر الرواية وقرى ب هذا
التابع اذا حنى على المسع قبل القضا وروى عن اى حقه ان الروح اذا حنى على المهر في الخماران ساء احده
ما قسمه ولاسي لها غير ذلك وان ساء احده القضا وسوى ساء المسع (ووجه) النسو به ينسما ان المهر
مضمون على الروح بالسكاح لم ينسفر ملكها فيه كالمسح في التابع ثم الحكم في السع هذا كذا في السكاح (ووجه)
القرى في ظاهر الرواية ان الارصاف وهي الاساع ان كانت لا تسمى بالقضا فانها تسمى بالاف لا يملكها تسمى
مقصوده بالاف مقصود مقصوده الا ان المسع لا يمكن حمله مقصودا بالقضا لانه مقصود بزمان آخر وهو ابيض
والحل الواحد لا يكون مقصودا بزمان والمهر غير مقصود على الروح على السكاح بل بالسعة الا ترى انه لو انقبت
المهر لا يظل ملك السكاح ولكن بحقه السعة فكذلك اذا اختلف الخبر وان كان السمان ساء المهر فان حنى المهر
على سعة نفسه رواه في رواية حكم هذا القضا ما هو حكم السمان ما قسمه واما لان حياه الانسان على
سعة قدره والحب بالعدم فكذلك كذا في السمان ما قسمه واما في رايه حكمه حكم حياه الروح لان المهر مضمون
في بالقضا وهو الروح وحياه المضمون في بالقضا كحياه السمان كالمسح المقصود اذا حنى على سعة
في بالقضا وان كان القضا فعل المهر فقد صار ما قسمه بالخمار جعل كل القضا حتم في هذا
كالمسح اذا حنى على المسع في التابع انه ساء فاحاله كذاها هذا اذا كان القضا فاحسا فاما اذا كان ساء
ولا حارها كما ان كان هذا القضا يوم القضا ان كان فعل المهر فان كان فعل الروح هذا اذا حدى القضا
المهر فلاسي لها وان كان فعل الاحسن بعه نصف القضا وكذا ان كان فعل الروح هذا اذا حدى القضا

في روح وما احدث في ذلك هذا اعدا لخدمته الا ان ابي حنيفة في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وحسن قبل اعلان الارض في يوم السبت فله سبب اسمه يوم السبت ولا سبيل على النبي صلى الله عليه وسلم
 الارض في اوله فسمع اسقف كوند ان كتاب حبه الاحي عليه سبب افعالي في وجهه حسب العرفه
 ما خارق الارض ان سا احده من المزا واحده اسم يوم السبت ان سا ما تابع احادي را حديمه فتمه لار
 احن امح رو النبي انه استمر اظلال يوقف على هذا سبب اوابر احني فسار في هذا كالموضوع بيع
 وسد فصار مفسوما لبارك في ان حبه فعل اوح حثامه كجانه الاحي لا محني على ملكه ولا فله في
 فسار كلاحني الحكم في الاحي موصفا ان حبه ما فتماره قبل التلاق ولروح باعنا ان سا حبه
 فصار ولا في سبب لك راسا احده سبب اسمه في بعض لرحبه فصار سبب احبه معا عدا لاسا و
 حبه سبب في ذلك فله سبب في ان حبه فصار سبب احبه معا عدا لاسا و
 وان كان ذلك مضافا لروح ان حبه سبب الارض في كرامه سبب التلاق في سبب احبه كالموضوع
 حكم سبب وسد لاسا لهما وحق العرفه في السبب مستوفيا في سبب احبه معا عدا لاسا و
 مفسوم وكذلك ان حبه سبب الارض في كرامه سبب التلاق في سبب احبه معا عدا لاسا و
 نصف فصار عدا لاسا لهما في روح لروح ان حبه سبب الارض (وحده) فونه ان المير مفسوم عليها
 ما تابع الارض في ذلك فله سبب في ان حبه سبب الارض في كرامه سبب التلاق في سبب احبه معا عدا لاسا و
 فلهما هذا انمي (ولما) ان المزا حبه على ملك سبب احبه معا عدا لاسا و
 حله ما احبه سبب الارض على ابيه المفسوم لان الروح حبه على ملك سبب احبه معا عدا لاسا و
 مفسوم عليه في حبه لاسا لهما في روح لروح ان حبه سبب الارض في كرامه سبب التلاق في سبب احبه معا عدا لاسا و
 السبب سببه وان كان ذلك مضافا لروح ان حبه سبب الارض في كرامه سبب التلاق في سبب احبه معا عدا لاسا و
 حبه سبب المير في روح لروح ان حبه سبب الارض في كرامه سبب التلاق في سبب احبه معا عدا لاسا و
 لان حبه لاسا لهما في روح لروح ان حبه سبب الارض في كرامه سبب التلاق في سبب احبه معا عدا لاسا و
 فم يكن مفسوم سبب لاسا لهما في روح لروح ان حبه سبب الارض في كرامه سبب التلاق في سبب احبه معا عدا لاسا و
 او فعل الروح لا سبب لان الارض مع السبب ان كان ما فصار به افعالي ار سبب لاسا لهما في روح لروح ان حبه سبب الارض في كرامه سبب التلاق في سبب احبه معا عدا لاسا و
 راجح انه واحد على الموق (راما) ليعني في روم سبب سبب المير معي الكل صور هو كل في الروح حبه
 فصار سبب الكلا في مواضع ان التلاق الذي حبه فصار سبب المير معي الكل صور هو كل في الروح حبه
 من سبب المير فصار لاسا لهما في روح لروح ان حبه سبب الارض في كرامه سبب التلاق في سبب احبه معا عدا لاسا و
 فله ولا فصار سبب لاسا لهما في روح لروح ان حبه سبب الارض في كرامه سبب التلاق في سبب احبه معا عدا لاسا و
 ما لاسا لهما في روح لروح ان حبه سبب الارض في كرامه سبب التلاق في سبب احبه معا عدا لاسا و
 على السبب راجح لاسا لهما في روح لروح ان حبه سبب الارض في كرامه سبب التلاق في سبب احبه معا عدا لاسا و
 ظلم لاسا لهما في روح لروح ان حبه سبب الارض في كرامه سبب التلاق في سبب احبه معا عدا لاسا و
 وحل او حصر لاسا لهما في روح لروح ان حبه سبب الارض في كرامه سبب التلاق في سبب احبه معا عدا لاسا و
 لاسا لهما في روح لروح ان حبه سبب الارض في كرامه سبب التلاق في سبب احبه معا عدا لاسا و
 وقد يكون او حصر لاسا لهما في روح لروح ان حبه سبب الارض في كرامه سبب التلاق في سبب احبه معا عدا لاسا و
 فم سبب لاسا لهما في روح لروح ان حبه سبب الارض في كرامه سبب التلاق في سبب احبه معا عدا لاسا و
 حبه سبب لاسا لهما في روح لروح ان حبه سبب الارض في كرامه سبب التلاق في سبب احبه معا عدا لاسا و

بقرينة لان المدبوب اليه ايضا لا يختلف فيه المسمى والمحس وعمرهما ثم حول الالحاح على المحس والمسمى لاسي
 الالحاح على عمرهما الا ترى انه مسحناه وباعلى احتران القرآن هدى للمفسر ثم ينف ان يكون هدى للناس كلهم
 كدهاد والدليل على ان المعنى ههنا راحته انما يدل الواجب وهو نصف مهر المثل وذل الواجب واجباله
 هو مقام الواجب ويحكى حكايته الا ترى ان السهم لما كان بدلا عن الوصو والوصوء واجب كان السهم واجبا
 والدليل على ان المعنى محب بدلا عن نصف المهر ان بدل المسمى ما حبس الاصل عند عدمه كالسهم مع الوصو
 عند ذلك والمعنى بالسبب الذي يحسبه مهر المثل وهو الكاح لا الطلاق لان الطلاق مسقط للتحقق لا موجب لهالك
 عند الطلاق يستعطف نصف مهر المثل فحبب المعنى بدلا عن نصفه وهذا طريق حمد فان الزهر مهر المثل يكون رهما
 بالمعنى عند حيا اهلك تلك المعنى واما ان يوسف فانه لا يحمله رهماها حتى اهلك الزهر تلك تعريسي والمعنى فانه
 عليه ولا يكون وجوبها بطريق الدليل عند بل وحبها اسدا طواهر الصوص الى ذكرها ووجوبها بدلا عن الصبح
 بالاسد لان نصف المسمى كاح فيه سميته والباقي ان يكون قبل الدخول في كاح لم يسم فيه المهر وانما فرض
 بعد رها فاول اني حسبه وحمد وهو قول اني يوسف الاحمر وكان حول والواجب نصف المقرص كما اذا كان
 المهر مقر وصافي العقد وهو قول مالك السافعي واحتجوا بقوله عز وجل وان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن وقد
 فرضتم لهن في نكحتهن نصف ما فرضتم لهن في نكحتهن ما لم يمسوهن في النكاح فلو كان الدخول مطلقا في عرف فصل
 من ما اكان الترض في العقد او بعد رلا ان اقترض بعد العقد كاقترض في العقد المقرص في العقد نصف فكذا
 المقرص بعده وهما قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان يمسوهن فالحكم عليهن
 من عند ربهن فهو ما فرضتم لهن في نكحتهن في المطلق قبل الدخول عامما حصصه من المظنة قبل الدخول في كاح
 فيه سميته عند وجوده فحبب المظنة قبل الدخول في كاح لا سميته عند وجوده على اصل العموم وقوله تعالى
 لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم يمسوهن او فرضوا لهن في نكحتهن ما لم يمسوهن في نكحتهن ما لم يمسوهن في نكحتهن
 فيما نكحتم وهو مصرف الى الترض في العقد لان الخطاب بصرف الى المتعارف والمتعارف هو المقرص في العقد
 لا ما حارجه وبه ان اقترض المذكور في قوله تعالى ان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن وقد فرضتم لهن في نكحتهن
 مصرف الى المقرص في العقد لانه هو المتعارف وبه يقول ان المقرص في العقد نصف الطلاق قبل الدخول ولان
 مهر المثل هو وجب نفس العقد كما فيما نكحتم فكان الترض بعده قدرا لما وجب العقد وهو مهر المثل ومهر المثل
 يسقط بالطلاق قبل الدخول وبحبب المعنى فكذا ما فرضوا لهن في نكحتهن ما لم يمسوهن في نكحتهن ما لم يمسوهن في نكحتهن
 بالان لا رالمان راحته راحته فكل مرة حاجب من قبل الزوج قبل الدخول في كاح لا سميته فيه موجب المعنى
 لانها توجب نصف المسمى في كاح فيه سميته والمعنى عوض عنه كرد الزوج واما الاسلام وكل مرة حاجب من
 قبل المرأة فلا سميته لانه لا حاجب بالمهر اصلا فلا يحبب بالمعنى والمحرم اذا احارب ههنا قبل الدخول في كاح
 لا سميته فيه فلما المعنى لان الترض ما من قبل الزوج لان الترض مضافه الى الامة المتأخرة وهي قبل الزوج (واما)
 الذي سحب فيه للمعنى في الطلاق بعد الدخول والطلاق قبل الدخول في كاح فيه سميته وهذا عذرا وقال
 السافعي المعنى في الطلاق بعد الدخول راحته واجح قوله تعالى وللمطلقات مباح المعروف حان على المفسر جعل
 سبحانه وباعلى للمطلقات ما عايناهم الملك عامما الا انه حصصه من المظنة قبل الدخول في كاح فيه سميته فحبب
 المظنة قبل الدخول في كاح لا سميته فيه والمظنة بعد الدخول على ظاهر العموم ولما ذكرنا ان المعنى وجب
 بالكاح بدلا عن الصبح اما بدلا عن نصف المهر او اسدا فاذا استحب المسمى او مهر المثل بعد الدخول فلو وجب
 المعنى لادى الى ان يكون للملك واحد بدلا عن الجميع من الدليل الاصل في حاله واحده وهذا مع ولان المظنة قبل
 الدخول في كاح فيه سميته لا يحببها المعنى بالاجماع المظنة بعد الدخول اول لان الاولى تسحق بعض المهر

رالبه سحى الكل فاستحق بعض الملم لما مع عن استحق اسمه وسحى الكل اولى واما الا كنه الكرمه
 فحمل ذكر المناع بها على السب والاستحقاب ونحن به سؤل انه سب الروح الى ذلك كما سب الى اداء الملم على
 السكالى سر المدحول باو يحمل على السبه والكسو في حال قيام العده ولان كل ذلك مناع اذ المناع اسم لما يتبع به
 عملا لا بد لبل كلها سدر الا مكان وكل فرفه حاب من قبل الروح هذا الدحول سحى فم المناع الا ان ريد ان ي
 الاسلام لان الاستحقاب طلب الفصل والكافول من اهل الفصل (واما) سحر المناع الواحه فمدق ان افعالها
 اياها بلانه اتواب درع وحمار وملحته وهكدارون عن الحسن وسعدن المنسب وعطا والسعي وعن عبد الله بن
 عباس رضي الله عنهما انه قال ارفع المناع الخادم مدين ذلك الكسو ثم دون ذلك السبه وقال السافعي لا يوزن درهما
 له ماروي عن ابي حنبله قال قلت لابي عمر رضي الله عنهما احترق عن المناع واحرق عن قدرها فان موسى قداني
 اكس كذا اكس كذا اكس كذا قال حسب ذلك فوحده قدر لرس درهما قدر اياها بقدر سلايس درهما
 (ولنا) قوله تعالى في آيه المناع ما بالمرور فحقا على المحسن والمناع اسم للمرور وفي العرف ولان لا تحاب
 الا اتواب نظرا في اصول السرع وهو الكسو الى محب لها حال قيام السكاح والعد واذى ما سكتى به الزره
 وسره عند الخروح بلانه اتواب ولا طر لا تحاب الثلاثين فكان احاب ماله نظر اولى وقول عدائه
 ان عمر دلنا لانه امر بالكسو لا بدراهم بقدر الا انه اسق ان فمه الكسو لمع بل من درهما
 وهذا لا يدل على ان الصدر فيها بالبلاب ولو اعطاها فمه الا اتواب دراهم اودانه بحر على السؤل لان
 الا اتواب ما وحب لمعها بل من حب اياها مال كالما في خمس من الابل في باب الزككا واما ما ان
 من سحر المناع خاله فمد احلف العالم فمه قال معصم قدر المناع سحر حال الرجل في سار واعشار وهو
 قول ابي يوسف وقال معصم سحر محال المرأ في سارها واعشارها وقال معصم سحر محالها جميعا وقال معصم
 المناع الواحه سحر حالها والمستحبه سحر محال (وجه) قول من اعبر حال الرجل قوله تعالى وسعوه على الموسع قدر
 وعلى المسرف قدر حمل المناع على سحر حال الرجل في سار واعشار (وجه) قول من قال باسار حالها ان المناع يدل
 سميها فمع حالها وهذا اصا وجه من سؤل المناع الواحه سحر حالها وقوله المناع المستحبه سحر محال لا معنى له لان
 التدبر في الواحب لان المسحبه (وجه) من اعبر حالها ان الله تعالى اسرى في المناع سدس احد هما حال الرجل في
 سار واعشار هو له عر وحمل على الموسع قدر وعلى المسرف قدر والى ان يكون مع ذلك بالمعروف قوله تعالى
 بالمعروف فلو اعبر باسار حال الرجل دون حالها عسى ان لا يكون بالمعروف لانه معصى انه لو روج رجن امرأ
 احداهما سحر والاخرى مولا دنيه ثم ظلمها قبل الدحول لهما ولم يسم لهما ان سواي المناع باسار حال الرجل
 وهذا مكرى عاداب الناس لا معروف فيكون خلاف النص ثم المناع الواحه لا راد على نصف مهر المثل بل هو بانه
 المناع لا مريد عليه لان الحق عند النسمه آكد وان سبه عدم النسمه لان الله تعالى اوجب المناع على قدر
 احبال ملك الروح هو له عر وحمل على الموسع قدر وعلى المسرف قدر فوجب نصف المسمى مطلقا احملة وسع
 الروح ملكه اولا وكذا في وجوب كمال مهر النسل وسقوطه ووجوب المناع في تكاح لا سميته وعدم احدا
 الروح من احلاف بن العلبا ولا خلاف في وجوب كمال المسمى من ذلك في تكاح فمه سميته دل ان الحق اوكد
 وان سبه عدم النسمه ثم لا رادها له على نصف المسمى فلان لا رادها على نصف مهر المثل اولى ولان المناع يدل
 عن نصف مهر المثل لا راد النسل على الاصل ولا سمن من خمسة دراهم لا ساعك على طر بن النوص واقف
 عوض سب في السكاح نصف السر والله اعلم

(فصل في) واما حكم اختلاف الروح في المهر حمله الكلام فمه أن الاختلاف في المهر اما ان يكون في حال حا
 الروح واما ان يكون مدموم احدهما من الحى مهمما ووربه المنسب اما ان يكون مدمومهما من ورههما فان كان

في حال حيا الروحاني فان كان قبل الطلاق واما ان كان بعد من كان قبل الطلاق من كان الاختلاف في اصل
 اسمه حسب مبرامل لان الواجب الاصل في باب السكاح هو مهر المثل لانه فيه الصبح فيه التي منه من كل
 وجه فكان هو العدل واما التسمية فقد ولهم المثل فادام من التسمية لوفوع الاحلاف فيها ربح المنصير الى
 الموجب الاصل وان كان الاختلاف في قدر المسمى او حصة او بونه ارضه ولهم لاخلوا ما ان يكون ما واما ان
 يكون سافا ان كان سافا ما ان يكون من الايمان للظلمة وهي الدراهم والديار واما ان كان من المكسرات والمور وباب
 والمدرعات الموصوفة في التسمية فان كان من الايمان للظلمة فاحلته في مائة فان الروح روح وحل على الف رهم
 وثلث المراه مخرجي على النفس اوقال الروح مخرج على مائة دينار واثلاث المراه على مائة دينار واذا ريدا من
 الروح فان بكل اعظام النفس وان حلت على المراه فان مكسب احبب القوا وان حلت عنكم لها مهر المثل ان كان
 مهر مبرامل ما قال او كبر ما قال وان كان مهر مبرامل ما قال او اقل فلما قال وان كان مهر مبرامل اقل
 ما قال او كبر ما قال فلما مهر مبرامل وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا ضمان وان قول الروح في
 هذا كله الا ان ما في مسكر حردا والحاصل ان ايا حنيفة ومحمد ان مكسب مهر المثل ومهران الامر انه رابو يوسف
 لا حكمة بل عمل القول قول الروح مع عيه الا ان ما في مسكر وهذا حلت في مسكر المسكر قبل هو ان يدعي
 انه روحا على اقل من عمر درهم وهذا التفسير روي عن ابي يوسف رحمه الله لان هذا القدر مسكر سريانا
 لا مبرق السرع اقل من عمر وهو ان يدعي انه روحا على ما لا روح مبرامله عاد وهذا حكى عن ابي الحسن
 لان ذلك مسكر عرفا وهو الصحيح من التسمية لهما احلته مقدار المهر المسمى وذلك اخا في مبرامل اصل
 المهر المسمى وما درن الصبر لم يعرف مهر ابي السرع بالاحلاف من احماء ودرن عن ابي يوسف في المسامحة
 الاحلتي مقدار ما من والتمه هالكه ان القول قول المسرى ما لم يات من مسكر وجهه قول ابي يوسف ان
 القول قول المسكر في السرع والمسكر هو الروح لان المراه يدعي عليه ما مهر وهو مسكر ذلك فكان القول قوله مع
 حيه كافي سائر المواضع والله لعل الله ان المعاد من في باب الاحار اذا احلته مقدار المسمى لا حكم احرام المثل بل
 كون القول قول المسكر مع عيه لما قلنا كذا هذا ولهما ان القول في السرع والعمل قول من سبده الظاهر والظاهر
 سبده بل يوافي قوله مهر المثل لان الناس في العا ان الحار به مدرن المسمى مهر المثل وبقونه عليه لا رضا الروح
 ما ربا عليه والمراه واولاها لا رصون بالمصان عه فكما التسمية مدرن المهر المثل وما عليه فكان الظاهر
 ساهدا من سبده مهر المثل فحكم مهر المثل فان كان البس فلها ذلك لان الظاهر ساهدا وان كانا كبر من انفس
 لا راد عليه لا يارضى بالمصان وان كان مهر مبرامل فلها الف لان الظاهر ساهدا للروح وان كان اقل من ذلك
 لا يرضى عن الف لان الروح رضى بالزما وان كان مهر مبرامل كبر ما قال واقل ما قال فلما مهر المثل لانه هو
 الواجب الاصل واما التسمية مدرن لما قلنا فلا يبدل عه الا عند سبب التسمية وحقها فان لم يوفوع
 الاحلاف وحب الروح الى النوح الاصل وبحكمه واما ضمان لان كل واحد منهما مدعي من وجه ومكر
 من وجه اما الروح فلان المراه يدعي عليه ما دفع وهو مسكر واما المراه فلان الروح يدعي عليها سائر النفس عند
 سلم الالف البها وهي مسكر فكان كل واحد منهما مدعي من وجه ومكر من وجه فضايمان لولاه صلى الله عليه وسلم
 والتمس على من انكر ويبدأ تمس الروح لانه اسد انكارا او اسقى انكارا من المراه لا به مكر قبل سلم النفس
 وبعده ولا انكارا من المراه بعد سلم النفس وقبل السلم هو اسقى انكارا لان المراه هي المهر اولا ثم سلم
 من اسقط الله ما به المهر البها وهو مسكر فكان هو اسقى انكارا فكما التسمية لا يبدل عه اولي ما قلنا
 احلاف المسامحة ذكر المسكر في التحالف في هذه التفصيل الثلاثة وانما الخصائص التحالف الا في قبل واحد
 وهو ما دام شهد مهر المثل لدعواهما فان كان مهر مبرامل كبر ما قال والروح اقل ما قال المراه وكذا في الجامع الصبر

لما عصف الالف في موطئهم رد كرجدي اذ مع انصمير دل سني ان كور اتول قول المرأ الى مضمونها و قول
 قول الروح في ار ده على فاس قول ارجسته ووجهه المسمي سب ووقوع الاحرف منه واظن ان قيل
 ان قول كجاح لاسمه في وجهه ووجهه المسمي سب ووقوع الاحرف منه واظن ان قيل
 فكذلك اتول قول في ار الصحيح هو الاول لانه لا سبيل الى حكم مبرامل بها لان مبرامل لا سبيل
 اعلان فل ادخلت تدر حكمه فوجه اناب المتع وهو سب الالف مضمونها لا سبيل ذلك فلا معنى
 لتحكم المسمي على افراد الروح وار هو على الاحرف في ار واتن في الحصة وانما احلب الخواب لا احلاب
 وضع اسمها موضع المسمي في كتاب الكجاح في الالف والاس ولا وجهه لتحكم المسمي لروح افرادها عسمة
 وهي رسي مضمونها فذا الروح طاعتها مبراملها فكان لها ذلك ووضعها في اذمع الكبري العسر
 والماء ان دل الروح وروح على سر اهم وقال المرأ روحى على مائه وهم مضمونها عسرون في هذه
 العصور تكور الروح مبراملها عسمة دراهم ولك اقل من مضمونها فكان لها اسمها مبراملها وان كان المبرعنا كجاح
 مسمي المدوا لخاص بها فلها اسمها الا ان رضى ارجح ان يحدف الحار به حارف ما الاحلاب في الالف والالين
 لان صفت الالف هناك تاسه لا يضاف على مسمي الالف فكان النقصا سبها حكما المسمي والمبني في
 بعد الحار به ليس باسمه لا مهمام متع على مسمي احد هما فلم يكن النقصا صفت الحار به الا انما حارهما ا
 لم يوجد سبها اند لان فوجه الروح على المسمي هذا اكان الاحلاب في حار الروح في فان كان في حار
 احد هما معدوم الآخر منه و من وره المسمي فكذلك الخواب ان القول قول المرأ الى مسمي مبراملها ان كان
 حصة وقول ورتبها ان كان مسميها ول قول الروح وورسها الر ما سبها وعداى يوسف القول قول وره
 الروح الا ان ما تواسى مسكر وان كان الاحرف في وره الروح فان احلوا في اصل التسمي وكوفاها س
 اوجهه لا افسى سى حتى تقوم اليه على اصل التسمي وعدما مسمى مبرامل كجاح في حال الحما وحده فوطها ل
 اسمها الممتنع لا حار فمواجب مبرامل المسمى مسمى عدموها كالمسمى وصار كما به روحها ولم سم لها مبرامل
 ما ما رحواف اى حصة هناك انه لا سى سى حتى فوا التسمي على التسمي اما فوطها ان مبرامل بحسب العدد عند
 سم التسمي والخواب عده من وجهي احد هما انه رحب لكه لم سى اذ المبر لا سى معدوم الروح وحده وهذا
 قول اى حصة في المسئلة على الظاهر هو الاسم را لارا هذا هو الماد من الناس فلا سب لها الا التسمي واسى
 ليس لها اى سى لكه تعدر التسمي لانه موضوع المسئلة عند السادم عددا تادم لا تدري ما حالها ومبرامل
 حدر خالها عند التمدد على ان اسام مبراملها سبها عسرها فاداما فالتظاهر موب ساء عده بها فلا مكي
 التمدد (وجه) قول اى حصة في هذا المسئلة مكي ولو احلب الورى قدر المبر والقول قول وره الروح سداى
 حصة وعداى يوسف القول قول وره الروح الا ان ما تواسى مسكر حذا وعداى القول قول وره المرأ
 الى قدر مبراملها كجاح في حال الحما ولو حلب الروح الى امرها سبها حلتها قال المرأ هو حده وقول الروح هو س
 المم وتول قول الروح الا في الطعام الذى هو كل لان الروح هو المقلب فكان اعزى حبه لمكة فكان قول قول الا
 فيما تكده الظاهر وهو اطعام الذى هو كل لانه لا سمع مبر اعاده

فصل في مسمي هذا احلاب الروح في مماغ اليك ولا منه لاحد هما ووجه الكلام فيه ان الاحلاب
 في مماغ اليك اما ان يكون في الروح في حال حماها واما ان يكون في ورسمها عدوه سبها واما ان يكون في حار
 حار احد هما موب الآخر فان كان في حال حماها فاما ان يكون في حال مماغ الكجاح اما ان يكون تعدر واه المبري
 فان كان في حال مماغ الكجاح ما كان مصلح للرجال كالعلماء والفلسو والسلاح وغيرها وتول مسمي الروح لان
 الظاهر ساهله وما مصلح للنساء مثل ابحار والمخجعة والممرل وخوها وتول مسمي قول الروح لان الظاهر ساهله

وما يسلح لها حملا كالدرهم والدنار والعروض والنسب والحبوب وخوها وتقول فيه قول الروح وهذا قول أبي
 حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف القول قول المرأ إلى قدر حماري عليها الكحل والنول قول الروح في الثاني قال رفرقي
 قول المسكلى بينهما صبيان وفي قول آخر وهو قول مالك والسامعي الكحل منهما سندان وفي أبي ليلى القول قول
 الروح في الكحل إلا في ساب بن المرأ وقال الحسن النول قول المرأ في الكحل إلا في ساب بن الرحيل (وجه) قول
 الحسن أن يد المرأ على ما في داخل الثوب أظهر منه في يد الرحيل فكان الظاهر لها سندا إلا في ساب بن الرحيل
 لأن الظاهر بكدها في الثوب بعدد الروح (وجه) قول أبي ليلى أن الروح أحسن النصف مما في الثوب فكان
 الظاهر سندا إلا في ساب بندها من الظاهر بسند هاهنا وبكذب الرحيل (وجه) قول رفرق أن يذكي راحدين
 الروحين إذا كانا حرسا على ما في الثوب فكان الكحل منهما نصفين وهو ما في قوله إلا أنه حسن المسكلى بذلك
 في قول لأن الظاهر بسند لا حدهما في المسكلى (وجه) قول أبي يوسف أن الظاهر بسند للمرأ إلى قدر حماري عليها
 لأن المرأ لا تخلو عن الحمار باده فكان الظاهر سندا لها في ذلك القدر فكان القول في هذا القدر قولها والظاهر سند
 للرحيل في الثاني فكان القول قوله في الثاني (وجه) ولهما أن يد الروح على ما في الثوب أقوى من يد المرأ لأن يده يد
 مسرعة ويدها دحافظه وبالنصف أقوى من يد الخط كاس سارتان في ذاب واحد همارا كها والآخر معلني
 على حمارها أن الزاكب أولى إلا أن فيما يسلح لها غرض هذا الظاهر ما هو أظهر منه فسقط أعمار وإن احتلما مداما عليها
 بلا ما أو بالما فالتول قول الروح لا لها صواب أحسنه الطلاق قال بندها والحبس سائر الأحاب هذا إذا حلف
 الروح أن هل الطلاق أو سنده (فاما) إذا ما نأف حلف ورسمها فالقول قول ورثة الروح في قول أبي حنيفة ومحمد
 وعدان يوسف النول قول ورثة المرأ إلى قدر حماري عليها وقول ورثة الروح في الثاني لأن الوارث هو مقام المورث
 فصواب كان المورثين أحلتا نسبهما وهما أحان وإن مات أحدهما وأحلف الخي وورثة الميت فإن كان الميت هو المرأ
 فالقول قول الروح سند أبي حنيفة ومحمد لا ما لو كانت حلة كان القول قوله وهذا المورث أولى وعدان يوسف النول
 قول ورثتها إلى قدر حماري عليها وإن كان الميت هو الرأ وح فالتول قولها عدان حنيفة في المسكلى وعدان يوسف
 في قدر حماري عليها وعدن محمد التول قول ورثة الروح (وجه) قولهما ظاهر لأن الوارث فهم مقام المورث ولا في حنيفة
 أن المانع كان في يدهما في حاميها لأن الخمر من أهل الملك والد فبعضي أن يكون بينهما نصفين كما قال رفرق لأن يد
 الروح كاتب أقوى فسقط يدها سند الروح فادام أن الروح قد رأت المانع فظهر يدها على المانع ولو ظلتها في
 مريضه بلا أو ما سبب ما أحلف هي ورثة الروح فإن مات بعدها أعضاء العدة فالقول قول ورثة الروح لأن القول
 قول الروح في المسكلى بعد الطلاق فكان القول قول ورثة بعده أيضا وإن مات قبل انسياه العدة فالقول قولها بعد
 أبي حنيفة في المسكلى وعدان يوسف في قدر حماري عليها وعدن محمد القول قول ورثة الروح لأن العدة إذا كانت
 فانه كان السكاح فاما في وجه فصار كما لو مات الروح هل الطلاق وهل المرأ وهذا القول قولها بعد أبي حنيفة
 في المسكلى وعدان يوسف في قدر حماري عليها وعدن محمد القول قول ورثة الروح كذا هاهنا هذا كله إذا كان الروحان
 حرسا أو مملوكين أو مكاتبين فاما إذا كان أحدهما حرا والآخر مملوكا أو مكاتبيا فبعضي أن يكون بينهما نصفين
 وعدنهما أن كان المملوك محتجورا فكذلك وأما إذا كان مملوكا أو مكاتبيا فالجواب فيه وفي إذا كانا حرسا سواء
 (وجه) قولهما أن المكاتب في ملك البدن عملة الحر بل هو حر إذا ولد هذا كان أحسن ككاتبه وكذا المادون المدبون
 فصار كما لو احتلما وهما حران ولا في حنيفة أن كل واحد منهما مملوك أو المادون فلا سل فيه وكذا المكاتب لأنه بعد
 ما بي عليه درهم على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم والعبد اسم للمملوك والمملوك لا يكون من أهل الملك فلا
 يصلح له دليل على الملك فلا يصلح معارضة لداره فبعضي أن يكون للملك من عرق مراض بخلاف الحر ولو كان
 الرأ حرا والمرأ أمه أو مكاتبه أو مدبر أو أم ولد فاعب ما احتلما في مائة النصف ما أحد من الملك قبل المني فهو

لروح لانه حدث في يوم مكي المراه في اهل الملك وما احدهما في الملك عدل في خوابه وفي الخرس
سوا لو كان الروح مسلما والمراه معه خوابه كخواب الروح في المسلمين لان الكفر لا ياتي اهل الملك
خلاف الزكي وكذا لو كل الب ملكا لاجل خوابه لان الله للدلالة الملك هذا كنه اذ لم يقر المراه ان
هذا المتاع اسما في رضى من اقرب ذلك سعد فوطا لهما اقرب الملك لرجحها ثم ادعى الاستال فلا يس
الاستال لا يدل ردهم من المساله

﴿فصل﴾ ومما الكفا في امكاح عالات والخدم الاح والنم رعوها الصفة الصغرى في امكاح الابر
والخدم اختلاف ان حسم مع صاحبه واما النوع فليس شرط حوار السكاح سدا حلالا فالسما في محوور سكاح
المكر عدما وعد لا محوور هدم من مسائل كتاب الاكاذ وكذلك احدهم من سراط حوار السكاح حتى
محور سكاح المارول لان السرع حمل الخدم والمكر في باب السكاح سوا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ياب احد من
خدمه من حيا الطلاق الما في السكاح كذلك العمد عدما حتى محور سكاح الخاطي وهو الذي يسي على لسانه
كلمه السكاح من سرفسد وعقد السامعي سراط والمصحح قولنا لان الباب الحلال ليس الا التقصير انه ليس سراط
لحوار السكاح بدليل سكاح المارول وكذلك الخلق اسى كونه حلالا لا غير محرم او كونه حلالا لا غير حرمه ليس سراط
لحوار السكاح عدما وعقد السامعي سراط حتى محور سكاح المحرم راخرمه عدما لكن لا حل رطو هان حل
الاحرام وسد لا محوور (وجه) قوله ان اجتماع من محوور الاحرام فكذلك السكاح لانه سب اع الى اجتماع
ولهذا حرم الدواعي على المحرم كما حرم عليه انا ع رلنا ما روى عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم روى سمويه رضى الله عنهما وهو حرا واى ما يسدل فعل النبي صلى الله عليه وسلم هو
الحوار ولا يمارى هذا ما روى ردى الاصم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم روى سمويه وهو حلال سرف
واجمعا على انه ما روى الامر واحد فمع التعارض لان الاحد رما بن عباس رضى الله عنهما اولى لو حرم
احدهما انه سب امر امار صار هو الاخر اذ اخل اصل الاحرام ما روى فتحمل رايه ردى النبي الامر على
الاصل وهو الحل بخلافه للثبوت الواسع فكان روى الاحرام مضمنا على حسمه الخال وراوى الحل باسالا امر
على الظاهر فكان رويانه من اسد حسمه الخال اولى وطدار حقا قول الخاف على المكي كذا هدا وانما اى اسد
الله بن عباس رضى الله عنهما انه واه من ردى واله حسمه سدا روى رايه روى حسمه على ما عرف اصول
الله ولان المعاي الى لها حسم السكاح في غير حال الاخر امو حود في حل الاحرام فكان الترق بين الخاف في
الحكم مع وجود المعاي الخاف مع بينهما فافسه وما ذكر من المعاي سطل سكاح الخاف رالسما فقه حار ما لا حسم
وان كان السكاح سدا اعا الى انا ع وانه عرو حل اعلم

﴿فصل﴾ ثم كل سكاح حار في المسلمين وهو الذي استجمع سراط الحوار الى رصداها فهو حار بين اهل
الدمه وانما قد من المسلمين من الايكحه وهما سسمه في حسمه مهابا سرح ومهابا سدر هذا قول اجماعا الثلاثة
وقال روى كل سكاح قد في حسم المسلمين قد في حسم اهل الله حتى لو اظهر السكاح غير سمرود به روى عليهم
وعملون على احكاما وان لم يرفوا الساو كذا اذا اسلموا حرق سبها عند رسد لا سرق سبها وان يحا كما السا
او اسلموا لحران الله (وجه) قولهم اهل الله فلو اسد الله هدم الترموا احكاما ورفوا سوا ومن احكاما انه
لا محوور السكاح به سمرود ولهذا لم يحرم سكاح الخاف في حكم الاسلام ولان حرم السكاح غير سمرود سمرود
سب عطاء السرع على سبيل العموم قوله صلى الله عليه وسلم لا سكاح الا بسود والكار محاطور سمرود
حرم ما في الصحيح من الاقوال فكذلك حرمه السكاح غير سمرود سمرود (ولما) اهم كذا وان سدر
السكاح غير سمرود والكلام فيه وحى امرنا تركهم ما يذهبون الا ما استسنى من سمرودهم كالما وهذا غير مستسنى

فصيح وحكيم كما يصح منهم ملك امر واحد وروى عنهما فلا يصرح عن علم كالأمر من امر واحد وروى
 السبا نسب شرطها الكاح على الصحة بدليل انه لا يطل عوب اليهود ولا يجوز ان يكون شرط اسدا العبد
 حتى الكافر لان في السبا معنى العباد قال انه مالى واقصوا السبا منه فلا نه احد الكافر راء هذا الشرطى العبد
 ولان نصوص الكتاب الرمز مظهر عن شرط السبا والتسبب بالسبا في كاح المسلم بدليل من ادى اتعبد
 به حتى الكافر ختاج الى التليل (واما) قوله ايم بالدمه الترموا احكام الاسلام فم لك حوارا يكهم بمرسود
 من احكام الاسلام وقوله عزم الكاح بمرسود مام عزم بل هو خاص في حق المسلمين لو حود المخصص لاهل
 الدمه وهو عمومات الكتاب ولوروح دمي دمه في عند من دى حار الكاح في قول اى حسفه وهذا الكاح بمر
 سبوسوا عندنا حتى لا يصر عن علمنا بالتبر بن وان رافعا السابوا لاسما هران على ذلك وقال ابو يوسف وحسد
 وروى بالسبا الكاح فاسد مرق بينهما (وجه) قولهم على نحو ما ذكرنا في الكاح بمرسود وهو ايم حصول الدمه
 الترموا احكاما ومن احكامها المجمع عليها فساد كاح المسلم لان الخطا بصرح كاح المسلم عام قال تعالى ولا
 يرموا عتيد الكاح حتى يسلع الكتاب احله والكفار يحاطون بالحرمات وكلام اى حسفه على نحو ما سدم اسبالا
 في دناهم عدم وجوب الدمه والكلام فيه فلم يكن هذا كاح المسلم في اعفا هم وعى امر بان تركهم وما ندسون
 وكذا عمومات الكاح من الكتاب الرمز والسبه مظهر عن هذه السرطه اعنى الخلو عن الدم واعفا عرف شرطى
 كاح المسلمين بالاجماع وقوله عز وجل ولا يرموا عتيد الكاح حتى يسلع الكتاب احله خطا للمسلمين او يحمل
 حله عملا بالدليل كلها صانه لها عن النافض ولان الدم فهم معنى العباد وهى حق الروح انما من وحده قال الله تعالى
 فما لم علم من عند سدوها من حبى عاده لا يمكن انما على الكافر لان الكفار لا يحاطون
 سراجى عباد او فربا ركذا من حبى حق الروح لان الكافر لا يصد حنا نفسه بخلاف المسلم اذ ابرح
 كسبه في عند من مسلم انه لا يجوز لان المسلم عند الدم حنا واحا فممكن الانحاب لحنه ان كان لا يمكن حتى الله
 تعالى من حبى عاده ولهذا قلنا انه ليس للروح المسلم ان يحرم امره الكافر على العمل من الحنا وهو الخصى
 والناس لان العمل من باب القربه وهى نسب محاطه بالقرابات وله ان يعمها من الخروج من الباب لان الاسكان
 حنه واما كاح الخارم والنجس خمس نسو والنجس الاحسن فسد كذا السركى ان ذلك كله فاسد في حكم الاسلام
 بالاجماع لان ساد هذا الاكح حتى حق المسلمين بفساد قطعه الرحم وحبو الخورى فصا الخوى من النسبه
 والسكى والكسوة ذلك رهدا المعنى لا وجب الفصل بين المسلم والكافر الا ان يجمع الحرمه والسبا لا يصر
 لم هل المرافعه وقل الاسلام ولا يهدم اذ اولئك وعى امر بان تركهم وما ندسون كالا يصرح لم فى عباد عتراته
 تعالى وان كانت محرمة وادارافعا الى الفاصى فالفاصى هرق بينهما كما هرق بينهما من الاسلام لاهما اذ ارافعا
 فسد ركما دانا ورصا بحكم الاسلام ولوله تعالى فان حاوله فاحكم بينهم واما اذ لم رافعا ولم يوحدا الاسلام ايضا فسد
 قال ابو حنبله وحسد هما هران على سكا حهما ولا يصر عن علمنا بالتبر بن وقال ابو يوسف هرق بينهما الحاك اذا
 علم ذلك سوا رافعا السابوا لم رافعا ولو رفع احدهما ون الاخر قال ابو حنبله لا يصر عن علمنا بان رافعا حما وقال
 حسد اذ رفع احدهما هرق بينهما اما الكلام في المسله الاولى فوجه قول اى يوسف ظاهر قوله تعالى وان احكم بينهم
 ازل الله ولا يسمع اهواءهم امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحكم بينهم ما ارادهم مطلقا عن شرط المرافعه وقد ازل
 سبناهم ومالى حرمه فسد لا تكحه فلم الحكم بما مطلقا ولا الاصل في السراج هو العموم في حق الناس كافة الا
 انه يدر بعد حاق دار الحرب لعدم الولاه وامكن في دار الاسلام فلم اتعبد فيها وكان الكاح فاسدا والكاح
 الماسد راس وحده ولا يكون منه كالا يكون من الزاى دار الاسلام ولا يى حسفه وحسد قوله تعالى فان حاوله
 وحكم بينهم او اعرض عنهم والا حمله في المسلمين حما اما في المسله الاولى فلا يصرط الحى لتحكم عليهم واسب

[illegible]

لا فرق بين حبة السكر وبين النوى وحبها من الحار البارد في دأبهم غير و منه من لم يكن في حس العند ما يدل على
 الترام لله فلا بد لوجوبه من دليل وهو التسمية ولم يوجد خلاف في كساح المسلم لا ملا حواره لدون المهر
 فكان ذلك العندالة اما الله (وروجه) الرق بين المكروب وبين النوى على ظاهر الزاوية لما سكت عن تسميته
 المهر لم يعرف بانه الكساح لا مهر فحمل اقسامه على الكساح الترام المهر كان حق المسلم ان في المهر تصادف
 انه من الكساح و معتد حار بالامر فلا يرميه حكم كساح اهل الاسلام بل ترك وما دسه فهو الرق ثم ما صلح منه
 في كساح المسلم فانه يصلح مهر اى كساح اهل الذمة لا سلب فعلا من الحار كساحا عليه كان كساحهم عليه احوار وما
 لا يصلح مهر اى كساح المسلم لا يصلح مهر ان كساحهم ايضا الا احر والخير ولا ان لك مال مسموم في حتمهم بماله
 السا اخل في حق المسلم فحور ان يكن مهر اى حتمهم في حكم الاسلام فان ربح دى فدمه على حمر احر
 ثم اسلم ارا سله اخدمها فان كان احر والخير ربه ولم يضمن فليس لها الا العن وان كان مبرعه فان كان
 ان يمد لها في الحمر التسمية وفي الخير ربه مملها وهو قول اى حسنه وقال ابو يوسف لها مملها سوا كان مبرعه او
 مبرعه وقال حنبلها التسمية سواء كان مبرعه او مبرعه ولا خلاف في ان احر والخير اذا كان دسائ الذمة ليس
 لها ذلك (وروجه) فوهما ان انه لا يختران يكون لها العن ان الملك في العن وان يمد لها قبل الاسلام لكن
 في العن معنى اتمل لانه هو كذا الملك لان ملكها ليس العن را عروما كذا لا يرى انه لو هلك عند الروح كان
 الممل له عليه وكذا الوصية بهذا القصد كان ذلك كله عليها فان الملك قبل العن غير ما كذا فكان العن
 موكدا للملك والنا كذا انما من وجهه فكان العن تملك من وجهه والمسلم معنى عن ذلك ولهذا الواسه دى من
 دى حرام اسلمها او اسلم احد هما قبل العن ببعض السع ولا في حسنه ان المراه ملك المهر قبل العن ملكا ما
 الملك بوعان ملك ربه وملك بدو هو ملك السرى ولا سلك ان ملك الرقه اى ملكها قبل العن وكذلك ملك
 السرى لا ما ملك النصف في المهر قبل العن من كل حقه فلم يبق الا صور العن والمسلم عرومى عن صور
 حق احر والخير روادفها كما اعطيه مسلم من مسلم حرام ان العاصب يكون ما وراها المسلم والمقصود
 منه يكون مادونه في العن وكذا الذى اذ اعطيه حرام اسلم وكسمل او دسه الذى حرام اسلم الذى ان له ان
 باحد احر من المودع من هذا الصدر وهو انه دخل المهرى صابها بالنص لكن هذا لا يوجب سوب ملك لها
 ذكرنا ان ملكها نام قبل العن مع ما ان دخولها صابها امر عليها فكيف يكون ملكها محارف المبيع فان ملك
 الرقه وان كان ناسا قبل العن ملك السرى لم يمد وانما يمد العن ربه معنى ان سلبها ملك والاسلام مع
 من ذلك هذا اا كانا عس فان كانا مسلمين فليس لها الا العن بالاجماع لان الملك في حد العن الى احدى هاتين كانا
 لها العند بل كان ناسا في الدس في الذمة وما سبب الملك في هذا المعنى ان القصد ملك من وجهه والمسلم مجموع
 من ذلك (وروجه) قول اى يوسف ان الاسلام لم يمنع العن والمسلم حكم المذموم كان المبيع كان ناسا وف
 العند فصار الى من المثل كذا لو كانا عند المسلمين وجهه قول محمد بن العند وقع محجوا التسمية في العند فمدحج الا
 انه بعد المسلم سبب الاسلام لما في المسلم من التملك من وجهه على ما بناه المسلم مجموع من ذلك فوجب القسمة كما
 لو هلك المسي قبل العن را بوجهه وجب القسمة في الحمر لما قاله محمد وهو الناس في الخير را ايضا الا انما سحس
 في الخير را نسا واوجب مبر المثل لان الخير رحوان ومن روح امرا على حوان في الذمة غير من سلمه و من
 سلمه معه الوسطه بل التسمية الاصل في السلم لان الوسطه صرف بها على ماد كراما يهدم فكان اداءه معه
 اثير بعد الاسلام حكم اسما الخير ومن وجهه لا سلب الى اسما العن بعد الاسلام فلا سبيل الى اداء القسمة
 بخلاف الخير لان مصلحها يمكن واحده قبل الاسلام الا ترى انه لو حاز الروح بالقسمة لا يجر المراه على القول فلم يكن
 لنا باحكم هاء الخير من وجهه ذلك او فهدا كله ادا لم يكن المهر موصوفا قبل الاسلام فان كان موصوفا فلا

للمرأ لان الاسلامي ور واخراج موسى ملاه العتولان الملك قدس على سدل الكان بالعد والنصر في
حال الكفر فلا نسب سد الاسلام ملك واما حد و الملك والاسلام لا ساقه كسليم بجر عبيد انه لا امر
ما طال ملكه فيها وكافي رول عزم الزما وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حل مكة انزل من الزمان
صنع ولم تعرض صلى الله عليه وسلم لما قص بالفسح وهو احد ما و لا ب قوله عروحل ناها الد آموا عوا الله
ودروا ما مني من الزمان كسم موسى ا رسجانه ك ما مني من الزما والا مر ك ما مني من الزما هو النبي عن فسيه
وانه عروحل الموقى ولو روجها على منه اردم ك في الاصل ان لها من سله او د ك في الجامع الصغير انه لاسي لها
مهم ووقى من الزا وحمل ماد ك في الاصل على الله من وما ك في الجامع على الحر من ومهم من جعل في
السله روا من (وجه) ربه الاصل انه لما روجها على المسه والدم فلم رص باستحيا بضعها الا سدل رفد بعدد
استحيا المسى لانه ليس مال في حتى احد فكان لها من المثل كالمسائه (وجه) رواه الجامع الصغير انها لما
رصدت بالمسه مع امهالنس بحال كان ذلك مسادا لاله الزما باستحيا بضعها نعر عوص اصلا كما اذا روجها على
ان لا مهر لها والله عروحل اعلم

فصل في ما كان عند ادعاء الذي كان فاسدا فاداعاهم الحرفي كان فاسدا اتصال المعنى المتقد لا يوجب
التصل بينهما وهو ما ذكرنا في ما قدم ولوروي كافر خمس سوا او ما نحن في مسلم فان كان بروحي في عند
واحد فروي في غيره وان كان بروحي في عند مفرقه صح ككاح الاربع وطل ككاح الخامسة وكذا في
الاخص صح ككاح الاولى وطل ككاح الناس وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد حازم اخص
اربع من الاخص واحد سوا بروحي في عند واحد اوي عند اسحسانا وبه احدى السامعي احتج محمد بن
روى ان عمار بن اسلم وعنه عمر بن سو فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحارر اربع من اخص وروي ان فريز
ابن الحارث اسلم وعنه ابن سو فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحارر من اربع من اخص وروي ان فريز
الديلمي اسلم وعنه احيان بن ربيعه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يستعمر ان ككاح في عند واحد اوي
الربيع ولو كان الحكم مختلف لا يستعمر ان حكم السرعه هو التحريم مطلقا ولا في حنيفة روي يوسف بن ابي
محرم على المسلم والكافر جمعا لان حرمة من لم يمسلم هو محمول وهو خوف الجور في انا حنيفة والافضا الى قطع
الرحم على ما ذكرنا في ما قدم وهذا المعنى لا يوجب الفصل بين المسلم والكافر الا انه لا تعرض لاهل الذمة مع ما
الحرمة لان ذلك دناهم وهو غير مستثنى من عمومهم وقد سألني عن عرضه في حنيفة ما اعطاه الذمة وليس لنا
ولاه تعرض لاهل الحرب وهذا اسلم فدرال المانع فلا عكس في استثناء الجمع بعد الاسلام فاذا كان روح الجنس
في عند واحد فقد حصل ككاح كل واحد من جملة اهل الذمة احدها في اولى من الاخرى والجمع محرم وقد روي
المانع من العرض فلا يضمن الاعراض بالتميز في كذا ذلك اذا روي الاخص في عند واحد لان ككاح واحد
سهما حمل جملة اهل الذمة احدها في اولى من الاخرى والاسلام مع من ذلك ولا مانع من التفرق فاما اذا
كان بروحي على الربيع في عند مفرقه فككاح الاربع مع من وقع تحت حالان الحرفي ككاح الروح ناربع سواء مسلم
كان او كافرا ولم يصح ككاح الخامسة لحصوله جمعا فمفرق بينهما بعد الاسلام وكذلك اذا كان بروحي الاخص في
عند من فككاح الاولى رفع تحت حال لا مانع من الصحة وطل ككاح الناس لحصوله جمعا فلا يضمن التفرق في عند
الاسلام واما الاحاديث فيها اسباب الاحبار للروح المسلم لكن ليس فيها ان له ان يختار ذلك بالككاح الاول او
بككاح حديد فاحمل انه ان له الاحبار لحداد العقد عليهن ويحمل انه ان له الاحبار ليمسكن بالبعد الاول
فلا يكون تخمه مع الاحمال مع ما روي ان ذلك هل محرم في جميع ما روي في الحرفي ان عمار بن اسلم وقد كان روح
في الحنيفة وروي عن مكحول انه قال كان ذلك هل روي القرائن ويحرم الجمع بين نسور النسا الكبرى روي

مدسه ربه ان في ذلك ما حذر الى صلى الله عليه وسلم هل له ان حتى احسن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اجمع فطلق احدا مما ومعلوم ان الطلوع اما يكون في السكاح الصحيح فدل ان ذلك العذر رفع تحقاق الاصل
 فدل انه كان قبل حرم الجمع ولا كلا فيه رجلي هذا اخلاف اذ اخرج الخري من ربيع سو سمى هو وسى معه
 ان عداى حسبه وان يوسف سرق منه من الكل سواء روحه في عند واحد اوى عند من ربه لان سكاح
 الاربع وقع في حاله كان حرا وفي السكاح والخبر ملك الروح اربع سو مسلما كان اركا فالا انه بعد
 الاستيلاء الاسراف في الحصول اجمع من العبد في حاله ما من اكر من امتن والعبد لا ملك الاستيلاء في
 جميع الكل سرق منه من الكل ولا يحق فيه كما اذ روح ربيع من فاصصهما امرا نزل سكاحهما ولا غير
 كذا هذا وعد عند خبره في حمار امتن من كذا خبر في اربع سو من ساءه ولو كان الخري روح اما بقا
 سمى اسم فان كان روحهما في عده واحده فسكاحهما مطلق وان كان روحهما من فاصصها الاوى حارو سكاح
 الاخرى باطل في قول اى حسبه وان يوسف كما قال في الجمع بين اجمعين واحده من الاحسن وقال عند سكاح النيب
 هو الخار سواء روحهما في عند واحد اوى عند من وسكاح الام باطل لان حرد عند الام لا يحرم النيب وهذا
 الم يكن دخل الواحد منهما ولو انه كان دخلهما جميعا فسكاحهما جميعا مطلق بالاجماع لان حرد الدخول وحده
 النحر سمى سوا دخل بالام او بالنيب ولو لم يدخل بالاولى ولكن دخل بالناسه فان كانت الاوى ساء والناسه اما
 فسكاحهما جميعا مطلق بالاجماع لان سكاح النيب يحرم الام والدخول بالام يحرم النيب ولو كان حل واحد اما فان
 كان دخل بالاولى ثم روح الناسه فسكاح الاوى حارو سكاح الناسه مطلق بالاجماع ولوروح الام اولا ولم يدخل
 بهام روح النيب ودخل بها فسكاحهما جميعا مطلق في قول اى حسبه وان يوسف الا انه عمل له ان بروح بالنيب
 ولا عمل له ان بروح بالام وعند عند سكاح النيب هو الخار وقد دخل بها وهي امراته وسكاح الام باطل
 فصل في ما سارط اللزوم فوعا في الاصل بوع هوسرط ووع السكاح لا رما بوع هوسرط ما به على
 اللزوم (اما) الاول فانواع مبان يكون الاولى في اسكاح الصغر والصغير هو الاب او اخذه ان كان عرالات واخذ
 من الاول كالا ح والم لا يلزم السكاح حتى ينسب لهما الخار بعد اللوع وهذا قول اى حسبه وعند اى يوسف
 هذا ليس شرط و يلزم سكاح عرالات واخذ من الاول ما يحى لا ينسب لهما الخار (وجه) قول اى يوسف ان
 هذا السكاح صدر من ولى فلزم كما اذا صدر عن الاب واخذ وهذا لان ولا به الا سكاح ولا به بطريق حتى المولى عليه
 فدل سوما على حصول النظر وهذا مع سوب الخار لان الخار لو ينسب اعماست لى الضرر ولا ضرر فلا ينسب
 الخار ولهذا ينسب في سكاح الاب واخذ كذا هذا ولها ما روى ان قد امه من مطعون روح ينسب احده عيان من
 مطعون من عند الله من عمر رضى الله عنه خبرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد اللوع فاحارب سبها حتى روى
 ان اس عمر قال انها اربع منى بعد ما ملكها وهذا نص في الباب ولان اصل الفراه ان كان بدل على اصل النظر
 لكونه دليلا على اصل السبق فيصورها بدل على فيصور النظر ليعصور نفسه بسبب بعد الفراه فيجب اعتبار اصل
 الفراه باثبات اصل الولاه و اعتبار فيصور باثبات الخار بكمال النظر و يورق اى حق السبق فلا يفتقر لوضع
 لا سوما في النظر في سكاح الاب واخذ فلو فرض سببها ذلك لم اسكاحها ولم يلزم اسكاح الاح والم على ان
 الماس من اسكاح الاب واخذ ان لا يلزم الا اسم استحقاق ذلك لما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما روى
 ساءه رضى الله عنه و لم يلزم عليها الخار بعد اللوع لو كان الخار ما لها وذلك حتما لا علمها به وهل يلزم اذا
 روحها الخا كم كذا كرى الاصل ما يدل على انه لا يلزم فانه قال اروحها عرالات واخذ فلها الخار والخا كم عرالات
 واخذ هكذا قول حمدان لها الخار وروى خالد بن صبيح المري عن اى حسبه انه لا حار لها (وجه) هذا
 اراده ان ولا به الخا كم اعم من ولا به الاح والم لانه يملك الضرر في النفس والمال جميعا فكذلك ولا به سببه ولا به

[illegible]

بأنه دفع ما كان به من دفع الثابت ضرور دفع الزمان وهذا كما ليس معن المبدأ ما لمعنى فلا مع الواحد إلى
فما القاصي ونسب القليل الزمان إلى المبدأ من دفع الأول من دفع الثاني والتأني لا يسعد
عدم البراهين منهما إلا معن القاصي والله عز وجل اعلم ولو روح انتبه من أحده فلا حار لها إلا معن لأن الكناح
مصدر عن الأب وأما من الآخر فلا حار في قول أبي حنيفة وحديثه عن الكناح عن العلم وعداني وسف لا حار له
والله لا قد مرت ولوا عن اسمه من روحاني صفة فلا حار للروح لأن له الأول دون ولا به التراه فلما من
الحارة فلا من معها أولى لروحاني من أحسنها من صفة فلما المبدأ حار للمع لا حار للروح لأن الكناح
صاحبها من ربه

فصل في ومها كما الروح في الكناح المراه الخيرة بالله العاقله من سهام عر رضا الأول غير ملها مع
الكلام في هذا السطر في أربعة مواضع أحدها في بيان الكناح في باب الكناح هل هي شرط لزوم الكناح في
أجله أم لا والثاني في بيان الكناح الذي الكناح من شرط لزوم الثاني في بيان ما من ربه الكناح والثالث في
بيان من ربه له الكناح أما الأول فقد قال بالله العاقله أما شرط وقال الكناح في شرط أصلا وهو قول
مالك وسفيان الثوري والحنبل والشافعي وأحمد وأبو حنيفة وأبو يوسف وأبو حنيفة وأبو حنيفة وأبو حنيفة
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكونوا أنطه من لا يفعلوا لكن في الأرض وفاد كبير وروى أن لا لا رضى الله
عنه خطب إلى قوم من الأنصار فابوا أن يروحوه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فلهم أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما منكم أن يروحوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فالتزم عن عدم الكناح ولو كان مع
لما من لأن الروح من غير كنف سر ما موره وقال صلى الله عليه وسلم ليس لمرى على غمى فصل إلا بالنعوى وهذا
نص ولأن الكناح لو كان معن في السبع لكان أولى الأبواب بالاعشار من باب الدماء لا به حار فيه مالا غناط
في سائر الأبواب ومع هذا لم يصرح في سبيل السبع بالوضع فيها أولى والدليل عليه أنهم صرح في باب المراه فكنا
في باب الروح (ولما) ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا روح الدنيا إلا الأولاء ولا روح إلا
من الأكفاء ولا مراه من غير دراهم ولأن معن الكناح هل عدم الكناح لا بها لا يحمل إلا بالاستمرار
والمراه يستكشف عن استمرار غير الكنف ربه بذلك فتحتل المسالخ ولأن الروح بحري بينهما مسائل في
الكناح لاسي الكناح بدون محملها عاد والتحمل من غير الكنف أمر صعب سهل على الطباع السليمة فلا بدوم
الكناح مع عدم الكفاء فلم اعشارها ولا حجة لهم في الخدس لأن الأمر بالروح محتمل أنه كان بدناهم إلى
الأفضل وهو أحسن الدس وروى الكناح في المساءر عليه وهذا الأسع حوار الأساع وعدنا الأفضل
اعشار الدس والأفصا ر عليه ومحتمل أنه كان أمر أحاط أمرهم بالروح معن عدم الكفاء محصصا لهم
ذلك كما خص أنطه بالمكن من سبب دمه صلى الله عليه وسلم وخص حرمه من سبب سباده وحده وخود ذلك
ولا سر في موضع الخصوص به محتمل الخدس على ما لا يوفق من الدلائل وأما الخدس الثالث فالمراد به أحكام
الآخر إذا لم يكن عمله على أحكام الدس الظهور وفصل العرفي على العرفي في كثير من أحكام الدس محتمل على
أحكام الآخر به ونقول والقياس على القصاص عه سد دلان القصاص سري لمصلحة الحياة واعشار الكفاء
فهو إلى هو بصدده المصلحة لأن كل أحد ميسر عدو ما الذي لا تكافه فتكون المصلحة المظلو به من
القصاص وفي اعشار الكفاء في باب الكناح محتمل المصلحة المظلو به من الكناح من الوجه الذي من فطل الاعشار
وكذا الاعشار محتمل المراه لا يصح إعصال الرجل لا يستكشف عن استمرار المراه الدس لأن الاستدكاف
عن المستدس لأعن المستدس والروح مستدس من مستدس الوطى والحنس
فصل في وأما الثاني في الكناح الذي الكناح في شرط لزوم وهو أن الكناح المراه سهام عر رضا الأول لا يلزم

حتى لو روجح سهمان عركف من عر رصا الاول لا يلزم وللأول حيا الاعراض لان في الكفا حيا
 للأول لا لهم يدفعون بذلك الا ترى انهم ساحرون مغلوبون على حس وسعرون بما سه مضرون بذلك
 وكان لهم ان يدفعوا السر عن اسمهم بالاعراض كالمسح في الماء السخن المسفوح مما السخن كان له
 مسح السخن واحد المسح بالسمعة دفعا للسر عن سهم كذا هداولو كان الترويح رصا لم يكن لهم حق
 الاعراض لان الترويح من المراءى تصرف من اهل في محل هو الصحن حيا وهو سببا وامساع الترويح كان لهم
 المعلق بالكفا ودار صواحد اسطوا حيا اسمهم ومنهم اهل الاسقاط والمحل قابل للتسقوط فمسح ولورجى
 به بعض الاول لا سقط حيا الباقى في قول ان حقه وجد وعداى يوسف لا سمح وجه قوله ان حقه من الكفا
 سبب مسح كاس الكل فادار حيا به احدثهم قد اسقط حيا فيه فلا سقط حيا الباقى كالسبب اذا وحب جماعة
 فاما معصم لا سقط حيا الباقى لما لم يكن كذا هداولو ان رصا احدثهم لا يكون كرم رصا هاهنا ووجع فيها
 من عركف عر رصا لم لا سقط حيا الباقى رصا هاهنا لان لا سقط رصا احدثهم اولى رصا ان هدا حيا
 واحد لا تحتراب سبب لا يحتراب وهو الترويح واسقاط بعض مالا يحتراب اسقاط لكنه لا يله بعض له قاي
 اسقط واحد منهم لا يصور هاهنا في حيا الباقى كالتفصيص اذا ربح جماعة فعما احدثهم عنه به سقط حيا
 الباقى كذا هداولو ان حيه في الكفا ما سبب له بل دفع الضرر والترويح من عركف رفع اضرارا الاول من
 حيا الظاهر وهو ضرر عدم الكفا فالظاهر انه لا رضى به احدثهم الا بعد سببه بمصلحة حقه في اسقط
 بمصلحة الكفا وهو دفعه عليها وعلى عها الباقى لولا هاهنا رضى وعى مع ضرر الوقوع في الزمان على سبب الترويح
 واما قوله ان سبب كرمهم قبول على الوجه الاول ممنوع بل سبب لكل واحد منهم على الكمال كان ليس معه
 عدا لان ما لا يحتراب لا يورثه السر كحيا التفصيص والامان خلاف ذلك من به يحتراب تصور به السر كرم
 وخلاف ما دار ووجع سهمان عركف عر رصا الاول لان هاهنا حيا معصم حيا خلاف حيا حيه
 لان حيه من سهمان نفس العدا ولا حيا لهم عدا ولا في سبب العدا واسمحهم في دفع السخن عن اسمهم و
 اختلف حيا حيا سقوط احدثهم لا يوجب سقوط الآخر واما على وجه الثاني مسلم لكن هذا الحق
 ما سبب له بل دفع الضرر في امانه وروى اعلى السر من سقط ضرر ركذلك الاول لا يورثه هاهنا عدا
 كرم رصا يلزم الكفا لما لم يورث حيا احدثهم من عركف رصا هاهنا عدا رصا الباقى عدا رعد انه
 العدا حيا ذلك سببا على أن ولا نه الا كبح ولا نه سببه لكل واحد منهم عدا وعدا ولا نه سر كرم
 ذكرنا المسئلة في سراط الخوار وهل يلزم دلالة حيه وحيد لم وقال ابو يوسف رجع والسبب لا يلزم وجه
 فوهم على عموما كرم ما سبب ان الكفا حيا سبب لكل على السر كرم واحد السر كرم اذا اسقط حيا سببه
 لا سقط حيا صاحبه كالسبب له وجه فوهم ان هدا حيا واحد لا يحتراب سبب لا يحتراب هدا حيا
 اذا سبب جماعة سبب لكل واحد منهم على الكمال كان ليس معه عدا كالمسح بالامان لان احدثهم على الكفا
 مع كمال الزاى رصا هاهنا ضرر ظاهر ناقضه وسببه ضرر عدم الكفا بلحق المار والسبب دليل كرم
 بمصلحة الباقى وهو سبب له على دفع ضرر احدثهم من عركف الكفا وهو ضرر رابا عدا لولا لما فعل رابا
 كفا الابا احدثه القصة والقيمة فالكفا فله سبب سراط الترويح عداى حيه كياها سبب سراط
 الخوار عدا محذور ذلك ولم يلدور على كمال نظر الكمال السبب خلاف كفا الاح والعلم من عدا الكفا
 انه لا حيا بالاجماع لانه ضرر حيا على ما يلقى سراط الخوار واما كفا حيه من الكفا حيا عدا حيا
 للسبب لك عدا لزم في قول ان حيه وجد وعداى يوسف لا يلزم المسئلة فمررت
 في فصل كرم واما السبب ان ما سببه الكفا ما سببه الكفا اسما منها السبب والاصل فبول السبب

صلى الله عليه وسلم في من معهم كفا لعن العرب معهم كفا لعن حتى رضى الله عنه والمواالي
معهم كفا لعن رجل ورجل لان التناحر والعير همان بالاسباب فلعن الله من سبهم
الكفا من من معهم كفا لعن على اختلاف ما لهم حتى يكون القرسي الذي ليس به اسمى كالنسي
والاموى والعدوى خودك كفا للناسي لتوله صلى الله عليه وسلم في من معهم كفا لعن وفي من
سئل على بني هاشم والعرب معهم كفا لعن بالعن لا يكون العرب كفا لقر من لعنه في من على
سائر العرب ولذلك احتجب الامامهم قال صلى الله عليه وسلم الا من في من عتلاف القرسي انه
يصلح كفا للناسي وان كان للناسي من القصة ما ليس للقرسي لكن السرع استقط اعصار تلك القصة في باب
الكفا عن فذلك عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم واجماع الصحابة رضى الله عنهم فانه روى ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم روى الله من عمن رضى الله عنه وكان امو بالهاشمية وروح على رضى الله عنه الله من عمر رضى
الله عنه ولم يكن هاشمية بل سبوا ما فعل ان الكفاء في من لا يحصى سبط دون سبط واسني حمد رضى الله عنه
بالحال فله فلم يجعل القرسي الذي ليس به اسمى كفا للعرب لتصل العرب على العجم
والمواالي معهم كفا لعن بالعن ومواالي العرب كفا لمواالي في من لعنهم قوله والمواالي معهم كفا لعن
رجل ورجل فمما حر العجم بالاسلام لا بالنسب ومن له اب واحد في الاسلام لا يكون كفا لغيره انا كفا في
الاسلام لان عام العرب بالحد والارادة على ذلك لا بهاة لها وقل هذا اذا كان في موضع فظال عهد الاسلام
وامد فاما ا كان في موضع كان عهد الاسلام في ما يحسب لا من ذلك ولا بعد عما يكون معهم كفا لعنهم لان
التغير اذ لم يحر ذلك ولم بعد عما بلحق النسب والعصب فلا يحق السرر

في فصل في من بها الحر به لان النسب والنسب بالقرى والنسب بالنسب فلا يكون النسب والمندر
والنكاح كفا لغير محال ولا يكون مولى العتاق كفا لغيره الاصل ويكون كفا لمسله لان الناحر مع الناحر
الاصله العير حري في الحر به العارضة المسادة بالاعاقى كذا من له اب واحد في الحر به لا يكون كفا لغيره
ابوان فصاعد في الحر به من له ابوان في الحر به لا يكون كفا لغيره انا كفا في الحر به كفا لاسلام الا انا لان اصل
النسب بالنسب وسماء بالحد وليس وراءها منى وكذا مولى الوصي لا يكون كفا لمولا النسب حتى لا يكون
مولى العرب كفا لمولا بني هاشم حتى لو روى مولا بني هاشم هاشم مولى العرب كان لهم ما حق الاعراض
لان الولاء لله بالنسب قال صلى الله عليه وسلم الولاء لله بالنسب

في فصل في من بها المال فلا يكون القهر كفا للمسله لان الناحر المال كبر من الناحر من مد وخصوصا في
رما يهد اولان للسكاح سلطانا للحر والعصبه سلطانا لارما فانه لا يجوز دون المهر والعصبه لارمه ولا يعلق له بالنسب
والحر به فاما اعرب الكفا به فلا من مبرها او لى والمصرفه الصدر على مهر سلطانا للعقبه ولا يبرار ما على
ذلك حتى ان الر و ح اذا كان قادرا على مهر سلطانا وهما يكون كفا لها وان كان لا ساو بها المال هكذا روى عن
ابى حنيفة وان يوسف ومحمد في ظاهره وان اب ود كرى عن رواته الاصول ان ساو هاشم في الماسرط نحو
الكفا في قول ابى حنيفة رحمه الله قال ابى يوسف لان الناحر مع في المعاد والصحيح هو الاول لان المال
ساب له لان المال عا دورا وراغ فلا يبرر المساوا في المساو من لا ملك مهر او لا هبة لا يكون كفا لان المهر عوض
ما ملك هذا المهر فلا يبرر المهر عليه وهما في الارواح بالعتق فلا يبرر الدرعه عليها ولا من لا قدر له على المهر
والعتق سحر وسها في العا كفا له سب في فحل به المصالح كما تحلل عند ما بالنسب وفصل المراد من
المهر قدر المحتل عرفه وعاده ون ما في العتق لان ما في العتق ما في المصالح كما تحلل عند ما بالنسب وفصل المراد من
والمسال عا دورا وراغ روى عن ابى يوسف انه اذا ملك العتق يكون كفا وان لم ملك المهر هكذا روى الحسن بن ابى

مالك عنه ويرى عنه انه قال سالت ابا يوسف عن الكف فقال الذي ملك المهر والسهم فلب وان كان ملك المهر
دون السهم فقال لا يكون كما فلب من ملك السهم دون المهر فقال كره كفا وانما كان كذلك لان المهر سعة
على المهر حذر ان يعتاد ولهذا لم يردع الركا الى ولد العتي اذا كان حصة او ان كان مفرق نفسه لانه يعتد على
اسه ولا يعتد بالحق السهم ما اسه لان الاب سيجمل المهر الذي على اسه ولا سيجمل سهم رجه منه وقال بعضهم
اذا كان الرجل حيا كالمسلطان والعالم فانه يكون كرا ان كان لا عليه من المال الا قدر السهم كما ذكرنا ان المهر
يخرى فيه المساحة فاجزا الى وقت النكاح والمال سدر وروح وطحة المعسة فتدفع بالسهم
فوقه فلب في ومما اورد في قول ابى جعفر وانى يوسف حتى لو ان امرا من سائر القبائل اذ ارحب هبها
فاسى كان للزوجة حتى الا سراص عندهما لان التناحر بالناس احيى من التناحر بالنسب المهر به المال والتعريف
بالنسب اسد وروحو التمييز وقال جندلا عن الكفا في الذين لا يهدا من امور الآخر رالكفا من احكام النساء
فلا يهدح فيها التسقي الا اذا كان سبعة حيا فان كان القاسم من سحره وسجل سله ووسع فان كان من
هاب منه ان كان امرا فلا يكون كرا لان هذا انسى لا يعتد بنسب العاد فلا يهدح في الكفا وعن ابى يوسف
ان القاسم اذا كان مطلقا لا يكون كفا وان كان مسرا يكون كفا

فوقه فلب في واما الحرفه فتدفع كرا كرا حتى ان الكفا في الحرف والعصااب معر عداى يوسف فلا يكون
الحايل كفا للحوهرى والعبه في وذكرنا ان احسنه بنى الامر بها على عاد العرب ان مواليهم يعملون هذا الامر
لا يعتدون بها الحرف ولا يهررن بها واجاب ابو يوسف على اهل البلاد انهم يعتدون ذلك حرفة معه ور
مالدى من الصباغ فلا يكون سهم خلاف في الحصة وكذا ذكرنا الناصى في سرجه محصر الطحاوى اعشار الكفا
في الحرفه ولم يذكر اعشار في الكفا من الحرفه في حسن احد كرا مع الزرار والحاطل مع الحاطل وتنب
عدا خلاف حسن الحرف اذا كان هارب معها معا كرا مع السابع والسابع مع العناير الحاطل مع الحاطل
والحاطل مع السابع ولا تنب في الامار به بينهما كالمطار مع السطار واله ارفع الحار وركى نفس سج الحاطل
الصبة ان الكفا في الحرف مصر في قول ابى جسه وعداى يوسف عزمه لان كرا حصة كاطا كرا
والحاجمه والدباغه ومحمد ذلك لانها ليست بامر لارم احب الوحد الا امر انه حذر على ركا وهذا شكل الحاطل
واحواتها فانه فادع على ركا ومع هذا مدح ابى الكفا والله تعالى الموفق اهل الكفر نصيبها كفا ليس لان
اعشار الكفا لدفع السعيه ولا نصيبه اعظم من الكفر

فوقه فلب في واما سار من مصر الكفا فالكفا نصيبا لا للرجال على معنى انه مصر الكفا صاحب الرجل
لنسا ولا مصر في جانب النسا للرجال لان المصوص وردت بالنسا في جانب الرجل حاصه وكذا المعنى ان الذى
سرع في الكفا بوجع احتصاص اعتارها غناهم لان المرأى الى سكر لا الرجل لا يهاجى المستر
فما الروح فوالاسترس ولا طحة الا هه من فلان من ساجاس قال ان الكفا صاحب النسا معر اصحابه
ابى يوسف وجد استدلالا مستهد كرها في الخامع الصعير باب او كما هو ابى ان امرا امر رجلا ان يروح امرأه
فروحه امه لمر قال حارس سداى حصة وسد هه لا يجوز ولا دلاله الى هذا المسله على ما روى الان خدم الخوا
عدها يحصل ان يكون لمسى آخر وحوال من اصلها ان التوكيل المطلق يسد العرف والعباد مصر
الى المعارف كذا في التوكيل بالسبع المطلق ومن اصل ابى جسه انه يخرى على اطلاقه في موضع السرور والتهمه
ومحمل ان يكون عدم الخوار عدم الاعتار الكفا في ذلك المسله حاصه حملا للمطلق على المعارف كذا
اصلها المتعارف هو التبرع بالكف فاحسبا اعشار الكفا صاحب في مثل ذلك السور لمكان العرف
والعاده وقد عن محمد رحمه الله على الناس الاستحسان في ذلك المساله في وكه الاصل فلم يكن هذا المساله دلسلا

على اسرار الكفا في حاشيها أصلا عدها ولا تكون دلالة على ذلك على الإطلاق بل في تلك الصور حصه
استحسانا للرف ولواطه رجله لا مراة وحسب سببها من طه على خلاف ما أظهر ولا من
لا يحلو اما ان يكون المكسوف من المطهر واما ان يكون اعلى منه واما ان يكون ادون من كان مثله ان اطمه انه من
طهر انه عدوى ولا حصار لها لان الرضا لا يلاى يكون رضا لا على من طهر بن الاولى وعي الحسن بن زنادان لها الحصار
لان الاعلى لا يحتمل معها ما يحتمل الادنى فلا يكون الرضا بها للمطهر رضا لا على منه وهذا غير مستدل لان
الشاهر ما روى الكف وان كان الكف لا يحتمل معها ما يحتمل عر الكف لان عر الكف صرر اكبر من
منه فكان الرضا للمطهر رضا لا على منه من طهر بن الاولى وان كان ادون منه ان اطمه انه عدوى من طهر انه عدوى فلها
الحصار وان كان كفا لها ان كانت المراه عر مثلهما اما رصبت شرط الزناد وهي ما مرعوب فيها ولم يحصل
وارسكون راصه بدونها فكان لها الحصار وروى انه لا حصار لها لان الحصار يقع النقص ولا ينقصه لانه كف لها هذا
اذ اقبل الرجل ذلك فاما اذا فعل المراه ان اطرب امرأ نسبا لرجل من زوجها من طهر بخلاف ما اطرب ولا حصار
للروح سواء من امها حر أو أمه لان الكفا في حاشيها سواء عر معمر وسقط بهذا ما زاد روح رجل امرأ
على امها حر فولدت منه ثم اقام رجل العسة على انها امه فان المولى بالخيار ان يسا احار الكاح وان ساء ابطله لان
الكاح حصل بغير ادن المولى فوقع على احاربه وعرم العسر لانه وطى حار به عر مملوكه له حصه فلا يحل عر عتبه
او عر امه ولا يسئل الى اعاب العتبه له لسهه فحبب العر امه واما الولد فان كان الممر رحر او الولد حر ناقصه لا حجاج
الصحابه رضى الله عنهم على ذلك فانه روى عن عمر رضى الله عنه انه قضى ذلك محرم من الصحابه رضى الله عنهم
ولم يسئل انه انكر عليه احد فكون احما عا ولا ان الاستدلال حصل ما على ظاهر الكاح لا علم للمسئول بحسبه الحال
ان كان المسئول مستحيا للطر والمستحق مسحق للطر ايضا لانه طهر كون الحار به ملكا له فحبب مراه اما الحسن
عذر الامكان فراعسحق المسئول في صور الاولاد وحق المسحق في معنى الاولاد رعا له للحاس عذر الامكان
وبسبب يوم الخصومه لانه وف سب رحوب السمان وهو مع الولد عن المسحق لانه على عدا في حبه ومع
عنه يوم الخصومه ولو مات الولد قبل الخصومه لا عر مفسده لان الصمان محب الملع ولم يوجد الملع من الممرور ولانه
لا يصح له في موبه وان كان الاس ولد مالا فهو مراه لانه لانه اسبه وقد مات حرا فربه ولا عر للمسحق سنا لان
المراتب ليس بسدل عن الملب وان كان الاس قبله رجل واحد الاب الله فانه عر مفسده للمسحق لان الله بذل
عن المسئول فقوم مقامه كانه حي وان كان رجل صرب طي الحار به فالتب حينا ما عر م الساب المرحم سنا من
عرم المسئول للمسحق فان كان الولد كرا فصف عر مفسده وان كان اى عر مفسدها وان كان المعرور عدا
فالاولاد يكونون ارفاء للمسحق في قول ابي حنيفة وابي يوسف وعبد محمد يكونون احرا وان يكون اولاد الممرور
(وجه) قول حنبلان هذا ولد الممرور وحسبه لا يحل فم من ماته وولد الممرور حر بالسبه باجماع الصحابه رضى الله
عنهم رهنا ان القناس ان يكون الولد ملك المسحق لان الحار به تنسب لها ملكه فتنسب ان الولد حذبت على ملكه لان
الولد يسع الام في الحر به والرق الا انما ركبا القناس باجماع الصحابه رضى الله عنهم وهم افسوا عر به الولد في الممرور
الحر في الامر في عر مردود الى اصل القناس من الممرور هل يرجع حارم على النار والعار لا يحلو اما ان يكون
احسا واما ان يكون مولى الحار به اما ان يكون هي الحار به فان كان احيا فان كان حرا فعر فان قال روى بها فها
حر اولم نامر بالروح لكسر روحها على امها حر او قال هي حر وروحها ماته رجع على النار همه الاولاد
لانه صار صامه ما لم تحضر من العر امه في ذلك الكاح فرجع عليه بحكم الصمان ولا رجع عليه بالعسر لانه صمه
فمعل تنسبه ولا رجع على احد لولا ان هي حر ولم نامر بالروح ولم روى بها فها لا رجع على المحرسي لان

مضى الصبان والاعتراف لا يحق هذا التقدير وان كان المارسة الرجل من كان مولدا لم يامر بذلك رجوع سلمه
بعد العتاق وان كان امر بذلك رجوع عليه فقال الا اكل مكنا او مكنا فانه رجوع عليه بعد العتاق لان امر للمولى
بذلك لا يصح وان كان المولى هو الذي عر فلا ضمن المهر وضمن فمه الا ولا دسالا فلو ضمن للمولى لكان له ان
رجوع على المولى ما ضمن فلا صد رحوب النسيان وان كاس الامه هي التي عرته فان كان المولى لم يامر هاندك وان
المهر ورجوع على الامه بعد المص لا لخلال لانه قد لم يطرى حق المولى وان كان امر هاندك رجوع على الامه لخلال
لانه طهر وحبوه في حق المولى هذا اذا عر احداهما المهر احد ولكه طي انها حر في رجوعه ودامي امه وده
لا رجوع المهر على احداهما قطرا الا ولاد ارفا لمولى الامه لان الخار به ملكه والله اعلم

فصل في مباح كمال مهر المثل في النكاح المهر العاقلة بالله سبحانه عركت به رضا الاولاد في قول ان
حسبه حتى لو روجح سهام كبت بافل من مهر مملو من مالها ما لا بأس فيه الثالث به رضا الاولاد فلا ولا حتى
الاعراض سد فان لم يعلم ان روح الى مهر مملو او سرق به مهر عداي يوسف ومحمد هذا ليس شرط ويزم
النكاح بدونه حتى يسد الاولاد حتى الاعراض رها ما ان المستلطان اعني هذا المسئلة المسئلة المتقدمة عليها هي ما اذا
زوجت سهام غير كبت به رضا الاولاد لا سلبا لها مهر عر ان على اصل ان حسبه وورقه واحد في الراس
عني ان يوسف ورواه الزحوي عني محمد لان النكاح حار واما على اصل حتى ظاهر الزواجر وانه واهله واحبته
ان رواس عني ان يوسف فلا نحو هذا النكاح فكل التمتع تصورا المسألة فيها اذا ادق الولي لها التمتع وخو حار
سهام غير كبت او من كبت بافل من مهر مملو وكنى الاصل صور اخرى هي ما اذا اكر الولي المهر على
النكاح من سرك كبت او من كبت بافل من مهر مملو ثم الالا كرا في المسألة الاولى لكل واحد منهما اعني ان يرضى
والمرأ حتى الاسراض وان رضى احدهما لا يظن حتى الآخر في المسألة الثانية لما حتى الاسراض فان رضى
بالنكاح والمهر فالولي ان يسح في قول ان حسبه وفي قول محمد وان يوسف الاحد ليس له ان يسح في صورة
المسألة على اصل السابق فيما امر الولي وخطا له ويج في رخصان غير كبت رضاه او من كبتهم قاصر
رضاه (وجه) قول ان يوسف ومحمد ان المهر حار على المخلص كعني والسع الاخر في الاخير فكأنه
بالنقص منصرف في حاض حاض وصحح ولم يكأ الأرباب رخصان المهر وطدا حار الا ان ساعني في ان السبع
والسبع عني حسن كذا هذا ولا في حسبه ان للارلا حاض المهر لا لهم فخررون مولا المهر وسه رن حسبه
فلتحتم الضرر والحسن وهو ضرر البع فكان لم دفع الضرر عن افسهم بالاعراض رها ما نسب لهم حتى الاعراض
نسب عدم الكما كذا هذا ولا لها بالحسن عني مهر مملو اصرب نسبا فيلتها لان مهر مملو عدا مهادم العبد نسبا
مها فكاتب النقص ملحقه الضرر بالنسبة فكان لهم دفع هذا الضرر عن افسهم ما يسح والله اعلم

فصل في مباح حل المهر ورجوع عني سب الخب والامه عدم الرضا من الزوجه هما عدمه العلم وقال عس
عب الله لا يسع له وم النكاح واحتجوا بآروى ان امرا ردها ام رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا رسول
الله ان كسب محب رفاه فظني آخر التلغاب السلاب ورجوع عداي من ان يير فواء ما رخصت معه الا
فل المحدثه تنسب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لعلي بن رضى ان رجعي الى رفاه لا حتى بدون سلمه وند في
عسلت فوجه الاسد لان ذلك المرأ ع الله على روحها رسول الله صلى الله عليه وسلم بنسبها الحيار وله
لم مع النكاح لا رما لا نسب ولا ن هذا العبد لا يوجب ثواب المسحوق بالعبد سن فلا له حار كسار انواع
الموت بخلاف الحب فانه ثوب المسحوق بالعبد سن (ولنا) اجماع السجادة رضى الله عنهم فانه روى عن عمر
رضي الله عنه انه قال في المني انه يوجب له فان قدر عليها والا احب منه الصداق كاملا فري سها وطلبها الله
وروى عن ابن مسعود رضى الله عنه ماله روى عن علي رضى الله عنه انه قال له حل سبه فان رضى بها ولا فري

منها وكان قضاءهم محسرا من الصحابة رضي الله عنهم ولم يسئل انه انكر عليهم احد منهم فكون اجاب ولا ن اوط
 امر واحد مسح على الراس للبراء ما لم يدق الزام المحدثين والمعرج اوصول تو م المسح فامد
 عليها وهذا صرح بها وطمح في حبها وقد قال الله تعالى ولا ظمير لها احدا وول الى صلى الله عليه وسلم لا صرر ولا
 اصرا وى الاسلام فودى الى التافص ردك حال لان الله تعالى اوحى على الروح الامسك بالمعروف والنهي عن المنكر
 الاحسان بوجهه تعالى عن رجل ومساله عن روف ابرح باحسان ومعلوم ان اسما الكاح عليها مع صكونها
 حر ومه الخلف من الروح ليس من الامسك بالمعروف والنهي عن المنكر فمد عليه السرخ بالاحسان فان سرخ عنه والا
 باب القاصي منه في السرخ ولان المعرج عوفى في سجد الكاح المعرج عن الوصول وحب ساقى العوض لانه مع
 من فاكذ يمين حوار ان محسبا الى فاص لا يرى فاكذ المهر فالحلو فسلوا وسئلوا عنها نصف المهر فمكن في المهر
 عن روف عند التاكذ سدى والعقب العوض من حب الخار كالى السرخ ولا تخلفهم في الخدب لان ذلك الماله منها
 لم يكن دعوى العبد بل كات كذابه عن مفي آخر وهو دفعه القصب والاعشار سائر العيوب لا تصح لها بالان وحب
 فواب المسح بالعمد لانه كرى ذلك المساله ان سا الله تعالى وهذا بوح طاهرا وبالله الان المعرج سرر بعدم
 الوصول في مده السه طاهرا مقبوع المسح بالمعد طاهرا فمطل الاسار وا اعرف هذا فاذا رعب المراه روحها
 وا عابه عن وطلب الرفه فان القاصي ساله هل وصل اليها ولم يصل فان امره ان هل حبل احله سه سوا كات
 المراه نكر او يدان انكر وا عى الوصول اليها فان كات المراه سفا القول قوله مع عهده وصل اليها لان الساه دليل
 الوصول في الخلف والمنايع من الوصول من حبه عارض اد الاصل هو السلامه عن العيب فكان الظاهر ساهدا له الا
 انه سختلف دما للسهمة وان قال انكر طر اليها النساء وامراه واحد محرى لان الكار باب لا يتلغ عليه الرحا
 وسهاده النساء باعرا هي في هذا الباب مقبولة للسرور وقبل منه سهاد الواحد كسهاد الناهة على الولاد ولان
 الاصل حرمة النظر الى العور وهو المراه لوله تعالى قل للمؤمنات يغضين من اعراضهن رحن الرحنه سهر
 ممسبا بالواحدده ولان الاصل ان ما قبل قول النساء منه باعرا دهي لا سطرط منه المحدث وانها الاحار عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم والندان اربى لان عليه الطل محمدا المداهوى فان هل هي ببال قول قول الروح مع سها
 فلما وان هل هي نكر فالتول قولها واد كات القاصي في سرحه محصر الطحاوى ان القول قولها من عه لان الكار فيها
 اسئل وقد تقوب سهاد من سهاد الاصل راد انك انك لم يصل اليها اما ان ار او ظهور الكار احله الناصي حولا
 لانه بيب عه والعقب بوحل سه لا جماع الصحابه على ذلك ولان عدم الوصول هل التاحل حمل ان يكون للمعرج
 عى الوصول وحميل ان يكون لمعه باها مع القدر على الوصول فوحل حتى لو كان عدم الوصول للمعصب بطوهای
 الله طاهرا وعالاد فعلا للعار والسعى عه سها وان لم يطاها حتى مقصد الله يعلم ان عدم الوصول كان للمعرج واما
 الناحل سه دلان المعرج عن الوصول حميل ان يكون خليفه وحميل ان يكون من دا او طبعه عالمه من الخرار او
 الرد او الرطوبه او السوسه والسه مسمله على الفصول الار سه واقصول الار سه مسمله على الطابع الار سه
 فوحل سه لما عسى ان نوافه بعض قبول السه هه ول المنايع ودر على الوصول وروى عن عبد الله بن نوفل
 انه قول بوحل سه سهر وهذا القول مخالف لاجماع الصحابه رضي الله عنهم فاهم احووا القس سه وهذا خلف
 الناس في عبد الله بن نوفل انه يخاف او ينامي فلا مدح خلافه في الاجماع مع الاحمال ولان الناحل سه زحا
 او قبول في الفصول الار سه ولا بكل الفصول الا في سه نامه م بوحل سه سه سه الا نام او م نه بالا هله د كر
 الناصي في سرحه محصر الطحاوى ان في طاهر الزواه بوحل سه م نه بالا هله قال وروى الحسن عن ابن جسه
 انه بوحل سه سه سه وحكى الكرخي عن انتخابهم فالوا بوحل سه سه سه ولم يد كرا خلاف (وجه) هذا
 القول وهو روابه الحسن عن ابن جسه ان الفصول الار سه لا بكل الا بالنسبه السه سه لا ماهر مد على القصر نه

ما لم يحمل روال المارص في المدة التي من السبعة والفهر به فكان الناحل بالسبعة السبعة او في رظاها الى روابه
 الكتاب والسبعة اما الكتاب قوله ما الى سلوك عن الاهلة كل هي مواهب للناس والنجح جعل الله عز وجل
 بصله ورحمة الله لعل من فالحل والاحل والاقواب والاد ومعروف النجح لانه لو جعل معرفه ذلك بالنام
 لاسد حساب ذلك عليهم وتعدر عليهم معرقة السور والنام واما السبعة ما روي ان النبي صلى الله عليه
 وسلم حطت الموسم وقال صلى الله عليه وسلم في حطته الا ان الزمان قد اسدرك فيه يوم حلق الله السموات
 والارض السبعة ايام سهر او مع حرم ثلاث موالات والفقير ودو الحجة والحرم ورحم مير الذي من
 حيا ويؤمنان ملاه سر دو واحد في السهر السبعة لليلال حال راب السراي راب الهارل وقيل سمي
 السهر سهر السهر به والسهر لليلال فكان ناحل السجانه رضى الله عنهم العن سبه والسبعة ايام سهر او السهر
 اسم لليلال ناحل لليلال وهو السبعة الممر به ضرور واول السبعة حتى رافان ولا يحسب على الروح ما قبل
 ذلك لما روي ان عمر رضى الله عنه كتب الى سرعان بوحل العن سبه من يوم ربيع المئاد كرم ان عدم الوصول
 من الناحل يحمل ان يكون للمعتر ويحمل ان يكون لكر اهه اناها مع القدر على الوصول فاذا احله اكل كم فظاها
 انه لا يجمع عن وطها الا للمعتر حسة العار والسب فاذا احل سبه فسر رمضان ونام الخاص يحسب عليه ولا يحمل
 له مكاه لان الصجانه رضى الله عنهم اكلوا العن سبه واحد مع علمهم بان السبعة لا يخلو عن سهر رمضان ومن رمان
 الخاص فلو لم يكن ذلك محسوبا من المدة لا حلو ان ناد على السبعة ولو مر من الروح في المدة مرصا لا يستطيع معه الجاع
 او مرصه هي فان اسوع المارص السبعة كلها ساه له سبه اخرى وان لم يسوع فتدروى ان سياه
 عن ابي يوسف ان المارص ان كان سب سهر او اقل احسب عليه ان كان اكثر من سب سبه لم يحسب عليه
 سبه الا انما وحمل له مكاه وكذلك السبعة وروى اس سياه عنه رواه اخرى انه اذا صح في السبعة يوما او يومين
 او محب هي احسب عليه بالسبعة وروى اس سياه عن حمدان المارص اذا كان اقل من سهر يحسب عليه ان كان
 سهر او سياه اذا احسب عليه بالنام المارص وحمل له مكاه والا صلى في هذا ان قلل المارص فمالا يمكن اعسار لان
 الانسان لا يخلو عن ذلك عاد وكن اعسار الكسر حمل ابو يوسف على احدى الرواين وهي الروايه الصحيحه
 عنه سب السهر وما دونه فليلا والا كرم من النصف كرا اسدلا لا سهر رمضان به محسوب سبه ومعلوم انه
 اما قدر على الوط في الثاني دون النهار والثالثي ونهار يكون سب سهر وكان ذلك دللا على ان المارص
 كان نصف سهر فما دونه بعدده وهذا الاسدلال بحسب الاعداد بالنصف ما دونه اما لاسي الاعداد ما دونه
 واما سب الروايه الاخرى فقول انه لما صح زمانا من الوط فسه ودام طاهافا فتنصه ما من فله فحمل كانه صح
 جميع السبعة خلاف ما دام من جميع السبعة لانه لم يقد زمانا من الوط فسه بعدد الاعداد بالسبعة في حقه وحمد
 حمل ما دون السب فليلا والسهر فصاعدا كرا لان السهر ادى الاحل وافسب العا حيل فكان في حكم الكسر وما
 دونه في حكم القليل وقال ابو يوسف ان حجب الرا حقه الاسلام بعد الناحل لم يحسب على الروح مند النجح لانه
 لا يدر على منهما من حقه الاسلام سرعافه يمكن من الوط فيها سرعافه وان حجب الروح احسب المدة غله لانه يدر
 على ان حرجها مع سبه او بوجر النجح لان جميع العمرو فته وقال حمدان حاصمه وهو محرم بوحل سبه بعد الاحلال
 لانه لا يمكن من الوط سرعافه الاحرام فتد المدة من وقت تمكنه الوط فسرعافه وهو ما بعد الاحلال ان حاصمه
 وهو مظاها فان كان يدر على الاعاق احل سبه من حجب الحصوصه الا انه اذا كان قادر على الاساق كان فاعلى
 الوط مقدم الاعاق كالحديث يدر على الصلا مقدم الظهار وان كان لا يدر على ذلك احل ارعه عسر سهر
 لانه يحتاج الى مقدم صوم سهر من ولا يمكنه الوط فسرعافه فلا يدر سبه من الاحل فمكنه الوط بعد ما فان احل
 سبه وليس ظاهرا في السبعة يدر على المدة من لانه كان يدر على ترك الظهار فلما ظاهرا فمدم مع سبه عن

الحاكم وكذا اذا اذمه ما عن جلسها من اغوان الناس من الاحار لا ما كاسه ر على الاحار من الافه من
 اساعها مع القدر على الرضا والكساح وحده ظاهر الرضا وهو القربى من هذا الحار ومن حار الخير ان حار
 له انما قصر على الخس لان الروح بالحيه ملكها بالطلاق ادانها لك التي هو انى بصرف منه احار
 ومشته فكان الخير من الروح ملكها بالطلاق ر حواب اعلمت قصر على الخس لان الملك طلب حواب
 اعلمت على الخس عاده هذا من التول على الخس في البيع كذاها والتجيز من الناس هو من الطلاق ر لنس
 حلل لانه لا ملك الطلاق بنفسه لان الروح مملكة الطلاق ر اعانوص اله السلق وولا لك على التوصل لا
 اعلمت وادانها ملك نفسه فكيف ملكه من عه هو القربى من التجيز من وانه اعلم والموحد الحق في جمع
 ما ر صايل العن او حود الا لى حباها فكانا كالعن كذلك الحى راما المحبوب فيه اعرف انه حوب اما
 باقره او بالمشقوى الاراد ان كاس المرأه عالمه ذلك وبالكساح فلاحارها الرضا هادك وان لم يكن عالمه
 انه فاما بحر الخال ولا وحل حولا لان التاحل رها الوصول ولا رضى منه الوصول فلم يكن التاحل مضافا له حل
 وان احارب القربى من القاصى منهما ولم يفرق على الاحلاف الذى ذكرناها كمال المهر وعليها كمال العمد ان
 كان قد حل بها قول ان حبه وعدهما لها نصف المهر وعليها كمال العمد وان كان لم يحل بها فلها نصف المهر ولا
 عد عليها الا لجمع وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم

هو قيل في واما احار الروح عما سوى هذه العيوب الخمسة من الحب والعلمه والاحاد والحقا والخوبه فهل هو
 شرط لروم الكساح قال ابو حنبله وابو يوسف ليس شرط ولا يسح الكساح به وقال احمد حلو من كل عيب
 لا يكسها النكاح الا بصر كالحون والخدام والرصى شرط لروم الكساح حتى يسح به الكساح وحلو عما سوى
 ذلك ليس بشرط وهو مذهب السافى (وجه) قول احمد ان الحار في العيوب الخمسة اعما يسدع الضرر عن
 المرأه وهذه العيوب في الحار الضرر بها يوق ملك لاها من الادوا المتعده عاد فليس بالحار تلك فلان يسد
 به اولى بخلاف ما اذا كاس هذه العيوب في حاب المرأه لان الروح وان كان يصرر بها لكن يسدع الضرر
 عن نفسه بالطلاق فان الطلاق يده والمرأه لا يكسها ذلك لانها لا ملك الطلاق فعن التسح طر هالذع الضرر ولهما
 ان الحار في هذه العيوب يسدع ضرر فواب حبا المستحق بالعمد وهو الوطء من واحد وهذا الحق لم يسد
 العيوب لان الوطء سجن من الروح مع هذه العيوب فلا يسد الحار في حاب الروح (واما) في حاب
 المرأه حلو هذا عن القس ليس بشرط للروم الكساح لا خلاف من اعما حتى لا يسح الكساح سوى من العيوب
 المتوحد منها وقال السافى حلو المرأه عن خمسة عيوب بها شرط الروم يسح الكساح بها وهي الحون والخدام
 والرصى والزنى والفرق واحج عما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من من المحرم فوارل من الاسد
 والقصح طر بن الفرار ولولم الكساح لما امر بالفرار وروى انه صلى الله عليه وسلم روح امره فوجد ما صافى
 كسجه اذ دها قال لها الحق باهلك ولو وقع الكساح لا رما لاردولان مصالح الكساح لا قوم مع هذه العيوب او
 حل بها لان بعضها ما سرعها الطاع السليمه وهو الخدام والحون والرصى فلا يحصل الموانه فلا قوم امصال او
 يحل ببعضها مما مع من الوطء وهو الزنى والفرق وعامه مصالح الكساح مع حصولها على الوطء فان المعه عن
 الرما والسكن والولد لا يحصل الا بالوطء ولهذا يسد الحار في العيوب الارسه كذاها (ولما) ان الكساح
 لا يسح سار العيوب فلا يسح هذه العيوب اتصال المعنى بمحمها وهو ان السد لا حوب ما هو حكم هذا العمد
 من حاب المرأه وهو الاراد وواح الحكمى ومالك الاسماع واعما يحل ونوب به بعض عراب العمد ونواب جمع
 عراب هذا العمد لا يوجب حتى القصح بان ما با احد الرضى عن عمت المدحى مح عله كمال المهر فواب بعضها
 اولى وهذا لان الحكم الاصلى للكساح هو الاراد وواح الحكمى ولك الاسماع سرع مو كذاله والمهر صايل

فوسل ﴿ راما سطل به قد الحار سطل الا سطل صار دلالة من قول او فعلى يدل على الرضا ما سكت على
 ما بناى حار الا راله وسطل بالتمام من الخس لا به دليل الاعراض كحار الخمر ولا سطل بالسكوب بل مسدالى
 آخر اعلى ﴿ الم يوجد مهادل الاعراض كحار الخمر لان السكوب يحمل ان يكون رضاها ما لما معه ﴿ محتمل
 ان يكون للتامل لان المعنى اردا الملك عليها فتحتاج الى التامل ولا بد للتامل من رما قد قدر ان الخس كفى حار
 الخمر وحار القولى البيع خلاف حار اللوح انه سطل بالسكوب من الكيلان باللوح ما ذا الملك ولا حله
 الى التامل فلم يكن سكوبه للتامل فكأن لى الرضا وقى حار الخمر ﴿ الخس اسما الكناج وسد اعلى صى الله سب
 به معمول ﴿ لا لما ارد الملك عليها حمل العبد السابق الى الرضا ﴿ سر له اسما الكناج وسد اعلى واد اعلى
 سباحى ﴿ رما اثره كات فرفه صير طلاق لا بد كرا ما منه مالى ولا حتره قد اثره الى فسا التامى بحرف
 اثره حار اللوح ﴿ رجا القى بينهما قد كرا بما سدم ﴿ راند عرو حلى اعلم ﴿ راما الررح قادر اعلى اسمه فليس
 سر طما الكناج لا رما حى لو عر عن السه لا بسط حاق المطالبة بالترقى وهذا سدا رسا الساقى سرط وفسا
 لها حى المطالبة بالترقى ﴿ اصح قوله عرو حلى فمال عروى او سرع باحسان امرى عرو حلى بالامساك المعروف
 وقد عر عن الامساك المعروف لان له ما حاق حياى الوط ﴿ رالسع ففسا التصرح بالا حسان ون فعل والامساك
 التامى ما منى التصرع وهو التمرى ﴿ ولا السه عوض عن ملك الكناج وقد ﴿ العوض بالحق فاسى الكناج
 لا رما كلسه ﴿ ا او حاد المسع معيا ﴿ ابدل عليه ان فواس العوض الحب والعه مع قتا لا رما فكتة احوال
 العوض لان الكناج عند معاوضه ﴿ ولما ان التمرى ﴿ ابطال ملك الكناج على الررح من عرو حلى وهذا باس ر
 فوى صر المرأ ﴿ بحر الزوج عن السه لان التامى عرض السه على اروح ﴿ اطلب الما اروح ونامر ما
 بالاساقى من مال فسا ان كان لها مال ﴿ بالاسداه ان لم يكن الى رسا التامى التامى ﴿ ما منى فسا
 القاصى ﴿ رجع المرأ ﴿ عليه ما استعاد ﴿ اسرار الزوج فسا حرجها الى سار اروح ﴿ ولا سطل رصر را طلال
 صر الباخر خلاف التمرى ﴿ الحب والعه ﴿ لان هالك التمرى من الخاسر ﴿ حصار را طلال الحولا ﴿ حى الما
 هب عن الوط ﴿ وصرها اقوى لان الزوج لا سرور بالتمرى ﴿ كسر صر راحترى ﴿ اوط ﴿ مالمرا فاما حلى
 صالح للوط ﴿ فلا سكتها اسما خطها من هذا الزوج ولا من ررح آخر ملك هذا الررح ﴿ سكال الررحان لسرور
 فكال اولى بالذبح واما الآله الكرمه فسدل ﴿ التصرى بالامساك المعروف هو الررحه وهو ان راحما على
 قصد الامساك ﴿ والتصرع بالا حسان هو ان كرا حى سسى سد با مع ما ان الامساك المعروف ﴿ محلى با حتر
 حال الزوج الامرى الى قوله عر راحلى على الموسع ﴿ رضى المتقدر ﴿ هلا مساك المعروف ﴿ حى العادى
 الفه ماله ام السه على اهان كان احراس الامساك المعروف ﴿ فاسحب طله التصرع بالا حسان اما كان ﴿ ابرا
 رلا قد ﴿ له على ذلك لان ذلك بالتعلق مع اها محباى ﴿ هلا العبد ﴿ هو احرص منه احوال ﴿ فكف سدر على سدا
 العبد على ان لى التصرع ﴿ محمل محمل ان يكون المرأ ﴿ مه التمرى ﴿ با طلال الكناج ﴿ محمل ان يكون المرأ ﴿ مه
 التمرى ﴿ راتمد من حب المكان ﴿ هو خطه السيل ﴿ واراها الداد حسه التصرع ﴿ حى الخطه ﴿ وذلك قد يكون ﴿ با انة لند
 والخس ﴿ وعدما لاسى له ولا به الخس ﴿ فلا يكون خفه الاحبال ﴿ واما قوله لسعه عوض عن ملك الكناج ﴿ معوض
 فان العوض ما يكون مد كوراى العبد سوا السه عر مسووس عليها ﴿ فلا يكون سو صا بل ﴿ حى طلة الاحسان
 وعدا ولا به الاحسان ﴿ رول سد العجر ﴿ ما سلسا ﴿ انه عوض لكن ﴿ حى العوض ﴿ مسجها عر على اسحق
 العوض ﴿ حى ائمه لاسى ﴿ رصول العوض ﴿ لئال ﴿ والسه هيا مسجها ﴿ انا ﴿ وان كات لاسلى الهيا لى
 العوض ﴿ حى المرأ ﴿ راند عر راحلى

في بيان حكم النكاح والى في بيان ما يقع حكمه اما الاول فله نكاح لا حلو (اما) ان يكون صحيحا (واما) ان يكون
 وسدا وسعى بكل واحد منهما احكام (اما) النكاح الصحيح فله احكام بعضها اصلي وبعضها من التوابع
 اما الاصلي منها حل الوطء الا في حالة الخس والنفس والاحرام وفي الطهار قبل التكسية بقوله سبحانه وعلى
 والذين هم لربهم حافظون الا على اذن ربهم او ما ملك امامهم فاهم غير ملومين في اليوم عن لا حط فرجه على
 ررحه فدل على حل الوطء الا ان الوطء في حالة احص حص مولعة وحل وسلول عن المحص بل هو ادى
 و لو انسا في المحص ولا مروه حتى يظهر والنفس احو المحص وقوله وحل ساوكم حرب لكم
 فاباخر بكم ان ستم والا نسا سئل من النصف في حربه مع ماله فدا باع اسان الحرب مولعة وحل وواحر بكم
 اني ستم وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اموا الله انى النسا فاهم عندكم عوان لا لى سدا اخدموه
 بامانه الله واسخلمهم فروجه بكنمه الله ركابه الله كورى كانه المر رلطة الا نكاح والبرغ فدل الحدس
 على حل الاستماع بالنسا طمسه الا نكاح والروح وعمر ما في معانها فكان الحل بامان لان النكاح ضم وروح
 له بمعنى الانصاف والاردواج ولا يحق ذلك الا عمل الوطء والاستماع لان الحربه مع من ذلك وهذا الحكم
 وهو حل الاستماع مسرلا والروح فان المر كما عمل لروحها فروجها حل لها فالعرو وحل لاي حل لهم ولا لم
 حلون لهم والروح ان يقال الوطء في سا الاعدا عراض اسباب ما معه من الوطء كالحص والنفس الطهار
 والاحرام وعبر ذلك للروح ان يقال روحها الوطء لان حله لها حيا كما ان حله لاجه واد اذ الله يحل على
 الروح وعبر طمسه في الحكم من واحده والرا على لك عه فبانه وس الله تعالى من باب حسن المعاصر
 واسداده النكاح فلا يحل عليه في الحكم عند بعض المحاسا وعند بعضهم يحل عليه في الحكم

في فصل في ومباحل النظر والنس من راسها الى قدمها في حالة الحيا لان الوطء فوق النظر والنس فكان احلاله
 احلالا للنس والنظر من طرفى الاولى وهل يحل الاستماع بها مادون الروح في حالة الحص والنفس به خلاف
 ذكرنا في كتاب الاستحسان واما بعد الموت فلا يحل له النس والنظر عند احلاله بالساقى والمساله ذكرها
 في كتاب الصلا

في فصل في ومباحل النكاح وهو اختصاص الروح بماع صميمها وسائر اعضائها اسماء او ملك الذاب
 والنس حتى اجمع على احلاله مساعيا لك لان مصاد النكاح لا يحصل بذرة الا يرى انه لولا الاحتصاص
 الماخر عن الروح وروح آخر لا يحصل السكن لان قلب الروح لا يظمى اليها وبفسه لا يسكن معها وبفسه التراس
 لاسما النسب ولان المهر لا رم في النكاح وانه عوض عن الملك ماد كرا فما هدم فدل على لزوم الملك في النكاح
 استا عتقا للمداوصه وهذا الحكم على الروح للروح حاصه لانه عوض عن المهر والمهر على الرجل رهق في ما مل
 قوله عرو وحل للرجال عليهن درجه ان الروح هي الملك

في فصل في ومباحل الخس والنس وهو ص ورمها موعه عن الخروح والروح والروح على اسكوه والامر
 بالاسكان يبي عن الخروح والسرور والاحراج اذ الامر بالقول يبي عن صد وقوله عرو وحل وقر في سوكي
 وقوله عرو وحل لرا عرو حوه من موهى ولا يخر حى ولا يالولم يكن موعه عن الخروح والروح ولا حصل السكن
 والنس لان ذلك مامر بالروح ونحله على في النسب

في فصل في ومباحل المهر على الروح وانه حكم اصلي للنكاح عند الا وجوده بدونه سرعا وقد ذكرنا
 المساله فيما عدا من لان المهر عوض عن الملك لانه يحل بها لحداب الملك على مامر وسوب الموص بدل على
 سوب الموص

في فصل في ومباحل النسب وان كان ذلك حكم الدخول فجميعه لك سبه الظاهر هو النكاح لكون

احول امرایان و اسکاچ مذکور فی کتاب است و هدا فی انبی علی امه علیه وسلم اوله من اسر و له فی
الخبر کذا و روح اسر به به حدیث و بدین است بر این و حدیث احول حصه خود سنه و هو اسکاچ
فی فصل ۱۰ و منها حوایه و لکنی تنویر علی علی المولود و رفیق و کسوس المرفوع و قوله ع
لن یسعد من سعد من سرطه و رفیق منی اما و قوله اسکوهر من حبس سکتیم من حدیث اسر
لا سکر امرایان و لا لها لا سکر من الخوارج لکن لکوبها حر حبس اخذت لعمف منها و لکرم
فی سحر و حوایه و حوایه و مقدار او احب می باشد که اسر امه علی فی کتاب السنه
در فصل ۱۱ و سحره و السادر روح حره و انکه در می مذمه که نام می باشد رد کریم لیل الخرمه الا ان
فی سحر است الخرمه من اسکاچ و سحر است احول و هدا حمله لیس مواضع
فی فصل ۱۲ و منها الاربع من الخافس جماعت و له عز رحل و لکم سف مزل و ارا حکم الی قوه سر و حل و غیر
این مازکرم من مد و صه و ب و با و س

هو فصل في وجوب العدل بين الناس في حقوقهم وجملة الكلام في هذا الرجل لا خواصا بل يكون له كغير
 امرأ واحد وامان كاسه امرأ واحد وان كان له كغير امرأ فله العدل بين في حقوقهم من اعم واليه
 والكفر هو السوية بين في ذلك حتى لو كانت حرة امرأان حران ايمانان بحسبها العدل بينهما في المأكول
 والمهوب والمثلوس والسكنى واليومية والاصل فيه قوله عز وجل ومن حرم ان لا ينفوا افراد حق قوله على
 في خواصا بل لكم من النساء مئة وملا ورماع ان ان حرم ان لا ينفوا في السم والسيف في كاح المني والاب
 وارباع فواحد بذم سبحانه وصلى الى كاح الواحد عند حوى رل العدل في الرما راب خاف على رل
 اواحد فدل ان العدل بين في السم والسيف واحد والله اسارى آخر الآية قوله لئلا أن لا ينفوا
 محورووا الخور حرام فكان العدل واحصوا ولان العدل مامور به لانه عز وجل ان الله مامور بالعدل والاحسان
 على العمور والاصلا الا ما حص او قد يدل على ان الله عز وجل صلى الله عليه وسلم كان عدل بين نساءه
 في القسمة وسول الميه قد قسمي في املاك فلا تؤاخذ في املاك اي هر بر رضى الله عنه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه هل من كان له امران من الى احدا منها وان الاخرى حاه التامد رسة عدل
 وسوى في التسم الكر راب والساه العجور واتدعه الخدسه والمسلمه والكثابه لما كان عدل
 من غير فعل ولا هما سواي سب وجوب التسم هو الكاح فسواي وجوب التسم ولا قسم بضمه ك
 حله ام ان لا لله لفران كانه قوله عز وجل ومن حرم ان لا ينفوا افراد او مملك امي كغير الاما
 في الكاح على سبب لتحقاقه في الرما هم بذم سبحانه وصلى الى كاح الواحد عند حوى الخور في الزك
 واناح من ملك امي من غير عدل انه ليس فيه حوى الخور واعمالا كانه اذا لم يكن في قسم اذا كان في
 حوى الخور كافي المكروه ولا سبب الوجوب هو الكاح ولم يوجد ولو كانت احدا منها حر والاخرى امه
 فبهر هان لانه هم لمار وى على رضى الله عنه موقوفه عليه ومرفوه الى التي صلى الله عليه وسلم انه
 فخر اسنان من القسم وللامه الثلث لا هما ماسواي سب وجوب وهو الكاح وبه لا خور كاح الامه عند
 كاح الحر رابع مكحا وكذا لا خور للعدان مروج با كانه من اتسم بالحران مروج رابع سو فابا
 في السبب فلا سواي في الح كاح المسلمه مع الكثابه لان الكثابه حوى كحا فصل المسلمه وسها
 ومعار كذا الذي اجمع من اربع سو كاح المسلم مساوي سب الوجوب مساوي في الح كاح الاخره
 بيني من السكال الزى سعر سبها ان الحال وقد طه او السدان السرعى المثال كانه وحل المظهرا والحد
 وعبدك فكذا في التسم وهذا الخارج في السكنى والنحوه سكنى عند اخر لتس وسدا لامله دماي ان يكون

والمرتب والموسى وهى سوى يهسالان لك من الخصال اللزومة فسون فيه الخ والامه والمرضى
وحوب التسم طه كاتجسح لما روى ان سول الله صلى الله عليه وسلم استاذن ساءى مرضى موبه ان يكون فى
بنايه رضى الله عنها فوسط التسم بالمرضى لم يكن للاستذان معنى ولا قسم على الروح اذا سافر حتى لو سافر
ما حدا منها وقد من السر وطلب الاخرى ان تسكن عند هادم السر فليس لها ذلك لان مد السر صاعده دليل
ان لها سافر وحده ومن لكن الفصل ان سرع من مخرج من حرج فرسها طيبا لتوسى دفعتهم
المثل عن نفسه هكذا كان فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ ارا السرافع من ساءه وقال السابى ان سافر
باهرجه فكذلك فاما اذا سافر بابه فرعه فانه صم للفتاب ردها غير سد لان الترس لا مرف ان لها احتاج
حاجه السر او لا فاما لا تسليح لا طهارا حتى اذا الاحلاق عملهاى سبها فاما الا حرج على وجه واحد بل مر هكذا
ومره هكذا وانما صم لا صم لعل على سى ولو وحب احدا منها فسمها صاحبها او رضى بول فسمها حار
لانه حتى يتطافها ان نسوى وطا ان تله وروى ان سود صب ربه رضى الله عنها لما كرت وحسب ان
تطلبها رسول الله صلى الله عليه وسلم جعلت وماله ساءه رضى الله عنها وفعل سهارل قوله تعالى وان امراا حبيب من
عليها سورا او اغراضا فلا حاح عليها ان تصلحها بينهما صلحا والصلح حبر والمراد من الصلح هو الذى حرق
سهما كذا قاله ابن عباس رضى الله عنهما فان رضى عن ذلك وطلب فسمها فلها لك لان ذلك كله كان احمه
سها والا احمه لا تكون لازمه كالمناح له الطعام انه ملك المسح معه والرجوع عن ذلك ولو دلت واحد من مالا
الروح لجعل لهاى التسم اكره ما سمحتم لعل للروح ان فعل ورد ما احد منها لانه رسو لانه احد المال
لمع الحق عن السحق وكذا لو بدل الروح لواحد من مالا لتصلح و مالا صاحبها او دلت على لصاحبها مالا
تتولد بها مالا بخور منى من ذلك وسر المال لان هداما وصبه التسم المال فكون معنى السع وانها لا تخور
كذا هداها اا اكان له امران او اكره من ذلك فاما اكان له امر واحد فطاله الواجب لها كالتدورى
رواه الحسن عن ابي حنبله انه قال اذا ساعل الرجل عن رجهه الصيام او بالصلا او بامه اسرها تسم لا امرانه
من كل اربعة ايام يوما من كل اربع لال ليله وفعل له ساعل بلامه ايام وبلا لالى بالصوم او بالامه هكذا كان
الطحاوى قول انه جعل لها يوما واحدا تسكن عندها ولاه ايام لها سارع للصاد واسمائه (وجه) هذا القول
ما كرهه محقق كتاب النكاح ان امراا رضى روحا الى عمر رضى الله عنه ود كرت انه يسوم النهار و يوم الليل فقال
عمر رضى الله عنه ما احصل ساء على نفسك قال كتبنا له المومى امها تسكو اللد رجهه فقال عمر رضى الله عنه
وكف ذلك فقال كتبنا له اذا صام النهار وقام الليل فكف سارع لها فقال عمر رضى الله عنه لكف احكم بينهما فقال
اراهما حتى ساءه الاربع سطر لها وماو بصوم بلامه ايام فاستحسن ذلك منه عمر رضى الله عنه وولا فسا الصر
د كرجحه هذا فى كتاب النكاح ولم يذكر انه ما حده الولد كالحصا من ان هذا ليس مدها لان المراد منه ان القسم
اسما جعل بمسار كات الروحا فادلم يكن له روحه غير هاتم شخص المسار كة فلا تسم لها واسماها له لا يداوم على
التبوم روى ان امراا حبا كذا قاله الحصا من ود كالفاسى سرحه سسر الطحاوى ان الاحسنه كان قول اولها
روى الحسن عنه اسما واليه كتب وهو ان للروح ان سعت حبا على باره ايام فان روح بلاما احسوا لها
لم يروح فدخل ذلك لبعه فكان الحمار لى ذلك فان ساء صرف ذلك الى الروحا وان ساء صرفه الى صامه
وصلايه واسمائه م رضى عن ذلك وقال خدا ليس منى لانه لو يروح ارمافا لى الواجب منه يكون لكل واحد
سها ليله من الاربع فلو جعلها هذا لكل واحد منى لا سارع لاعماله فلم يوفى هذا وطا وان كاتب المراده
فعل قول ان حسنه احيرا ان صرح الرجوع لاسل انه لا قسم لها كالا قسم لغير من طر من الاولى رضى قوله الاول
وهو قول الطحاوى يحمل لاله من كل سبع لال لان للروح حق اسماء حبا على ساءه ايام والاقتصار على يوم

واحدان - ح س با لام دار لا غر لك - لامة له - احد فام - رح مد حمل دى كسه و
المارادسا مرق للداى ارح - ر - هه فى القصر - الرالى اسفائل منه بالاسكر
ماخل عن اى حسنه ما كر احسان اساءه وحل الموقف

[illegible]

عز فصل ٥ ومبدا لانه انما يدب الروح اذ اقام طمعه فبدا فاعلم ان كسب ما به فله ان هو ما لكسب اياه
فقطها اول ما على ارضي الناس بان يعل لها كوني من الصالحات التماسا لافاضال المعب ولا مكروى من كسب
وكذا فليل سل لموسى فله انما هو من حبه من النوعه روحه الى امراس الاخرها وفصل حروفها المنة
اولا والا لا ان غيرها من اجتماع والمصاحفه من ركب والاخرها لعل يسبلا لا يحمل المحرم احتل في كسبه
المحرم فلي يحررها ان لم يهاجمها ولا يساها على فراسه وفلي يحررها ان لا يكتمها في حل مصاحفه اذ لا
ركب جماعها ومصاحفها لان الحق مفسد له يساها كوني للعلمه من الضرر ما عليها دار دها ما به
سفسه مظل حقه فلي يحررها ان هارها في التصحيح ويتصاحح اخرى في حياها وفسها لان حياها علمه في القم
في حل النوافيه وحفظ حدوده تعالى لاقى حل التصحيح وحرف السور والناسخ وفلي يحررها له مصاحفها
وجماعها الوصف علمه يسبها وحيا لاقى ركب ححه اليها لان هذا للدم والحر فمضى ان هو ما لان هو
سسه امساها عن مصاحفه في حل حاحه اليها داخرها من ركب السور والاخر ما بعد ذلك صراعيه مع
ولا ساس الاصل فيه قوله عز وجل راللاي يحافون سورهم فمضوا وواخروهم في المساجع واخرهم في بيوتهم
الا انه وان كان حرف او او الموضوعه للجمع المطلق لكن المراد منه اح على سبيل انه سب والواو يحمل للده
مع السرب الارتفاع الامر الى الفاضل لوجه اليها حكمي حكمي اهلها وحكمي اهلها كما دل الله تعالى وان حكمي
سفال بينهما فاصوا حكمي اهلها وحكمي اهلها ان ركبها اصلا حاوي في الله يسبها وسبيل هذه اسبيل الامر
المعروف واليه عي المكروى حواسر الناس ان الامر بعد الموضع على ارضي والسب دون العطف في القول من
هذه الاعط المتون به من هب الانسان في ركب ذلك اذا اركب عطفوا لسور وليس في هذا
مدرجه وح ان دهاها من الهال للروح ان يرد ررحته كالمولى ان يرد حلوكة

[illegible]

ذلك الى الموتى وقالوا سبب خذلها (وجه) فوهما ان قصا السهو عنها بالعرل وحب نعماني الى
 ولا في حسنة ان كراهه العرل لصانها الولد والولد له لانها وانتهى رجل اسلم
 من قبله واما الكاح القاسد فلا حكم له في الدخول واما بعد الدخول فمعلق به احكامها سبب النسب
 ومبا وجوب العدة وهو حكم الدخول في الجملة ومبا وجوب المهر والاصل فيه ان الكاح القاسد ليس بكاح
 حسنة لا لعدم عمله اعني حل حكمه وهو للملك لان الملك سبب للمنافع ومما يقع الصنع ملحقة بالحرارة والحر جمع
 احراء ليس محلا للملك لان الحر به خلوص الملك سبب الخلوص لان الملك في الآدمي لا سبب الا بالزنى والحر به
 سبب الزنى الا ان السرعة استسقت اعسار الماني في الكاح الصحيح لحاجة الناس الى ذلك وفي الكاح القاسد بعد
 الدخول لحاجة النكاح الى درء الخدوص عنه ما به عن الصانع بنات النسب ووجوب العدة وصانها الصنع المحرم عن
 الاستعمال من غير عرائمه ولا عيوبه وجوب المهر حمل معدني حتى للمنافع المسوقة لهد الضرورة ولا ضرور
 في استسقاء المنافع وهو ما قبل الدخول فلا يحمل معدني قبله ثم الدليل على وجوب مهر المثل بعد الدخول ما روي عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اما امرأ انكحت شيها من اذن موالها فكاحها ما ظن فان دخل بها فلها مهر
 مثلها حمل صلى الله عليه وسلم سبب مهر المثل فما لحك الكاح القاسد وعلمه بالدخول فدل ان وجوبه معلق به ثم
 اختلف في سدر هذا المهر وهو المسمى بالمهر قال اصحابنا الثلاثة عكس الاول من مهر مثلها ومن المسمى وقال رفر عكس
 ثم المثل بالعاما لمع وكذا هذا الخلاف في الاثار القاسد (وجه) قول رفر ان المنافع سبب بالمعدن الصحيح
 والقاسد جمعا كالا عان فلم اطهارا راسنوم وذلك بخلاف مهر المثل بالعاما لمع لانه فيه منافع الصنع واما العدول
 الى المسمى سبب حقه التسمية ولم يصح لهذا المعنى او حشا كمال التسمية في المعدن القاسد كذا هذا (ولما) ان العادس
 ما هو بالمنافع ما كره من المسمى فلا سبب ما كره من المسمى حصل الزاد مسوقا من غير عتد فلم يكن لها فيه الا
 ان من المثل ا كان اقل من المسمى لا سبب به المسمى لا ما رخص بذلك المعدن لرضاها مهر مثلها واختلف اصحاب
 وفي وجوب العدة ما من ان وقت يعرف ان اصحابنا الثلاثة انها تحبس حتى تهرق شيئا وقال رفر من آخر وطء
 وطها حتى لو كانت قد حاصت لاتب حصص بعد آخر وطء وطها قبل الشر بن فقد انتصبت عدها بعد (وجه)
 قولنا ان العدة محسنة بالوطء لا بما يحل لاسراء الرحم وذلك حكم الوطء الذي ارى انها لا يحل قبل الوطء واذا كان
 وهو بها بالوطء محسنة بالوطء لا بفصل كاحكام سائر المطلق (ولما) ان الكاح القاسد بعد الوطء معدن
 في حق التراس لما بينا واتر اس لا يرول في الشر بن بدليل انه لو وطها قبل الشر بن لا حدة عليه ولا محسنة عليه
 سكرار الوطء الامر واحد ولو وطها بعد الشر بن لم يرد له الحد ولو دخله سبه حتى اصبح وجوب الحد لبريه مهر
 آخر فكان الشر بن في الكاح القاسد يرد الاطلاق في الكاح الصحيح فيمر اسدا العدة منه كما يصر من وقت
 الاطلاق في الكاح الصحيح والخلو في الكاح القاسد لا يوجب العدة لانه ليس بكاح حسنة الا انه الحق بالكاح
 في حق المنافع المسوقة حسنة مع تمام المنافع لحاجة الناس الى ذلك فمضي حتى غير المسوق على اصل القدم ولم
 يوجد استيفاء المنافع حسنة بالخلو ولا في الموضع للعدة في الجملة وهو الوطء لا بما يحل تعرف را الزحم ولم يوجد
 حسنة الا انما انما كره من المسمى من الوطء في الكاح الصحيح مما به في حق حكم محاط فيه لو حود دليل التمسك وهو
 الملك المطلق ولم يوجد حشا بخلاف الخلو القاسد في الكاح الصحيح ا يوجب العدة اذا كان ممكنا من الوطء
 حسنة وان كان مموعا به سبب الحص او الاحرام او الصوم او نحو ذلك لان حاله دليل الاطلاق سرا
 موجود وهو الملك المطلق الا انه مع ما لغيره فكان امكنا باسا ودليله موجود مع تمام المقام المذكور في موضع الاحتياط
 ومبا بخلافه ولا يوجب المهر ايضا لانه لم يلمح بها العدة فالمهر اولى لان العدة محاط في وجوبها ولا محاط في
 وجوب المهر

في فصل في (واما) سان ما وقع حكم الكناح فانه سان ما وقع به القرفه من الزوجين ولو وقع القرفه من الزوجين
 اسباب لكن الواقع بمصها فرفه طلاق بمصها فرفه صر طلاق وبن مصها فرفه صر فرفه صر فرفه صر فرفه صر فرفه صر
 وفي مصها لا يقع الا مصها القاصي وقد كرهه ذلك سوفي انه عرجل منها الطلاق صر محه وكذا انه ربه
 كتاب صر در مصها اللعان ولا يقع القرفه الا صر بن القاصي عدا انهما وكذا ان كعه حد القرفه خلاف من انهما
 يدكر ان الله تعالى في كتاب اللعان ومها احسار الصعر والقصير عند اللوع في حار اللوع وحد القرفه لا يقع
 الا صر بن القاصي بخلاف القرفه باختيار المرأه في حار اللعان انها تنسب نفس الاحسار وقد بنا وجه القرفه
 فيما عدا من القرفه في الحار بن حها تكون فرفه صر طلاق بل تكن مستحاضة لو كان الروح لم يدخل بها فلا مبر لها اما
 في حار اللعان فلا يسل فيه لان القرفه وقعت بسبب وخدمها وهو احسارها سبها واحسارها سبها لا يجوز ان يكون
 طلاقا لانها لا ملك الطلاق الا اذا ملك كالحجر فكان مسحا ومسح العقد فرفه من الاصل وجعله كالم يكن ولو لم
 تكن حها لم يكن لها مهر فكذا اذا التحق بالعدم من الاصل وكذا في حار اللوع اذا كان من له الحار هو المرأه فاحارب
 سبها قبل الدخول بها لمسا فاما اذا كان من له الحار هو العلام فاحارب معه قبل الدخول بها ولا مهر لها ايضا هذا
 فيه نوع اشكال لان القرفه حها بنسب قبل الروح فحها ان يكون فرفه طلاق وسبها بنسب المهر والا سبها
 ان السرع اسبها له الحار فلا بد ان يكون معدا ولو كان ذلك طلاقا فوجب عليه المهر لم يكن لاسباب الحار معنى لانه
 ملك الطلاق فادالافان في الحار الا سقوط المهر وان كان قد دخل بها الا سقط المهر لان المهر قدما كذا الدخول
 ولا يحتمل السقوط بالقرفه كالا يحتمل السقوط بالموت ولان الدخول اسبها ما وقع الصنيع وانه امر حها ولا
 يحتمل الارضاع من الاصل بالفتح بخلاف العقد فانه امر سرعي فكان محتملا للفسخ ولا نه لو فسح الكناح بعد
 الدخول لو حها طبعه ودالافان المسوفا لانه عدا الدل السه فو حها ان يعود الدل اليها وهو لا يقدري على ردها فله
 فسح وادالم صدر على ردها سرم فمها ومها هو المهر المسحى فلا يحد ولا لاسوق المانع فعدا اسوق المعقود
 عليه وهو المندل فلا يسل الدل ومها احسار المرأه سبها لسبب الحب والمه والخوف والاحد شر بن
 القاصي او نفس الاحسار على ما بينا وانه فرفه طلاق لان سبب سبها حصل من الروح وهو المانع من اسبا حها
 المسحوق بالكناح وانه ظلم وصر في حها الا ان القاصي فام ما مهي دفع الظلم والاصل ان القرفه اذا حصلت بسبب
 من حها الروح محض بالكناح ان يكون فرفه طلاق حتى لو كان ذلك قبل الدخول بها وقبل الخلو فلها نصف
 المسمى ان كان في الكناح سببه وان لم يكن فيه سببه فلها المنة ومها السر بن لعدم الكفاء او لم يبايئ لهم
 والقرفه فرفه صر طلاق لانها فرفه حصلت لا من حها الروح فلا يمكن ان يحمل ذلك طلاقا لانه ليس لعدم الروح
 ولا نه الطلاق فمحتمل فسحا ولا يكون هذا القرفه الا عند القاصي كذا كرماني القرفه بخار اللوع ومها اما الروح
 الاسلام بعد ما اسلمت روحه في دار الاسلام ومها اما الروح الاسلام بعد ما اسلمت روحها المشرقة او الخويص
 في دار الاسلام وخمها الكلام فيه ان الروح الكافر بن اذا اسلم احد هما في دار الاسلام فان كما كتاس
 فاسلم الروح فالكناح بماله لان الكناح محل لكناح المسلم اسديا فكذا ما وان اسلمت المرأه لا تقع القرفه
 نفس الاسلام عدا ولكن عرض الاسلام على روحها فان اسلمت سبها على الكناح وان ابي الاسلام فرفه
 القاصي بينهما لانه لا يجوز ان يكون المسلم محب كناح الكافر ولهذا لم يحر كناح الكافر المسلم اسديا فكذا
 في العا عليه وان كانا مكرين او محوسين فاسلم احد هما لهما كان عرض الاسلام على الآخر ولا تقع القرفه
 بنسب الاسلام عدا فان اسلمت فمها على الكناح وان ابي الاسلام فرفه القاصي بينهما لان المشرقة لا يصلح لكناح
 المسلم عدا لانها ان كان من المرأه يكون فرفه صر طلاق لان القرفه حها من فلها وهو الا ان الاسلام
 والقرفه من قبل المرأه لا يصلح طلاقا هالا بل الطلاق فمحتمل فسحا وان كان الا من الروح يكون فرفه طلاق

في قول ان حسبه رخصه وعداى يوسف كونه فرفه من طلاق وهذا كله مذهب النجاشي والسفي اذا سلم احد
الروحين وقب الترفه نفس الاسلام به ان كان ذلك قبل الدخول مع الترفه مثال فاما بعد الدخول فلا تنع
الترفه حتى متى يلاب حصن فان اسلم الا حرف من مصها فالكاح محاله وان لم يسلم فابن مصها اما الكلا مع
السفي بوجه قوله ان كفر الروح مع من بكاح المسلم اسدا حتى لا حور للكافرين سيج المسلمه وكذلك سر
المرأ وبجها مانع من بكاح المسلم اسدا بدليل انه لا يجوز للمسلم بكاح المشرکه والمخوسه فاطا اسل الكاح
سلبه فانه الطلاق (ولما) اجماع الصحابه رضى الله عنهم فانه يرى ان رجلا من بني سلب اسلب امراته فمر من
عمر رضى الله عنه عليه السلام فامسح فمق بينهما وكان ذلك محسوسا من الصحابه رضى الله عنهم فكانوا احكاما ولو
وقعت الترفه منس الاسلام لما وقعت الخاحه الى السر بن لان الاسلام لا حوران يكون مطلقا للكاح لانه
عرف عاصيا للامال لا فكيف يكون مطلقا لها ولا حوران سطل بالكفر اتصالا للكفر كان موجودا امها ولم
مع اسدا الكاح فلان لا مع النفا وانه اسهل اولى الا انما هو الكاح بينهما لا يحصل المفاصلان مفاصل
الكاح لا يحصل الا لا استراس الكافر لا يمكن من استراس المسلمه والمسلم لا حل له استراس المشرکه والمخوسه
لحسبها لم يكن في ما هذا الكاح فانه فقرى الناصي بينهما عدنا الاسلام لان الناس عن حصول المفاصل
محصل عدده واما الكلا مع النجاشي كنه الترفه عدنا الروح الاسلام بعدما اسلب امراته المشرکه والمخوسه
او الكاسه فوجه قول اني يوسف ان هذه فرفه نه في سبها الروحان رسو بان نه فان الانا من كل واحد
مهما سلب الترفه هم الترفه الخاص بانها نه من طلاق فكذلك انما لا يسواهما في السبه كما اذا ملك احدهما
صاحبه وهما ان الخاحه الى السر بن عدلانا لقواب مفاصل الكاح ولان مفاصل الكاح اذا لم يحصل لم يكن في ما
الكاح فانه منع الخاحه الى السر بن والاصل في السر بن هو الروح لان الملك له والتاصي بوب مانه كاي الترفه
بالع والعنه فكان الاصل في الترفه هو فرفه الطلاق وحمل طلاقا فاما يمكن وفي اما المرأ لا يمكن لا يملك
الطلاق وحمل فسحا ومبارد احد الر وحن لان الزده سر له الموب لاها سلب بعض السبه والمب لا يكون محلا
للكاح ولهذا لم حرم بكاح المريد لا حتى الاسدا فكذلك حال النفا ولا نه لا عمن مع الزد وملك الكاح
لاسي مع زوال العنه عن رد المرأ يكون فرفه من طلاق لا خلاف واما رد الرجل في فرفه من طلاق
قول اني حسبه وان يوسف وعدت فرفه طلاق (وجه) قوله ظاهر لان الاصل ان الترفه اذا حصلت مي من
قبل الروح وان يمكن ان يحمل طلاقا فحمل طلاقا لان الاصل في الترفه هو فرفه الطلاق واصل ان يوسف ما ذكره
انه فرفه حصلت نه نه نه فمالا روحان لان الزد من كل واحد منهما سلب ثوب الترفه هم الباب ردها
فرفه من طلاق كذا رده ولاي حسبه ان هذه الترفه وان كات سلب وحنم الرجل روره الا انه لا يمكن ان
يحصل الزده طلاقا لانه سر له الموب وفرفه الموب لا تكون طلاقا لان الطلاق صرف محض ما يستعاد الكاح
والترفه الخاصه بالزده فرفه واقفه طر بن السفي لان الزد ساق عصبه الملك وما كان طر هه الثاني لا سنا على
الكاح فلا يكون طلاقا فعلى الترفه الخاصه بالزده فرفه لان الروح لاها سلب عواب مفاصل الكاح وبمرانه وذلك مضاف
الى الروح فرفه الامسال بالمعروف والا لشرع بالاحسان فاذا امسح عه الزمه الناصي الطلاق الذي يحصل
به اسر ح بالاحسان كانه طلاق نفسه والدليل على الترفه بينهما فرفه الا لا يحصل الا بالنفسا وفرفه الزده سلب
نفس الزد لعلم ان سوبها طر بن السفي هم الترفه رد احد الروح من سلب نفس الزد فثبت ان حال عدنا وعد
السفي ان كان قبل الدخول فكذلك وان كان بعد الدخول ما حصل الترفه الى صي لرب حصن وهو على
الاخلاق في اسلام احد الروح وحن هذا ان اراد احد الروح فاما ان اراد ما لا يقع الترفه بينهما استحسانا حتى
لو اسلم ما بينهما على مكاحهما والناس ان مع الترفه وهو قول رفر وجه الناس انه لو اراد احدهما الوقع الترفه

[illegible]

[illegible]

السكاح ولا يجمع النسا كالمند وهذا لان حق الملك هو الملك من وجه فكان ملكه فيها اسما من وجه دون وجه فالسكاح
 اذا لم يكن مفعلا مع السلب في اسناد فلم ينعدها سلبا واذا كان مفعلا مع السلب في رواية فلا يرول بالسلب سلبا
 الاصل المهم ودان سر النسا سلب لا نسب السلب والناسيبين لا يرول بالسلب لهذا المعنى مع العند من اسناد
 السكاح ولم يجمع النسا كذا هذا او قالوا من روح اسمه مكانه مما لا يظن السكاح بينهما حتى يحجر عن اذا بدل
 الكتاب وقال الساقى يفسح السكاح ما على ان المكاتب لا يورث عبدا فلا نسب الملك للوارث في المكاتب
 جميعه اسما سلبا حتى الملك وان لا يجمع ما السكاح وعند يورث من الملك الثاني روحا فظن السكاح (وجه)
 قوله ان الوارث يورث مقام المورث من املا كه فبما كان باسالة المورث وملكه في المكاتب كان باسالة فيسلب الى
 الوارث فيسلب ملكه ففسح السكاح (ولنا) ان الخا حقه من الاربعة ملك السلب المكاتب لان عبدا الكتاب
 او حقه حتى الحر به الخا على وجهه ذلك الحق جميعه عبدا لا اذا ولها نسب الوارث من قبله فلو عتق الملك من
 السلب الى الوارث لتعد اربا حقه الحر به عبدا لا اذا لا بعدا يطلق الحر به منه لا اذا نسب الخا حقه الى
 اسما ملك السلب ولا لاجل الحق المسحق للمكاتب فجمع سلب الملك جميعه للوارث ونسبه حتى الملك لو حو
 سلب السلب وهو الترابه وسرطه وهو الموت وحق الملك مع اسناد السكاح ولا يجمع النسا لما كرما الا اذا عجر
 عا اعدل الكتابه لانه اذا عجزت الملك جميعه للوارث فربيع السكاح وانما معنى المعنى اذا اسرى
 روحه لا سلب السكاح قول ان حقه وعندهما سلب ما على ان معنى المعنى ملكه المكاتب
 عند رعبدهما حر عليه من الله اعلم ومنها الرضاع الطارى على السكاح كمن يرضع صغ
 فاربعها اسمه باسمه لا بها صار احاله من حقه الرضاع وكذا اذا روج صلب
 رضيع حبا بامرا فاربعها باسمه لا بها صار احسن وحرمة
 الاحب من الرضاع يسوى بها السابق والطارى وكذا حرمة الجمع بين
 الاحسن من الرضاع ويدكر ان ساء الله تعالى ما يتعلق بالرضاع المقارن
 والطارى من المسائل في كتاب الرضاع ومنها المصاهر الطارئة
 ما نوطى ام امرأه او انتها والترفة سارفة سرطلا ولا بها
 حرمة موند كحرمة الرضاع والفرق في حد الوحد
 كتابه لان المقصود في بعضها الخلاص
 وانه لا يحصل الا بالناس وفي بعضها
 المحل ليس عامل لما اسكاح فافهم
 والله الموفق



(الجزء الثاني من كتاب بدائع السانح في رتب السرايع)

تخمينه	تخمينه
٣٨ فصل واما القدر الماحود مما سار به التاجر على العاشر	٢ كتاب الركا
٣٩ فصل واما ركن الركا	٣ فصل واما كسبه فرصتها
٤ فصل واما سراط الركن	فصل واما سبب فرصتها في المال
١ فصل واما الذي رجح الى المودى	فصل واما سراط القرضه فافواع
٤٣ فصل واما الذي رجح الى المودى الله	٩ فصل واما السرايع التي رجح الى المال
٥ فصل واما حولان الحول فليس من سراط حوار	١٦ فصل واما الايمان المتعلقه وهي الذهب والفضه
اداء الركا	١٦ فصل واما صفة النصاب في الفقه
٥١ فصل واما سراط الحوار فافواع	١٨ فصل واما مقدار الواجب فيها
٥٢ فصل واما حكم المفضل اذ لم يجر ركا	١٨ فصل هذا اذا كان لفقيه مفرد
٥٢ فصل واما ما سار ما سطرها مدوحوها	١٨ فصل واما صفة نصاب الذهب
٥٣ فصل واما ركا الزروع واما ركا	١٨ فصل واما مقدار الواجب فيه
٥٤ فصل واما الكلام في كسبه فرصه هذا النوع	٢ فصل واما أموال التجاره فتقدر النصاب فيها
وسبب فرصه	٢١ فصل واما صفة هذا النصاب
٥٤ فصل واما سراط القرضه	٢١ فصل واما مقدار الواجب من هذا النصاب
٥٧ فصل واما سراط الخلفه فافواع	٢١ فصل واما صفة الواجب في أموال التجاره
٦٢ فصل واما ما سار مقدار الواجب	٢٦ فصل واما نصاب الابل
٦٣ فصل واما صفة الواجب	٢٨ فصل واما نصاب الثور
٦٣ فصل واما وصف الوحوب	٢٨ فصل واما نصاب السم
٦٤ فصل واما ما سار ركن هذا النوع	٣ فصل واما صفة نصاب الساعه
٦٥ فصل واما بيان ما سطر هذا الوحوب	٣٢ فصل واما مقدار الواجب في السوام
٦٥ فصل هذا الذي ذكرنا حكم الخارح من الارض	٣٣ فصل واما صفة الواجب في السوام
٦٨ فصل واما ما سار ما توضع في رب المال من المال	٣٤ فصل واما حكم الحبل
وسان مصاروها	٣٥ فصل واما ما سار من المظالمه فاداء الواجب في
٦٩ فصل واما الركا الواجه وهي ركاها لراس	السوام والاموال الطاهره
٦٩ فصل واما كسبه وجوبها	٣٦ فصل واما سراط ولائه الاخذ

فصل	فصل
٦٩ فصل راما نان من بحب طه	١٣ فصل راما ركه
٧ فصل راما يان من بحب طه	١٣ فصل راما سراط حوار
٧٢ فصل راما نان حبس الواحد ويدر رصه	١٣ فصل واما سبه
٧ فصل واما ووب وحب صدفه الطه	١٣ فصل راما ونبه ونبه الاصل
٧٤ فصل راما ووب اذانها	١٣٥ فصل راما نان حكه اناحر
٧٤ فصل واما ركه	١٣٥ فصل راما الووب مردنه
٧٥ فصل واما مكن الادا	١٣٦ فصل راما كه فكه سبه مرانه
٧٥ فصل واما نان ما سبها	١٣٦ فصل راما مكه حه من احرا مرانه
٧٥ فصل كتاب السوم	١٣٦ فصل راما مانه من طلوع النحر من يوم النحر
٧٧ فصل راما سراط السوم موان	وطلوع الشمس
٨ فصل راما ركه ولامال	١٣٦ فصل راما حكه فوايه من رقه
٩ فصل واما حكه من السوم	١٣٦ فصل راما رى اناحر
١٢ فصل راما حكه السوم الموف	١٣٧ فصل راما سبه مى ر
١٥ فصل واما يان ماس واما سبب للنام	١٣٧ فصل راما ووب ارمى و الارى ركه
١٨ فصل كتاب الاستكاف	١٣٧ فصل واما روى ارمى من احوال الارل ركه
١٨ فصل امسراط منحه فوور	١٣٨ فصل راما مكا رى من يوم النحر
١١٣ فصل راما ركه الاعكاف وخطوره واما سبب	١٣٨ فصل راما الكلا رى من اناحر وندرها
رما لاسد	١٣٨ فصل راما حكه اناحر من رقه
١١٧ فصل راما سار حكه افسد	١ فصل راما الخلق او سبه
١١٨ فصل كتاب الحج	١١ فصل راما سار اناحر
١١٩ فصل راما كشمع ركه	١١ فصل واما يان رمانه ركه
١٢ فصل واما سراط منحه فوور	١٢ فصل راما حكه الخلق
١٢٥ فصل راما ركه الحج فوور	١٢ فصل راما حكه مانه من رمانه
١٢٧ فصل راما طواى اربار	١٢ فصل راما طواى السد
١٢٨ فصل راما ركه	١٢ فصل واما سراطه
١٢٨ فصل راما سراطه راجانه	١٣ فصل راما سراط حوار
١٣١ فصل راما مكا الطواى	١٣ فصل واما فده ركه
١٣٢ فصل واما رمان هذا الطواى	١٣ فصل راما ونبه
١٣٢ فصل واما سار	١٣ فصل راما مكا سول اليب
١٣٣ فصل واما حكه اناحر	١٤٣ فصل راما سار من اسح وبيان ريبه
١٣٣ فصل راما وانا حاك الحج حبه	١٦ فصل راما سار انا كاه
١٣ فصل واما فده فوور اسواط	١٦١ فصل راما يان ما سبه حرمه
	١٦٣ فصل راما سار مكن الاحرام

تخصه	تخصه
٢٥٦ فصل وامان ياب وف هذه السهاد	١٦٧ فصل امان ما محرم به
٢٥٦ فصل ومسان لا يكون المرأ علة	١٧٦ فصل امان ياب ما محرم على الممعه
٢٥٨ فصل امان الووع الثاني	١٧٥ فصل وامان ما محرم
٢٥٩ فصل وامان الترهه اناسه	١٧٧ فصل وامان ما محرم الاحتصار
٢٦ فصل وامان الترهه الثالثه	١٨٣ فصل وامان ما عطر الاحرام
٢٦ فصل وامان الترهه الرابعه	١٨٩ فصل وامان الذي رجح الى الطب
٢٦٢ فصل ومسان لا تقع مكاح المراه	١٩٢ فصل وامان ما محرم على عرق الطب
٢٦٤ فصل وامان الجمع في الوطء على اخص	١٩٥ فصل وامان الذي رجح الى انواع اجماع
٢٦٥ فصل وامان الجمع بين الاحساب موان	١٩٥ فصل وامان الذي رجح الى القصد
٢٦٦ فصل وامان ما جمع في الوطء بدواعه	١٩٦ فصل وامان انواعه
٢٦٦ فصل ومسان لا يكون حبه حر	١٩٨ فصل وامان ما محرم على المحرم
٢٦٨ فصل ومسان لا يكون مسكوحه المهر	٢٧ فصل ومسان ما محرم المحرم بالحلال حبه
٢٦٨ فصل ومسان لا يكون معد المهر	٢٩ فصل وامان الذي رجح الى الساب
٢٦٩ فصل ومسان لا يكون مباحل	٢١٦ فصل وامان ما عسر الحاح
٢٧ فصل ومسان لا يكون للروح من ماله موان عليها	٢٢ فصل وامان ما عوب الحاح بعد السروع
٢٧ فصل ومسان لا يكون المراه مكره اذا كان	٢٢١ فصل وامان ما محرم كواب الحاح
الزحل مسابا	٢٢٣ فصل مالح كاهو واحسان الله تعالى
٢٧١ فصل ومسان اسلام الزحل	٢٢٦ فصل وامان المعمره الكلام فيها
٢٧٢ فصل ومسان لا يكون احد الزوجين ملك صاحبه	٢٢٨ فصل كتاب السكاح
٢٧٢ فصل ومسان الساب	٢٢٩ فصل وامان في السكاح
٢٧٤ فصل ومسان المهر	٢٣٢ فصل وامان ما اركى فأنواع
٢٧٥ فصل وامان ادى المتدار	٢٣٣ فصل وامان ما سراط الخوار
٢٧٧ فصل وامان ما أصبح سميه مبرا	٢٤١ فصل وامان الذي رجح الى المولى عليه
٢٨٢ فصل ومسان لا يكون محبولا	٢٤٥ فصل وامان الذي رجح الى نفس النصف
٢٨٧ فصل ومسان لا يكون السكاح محجبا	٢٤٧ فصل وامان لا يذهب
٢٨٧ فصل وامان ما محرم به المهر ومسان وف رجوه	٢٤٩ فصل وامان ما سراط القدم مساكن
٢٩١ فصل وامان ما سراط كده المهر	٢٥٢ فصل وامان لا ياله الولاء
٢٩٥ فصل وامان ما سراط كده كل المهر	٢٥٢ فصل وامان لا ياله الامامه
٢٩٦ فصل وامان ما سراط كده نصف المهر	٢٥٢ فصل ومسان السهاد وهي حبسور السبود
٣٤ فصل وامان ما سراط كده اختلاف الزوجين في المهر	٢٥٣ فصل وامان ما سراط كده الساهد
٣٨ فصل ومسان ما سراط كده اختلاف الزوجين في	٢٥٣ فصل ومسان الاسارم
مناع الب	٢٥٥ فصل ومسان ما سراط كده الساهد
٣١ فصل ومسان السكنا	٢٥٥ فصل ومسان البعد

مصحف

مصحف

٣١	فصل في كل مكاح خارج المسلمين	٣٢٨	فصل في امانات في شرطها المكاح لا رما
٣١٤	فصل في كل سدا اسد ابدى كان واسدا	٣٢٩	فصل في امانات في شرطها المكاح لا رما
٣١٥	فصل في امانات في الروم فوعان	٣٣	فصل في امانات في شرطها المكاح لا رما
٣١٧	فصل في مكاح في الروح في مكاح المرا	٣٣١	فصل في امانات في شرطها المكاح لا رما
٣١٧	فصل في امانات في المكاح في الكفا في شرط	٣٣١	فصل في مكاح في شرطها المكاح لا رما
	لروم	٣٣١	فصل في مكاح في شرطها المكاح لا رما
٣١٨	فصل في امانات في بان ما صرفه الكفا	٣٣١	فصل في مكاح في شرطها المكاح لا رما
٣١٩	فصل في مكاح في شرطها المكاح لا رما	٣٣١	فصل في مكاح في شرطها المكاح لا رما
٣١٩	فصل في مكاح في شرطها المكاح لا رما	٣٣١	فصل في مكاح في شرطها المكاح لا رما
٣٢	فصل في مكاح في شرطها المكاح لا رما	٣٣٢	فصل في مكاح في شرطها المكاح لا رما
٣٢	فصل في مكاح في شرطها المكاح لا رما	٣٣٢	فصل في مكاح في شرطها المكاح لا رما
٣٢	فصل في امانات في شرطها المكاح لا رما	٣٣٢	فصل في مكاح في شرطها المكاح لا رما
٣٢٢	فصل في مكاح في شرطها المكاح لا رما	٣٣٢	فصل في مكاح في شرطها المكاح لا رما
٣٢٢	فصل في مكاح في شرطها المكاح لا رما	٣٣٤	فصل في مكاح في شرطها المكاح لا رما
٣٢٥	فصل في امانات في شرطها المكاح لا رما		دعاها الى التراس
٣٢٥	فصل في امانات في شرطها المكاح لا رما	٣٣	فصل في مكاح في شرطها المكاح لا رما
٣٢٦	فصل في امانات في شرطها المكاح لا رما	٣٣٤	فصل في مكاح في شرطها المكاح لا رما
٣٢٧	فصل في امانات في شرطها المكاح لا رما	٣٣٥	فصل في مكاح في شرطها المكاح لا رما
	الحمد	٣٣٦	فصل في امانات في شرطها المكاح لا رما